تحويل الوعود إلى أفعال:

المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

استعراض التقرير على عنوان الموقع الإلكتروني التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/sdg-report

إن الآراء الواردة في هذه المطبوعة تعكس وجهات النظر الشخصية للمؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات والهيئات التابعة لها. لا تعني الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على الخرائط الواردة في هذا التقرير إقرارًا أو قبولًا رسميًا ضمنيًا من جانب الأمم المتحدة.

للحصول على قائمة بأي سهو أو أخطاء اكتُشفت منا بعد الانتهاء من الطباعة ، تُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-1-63214-128-6

التصميم: Blossom - Milan

الطباعة: AGS Custom Graphics، إحدى الشركات التابعة لـ RR Donnelly Company

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018
صُنع في الولايات المتحدة الأمريكية
جميع الحقوق محفوظة

تحويل الوعود إلى أفعال:
المساواة بين الجنسين في
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

هيئة الأمم
المتحدة للمرأة

المقدمة

أنطونيو غوتيرز
الأمين العام للأمم المتحدة

تعرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 رؤية تحويلية للحفاظ على كوكبنا وتعزيز السلام وضمان مشاركة الجميع في الازدهار. إن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين هما المبدئان الأساسيان في هذه الخطة الجريئة التي نعمل عليها بجهودنا لمنع الصراع والتغلب على الانقسامات ومعالجة الأسباب الأساسية لعدم المساواة وعدم الاستقرار والظلم.

يأتي هذا التقرير الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحويل الوعود إلى أفعال، في وقت حرج ، حيث أنه يدعو بعد عامين من انطلاق خطة عام 2030 إلى المزيد من التقدم في إحصائيات المساواة بين الجنسين وتمويلها وسياساتها، وأيضًا إلى التقدم في خطوات محددة في اتجاه الحكم الديموقراطي والمساءلة. يستعرض هذا التقرير، بناءً على بيانات قوية وخبراء، تحليلًا لموقعنا بالنسبة للجوانب الأساسية للمساواة بين الجنسين عالميًا؛ ويوجهنا لما نحتاجه لمراقبة التقدم مراقبة مجدية، وتقديم توصيات على أوسع نطاق للتغير.

لا يترك التقرير أي مجال للشك في أن المساواة بين الجنسين هي عامل أساسي لتحقيق وعود خطة عام 2030 . فطالما بقيت النساء مستضعفات اقتصاديًا واجتماعيًا في العمل والمنزل والمجتمع، فلن يكون النمو شاملًا، ولن ننجح في القضاء على الفقر. كما سيظل صنع مجتمعات شاملة ومسالمة أمرًا صعب المنال، وذللك حتى تسلم النساء والفتيات من أشكال العنف كافة، ويقدرن على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حيواتهن.

لذلك فأنه من الأهمية بمكان دمج منظور النوع الاجتماعي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ولقد حصلنا على المعايير اللازمة من خلال الأهداف والمؤشرات للبحث عن النساء والرجال و الفتيان الذين يتعرضون للاستثناء عن ركب التنمية ومتابعتهم. الآن هو الوقت للتعجيل بتطبيق المساواة بين الجنسين لأهميته الكبيرة، ومن المهم أيضًا الاستفادة القصوى من إمكانيات أصحاب المصلحة، ومهاراتهم، وتمويلهم، وتقنياتهم، وشبكاتهم. تُعد المساواة بين الجنسين في حد ذاتها هدفًا له حقه الخاص وقوة جبارة في سبيل تحقيق الوعد الرئيسي لخطة عام 2030 وهو ضمان عدم تعرض أحد للاستثناء.

وأوصي بهذا التقرير لواضعي القرارات والباحثين ومجموعات المجتمع المدني وغيرهم في العالم بأن يكون مصدرًا للمعرفة ودعوة للعمل. لنعمل معًا من أجل عالم من التمكين والكرامة للجميع .

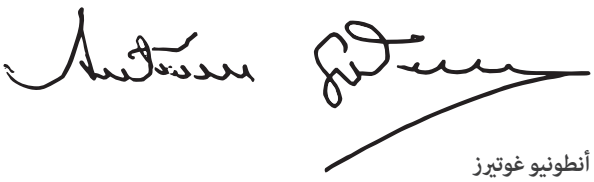

أنطونيو غوتيرز

فومزيل ملامبو-نغكوكا
وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يُعتبر تبني خطة عام 2030 للتنمية المستدامة انتصارًا عالميًا للمساواة بين الجنسين. فلم تلتزم الأمم المتحدة فقط بجعل الاستدامة والمساواة والسلام والتطور الإنساني واقعًا في جميع البلدان ولجميع الناس، بل اعترفت أيضًا بأن المساواة بين الجنسين أمر رئيسي في هذه الرؤية التحويلية كهدف مهم في حد ذاته وحافزًا مهمًا للتقدم في جميع جوانب الخطة.

يشير تقريرنا للرصد بوضوح إلى ما هو المطلوب لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. حيث أنه لا يزال التقدم المحرز للنساء والفتيات بطيئًا بشكل غير مقبول. فعلى الرغم من التقدم المحرز في التحاق الفتيات في التعلم الابتدائي، لكن تزال هناك 15 مليون فتاة في عمر التعليم الابتدائي لن يحصلن على فرصة لتعلم القراءة أو الكتابة مقارنة بحوالي 10 ملايين ولد. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات آفة عالمية، حيث أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض لعنف جسدي وجنسي أو أحدهما في حياتها. وتشغل النساء الآن 24 بالمائة من المقاعد البرلمانية عالميًا – مازال نصف الطريق للمساواة - وتبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين 23 بالمائة.

حتى في الأماكن التي أُحرز فيها تقدم، كان يُعد متفاوتًا بشكل كبير. فبالنظر إلى ما هو أبعد من المعدلات الوطنية، كشفت تقريرنا عن فجوة فيما بين النساء والفتيات اللاتي يعشن في عوالم متباينة، حتى من كن في نفس البلد. فعلى سبيل المثال، تزيد نسبة زواج الفتيات والنساء قبل عمر 18 خمس مرات في الأسر الفقيرة أكثر من الغنية في نيجيريا، وعدد النساء السوداوات والأمريكيات الأصليات اللاتي يعشن في الفقر ضعف النساء البيضاوات الفقيرات. في سبيل الوصول لمن تُركوا خارج إطار عملية التطور، علينا أن نتخذ خطوات لعلاج الأوجه المتعددة والمتداخلة لعدم المساواة التي تطيح بهن في دورة الفقر.

من المثير للجزع أن الكثير من الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مجال المساواة بين الجنسين معرضة للخطر، حيث قوض التغير المناخي والتدهور البيئي حياة الكثير من النساء والرجال؛ وقد فاقم التباطؤ الاقتصادي والركود والتدابير التقشفية عدم المساواة؛ وهُجِّر الملايين بالقوة بسبب النزاعات العنيفة والكوارث الإنسانية. كما أن التحول باتجاه السياسات الاستبعادية والمبنية على الخوف يعمق الانقسام الاجتماعي ويزيد من النزاعات وعدم الاستقرار بالإضافة إلى تجديد مناهضة حقوق المرأة. ويلقى التعبير غير المسبوق عن الإرادة السياسية الذي توج بخطة عام 2030 دفعة هائلة إلى الوراء.

يجب أن يظل التحقيق الكامل والعادل لحقوق النساء والفتيات مركز التنفيذ. ولابد أن نجد طريقة متكاملة لحل الأشكال المختلفة من عدم المساواة والحرمان كما وضحتها خطة عام 2030 لذلك، تُعد بيانات وإحصاءات وتحليلات النوع الاجتماعي المحسنة أمرًا حاسمًا لإبراز من نقدم لهن الدعم، وماهية الحلول الناجحة، ولمساءلة أصحاب المصلحة على الالتزامات التي تعهدوا بها ولم يوفوها.

ما لا يُستغنى عنه في هذه الجهود هو مجتمع مدني نابض لديه الحرية للتعبير عن نفسه. فلقد دعت الحركات النسائية في العالم إلى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وتحدت بشكل ممنهج كيانات أوسع من الاستبداد والعسكرة والعنف وحتى القوانين الاقتصادية التي تخلد أنواع كثيرة من عدم المساواة. شاكرين لهن تحركهن الذي جعل من الالتزام بالمساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 متسمة بالشمول. ولذلك فإن مشاركتهن المستمرة ورصدهن حاسمًا لجعل الوعد التحويلي لأهداف التنمية المستدامة تقدمًا للنساء والفتيات على أرض الواقع.

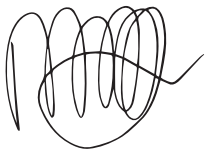

فومزيل ملامبو-نغكوك

شكر وتقدير

فريق عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة
مديرة البحوث: شهرة رضوى
مديرا التقرير: صومالي سيريز، سيلكي ستاب
منسقة التقرير: صوفي براون
مؤلفو الفصل: جينيت أزكونا، سومالي سيريز، سارة ديرتو فاليرو، شهرة رضوى، سيلكي ستاب
إحصائيات: جينيت أزكونا، سارة ديرتو فاليرو، بابا سيك وبدعم من أنترا بهات، جيسامين إنكارناسيون، جونكال بلازاولا كاستانو، نوربرتو رودريغز، أسد زمان
المساعد في البحث: ماريون بيشيري، مغالي بروسيو، صوفي براون، أندورينا إسبينوزا-واسيل، إيرين ماكريري
داعمة البرنامج: تاليتا ماتوس
المتدربون: نجا جاياديب أكولا، أندريا إسبينوزا، ميغانا كاسولا، جيونغوون سيو

الإنتاج والنشر
تنسيق الإنتاج: صوفي براون، كلوديا إيتزكويتش وبدعم من ميكا مانسوخاني
المحرر الفني: أندي كوان
محررة: تينا جونسون
منسقة النشر: ميكا مانسوخاني وبدعم من كاثرين أوستن إيفلين
الاتصالات والتواصل مع وسائل الإعلام: قسم الأمم المتحدة للاتصال والدعوة
الموقع الإلكتروني: قسم نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
تصميم: شركة بلوسومينج ات بالمشاركة مع مدخلات بيانات التصميم من مركز فنون البيانات في جامعة ذا نيو سكول
طباعة: شركة SGA

مجموعة الخبراء الاستشاريين
راديكا بالاكريشنان، فاليريا إسكيفيل، إيفا فودور، نايلة كبير، ستيفان كلاسن، أليس ميلر، نويلين نابوليفو، غيتا سين، ماجدلينا سيبولفيدا، ماريز تادروس، دزودزي تسيكاتا، موثوني وانيكي، مرياما ويليامز

فريق الإدارة العليا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة
فومزيلي ملامبو نغكوكا، مديرة تنفيذية ووكيلة الأمين العام
يانيك غليماريك، نائب المدير التنفيذي والأمين العام المساعد للسياسات والبرامج
لاكشمي بوري، نائبة المدير التنفيذي الأسبق ومساعدة الأمين العام لشئون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية
جوليان بيلو، القائم بأعمال مكتب رئيس الموظفين
كريستين بروتيغام، مديرة شعبة الدعم الحكومي الدولي
أبارنا مهروترا، مديرة قسم التنسيق
معز دوراید، مدير قسم الإدارة والتنظيم
خيتسيو دلاميني، القائمة بأعمال مديرة قسم الشراكات الاستراتيجية
بورنا سين، مديرة قسم السياسات
ماريا - نويل فايزا - أوجيلفي، مديرة قسم البرامج

نشعر بالامتنان للدعم الذي تلقيناه من جميع أنحاء المنظمة، ولا سيما من الزملاء المذكورين أعلاه الذين سهلوا وقدموا مدخلات موضوعية للتحليل النوعي والكمي.

موظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المكتب الرئيسي
جانيت عامر، جولي بالينغتون، فيونا بيات رينو، إونيكا بيريفوسكو، كيتلين بويس، غابرييلا بوروفسكي، كريستين بروتيغام، لورا كابوبيانكو، لويس شاليكو، نازنين دامجي، كاثرين جيفورد، سيلفيا هوردوش، تاتيانا جيتينيفا، زوهرا خان، كاليوبي مينجيرو، سوبهالكشيمي ناندي، لويز نيلين، ماريان أوليسن، جونكال بلازاولا كاستانو، سيمين كايوم، أليسون روي، أنورادها سيث، شيفانجي شريفاستافا، فلورنسيا تاتيوسيان، لورا توركيت

موظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المكاتب القطرية والإقليمية
الدول العربية وشمال أفريقيا: مارتا كولبرن، راشيل دور-ويكس، جيلان الميسيري، ماريز غيموند، جوزفين موس، يورغ ششيمل، عماد كريم
آسيا والمحيط الهادئ: سمريتي اريال، محمد هومايون هاشيمي، جمال الدين خان، ايفي ميسيل، دايا ناندا، فو فونج لي، ريبيكا رايشمان تافاريس، آسا تورکلسون
أوروبا وآسيا الوسطى: نرجس أزيزوفا، هالينا ميششيرياكوفا، إيزابيل سواريز غارسيا، كاثرين وولف
أفريقيا الشرقية والجنوبية: جاك أبيب، إدنا أكولق، مورين جيتونغا، فاتو لو، باتريشيا ميد، آنا موتافاتي، نيامبورا نغوجي، ميترا ساداناندا، روبرت سيميو
أمريكا اللاتينية والكاريبي: لارا بلانكو، رولاندو كريسبو، إليزابيث دياز، لورا غونزاليس غارسيس، آنا غويزميس، غابرييل هندرسون، إيسيوا إياهن، إنجيل روزاريو جايمي
غرب ووسط أفريقيا: الصبر إيكيوبا، أنوك جين هيلي، الراحة لامبتي، ديانا لويز أوفونا، ديزموند أوسالوبو أوسمينجي، لورا زيني

منظومة الأمم المتحدة وخارجها

هيار أدير - روهاني (WHO)، روبرت باين(UNICEF) ، كارلوتا باليسترا (OECD) ، إنريكو بيسوغونو(UNODC)، كيارا برونيلي (FAO)، باولا بيتراغو هرناندیز (البنك الدولي)، كارلو كافيرو (FAO)، كلوديا كابا (UNICEF)، ليليانا كارفاجال (UNICEF)، طلال الحوراني (UNESCO-UIS)، غايل فيرانت (OECD)، روزينا غامارانو (ILO)، جنيفر جي (FAO)، بيترو جيناري (FAO)،مارك هيريوارد (UNICEF)، فريدريك هيبلر (UNESCO-UIS)، مايكل جاندل (UNODC)، إيفا جوهانسون (UNFPA)، ستيف كابسوس (ILO)، سيرج كابتو (UNDP)، بريا كارنا (WHO)، أليسون كينيدي (UNESCO-UIS)، ميلوراد كوفاسيفيتش (UNDP)، ديفيد لوك (البنك الدولي)، يونجي مين (UNSD)، ماري كريستين مونفورت (FAO)، آنا ماريا مونوز بوديت (البنك الدولي)، كولين موراي (UNICEF)، روبرت ندوغوا (UN-Habitat)، مارثا أوسوريو (FAO)، لورين باندولفيلي (UNICEF)، روهان باثيراج (UNESCO-UIS)، نينا رينا (WHO)، خوندكار رفعت حسين (WHO)، كينون سكوت (البنك الدولي)، لوسيا سكورو (ECLAC)، نيانجون شين (FAO)، أنوجا سينغ (UNESCO-UIS)، توم سلايماكر (UNICEF)، جان سميت (SIAP)، إليانا فاكاتريجو (ECLAC)، ووي وانغ (FAO)، شينكسن يو (UNICEF)

مؤسسات ومنظمات أخرى

سانام أمين (APWLD)، فريد أرنولد (ICF الدولية)، سيسيليا كايو (منظمة مبادرات التنمية)، إيرين-فلور تشيوو كوتش (ADEV)، إميلي كوري بريور (DATA2X)، فيليسيت دجوكو (ADEV)، ديانا فليتشنر (لانديسا)، ريبيكا فورست - نيكولز (Data2x)، أندرو هانكوك (المكتب الإحصائي لنيوزيلندا)، جاكلين هارت (AJWS)، راشيل جاكوبسون (IWHC)، كريستين جيفرز (IPUMS)، ساي جيوثيرماي راشيرلا (ARROW)، إليزابيث لوكوود (CBM)، مادلين كينيدي-ماكفوي (منظمة التعليم الدولية)، سهناز كيماز (WWHR)، شانون كوالسكي (IWHC)، فيريتي ماكجيفرن (مؤسسة هيلباج العالمية)، ليزا ماكغوان (مركز التضامن)، إميلي ميلو (منظمة المرأة نبع الحياة)، يونيس موسيمي (أكينا ماما وافريكا)، ستيفاني أولا (Data2x)، سوزان باب (منظمة المرأة نبع الحياة)، توم بيازا (برنامج SDA ، جامعة كاليفورنيا في بيركلي)، توم بولوم (ICF الدولية)، شيلبي كواست (المساواة الآن)، زارا رابوبورت (منظمة الخطة الدولية)، جوزيف سبانجرز (النزاهة المالية العالمية)، جنيفر أولريك (منظمة التعليم الدولية)، أنتونيا وولف (منظمة التعليم الدولية)

مراجعون آخرون

يوسف بنغورا، فايزة بنهايد، جنيفر بريسلين، إنغريد برودفيغ، درود داليروب، كيت دونالد، آنا دوفغوبول، ديان إلسون، سارة غاماج، جيمس هاينتز، صوفيا هوير، إيبك إلكاراكان، سودها نارايانان، أني بلاكو، فريدة شهيد، كونسويلو أوريبي، جوان فانيك

مؤلفو ورقة المعلومات الأساسية وباحثون خارجيون

بينا أغروال، ديبورا أتوبرا، سيلفيا بيلز، كاثرين بريكيل، ديبي بودلندر، ناندیني شامي، شرادا تشيغاتيري، جيروم دي هيناو، آنا ماريا فارياس، فرناندو فيلغويرا، جورج جيلبر، أنيتا غورومورثي، جولييت هانت، إيبك إلكاراكان، نيها كاغال، ودي كيلسبي، بنيامين كوانزا، بيتر لويد - شيرلوك، رافائيل مانتيرو، صوفي ميترا، أفانتي موخرجي، تيريزا مونزي، يورغ نيوغشويندر، رينز نيوينهويس، هبة عمر، فلافيانا باليسانو، إيتو بنغ، سيسيليا ساردنبرغ، غيتا سين، ماغدالينا سيبولفيدا، مارجريتا فيلاسكو، ليزا فيتن، سو ياندل

تود أن تشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالدول العربية المصممة غدي عامر للمساهمة في تصميم النسخة العربية من التقرير ومساهمة شيرين عثمان. كما تشكر الهيئة هشام كامل وجميع المتطوعين لمساهمتهم في ترجمة التقرير للغة العربية: مريم عبدالشهيد، مريم غلواش، عروب جاموس، رضوى عامر، إلهام دادا، إيمان محمد، أماني عكاشة، شهاب عبد الأحد، أحمد مصيلح، آية كردي، ميساء عرابي، أنوار مهجين، محمد زريق.

الدعم المالي

تود أن تشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للحكومة الألمانية على دعمها.

الأسماء المختصرة والمختصارات

مسوح المجتمع الأمريكي	**ACS**
بنك التنمية الآسيوي	**ADB**
رابطة الجهات الفاعلة في مجال التنمية	**ADEV**
المركز اليهودي الأمريكي للخدمات العالمية	**AJWS**
منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية	**APWLD**
مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة	**ARROW**
مؤشر كتلة الجسم	**BMI**
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)	**CEDAW**
وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة	**DFID**
المسح السكاني والصحي	**DHS**
التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة	**ECEC**
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**ECLAC**
التعليم للجميع/التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع	**EFA/GMR**
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)	**FAO**
ختان الإناث	**FGM**
مقاييس الخبرة لانعدام الأمن الغذائي	**FIES**
إجمالي الناتج المحلي	**GDP**
قاعدة بيانات الموارد العالمية	**GMD**
الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي	**GRB**
فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015	**HLP**
المنتدى السياسي رفيع المستوى	**HLPF**
فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	**IAEG-SDGS**
المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة	**ICRW**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**ICT**
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	**IDB**
النزوح الداخلي	**IDP**
منظمة العمل الدولية	**ILO**
الاتحاد البرلماني الدولي	**IPU**
عنف الشريك الحميم	**IPV**
التحالف الدولي لصحة المرأة	**IWHC**
الاتحاد الدولي للاتصالات	**ITU**
اتحاد النقابات الدولي	**ITUC**
معدل المشاركة في القوى العاملة	**LFPR**
دراسة لوكسمبرغ للدخل	**LIS**
الرعاية على المدى الطويل	**LTC**

الأهداف الإنمائية للألفية	**MDG**
معدل وفيات الأمهات	**MRR**
منظمة غير حكومية	**NGO**
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	**NHRI**
المكتب الإحصائي الوطني	**NSO**
المساعدة الإنمائية الرسمية	**ODA**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**OECD**
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	**OHCHR**
الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	**PPP**
مكتب إقليمي	**RO**
توثيق المسح والتحليل	**SDA**
المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ	**SIAP**
هدف التنمية المستدامة	**SDG**
معهد اليونسكو للإحصاء	**UIS**
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابع للأمم المتحدة	**UN CEDAW**
إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة	**UN DESA**
المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة	**UN ECOSOC**
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	**UN-HABITAT**
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة	**UN HRC**
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	**UN WOMEN**
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	**UNCTAD**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**UNDP**
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESECO
معهد اليونسكو للإحصاء	**UNESCO-UIS**
صندوق الأمم المتحدة للسكان	**UNFPA**
منظمة الأمم المتحدة المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	**UNODC**
شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	**UNSD**
الاستعراض الدوري الشامل	**UPR**
العنف ضد المرأة والفتاة	**VAWG**
ضريبة القيمة المضافة	**VAT**
استعراض وطني طوعي	**VNR**
فريق واشنطن	**WG**
منظمة الصحة العالمية	**WHO**
جمعية المرأة في مناصرة حقوق الإنسان للمرأة	**WWHR**

المحتويات

الملخص التنفيذي 14
1.تحويل الوعود إلى أفعال: الآفاق والتحديات 21
تحديات في السياق 24
فرصة لتغيير المسار 26
مجموعة شاملة من الالتزامات للمساواة بين الجنسين 26
أساس متين مبنٍ على حقوق الإنسان 28
الشمولية والالتزام بعدم تعرض أحد للاستثناء 29
التنفيذ والرصد والمساءلة 31
عملية المتابعة والاستعراض: ما هو مجال المساءلة؟ 31
الرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي: نهج متعدد الجوانب 34
الخاتمة 39
التوصيات 40
2. التركيز على النساء والفتيات: بيانات حول المساواة بين الجنسين 42
إطار عمل المؤشرات العالمية من منظور النوع الاجتماعية 45
تفاوت تغطية مؤشرات النوع الاجتماعي 45
الفجوات الكبيرة في بيانات النوع الاجتماعي 47
القضايا المتعلقة بنوعية البيانات وقابليتها للمقارنة 52
التحديات المتعلقة بالبيانات وثورة بيانات النوع الاجتماعي 54
تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إنتاج البيانات 54
الإمكانيات وأوجه القصور المحتملة لمصادر البيانات غير التقليدية 58
دعم التشاركية في جمع البيانات، والإلمام بالبيانات، واستخدام بيانات النوع الاجتماعي 60
الخاتمة 62
التوصيات 63
3. رصد المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 65
لماذا تحظى أهداف التنمية المستدامة بكل هذه الأهمية 68
أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من منظور المساواة بين الجنسين 71
الهدف 1. القضاء على الفقر 71
الهدف 2. القضاء التام على الجوع 74
الهدف 3. الصحة الجيدة والرفاه 76
الهدف 4. التعليم الجيد 78
الهدف 5. المساواة بين الجنسين 81
الهدف 6. المياه النظيفة والنظافة الصحية 99
الهدف 7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 101
الهدف 8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد 103
الهدف 9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 106
الهدف 10. الحد من أوجه عدم المساواة 108
الهدف 11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة 110
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 112
الهدف 13. العمل المناخي 114
الهدف 14. الحياة تحت الماء 116
الهدف 15. الحياة في البرّ 118
الهدف 16. السلام والعدل والمؤسسات القوية 121
الهدف 17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 124

4. بعيدًا عن المتوسطات: من الذين يُستثنوا؟ 126
الأنماط المتقاطعة من التمييز والحرمان المتكتل 129
الأنماط المتقاطعة من التمييز 129
الحرمان المتكتل 133
دراسة حالة لأربع دول عمن يتعرضون للاستثناء 136
المقاربة 136
نظرة عامة 140
باكستان 144
نيجيريا 151
كولومبيا 158
الولايات المتحدة 165
الفئات الضعيفة والمخفية 172
الخاتمة 177
التوصيات 178
إيصال التغيير التحويلي: دور السياسات المستجيبة للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي 180
5. القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات 182
أشكال متنوعة، ومعدلات الانتشار، والأسباب الجذرية 184
اتخاذ الإجراءات اللازمة 187
قوانين شاملة: أساس القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة 187
دعم الناجيات في النجاح: الحاجة إلى خدمات منسقة ومتعددة القطاعات 192
قلب الموازين: كيف تنجح الوقاية؟ 198
رصد التغيير: جمع وتحليل البيانات بانتظام 203
الخاتمة 204
التوصيات 205
6. الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر والعمل على تخفيفها وإعادة توزيعها 206
عجز الرعاية وأوجه عدم المساواة 209
عدم المساواة في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي 211
عدم المساواة بين النساء 213
النوع الاجتماعي والرعاية والفقر: إيضاح العلاقات بينهم 215
اتخاذ الإجراءات اللازمة 216
الاستثمار في البنية التحتية لتخفيف شقاء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي 217
التوسع في جودة التعليم وخدمات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة 221
التوسع في حلول الرعاية المعتمد عليها وطويلة الأمد للسكان المسنين 225
توفير الوقت وضمان الدخل من خلال إجازة عائلية مدفوعة الأجر 230
الخاتمة 232
التوصيات 233
في بؤرة التركيز – خلق أوجه التآزر: كَم سيُكلِّف؟ 234
كم سيكلف ذلك؟ 234
كيف يمكن الحصول على الموارد من أجل المساواة بين الجنسين؟ 239
كيف يمكن توجيه الموارد لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين؟ 241
المضي قدمًا: استراتيجيات العمل 243
تحسين البيانات والإحصاءات والتحليلات الخاصة النوع الاجتماعي 243
إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي 245
تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي 246

الملاحق 247
ملاحظات بشأن التحليل الإحصائي 248
الملحق 1 . مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات التكميلية المستخدمة في التقرير 249
الملحق 2 . توافر البيانات الخاصة بمؤشرات النوع الاجتماعي، وفقًا للدولة/المنطقة 255
الملحق 3. دراسة الحالة في باكستان: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2012-2013 300
دراسة حالة في نيجيريا: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2013 303
دراسة حالة في كولومبيا: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2015 305
دراسة حالة الولايات المتحدة: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق/السلالة، 2015 309
الملحق 4 . التجمعات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة 311

أوراق البحث الرئيسية 313
الهوامش 315
المراجع 327

الأشكال والصور التوضيحية والجداول

لمحة سريعة: المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 19

الصناديق
الصندوق 1.1 الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية 27
الصندوق 1.2 عدم استثناء أحد: أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة 30
الصندوق 1.3 عمليات التخطيط لأهداف التنمية المستدامة والتنسيق والمراجعات الوطنية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي 37
الصندوق 1.4 المبادئ التوجيهية للتقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في كولومبيا وزمبابوي 39
الصندوق 2.1 إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في أهداف التنمية المستدامة 46
الصندوق 2.2 تطوير منهجية مؤشرات الفئة الثالثة لهدف التنمية المستدامة رقم 5 49
الصندوق 2.3 حال مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 5 50
الصندوق 2.4 نظام التسجيل المدني في هيئة بلدية دلهي، الهند 55
الصندوق 2.5 جعل كل امرأة وفتاة مهمة: دعم رصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها 57
الصندوق 2.6 النوع الاجتماعي والتنقل الحضري: معالجة عدم تكافؤ فرص وصول النساء والفتيات إلى وسائل النقل 58
الصندوق 2.7 نهج قائم على الحقوق في التعامل مع البيانات 59
الصندوق 2.8 تحسين البيانات المتعلقة بوفيات الأمومة: مبادرة المكسيك بشأن البحث والمراجعة المعتمدة لوفيات الأمهات وإعادة تصنيفها 61
الصندوق 3.1 اختيار مؤشرات تكميلية محددة للنوع الاجتماعي 67
الصندوق 3.2 المرأة في الحكومة المحلية: دراسة حالة في أوغندا 92
الصندوق 3.3 أثر الاستيلاء على الأراضي بالنسبة للسكان المعتمدين على الغابات 119
الصندوق 4.1 التمييز ضد المرأة على أساس الوضع العائلي والزوجي 132
الصندوق 4.2 تحديات والقيود المفروضة على البيانات في تحديد من يتعرضون للاستثناء 136
الصندوق 4.3 نظرة عامة على المجموعات الفرعية التي تغطيها دراسات الحالة 138
الصندوق 4.4 الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد: ما هي الأبعاد التي يتضمنها التحليل التكتلي؟ 139
الصندوق 4.5 تطوير معايير قياس النوع الاجتماعي 176
الصندوق 5.1 الأشكال الرئيسية للعنف ضد النساء والفتيات في بيئات متنوعة 185
الصندوق 5.2 إطار نموذجي للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات 188

الصندوق 5.3 بناء برنامج شامل للمدن الآمنة في القاهرة 191
الصندوق 5.4 الوقوع في الشقوق: حالة نساء الشعوب الأصلية في كندا والولايات المتحدة 194
الصندوق 5.5 العنف ضد المسنات 195
الصندوق 5.6 الاتجار غير مشروع: الملاحقة والحماية والوقاية 199
الصندوق 5.7 منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في السنغال من خلال التعليم المجتمعي 201
الصندوق 5.8 تنظيم العاملين في مجال تجارة الجنس لمنع العنف 202
الصندوق 6.1 تعريفات للعمل غير مدفوع الأجر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وأعمال الرعاية مدفوعة الأجر 209
الصندوق 6.2 تقسيم العمل المنزلي غير مدفوع الأجر: الأزواج المثليين والأزواج متغايري الجنس في أستراليا 212
الصندوق 6.3 نوع الجنس والهجرة والرعاية: سلاسل الرعاية العالمية 214
الصندوق 6.4 الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه: الإهمال والإقصاء 219
الصندوق 6.5 الوصول للأطفال من العائلات المهاجرة المحرومة في الهند: الحضانات الجوالة 224

الأشكال

الشكل 1.1 عملية المتابعة والاستعراض 32
الشكل 2.1 مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 48
الشكل 2.2 تصنيف مؤشرات النوع الاجتماعي حسب الفئات 51
الشكل 2.3 البيانات المتوفرة ل 45 مؤشرا خاصا بالجنسين، حسب البلد والمنطقة العالم، 2000-2016 53
الشكل 3.1 المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في تحقيق الرؤية التحولية لخطة عام 2030 69
الشكل 3.2 نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، حسب الجنس والعمر، 2009-2013 72
الشكل 3.3 مؤشر الأنوثة حسب السن والمنطقة، 2009-2013 73
الشكل 3.4 الفجوة بين الجنسين في انتشار انعدام الأمن الغذائي، 2014-2015 75
الشكل 3.5 معدل وفيات الأمومة ,وفيات النفاسية، الوفيات لكل 100,000 مولود حي حسب المنطقة، 1990-2015 77
الشكل 3.6 المعدل العالمي للالتحاق بالمدارس في سن التعليم الابتدائي والثانوي، 2000-2015 79
الشكل 3.7 معدل الأمية بين السكان بين سن 15-49 حسب نوع الجنس والشرائح الخمسية للثروة، 2005-2016 80
الشكل 3.8 نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 واللاتي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي من جانب شريك حالٍ أو سابق في الأشهر الـ 12 السابقة بحسب المنطقة، 2005-2016 83
الشكل 3.9 نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية 15-49 وتعرضن للعنف البدني والجنسي أو أحدهما من جانب شريك حالٍ أو سابق في الـ 12 السابقة، وتحليل الاتجاهات ومختلف السنوات، 2004-2016 84
الشكل 3.10 نسبة النساء بين سن 20-24 وسبق لهن الزواج أو الارتباط قبل سن 15 و18 بحسب المنطقة، 2003-2016 86
الشكل 3.11 نسبة النساء اللاتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحسب الفئة العمرية (بين سن 20-24 و45-49)، 2004-2016 87
الشكل 3.12 نسبة الوقت المستغرق أثناء اليوم في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بحسب نوع الجنس، 2000-2016 89
الشكل 3.13 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، بحسب المنطقة، 2017 91
الشكل 3.14 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء والرجال في الحكومة المحلية في أوغندا حسب نوع الحكم المحلي، 2016 92
الشكل 3.15 نسبة الإناث من العمالة في الإدارة العليا والمتوسطة (المحور الأيسر) والنسبة المئوية للتغير منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (المحور الأيمن)، سنوات مختلفة 93
الشكل 3.16 نسبة النساء بين سن 15-49 (المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج) ويتخذن قراراتهن المدروسة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية، 2007-2015 95
الشكل 3.17 معدل انتشار الإنترنت حسب نوع الجنس والمنطقة، 2017 97
الشكل 3.18 توزيع الأسر حسب الشخص المسؤول عادة عن جمع المياه، 2017 100
الشكل 3.19 نسبة الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على الوقود الصلب حسب المنطقة والموقع والشرائح الخمسية للثروة، 2013-2016 102
الشكل 3.20 معدل مشاركة القوة العاملة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25-54 حسب نوع الجنس والمنطقة، 1997-2017 104
الشكل3.21 نسبة الإناث الباحثات على مستوى الدول، 1999-2015 107
الشكل 3.22 النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون 50 بالمائة من متوسط الدخل حسب نوع الجنس، 2007-2013 109
الشكل 3.23 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في الأحياء الفقيرة، 2003-2016 111
الشكل 3.24 نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي حسب نوع الجنس والمنطقة، 2009-2020 115
الشكل 3.25 عمل المرأة في صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصناعات الأخرى ذات الصلة في سنوات مختلفة 117
الشكل 3.26 الفوائد المحتملة الرئيسية للغابات واستخدامها وتكاليفها حسب نوع الجنس 120
الشكل 3.27 جرائم القتل العمد لكل 100,000 نسمة بحسب المنطقة، 2010 122

الشكل 3.28 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وكن ضحايا العنف الجنسي (المحور الأيمن) وحصة الحوادث التي يرتكبها أفراد الشرطة/الجيش (المحور الأيسر)، 2007-2016 123

الشكل 3.29 أكبر تدفقات الموارد حول العالم، 2015 125

الشكل 4.1 أوجه التمييز الشائعة التي تواجهها النساء والفتيات 131

الشكل 4.2 معدلات الفقر المدقع بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) وفقًا للحالة الزوجية، 2009-2013 132

الشكل 4.3 استكمال التعليم الثانوي أو ما فوق الثانوي بين النساء بين سن 20-24، بحسب الثراء والسن عند الزواج الأول، 2003-2016 134

الشكل 4.4 التفاوت بين أفقر النساء الريف وأغنى النساء الحضر، وفقًا لعدة مؤشرات، مع النسبة المئوية، 2015-2016 135

الشكل 4.5 زواج الأطفال وفقًا للمجموعات الفرعية: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015 140

الشكل 4.6 مؤشر كتلة الجسم المنخفض بحسب المجموعة الفرعية: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2013 141

الشكل 4.7 المخرجات التعليمية المحددة: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015 142

الشكل 4.8 المخرجات التعليمية المحددة: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015 142

الشكل 4.9 عدم الوصول إلى وقود طهي نظيف: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015 143

الشكل 4.10 التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، باكستان، 2012-2013 145

الشكل 4.11 مؤشر كتلة الجسم المنخفض للنساء بين سن 18-49 في باكستان، وفقًا للموقع والثروة والعرق، 2012-2013 147

الشكل 4.12 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في باكستان اللاتي لا يملكن القرار فيما يخص الرعاية بصحتهن، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2012-2013 148

الشكل 4.13 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-59 في باكستان ويعشن في منازل بلا سبيل لوقود الطهي النظيف، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2012-2013 149

الشكل 4.14 نسبة النساء بين سن 18-49 في باكستان المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الأربعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2012-2013 150

الشكل 4.15 التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، نيجريا، 2013 152

الشكل 4.16 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في نيجريا اللاتي استكملن ست سنوات أو أقل من التعليم، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2013 154

الشكل 4.17 نسبة النساء بين سن 18-49 في نيجريا اللاتي تزوجن قبل 18 سنة، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2013 155

الشكل 4.18 مدى انتشار أنواع العنف ضد النساء والفتيات بين سن 15-49 في نيجريا، 2013 156

الشكل 4.19 نسبة النساء بين سن 18-49 في نيجريا المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الأربعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2013 157

الشكل 4.20 التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، كولومبيا، 2013 159

الشكل 4-21 نسبة النساء بين سن 18-49 في كولومبيا اللاتي أنجبن طفلهن الأول قبل 18 سنة، وفقًا للموقع، الثراء، والعرق، 2015 161

الشكل 4.22 نسبة الولادات في كولومبيا التي تمت دون إشراف عناصر طبية مدربة (الولادات خلال آخر خمس سنوات)، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2015 162

الشكل 4.23 نسبة النساء بين سن 18-49 في كولومبيا المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2015 164

الشكل 4.24 أوجه عدم المساواة في النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين مجموعات مختلفة من النساء في الولايات المتحدة، 2015 166

الشكل 4.25 نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يعشن دون تأمين الصحي، مصنفة طبقًا للموقع والدخل والسلالة والعرق، 2015 168

الشكل 4.26 نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يبلغن ببطالتهن وقت إجراء المسح، حسب الدخل والموقع والعرق والسلالة، 2015 169

الشكل 4.27 نسبة النساء (خمسون سنة فأكثر) في الولايات المتحدة اللاتي ينتمين لأفقر شريحة سكانية، حسب العرق والموقع، 2015 170

الشكل 4.28 نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة ومحرومات من ثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة بشكل متزامن، 2015 171

الشكل 4.29 نسبة السكان بين سن 15-24 غير المنخرطين لا في التعليم ولا في العمل، 2005-2015 174

الشكل 5.1 نسبة البلدان التي لديها قوانين بشأن العنف العائلي والتحرش الجنسي وتعفي من الاغتصاب الزوجي 189

الشكل 6.1 نسبة النساء بين العاملين في قطاع الرعاية وبين القوى العاملة، 2012-2013 210

الشكل 6.2 النسبة المئوية للأزواج الذين يتشاركون نفس قدر العمل المنزلي غير مدفوع الأجر بشكل شبه متساوٍ في أستراليا، 2011 212

الشكل 6.3 الوقت المخصص لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في أمريكا اللاتينية، حسب الجنس وحسب التقسيم الخمسي للدخل، 2009-2014 213

الشكل 6.4 جامعو المياه المنزلية في جنوب أفريقيا حسب جنس المستجيب والمسافة إلى مصدر المياه، 2013 218

الشكل 6.5 النسبة المئوية للأطفال البالغين بين سن 3-5 الذين يحضُرون أحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بلدان مختارة، 2005-2014 223

الشكل 6.6 السكان المسنون بين سن 60-79 وعمر 80 فأكبر حسب فئة الدخل، 2000-2050 226

الجداول

الجدول 1.1 حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 29
الجدول 6.1 تدابير الرعاية لكبار السن في الصين والمكسيك ونيجيريا وبيرو 227
الجدول 6.2 خيارات الرعاية الطويلة الأجل للمسنين 229

في بؤرة التركيز: خلق أوجه التآزر: كم سيُكلِّف؟

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: جنوب أفريقيا 236
سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: أوروغواي 237
تحالفات من أجل الميزانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في المكسيك وأوغندا **242**

الملخص التنفيذي

تستعرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتُمدت في شهر سبتمبر من سنة 2015، مجموعة واسعة من التحديات العالمية، بهدف القضاء على الفقر، وتقليل وخفض أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة، ومعالجة التغير المناخي، وإنهاء النزاعات، والحفاظ على السلام. ونتيجة للجهود الدؤوبة للمدافعين عن حقوق المرأة في العالم ، كان التزام خطة عام 2030 بالمساواة بين الجنسين بارزًا و شاملًا ومشتركًا، وذلك بناءً على الالتزامات والمبادئ المذكورة في إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. حيث أن خطة عام 2030 وضحت أن التنمية لن تكون مستدامة إلا إذا استفاد منها النساء والرجال على حد سواء؛ وتصبح حقوق المرأة واقعًا إذا كانت جزءًا من جهود واسعة لحماية كوكب الأرض وضمان استطاعة جميع البشر باحترام وكرامة.

ما هو التقدم الذي أحرزناه للنساء والفتيات؟ وما هو المطلوب لسد الفجوة بين التنظير والواقع؟ يأخذ تقرير الرصد العالمي، بعد عامين من بدء تنفيذ خطة عام 2030، بعين الاعتبار الاتجاهات والتحديات الحالية بناءً على الأدلة والبيانات المتوفرة، حيث أنه ينظر إلى كلٍ من النتائج (الأهداف والغايات) والوسائل (السياسات والعمليات) المطلوبة للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. يهدف هذا النهج من الرصد إلى تمكين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من متابعة التقدم متابعة شاملة، ومساعدة المدافعين عن حقوق المرأة للمطالبة بالمساءلة على التزامات المساواة بين الجنسين مع بدء التنفيذ.

تحديات في السياق العالمي

تتمتع خطة عام 2030 بقدرتها على تحويل حياة النساء والفتيات في العالم حتى في أصعب الظروف. إن الاستخراج واسع النطاق والتغير المناخي والتدهور البيئي يتقدم بوتيرة لم يسبق لها مثيل، وهذا يقوض حياة الملايين من النساء والرجال خاصة في الدول النامية. ويستمر الاقتصاد العالمي المتقلب والسياسات الاقتصادية الأرثوذكسية التقليدية في تعميق عدم المساواة ودفع الناس إلى مزيد من الركود، وتعمق السياسات المبنية على الاستبعاد والخوف والانقسام الاجتماعي وتزيد من النزاعات وعدم الاستقرار؛ نتيجة لذلك يُهجر الملايين قسرًا بسبب الصراعات العنيفة والكوارث الإنسانية. وفي خضم الاضطراب الاجتماعي الاقتصادي السياسي، لم تتحقق المساواة بين الجنسين فقط، ولكن تعرضت حقوق المرأة لمواجهة مستمرة من مذاهب دينية مختلفة، والفضاء المدني يتقلص والمدافعين عن حقوق الإنسان المرأة يواجهون تهديدات واضطهاد من الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.[1]

تظهر عدم المساواة في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة (انظر صفحة 19-20). فالنساء أول من يعانين من الجوع عند نقص الطعام في المنازل. ورغم أن الفتيات يحرزن نتائج أفضل في المدارس والجامعات مقارنةً بالفتيان، إلا أن هذا لم يُترجم إلى مساواة بين الجنسين في سوق العمل. وتقف الفجوة في الأجور بين الجنسين عند 23 بالمائة على الصعيد العالمي، و بدون اتخاذ إجراء حاسم سيستغرق الأمر 68 سنة أخرى لتحقيق المساواة في الأجور. وفي حين أن المرأة حققت وصولاً هامًا إلى المناصب السياسية في جميع أنحاء العالم، فإن تمثيلها في البرلمانات الوطنية بنسبة 23.7 بالمائة لا يزال بعيدًا عن التكافؤ، كما أن النساء السياسيات والناخبات يواجهن تهديدات واعتداءات وتحرشات جنسية مستمرة وإيذاء إلكتروني. لقد تعرضت واحدة من كل خمس نساء وفتيات إلى عنف جسدي أو جنسي أو كليهما من عشيرهن في الـ 12 شهرًا الماضية، إلا أن 49 بلدًا ليست لديها قوانين تحمي النساء بصفة خاصة من هذا النوع من العنف. ورغم دورهن المتزايد في الحياة العامة، مازلت النساء يقمن بـ 2.6 ضعف أعمال الرعاية المنزلية غير المدفوعة مقارنةً بالرجال. وتُعد النساء والفتيات أيضًا المسئولات الرئيسيات عن جمع المياه والوقود الصلب في الأسر المعيشية التي لا تمتلك الوصول إلى مصدر مياه محسنة وطاقة نظيفة في منازلها، مع ما لذلك من آثار صحية ضارة على صحتهن وسلامتهن. كما أن النساء والفتيات هن الجامعات الرئيسيات للماء والوقود الصلب في المنازل من غير التأكد من وجود مصدر محسن للمياه وطاقة نظيفة في منازلهن وهذا يؤثر سلبًا على صحتهن وأمنهن (اطلع على "لمحة سريعة" في الصفحتين 19-20).

الاستفادة من القدرات التحويلية لخطة عام 2030

هذا الوضع هو بمثابة اختبار حقيقي لتنفيذ خطة عام 2030. فحتى الآن تقدم خطة عام 2030 بتركيزها كما هو موضح في الفصل الأول على الاستدامة والمساواة والسلام والتقدم الإنساني، سردًا قويًا مخالفا للممارسات الحالية من الطرد والاستبعاد والانقسام. وتتسم أهداف التنمية المستدامة بأهمية خاصة في الوقت الحالي، سواء خطة سياسية للتعاون الدولي أو كمجموعة من الأهداف المحددة والمحدودة بإطار زمني والتي تبرز الحاجة العاجلة للعمل المُنَسَّق. ما الذي تتطلبه الاستفادة من إمكانياتها التحويلية وجعلها تعمل لصالح المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؟

تصويب الفهم: عدم القابلية للتجزئة والروابط المشتركة واتباع نهج متكامل

تستند خطة عام 2030 على التزامات سابقة من احترام حقوق الإنسان المرأة وحمايتها وإعمالها. وتعترف بأن عدم قابلية هذه الحقوق للانقسام واعتماد بعضها على بعض والروابط بين المساواة بين الجنسين وبين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والحاجة لنهج تنفيذ متكامل.

تتشابك أبعاد الرفاه والحرمان في حياة النساء والفتيات: فعلى سبيل المثال، الفتاة التي تولد في عائلة فقيرة (الغاية 1.2) وتجبر على الزواج المبكر (الغاية 5.3)، تزيد فرص انسحابها من المدرسة (الغاية 4.1) والولادة في سن مبكرة (الغاية 3.7) والمعاناة من مضاعفات الولادة (الغاية 3.1) وتجربة العنف (الغاية 5.2) أكثر من الفتاة التي تعيش في أسرة ذات دخل أعلى والتي تتزوج في سن متأخرة، ونهاية لهذه السلسلة من الأحداث، لا توجد أي فرصة للفتاة التي ولدت في الفقر للخروج منه.

وفي أثناء التنفيذ، يجب أن يهدف صانعو السياسات لكسر هذه الدائرة المفرغة والاستجابة لتجارب الإقصاء والحرمان المترابطة عن طريق توفير استجابات متكاملة: والمرأة التي تترك علاقة مسيئة، على سبيل المثال، تحتاج إلى الوصول للعدالة (الغاية 16.3) بالإضافة إلى احتياجها لمكان آمن للعيش (الغاية 11.1) والرعايةالصحية (الغاية 3.8) والعمل اللائق (الغاية 8.5)حتى يمكنها الحفاظ على مستوى معيشة مناسب لنفسها ولأي أشخاص قد تعولهم.

ويعني هذا أنه على الرغم من أن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5 سوف يكون أمرًا بالغ الأهمية، إلا أنه لا يمكن أن يمثل موضع التركيز الوحيد لأعمال التنفيذ والرصد والمساءلة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد يُقَّوض التقدم المُحرز في بعض الجبهات بفعل التراجع أو الركود في جبهاتٍ أخرى، وقد تُفقد أوجه التآزر إذا أعطيت الأسبقية لنُهُج التنفيذ المنعزلة بدلًا من الاستراتيجيات المتكاملة متعددة القطاعات.[2] ولهذا السبب ناضل مناصرو حقوق المرأة بشدة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين المستقل بذاته، بالإضافة إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات الأخرى، وجذب الاهتمام لمنظور النوع الاجتماعي للفقر والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف وتغير المناخ وتدهور البيئة والتوسع الحضري والنزاع والسلام والتمويل من أجل التنمية. ويتَّبع التقرير نفس الأساس المنطقي، أثناء نظره للتقدم المُحَرز والفجوات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين عبر خطة عام 2030 بأكملها (انظر الفصل الثالث).

دون استثناء أحد: الشمول والتضامن ومعالجة أوجه انعدام المساواة المتقاطعة

تستجيب الطبيعة العالمية لخطة عام 2030 للتحديات العامة والمترابطة التي تواجه جميع الدول المتقدمة والنامية، في حين أن الالتزام بعدم استثناء أحد يكمن في السعي للوصول إلى أشد الفئات حرمانًا عن طريق التضامن بينهم وبين الفئات الأفضل حالًا، حيث أن تحسين حياة الناس الذين يقاسون الاستثناء هي مسألة عدالة اجتماعية فضلًا عن كونها أساسية لخلق مجتمعات شاملة واقتصاد مستدام. إن عدم المساواة يؤذي الجميع: فهو تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويعيق التقدم الاقتصادي،[3] ويعيق إحراز التقدم في القضاء على الفقر، ويعيق تحقيق حقوق الإنسان على نطاق أوسع.[4]

إن لإيجاد التضامن والتعاون على الصعيد العالمي في مجالات تغير المناخ والهجرة والتمويل للتنمية أثر هام لتوفير ظروف مواتية للتنفيذ الوطني الناجح. فعلى سبيل المثال، تسهم التدفقات المالية غير المشروعة وتجارة الأسلحة العالمية والنزع الواسع النطاق لملكية الأراضي بواسطة الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية وانتزاع القوات العابرة للحدود الدولية للأراضي على نطاق واسع في دفع الناس إلى مزيد من الركود وغالبًا ما تتأثر النساء والفتيات بشكل خاص.[5] وتتحمل الجهات الفاعلة العالمية القوية - سواءً كانت دولًا ذات سيادة أو مؤسسات مالية دولية أو شركات متعددة الجنسيات - مسئولية حاسمة على وجه الخصوص لضمان ألا يؤدي ما تتخذه أو لا تتخذه من أفعال إلى تقويض المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

تتعرض النساء والفتيات في جميع البلدان لأشكال عديدة من عدم المساواة وأوجه متداخلة من التمييز بناءً على جنسهن وعمرهن وفئتهن وقدرتهن وأصلهن وعرقهن وتوجهن الجنسي ونوعهن الاجتماعي وهويتهن الجنسية ووضعهن (انظر الفصل الرابع)، حيث أنه تجب معالجة حقوقهن واحتياجاتهن والتأكد من مشاركتهن الفعالة في التنفيذ. وكما أنه يجب أيضًا أن تخلق استراتيجية "دون استثناء أحد" في الوقت ذاته التضامن من خلال تشارك المخاطر وإعادة توزيعها والبرامج العالمية[6] وتجنب المشاركة في التقسيم والوصم الاجتماعي. ومن الممكن أن تؤدي البرامج الموجهة توجيهًا دقيقًا إلى تفاقم التوتر بشأن تخصيص الموارد والمساهمة في خلق قوالب نمطية ضارة وتسلسل هرمي من الحرمان والاستحقاق.[7] فبدلًا من استبدال البرامج الموجهة بأخرى شاملة، يجب على الحكومات ضمان الوصول للمجموعات التي استُبعدت تاريخيًا في الوقت الذي تقوم فيه ببناء أنظمة عالمية تُمول بشكل جماعي واستخدامها من من قِبَل جميع المجموعات الاجتماعية يجب أن تتأكد الحكومات من إدخال المجموعات التي استبعدت على مدى التاريخ في حين بناء نظام عالمي مُمول عالميًا وتستخدمه كل المجموعات الاجتماعية.[8]

الرصد والمساءلة: الحاجة إلى ثورة في البيانات وحكم ديمقراطي

يجب تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف وتحديد الفجوات وتسليط الضوء على التحديات في التنفيذ لتعزيز المساءلة. ومع ذلك، كما هو موضح في الفصل الثاني، التحديات التي تواجه رصد منظور النوع الاجتماعي هائلة. حيث لا يوجد في الوقت الراهن سوى 10 مؤشرات من أصل 54 مؤشرًا مرتبط بنوع الجنس يمكن الاعتماد عليه للرصد في العالم، وتوجد منهجيات قائمة لـ 52 مؤشرًا، ولكن الغطاء القطري غير كافٍ للسماح للرصد العالمي، وتحتاج الثمانية عشر مؤشرًا المتبقين لشرح المفاهيم والتطوير المنهجي أو أحدهما قبل استخدامهم. وفي حين يمثل هذا تحديًا بالنسبة لقياس التغيُّر، إلا أنه يوفر أيضًا فرصة لتحسين إتاحة وجودة الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، على المدى القصير على الأقل في حين أن هذا تحديًا لتغير القياس على المدى القصير على الأقل، يوفر فرصة لتطوير توافر إحصاءات النوع الاجتماعي وجودتها.

هناك حاجة إلى ثورة في الحكم الديمقراطي لكي تطالب النساء والفتيات بحقوقهن ويُشَّكِلْن التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى إتاحة مجالات النقاش العام لتحديد الأولويات الوطنية، وتحديد الإجراءات الناجحة، والتعرف على الفجوات، والاتفاق على مسارات للتغيير التحويلي وتحديد أدوار مختلف الجهات الفاعلة ومسئولياتها. على المستوى العالمي، أدى التشاور المفتوح على مدار عملية ما بعد عام 2015 إلى إشراك الأشخاص والبلدان المنظمات وحشدهم لتحديد الأولويات المشتركة وتجنب نقاط التوتر. كانت منظمات حقوق المرأة فعالة في بناء التحالفات والائتلافات لوضع المساواة بين الجنسين في بؤرة الاهتمام. وهناك حاجة لمثل هذه العمليات التشاركية والاستراتيجية لضمان التنفيذ والمتابعة والاستعراض بأسلوب فعال ومراع للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي حيث يجب إعطاء مساحة للنقاش العام واتخاذ القرارات الديمقراطية لتحديد الأولويات الوطنية ومعرفة الأفضل وأماكن الثغرات والاتفاق على طرق لتحقيق التغير التحويلي وتحديد أدوار القطاعات المختلفة ومسئولياتها. كذلك فتح مناقشات على الصعيد العالمي لكل عمليات ما بعد عام 2015 التي اشترك فيها الناس والدول والمؤسسات وحركوها لتحديد الأولويات العامة وتوجيه التوترات. كان لمؤسسات حقوق المرأة دور فعال جدًا في بناء ائتلافات وتحالفات بين مجموعات مختلفة المصالح لوضع المساواة بين الجنسين في صميم الخطة الجديدة.[9] هذه العمليات المشتركة والتحالفات الاستراتيجية ضرورية أيضًا لكفالة التنفيذ والمتابعة والاستعراض الفعالين والمراعين النوع الاجتماعي.

التعجيل بالتنفيذ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي

يمكن أن يُسِهم الرصد المنهجي لنواتج وسياسات وعمليات المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في تحفيز الإجراءات وترجمة الالتزامات العالمية إلى نتائج وتعزيز المساءلة عن الإجراءات أو الأخطاء من قِبَل مختلف أصحاب المصلحة. ويلقي التقرير الضوء على ثلاث استراتيجيات رئيسية للحفاظ على المساواة بين الجنسين في الصدارة وفي بؤرة التركيز أثناء التنفيذ والمتابعة والاستعراض مع تقديم توصيات عمليات.

تحسين البيانات والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

رغم زيادة الاهتمام بإحصاءات النوع الاجتماع في العقود الأخيرة، إلا أن التقرير يشير إلى تحديات تقف في طريق الرصد المنهج والمراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي. تتضمن تلك التحديات التغطية غير المتكافئة لمؤشرات النوع الاجتماعي عبر الأهداف والغايات؛ غياب المعايير المتفق عليها دوليًا لجمع البيانات؛ والإتاحة غير المتكافئة لإحصائيات المساواة بين الجنسين بين الدول وعلى مدار الوقت. وللتأكد من فاعلية عملية الرصد للنساء والفتيات في جميع الأهداف والغايات، يوصي التقرير بالتالي:

- دعم تضمين المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي عبر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام 2020.
- العمل من أجل جمع بيانات المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي بصفة منتظمة وضمان الجودة وقابلية المقارنة.
- وضع استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية لتحديد الفئات التي تتعرض للاستثناء.
- تعزيز معايير الجودة ومعايير حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والالتزام بها.
- الإسراع بتطوير معايير عالمية لمؤشرات الفئة الثالثة الخاصة بالنوع الاجتماعي.
- تعزيز الالتزام على أعلى المستويات السياسية بعملية رصد مفتوحة لأهداف التنمية المستدامة متسمة بالشمول والشفافية والمراعاة لمنظور النوع الاجتماعي.

إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

يتطلب الوفاء بالتزامات المساواة بين الجنسين، المذكورة في خطة عام 2030، تقديم وتخصيص موارد كافية للسياسات والبرامج التي تساهم في تحقيقها. ومع وضع البلدان استراتيجياتها الوطنية قيد التنفيذ إنه من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية في الاستثمارات على هذه الالتزامات مع المجالات الاستراتيجية الأخرى. كما أنه من المهم أن تتماشى السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030 والتي تتضمن مبادئ حقوق الإنسان مثل المساواة وعدم التمييز والشمولية. يقدم هذا التقرير أمثلة واقعية على كيفية تطبيق ذلك مع التركيز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والرجال (الفصل الخامس) ومعالجة مشكلة الرعاية غير المدفوعة والأعمال المنزلية (الفصل السادس).

يتطلب إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين بصفة عامة اتخاذ إجراءات من أجل ذلك:

- رصد المخصصات في الميزانية الموازنة للسياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- خلق بيئة عالمية مواتية لتعبئة الموارد المحلية من خلال تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان مختلفة الدخل.
- مواءمة اتساق السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030.
- رفع زيادة مستوى الدعم المالي للمنظمات النسوية للمشاركة في الدعوة السياسية.
- تحديد شروط واضحة للشراكة ومعايير للشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- التصدي لأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة من خلال السياسات والبرامج.
- تعزيز المشاركة الفعالة والمساءلة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج.

تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

تُعتبر العمليات والمؤسسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي حاسمة لتحويل وعود المساواة بين الجنسين المذكورة في خطة عام 2030 إلى أفعال، وللتأكد من رصد التقدم المحرز بشفافية مع ضمان المساءلة. قد تعهدت الدول في متابعة واستعراض العمليات المفتوحة والشاملة والمشتركة والشفافة وكذلك التي تركز على البشر وتراعي منظور النوع الاجتماعي وتحترم حقوق الإنسان وتركز على الأشخاص الذين تعرضوا للاستثناء.[10] ولتعزيز المساءلة تجاه التزامات المساواة بين الجنسين عالميًا وإقليميًا ومحليًا، يوصي التقرير بالتالي:

- توطين الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال دمجها في خطط التنمية الوطنية والسياسات والتشريعات والأطر ذات الصلة.
- ضمان الرصد المنتظم لالتزامات المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.
- دعم المنظمات النسائية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لرصد التقدم المحرز ومساءلة الحكومات عن التزامات المساواة بين الجنسين.
- استخدام المراجعات الوطنية الطوعية (للمنتدى السياسي رفيع المستوى) من أجل إيجاد رؤية مشتركة للتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين والتحديات التي تقف في طريقها.
- تعزيز المنتدى السياسي رفيع المستوى بوصفه منتدى لاستعراض النظائر وإجراء حوار هادف.

دليل التقرير للقارئ

الطبعة الأولى من تقرير الرصد العالمي:

- يقدم لمحة عامة عن عملية المتابعة والاستعراض والتي تبين كيف يمكن تعزيز المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.
- يشرح إطار المؤشرات العالمية والتحديات الإحصائية الأساسية لرصد التقدم المحرز من منظور النوع الاجتماعي.
- يستعرض نقاط البداية والاتجاهات الأولية على الصعيدين العالمي والإقليمي عبر مجموعة من المؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

- يقترح استراتيجيات قائمة على الدراسات الاستقصائية لتحديد مجموعات النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز والحرمان في سياقات وطنية متنوعة.

- يقدم إرشادات واقعية بشأن كيفية تحقيق وتمويل التقدم المحرز في مجالين بالغي الأهمية تحت هدف التنمية المستدامة رقم 5: القضاء على العنف ضد النساء والفتيات؛ والاعتراف وإعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

تستند الطبعات المستقبلية على إطار العمل المذكور من خلال تقديم معلومات عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي بشأن المؤشرات الرئيسية وتوسيع نطاق توجيه السياسات إلى مجالات أخرى وتحليل ديناميكيات التنفيذ الوطني من خلال دراسات الحالة الوطنية بتعمق. ومن المأمول أن تبني التقارير مع مرور الوقت مجموعة قوية من الأدلة على إثر خطة عام 2030 على قوانين المساواة بين الجنسين وعملياتها ومخرجاتها.

الفصل الأول: يناقش هذا الفصل التحديات والآفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشرح أطر الرصد في التقرير ويحلل الآليات الممكنة لتعزيز المساءلة للمساواة بين الجنسين في عملية المتابعة والاستعراض التي أُنشئت لتتبع التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني: يقدم تحليلًا لإطار المؤشرات العالمية من منظور النوع الاجتماعي، مع تحديد 45 مؤشرًا رسميًا يتصل مباشرة بنتائج رصد النساء والفتيات. ويجد القراء في هذا الفصل أيضًا مناقشة موجزة للتحديات التي يتعين على الأوساط الإحصائية العالمية التصدي لها من أجل رصد التقدم المحرز على نحو فعال وشامل في مجال المساواة بين الجنسين.

الفصل الثالث: يقدم لمحة عن المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويقدم أيضًا أدلة على تأثير المساواة على كل هدف منهم، ويعرض متوسطات عالمية وإقليمية للمؤشرات الخاصة بنوع الجنس التي يمكن أن تكون بمثابة خطوط أساسية لإعداد التقارير في المستقبل، ويسلط الضوء على أوجه الترابط بين هدف التنمية المستدامة رقم 5 والأهداف والغايات الأخرى من خطة عام 2030.

الفصل الرابع: يوفر أدلة قوية على الكيفية التي يمكن أن يتضاعف بها تأثير أوجه التمييز المختلفة بما في ذلك المبنية على نوع الجنس أو العمر أو الطبقة أو أصل أو العرق أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو وضع الهجرة على خلق بؤر من الحرمان وغالبًا ما يكون ذلك فيه تناقض صارخ مع الاتجاه العام في بلد معين.

الفصلان الخامس والسادس: يركزان على مجالين استراتيجيين في إطار الهدف الخامس: القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 5.2)؛ والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (الغاية 5.4). حيث يقدم كلا الفصلين أدلة قوية على الصلات القائمة بين أهداف المساواة بين الجنسين وأجزاء أخرى من خطة عام 2030، مما يؤكد الحاجة إلى تفكيك صوامع السياسات والتحرك صوب استراتيجيات متكاملة للتنفيذ. ويقدمان أيضًا أمثلة واقعية لكيفية مواءمة السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030 بما في ذلك الشمولية وحقوق الإنسان وعدم تعرض أحد للاستثناء.

ويتبع هذين الفصلين قسم قصير يقدم توجيهات بشأن كيفية تحديد التكاليف وتمويل التنفيذ للسياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في إطار خطة عام 2030.

يحتوي كل فصل على قائمة مفصلة من التوصيات وكذلك أسئلة رصد مختارة تدعو القراء للتفكير في التقدم والفجوات والتحديات في بيئتهم الخاصة.

أما الجزء الأخير من التقرير "المضي قدمًا" فهو موجز لاستراتيجيات تعزيز التنفيذ والرصد والمساءلة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تيسيرًا للإشارة، جُمِعَت الفصول ولُونَت تماشيًا مع الاستراتيجيات المعنية بتنفيذ منظور النوع الاجتماعي التي اقترحها التقرير: العمليات والمؤسسات (الفصل الأول، أخضر)؛ البيانات والإحصاءات والتحليل (الفصل الثاني والثالث والرابع، أزرق)؛ الاستثمارات والسياسات والبرامج (الفصل الخامس والسادس، برتقالي).

1 القضاء على الفقر

على المستوى العالمي، هناك 122 امرأة بين سن 25-34 يعشن في فقر مدقع لكل 100 رجل في نفس الفئة العمرية.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تمثل النساء 28.8% من الباحثين على مستوى العالم. فقط نحو 1 من 5 بلدان قد حقق تكافؤ الجنسين في هذا المجال.

5 المساواة بين الجنسين

تعِد خطة عام 2030 بإنهاء العوائق التي تحول دون تحقيق النساء والفتيات لكامل إمكانياتهن. ولكن لا تزال أمامنا تحديات كبيرة:

1.5 في 18 بلدًا، يجوز للرجال قانونًا منع زوجاتهم من العمل، وفي 39 بلدًا، لا تتساوى حقوق الميراث بين البنات والأبناء، وهناك 49 بلدًا بدون قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي.

2.5 19% من النساء والفتيات في المرحلة العمرية 15 إلى 49 عامًا تعرضن للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي من شريك حميم خلال الـ12 شهرًا السابقة.

3.5 تزوجت 750 مليون امرأة وفتاة، على مستوى العالم، قبل أن يبلُغن 18 عامًا بينما تعرضت 200 مليون امرأة وفتاة على الأقل في 30 بلدًا لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

2 القضاء التام على الجوع

تزيد نسبة احتمال إبلاغ النساء عن انعدام الأمن الغذائي إلى 11 نقطة مئوية أكثر من الرجال.

3 الصحة الجيدة والرفاه

توفيت على مستوى العالم 303 ألف سيدة نتيجة لأسباب تتعلق بالحمل في عام 2015. يتراجع معدل الوفيات على نحو أبطأ مما يتيح تحقيق الغاية 3.1.

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

ترجع نسبة 30% من انعدام المساواة في الدخل إلى انعدام المساواة داخل الأسر المعيشية، بما في ذلك بين النساء والرجال. النساء أكثر عرضة من الرجال للعيش تحت 50% من حد متوسط الدخل.

14 الحياة تحت الماء

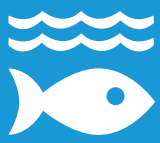

يؤثر تلوث المياه العذبة والأنظمة الإيكولوجية البحرية تأثيرًا سلبيًا على السبل المعيشية للنساء والرجال، وعلى صحتهم وصحة أطفالهم.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

تُعتبر النساء والفتيات مسئولات عن جلب المياه في 80% من الأسر المعيشية التي ليس لديها مصدر مياه في مقر إقامتها.

15 الحياة في البرّ

بين عامي 2010 و2015 فقد العالم 3.3 مليون هكتار من أراضي الغابات. تعتمد نساء الريف الفقيرات على موارد تجمع مشتركة ويتأثرن بشكل خاص بنضوبها

1 تُستخدم الإصدارات المختصرة لأهداف التنمية المستدامة الرسمية لتسهيل التواصل.

4.5 وتؤدي النساء 2.6 ضعف الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي يقوم به الرجال.

5.5 لا تشغل النساء سوى 23.7% من المقاعد البرلمانية، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2000، ولكنها لا تزال أقل من التكافؤ.

6.5 52% فقط من النساء المتزوجات والمرتبطات يتخذن قراراتهن الخاصة بهن بحرية بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية.

5.أ تمثل النساء 13% فقط من مُـلاك الأراضي الـزراعـيـة على مستوى العالم.

5.ب النساء أقل احتمالًا عن الرجال لامتلاك الهاتف المحمول، واستخدامهن للإنترنت أقل بـ 5.9 نقطة مئوية من الرجال.

5.ج اتخذ أكثر من 100 بلدًا إجـــراءات لتتبع تخصيصات الموازنات للمساواة بين الجنسين.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

وتتعرض النساء اللاتي يعشن في الأحياء العشوائية في المدن لمصاعب كثيرة، حيث لا تُلبى الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسنة.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

كما يعود الاستثمار في المواصلات العامة بفوائد كبيرة بالنسبة للنساء اللاتي يملن إلى الاعتماد على المواصلات العامة أكثر من الرجال.

4 التعليم الجيد

15 مليون فتاة في عمر المدرسة الابتدائية لن تُتاح لهن أبدًا فرصة تعلم القراءة والكتابة في المدرسة الابتدائية في مقابل 10 مليون فتى.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

أدى تلوث الهواء في الأماكن المغلقة بسبب استخدام الوقود القابل للاحتراق للطاقة المنزلية إلى حدوث 4.3 مليون حالة وفاة في عام 2012، حيث بلغت نسبة النساء والفتيات 6 من كل 10 حالات.

13 العمل المناخي

يؤثر تغير المناخ بصورة غير متناسبة على النساء والأطفال، الذين يزيد احتمال وفاتهم أثناء الكوارث بمقدار 14 مرة عن الرجال.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تبلغ فجوة الأجور بين الجنسين 23%. يبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 63% في حين يبلغ معدل مشاركة الرجال 94%.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

في أوقات النزاع، تزداد معدلات جرائم القتل وغيرها من صور الجرائم العنيفة زيادة كبيرة. وفي حين أن الرجال أكثر عرضة للقتل في ساحة المعركة، تتعرض النساء أثناء النزاع للعنف الجنسي ويخطفن ويتعرضن للتعذيب ويجبرن على ترك ديارهن.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

في عام 2012، بلغ التمويل المتدفق خارجًا من البلدان النامية 2.5 ضعف كمية المساعدات المتدفقة إليها، وتضاءلت المبالغ المخصصة للشئون الخاصة بالنوع الاجتماعي بالمقارنة.

الفصل الأول

تحويل الوعود إلى أفعال: الآفاق والتحديات

قائمة المحتويات

الرسائل الرئيسية 22

مقدمة 23

تحديات في السياق العالمي 24

فرصة لتغيير المسار 26

مجموعة شاملة من الالتزامات للمساواة بين الجنسين 26

أساس متين مبنٍ على حقوق الإنسان 28

الشمولية والالتزام بعدم تعرض أحد للاستثناء 29

التنفيذ والرصد والمساءلة 31

عملية المتابعة والاستعراض: ما هو مجال المساءلة؟ 31

الرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي: نهج متعدد الجوانب 34

الخاتمة 39

التوصيات 40

الرسائل الرئيسية

/1 توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة وخارطة طريق لتحويل العالم إلى مسار أكثر استدامة وللتغلب على مجموعة من التحديات العالمية التي لم يسبق لها مثيل.

/2 إن من سمات المساواة بين الجنسين أنها بارزة وشاملة في خطة عام 2030 وأساسية لتحقيق حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتحفز إحراز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة.

/3 يجب أن يرتكز التنفيذ والرصد على حقوق الإنسان والالتزام بعدم استثناء أحد من أجل تسخير إمكانيات التحول في أهداف التنمية المستدامة.

/4 إن شعار "عدم استثناء أحد" هو قضية اجتماعية وحاسمة لخلق مجتمعات شاملة ومسارات اقتصادية مستدامة، حيث يجب أن تعمل السياسات العالمية وتلك التي تركز على أكثر الفئات تهميشًا جنبًا إلى جنب لتحقيق هذا الهدف.

/5 يعتمد تحقيق النتائج على الصعيد الوطني على التنظيم السياسي وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج والسياسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

/6 يُعد وجود إطار قوي للرصد والمساءلة أمرًا حيويًا لتتبع التقدم المحرز وإشراك الدول والجهات الفاعلة الأخرى في التزاماتها بموجب خطة عام 2030، بما في ذلك الغايات (نتائج المساواة بين الجنسين) والوسائل (العمليات والسياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي).

/7 ينبغي الإبقاء على النهج المشترك والشامل الذي أدى إلى اعتماد خطة عام 2030 أثناء التنفيذ والمتابعة والاستعراض. وستكون المشاركة المستمرة لمناصري المساواة بين الجنسين حاسمة في تحويل الوعود إلى تقدم للنساء والفتيات على أرض الواقع.

المقدمة

تعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) اتفاقًا تاريخيًا، ناقشته 193 دولة عضو في الأمم المتحدة. تتألف الخطة من 17 هدفًا للتنمية المستدامة و169 غاية و232 مؤشرًا، وتهدف إلى معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتكاملة. بناءً على تاريخ طويل من الالتزامات العالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، يعترف نهجها العالمي بالتحديات العامة التي تواجه كل الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، وتؤكد من جديد على مسؤولية الدول في معالجتها. كما أن الخطة توضح أن تحقيق المساواة بين الجنسين ليست هدفًا مهمًا في حد ذاته فقط، بل يحفز المستقبل المستدام للجميع.

يجري تنفيذ هذه الرؤية الجريئة، التي تنطوي على إمكانيات تحول حياة النساء والفتيات في أنحاء العالم، في وقت يتسم بعدم الوضوح وبه الكثير من التحديات. إن التغير المناخي والتدهور البيئي يتزايد تزايدًا لم يسبق له مثيل؛ ولا يزال الاقتصاد العالمي متقلبًا بعد عقود من الأزمة؛ ويزيد تحول السياسات إلى سياسات مبينة على الاستبعاد والخوف من الانقسام المجتمعي ويؤدي إلى نشوب النزاعات وعدم الاستقرار؛ ويتعرض الملايين إلى النزوح الاجباري بسبب النزاعات والكوارث الإنسانية. ولن يتحقق الوعد في المساواة في خضم هذا الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العالمي فقط، ولكن حتى حقوق المرأة تواجه مقاومة متجددة من مختلف أنواع المذاهب المتعصبة.

تمثل هذه الحالة اختبارًا حقيقيًا لخطة عام 2030، ولكن في الوقت الحالي، فإن مجرد قبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للسعي من أجل عالم أكثر مساواة وتقوم التنمية فيه على الاستدامة والسلام والتقدم الإنساني يعطي سببًا للتفاؤل الحذر. إن أهداف التنمية المستدامة لها أهمية خاصة الآن كخطة سياسية للتعاون العالمي وخاصة كمجموعة من الأهداف المحددة زمنيًا لكل الدول.

إن القدرة على استخدام إطار العمل الذي تقدمه أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف على المستوى المحلي يعتمد على عوامل متعددة منها التحرك السياسي وتخصيص موارد كافية والتنفيذ الفعال للسياسات والبرامج، ويتعين رصد كل هذا بعناية لضمان تحقيق الالتزامات العالمية للنساء والفتيات على أرض الواقع.

إن الرصد هو عبارة عن تتبع التقدم المحرز وتحديد الثغرات والتحديات في التنفيذ. ويقدم الرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في أفضل الحالات تقييمًا قويًا وشاملًا وشفافًا للوضع الحالي للمساواة بين الجنسين، ويساعد هذا في معرفة ما المفيد وما الذي قد يحتاج إلى تصحيح، ولكن النتائج الإيجابية غير مضمونة. إن هذه النتائج تتوقف على البيانات والأدلة والتحليل المتاح للجميع ويمكنهم الوصول إليه، وعلى تلك البيانات المُستخدَمَة في المناقشات المفتوحة واتخاذ القرارات الديمقراطية.

يضع هذا التقرير الافتتاحي على ضوء هذه الظروف إطارًا لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي عبر أبعاد متعددة تتضمن كلًا من النتائج (مخرجات المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات) والوسائل (العمليات والسياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي). يبحث هذا الفصل التمهيدي في الآفاق والتحديات لتحقيق التزامات المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030، ويعرض استراتيجيات عملية لتعزيز الرصد والمساءلة على كلٍ من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

تحديات في السياق

يواجه تنفيذ خطة عام 2030 مع استمرار العد التنازلي إلى عام 2030 تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية لم يسبق لها مثيل، فما زال الاقتصاد العالمي متقلبًا وآفاق الانتعاش على المدى الطويل غير مؤكدة بعد عقود من الأزمة والركود والتدابير التقشفية اللاحقة التي ألحقت الضرر بسبل عيش البشر. ومن المتوقع أن يبقى إجمالي عدد العاطلين على مستوى العالم، الذي اقترب من 200 مليون شخص في عام 2016، مرتفعًا في الأعوام القادمة، ومن غير المحتمل أن ينخفض إلى ما دون المعدلات السابقة للأزمة على المدى المتوسط مع استمرار نمو القوى العاملة العالمية.[1] ولا تزال أشكال العمالة الهشة منتشرة ولا سيما بين النساء،[2] مما يقوض الطموح في إيجاد عمل لائق وطرق مستدامة للخروج من الفقر.

في حين أن العديد من البلدان قد سنت خططًا للتحفيز المالي استجابة لأزمة 2008/2007، فقد أعقبت ذلك وصفات شبه عالمية لتصحيح أوضاع المالية العامة.[3] لقد تأثرت 113 دولة عالميًا عام 2011 بالموجة الأولى من تخفيضات الميزانية، وأعقب ذلك انكماش رئيسي أخر في الإنفاق بدأ في عام 2016. وستعدل 124 دولة إنفاقها من حيث الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم قليلًا في عام 2019 و2020.[4] وهذا سيناريو مُقلق ويتعارض مع المتوقع أن يحتاجه تنفيذ خطة عام 2030 من الضخ الهائل للموارد الإضافية.

لم يفشل تصحيح الأوضاع المالية العامة الحازمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي فحسب،[5] بل إنه سبب مصاعب اجتماعية وتعطل وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الكثيرين.[6] وتبين الأدلة المتاحة أن النساء تميل إلى تحمل وطأة تدابير التقشف،[7] إذ أن النساء تعتمد أكثر على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية لتلبية احتياجاتهن بسبب قلة فرص الحصول على عائدات سوق العمل والأراضي والائتمان والأصول الأخرى. ويعني التقاسم غير المتكافئ للمسؤوليات الأسرية والمنزلية أنه عندما تتقلص الخدمات العامة مثل الصحة ورعاية الأطفال والمياه والصرف الصحي أو يصبح توفرها أقل، فإن النساء والفتيات عادة ما يملأن الفجوة المترتبة على ذلك، ويقضون وقتًا أطول في الرعاية غير المدفوعة الأجر (انظر الفصل السادس). وأخيرًا، تتأثر النساء بشكل خاص من تخفيض الموظفين والأجور في القطاع العام، نظرًا لأنهن أكثر احتمالًا للعمل فيه.

عادةً ما تتأثر النساء المحرومات أكثر. ففي المملكة المتحدة، أدانت مجموعة ميزانية المرأة مرارًا وتكرارًا الطبيعة التراجعية لضبط الأوضاع المالية العامة والمبنية على تخفيض الإنفاق بدلًا من زيادة الضريبة، وحددت حجم الخسائر التي تخلفها تخفيض الميزانية على النساء والفتيات الأشد حرمانًا في البلد. وحذرت المنظمة في عام 2017 أن الأمهات العازبات من السود والآسيويين يخسرن نحو 15-17 بالمائة من صافي الدخل على التوالي، وذلك نتيجة لخطط التجميد وتقليل المعونات للعاملين والعاطلين.[8]

من الصعب عكس اتجاه التركيز المتنامي في الدخل والثروة بعد الاقرار بإن عدم المساواة هي العقبة الأساسية للتنمية المستدامة. فبعد الانقطاع المؤقت لأعقاب الأزمة مباشرة، نما دخل أغنى 1 بالمائة من سكان العالم مرة أخرى بمعدل أسرع بكثير من دخل بقية السكان، ويقدر أن أغنى 1 بالمائة من السكان يمتلكون أكثر من 50 بالمائة من الثروة العالمية، أي بزيادة قدرها 44 بالمائة في عام 2009.[9] إن التفاوت داخل البلدان أعلى اليوم مما كان عليه قبل 25 عامًا [10] وفقًا للبنك الدولي.

يستند نموذج النمو نفسه، الذي يدعم التقلبات الاقتصادية ويزيد من عدم المساواة، على أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة بما في ذلك الاستخراج الواسع النطاق للموارد البيئية والذي يؤدي إلى التغير المناخي والتدهور البيئي، حيث يشهد العالم ارتفاع في درجات الحرارة والتي تتسبب في ارتفاع منسوب مياه البحار وتذيب الأنهار الجليدية وتتسبب في فقدان التنوع البيئي.[11] لقد أدت هذه الاتجاهات في السنوات القليلة الماضية إلى الضغط البيئي والكوارث مثل الفيضانات والأعاصير والجفاف ذي الآثار المدمرة على حياة الناس وأمنهم في العالم وتؤثر تأثيرًا بالغًا على النساء والفتيات في البلدان النامية (انظر الفصل الثالث).

يوفر الانتعاش الاقتصادي البطيء والمشقة الاجتماعية وزيادة عدم المساواة أرضًا خصبة لزيادة الاستياء الاجتماعي، حيث يشير مؤشر الاضطرابات الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية والذي يقيس استياء المواطنين من الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم إلى أن متوسط الاضطرابات الاجتماعية العالمية ازداد بين عامي 2015 و2016، وشهدت 8 مناطق من أصل 11 منطقة زيادات في مقياس الاستياء الاجتماعي.[12] وتختلف مظاهر الاستياء، لكنها موجودة في الدول والمناطق، وقد أدت إلى عدم استقرار سياسي واستقطاب وظهور القوميات اليمينية الشعبوية من مختلف الاتجاهات مجددًا. أدى ذلك في كثير من الحالات إلى إثارة تعبيرات متعصبة وأحيانًا إثارة العنف، وكلاهما يُوَجَه غالبًا إلى جماعات تعاني بالفعل من التمييز والتهميش مثل المهاجرين والأقليات العرقية أو الدينية.

إن أعمال الحركات المدافعة عن العدالة والتسامح وحقوق الإنسان الموجودة في كل مكان تقريبًا تزداد لتواجه العنف والقيود اتي تفرضها الدولة. فمساحة التعبير الديموقراطية للمجتمع المدني تتقلص في كثير من الدول، حيث وثق تحالف المجتمع المدني العالمي انتهاكات جسيمة لحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع السلمي في 109 دولة.[13] كما أن زيادة التوجه المحافظ والتطرف بكل أشكاله يهدد أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك تلك التي تعمل على قضايا مثل العنف ضد المرأة وحماية البيئة والإنجاب وحقوق الأقليات التي وضحت أهميتها خطة 2030.[14]

تجبر النزاعات والعنف والاضطهاد فضلًا عن المشقة والفقر الناجمين عن الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية عددًا لم يسبق له مثيل على النزوح من بلدانهم ومناطقهم. وتعرقل التدفقات المالية غير المشروعة والعسكرة العالمية جهود بناء السلام، وتنفق موارد تشتد الحاجة إليها في طريق التنمية المستدامة، فمن الممكن أن تؤدي إلى دوامة من عدم الاستقرار (انظر "خلق أوجه التآزر" صفحة 234)، إذ أن النفقات العسكرية العالمية بلغت نحو 7.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، أي بزيادة قدرها 0.4 بالمائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2015. [15]

لقد شُرد قسرًا ما يقرب من 65.6 مليون شخص بحلول نهاية 2016، أي بزيادة 300,000 شخص عن السنة التي تسبقها.[16] ويقدر أن 49 بالمائة من اللاجئين نساء وأطفال على الرغم من صعوبة جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر في أزمة اللاجئين.[17] كثيرًا ما تشكل المعايير وتوقعات النوع الاجتماعي وعلاقات القوة والتمييز وعدم المساواة خياراتهم وتجاربهم المتعلقة بالهجرة.[18] بالإضافة إلى أن النساء والفتيات المهرجات قسرًا يتعرضن إلى خطر متزايد من العنف المنزلي والجنسي (انظر الفصل الخامس)، وغالبًا ما يفتقرن إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الملائمة، وقد يكون لذلك عواقب وخيمة، حيث تشير البيانات إلى أن 60 بالمائة من الوفيات أثناء الولادة التي يمكن الوقاية منها تحدث في أماكن النزاع والنزوح والكوارث الطبيعية.[19]

فرصة لتغيير المسار

هناك أسباب للتفاؤل الحذر على الرغم من التحديات الهائلة، فقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في خطة عام 2030 على التركيز على الاستدامة والمساواة والسلام والتطور الإنساني، مما يوفر سردًا قويًا مخالفًا للممارسات الحالية من الطرد والاستبعاد والانقسام. قد أدت المستويات غير المسبوقة من المشاركة والتنظيم خلال الفترة التي اعتمدت فيها الخطة إلى إحساس قوي بالملكية ليس من جانب الحكومات فحسب، وإنما أيضًا من جانب المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث شارك أكثر من مليون شخص من جميع أنحاء العالم في مشاورات مفتوحة، وساعدوا على تحديد مواضيع ومبادئ هذه الرؤية المستقبلية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز والحق في المشاركة والتحرر من الخوف وجميع أشكال العنف وإمكانية اللجوء إلى العدالة واحترام البيئة.[20]

أرسلت المشاورات المفتوحة رسالة واضحة بناءً على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الشكل 1.1): يجب أن تتخطى خطة التنمية الجديدة " أساليب العمل على النحو المعتاد"، وتعالج التنمية المستدامة بأسلوب شامل ومتكامل. كان من بين الدروس الرئيسية التي استفاد منها المدافعون عن حقوق المرأة هو عدم وجود حل سحري مثل تعليم الفتيات الذي قد يفتح الباب للمساواة بين الجنسين، وبدلًا من ذلك ينبغي معالجة عدم المساواة بين الجنسين عن طريق الأبعاد الثلاثة المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويُعد البعد السياسي أساسًا لكل الأبعاد المذكورة.

هل تعلم...

... إذا ما كانت دولتك قد أدرجت هدف التنمية المستدامة رقم 5 من ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟

مجموعة شاملة من الالتزامات للمساواة بين الجنسين

تقود خطة عام 2030 بأهدافها السبعة عشر وغاياتها الـ 169 ومؤشراتها الـ 232 رؤية عالمية ومتكاملة وشاملة تعترف بتعقيدات التغيير الاجتماعي التحويلي والعقبات الهيكلية التي تواجهها. من الجدير بالملاحظة على وجه الخصوص في الطبيعة الشمولية للخطة التبسيط الواضح لمجموعة الأهداف حتى يسهل التواصل والتخطيط،[21] وبروز وشمولية الالتزامات بالمساواة بين الجنسين، والارتكاز بقوة على حقوق الإنسان.[22] كما أن الخطة تحتوي على هدف مستقل للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (هدف التنمية المستدامة رقم 5)، وتعترف بالمساواة بين الجنسين باعتبارها "مساهمة حاسمة في إحراز تقدم في جميع الأهداف والغايات"، وذلك استجابةً لدعوة مناصري المساواة بين الجنسين في الحكومات والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة.[23]

الصندوق 1.1

الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

لقد حلل واضعو السياسات والباحثون والممارسون والمدافعون عن المجتمع المدني، في خلال عملية الأربع سنوات التي أدت إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، الإنجازات والثغرات والنقاط المبهمة في عصر الأهداف الإنمائية للألفية حتى يشكلوا مجموعة أقوى من الالتزامات العالمية للمستقبل. تشمل الدروس الرئيسية التي استخلصها المدافعون عن المساواة بين الجنسين ما يلي:[24]

- سُجل عدد من الإنجازات الهامة خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) منها انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والحد من الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- كان التقدم أبطأ في مجالات أخرى منها الوفيات أثناء الولادة؛ كما أنه غير متكافئ إلى حد كبير ويهمل معالجة أوجه عدم المساواة وقياسها بناءً على الدخل والأصل والعرق والموقع الجغرافي.
- خفف رصد الأهداف الإنمائية للألفية أوجه عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية، وأخفق في إبراز حقيقة أن مجموعات معينة من النساء والفتيات المتعرضات للاستثناء في بعض البلدان، وتوضح ذلك من خلال القياس التقدم المحرز بناءً على المعدلات الوطنية.
- الغايات والمؤشرات جزئيًا بناءً على توافر البيانات بدلًا مما هو مهم ومفيد للقياس.[25]
- سهل هذا النهج (مع التركيز على البساطة والاعتماد على البيانات الموجودة) الاتصال والقياس، ولكنه لم يربط الأهداف الإنمائية للألفية مع خطة حقوق الإنسان، وتجاهل الحواجز العالمية والهيكلية أمام التنمية بالتركيز على الاحتياجات الأساسية والأهداف العددية.
- هُمش الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 المتعلق بالمساواة بين الجنسين تهميشًا قويًا، فيما عدا ما يخص التعليم، لجميع مجالات الاهتمام الاثني عشر التي وردت في منهاج عمل بجين عام 1995، وذلك على النقيض من الالتزامات واسعة النطاق والشاملة التي تتعلق بحقوق المرأة والتي تُعهد بها في المؤتمرات العالمي في التسعينات.
- ضُيقت أيضًا الرؤية العامة للصحة الجنسية والإنجابية الواردة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 إلى التركيز الضيق على صحة الأم في إطار الهدف الإنمائي للألفية رقم 5.[26]
- أدى هذا التركيز الضيق أثناء التنفيذ إلى تحويل الانتباه والموارد عن المجالات التي كانت ذي أولوية بالنسبة للمنظمات النسائية مثل العنف والحقوق الجنسية والإنجابية وعدم المساواة الاقتصادية.[27]
- في إطار ديناميكية الجهات المانحة والمتلقية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، افتقرت الأهداف الإنمائية للألفية إلى إطار لرصد التنفيذ على الصعيد الوطني، ولم تكن البلدان النامية مسؤولة عن التزاماتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولية عن التزاماتها بشأن الشراكة العالمية والمساعدة الإنمائية الرسمية.
- نتجت هذه العيوب جزئيًا من العملية المغلقة نسبيًا والتكنوقراطية التي أدت إلى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي أضر أيضًا بالمعنى العام للملكية الوطنية.

كان هذا النهج "مزدوج المسار"، الذي ينبع من منهاج عمل بيجين، أولوية استراتيجية لمؤسسات حقوق المرأة، ومن خلاله كونت تحالفات ذات قاعدة عريضة مثل المجموعة النسائية الرئيسية والتحالف النسائي لما بعد عام 2015 للتأثير على المفاوضات السياسية.[28]

بينما توصل إلى النتائج مبكرًا بوضع هدف المساواة بين الجنسين كهدف مستقل كانت محتوياته وغاياته تُناقش نقاشًا كبيرًا، فقد كانت المطالبة الرئيسية لمؤسسات حقوق المرأة هي هدف معالجة الحواجز الهيكلية التي تعيق الوصول للمساواة بين الجنسين صراحة.[29] ونتيجةً لذلك، تعكس أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 5، الالتزامات التي تسعى إلى تحويل المعايير والهياكل والممارسات التي تمنع النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن (انظر الفصل الثالث).

تعكس العديد من غايات هدف التنمية المستدامة رقم 5 مضمون معايير حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية المقابلة ومنها القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

إن خطة عام 2030 تعترف بوضوح بالأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي للفقر والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والعمالة والمدن الآمنة والمجتمعات السليمة الشاملة، وذلك على الرغم من أن مدى معالجة المساواة بين الجنسين عبر أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى مختلفة (انظر الفصل الثاني). إن تحقيق المساواة بين الجنسين صعبة من غير تسريع إحراز التقدم في الأهداف والغايات مثل التغطية الصحية الشاملة والحصول على الحماية الاجتماعية والمياه النظيفة والمرافق الصحية، على الرغم من الاعتراف القديم لدوره في تحفيز الحصول على مخرجات التنمية. ولا يمكن تسخير الإمكانيات التحويلية لخطة عام 2030 إلا من خلال اتباع نهج شامل ومتكامل للتنفيذ يقوم على أساس حقوق الإنسان والالتزام بعدم تعرض أحد للاستثناء .

أساس متين مبنٍ على حقوق الإنسان

ترتكز خطة عام 2030 على حقوق الإنسان بشكل راسخ لا لبس فيه (الجدول 1.1)، وشُكلت أهداف التنمية المستدامة كأهداف تنطبق على كل شخص في كل مكان بدلًا من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية أو الأعمال الخيرية. ويكون الالتزام بهذا المرتكز المعياري حاسمًا لإبقاء العمل على أهداف التنمية المستدامة في خلال فترة التنفيذ. يستند نهج التنفيذ القائم على حقوق الإنسان على شمولية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها. ونتيجة لذلك يمكن لهذا النهج أن يمكن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من التحرك نحو استراتيجيات متكاملة ومنهجية حقًا تعالج أوجه الترابط بين الأهداف،[30] وهذا يعني من منظور التنفيذ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والرصد والمساءلة أنه على الرغم من أهمية إحراز تقدم في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا يمكن أنه يكون التركيز الوحيد، فقد يقوض التقدم في بعض الأوجه بانحدار أو ركود الأخرين، وقد تضيع أوجه التآزر المحتملة إذا استخدم المنهاج المنعزل في التنفيذ بدلًا من الاستراتيجيات المتكاملة متعددة القطاعات.[31]

إن تمتع النساء بحقوقهن المختلفة والحرمان منها يرتبطان ارتباطًا عميقًا وذلك بناءً على التجارب التي عاشتها النساء والبنات، حيث أن النساء اللاتي حُرمن من حقوقهن في ممارسة العمل وأثناء العمل ومن حقوقهن في العمل من المرجح أن يعشن في الفقر والاستبعاد الاجتماعي وسوء الصحة. كما أن الفتاة التي تولد في أسرة فقيرة وتجبر على الزواج المبكر من غير المرجح أن تستكمل دراستها؛ وتكون أكثر عرضة للولادة في عمر مبكرة ومضاعفات أثناء الولادة؛ وأيضًا أكثر عرضة للعنف من الفتاة التي تتزوج في عمر متأخر.

من هذا المنطلق، من المهم أن تتماشى الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا يربط من منظور النوع الاجتماعي أهداف التنمية المستدامة باتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى وتوصيات الهيئات المعنية التي ينبغي أن توجه كلًا من التنفيذ والإبلاغ. ومع ذلك، لم يُنظر بعد في مدى إدراج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وينبغي رصده بعناية من خلال التقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي كما سنناقشه أدناه.

جدول 1.1

حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تسعى [أهداف التنمية المستدامة] إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (الديباجة).

إننا نتصور عالمًا من الاحترام الشامل لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ واحترام الأصل والعرق والتنوع الثقافي؛ وتكافؤ الفرص ... عالمًا تتمتع فيه كل امرأة وفتاة بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتُزال منه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينها (الفقرة 8).

تسترشد الخطة الجديدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة منها الاحترام الكامل للقانون الدولي، وتستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [و] المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ... (الفقرة 10).

... نؤكد من جديد التزامنا بالقانون الدولي، ونؤكد أيضًا على أن الخطة ينبغي أن تُنَفَذ بطريقة تتناغم مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي (الفقرة 18).

نؤكد على مسؤوليات جميع الدول، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، في احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع بسبب العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع أخر (الفقرة 19).

الشمولية والالتزام بعدم تعرض أحد للاستثناء

من السمات المميزة الأخرى لخطة عام 2030 أنها تنطبق على جميع البلدان وجميع الشعوب وجميع شرائح المجتمع، في حين أنها تعهدت بتقديم معالجة حقوق واحتياجات الفئات الأشد حرمانًا على غيرهم.

جميع البلدان، المتقدمة والنامية، مسؤولة عن التنفيذ الناجح للأهداف والغايات إذ أن فكرة العالمية تدعم الحاجة إلى التضامن بين البلدان والحركات والشعوب من أجل تحقيق مستقبل أكثر عدالة ومساواة واستدامة. وتدرك خطة عام 2030 أن التحديات مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي هي مشاكل تواجه الدول المتقدمة كما تواجه الدول النامية، وأن بعض التحديات مثل التغير المناخي والتدفقات المالية غير الشرعية أيضًا عالمية ولا يمكن بالتالي للدول الأعضاء أن تعالجها فرادى، وبدلًا من ذلك فإنها تتطلب تعزيز التعاون والتضامن الدولي. في هذا الصدد، فإن مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتباينة" هو سمة هامة من سمات الخطة، مع التسليم بأن البلدان التي ساهمت في تدهور البيئة أكثر من غيرها، يجب أن تتحمل مسؤولية أكبر في حماية الكوكب.

الالتزام بتوفير المنافع والخدمات للجميع هي أحد أبعاد العالمية المتماشية مع أسس خطة عام في مجال حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال يتضح ذلك في الأهداف المتعلقة بالحماية الاجتماعية (1.3) والتغطية الصحية الشاملة (3.8)، والوصول الشامل للطاقة الحديثة والمضمونة بأسعار معقولة (7.1) . يكتمل هذا الالتزام بتعهد "عدم استثناء أحد" في طريق التنمية المستدامة. ويعترف هذا الالتزام، القائم على مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز، بأوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة التي كثيرًا ما تحول دون التمتع الكامل والمتكافئ بحقوق مجموعات محددة في الممارسة العملية.

إن النساء والفتيات الأشد تعرضًا للاستثناء في البلدان هن من يتعرضن إلى أشكال متعددة من التمييز ومنها المبني على نوع الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية والقدرة والأصل والعرق والميل الجنسي والهوية الجنسية أو حالة الهجرة (انظر الشكل 1.2 والفصل الرابع). في حين أن التحليل والعمل المتقاطعين كانا جزءًا من المنح الدراسية النسوية والعمل لفترة طويلة، فإن التركيز على " عدم استثناء أحد " يتيح فرصة لإبراز تنوع تجارب المرأة، ويطعن في ديناميكيات السلطة التي تعمق أوجه عدم المساواة وتدفع مجموعات معينة إلى الخلف.[32] ومن الضروري أيضًا تصميم السياسات والبرامج التي "تصل إلى من تم استثنائهم والأشد تخلفًا عن ركب التنمية أولًا" وتنفيذها ورصدها.[33]

الصندوق 1.2

عدم استثناء أحد: أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة

يمكن لهويات الأفراد والجماعات، المتصورة أو المتأصلة، أن تزيد من مخاطر التمييز والتهميش. فعادة النساء والفتيات هن الأشد تعرضًا للاستثناء وهن من يتعرضن إلى أشكال متعددة من الحرمان بناءً على نوع الجنس وأوجه عدم مساواة أخرى[34]، وهذا يمكن أن يؤدي إلى حرمان جماعي، فقد تكون النساء والفتيات محرومات في الوقت نفسه من فرص حصولهن على التعليم الجيد والعمل اللائق والصحة والرفاهية كما بين الفصل الرابع. إن فكرة اشتداد الحرمان على النساء والفتيات اللاتي يعشن في تداخل بين مختلف أشكال عدم المساواة والتمييز ليست بالجديدة على الباحثين المناصرين للمرأة وخبراء ودعاة حقوق الإنسان، فقد صيغ مصطلح "التداخل" والذي يعرف بـ " التفاعل بين هويات متعددة وخبرات الاستبعاد والتبعية"[35] في الثمانينات من أجل التعرف على التفاعل بين نوع الجنس والعرق في تشكيل تجارب النساء السود في الولايات المتحدة.[36]

توجد أوجه عدم المساواة المتداخلة في كل مكان، ولكن تختلف هويات وتجارب الأشخاص الأشد تعرضًا للاستثناء اختلافًا كبيرًا بين البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تزيد الطبقة الاجتماعية للمرأة الهندية نسبة تعرضها للوفاة بسبب عدة عوامل منها سوء المرافق الصحية وعدم كفاية إمدادات المياه والرعاية الصحية: يبلغ متوسط عمر الوفاة بالنسبة للنساء في داليت 14.6 سنة أقل من النساء في الطبقة العليا.[37] وفي أمريكا اللاتينية تعكس عائدات العمل أوجه التفاوت القائمة على أساس نوع الجنس والجغرافيا والأصل والعرق للعاملين، مما يجعل نساء الشعب الأصلي في الجزء السفلي من هرم الدخل حتى بعد السيطرة على التعليم.[38] وكذلك في صربيا، يكملن الفتيات الروما ثلثي تعليميهن مقارنة بأقرانهن من الأولاد، على الرغم من حقيقة أن الشابات على المستوى الوطني يبلغن متوسط التعليم أكثر من الرجال.[39] وفي نيجيريا، يبلغ متوسط معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 66 بالمائة بين الفتيات عمومًا، ولكن 12 بالمائة فقط بين الفتيات الفقيرات من الهاوسا من الريف.[40]

كيفية الوصول إلى الأشد تهميشًا

إن الوصول إلى أكثر الفئات تهميشًا هو مسألة عدالة اجتماعية، فضلًا عن كونه أساسيًا لخلق مجتمعات شاملة ومسارات اقتصادية مستدامة. فعدم المساواة يضر بالجميع ويعيق التقدم في مجال الحد من الفقر وإعمال حقوق الإنسان ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويقف في وجه النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه إن من الأهمية بمكان ألا تسهم الاستراتيجيات الرامية بعدم استثناء أحد في التقسيم والوصم الاجتماعي، حيث يمكن أن يؤدي التركيز الكامل على الناس الأشد تعرضًا للاستثناء من خلال برامج موجهة على نطاق ضيق إلى تفاقم التوترات بشأن تخصيص الموارد، والمساهمة في خلق القوالب النمطية الضارة والتسلسل الهرمي للحرمان والاستحقاق، ويحدث ذلك على وجه الخصوص في سياقات القيود المالية وتزايد أوجه عدم المساواة.[41] وبدلًا من ذلك، ينبغي أن تهدف استراتيجية عدم استثناء أحد إلى خلق شعور بالتضامن من خلال تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع وتوفير الخدمات الشاملة،[42] التي من المرجح أيضًا أن يزداد استعداد جميع المواطنين في المساهمة في تمويلها من خلال الضرائب التدريجية عندما يجنون فوائد واضحة منها.[43]

قد يلزم في الوقت نفسه اتخاذ تدابير محددة في إطار السياسات والبرامج العالمية لتمكين الفئات المهمشة من الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، أدخلت أستراليا خدمات صحية أولية خاصة بالشعوب الأصلية تعمل في إطار النظام الصحي الشامل،[44] وتسعى هذه الخدمات إلى معالجة حواجز محددة يعاني منها السكان الأصليون ومنها الحواجز الجغرافية للمجتمعات الريفية والنائية والحواجز الثقافية والعنصرية. وتتولى منظمات صحية مجتمعية، يديرها السكان الأصليون، العديد من الخدمات الخاصة بالشعوب الأصلية بهدف كفالة أن تكون الخدمات الصحية ملائمة ثقافيًا وتلبي احتياجاتهم الخاصة.[45]

هل تحققت...

...إذا كانت دولتك قد اتخذت خطوات لتحديد احتياجات النساء والفتيات اللاتي تعرضن لأشكال متعددة من التمييز ومعالجتها؟

يجب على الحكومات التأكد من أن السياسات العالمية والسياسات التي تهتم بالفئات الأشد تهميشًا تعمل معًا لزيادة وجود المجموعات التي استُبعدت على مدار التاريخ في حين بناء الأنظمة شاملة التي تمول من الجميع ويمكن لجميع المجموعات المجتمعية استخدامها وذلك بدلًا من استبدال أحدهما بالأخر.[46] مثل هذه النظم لا تُبنى في ليلة وضحاها، فهي بحاجة لعقود لبنائها ففي الموقع الذي تتواجد فيه. يمكن حتى للدول الفقيرة التقدم نحو بناء هذه النظم من خلال التركيز على حلول قابلة للتوسيع وتعود بالفائدة على الجميع وتهدف لجعل أولوية الوصل للفئات الأشد تهميشًا. يُشار أحيانًا إلى هذا النهج على أنه تدريجي أو تدريجي شمولي، وهذا يعني أن السياسات والبرامج التي تهدف إلى وصول للأشخاص الأشد تعرضًا للاستثناء يجب أن تنفذ بالطرق التي تتناسب مع الاندماج التدريجي مع الآخرين من الفئات المستهدفة الأقوى،[47] وهذا يقلل من تكلفة السياسات الشاملة لأن الموارد المالية اللازمة للإدماج التدريجي يمكن أن تُقَسَم على مدى عدة سنوات، ويسهم في استدامته على المدى الطويل عن طريق توسيع قاعدة دعمه السياسي.

التنفيذ والرصد والمساءلة

يتوقف تحقيق التقدم للنساء والفتيات على تنفيذ السياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والرصد القوي وآليات فعالة للمساءلة. تعترف خطة عام 2030 اعترافًا صريحًا بأن نقطة البداية والتحديات والأولويات والأساليب لتحقيق الأهداف تختلف من بلد إلى بلد، ونتيجة لذلك فإن عملية التنفيذ والرصد والمساءلة يُنظَر إليها باعتبارها تحت سيطرة وقيادة البلدان.

ينطوي التركيز على الملكية الوطنية على فرص وتحديات للتنفيذ المراعي لمنظور النوع الاجتماعي ورصده. إن اتساع نطاق خطة عام 2030 يجعل جزءًا من ترتيب الأولويات أمر لا مفر منه. كيف يحدث ترتيب الأولويات؟ ما هو المطلوب للتأكد من بقاء التزامات المساواة بين الجنسين أساسية على المستوى الوطني؟ وكيف يُحاسب واضعو القرارات على أفعالهم وإهمالهم؟

يعرض هذا القسم الإجابة على هذه الأسئلة على مرحلتين: الأولى تناقش مفهوم المساءلة وكيف ينعكس ذلك في عملية المتابعة والاستعراض التي قد وضعت في عملية الرصد في سياق خطة عام2030. ثانيًا، تحدد إطارًا للرصد يركز على النتائج (مخرجات المساواة بين الجنسين بين الأهداف والغايات) والوسائل (العمليات والسياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي) كطريقة لتعزيز المساءلة على المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

عملية المتابعة والاستعراض: ما هو مجال المساءلة؟

تتطلب المساءلة أن يكون لدى أولئك الذين هم في موقع السلطة واجبات ومعايير أداء محددة وواضحة (المسؤولية)، وأن يقدموا مسوغات منطقية لأفعالهم وقراراتهم (المحاسبة)، كما تتطلب أيضًا آليات لتقييم الامتثال للواجبات والمعايير المحددة، وفرض عقوبات وعمل إصلاحات عند الحاجة (وجوب النفاذ).[48]

لقد التزمت الدول الأعضاء في إطار خطة عام 2030 بـ " المشاركة في عملية المتابعة والاستعراض المنهجية للتنفيذ". ويهدف الهيكل الذي وضع لهذه العملية (انظر الشكل 1.1) بشكل صريح إلى تعزيز المساءلة أمام المواطنين والتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات والتعليم المتبادل.[49]

إن المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي هو الهيئة الرئيسية المكلفة بتتبع التقدم العالمي في مجال التنفيذ وتوفير القيادة السياسية والتوجيه ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة. تجتمع هذه الهيئة سنويًا ويركزون على موضوعات محددة سلفًا، وكذلك مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة رقم 17 هو الهدف الوحيد الذي يُراجع في كل اجتماع).

والمنتدى السياسي رفيع المستوى مفتوح أمام مختلف الجهات الفاعلة التي تحصل على المعلومات، وتقدم الوثائق، وتتدخل في الجلسات، وتقدم توصيات وتنظم أحداثًا جانبية، وهذا يتضمن المجموعات التسع الرئيسية[50] التي أُنشئت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992 لإضفاء طابع رسمي على مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في لجنة التنمية المستدامة (أُلغيت في عام 2013). قد شاركت المجموعة الرئيسية النسائية، التي تهدف إلى توجيه مساهمات منظمات حقوق المرأة في حيز السياسات الذي وفرته الأمم المتحدة، بنشاط في مفاوضات ما بعد عام 2015 وأتاح المنظمون حيزًا لهذه المشاركة.

الشكل 1.1

عملية المتابعة والاستعراض

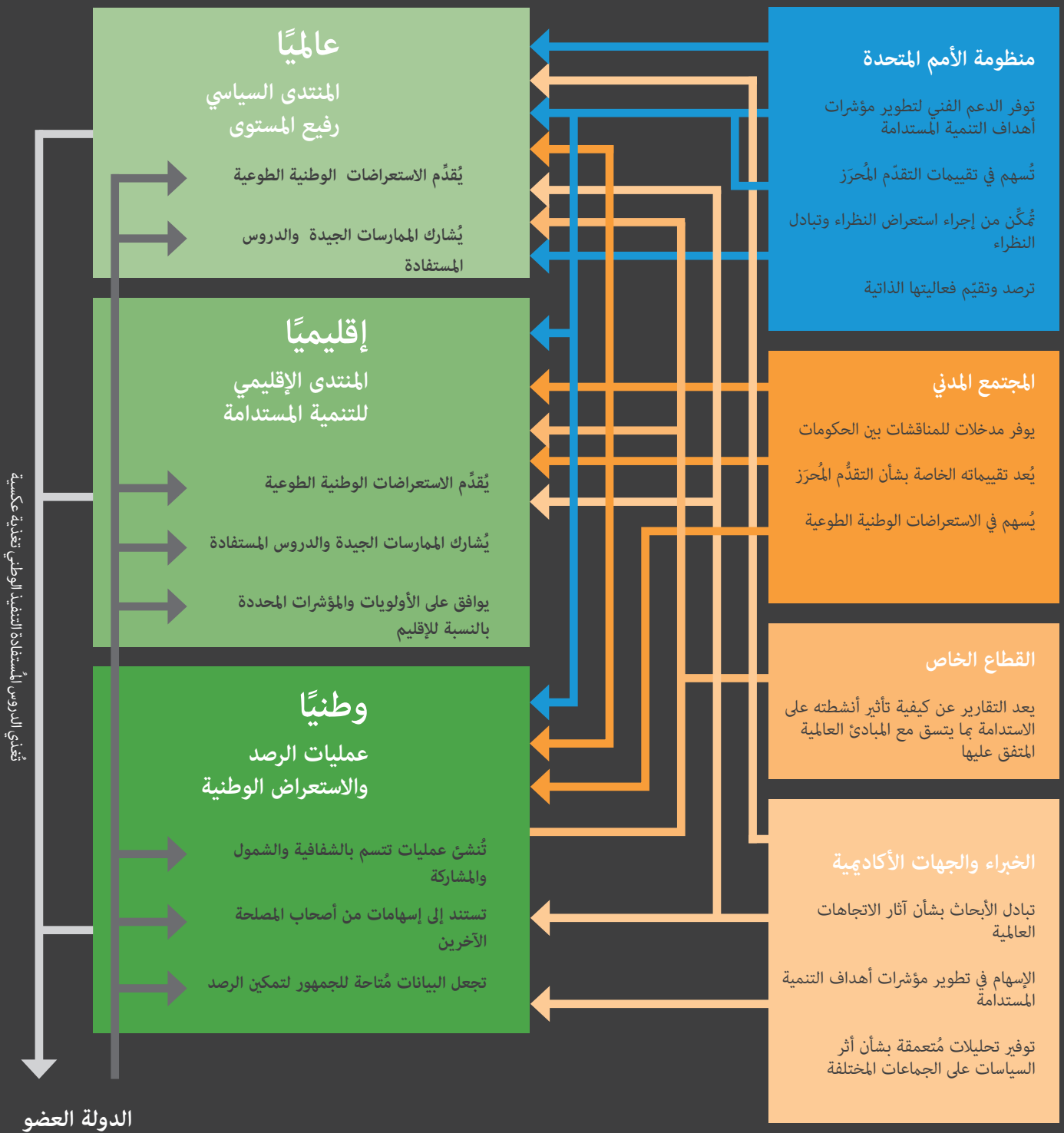

ملاحظة: يتضمن هذا الشكل أمثلة توضيحية للعمليات والجهات الفاعلة والأنشطة التي تلعب دورًا في عملية المتابعة والاستعراض وليس مجموعة شاملة منها.

تقدم العمليات الإقليمية، التي تيسرها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، منتدى أخرًا للتعلم من الأقران من خلال الاستعراضات الطوعية ولمشاركة أفضل الممارسات النقاشات بشأن الأهداف المشتركة. وعادةً ما تُعقد المنتديات الإقليمية بين مارس ومايو ولكنها لا تتبع طريقة ممنهجة، وتميل إلى إدراج منتديات حكومية دولية إقليمية تركز على مواضيع معينة؛ وإدراج اتفاق على الأولويات والمؤشرات الإقليمية المحددة؛ وإدراج التقارير المرحلية والموضوعية الإقليمية. تُعتبر العمليات الإقليمية مهمة أيضًا لضمان تماشي الخطة العالمية مع الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 أو توافق آراء الاتحاد الأوروبي من أجل التنمية مع خطة عام 2030 من أجل تجنب الازدواجية أو التجزئة في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

تُعتبر الاستعراضات الوطنية الطوعية هي الوسائل الرئيسية لتتبع التقدم على الصعيد الوطني وتقديم تقارير على الصعيد الإقليمي والعالمي. وفي حين أن الحكومات قد شجعت على إجراء استعراضات دورية وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الوطني، لكن لا يوجد أي التزام أو تواتر دوري للقيام بذلك، على الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوصى بأن تقوم البلدان باستطلاعين خلال فترة 15 سنة لأهداف التنمية المستدامة. تؤدي منظمة الأمم المتحدة دورًا، كما تسترشد به الحكومات، في دعم الاستعدادات التي تقدمها الشبكة الوطنية منها تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية ونظم البيانات وهيئات التقييم وتيسير مشاركة مختلف أصحاب المصلحة.

هل تحققت...

...من هو المسؤول عن قيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ المحلي لخطة عام *2030* في بلدك؟

ما تزال كيفية تحقيق هدف المساءلة من خلال هذه العملية مسألة مفتوحة، حيث تفتقر خطة عام 2030 إلى إمكانية إنفاذها باعتبارها تعهدًا سياسيًا غير ملزم. كما أن الطابع الطوعي للمتابعة والاستعراض يعني أنه لا توجد طرق واضحة للحكومات لكي تحاسب على أفعالها أو إهمالها. وهذا يزيد من خطر تجاهل الأهداف الأكثر تحديًا ومن بطء التنفيذ والانتقائية. ومن الممكن، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أن تختار الحكومات إهمال القضايا المثيرة للجدل أو التحدي التي تنطويعلى علاقات القوة. فقد قاومت بعض البلدان على سبيل المثال إدراج أهداف، تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، خلال مفاوضات ما بعد عام 2015، حيث زعمت بأن هذه المسائل ليست لها صلة في سياقاتها الوطنية.[51]

وهناك أيضًا تساؤل عمن يتحمل مسؤولية التقدم أو الفشل، فعلى الرغم من أن الحكومة هي المسؤولة الأساسية عن التنفيذ، ولكن هناك عدد كبير من الجهات الفاعلة التي تؤدي دورًا في التنفيذ ومنها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، لا يمكن محاسبة هذه الجهات بنفس الطريقة التي تحاسب بها الحكومات، فعلى سبيل المثال لم يوقع القطاع الخاص على المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو الاتفاقات المعيارية الدولية مثل خطة عام 2030 أو جدول أعمال أديس أبابا أو منهاج عمل بيجين. وعلاوة على ذلك لا تتوافق غالبًا أعمال القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. فقد أدت استثمارات شركات تعدين أو زراعة، على سبيل المثال، إلى امتلاك الأراضي على نطاق واسع وتشريد النساء في الريف في جنوب شرق آسيا وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، مما أدى إلى تقويض حقوق الملكية الخاصة بالمرأة والحد من الأمن الغذائي.[52] تواجه الملايين من النساء، بطريقة مشابهة، ظروف عمل خطيرة وغير آمنة على امتداد سلاسل القيمة العالمية في العديد من الصناعات بما في ذلك الزراعة والتصنيع، مما يهدد سلامتهن وصحتهن ورفاهيتهن.[53]

هناك عدد من المبادرات التطوعية لتشجيع القطاع الخاص في مواءمة أعماله مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تعترف مبادئ تمكين المرأة بمسئولية الشركات في حقوق المرأة ممارسة العمل وأثناء العمل ويتضمن ذلك المعاملة العادلة والمتساوية، والصحة والسلامة المهنية، والتدريب والتطوير المهني، ودعم المؤسسات المملوكة للنساء. تزايدت الحاجة إلى التحرك نحو مجموعة عالمية من القواعد الملزمة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في حين أن مدونات السلوك الطوعية مثل مبادرة تمكين المرأة توفر توجيهات هامة ومحددة حسب الجنس للشركات التي تدعم المساواة بين الجنسين. اتخذ مجلس حقوق الإنسان في عام 2014 خطوة تاريخية في هذا الاتجاه من خلال إنشاء الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات متعددة الجنسية وغيرها من مؤسسات الأعمال.[54] وتبين التجربة أنه من خلال الأنظمة الفعالة على الصعيد الوطني، المتعلقة بالشفافية والحماية القانونية والعلاجات وغيرها من التدابير، يمكن مساعدة القطاع الخاص على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان وتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.[55]

وأخيرًا، فمن الخطأ تركيز كل جهود الرصد على "النتائج"، أي تلك المقاسة بناءً على إطار المؤشر المتفق عليه. وعلى الرغم من أهمية ذلك، فقد صممت المؤشرات حسب التعاريف للإشارة ولا يمكن أن تعطي الصورة الكاملة للتقدم المحرز (انظر الفصل الثاني)، حيث أن النظر على "الوسائل" متضمنة العمليات والترتيبات المؤسسية وكذلك السياسات والبرامج التي وضعت لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار خطة عام 2030 عنصرًا هامًا من عناصر الرصد المراعية للنوع الاجتماعي.

هل تحققت...

...إذا كانت هناك قواعد واضحة لإشراك القطاع الخاص في تمويل خطة عام *2030* وتنفيذها؟

هناك عناصر توفر الأساس لتعزيز جوانب المسؤولية والمحاسبة بغض النظر عن هذه التحديات. فقد وضحت خطة عام 2030 أن عمليات المتابعة والاستعراض يجب أن تكون مفتوحة وشاملة ومشتَرَكة وشفافة وكذلك تركز على الإنسان وتراعي منظور النوع الاجتماعي وتحترم حقوق الإنسان وتركز على الأشخاص الأشد تعرضًا للاستثناء.[56] وكذلك فإن العملية التشاركية والشاملة في تعريف أهداف التنمية المستدامة وَضَعت سابقة مشجعة وخلقت توقعات لنهج شامل مماثل للتنفيذ والمتابعة والاستعراض. وكما أن هناك أيضًا دروسًا يمكن استخلاصها من تنفيذ الالتزامات العالمية الأخرى مثل الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين فضلًا عن الآليات والعمليات القائمة على الصعيد الوطني.

الرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي: نهج متعدد الجوانب

يحدد هذا القسم، بناءً على هذه المبادئ والخبرات، ثلاثة مجالات حاسمة للرصد المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والتي يمكن استخدامها لتعزيز المساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني:

- البيانات والإحصاءات والتحليلات المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي
- العمليات والمؤسسات المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي
- التمويل وتحليل السياسات والتقييم المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي

البيانات والإحصاءات والتحليلات المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي

يُعد الوصول إلى البيانات والتحليلات عالية الجودة أمرًا ضروريًا لرصد التقدم المُحرَز ومحاسبة واضعي القرار، ولهذا السبب طُور إطار المؤشر العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذ الغايات. يساعد الإبلاغ في هذه المؤشرات في تقييم التقدم والثغرات والتحديات في التنفيذ على الصعيد العالمي والإقليمي. فإن هناك العديد من التحديات التي تحد من مدى قدرة إطار المؤشرات العالمية على توفير صورة شاملة عن كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين، والتي ستُناقش في الفصل الثاني الثاني، هناك عدد من التحديات التي تقيد مدى ما يمكن أن يقوم إطار العمل للمؤشر العالمي بتوفيره لتكوين صورة شاملة لكيفية نهوض أهداف التنمية المستدامة بالمساواة بين الجنسين.

يمكن لمؤشرات وغايات معينة مرتبطة بالمساواة بين الجنسين، على المستوى الإقليمي أو الوطني، والتي تشجع على الملكية الخاصة فيما يتجاوز المستوى العالمي، إذا ما كان يُتحقق منها ومراجعتها بشكل مستمر، أن تساهم في زيادة المساءلة.[57] يُعد إشراك المجتمع المدني والمنظمات النسائية ممارسة يجب تبنيها من قِبَل كل المكاتب الإحصائية لضمان وضع المساواة بين الجنسية على رأس الأولوية أثناء تبني مؤشرات محلية وتحضير استعراضات وطنية طوعية.

كانت هناك مجموعة واسعة من مبادرات البيانات التي يقودها المواطنون لاستكمال جمع البيانات والرصد الرسمي والتي عززت مساءلة الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والعالمي. قدمت مثل هذه المبادرات المسئولين الحكوميين ومقدمي الخدمات للمساءلة من خلال مجموعة متنوعة من إجراءات المساءلة الاجتماعية ومنها استطلاعات التتبع والمراجعات الاجتماعية وبطاقات تقرير المواطن والميزانية القائمة على المشاركة.[58] ولقد استخدمت المنظمات النسائية عمليات مماثلة مثل الاستعراضات التي أجريت كل خمس سنوات لإعلان ومنهاج عمل بيجين لإصدار تقارير المجتمع المدني التي ترصد تنفيذ الالتزامات العالمية من جانب الحكومات على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. عادةً ما يؤدي إصدار التقارير إلى تحريك المنظمات النسائية حول الأولويات المشتركة وتضع ضغوطًا على الحكومات من أجل تغيير السياسات.

تقود المنظمات النسائية بالفعل مبادرات لمساءلة الحكومات في مجالات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة من خلال إجراء الدراسات الاستقصائية وتحليل السياسات والتوصية بالتحسينات. فعلى سبيل المثال، قامت المنظمات النسائية في أستراليا العاملة في مجال الإعاقة بإجراء بحوث، وأصدرت تقارير لتعزيز استجابة الحكومة للعنف الذي تعاني منه النساء ذوات الإعاقة.[59]

على الصعيد العالمي، تُحَمِل عدد من مبادرات المجتمع المدني الحكومات مسؤولية التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك، سلسلة من التقارير المسلطة للضوء والتي حللت وقيمت الاتجاهات العالمية والإجراءات السياسة في المجالات الموضوعية عبر أهداف التنمية المستدامة من خلال منظور المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة وعدم المساواة والقضايا البيئية وحقوق الإنسان.[60]

هل تحققت...

...إذا كانت حكومتك تتعامل مع منظمات حقوق المرأة لتحديد الأولويات والاستراتيجيات من أجل التنفيذ المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي؟

العمليات والمؤسسات المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي

المساءلة لا تتناول فقط تحقيق الأهداف والغايات، بل أيضًا الاستراتيجيات التي توضع للوصول إليها. وإن رصد ما إذا كانت العمليات والمؤسسات المسئولة عن تنفيذها ومتابعتها ومراجعتها مفتوحة وشاملة وشفافة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي أمر بالغ الأهمية.

بينما عُنِي المنتدى السياسي رفيع المستوى بوصفه المنبر الرئيسي للمساءلة على المستوى العالمي، فإن الأحكام الفعلية للمساءلة ضعيفة نسبيًا. فعملية الإبلاغ طوعية وهناك مساحة صغيرة لمساءلة الحسابات الرسمية أو طلب تبريرات لقرارات أو أفعال أو إخفاقات معينة. ومع ذلك فإن حقيقة أن منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين يمكنهم المشاركة في هذه العملية وإصدار تقاريرهم الخاصة بتحليل التقدم والثغرات والتحديات توفر وسيلة محتملة لتعزيز قابلية المساءلة.

قدم 43 بلدًا استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام 2017، هذا يساوي ضعف عدد البلدان في عام 2016، حيث كان عددها 62 دولة. ومن بين هؤلاء كانت 13 دولة من آسيا والمحيطة الهادئ و11 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و7 دول من أفريقيا.[61] نظرًا لأن المنتدى العالمي رفيع المستوى لعام 2017 يتضمن هدف التنمية المستدامة رقم 5 في استعراضه، فمن المشجع أن 34 من الاستعراضات الوطنية الطوعية قد خصصت قسمًا منفصلًا لهذا الموضوع.[62] وكان العنف ضد النساء والفتيات أحد التحديات الرئيسية التي أُثيرت في الاستعراض وكذلك انخفاض مشاركة المرأة في وضع القرار.

مع ذلك هناك فقط عشرة دول تناولت تناولًا خاصًا موضوع المساواة بين الجنسين كمسألة متشعبة، وخمس دول اعترفت بالتزاماتها خارج الحدود الإقليمية في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5، وثلاث دول قدمت نظامًا واضحًا لقياس التقدم في تحقيق هذا الهدف، وذلك وفقًا لتحليل أجرته الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.[63] ونظرًا لأن هدف التنمية المستدامة رقم 5 لن يكون قيد الاستعراض في عامي 2018 و2019، يبقى أن نرى ما إذا كانت المساواة بين الجنسين قد عُممت بفعالية في استعراض الأهداف الأخرى.

هل تحققت...

...كيف أُدرج النوع الاجتماعي بين موضوعات بين موضوعات المنتدى السياسي رفيع المستوى وأهداف التنمية المستدامة المتوافق عليها؟

استغلت منظمات المجتمع المدني في كلتي السنتين المنتدى السياسي رفيع المستوى كفرصة لربط الصعيدين الإقليمي والوطني للعمل في العمليات العالمية[64]، حيث بلغ عدد المشاركين المسجلين في المجتمع المدني 2500 شخص في عام 2017،[65]منهم العديد من ممثلي منظمات حقوق المرأة حول العالم والذين قدموا تقييماتهم الخاصة للتقدم وسعوا إلى الدخول في حوار ومساءلة الحكومات. ومع ذلك قد أثار العديد مخاوف بشأن المساحة المحدودة للمشاركة الجادة في الجلسات الرسمية، بحجة أن هذا يقوض قوة وموثوقية عملية المتابعة والمراجعة.[66] فعلى سبيل المثال كان هناك شعور عام بأن تخصيص ثلاثة أيام للاستعراضات الوطنية الطوعية هي مدة قصيرة جدًا، وأن تصميم صيغة تنظيم الدورات صارم للغاية للسماح بالحوار الهادف والتعلم الفعال.

على الرغم من أن العديد من ائتلافات المجتمع المدني أعدت تقارير شاملة "رسمية" و"غير رسمية"،[67] ولكن كان من النادر أن يُنظر فيها أو يُشار إليها من قِبَل الاستعراضات الوطنية الطوعية الرسمية، ولم تكن متاحة على الموقع الرسمي للمنتدى السياسي رفيع المستوى كأمر واضح في تقارير واستعراضات حقوق الإنسان على سبيل المثال في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة و الاستعراض الدوري الشامل،[68] هذه فرصة ضائعة لتوفير توازن عالمي لتغطية مساحات مشاركة المجتمع المدني في العديد من السياقات الوطنية المشار إليها في هذا الفصل من قبل. وقد توصل بالفعل عدد من الدراسات الاستقصائية والتقييمات لعمليات الاستعراض الوطني لعام 2016 و2017 إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني لم تكن تشارك في الاستعراضات الوطنية الطوعية في بلدانهم أو حتى لم يكونوا يعلمون أنها قيد التنفيذ.[69] حيث تُعتبر تقييمات المجتمع المدني التكميلية ذات أهمية خاصة في الحالات التي لا تتوفر مساحة كافية في الاستعراضات الوطنية الطوعية الرسمية أو لا توجد مساحة لمشاركتها.

يمكن تعزيز المساءلة عن المساواة بين الجنسين وتقوية شرعية عمليات المتابعة والاستعراض جميعها من خلال تخصيص وقت أكثر للاستعراضات الوطنية الطوعية وتقديم مساحة أكبر للمشاركة الفعالة وتقارير من قِبَل المجتمع المدني متضمنًا ذلك المنظمات النسائية والائتلافات مثل المجموعة الرئيسية للمرأة. على الرغم من أن آليات المراجعة الحكومية الدولية المستخدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل التي أجراها مجلس حقوق الإنسان ليست مثالية، لكنها تقدم مثالًا على استعراض تعاوني أكثر تمسكًا بالالتزامات العالمية، حيث تلتزم الدول الأعضاء على نطاق أوسع على التقييم الذاتي لكل بلد، ويُعِد مكتب المفوضية السامي لحقوق الإنسان ملخصًا للمعلومات الإضافية التي يقدمها أصحاب المصلحة الآخرون بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.[70] يمكن للمجتمع المدني أن يساعد في تقييم شرعية الروايات الحكومية الواردة في الاستعراضات الوطنية الطوعية بالتعاون مع المجتمع الأكاديمي، وأن يقوم بدور حاسم في التدقيق على فاعلية عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية. يتيح استعراض أساليب عمل المنتدى رفيع المستوى في عام 2019 فرصة في الوقت المناسب لتعزيز دوره كآلية للمساءلة.

هل تحققت...

...إذا كانت المنظمات النسائية في بلدك قد تمكنت من المشاركة والتأثير في المناقشة في المنتدى السياسي رفيع المستوى؟

توفر المنتديات الإقليمية للمتابعة والاستعراض مساحة هامة للمحافظة على التركيز على المساواة بين الجنسين وتعزيز التنفيذ المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي. وغالبًا ما تتبادل البلدان في منطقة معينة اهتمامات وأولويات محددة وتواجه تحديات مماثلة، حيث يمكن للكيانات الإقليمية أن تعزز الالتزام السياسي والملكية الوطنية للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال ربط خطة عام 2030 باتفاقات مُحَدَدة إقليميًا، وتشجع الدول على استعراض التقدم استعراضًا منتظمًا والتعلم من نجاحات وإخفاقات الأقران الإقليميين.

ساعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مناصرة قوية للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، الدول الأعضاء على التفاوض بشأن خطة طموحة شاملة إقليمية للمساواة بين الجنسين في الأربعين سنة الماضية. لقد وفرت المؤتمرات الإقليمية المعنية بالمرأة التي نظمتها شعبة شئون النوع الاجتماعي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منصة هامة لمناقشة واستعراض التقدم المحرز بين الدول الأعضاء بمشاركة نشطة للحركات النسائية والنسوية.[71] وتوفر الاتفاقات التي تم التفاوض عليها خلال هذه السنوات خارطة طريق حاسمة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة.

تميل الحكومات إلى تقدير وجهات النظر المقارنة على المستوى الإقليمي ومن المرجح استخدامها لنتائج المراقبة الإقليمية في وضع السياسات واستمرارها بمرور الوقت، وذلك لأسباب أقلها إن الدول الأعضاء عادة ما تكون متحمسة لمقارنة أدائها مع أداء البلدان المجاورة أو النظراء الإقليميين. حيث تشير الدلائل، من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إلى أن الربط الشبكي الإقليمي ووضع المعايير المرجعية واستعراض الأقران يمكن أن يحفز العمل من خلال إثارة مخاوف السمعة وجعل التقدم يبدو أكثر قابلية للتحقيق. فعلى سبيل المثال، جاءت إندونيسيا والمكسيك لإعطاء الأولوية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل جزئيًا لرغبتهما في أن يكونا قادة إقليميين.[72] وفي زامبيا، ساعد إدراك أن البلد متخلفًا عن بلدان أفريقية الأخرى في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم 5 (خفض معدل وفيات الامومة) في حشد الدعم السياسي على أعلى مستوى لجعل القضية من الأولويات.[73]

يمكن تقوية المساءلة على الصعيد الوطني من خلال تحديد واضح لمن سيكون مسئولًا بداخل الحكومة عما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (المسؤولية)، وكيف ستتاح المعلومات حول الإجراءات والتقدم والثغرات والتحديات للتدقيق العام (المساءلة).[74] إن إدراج التزامات المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 في خطط التنمية الوطنية يوفر سبيلًا لإضفاء الطابع المحلي على المسؤولية من أجل تحقيقهم.

واصلت العديد من البلدان في إنشاء هياكل محددة خاصة بأهداف التنمية المستدامة مثل مكاتب التنسيق المشتركة بين الوزارات واللجان والهيئات لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر الإدارات الحكومية.[75] وفي حين توجد أمثلة إيجابية على تعميم منظور النوع الاجتماعي (انظر الشكل 1.3)، لكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المنتظمة لضمان تحديد الأولويات الوطنية والاستراتيجيات لتحقيقها بشكل جماعي وديمقراطي؛ وأن تكون تقارير الحكومة عن التقدم والثغرات شاملة وشفافة؛ مع وجود مساحات للتدقيق العام والنقاش. يمكن لمثل هذه المساحات أن تجمع بين مجموعة متنوعة من الأصوات والمنظورات لتحديد الأولويات وأدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة، ومعرفة ما يعمل بشكل جيد وأين توجد الثغرات، وتحديد مكان وكيفية تخصيص الموارد وتعيين التوقعات لإعداد تقارير التقدم إلى الدوائر الانتخابية الرئيسية.

شاركت بعض الحكومات في مشاورات واسعة مع المجتمع المدني كجزء من الجهود المبذولة لتحديد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكن هذا أبعد ما يكون عن القاعدة، حيث عقدت المكسيك مشاورات وطنية لتحديد التحديات والإجراءات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، في حين أجرت ساموا عملية تشاورية لإجراء تقييم أولي لاستراتيجيتها الإنمائية مقارنة بخطة عام 2030.[76] وكان مدى مشاركة المنظمات النسائية في هذه المشاورات غير واضح، مع ذلك فإن مشاركتهن ستكون حاسمة إذا أُرِيد للمساواة بين الجنسين أن تظل أولوية. ففي أوكرانيا، شاركت المنظمات النسائية بفاعلية في عملية أهداف التنمية المستدامة، وأبرزت الروابط بين العنف ضد المرأة والوصم وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وذلك استنادًا إلى البحوث الكمية والنوعية التي أجرتها، وأدى ذلك إلى إدراج هذه المسألة في التقرير الوطني لعام 2017 الخاص بأهداف التنمية المستدامة.[77]

وكانت إندونيسيا واحدة من الدول التي قدمت في المنتدى العالمي رفيع المستوى لعام 2017 تقريرًا به مجموعة من المبادئ الموضوعة بشكل منهجي لضمان عملية تحضير الاستعراضات الوطنية الطوعية والتي تشمل الحملات العامة ونشر الجدوال والمستندات واستخدام لغات يسهل الوصول إليها لضمان الوصول على نطاق واسع والشفافية والحد من عوائق المعلومات.[78]

إن ضمان المساواة بين الجنسين في واقع الأمر يتطلب أيضًا أشكالًا جديدة للتضامن بين الحركات النسائية والمجموعات الأخرى، حتى تعزز حقوق المرأة من قِبَل جماعات المصالح عبر خطة عام 2030 بأكمله بدلًا من أن تكون مسؤولية منظمات المرأة وحدها، وذلك نظرًا لاتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أظهرت التجارب السابقة أن التحالفات بين المنظمات النسائية والحركات الاجتماعية الأخرى تسهم في تحديد أولويات اهتمامات المساواة بين الجنسين في مناقشات السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، أدى ارتباط المرأة بالنقابات إلى إعطاء الأولوية لقضايا مثل إجازة الوالدين المدفوعة والمساواة في الأجر والعنف ضد المرأة.[79]

غالبًا ما تمثل النسويات اللاتي يعملن مع البيروقراطيات الحكومية واجهة بين المجتمع المدني والحكومات، مما يتيح تبادل الأولويات والمعلومات.[80] ومن هذا المنطلق يمكن لآليات المساواة بين الجنسين أن تلعب دورًا محفزًا في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من خلال الأهداف والغايات أثناء التنفيذ. مع ذلك هناك القليل من الأدلة على أنها تتدرج بشكل منهجي في الهياكل المشتركة بين الوزارات التي أنشئت للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنها في أغلب الأحيان موارد ضعيفة وتفتقر إلى التفويض والنفوذ والموقع المؤسسي والقدرة على محاسبة الإدارات الحكومية الأخرى.[81]

يمكن للبرلمانات الوطنية أن تؤدي دور المساءلة الحاسمة من خلال وظائفها التشريعية والخاصة بالميزانية والرقابة. فعلى سبيل المثال، قد تعتمد البرلمانات قوانين تطلب أن تكون عمليات تطوير ومراجعة السياسات والخطط الوطنية تشاركية وشاملة، وقد تقوم البرلمانات بتقييم ما إذا كانت الموارد المالية الكافية مخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مراجعة النفقات الحكومية المقترحة. وقد كان لتخصيص آليات للمساواة بين الجنسين، مثل المؤتمرات الحزبية النسائية عبر الأحزاب، أثر فعال في تمكين النساء السياسيات من دعم بعضهن البعض، والسماح للبرلمانيين في العمل معًا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، ووضع استراتيجيات للتغيير وخلق روابط أفضل مع منظمات المجتمع المدني.[82]

إن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا دورًا رئيسيًا في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشمل هذه المؤسسات لجان حقوق الإنسان ومعاهد حقوق الإنسان وأمناء المظالم والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبوصفها مؤسسات قانونية مستقلة ذات ولاية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإن هذه المؤسسات تتمتع بمكانة جيدة لتقديم المشورة بشأن كيفية قيام الحكومات بمواءمة أعمالها مع معايير حقوق الإنسان بروح خطة عام 2030.

الصندوق 1.3

عمليات التخطيط لأهداف التنمية المستدامة والتنسيق والمراجعات الوطنية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي

اعتمدت سويسرا استراتيجية التنمية المستدامة 2016-2019 [83] على أساس أهداف التنمية المستدامة. وقد قام المجلس الاتحادي بتطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمجتمع العلمي وسلطات المقاطعة (الكانتون) وسلطات البلدية مع ممثلي الحكومة الاتحادية.

تتضمن الاستراتيجية السويسرية خطة عمل[84] مقسمة إلى تسعة مجالات للتنفيذ، يغطي كل منها موضوعًا محددًا ذي أهمية أساسية للتنمية المستدامة للبلد، ويتناول أحد هذه الموضوعات ذات الأولوية المساواة بين الجنسين على وجه التحديد (أي "التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين"). تعترف خطة العمل ببعض تحديات المساواة بين الجنسين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 5 و10 و16 بما في ذلك ضمان المساواة في الأجور، ودعم التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وتشجيع مشاركة المرأة في عمليات وضع القرار. كما يعترف بالحاجة إلى رصد المشاكل الاجتماعية باستمرار مثل العنف المنزلي والزواج القسري والعنف الجسدي والنفسي والجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[85]

ليست للمساواة بين الجنسين أولوية في الاستراتيجية السويسرية على المستوى المحلي فحسب، بل تُعتبر أيضًا أحد المجالات الحيوية التي تخطط سويسرا للمساهمة فيها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

أنشأت مصر في عام 2015 لجنة وطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها. وتتكون اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء من عدة وزارات بالإضافة إلى المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة. وهذه اللجنة مكلفة بضمان المواءمة الصحيحة والتكامل بين أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.[86]

اتخذت كوبا نهجًا لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي النوع الاجتماعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في محادثات البيئة وإدارة المخاطر والوقاية من الكوارث.[87]

إن لدى العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهمات محددة أو قد اعتمدت استراتيجيات معينة لتسهيل المساءلة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي. فقد اتخذت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خطوات واعدة مثل تعيين مفوض متخصص في التمييز على أساس الجنس (اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان) أو تبني إطار للتكامل بين الجنسين (اللجنة الكندية لحقوق الإنسان).[88] كما أُنشئت لجان متخصصة لحقوق الإنسان للمرأة في بعض البلدان (مثل أمينة المظالم المعنية بالمساواة بين الجنسين في مصر واللجنة الوطنية للمرأة في الهند). وقد عالجت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل قضايا مدرجة الآن في هدف التنمية المستدامة رقم 5، ويشمل هذا المجهود الذي تقوم به اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بشأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،[89] ومجهود المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان بشأن الحقوق الإنجابية،[90] ومجهود لجنة حقوق الإنسان الرواندية بشأن العنف ضد المرأة.[91]

على الرغم من إمكانية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز المساءلة على أهداف التنمية المستدامة، يواجه الكثير منهم قيودًا شديدة بسبب سلطتهم المحدودة وعدم الاستقلالية ومحدودية القدرة التقنية والموارد المالية والبشرية، وعلاوة على ذلك فإن العديد منهم يُهَدَّدُون من الحكومات إلى جانب تجاهل توصياتهم. وبصرف النظر عن التقدم الكبير المُحرَز، ما زال المؤسسات الوطنية للحقوق الإنسان لا تعالج المساواة بين الجنسين بطريقة منهجيها في جميع المجالات، وكثير منهم يركزون تركيزًا أساسيًا على الحقوق المدنية والسياسية ولا يعيرون الحقوق الاقتصادي والاجتماعية ذلك الاهتمام.

التمويل المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي وتحليل السياسات وتقييمها

يتعلق نجاح وفشل تحقيق وعود خطة عام 2030، المبنية على حقوق الإنسان وتجاوبًا مع الشواغل المتعلقة بالجنسين، بالقدرة على تعبئة وتخصيص موارد كافية للسياسات والبرامج التي تساهم في الوفاء بها. قد تبدو احتمالات تمويل خطة عام 2030 مضنية، لكن هناك مجال لزيادة الإيرادات ولتوجيه المزيد من الموارد نحو الاستثمارات التي تعزز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. ومن ثم فإن رصد جهود تعبئة الموارد ومخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في المساعدة الإنمائية الرسمية، أمر بالغ الأهمية (انظر الفصل الثالث وخلق أوجه التآزر صفحة 234). ينبغي بالإضافة إلى ذلك المتابعة عن قرب للجهود الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية مثل التدفقات المالية غير المشروعة والمنافسة الضريبية الدولية ومدفوعات الديون الخانقة، إذ أن هذه العوامل تضع قيودًا شديدة على قدرة كل حكومة من الحكومات، خاصة حكومات الدول النامية، في تمويل احتياجاتها من الهياكل الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية وبناء نطاق ونوعية لخدماتها الاجتماعية وإصلاح بيئاتها المدمرة.[92]

في حين أن الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي يمكن أن تكون فعالة في تتبع الالتزامات المالية للسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين، يلعب التحليل والتقييم دورًا هامًا في تقييم مدى توافق هذه السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030 بما في ذلك مبادئ حقوق الإنسان مثل المساواة وعدم التمييز والشمولية وعدم استثناء أحد. يقدم الفصلان الخامس والسادس أمثلة واقعية على كيفية استخدام مبادئ حقوق الإنسان لتحليل السياسات وتصميمها وتنفيذها في مجالين أساسيين للنهوض بالمرأة والفتاة: العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

تنص خطة عام 2030 بوضوح على ضرورة أن تكون الاستعراضات لتقييم التقدم والتحديات من خلال تقييمات تقودها الدول لضمان دقتها وقيامها على الأدلة.[93] يمكن للتقييمات القائمة على الحقوق والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي تقديم رؤى مهمة حول ما إذا كانت السياسات والبرامج تحقق النتائج وكيف يجب القيام بها بشكل مختلف، فهي تسمح للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بتقييم مدى تغير العلاقات بين الجنسين والسلطة التي تؤدي إلى عدم المساواة والتمييز (أو لا) بسبب التدخل باستخدام عملية شاملة وتشاركية وتحترم جميع أصحاب المصلحة. ويمكن استخدام المعرفة الناتجة عن هذه التقييمات في تحسين السياسات والبرامج سعيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهذا يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للنساء والفتيات على أرض الواقع.

هل تحققت...

...من أنواع العمليات والهياكل التي أنشأتها بلدك لإجراء الاستعراضات الوطنية وما مدى شموليتها؟

إن تعزيز نُظم التقييم الوطنية والقدرات أمر حيوي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية وكفاءة. تعمل العديد من المبادرات عبر الأقاليم على جعل التقييمات أكثر مراعاة لمنظور النوع الاجتماعي (انظر الشكل 1.4). فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شاركت كولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وإكوادور والمكسيك ومدينة بوينس آيرس في برامج لتعزيز نظم التقييم الخاصة بها عن طريق إدماج منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في تقييم السياسات العامة.

هل تحققت...

...إذا كانت منظمات حقوق المرأة مدركة وقادرة على المشاركة في عمليات الاستعراض الوطنية؟

يعمل التقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي على المستوى العالمي كقناة لتعزيز المساءلة عن المساواة بين الجنسين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فقد كفل فريق الأمم المتحدة للتقييم، شبكة التقييم في منظمة الأمم المتحدة، أن تكون حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في المقدمة. كما شارك مجتمع التقييم العالمي في تعزيز نظم التقييم المملوكة والموجهة وطنيًا من خلال عدسة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي. كما شارك مجتمع التقييم العالمي في تعزيز نظم التقييم المملوكة والموجهة وطنيًا من خلال عدسة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتدعو +EvalGender، شراكة عالمية مكونة من 37 منظمة، إلى التقييم المراعي لاعتبارات الإنصاف والنوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة، وقد أطلقت عددًا من المبادرات التي تركز على تقييم أهداف التنمية المستدامة من خلال عدسة "عدم استثناء أحد"

الصندوق 1.4

المبادئ التوجيهية للتقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي في كولومبيا وزمبابوي

كانت كولومبيا من أقوى المدافعين عن التقييم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، وبدأت في إدماج منظور النوع الاجتماعي في تقييم السياسات والبرامج الوطنية. فقد قامت دائرة التخطيط الوطني في كولومبيا (DNP-SINERGIA) بعد سلسلة من حلقات العمل بتطوير وثيقة توجيه حول كيفية القيام بذلك. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع شركة DNP-SINERGIA من خلال تقديم الدعم الفني في تقييمين محددين: السياسة العامة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين (CONPES 161) والسياسة الوطنية بشأن منع المخاطر وحماية وضمان حقوق النساء ضحايا النزاعات المسلحة (CONPES 3784).

وفي زمبابوي أيضًا، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومة في تفعيل السياسة الوطنية للرصد والتقييم المعتمدة في عام 2016. وقد قادت هذه السياسة الجهود لوضع مبادئ توجيهية وطنية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي لتحسين المساءلة في تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين في سياق خطة عام 2030، مسترشدة بعشر مبادئ منهم الشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين. وتُوضع المبادئ التوجيهية بمشاركة فعالة من الوزارات الحكومية وخبراء التقييم وشركاء التنمية.

الخاتمة

توفر خطة عام 2030، في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فرصة لتحويل مسارات التنمية إلى مسار أكثر استدامةً وعدلًا، حيث أن التزامها الشامل بالمساواة بين الجنسين وترسيخ جذور حقوق الإنسان هما السمتان الرئيسيتان اللتان لديهما القدرة على تحويل حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. والاختبار الأساسي لخطة عام 2030 هو هل ستتحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، و يُعد الرصد والمساءلة الفاعلين أمرين أساسيين لتحقيق ذلك.

كون خطة عام 2030 اتفاقية غير ملزمة وأن عملية متابعتها ومراجعتها طوعية بالكامل أنه لا توجد وسيلة لفرض الامتثال لالتزامات المساواة بين الجنسين، لكن كما أظهر هذا الفصل، فإن هناك عدد من الآليات لتعزيز التنفيذ والرصد والمساءلة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. هذا يتطلب، من منظور الرصد، التركيز على كل من النتائج (نتائج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات) والوسائل لتحقيقها (العمليات والسياسات والبرامج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي).

التوصيات

/1

وضع هدف المساواة بين الجنسين في قلب التنفيذ

ينبغي لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة العمل معًا لضمان تطبيق تطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل عملية تحديد الأولويات والتنفيذ، ويجب دعم منظمات حقوق المرأة والمدافعين عن المساواة بين الجنسين للتأثير على هذه العمليات. وينبغي على منظمة الأمم المتحدة تشجيع الحكومات ودعمها لتقديم تقارير عن التزامات المساواة بين الجنسين من خلال التعاون التقني وتقاسم الممارسات الجيدة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

/2

اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان في التنفيذ

إن التركيز على شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها يمكِّن الدول وكذلك منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من تجاوز النُهج المنعزل في التنفيذ نحو استراتيجيات متكاملة ومنهجية تتناول الروابط المشتركة وتستفيد من تداخل هدف المساواة بين الجنسين مع الأهداف الأخرى للخطة عام 2030.

/3

تحديد مسؤوليات واضحة للتنفيذ والرصد والتقييم مراعية لمنظور النوع الاجتماعي

ينبغي أن تعمل الدول على توطين الالتزامات العالمية للمساواة بين الجنسين عن طريق دمجها في خطط التنمية الوطنية والسياسات والتشريعات والأطر ذات الصلة. كما يجب تحديد المسؤولية والموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات بشكل واضح ومفتوح للتدقيق العام. وينبغي أن تشارك المكاتب الإحصائية الوطنية وكذلك الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين مشاركة مركزية في هذه العمليات، وأن تُزَوَد بالموارد المناسبة للقيام بدورها على أكمل وجه.

/4

وضع استراتيجيات فعالة للوصول إلى النساء والفتيات الأشد تعرضًا للاستثناء

ينبغي للدول أن تتعاون مع الباحثين ومنظمات حقوق المرأة لتحديد الفئات المهمّشة من النساء والفتيات بشكل خاص والحواجز اللاتي يواجهنها. ويجب أن تجمع الاستراتيجيات الرامية إلى عدم ترك أي شخص متعرضًا للاستثناء من التنمية العناصر العالمية والمستهدفة لزيادة إمكانية الوصول لأولئك الذين هُمشوا تاريخيًا أثناء بناء أنظمة عالمية يستخدمها جميع فئات المجتمع ويمولونها.

/5

استخدام الاستعراضات الوطنية الطوعية كوسيلة لخلق رؤية مشتركة للتقدم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحديد التحديات التي تقف في طريقها.

ينبغي للدول أن تستخدم الاستعراضات الوطنية الطوعية وكذلك عمليات الاستعراض الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة كفرصة لإجراء تقييم مشترك للتقدم والثغرات والتحديات وتسخير معارف ومهارات جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك منظمات حقوق المرأة. وينبغي أن تعقد مشاورات واسعة النطاق أثناء إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وإتاحتها للجمهور قبل تقديمها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى كجزء من هذه العملية.

/6

دعم المبادرات التي يقودها المواطنون لرصد التقدم المحرز وتحميل الحكومات المسؤولية عن التزامات المساواة بين الجنسين

ينبغي للحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى توفير بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني والتحالفات لإجراء تقييماتها الخاصة للتقدم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع التأكد من أن منظمات حقوق المرأة تلعب دورًا رائدًا في إعدادها.

/7

تعزيز المنتدى السياسي رفيع المستوى كمنبر لاستعراض الأقران والحوار الهادف

ينبغي أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة، بدعم من أمانة المنتدى السياسي رفيع المستوى، في استعراض أساليب عمل المنتدى رفيع المستوى بهدف تخصيص مزيد من الوقت للاستعراضات الوطنية الطوعية وتوفير مساحة أكبر للمشاركة والإبلاغ من جانب المجتمع المدني بما في ذلك منظمات حقوق المرأة. وكما يمكن للأمانة العامة إعداد ملخص لمدخلات المجتمع المدني وإتاحته للجمهور إلى جانب الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الفصل الثاني

التركيز على النساء والفتيات: بيانات حول المساواة بين الجنسين

قائمة المحتويات

الرسائل الرئيسية	**43**
المقدمة	**44**
إطار عمل المؤشرات العالمية من منظور النوع الاجتماعي	**45**
تفاوت تغطية مؤشرات النوع الاجتماعي	45
الفجوات الكبيرة في بيانات النوع الاجتماعي	47
القضايا المتعلقة بنوعية البيانات وقابليتها للمقارنة	52
التحديات المتعلقة بالبيانات وثورة بيانات النوع الاجتماعي	**54**
تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إنتاج البيانات	54
الإمكانات وأوجه القصور المحتملة لمصادر البيانات غير التقليدية	58
دعم التشاركية في جمع البيانات، والإلمام بالبيانات واستخدام بيانات النوع الاجتماعي	60
الخاتمة	**62**
التوصيات	**63**

الرسائل الرئيسية

/1

بوجود 54 مؤشرًا للنوع الاجتماعي، يُعد إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة أكثر شمولًا وطموحًا من إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك هناك العديد من التحديات في المستقبل.

/2

عمومًا، يراعى إطار المؤشرات اعتبارات النوع الاجتماعي في ستة أهداف من أصل 17 هدفًا (أهداف التنمية المستدامة 1 و3 و4 و5 و8 و16)، وعلى نحو متفاوت في مجالات مهمة أخرى (أهداف التنمية المستدامة 2 و10 و11 و13 و17) ولا تلتفت لاعتبارات النوع الاجتماعي في بقية الأهداف (أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و9 و12 و14 و15).

/3

تؤدي الفجوات في بيانات النوع الاجتماعي وعدم توفر بيانات عن الاتجاهات إلى صعوبة تقييم ورصد اتجاه وسرعة التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات. ولا تتوافر حاليًا بيانات كافية ومنتظمة إلا عن 10 مؤشرات من 54 مؤشرًا خاصًا بمؤشرات النوع الاجتماعي. وإذا لم يُعمم منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات الإحصاءات الوطنية وتحظى بالأولوية في عمليات جمع البيانات المعتادة، ستستمر ندرة بيانات النوع الاجتماعي وفجواتها.

/4

الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية مسألة أساسية لتحسين تغطية البيانات، ونوعيتها بالإضافة إلى تقديمها في حينها، وذلك من أجل رصد المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. ولن تتمكن النظم الإحصائية من الاضطلاع بدورها المهم في عملية المتابعة والاستعراض من دون وجود التزام على درجة رفيعة المستوى واستقلالية سياسية.

/5

تحتاج ثورة بيانات النوع الاجتماعي، فضلًا عن توفير المزيد من التمويل من أجل إحصاءات النوع الاجتماعي، إلى معالجة أوجه التحيز المتأصلة في المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات، والمنهجيات حتى تضمن أن البيانات تعكس الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات على اختلاف تنوعاتهن.

/6

تتسم التجديدات التي استُحدِثَت من خلال الدمج بين البيانات التقليدية والبيانات الجديدة بأنها واعدة، ويمكن أن تساعد على تعجيل التقدم المحرز في سد الفجوات في البيانات، لكن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير احترازية تضمن الحفاظ على الجودة والنزاهة بالإضافة إلى كفالة الخصوصية. ويُعد الالتزام بمعايير حقوق الإنسان أمرًا في غاية الأهمية.

/7

يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون بين منتجو بيانات النوع الاجتماعي ومستخدموها - مثل مكاتب الإحصاء الوطنية، ومنظمات حقوق المرأة، والباحثين المستقلين وغيرهم من الشركاء- إلى تحسين جودة البيانات وفعاليتها إذ سيوفر احتياجات شتى الجهات المعنية.

المقدمة

وإذ نمضي قدمًا في السنة الثالثة من تنفيذ خطة عام 2030 ، فمن الأهمية بمكان أن نقوم بإجراء تقييم شامل ودقيق للتقدم المحرز. ومن أجل هذا الهدف تأتي الأهمية البالغة لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ويتألف هذا الشكل من 232 مؤشرًا فريدًا، كما يقدم مجموعة من التدابير المشتركة التي يُجرى من خلالها تتبع ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم انتقاء هذه المؤشرات عبر عملية تشاورية شاملة ومفتوحة وشفافة، لذا جاءت أكثر طموحًا وشمولًا مما كانت عليه سابقتها، الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تشمل 54 مؤشرًا خاصًا بمؤشرات النوع الاجتماعي (انظر الشكل 2.1) تشمل مجالات مثل الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعمل المنزلي، والعنف ضد النساء والفتيات، وهي مجالات جديدة في جهود الرصد على الصعيد العالمي.

ورغم أن التوسع في نطاق مؤشر النوع الاجتماعي ودمجه في أهداف التنمية المستدامة يُعد إنجاز كبير، لكن لا تزال هناك عقبات هائلة. وبينما يُمثل إطار المؤشرات العالمية أداة مهمة، لكنه لا يقدم سوى القليل مما يلزم. إذ توجد حاجة كامنة ملحة لإنتاج المعلومات الإحصائية وتحسينها على الصعيدين الوطني والدولي. كذلك فإن المجالات التي تعاني تقليديًا من نقص التمويل وعدم وضعها على سلم الأولويات، بما فيها إحصاءات النوع الاجتماعي، تحتاج لأكبر قدر من الاهتمام. وكما ستُناقش في هذا الفصل، توجد ثلاث تحديات رئيسية تحد من رصد أهداف التنمية المستدامة من منظور المساواة بين الجنسين، وهي: أولًا، التفاوت في تغطية مؤشرات النوع الاجتماعي، حيث تفتقر الأهداف إلى مؤشرات للوقوف على نتائج المساواة بين الجنسين؛ ثانيًا، الفجوات في بيانات النوع الاجتماعي، بما فيها البيانات عن النساء والفتيات اللاتي تعانين من أوجه متعددة ومتشابكة لعدم المساواة (انظر الفصل الرابع)؛ وثالثًا، نوعية البيانات المتاحة وإمكانية المقارنة بينها ما بين البلدان وعلى مر الوقت.

وطالما ظلت هذه التحديات قائمة بدون حل، سيكون من المستحيل تقييم خطى التقدم المحرز ومستواه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح النساء والفتيات. وتشغل إحصاءات النوع الاجتماعي أهمية بالغة في رصد تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الجنسين. وخلال السنوات الأربعين الماضية، كان هناك تحسينات هائلة في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها، بما في ذلك المعايير والبروتوكولات الدولية من أجل جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء فضلًا عن بيانات استخدام الوقت (انظر الفصلين الخامس والسادس). ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه هذا التقدم والاعتراف المتزايد بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي في وضع السياسات وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، لا تزال الفجوات قائمة وواسعة.

ويكشف الاستعراض الأولي واستعراض قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن توافر البيانات اللازمة من أجل رصد مؤشرات النوع الاجتماعي على الصعيد العالمي بنسبة لا تتجاوز 26 بالمائة.[1] كما أن البيانات على مر الوقت تكون أكثر تقييدًا: فلا يتوفر حاليًا سوى 17 بالمائة من بيانات النوع الاجتماعي اللازمة لرصد التغيير.[2] وهو ما يعني بالنسبة لكثير من مؤشرات النوع الاجتماعي، عدم توفر البيانات إلى حد كبير على مستوى الدولة، وعندما تتوفر، فإنها تقتصر على نقطة واحدة، ولذا لا يمكن تقييم التقدم المحرز.

وفي ضوء ذلك، يستعرض هذا الفصل إطار المؤشرات العالمية من منظور النوع الاجتماعي، مؤكدًا على أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض الرصد والمساءلة. ويدعو إلى زيادة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من خلال الشكل- وهي نقطة تم تناولها بأمثلة ملموسة في الفصل الثالث، حيث تستخدم الأدلة القائمة في تسليط الضوء على أبعاد النوع الاجتماعي لجميع الأهداف السبعة عشر. كما يدعو أيضًا إلى النهوض بتصنيف البيانات من أجل معرفة التقدم الذي أحرزته المجموعات التي تواجه الكثير من أوجه عدم المساواة والحرمان إلى جانب رصد هذا التقدم- وهو موضوع سيجري بحثه بشكل أكبر من خلال دراسات حالة متعمقة في الفصل الرابع. وينتهي الفصل بالدعوة إلى زيادة الاستثمارات في النظم الإحصائية الوطنية بالإضافة إلى دعمها. فضلًا عن زيادة التعاون والشراكات بين منتجي البيانات الرسمية وغيرهم من منتجي بيانات النوع الاجتماعي ومستخدميها.

إطار عمل المؤشرات العالمية من منظور النوع الاجتماعي

فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هو هيئة حكومية دولية كلفتها الدول الأعضاء بإعداد إطار المؤشرات العالمية بهدف رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[3] ويتألف الفريق من 28 ممثلًا عن المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم، فضلًا عن "مراقبين" مثل هيئات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمجتمع المدني. وفي مارس 2016، وبعد عدة شهور من إجراء المناقشات والمشاورات أكمل الفريق عمله بشأن إطار المؤشرات، وقدم توصياته إلى اللجنة الإحصائية لرصد 169 غاية من غايات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.[4] واعتمدت الجمعية العامة الشكل الوارد في قرار 71/313 المؤرخ 6 يوليو 2017.[5] وفي السنوات الإثني عشر المتبقية قبل عام 2030، سيواصل فريق الخبراء عمله، ويقدم الدعم التقني اللازم لتنفيذ إطار المؤشرات والرصد الموافق عليه.

ويُعد إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أداة طوعية قطرية، ورغم إمكانية إجراء تنقيحات طفيفة إلا أن هذه المجموعة الأولية من المؤشرات ستظل ثابتة حتى عام 2020، حيث من المقرر إجراء استعراض شامل للإطار، بالإضافة إلى إجراء استعراض ثان في عام 2025.[6] وإضافة للمؤشرات الخاصة بالبلدان والإقليم، سيؤدي الشكل حتمًا إلى معرفة العديد من المعلومات - أنشطة تجميع- بما في ذلك تلك المتعلقة بتقييم التقدم المحرز والفجوات والتحديات- ضرورة لدعم البرنامج الجاري والعمل على وضع السياسات، وتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[7] ومع ذلك، وكما يتبين من الأقسام التالية، فإن رصد أهداف التنمية المستدامة من منظور المساواة بين الجنسين يتقيد بتفاوت تغطية المؤشرات، والفجوات في بيانات النوع الاجتماعي، وضعف جودة البيانات، وقابليتها للمقارنة. ويؤدي الفشل في معالجة هذه التحديات إلى العجز عن رصد مجالات أساسية لأهداف التنمية المستدامة من منظور المساواة بين الجنسين.

تفاوت تغطية مؤشرات النوع الاجتماعي

وهناك من بين 232 مؤشرًا، 54 مؤشرًا خاصًا بالنوع الاجتماعي، أي يستهدف النساء والفتيات، ويدعو بوضوح إلى التفرقة حسب الجنس أو يشير إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها الهدف الأساسي (الصندوق 2.1).[8] ويمكن العثور على أكثر من ربع مؤشرات النوع الاجتماعي في هدف التنمية المستدامة رقم 5 (14 مؤشرًا). كذلك يمكن العثور على 40 مؤشرًا خاصًا بالنوع الاجتماعي في إطار أهداف وغايات أخرى وردت في خطة عام 2030. وتتضافر هذه المؤشرات في رصد أبعاد متنوعة للمساواة بين الجنسين، إلم يكن جميعها.

هل تعلم...

...ما هي مؤشرات النوع الاجتماعي التي تتوفر في بلدك وتصدر بصورة معتادة؟

الصندوق 2.1

إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي الواردة في أهداف التنمية المستدامة

إحصاءات النوع الاجتماعي هي تلك التي "تشير إلى الاختلافات والتفاوتات بين أوضاع النساء والرجال في جميع مجالات الحياة على نحو وافٍ"- وهي غالبًا اختلافات تنشأ عن تحيزات قائمة على النوع الاجتماعي ومتجذرة في المجتمع.[9] وتبين هذه الإحصاءات تنوع خصائص النساء والرجال، وعدم المساواة بينهم، بالإضافة إلى خصوصيات فئات مختلفة من النساء والفتيات (انظر الفصل الرابع)، وهي لازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة وتطبيق المساءلة.

وتشمل إحصاءات النوع الاجتماعي البيانات التي تم جمعها، وعرضها بحسب الجنس، والخصائص الأخرى فضلًا عن البيانات التي لا تُصنف بحسب الجنس لكنها تعكس الاحتياجات والفرص والمساهمات الخاصة بالنساء والفتيات في المجتمع. ومن الأمثلة على تلك هذه الاحتياجات البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة، أو الخاصة بالمساعدة التي تقدمها القابلة الماهرة عند الولادة. وتتطلب هذه الإحصاءات توفير أساليب لجمع البيانات تتفادى تحيزات على أساس النوع الاجتماعي، والقوالب النمطية التي من شأنها أن تؤدي حتمًا إلى تشويه واقع الحال على الأرض.

وفي هذا التقرير، استُخدم مصطلح "مؤشرات النوع الاجتماعي" للإشارة إلى المؤشرات التي تدعو بوضوح إلى التصنيف بحسب الجنس و/أو تشير إلى المساواة بين الجنسين باعتباره هدفًا أساسيًا. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن مؤشر التنمية المستدامة 5.ج.1 يشير إلى النسبة المئوية للبلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة لسياسات وبرامج تعزيز المساواة بين الجنسين - أي أن الهدف الأساسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين. كذلك يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المؤشرات التي تُحدد النساء والفتيات بوصفهن فئة مستهدفة.

وقد تبنى الدعاة إحصاءات النوع الاجتماعي مصطلح "بيانات النوع الاجتماعي" باعتباره مسمى أكثر سهولة من مصطلح "إحصاءات النوع الاجتماعي". ورغم وجود فرق واضح بين "البيانات" و"الإحصاءات"، إذ أن البيانات هي معلومات تنشأ عنها الإحصاءات، فقد بات مصطلح "بيانات النوع الاجتماعي" مقبولًا على نحو متزايد باعتباره بديلًا مشروعًا. ويستخدم هذا التقرير كلا المصطلحين كمترادفين.

وفي بعض الحالات، ترتبط المؤشرات بنوع الجنس، أي أنها ترصد المجالات التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير مباشر لكنها لا تتيح لهم بسهولة التحليل على أساس النوع الاجتماعي للأثر. فعلى سبيل المثال، يقوم مؤشر التنمية المستدامة رقم 6.1.1 (نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة)، برصد التغير في إمكانية الحصول على المياه من مصدر أفضل يقع في المباني (داخل المسكن، أو حظيرة، أو قطعة الأرض). ونتيجة كون النساء والفتيات مسؤولات عن جمع المياه في 8 من كل 10 أسر معيشية تحصل على المياه من خارج المباني، لذا يتعلق المؤشر بنوع الجنس.[10] ومع ذلك، فهو لم يبرز بوضوح الأثر على النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، قد يحدد مؤشر النوع الاجتماعي قدر الوقت الذي تم استغراقه في جمع المياه، وتصنيفه بحسب الجنس، والدخل، والعمر، والموقع الجغرافي، لمعرفة الأدوار المختلفة للجنسين، والإشارة إلى الأهمية الأساسية في الحصول على المياه بهدف الحد من عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر الملقاة على المرأة.

وهناك ستة أهداف من ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تفتقر تمامًا إلى مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي. مثلما هو الحال بالنسبة للأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، والتصنيع والابتكار، والاستهلاك المستدام، والطاقة والبيئة (المحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية). فعلى سبيل المثال، الغاية 6.2 بشأن الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل كافٍ ومنصف، إلى "إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة"، لكن حتى يرصد المؤشر هذا الهدف (نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي) فإنه لا يرصد بوضوح احتياجات النساء والفتيات. وهو ما يتناقض على سبيل المثال مع هدف التنمية المستدامة رقم 4 بشأن إتاحة الحصول على التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة، الذي يتتبع المساواة بين الجنسين في ثمان مؤشرات من مجموع المؤشر. وعلى العموم، يراعي الشكل اعتبارات النوع الاجتماعي في ستة من أبعاد خطة عام 2030 (أهداف التنمية المستدامة رقم 1 و3 و4 و5 و8 و16)، ويتناولها في نطاق ضيق في مجالات أخرى مهمة (أهداف التنمية المستدامة رقم 2 و10 و11 و13 و17)، ولا يلتفت إليها في بقية الأهداف (أهداف التنمية المستدامة رقم 6 و7 و9 و12 و14 و15) .(انظر الشكل 2.1).

هل تحققت...

...مما يحتاجه نظامك الإحصائي الوطني كي يقيس التقدم نحو المساواة بين الجنسين عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؟

ويعود هذا التباين في إطار المؤشرات العالمية إلى ثلاثة أسباب رئيسية أولها نقص البيانات والمؤشرات المتاحة بقدر من اليسر وتستهدف النساء والفتيات و/أو تتناول عدم المساواة بين الجنسين.[11] والثاني هو استمرار الفشل في إدراج منظور النوع الاجتماعي في صميم عمليات المستوى الكلي، مثل استراتيجيات النمو والشواغل المتعلقة بالبيئة والاستدامة. [12] أما العامل الثالث فهو يتعلق بمستوى تجميع البيانات المستخدم في رصد التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف. وتسمح المؤشرات الإجمالية التي تركز على تحليل المستوى القطري بإجراء المقارنة ما بين البلدان لكن ليس ما بين الأفراد داخل البلدان. فعلى سبيل المثال، نجد في إطار هدف التنمية المستدامة رقم 13 بشأن تغير المناخ، أن المؤشرات ذات الصلة بمساحة الغابات وحمايتها على درجة كبيرة من الأهمية، لكن المؤشرات التي ترصد تأثير الإنسان على النضوب - ومنها المؤشر الذي يرصد كيف يتأثر النساء والرجال بالتدهور البيئي بطرق مختلفة- هي أيضًا مهمة وضرورية (انظر الفصل الثالث).

الفجوات الكبيرة في بيانات النوع الاجتماعي

يتطلب رصد التقدم المحرز بشأن المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة إتاحة الوصول إلى بيانات النوع الاجتماعي ذات جودة تُجمع على نحو متواتر وعلى أساس دوري. غير أن تقييم مدى توافر بيانات النوع الاجتماعي يشير إلى أن هناك شوطًا طويلًا يجب قطعه لاستيفاء هذا المعيار. وتغطي العديد من مؤشرات النوع الاجتماعي "مجالات إحصائية مستجدة" حيث تحتاج منهجية القياس إلى التطوير- وهذا ينطبق على ثلث عدد مؤشرات النوع الاجتماعي. وبالنسبة لحوالي نصف مؤشرات النوع الاجتماعي، يُلاحظ أنه قد جرى تطوير المنهجية غير أن البيانات محدودة على المستوى القطري.

وقد صنف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة استنادًا إلى مستواها من حيث التطوير المنهجي وتوافر البيانات بصفة عامة إلى ثلاثة فئات وهي:

- **الفئة الأولى:** المؤشر واضح من حيث المفهوم، والمنهجية والمعايير المعتمدة متوفرة، وتصدر البلدان البيانات الخاصة به بصورة منتظمة.
- **الفئة الثانية:** المؤشر واضح من حيث المفهوم، والمنهجية والمعايير المعتمدة متوفرة، لكن البلدان لا تصدر البيانات الخاصة به بصورة منتظمة.
- **الفئة الثالثة:** المؤشر لا تتوفر له أي منهجية أو معايير معتمدة على الصعيد الدولي ويواجه إطار الرصد العالمي بأكمله تحديات تتعلق بتوافر البيانات الخاصة به.

تنسحب التحديات المتعلقة بمدى إتاحة البيانات على إطار عمل الرصد العالمي بالكامل. واعتبارًا من ديسمبر 2017، من 93 مؤشرًا من مؤشرات الفئة الأولى، و66 مؤشرًا من مؤشرات الفئة الثانية، و68 مؤشرًا من مؤشرات الفئة الثالثة. فضلًا عن خمسة مؤشرات أخرى تصنف في عدة فئات. إذ تتألف من عناصر مختلفة تندرج في فئات مختلفة.[13]وقد كُلفت الوكالات الدولية المنوط بها الإبلاغ العالمي بوصفها "راعية" للمؤشرات المختلفة بتطوير منهجية يُتفق عليها على الصعيد العالمي من أجل المؤشرات في الفئة الثالثة (انظر الصندوق 2.2). إضافةً إلى ذلك، يقوم حاليًا فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالاتصال بالوكالات الراعية من أجل مناقشة إتاحة مصادر البيانات والمنهجيات لتعزيز إتاحة البيانات الخاصة بمؤشرات الفئة الثالثة على المستوى القطري بالإضافة إلى تحسين نوعيتها.

ويبين عدد كبير من المؤشرات في الفئة الثانية والفئة الثالثة حجم العمل الذي يحتاج فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لأن يقوم به حتى يمكن استخدام كافة المؤشرات العالمية في تتبع التقدم المحرز. فضلًا عن ذلك يُعد غياب المعايير الدولية تحديًا بالنسبة للنظم الإحصائية الوطنية التي طورت خططها الرامية إلى رصد أهداف التنمية المستدامة على نحو متاوزٍ وتحتاج لهذه المعلومات حتى تنسق جهودها على نحو يتلاءم مع العمليات على الصعيد العالمي وتضمن قابلية البيانات للمقارنة على المستوى الدولي.

الشكل 2.1

مؤشرات النوع الأجتماعي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

5. المساواة بين الجنسين

5.1.1 أطر قانونية تقوم بتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس
5.2.1 النساء والفتيات اللاتي تعرضن لعنف الشريك
5.2.2 النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي
5.3.1 النساء والفتيات اللاتي تزوجن في سن الطفولة
5.3.2 النساء والفتيات اللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية
5.4.1 الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بحسب الجنس
5.5.1 النساء في البرلمانات والحكومات المحلية
5.5.2 النساء في المناصب الإدارية
5.6.1 نسبة النساء اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة خاصة بالصحة الإنجابية
5.6.2 القوانين التي تكفل المساواة في الحصول على الصحة الإنجابية، والمعلومات، والتثقيف
5.أ.1 حقوق ملكية الأراضي الزراعية بحسب الجنس وضمانها
5.أ.1 القوانين التي تضمن المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي
5.ب.1 النساء الحائزات على هواتف محمولة
5.ج.1 البلدان التي لديها نظم لتتبع المساواة بين الجنسين

4. التعليم الجيد

4.1.1 الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات في نهاية المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي بحسب الجنس
4.2.1 النمو في مرحلة الطفولة المبكرة بحسب الجنس
4.2.2 المشاركة في التعليم قبل المرحلة الابتدائية بحسب الجنس
4.3.1 مشاركة الشباب والكبار في التعليم بحسب الجنس
4.5.1 مؤشرات التكافؤ لجميع مؤشرات التعليم
4.6.1 الكفاءة (خلال فئة عمرية معينة) في المهارات الوظيفية التي تخص الأمية والحساب بحسب الجنس
4.7.1 تعميم تعليم المواطنة العالمية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان
4.أ.1 رفع مستوى المرافق التعليمية مثل مرافق غسل الأيدي وكذلك المرافق الصحية الأساسية غير المختلطة

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد

8.3.1 نسبة العمالة غير الرسمية بحسب الجنس
8.5.1 متوسط الدخل في الساعة للنساء العاملات
8.5.2 معدل البطالة بحسب الجنس
8.7.1 نسبة الأطفال المنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم بحسب الجنس
8.8.1 معدلات وقوع إصابات العمل المميتة وغير المميتة بحسب الجنس
8.8.2 مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل بحسب الجنس
8.9.2 نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة بحسب الجنس

1. القضاء على الفقر

1.1.1 السكان الذين يعيشون بأقل من 1.90 في دولار اليوم بحسب الجنس
1.2.1 السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس
1.2.2 النساء اللاتي يعانين الفقر بجميع أبعاده
1.3.1 السكان الذين تشملهم الحماية الاجتماعية بحسب الجنس
1.4.2 ضمان حقوق حيازة الأرض بحسب الجنس
1.ب.1 نسبة الإنفاق الحكومي للقطاعات التي تفيد المرأة، والفقراء، والفئات الضعيفة

3. الصحة الجيدة والرفاه

3.1.1 معدل الوفيات النفاسية
3.1.2 الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة
3.3.1 الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بحسب الجنس
3.7.1 تنظيم الأسرة الذي يلبي الحاجة بطرق حديثة
3.7.2 معدل الولادات لدى المراهقات
3.8.1 تغطية الخدمات الصحية الأساسية مثل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية

16.1.1 القتل العمد بحسب الجنس
16.1.2 الوفيات المتصلة بالنزاع بحسب الجنس
16.2.2 ضحايا الاتجار بالبشر بحسب الجنس
16.2.3 العنف الجنسي ضد الفتيات
16.7.1 النساء في المؤسسات العامة
16.7.2 التصورات المتعلقة بالإدماج في صنع القرار بحسب الجنس

10. الحد من أوجه عدم المساواة

10.2.1 السكان الذين يعيشون دون 50 بالمائة من متوسط الدخل بحسب الجنس

2. القضاء على الجوع

2.3.2 متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية بحسب الجنس

11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة

11.2.1 الوصول إلى وسائل النقل العام بحسب الجنس
11.7.1 حصة الأماكن المفتوحة للاستخدام العام في المناطق الحضرية المأهولة بحسب الجنس
11.7.2 ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب الجنس

17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

17.8.1 التصنيف الكامل لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

13. العمل المناخي

13.ب.1 عدد أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعمًا من أجل التخطيط والإدارة المتعلقين بتغير المناخ

6. المياه النظيفة والنظافة الصحية

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

7. طاقة متوفرة ونظيفة

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية التحتية

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

14. الحياة تحت الماء

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

15. الحياة في البرّ

لا توجد مؤشرات على أساس النوع الاجتماعي

ملحوظة: يستخدم هذا التقرير مصطلح "مؤشرات النوع الاجتماعي" للإشارة إلى مؤشرات تدعو بوضوح إلى التصنيف بحسب الجنس و/أو الإشارة إلى المساواة بين الجنسين بوصفها هدف أساسي، وجميع المؤشرات الواردة في هذا التقرير "خاصة بالنوع الاجتماعي". وتم اختصار العناوين الرسمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى عناوين الأهداف لتتلاءم مع مساحات الشكل الضيقة. للاطلاع على عناوين المؤشرات وشرحها بالكامل انظر الملحق الأول.

الصندوق 2.2

تطوير منهجية مؤشرات الفئة الثالثة لهدف التنمية المستدامة رقم 5

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها الوكالة الراعية لمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 5، بتطوير خطة عمل بالتعاون مع الحكومات، والمجتمع المدني، ووكالات أخرى شريكة من أجل مؤشرات الفئة الثالثة. وأهم خطوات خطة العمل هي:

- **الخطوة *1*:** التكليف بإجراء ورقة مناقشة و/أو إعداد مشروع دليل منهجي، استنادًا إلى الممارسات الجيدة، والأدبيات، والمعايير الحالية على الصعيد الدولي.
- **الخطوة *2*:** تنظيم حلقة عمل على الصعيد العالمي مع خبراء وطنيين، وإقليميين، ودوليين، من أجل الاسترشاد بالعمل المنهجي أو للوصول إلى مزيد من المؤشرات المتقدمة، أو للتحقق من مشروع المبادئ التوجيهية المنهجية. وينبغي تنظيم حلقة العمل مع شركاء من تخصصات متنوعة حتى تُقدم إسهامات من جهات مختلفة ومتميزة.
- **الخطوة *3*:** التماس المزيد من الإسهامات بشأن مشروع المنهجية واقتراح عمليات جمع البيانات خلال المشاورات الوطنية والإقليمية وتنقيح مشروع المبادئ التوجيهية، بجانب أدوات المسح أو غيرها من أدوات جمع البيانات، وذلك استنادًا إلى الإرشادات والتعليقات الواردة في حلقة العمل التي انعقدت على مستوى عالمي فضلًا عن تلك التي وردت خلال المشاورات الوطنية و/أو الإقليمية.
- **الخطوة *4*:** القيام بجمع بيانات تجريبية بحيث تُختبر أداة المسح، و/أو عمليات جمع البيانات، و/أو المبادئ التوجيهية المنهجية في البلدان. وبعد ذلك، يجري تنقيح عملية جمع البيانات التمهيدية/ الأولية، و/أو أدوات المسح، و/أو المبادئ التوجيهية المنهجية على أساس الخبرة المكتسبة من التجربة، والإسهامات التي تقدمها الدول النظراء في عملية جمع البيانات.
- **الخطوة *5*:** تجميع النتائج في تقرير نهائي، ووضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المنهجية لتسهيل إرسال الدول لتقاريرها ونشرها من أجل الحصول على تأييد عام من قِبَل أصحاب المصلحة.
- **الخطوة *6*:** عرض النتائج والمنهجية المقترحة على فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل إقرارها.

وفي الاجتماع السادس الذي عقده فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في نوفمبر 2017، أُعيد تصنيف خمسة مؤشرات في إطار هدف التنمية المستدامة رقم 5 إذ انتقلت من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية بسبب استكمالها العمل المنهجي - المؤشرات (ب)5.5.1 (نسبة النساء في الحكومات المحلية)، 5.6.1 (نسبة النساء اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن الصحة الإنجابية)، 5.أ.1 (نسبة النساء اللاتي لديهن حقوق ملكية الأراضي)، 5.أ.2 (نسبة البلدان التي يكفل فيها الشكل القانوني للمرأة المساواة في الحقوق في الأراضي) و5.ج.1 (نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)- وأُعيد إدراج تصنيف المؤشر 5.ب.1 (نسبة الأفراد الحائزين على هواتف محمولة، بحسب الجنس) من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى. ومع ذلك، فقد خُفض مؤشران آخران من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية بسبب نقص تغطية البيانات الوافية وهما: المؤشر 5.3.1 (نسبة النساء بين سن 20-24 واللاتي تزوجن أو ارتبطن قبل أن يبلغن 15-18 سنة) والمؤشر 5.3.2 (نسبة الفتيات والنساء بين سن 15-24 اللاتي خضعن لعملية تشويه للأعضاء التناسلية، بحسب العمر). وللحصول على قائمة مؤشرات النوع الاجتماعي وتصنيفاتها بحسب الفئات (انظر الملحق الأول).

واعتبارًا من ديسمبر 2017، من بين 54 مؤشرًا من مؤشرات النوع الاجتماعي مدرجة في إطار الرصد العالمي، يوجد 17 منها (32 بالمائة) في الفئة الثالثة، أي لا تتوفر لها منهجية معتمدة على الصعيد الدولي لأنها جديدة و/أو لم تكن حتى الآن جزءًا من جهود المراقبة العالمية (انظر الشكل 2.2). وتُمثل هذه المؤشرات فرصة للتوسع في مجالات جديدة. ومع الوقت، سيتمكنون من القيام بالرصد من خلال مجموعة أكثر تنوعًا من الأبعاد. ومع ذلك، فعلى المدى القصير، يسلط توافر المؤشرات التي تندرج ضمن الفئة الثالثة الضوء على العمل الهائل الذي يهدف إلى تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة كلها، ولا سيما من منظور النوع الاجتماعي.

ويندرج 24 مؤشرًا أخرًا من مؤشرات النوع الاجتماعي (44 بالمائة) ضمن الفئة الثانية، حيث توجد معايير دولية قائمة لكن لا يزال هناك فجوات في البيانات في عدد كبير من البلدان.[14] وفي بعض الحالات، تتوفر البيانات المطلوبة إلا أنها لم تُقدم إلى النظام الإحصائي الدولي لإعداد التقارير العالمية. وفي حالات أخرى، يمكن الوصول إلى البيانات لكنها تكون غير قابلة للمقارنة وهو ما لا يناسب المقارنات بين البلدان. وتندرج مجالات رئيسية في خطة عام 2030 ضمن هذه الفئة حاليًا، مثل الغاية 5.2 (القضاء على العنف ضد النساء والفتيات)، والغاية 5.4 (الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها) والغاية 8.5 (الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية)، حيث توجد معايير دولية متفق عليها، وتتوفر بعض البيانات غير أن المقارنة تُشكل تحديًا بين البلدان فيما يتعلق بالتعريفات والمنهجية.

ولا تؤثر الفجوات في البيانات على المستوى القطري تأثيرًا مهمًا على رصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني فحسب بل وعلى المستويين الإقليمي والعالمي أيضًا، إذ تنشأ هذه المؤشرات الإجمالية في نهاية المطاف عن البيانات على المستوى القطري. ويجري إصدار 10 مؤشرات فحسب من 54 مؤشرًا من مؤشرات النوع الاجتماعي (19 بالمائة) على نحو منتظم وكافٍ حتى يقوم فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بتصنيفها ضمن الفئة الأولى. كذلك يُصنف مؤشران فقط ضمن هدف التنمية المستدامة رقم 5 في الوقت الحالي ضمن الفئة الأولى (انظر الصندوق 2.3). وتشمل مؤشرات النوع الاجتماعي الثلاثة الباقية (6 بالمائة) على عناصر تندرج ضمن فئات متعددة (انظر الشكل 2.2).

الصندوق 2.3

حال مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 5

من بين 14 مؤشرًا تم انتقاءهم لرصد هدف التنمية المستدامة رقم 5، لا يوجد سوى مؤشران فحسب يندرجان في الفئة الأولى، مما يعني أن البيانات متاحة على نطاق واسع وأنها مدعمة من خلال معايير قياس مقبولة على الصعيد الدولي.[15] و هذان المؤشران هما المؤشر 5.5.2 بشأن النساء في المناصب الإدارية و المؤشر 5.ب.1 بشأن الأفراد الحائزين على هواتف محمولة/ خلوية، بحسب الجنس.

وتندرج 9 مؤشرات من بين 12 مؤشرًا متبقٍ، ضمن الفئة الثانية، بمعنى أن بيانات هذه المؤشرات تُجمع وتتوفر في عدد محدود من البلدان، وهي: 5.2.1 بشأن عنف الشريك؛ 5.2.2 بشأن العنف الجنسي من أشخاص غير الشريك؛ 5.3.1 بشأن الزواج المبكر؛ 5.3.2 بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ 5.4.1 بشأن الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ 5.6.1 بشأن النساء اللاتي يتخذن بأنفسهن قراراتهن الجنسية والإنجابية؛ 5.أ.1 بشأن حقوق المرأة المتساوية في الأراضي؛ 5.أ.2 بشأن الأُطر القانونية التي تكفل حقوق المرأة في الأراضي؛ و 5.ج.1 بشأن البلدان التي لديها نظم لتتبع مخصصات الميزانية والنفقات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بهذه المؤشرات، فإنه يصعب الرصد على المستوى العالمي بسبب عدم كفاية التغطية على المستوى القطري، فضلًا عن عدم قابليتها للمقارنة في بعض الحالات.

كذلك يندرج مؤشران في الفئة الثالثة، وهي المؤشرات التي ليس لها معايير متفق عليها على الصعيد الدولي بعد كما لا تقوم غالبية البلدان بجمع البيانات عنها بصورة منتظمة، وهي: مؤشرًا 5.1.1 بشأن الأطر القانونية من أجل المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، ومؤشر 5.6.2 بشأن القوانين والأنظمة التي تكفل حصول النساء على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية. أيضًا يندرج مؤشر 5.5.1 بشأن النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية في فئات متعددة: يندرج عنصر البرلمانات الوطنية ضمن الفئة الأولى كما يندرج عنصر الحكومات المحلية ضمن الفئة الثانية.

ويُعد تطوير منهجيات من أجل مؤشرات الفئة الثالثة مسألة ضرورية لرصد التنفيذ المحرز في هدف التنمية المستدامة رقم 5. فبدون زيادة تغطية البيانات على مستوى الدولة وتوسيع نطاق العمل على الصعيد العالمي لتطوير المعايير الدولية، لن تُرصد الغالبية العظمى من غايات هدف التنمية المستدامة رقم 5 على المستوى العالمي.

الشكل 2.2
تصنيف مؤشرات النوع الاجتماعي حسب الفئات

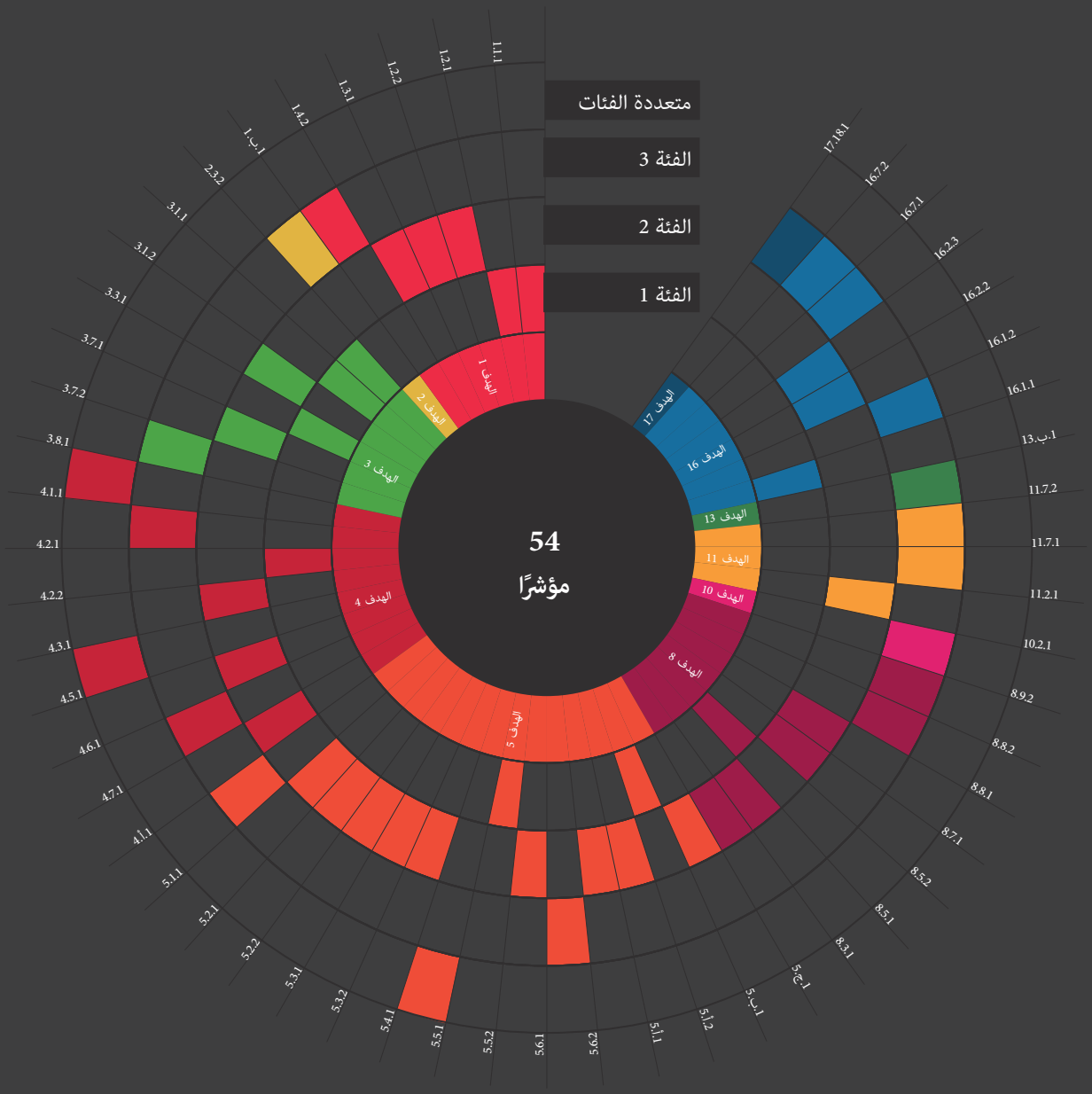

جميع المؤشرات مصنفة من قِبَل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات بناءً على مستوى تطورها المنهجي وإتاحة البيانات على المستوى العالمي، على النحو التالي:

الفئة الأولى

واضح من حيث المفهوم
منهجيته مستقرة ومعاييره متوافرة
البلدان تنتج البيانات بصورة منتظمة

الفئة الثانية

واضح من حيث المفهوم
منهجيته مستقرة ومعاييره متوافرة
البلدان لا تنتج البيانات بصورة منتظمة

الفئة الثالثة

تحتاج إلى وضع مفهوم
لا تتوفر منهجية/معايير مستقرة أو العمل جارٍ على وضعها أو اختبارها.

المصادر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017أ؛ 2017ج وتحديثات في التصنيف الفئوي بتاريخ 14 ديسمبر 2017 (انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017د).

ملحوظة: في المجمل، تُصنف 10 مؤشرات متعلقة بمنظور النوع الاجتماعي من ضمن الفئة الأولى، وُصنف 24 مؤشرًا من ضمن الفئة الثانية، و17 مؤشرًا من ضمن الفئة الثالثة، و3 مؤشرات (4.1.1، 4.5.1، و5.5.1) كمتعددي الفئات.

وعلى الصعيد العالمي، يتوافر في الوقت الراهن أقل من ثلث البيانات اللازمة لرصد مؤشرات النوع الاجتماعي. على المستوى الإقليمي، تتوفر لدى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية التغطية الأوسع، حيث تبلغ كلتا المنطقتين عن 30 بالمائة من البيانات المحتاجة للرصد العالمي لمؤشرات النوع الاجتماعي المتاحة؛ أما منطقة أوقيانوسيا فقد سجلت القدر الأدنى بنسبة 13 بالمائة (انظر الشكل 2.3).[16]

ويُشكل التباين بين حجم البيانات المتوفرة والطلب على البيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة مصدر قلق مشترك للبلدان الغنية والفقيرة على السواء - وكما أوضح أحد كبار الإحصائيين: "جعلتنا أهداف التنمية المستدامة جميعًا نفتقر إلى البيانات". وتُعد الاستقصاءات الديموغرافية والصحية بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية لمجموعة المؤشرات المتعددة أهم مصادر الإحصاءات المقارنة بين البلدان النامية بخصوص طائفة واسعة من المجالات التي تتعلق بالسكان، والصحة، والتغذية. لكن مثل هذه الأدوات لا توجد بسهولة في البلدان المتقدمة. ولا يعني ذلك أن بيانات هذه البلدان لا يمكن استخلاصها من دراسات استقصائية أخرى، بل ستكون هناك حاجة لمزيد من الجهد لتنسيق المعلومات فيما بين البلدان.

كما يُعد توقيت وتكرارية البيانات مشاكل أكبر حجمًا. فـ 23 بالمائة فقط من البيانات المتاحة حول مؤشرات النوع الاجتماعي تعود إلى عام 2010 أو فيما بعد. وتُعد منطقة أوقيانوسيا ذات القدر الأقل من بيانات النوع الاجتماعي الملائمة من ناحية الزمن، حيث أن 8 بالمائة منها تعود لعام 2010 أو فيما بعد (انظر الشكل 2.3). وعلى مستوى العالم، 16 بالمائة فقط من مؤشرات النوع الاجتماعي ذات البيانات لديها معلومات تخص نقطتين زمنيتين أو أكثر، ما يسمح بتحليل للاتجاه. يشير هذا إلى أن العديد من بيانات النوع الاجتماع تعتمد على آليات جمع البيانات المخصصة لهدف معين والمستخدمة لمرة وحيدة، دون إدخالها في الخطط الإحصائية والاستراتيجيات الوطنية.

وفي حين أن تأخر البيانات أمر شائع في الإحصاءات الرسمية، لا سيما في الإحصاءات الاجتماعية، فإن الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي تتجاوز الفوارق الزمنية: فهي تُشير إلى نقص مزمن في الاستثمار (انظر القسم الخاص بتحديات البيانات) وغياب الالتزام السياسي.[17] وإذا لم تُوسع جهود جمع البيانات على نحو سريع، وتحديثها بشكل روتيني واستخدامها لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، فلن تكون أبعاد النوع الاجتماعي الرئيسية في خطة عام 2030 مجهولة كما لن يُنسى خطرها.

وكمبدأ توجيهي، وافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أنه ينبغي تصنيف المؤشرات في الشكل العالمي للرصد، عند الحاجة، حسب "الدخل، أو الجنس، أو السن، أو الانتماء الإثني، أو وضع الهجرة، أو الإعاقة، أو الموقع الجغرافي، أو غير ذلك من الخصائص".[18] إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم المؤشرات بتغطية مجموعات محددة من السكان وبتناول عناصر أخرى من التصنيف عند تحديدها في الغاية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تسجل النساء والفتيات على نحو مستقل، لاسيما عندما يُشار إلى هذه المجموعات مباشرة في أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

ورغم تسليم هذا المبدأ العام بالحاجة إلى التصنيف بحسب الجنس، وغيره من الخصائص، فإن الإشارة بوضوح إلى النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين لا تحدث باستمرار خلال الشكل العالمي للرصد. وهناك تحدٍ أخر، وهو الحصول على بيانات غير مصنفة بحسب الجنس، والسن فحسب (والتي لا تتوفر في حد ذاتها في كثير من الأحيان) وإنما بحسب أبعاد أخرى أيضًا، مثل الانتماء العرقي، أو الانتماء الإثني، أو وضع الهجرة، أو الإعاقة، أو الثروة، أو الدخل أو غير ذلك من الخصائص. وهي بيانات ضرورية لرصد التقدم المحرز نحو الالتزام "دون استثناء أحد" (انظر الفصل الرابع).

القضايا المتعلقة بنوعية البيانات وقابليتها للمقارنة

تقوم الإحصاءات ذات النوعية الجيدة بتمكين صانعي السياسات من صنع قرارات مهمة، من أجل تقييم وضع بلدانهم بالنسبة إلى بلدان أخرى والتنبؤ بالاتجاهات أو التفاعل معها. وفي حال شاب البيانات والآليات الأساسية عيوب، فإن الاستجابات المتعلقة بالسياسات ستكون مشوبة بالمثل. وتؤثر التحيزات القائمة على نوع الجنس، والتي تكون مضمنة في المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات، التي تُستخدم، وأيضًا في الطريقة التي تُطرح بها الأسئلة، والكيفية التي تُصمم بها العينات و تُحسب من أجل الدراسات الاستقصائية الخاصة بالسكان، بالإضافة إلى الكيفية التي تجمع بها البيانات تأثيرًا سلبيًا على جودة البيانات وموثوقية المعلومات التي يقصد نقلها. كذلك تستخدم الاختلافات في المصادر، والتعاريف، والمفاهيم، وعمليات مسح عينات السكان، والآليات المستخدمة في إعاقة قابلية البيانات للمقارنة ما بين البلدان وما بين الفترات الزمنية.

ومع ذلك، لا تزال تنتشر مثل هذه العيوب والتحيزات، وتؤثر على جودة إحصاءات النوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، هناك اعتراف بوجود نقص في التقارير الواردة عن تعداد النساء في بعض البلدان. ففي جنوب آسيا، يقل احتمال إحصاء النساء غير المتزوجات أكثر من غيرهم من النساء، وعلى مستوى النساء اللاتي يعلن أسر معيشية في العالم فعادة لا يُبلغ عنهن.[19] وفي باكستان، قام مندوبو التعداد في إحصاء 2017 في إقليم بنجاب بالتواصل مع النساء في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث "من خلال شقوق صغيرة في الباب" حيث لم تستطع النساء الخروج للتواصل مع مندوبو التعداد الذين يكون معظمهم من الذكور نتيجة قيم ثقافية/دينية. بل وربما لم يفتح آخرون الباب على الإطلاق، لذا لم يُحصين. وفي ولاية السِنْد، لاحظ المراقبون احجام حوالي 4 بالمائة من المشاركين عن كشف أسماء أفراد أسرهم من الإناث.[20]

وتتسم عملية من يقوم بطرح السؤال وكيفية طرحه بأهمية بالغة. فالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة التي تسأل فحسب عن "النشاط الاقتصادي الأساسي" للمشارك تكشف عن أنه تُغفل مساهمات النساء اللاتي يرين أن العمل مدفوع الأجر ثانوي بالنسبة لأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر. وفي أوغندا، فإن السؤال عن النشاط الثانوي قد أدى إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 78 بالمائة (عندما كان يُسأل عن النشاط الأساسي فحسب) إلى 87 بالمائة.[21]

الشكل 2.3

البيانات المتوفرة لـ 54 مؤشرًا خاصًا بالجنسين، حسب البلد والمنطقة والعام، 2000-2016

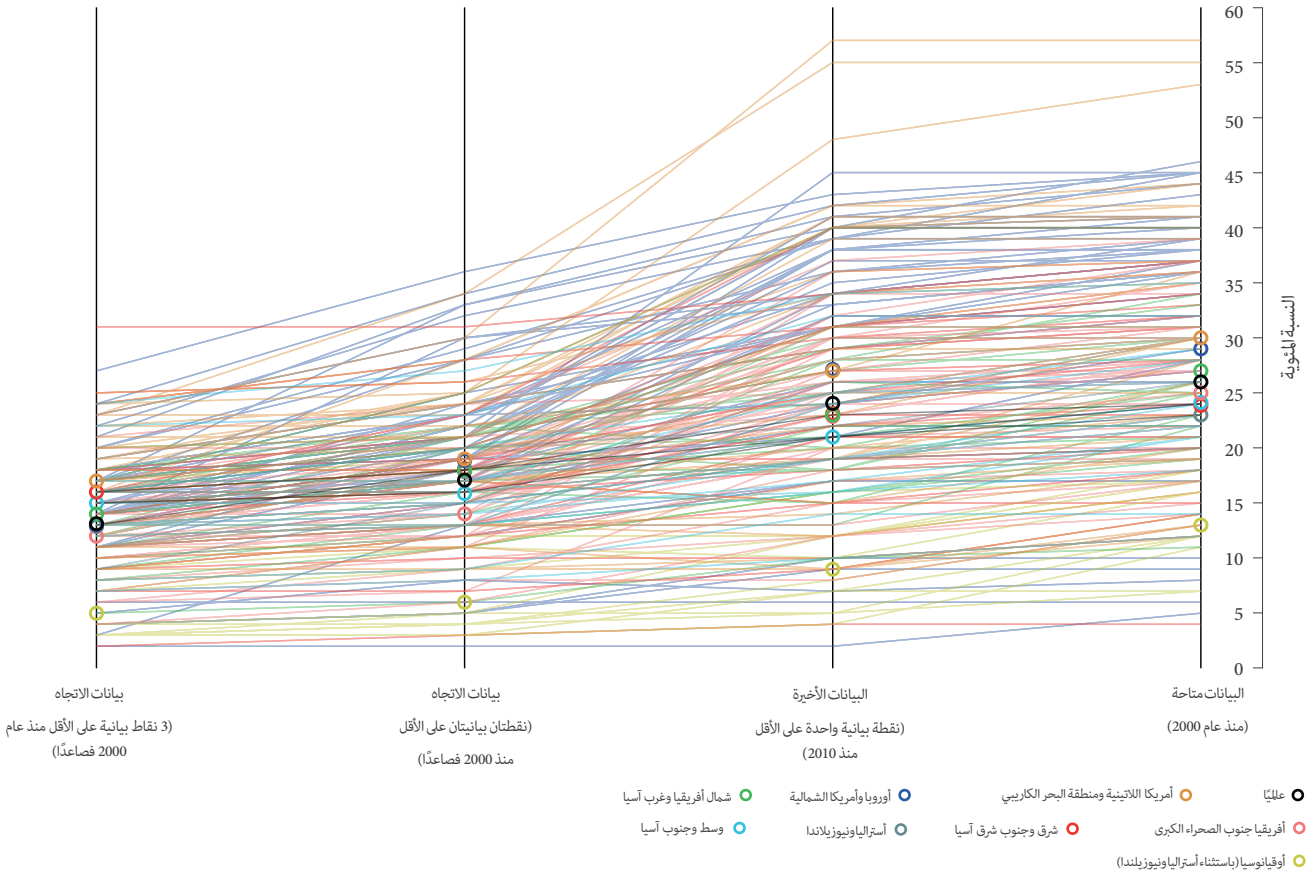

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى الشعبة الإحصائية، 2017أ.

ملاحظة: تستند الحسابات الواردة في هذا الرقم إلى تقييم توافر البيانات لجميع مؤشرات النوع الاجتماعي وعددها 54، ومكوناتها الفرعية فيما مجموعه 208 من البلدان والمناطق/الأقاليم. يمثل كل سطر النسبة المئوية للمؤشرات الخاصة بنوع الجنس مع البيانات المتاحة لكل بلد/منطقة.

وفي مالي، نجد أنه برغم قابلية مقارنة الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في صيغة الاستبيانات، تراوحت معدلات مشاركة النساء في القوى العامة ما بين 41 بالمائة في عام 2004، إلى 68 بالمائة في عام 2007، و52 بالمائة في عام 2010. ويؤدي غياب حدوث صدمات على صعيد الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة إلى صعوبة تفسير التغير ومن المحتمل أن يكون بسبب اختلاف عمليات جمع البيانات.[22]

ويُلَاحظ أن نقص الميزانيات، وانخفاض القدرات البشرية والتقنية، وغياب تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وعدم ملاءمة المفاهيم والأساليب تشكل تحديات فعلية أمام إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي ذات جودة. وتتسم إحصاءات العنف ضد المرأة بأهمية خاصة في هذا الشأن. وهناك حاجة إلى دراسة دقيقة للمسح وتصميم العينة، واختيار وتدريب مندوبي التعداد، وآليات جمع البيانات والبروتوكولات التفصيلية حتى نضمن سلامة كل من المشاركين والقائمين بالمقابلات. كما يجب اتباع مبادئ توجيهية أخلاقية، مثل أن يقوم مندوبو التعداد بإحالة المشاركين أثناء حالات الخطر إلى الخدمات ذات الصلة. وفيما يتعلق بجودة البيانات، فإن تدريب مندوبي التعداد يشكل عاملًا أساسيًا للتخلي عن التحيز أو الآراء النمطية- بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بسؤال النساء عن قضايا تخص الطابع الحميمي والحساس - التي إن لم تُفحص ستؤثر سلبًا في الكشوف، وتعرض مصداقية البيانات للخطر.[23]

ويمكن أن تكون المعايير الدولية مفيدة في التخفيف من بعض هذه المخاطر، ليس فقط من خلال التقيد بتعاريف مشتركة ومجموعة من معايير الجودة بل وأيضًا من خلال تطوير بروتوكولات تهدف إلى تقليل التحيز على أساس النوع الاجتماعي في جمع البيانات ومعالجتها. ومن الأمثلة على ذلك المبادئ التوجيهية القائمة بشأن إعداد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.[24]

التحديات المتعلقة بالبيانات وثورة بيانات النوع الاجتماعي

كيف يمكن التعامل مع التحديات المذكورة أعلاه؟ وما المطلوب حتى نضمن أن البلدان والمجتمع العالمي قادر على متابعة التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو واسع وشامل من خلال خطة عام 2013؟

تدعو خطة العمل العالمية لعام 2017 إلى "ثورة بيانات" بمقتضاها يزيد حجم البيانات وسرعة الوصول إليها وأنواعها التي تُنتج ، لا سيما من خلال زيادة الدعم المقدم للنظم الإحصائية، وأيضًا التعاون والشراكات بين المواطنين، والحكومات، والقطاع الخاص.[25] ومن أهم الركائز الأساسية لثورة البيانات أن زيادة استخدام مصادر مختلفة للبيانات، ودمجها ونشرها سيؤدي في نهاية المطاف إلى خلق صياغة لسياسات أفضل، وتمكين الناس من خلال توفير معلومات موثوقة على نحو أفضل، مع دور رئيسي في نتائج أفضل تعود على الناس والعالم.

ومن الأهمية بمكان أن تكون حلول تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي جزءًا من ثورة البيانات. فالبيانات التي تعكس بدقة التحديات التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية، بما في ذلك في المناطق المهمشة مثل الوقت الذي تقضينه في العناية بأفراد العائلة، غير كافية على الإطلاق. (انظر الفصل الثالث). وفي بعض الحالات، لا تكون البيانات حول مجموعات بأكملها من النساء والفتيات متوفرة (انظر الفصل الرابع). ويتطلب التصدي لهذه الفجوات القيام بتعزيز قدرات جمع البيانات التقليدية داخل النظم الإحصائية الوطنية، وتسخير إمكانيات مصادر البيانات غير التقليدية، والقيام بذلك من خلال نُهُج تدعم وتعزز معايير حقوق الإنسان.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في إنتاج البيانات

ما لم تُعمم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية وإعطائها الأولوية في عمليات الجمع المنتظم للبيانات، فستظل ندرة بيانات النوع الاجتماعي والفجوات قائمة. وهو ما يعني أن زيادة الدعم السياسي والتقني والمالي لمنتجي الإحصاءات الرسمية لابد أن يكون في صميم ثورة البيانات.
وتستند المعلومات الإحصائية الرسمية على المستوى القطري إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي: السجلات الإدارية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بالإضافة إلى تعدادات السكان.

هل تعلم...

...كيف يمكن لمؤسستك أو منظمتك المساعدة في سد الفجوات في بيانات النوع الاجتماعي؟

الصندوق 2.4

نظام التسجيل المدني في هيئة بلدية دلهي، الهند

تغطي إدارة الصحة في هيئة بلدية دلهي، منطقة تضم 14 مليون مواطن، وقد قامت بحساب تسجيل حالات الولادة والوفاة في عام 2003، واستهدفت على وجه التحديد الحد من الأخطاء، وتحسين السرعة والكفاءة، والسماح بمزيد من الوصول الشامل للمعلومات، وإتاحة الشفافية الآنية.[26] ويتولى نظام دفع الرسوم مقابل الخدمة على الإنترنت حوالي 1,200 قيد، وينتج يوميًا حوالي 3,000 شهادة ميلاد ووفاة. وقد حسنت حوسبة النظام إدارة البيانات وأتاحت تعزيز القدرة على رصد حالات الولادة بحسب الجنس والمنطقة في المدينة. كذلك يقلل مخاطر الخطأ من خلال دمج خدمات الصحة ومهام التسجيل، حيث تُنقل المعلومات من المستشفى أو دور الولادة إلكترونيًا إلى مكتب التسجيل مباشرة.

واستمر إدخال تحسينات عل النظام على مدى سنوات. وفي عام 2006، تشكلت شراكة ثلاثية تألفت من هيئة بلدية دلهي، ومكتب المسجل العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وذلك بهدف تجريب نظام تكامل البيانات وتنفيذه، والذي من شأنه أن ييسر توفير خدمات أساسية للأطفال. وقد غطت المرحلة التجريبية 32 دور ولادة، بهدف خلق جسر بيانات بين المعلومات المدخلة أثناء تسجيل المواليد والتطعيم. وقد امتدت المرحلة التجريبية في عام 2008 لتغطي كل المنطقة الخاصة بهيئة البلدية.

وفي الآونة الأخيرة، في عام 2013، تم تحديث مكتب خدمة المواطن على شبكة الإنترنت بهدف أن يكون بوابة الكترونية متكاملة سهلة الاستخدام، وأن يدعم كل المستشفيات والمؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة، في تسجيل المواليد والوفيات ودعم المواطنين في الوصول لخدمات مختلفة، بما في ذلك إصدار شهادات الميلاد.

ويمكن أن تكون السجلات الإدارية وسجلات التسجيل مصادر بيانات فعالة من حيث التكلفة، لا سيما بالنسبة لإحصاءات الأحوال المدنية ووفيات الأمومة، غير أن نوعية هذه البيانات وتغطية السكان غالبًا ما تكون منخفضة في الدول النامية.[27]

وأكثر من ثلثي البلدان التي لديها أعلى معدلات الوفيات، تمثل أكثر من 95 بالمائة من جميع وفيات الأمهات والمواليد الجدد والأطفال، تفتقر إلى سجلات المواليد والوفيات.[28] ويتطلب بناء هذه الأنظمة استثمار طويل المدى في أنظمة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وعندما نجري هذه الاستثمارات فإن النتيجة قد تكون بيانات أفضل وتقديم خدمات أفضل على حد سواء، كما يوضح المثال الوارد في الصندوق 2.4.

هل تحققت...

...ما إذا كان النظام الإحصائي الوطني الخاص بك لديه ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي لرصد أهداف التنمية المستدامة؟

وغالبًا ما تكون **الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية** المصدر الأساسي للإحصاءات الاجتماعية، بشأن أمور من بينها الفقر والممارسات الضارة والعنف ضد المرأة والصحة الجنسية والإنجابية، وهي دراسات مهمة ولكن مكلفة فيما يتعلق بتنفيذها، وعادةً ما تكون محدودة من حيث نطاق المعلومات الذي تغطيه، وحجم السكان الذي تشمله العينة. وفي العديد من البلدان، تجرى دراسات استقصائية متخصصة مثل تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة، لمرة واحدة، وحيث تكون البيانات متاحة، ولا تُجمع من النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن 49 عامًا، مما يؤدي إلى فجوات في المعرفة عن العنف الذي تعاني منه النساء المسنات. (انظر الفصلين الثالث والخامس). وبالمثل، لا غنى عن البيانات التي تتوفر في الوقت المناسب لرصد الغاية 5.4. لكن في حين أجرت 84 بلد استقصاءات استخدام الوقت، فإن 24 بالمائة منهم لديه بيانات من عام 2010 أو بعده.[29]

وتشكل **تعدادات السكان** مصدرًا أساسيًا للمعلومات على المستوى القطري. وبالنظر لتغطيتهم الشاملة، فإنها يمكن أن تكون مفيدة في تحليل المجموعات الضعيفة والمهمشة بشكل خاص، وضرورية لتصميم أطر المعاينة للمسوحات السكانية الأخرى. وفي العديد من البلدان، تُعد بيانات التعداد هي الخيار الوحيد للمؤشرات التي تدعو إلى التصنيف بحسب وضع الهجرة، والإعاقة، والانتماء العرقي أو الانتماء الإثني. وعمومًا، لا تُجرى التعدادات إلا مرة واحدة كل 10 سنوات، وفي بعض البلدان تجرى بوتيرة أقل، وبالتالي لا يزال توقيت البيانات يشكل مشكلة. كذلك يمكن أن تكون التعدادات السكانية سياسية للغاية. فعلى سبيل المثال، شهد تعداد عام 2014 في ميانمار جدلًا إزاء ما اعتبره البعض جهودًا متعمدة لاستبعاد و/أو تخفيض عدد سكان الروهينغيا.[30] وتمثل تحديات البيانات هذه مصدر قلق خطير يتطلب، من جملة أمور، التزامًا بعمليات جمع البيانات المستقلة التي تتسم بالاستقلال السياسي والالتزام بمعايير حقوق الإنسان (انظر الصندوق 2.7).

وتُعد المكاتب الإحصائية الوطنية ومنتجو البيانات الآخرون، مثل الوزارات التنفيذية، المصدر الرئيسي للإحصاءات على المستوى القطري، بما في ذلك إحصاءات النوع الاجتماعي، من خلال المصادر المذكورة أعلاه. غير أن العديد يعانون من معوقات عملية ومالية وسياسية، تتنوع من إمدادات الكهرباء غير المنتظمة إلى نقص الحواسيب وعدم كفاية عدد الموظفين. وغالبًا ما يتقاضى الموظفون الموجودون أجورًا متدنية، وبمجرد حصولهم على تدريب فإنهم يغادرون للعمل في وظائف بأجور أعلى في القطاع الخاص أو في المنظمات الدولية. علاوة على ذلك، فإنه حيثما تعوق البيانات إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي بما في ذلك ضعف مجال السياسات، فإنه تكون هناك محدودية في الموارد وغياب تنسيق، لاسيما على المستوى الوطني. وقد أشار استعراض 2012 بشأن 126 بلد إلى أن 37 بالمائة من البلدان فحسب لديها هيئة تنسيق لإحصاءات النوع الاجتماعي، وأن 15 بالمائة فحسب من البلدان لديها تشريعات خاصة تتطلب من النظام الإحصائي الوطني إجراء استقصاءات متخصصة على أساس النوع الاجتماعي، و13 بالمائة فحسب لديها ميزانية مخصصة ومنتظمة لإجراء إحصاءات النوع الاجتماعي.[31]

وعلاوةً على المعوقات التقنية والتنظيمية والمالية، فإن الأنظمة الإحصائية الوطنية تواجه قيودًا قانونية وسياسية تمنع عن جمع أنواع معينة من البيانات. وفي بعض البلدان، نجد أنه من دون الحصول على توجيه سياسي، لا يمكن توسيع جهود جمع البيانات لتشمل مجالات إضافية، مثل إحصاءات النوع الاجتماعي. يُعد تقييم هذه القيود القانونية والسياسية وإزالة المعوقات خطوة تمهيدية ضرورية لجعل بيانات النوع الاجتماعي متاحة عن رصد أهداف التنمية المستدامة.

وليس بجديد الدعوة إلى الاستثمار في الإحصاءات الشاملة والدورية بشأن وضع النساء، والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك البيانات التي صنفت بحسب الجنس والسمات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. وفي عام 1995، شدد إعلان ومنهاج عمل بيجين على أن الدعوة إلى "جمع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس ونشرها" التي من شأنها أن تساعد على تخطيط السياسات وتقييمها.[32] وبالمثل، فإن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، من خلال توصياتها العامة، أصدرت نداءات صريحة تدعو إلى تحسين إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها.[33]

وقد أدت أوجه التقدم المعيارية إلى دعم أكبر لإحصاءات النوع الاجتماعي. وهناك العديد من الأدوات الجديدة متاحة الآن مثل الأدلة والمبادئ التوجيهية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي.[34] ولكن لا تزال هناك فجوات واسعة تشمل الإحصاءات الأساسية، على سبيل المثال لا الحصر قياس الفقر بحسب الجنس، والفجوة في الأجور بين الجنسين وانتشار العنف ضد النساء.

هل تحققت...

...إذا كان هناك إطار قانوني في بلدك لجمع ونشر البيانات يتسق مع المعايير الدولية الإنسان؟

كذلك يهدف برنامج هيئة الأمم المتحدة الرئيسي الذي يُسمى "جعل كل امرأة وفتاة مهمة" إلى معالجة بعض هذه الفجوات وإحداث تحول جذري في طريقة عمل إحصاءات النوع الاجتماعي، واستخدامها والترويج لها.

ويسعى البرنامج إلى تناول ثلاثة تحديات مرتبطة، وهي: ضعف مجال السياسات والبيئة القانونية والمالية لإصدار إحصاءات النوع الاجتماعي على المستوى الوطني؛ والتحديات التقنية داخل النظام الإحصائي الوطني التي تحد من إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛ وعدم وصول المستخدمين وقدراتهم المحدودة على تحليل البيانات ونشر السياسات (انظر الصندوق 2.5).

الصندوق 2.5

جعل كل امرأة وفتاة مهمة: دعم رصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها

يهدف برنامج "جعل كل امرأة وفتاة مهمة" الذي أُطلق عام 2016 إلى كفالة مواجهة التحديات التي تعوق إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي واستخدامها لرصد أهداف التنمية المستدامة بطريقة كفء وفعالة من حيث التكلفة.[35]

وكجزء من هذه الخمس سنوات، حيث تبلغ تكلفة هذا البرنامج 56 مليون دولار أمريكي، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مجموعة من الشركاء لدعم البلدان في تحسين إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وإمكانية الوصول إليها، واستخدامها. ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات: (1) تهيئة بيئة مواتية تمكن من إضفاء الطابع المحلي على منظور النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى فعالية رصد التعهدات المتعلقة بالسياسات على الصعيدين الوطني والدولي؛ (2) سد فجوات بيانات النوع الاجتماعي عن طريق ضمان الإنتاج المنتظم لإحصاءات النوع الاجتماعي ذات نوعية جيدة وقابلة للمقارنة؛ (3) ضمان إمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها للاسترشاد بها في السياسات والدعوة إلى المناصرة.

ويقدم البرنامج إطارًا وخارطة طريق لجميع الفاعلون ذو الصلة مثل البلدان المستفيدة، والجهات المانحة، والشركاء المنفذون، وذلك للعمل معًا من خلال:

- **الشراكات على المستوى القطري:** تعمل هيئة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع مكاتب الإحصاء الوطنية كمبادرة تجريبية، بين عامي 2016 و2021،[63] في البلدان التي تُختير للاستكشاف من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحديد موقع الأهداف التنمية المستدامة وتكييف مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة مع الأوضاع الوطنية، ولتحسين إنتاج بيانات النوع الاجتماعي، ولبناء قدرات المستخدمين حتى يتمكنوا من تحليل البيانات للاسترشاد بها في السياسات، والبرامج، والبحوث، والدعوة إلى المناصرة.
- **الدعم الفني الإقليمي:** فعلى المستوى الإقليمي، تقدم المشروعات التقنية الدعم الفني المباشر للبلدان، ثم تعمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين لدعم الخطط التي تقودها البلدان لتحديد أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وخلال التعاون الإقليمي، ستشمل هذه المشروعات أنشطة الدعوة إلى المناصرة من أجل إزالة الحواجز أمام الإنتاج المنتظم لإحصاءات النوع الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل أفضل الممارسات.
- **دعم السياسات العالمية:** يركز العمل على المستوى العالمي على تحسين نوعية البيانات وقابليتها للمقارنة في مجالات رئيسية لأهداف التنمية المستدامة حيث سُميت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها إحدى الوكالات المسؤولة عن الرصد وتوفير التوجيه الفني والإرشادات المتعلقة بالسياسات لرصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجنسين.

الإمكانيات وأوجه القصور المحتملة لمصادر البيانات غير التقليدية

عادةً ما تكون مكاتب الإحصاء الوطنية حذرة من البيانات التي تُنتج خارج النظام الإحصائي الرسمي، ومع ذلك تقوم باختبار البيانات الجديدة، مثل الاستمارات غير المنظمة وغير التقليدية، استجابةً للطلب المتزايد على المعلومات الآنية. فعلى سبيل المثال، يستخدم أحد مشروعات أوغندا بيانات الأقمار الصناعية للتمييز بين أنواع مختلفة من الأسطح كمقياس للفقر.[37] ولا تُضاف مصادر جديدة للبيانات إلى الأدوات التي تستخدمها مكاتب الإحصاء الوطنية فحسب بل تُدمج أيضًا مع مصادر البيانات التقليدية لطرح رؤى جديدة.

وفي الوقت نفسه، تزداد مساحة البيانات زيادة كبيرة، مع قيام عدد أكبر من الجهات الفاعلة الكبيرة والصغيرة بجمع كميات هائلة من "البيانات الضخمة" بمعدل دائم التزايد، وغالبًا ما يصاحبه مراقبة محدودة. وتشير "البيانات الضخمة" إلى مجموعات بيانات كبيرة للغاية نتجت بصورة تلقائية باعتبارها أحد منتجات أنشطة الحياة اليومية، منها على سبيل المثال لا الحصر وسائل الإعلام الاجتماعي واستخدام الهاتف المحمول، ومعاملات بطاقات الائتمان وتتبع أماكن النظام العالمي لتحديد المواقع. ويمكن ربط أشكال جديد من البيانات مثل التصوير الجوي المقترن بالتعرف على الصور بالبيانات الضخمة لتحديد التغيرات البيئية، وحركات السكان أو غيرها من الأنماط. ويمكن أن يؤدي تزايد التشغيل البيني لمصادر البيانات المختلفة، مثلما يحدث من خلال التنمية، واستخدام تكنولوجيات جديدة، إلى طرح بعض الفرص المميزة للغاية لمعالجة فجوات البيانات في المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة (انظر الصندوق 2.6)، لكن هناك أيضًا مخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام البيانات.

كذلك يكمن التحدي الذي يواجه استخدام البيانات الضخمة في رصد أهداف التنمية المستدامة في طريقة استغلال الفرص والفوائد الناجمة عن هذه المصادر الجديدة للبيانات وأيضًا الشركاء في البيانات أثناء التخفيف من المخاطر.

وأدت زيادة البيانات الكبيرة إلى زيادة عدد من المخاوف عن مراقبة الحكومة والشركات، والخصوصية، وملكية البيانات.[38] كما يؤدي "استنباط البيانات" من حياة الناس اليومية، حيث تُجمع كافة أشكال المعلومات وتحويلها إلى بيانات محوسبة لبيعها والاتجار بها من أجل الربح، إلى طرح مسائل أخلاقية خطيرة.[39] مثل: هل يجري جمع البيانات من خلال موافقة مدروسة؟ كيف تُستخدم البيانات وما هي الأضرار المحتملة التي تقع على الأفراد أو المجموعات جراء استخدامها أو سوء استخدامها؟ وهذه بعض القضايا فحسب التي وإن لم تكن مقصورة على البيانات الضخمة لكنها زادت بسبب النطاق والسرعة التي بموجبها يجرى جمع هذا النوع من البيانات. فمن الأهمية بمكان إتباع نهج قائم على الحقوق للبيانات لحماية الأشخاص من هذه المخاطر (انظر الصندوق 2.7).

الصندوق 2.6

النوع الاجتماعي والتنقل الحضري: معالجة عدم تكافؤ فرص وصول النساء والفتيات إلى وسائل النقل

عقد مركز GovLab (التابع لجامعة نيويورك)، واليونيسيف، وDigitalGlobe، وUniversidad Del Desarrollo، ومركز Telefónica للبحوث وللتنمية، ومؤسسة ISI شراكةً فيما بينهم فيما يخص استخدام البيانات الضخمة لدراسة التداخل بين التنقل الحضري والنوع الاجتماعي في سانتياغو في شيلي.[40] ويُعد التنقل حاجة إنسانية أساسية، وهو يحدد ما إذا كان الناس يستطيعون الوصول إلى الوجهة المنشودة أم لا، بالإضافة إلى مدى الوقت الذي يستغرقونه. كذلك فإن الوصول لوسائل النقل يُعد شرطًا أساسيًا للتنمية البشرية وتكافؤ الفرص. ويسعى المشروع من خلال الجمع بين سلسلة واسعة من مجموعات البيانات، مثل المصادر التجارية لسجلات تفاصيل المكالمات، وبيانات السواحل العالية التحليل، إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية هي: هل يلعب النوع الاجتماعي دورًا في الطريقة التي يتحرك بها الناس في المدن الكبيرة مثل سانتياغو، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ وهل هناك عدم مساواة في التنقل من منظور النوع الاجتماعي؟ وما الذي يمكن عمله لجعل تخطيط النقل أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي وشمولًا؟ وكيف يمكن للمنظور التحليلي المستخدم في هذه الدراسة أن يصل لبحوث مماثلة في أماكن وسياقات أخرى؟ ويُعد هذا التعاون واحد من 10 مشروعات، وهو يتألف من 29 باحثًا من 20 مؤسسة مختلفة في 8 بلدان، وأُختير بوصفه جزء من مبادرة بيانات النوع الاجتماعي "البيانات الضخمة من أجل تحديات النوع الاجتماعي"، التي تسعى لاستخدام ابتكارات البيانات الضخمة والتعرف عليها لشغل الفجوات المتعلقة ببيانات النوع الاجتماعي وتحسين فهم الجوانب الرئيسية في حياة الفتيات والنساء.

علاوةً على ذلك، وفي حين أن البيانات الضخمة تطرح فرصة لجمع البيانات بسرعة جيدة وبتكلفة زهيدة، فإنها لا تستطيع أن تحل محل الإحصاءات عالية الجودة التي تنتجها أنظمة الإحصاء الوطنية من خلال السجلات والتعدادات والمسوحات، والهدف الأساسي منها هو توفير البيانات التي تساعد على صنع القرار بشأن رفاه الناس- والتي ستساعد على مراقبة أهداف التنمية المستدامة. وفي غضون ذلك، يضطلع منتجو الإحصاءات الرسمية بدور مهم في دعم معايير جمع البيانات التي تحمي حقوق الأفراد وتشجع على استخدام هذه المعايير في الأشكال المستجدة من جمع البيانات. ويُعد دورهم أساسي في بيئة البيانات التي تتسم بالتغيير السريع، حيث من المرجح أن تتضاعف الفرص بالإضافة إلى أوجه القصور المحتملة.

هل تعلم...

...الإمكانات وأوجه القصور المحتملة لاستخدام البيانات الضخمة لسد فجوات بيانات النوع الاجتماعي في بلدك؟

الصندوق 2.7

نهج قائم على الحقوق في التعامل مع البيانات

يعني النهج القائم على الحقوق للبيانات بالالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان في عمليات جمع البيانات وعمليات نشرها حيث تشغل حقوق الأفراد أهمية كبرى.[41] ويسترشد النهج بالمبادئ الستة الآتية: المشاركة وتصنيف البيانات والتوصيف الذاتي والشفافية والخصوصية المساءلة:

- **المشاركة:** ينبغي أن تشمل كافة عمليات جمع البيانات مشاركة حرة ونشطة لأصحاب المصلحة المعنيين، بالتركيز على المجموعات السكانية المهمشة. وينبغي استخدام منظور النوع الاجتماعي طوال العملية، مع مشاركة متساوية بين النساء والرجال. وينبغي بذل الجهود لتعزيز قدرة الجماعات والمجموعات المستهدفة من المشاركين من أجل ضمان أنهم يعرفون الغرض من هذه العملية وزيادة معرفتهم الإحصائية وفهمهم لعمليات جمع البيانات.
- **التصنيف:** كثيرًا ما يخفي جمع البيانات التقليدية، وتحليلها، ونشرها بناءً على المتوسطات الوطنية عن أوجه التفاوت بين المجتمعات. ويؤدي التركيز على أكثر الفئات تهميشًا وحرمانًا من خلال أساليب التصنيف والتجميع التي تسمح بمقارنة المجموعات السكانية المختلفة إلى تسهيل وجود رؤية أوضح لأوجه عدم المساواة. وينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بجمع البيانات عن الفئات الضعيفة أو المهمشة بالشراكة مع الفئة (الفئات) المعنية.
- **التوصيف الذاتي:** تماشيًا مع مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في "عدم الإضرار"، ينبغي ألا تؤدي عمليات جمع البيانات إلى خلق أو تعزيز كلًا من التمييز أو التحيز أو الصور النمطية ضد أي مجموعات سكانية، ويجب أن يأخذ منتجو البيانات اعتراضات هذه المجموعات على محمل الجد. وينبغي أن تسمح الأسئلة المتعلقة بالهوية الشخصية بالاستجابات الطوعية، كما ينبغي أن تحدد خصائص الأشخاص الخاصة بالنوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو المعتقدات الدينية أو الإثنية من خلال التوصيف الذاتي.
- **المساءلة:** تُشير إلى المساءلة في جمع البيانات، وجمع البيانات من أجل المساءلة على حد سواء. ومن الضروري أن يتاح لجماعات السكان المحرومة الوصول إلى البيانات المجمعة ومنهجيات الجمع. ويلاحظ أن استخدام مؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو الوصول إلى معايير، وتحسين أدوات تصوير البيانات وأدوات الاتصال، والإحالة المنهجية لمعايير حقوق الإنسان كلها عوامل تعمل على تعزيز المساءلة.

- **الشفافية:** ترتبط الشفافية ارتباطًا وثيقًا بالمشاركة والمساءلة، وتُعرف أحيانًا بالحق في الحصول على المعلومات، وتُعد الشفافية جزءًا أساسيًا من حرية التعبير وأحد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.[42] ويتعين أن تكون البيانات الوصفية (البيانات المتعلقة بالبيانات) متاحة، وعند الاقتضاء، تُوحد تلك البيانات بين جامعيها وأدوات الجمع، لإتاحة إمكانية الوصول والتفسير وبناء الثقة.

- **الخصوصية:** يجب أن يكون هناك توازن بين الرغبة المتزايدة في الوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا الهوية الشخصية والتوصيف الذاتي. ويجب أن تضمن عملية جمع البيانات للأغراض الإحصائية السرية التامة، وهو مبدأ أخر من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين في عام 2013.[43] وينبغي ألا تتيح البيانات المنشورة تحديد أشخاص الأفراد مطلقًا، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يجب عند الضرورة تطبيق تقنيات تضمن عدم الكشف عن الهوية.

- **المحاسبة:** تشير المحاسبة إلى كلٍ من المحاسبة أثناء جمع البيانات وجمع البيانات بغرض المحاسبة. فمن الضروري أن تتمكن الفئات المحرومة من الوصول إلى البيانات المجمعة ومنهجيات الجمع. وباستخدام مؤشرات لصد التقدم نحو المعالم القياسية والتصوير المرئي المحسن للبيانات وأدوات التواصل والرجوع الدائم إلى معايير حقوق الإنسان، سيؤدي كل ذلك إلى تقوية المحاسبة.

دعم التشاركية في جمع البيانات، والإلمام بالبيانات، واستخدام بيانات النوع الاجتماعي

يؤدي التزايد الهائل في البيانات في إطار الإحصاءات الرسمية وخارجها إلى التعرض لخطر زيادة تضارب المعلومات بين المواطنين ومنتجي البيانات بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك، من دون الرقابة، إلى تركيز أكبر للمعرفة والقوة بين القلة- ومستوى جديد من عدم المساواة في المجتمع. ولذلك، ينبغي أن يكون العنصر الضروري لثورة البيانات هو زيادة إمكانية الوصول إلى بيانات جيدة بطريقة شفافة وعلنية وشاملة. ويقدم نهج المكسيك لتحسين البيانات المتعلقة بوفيات الأمومة مثالاً ملموسًا عن الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها التدقيق العام إلى أدلة أحسن ومقاييس أفضل للتقدم (انظر الصندوق 2.8).

ويمكن أن يكون المواطنون منتجين فعالين للبيانات إن تم إعداد مبادرات للمشاركة. فعلى سبيل المثال، نجد مبادرة المدينة الآمنة في الهند كمنصة تعمل على تجميع القصص الشخصية للتحرش الجنسي وسوء المعاملة في الأماكن العامة، بما في ذلك تحديد الموقع الجغرافي الذي نشبت فيه الحوادث، من خلال الهواتف المحمولة والاتصال عبر الانترنت. وتُجمع هذه البيانات كبؤر ساخنة على خريطة تشير إلى الاتجاهات على المستوى المحلي. و تُتاح المعلومات بشأن حوادث التحرش وموقعها للمجتمعات المحلية والمسؤولين المحليين من أجل تحديد العوامل التي تسبب هذا السلوك وإبلاغ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد الحلول.

وأدت المبادرة إلى تغييرات إيجابية. فعلى سبيل المثال، أدى إغلاق المراحيض العامة في أحد أحياء دلهي إلى ارتفاع معدل الاعتداءات على النساء. وباستخدام هذه المعلومات التي تم جمعها، تمكنت سلطات البلدية من ربط زيادة عدد الاعتداءات بالإغلاق، مما دفع السلطات المحلية إلى إعادة فتح المراحيض وصيانتها.[47]

الصندوق 2.8

تحسين البيانات المتعلقة بوفيات الأمومة: مبادرة المكسيك بشأن البحث والمراجعة المتعمدة لوفيات الأمهات وإعادة تصنيفها

صُممت مبادرة Búsqueda Intencionada y Reclasificación de Muertes Maternas (البحث والمراجعة المتعمدة لوفيات الأمهات وإعادة تصنيفها) في المكسيك لتصحيح الخطأ في تصنيف المعلومات حول وفيات الأمومة، وتحسين نوعها. وفي عام 2001، كانت هناك أدلة متزايدة على عدم تسجيل وفيات الأمهات، مما يجعل تقديرات وفيات الأمهات غير دقيقة وغير موثوقة.[44] ولمعالجة هذه القضية، اتُخذ إجراء جديد لا يتيح الوصول للبيانات فحسب (لمزيد من التدقيق العام)، بل صُمم أيضًا لغرض البحث المتعمد لوفيات الأمومة، ومراجعتها وإعادة تصنيفها. و كانت تُحسب وفيات الأمهات في وقت سابق استنادًا إلى المعلومات من سجلات الوفيات وأسبابها، أما الآن فتُقيم من خلال مراجعة شاملة لعدد 84 متغيرًا من مختلف النظم الإحصائية، 69 منها متاحة في بوابة بيانات مفتوحة لمزيد من التدقيق من من قِبَل الجمهور. ويقوم الأطباء في وزارة الصحة بمواصلة تحليل البيانات لضمان الدقة.[45] وفي عام 2011، أدت عملية الفحص الشامل لوفيات الأمهات إلى إعادة تصنيف 13 بالمائة من مجموع الوفيات على أنها وفيات أمومة.[46] وقد بدل هذا النهج ثقافة تبادل المعلومات وساهم في زيادة جودة البيانات وتحسين قياس التقدم المحرز.

الإلمام بالبيانات، الذي يرتبط بالقدرة على قراءة البيانات وفهمها وإنشاءها وتوصيلها، هو عنصر أساسي لزيادة مشاركة المواطنين. ومع ذلك، فهو ليس منتشرًا بين جميع القطاعات في المجتمع. ويمكن القول إن المشاركة وحرية الوصول هما خطوتان أوليتان مهمتان، لكن هناك حاجة أيضًا إلى الجهود المتضافرة للوصول إلى مجموعة كبيرة من الفئات الاجتماعية. وتهدف الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال برنامج مقاييس متكافئة 2030، إلى ضمان تزويد الحركات النسائية وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان ببيانات وأدلة سهلة الاستخدام لتوجيه الجهود من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويعمل البرنامج في ستة بلدان يركز عليها وهي- كولومبيا، والسلفادور، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، والسنغال- وهو يهدف إلى دعم مجموعات الفتيات والنساء على مستوى القاعدة لتحديد الفرص المؤثرة على المستويين الوطني والإقليمي، وإنشاء واستخدام تتبع البيانات والأدوات، وبناء قدرات أكبر من خلال مناهج إلمام بالبيانات موجهة إلى المدافعين الذين سيساعدون في الربط بين البيانات والأدلة مع الدعوة إلى العمل.[48]

هل تحققت...

...ما إن كانت بلدك لديه استراتيجية لتعزيز المشاركة وإتاحة الوصول للبيانات من أجل التنمية المستدامة؟

يُعد توفير بيانات علنية ممكن الوصول إليها عن التقدم المحرز في مؤشرات النوع الاجتماعي والمشاركة الملموسة للمجتمع المدني عنصران رئيسان للمساءلة. وبالإضافة إلى فتح البيانات للجمهور، هناك حاجة إلى بذل جهد أكبر في المرحلة التي يجري فيها تطوير خطط البيانات. ومن الأهمية بمكان إشراك المدافعين عن المساواة بين الجنسين ومنظمات حقوق المرأة فضلًا عن جماعات المجتمع المدني الأخرى في القرارات المتعلقة بالبيانات التي تُجمع ، ومتى وكيف، وأي المؤشرات لها أولوية لضمان أن البيانات التي تم جمعها والمؤشرات التي اختيرت قد عكست مخاوف الناس وأولوياتهم، والذين يتوخى خدمتهم من المعلومات المجمعة. فعلى سبيل المثال، ثم أُجريت 11 مشاورة بين العديد من أصحاب المصلحة منذ عام 2012 في الفلبين في جميع المجموعات الجزرية الرئيسية، بهدف إدخال أصوات متنوعة في عملية تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للرصد الوطني.[49] وفي أوغندا، حُدد 106 مؤشرًا للمساواة بين الجنسين لرصد أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وأجريت عملية اختيار المؤشرات بالتشاور مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والقطاع الخاص.[50]

وأُنشئ الفريق رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عام 2015 للقيام بالقيادة الاستراتيجية لرصد أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنها.[51] وقد قام الفريق في خطة العمل العالمية لبيانات التنمية المستدامة، بتحديد ستة مجالات استراتيجية، تشمل تطوير وتعزيز الشراكات بين النظم الإحصائية الوطنية والدولية مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في إنتاج واستخدام البيانات من أجل التنمية المستدامة. ومن المجالات المحددة والمدرجة بوصفها إجراءات رئيسية للمضي قدمًا إلى الأمام: تعزيز تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي المنهجي في جميع مراحل التخطيط، والإنتاج، واستخدام البيانات والإحصاءات؛ وتحسين الشفافية ووصول أصحاب المصلحة إلى الإحصاءات الرسمية؛ وخلق فرص كثيرة ودورية للتشاور مع أصحاب المصلحة.[52] وتُشكل المبادرة التي اتخذتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وتقودها الدولة، إشارة واعدة للمقاربة التي تعتزم الحكومات اتخاذها والتي سيشكل إشراك منظمات حقوق المرأة ودعاة المساواة بين الجنسين فيها جانب كبير من الأهمية.

هل تعلم...

...إذا كان هناك دعم لأنصار المساواة بين الجنسين ومنظمات حقوق المرأة للمشاركة في تطوير الاستراتيجيات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة في بلدك؟ وهل لهم رأي في تحديد البيانات التي يجب تجميعها؟

الخاتمة

يؤدي نقص بيانات النوع الاجتماعي وغياب مؤشرات النوع الاجتماعي إلى صعوبة وضع الأطر المرجعية الأساسية للمساواة بين الجنسين. كذلك ثمة نقص في البيانات المتعلقة بالاتجاه والتي لا غنى عنها لتقييم اتجاهات التقدم وسرعته. ومن دون الحصول على معلومات في وقت مناسب وموثوقة عن المساواة بين الجنسين ووضع المرأة، من المستحيل معرفة ما إن كانت التدابير المتخذة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين لها الأثر المنشود وما إن كانت النساء والفتيات يستفدن من التدابير الأوسع التي اتخذت لتناول الغايات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئة الواردة في خطة عام 2030.

وتدعو أهداف التنمية المستدامة والنداءات إلى ثورة بيانات، جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معًا لتتبع التقدم المحرز، والتأثير في وضع السياسات ومساءلة القادة بشأن الوعود التي قطعوها. ومع ذلك، فإن بناء تحالفات متنوعة بين منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي ليست عملية بسيطة ولا سريعة، ولكنها عملية تحتاج إلى البناء بمرور الوقت، والعمل على مستويات متعددة، والاستفادة من المعرفة ومنبر الجماعات القائمة بالفعل.

التوصيات

/1 دعم إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي في جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

إن نقص مؤشرات النوع الاجتماعي في 6 من أصل 17 هدف للتنمية المستدامة يمثل فجوة خطيرة لأن المجالات التي لا يوجد لها مثل هذا المؤشر تتعرض لخطر حقيقي يتمثل في إهمال النوع الاجتماعي. وعلى الصعيد الدولي، فإن استعراض عام 2020 لإطار المراقبة العالمية يتيح فرصة لمناقشة الحاجة إلى مزيد من مؤشرات النوع الاجتماعي من خلال الشكل. لكن يستطيع دعاة بيانات النوع الاجتماعي أيضًا أن يلعبوا دورًا في صياغة الأطر الوطنية، والإقليمية التي يجرى تطويرها الآن من خلال الدعوة إلى مزيد من المواءمة مع الشكل العالمي وزيادة إدراج مؤشرات النوع الاجتماعي، لا سيما في الأهداف التي ليس لديها مثل هذه المؤشرات في الوقت الحالي.

/2 تصنيف البيانات بشكل منهجي بخصوص جميع المؤشرات ذات الصلة في جميع الأهداف والغايات بحسب الجنس والسمات الأخرى

ثمة حاجة إلى التصنيف المنهجي بحسب الجنس للمؤشرات ذات الصلة في جميع الأهداف والغايات، بالإضافة إلى الحاجة لإدراج مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي أخرى. وينبغي أن تكون هذه البيانات مصنفة بحسب العمر، حيث تتعرض النساء والفتيات لعدم المساواة بين الجنسين عبر دورة الحياة، بالإضافة إلى غيرها من الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية البارزة، بما في ذلك الدخل، والموقع الجغرافي، والانتماء العرقي، والانتماء الإثني، ووضع الهجرة، والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص (انظر الفصل الرابع).

/3 زيادة استخدام البيانات الحالية لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي بصفة منتظمة

يلزم بذل مزيد من الجهد لتحديد مصادر البيانات الموجودة، وتطوير قوائم جرد تضم إحصاءات مصنفة بحسب الجنس ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي واستخدام البيانات الموجودة لتحليل أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي. إن رصد هدف التنمية المستدامة رقم 1 بشأن الفقر المدقع بحسب الجنس، والعمر، وتكوين الأسر المعيشية (انظر الفصل الثالث) وإعادة جدولة وتحليل البيانات الجزئية لرصد نتائج الجماعات المختلفة من النساء المهمشات (انظر الفصل الرابع) ليست سوى بعض الأمثلة على كيفية استخراج البيانات الموجودة لتوفير معلومات أكبر عن أشكال عدم المساواة والحرمان التي تتعرض لها النساء والفتيات.

/4 تسريع تطوير منهجية لمؤشرات الفئة الثالثة

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات الراعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الأخريين، بما في ذلك الحكومات وشركاء المجتمع المدني، لتطوير منهجيات سليمة لمؤشرات الفئة الثالثة. و بالفعل أُعيد تصنيف خمسة مؤشرات في إطار هدف التنمية المستدامة رقم 5 من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية، كما أُعيد تصنيف مؤشر واحد من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى. ويتطلب النجاح في المضي قدمًا لاستمرار المشاركة والدعم من البلدان. كذلك ثمة حاجة لزيادة مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في مراحل التصميم والتجريب لضمان أن المنهجيات التي وضعتها تعمل بفعالية في مختلف السياقات. أيضًا يقتضي أن تقوم البلدان بدمج هذه المؤشرات في أطر الرصد الوطنية الخاصة بها بمجرد أن تُطور.

/5 الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية

يُعد الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما في البلدان النامية، عنصرًا أساسيًا لرصد المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. ويلزم دعم زيادة تغطية جمع البيانات وجودتها وتواترها من خلال زيادة الموارد التقنية والمالية. ويتضح ذلك أكثر على وجه الخصوص في إحصاءات النوع الاجتماعي التي تعاني من حدة نقص الاستثمار، لا سيما في النظم الإحصائية التي تعاني نقص الموارد في العديد من البلدان النامية. ويتعين النظر إلى حلول إحصاءات النوع الاجتماعي ضمن السياق الأوسع لبناء القدرات الإحصائية وإدماجها في برامج الدعم المقدمة.

/6 وضع ضمانات تكفل سرية البيانات، وجودتها، وسلامتها

لكونها تُعد ضامنة للبيانات العامة، تضطلع الدولة بدور مهم في ضمان تقييد إنتاج البيانات بمقاييس الجودة، ومعايير حقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتتسم الابتكارات الناجمة عن دمج البيانات التقليدية بأشكال جديدة من جمع البيانات بأنها واعدة ويمكنها أن تساعد في تسريع التقدم نحو سد فجوات البيانات. لكن ثمة حاجة إلى ضمانات تكفل الحفاظ على الجودة والسلامة، فضلًا عن ضمان الخصوصية. ويمكن القول إن التحيزات في أدوات القياس، سواء التقليدية أو غير التقليدية، لها آثار حقيقية على موثوقية البيانات التي جُمعت ومن ثم يتعين تحديدها ومعالجتها.

/7 تعزيز الالتزام على أعلى مستوى سياسي نحو سياسة علنية، وشاملة، وشفافة، ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

ثمة حاجة إلى الالتزامات المتعلقة بعملية رصد أهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى سياسي من أجل عمليات المتابعة والاستعراض التي تستند إلى الأدلة، والانفتاح، والشمول، والشفافية، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي. كذلك ثمة حاجة إلى أنظمة إحصائية مستقلة ومدعومة بسرعة انتقال تكفي للتكيف السريع مع التغيرات في مجال البيانات. وتلعب المنظمات المعنية بحقوق المرأة وغيرها من جماعات المجتمع المدني دورًا مهمًا في هذه العملية، ليس بوصفهم مستخدمين للبيانات ومنتجين للبيانات فحسب بل أيضًا بوصفهم مدافعين عن بيانات النوع الاجتماعي أكثر وأفضل. ويكفل تعزيز التعاون بين هذه المجموعات وغيرها أن تلبي البيانات التي تم جمعها احتياجات مختلف أصحاب المصلحة كما تساعد على معرفة المزايا الاجتماعية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

رصد المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030

قائمة المحتويات

الرسائل الرئيسية 66

المقدمة 67

لماذا تحظى أهداف التنمية المستدامة بكل هذه الأهمية؟ 68

الأهداف السبعة عشر من منظور المساواة بين الجنسين 71

الرسائل الرئيسية

/1

يهدد التمييز القائم على النوع الاجتماعي المتجذر والحاضر عبر دول العالم بتقليص القدرة التحويلية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشروط حقيقية وقابلة للقياس، أبرزت هذه المراجعة المحللة لكل هدفٍ على حدة أن التمييز القائم على النوع الاجتماعي لا يزال منتشرًا في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

/2

على الصعيد العالمي، يُحتمل أن تكون النساء دون سن الأربعين أفقر من الرجال. وفقًا للبيانات المتاحة بـ 89 دولة، 4.4 مليون امرأة أكثر من الرجال الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. التمييز بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها هو السبب الأساسي وراء فقر النساء فأوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل لا تزال قائمة إلى حد كبير بسبب الفصل المهني والفجوات في الأجور بين الجنسين.

/3

بالرغم من التقدم الذي أُحرز مؤخرًا، لا يزال الحصول على التعليم الجيد غير شامل لـ 48.1 بالمائة من الفتيات المراهقات بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزاولن التعليم. لا تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في المناصب القيادية، وفي مجالات أخرى فإن التقدم المُحرَز بطيء وغير مقبول مثل وفيات الأمومة والزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

/4

تظهر الأدلة المتاحة أن نسبة كبيرة من النساء والفتيات يتعرضن للعنف، وغالبًا ما يكون ذلك على أيدي شركائهن. في حالات الاضطرابات، تزداد حالات العنف الجنسي والفتك، ولا تُرتكب عادة من جانب الشركاء الحميمين فحسب، بل أيضًا من جانب أفراد الشرطة والجيش.

/5

يؤثر التدهور البيئي، والكوارث الطبيعية على المرأة بشكل غير متناسب. إن الجفاف والفيضانات والتلوث وإزالة الغابات يلقي عبئًا كبيرًا على النساء اللاتي يرون أن الوقت الذي يستغرقه جمع المياه يزداد، ويعرقل جهود جمع الحطب والأعلاف، كما أن القدرة على توفير الدعم لأسرهن والتصدي للكوارث تتأثر بشكل غير متناسب.

/6

ما لم تُتخذ إجراءات ملائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، فلن يتحقق ما وعدت به خطة عام 2030 – نحو عالم أفضل يوجد به احترام عالمي لحقوق الإنسان والكرامة والإعمال الكامل للإمكانيات البشرية.

المقدمة

إن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ليس هدفًا صريحًا في إطار خطة عام 2030 فحسب، بل هو أيضًا محرك للتنمية المستدامة بجميع أبعاده، من القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الرخاء والنمو الشامل، وبناء سلام وعادل وشامل للجميع المجتمعات لضمان حماية الكوكب وموارده الطبيعية. وعلى النقيض من ذلك، حيث تُحرم النساء والفتيات من الحقوق والفرص، فإن التقدم سيتعثر حتمًا وستتعرض خطة عام 2030 بأكملها للخطر. ولذلك فإن تعميم منظور النوع الاجتماعي بصورة منهجية في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية.

وفي ضوء هذه الخلفية، يستعرض هذا الفصل حالة المساواة بين الجنسين عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ويشرح كيف ولماذا تجب مراعاة منظور نوع الجنس في جميع الأهداف. فبدلًا من إجراء استعراض شامل للمؤشرات الـ 54 الخاصة بنوع الجنس (انظر الفصل الثاني والملحق الأول)، يستخدم الفصل نهجًا لتسليط الضوء عليه، ويختار مؤشرًا واحدًا لكل هدف لتوضيح التقدم المُحرَز والثغرات والتحديات حتى الآن. والاستثناء الوحيد لهذا النهج هو هدف التنمية المستدامة رقم 5 ، الذي يُغطى بشكل شامل على المستوى المستهدف باستخدام المؤشرات المقابلة مع البيانات المتاحة. وتسليط الضوء على كل من الثغرات في البيانات والتحديات في مجال القياس بالنسبة لكل دائرة تركيز.

بالإضافة إلى المؤشرات الشكلية، يستخدم الفصل بيانات ومؤشرات تكميلية للأهداف التي تفتقر إلى مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي ذات مغزى أو عندما تكون البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات غير متاحة حاليًا أو غير كافية. وقد أُختيرت اختيار هذه المؤشرات التكميلية بناء على مشاورات مفتوحة مع منظمات المجتمع المدني ومداخلات من خبراء دوليين آخرين (انظر الصندوق 3.1).

الصندوق 3.1

اختيار مؤشرات تكميلية محددة للنوع الاجتماعي

في أكتوبر 2016، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استقصاءً قصيرًا على شبكة الإنترنت لجمع الأفكار والاقتراحات من أجل تحديد مؤشرات موضوعية ذات صلة بالنوع الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف والغايات التي لا يوجد فيها مؤشر خاص بالنوع الاجتماعي في إطار الرصد العالمي للتنمية المستدامة (على سبيل المثال، هدفا التنمية المستدامة رقم 14 و15) أو حين تصنف حاليًا المؤشرات الشكلية الخاصة بالنوع الاجتماعي على أنها الفئة الثالثة (على سبيل المثال، هدف التنمية المستدامة رقم 11). وقدم المجيبون، بمن فيهم الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، اقتراحات بشأن مؤشرات إضافية، إلى جانب معلومات عن مدى ملاءمتها ومصادر البيانات، حيثما أمكن، ومدى إنتاج البيانات. وشملت التوصيات، على سبيل المثال، رصد "متوسط الوقت الأسبوعي الذي تقضيه النساء والفتيات في جمع المياه" في صالح هدف التنمية المستدامة رقم 6 "ونسبة النساء بين سن 15-49، والتي يقل مؤشر كتلة الجسم فيها عن 18.5 (نقص الوزن)" لهدف التنمية المستدامة رقم 2.

وفي حالات أخرى، يمكن استكمال المؤشرات القائمة المتعلقة بنوع الجنس بمؤشرات إضافية غير رسمية تسمح بإجراء تقييم أكثر جدوى للتقدم المُحرَز. على سبيل المثال، "نسبة الأفراد الذين يمتلكون الهاتف المحمول، حسب الجنس" هو المؤشر الشكلي لرصد استخدام التكنولوجيا التمكينية لتعزيز تمكين المرأة (الغاية 5.ب). ومع ذلك، كشفت مشاورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة "الوصول إلى الإنترنت، حسب الجنس" كمؤشر إضافي، وفي بعض الحالات أكثر ملاءمة، للحصول على روح الهدف. ونتيجة لذلك، أدرج كلاهما في دائرة الضوء تحت الغاية 5.ب.

وإجمالًا، اقتُرح ما يعادل مجموعه 66 مؤشرًا من خلال عملية التشاور هذه. وللاطلاع على القائمة الكاملة للمؤشرات الشكلية والمؤشرات التكميلية المتعلقة بالنوع الاجتماعي المدرجة في الفصل (انظر الملحق الأول).

لأهداف التنمية المستدامة القدرة على إحداث تغيير إيجابي بالنسبة للنساء والفتيات، إلا أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات للتعجيل بالتقدم، والتصدي نقاط العمى الحالية ومنع التراجع. ويؤكد تقييم كل هدف على حدة في هذا الفصل أيضًا العقبات التي تشكلها الثغرات في إحصاءات البيانات وإحصاءات النوع الاجتماعي.

وبالإضافة إلى تحسين جمع البيانات وجودة البيانات، فإن التغلب على هذه العقبات سيتطلب عملا تحليليًا جادًا يشحذ فهمنا لكيفية تصور وقياس ورصد التغيير الهام للنساء والفتيات في المجالات الجديدة والناشئة مثل الآثار المترتبة على تغير المناخ والمرتبطة بالنوع الاجتماعي.

لماذا تحظى أهداف التنمية المستدامة بكل هذه الأهمية؟

تشكل النساء والفتيات نصف سكان العالم وبذلك تحتل نصف الطاقات البشرية. فعندما تتحسن حيواتهن، تتضاعف الفوائد لكل المجتمع. الحصول على العمل اللائق والدخل المنتظم لدى النساء، على سبيل المثال، لا يساهم فقط في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة رقم 1)، بل ويؤدي أيضًا إلى نتائج أفضل في مجال التعليم والصحة والتغذية للنساء والفتيات والأشخاص الذين يعتمدون عليها (أهداف التنمية المستدامة رقم 2 و3 و4).[1]

بالمثل، فإن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 5.2) ليس فقط عنصرًا أساسيًا في هدف التنمية المستدامة رقم 5، ولكنه أيضًا عنصرًا حاسمًالضمان حياة صحية ورفاهية للناس من جميع الأعمار (هدف التنمية المستدامة رقم 3). والنساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي أو الجسدي من قِبَل الشريك الحميم أكثر عرضةً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بحوالي 1.5 مرة (الغاية 3.3).[2] كما أنهن أكثر عرضةً بما يقارب الضعف للاضطرابات الناجمة عن الاكتئاب والكحول (الغاية 3.5).[3] تمتد العواقب الصحية للعنف ضد النساء والفتيات إلى أطفالهن، الذين قد يشهدون الإساءة ويعانون من صدمة طويلة الأمد ستؤثر على نموهم الجسدي والعاطفي والاجتماعي.[4] ويبين الشكل 3.1 بشكل عام كيف أن المساواة بين الجنسين أمر جوهري لا غنى عنه لنجاح جميع الأهداف.

غير أن التقدم المُحرَز في مجال المساواة بين الجنسين كان متفاوتًا إلى حد بعيد عبر مختلف أبعاد خطة عام 2030. فرغم وجود تقدم عالمي في حصول الفتيات على التعليم، إلا أنه مازال غير كافٍ، ما يُعَرِّض النساء والفتيات للقبوع في أفقر الأسر (هدف التنمية المستدامة رقم 4). وفي مجالات مثل مشاركة المرأة في القوى العاملة (هدف التنمية المستدامة رقم 8) والابتكار وخلق المعرفة (هدف التنمية المستدامة رقم 9)، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الجنسين، والتقدم لا يزال ضئيلًا. وفي حالات أخرى، مثل وفيات الأمهات (هدف التنمية المستدامة رقم 3)، فإن التقدم بطيء جدًا وغير متساوٍ لتحقيق الغاية 3.1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالمثل، في حين أحرز تقدم نحو القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (هدف التنمية المستدامة رقم 5) فلم يكن ذلك التقدم كافيًا لمواكبة النمو السكاني، وهذا يعني أن عدد النساء والفتيات الخاضعات لختان الإناث من المرجح أن يرتفع على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة.[5]

وما لم يُعجل بالتقدم المُحرَز في تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن المجتمع العالمي لن يفشل في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5 فحسب، بل سيتخلى عن الأثر التحفيزي الذي يمكن أن تحققه المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق خطة عام 2030 على نطاق أوسع. ويتبين من الاستعراض أن النساء والفتيات يواجهن، عبر البلدان والمناطق، حواجز هيكلية هائلة تؤثر على جميع جوانب حياتهن. ومن ثم فإن القضاء على المعوقات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، فضلًا عن أشكال التمييز الأخرى التي تتقاطع معها، أمر بالغ الأهمية.

الشكل 3.1
المساواة بين الجنسين عنصر أساسي في تحقيق الرؤية التحولية لخطة عام 2030

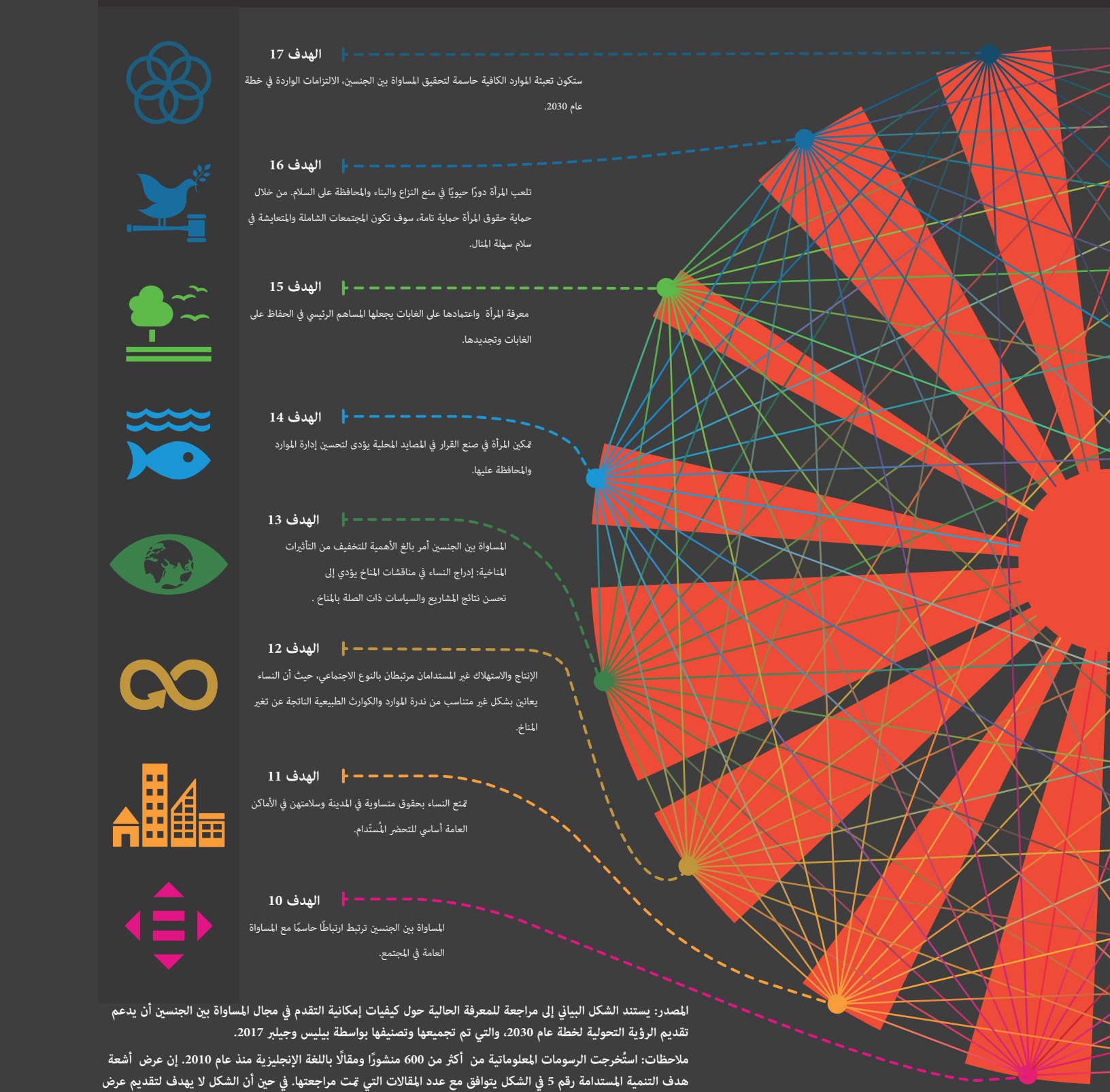

المصدر: يستند الشكل البياني إلى مراجعة للمعرفة الحالية حول كيفيات إمكانية التقدم في مجال المساواة بين الجنسين أن يدعم تقديم الرؤية التحولية لخطة عام 2030، والتي تم تجميعها وتصنيفها بواسطة بيليس وجيلبر 2017.

ملاحظات: استُخرجت الرسومات المعلوماتية من أكثر من 600 منشورًا ومقالًا باللغة الإنجليزية منذ عام 2010. إن عرض أشعة هدف التنمية المستدامة رقم 5 في الشكل يتوافق مع عدد المقالات التي تمت مراجعتها. في حين أن الشكل لا يهدف لتقديم عرض شامل لجميع التفاعلات المحتملة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، فإنه يهدف إلى تمثيل نقطة انطلاق لمزيد من العمل نحو فهم أكثر اكتمالًا للدور التحفيزي الذي تلعبه المساواة بين الجنسين في تسريع التقدم عبر أهداف التنمية المستدامة. النتائج والملخصات لكل مقالة و الدراسات والتقارير التي تم مراجعتها متاحة عند الطلب.

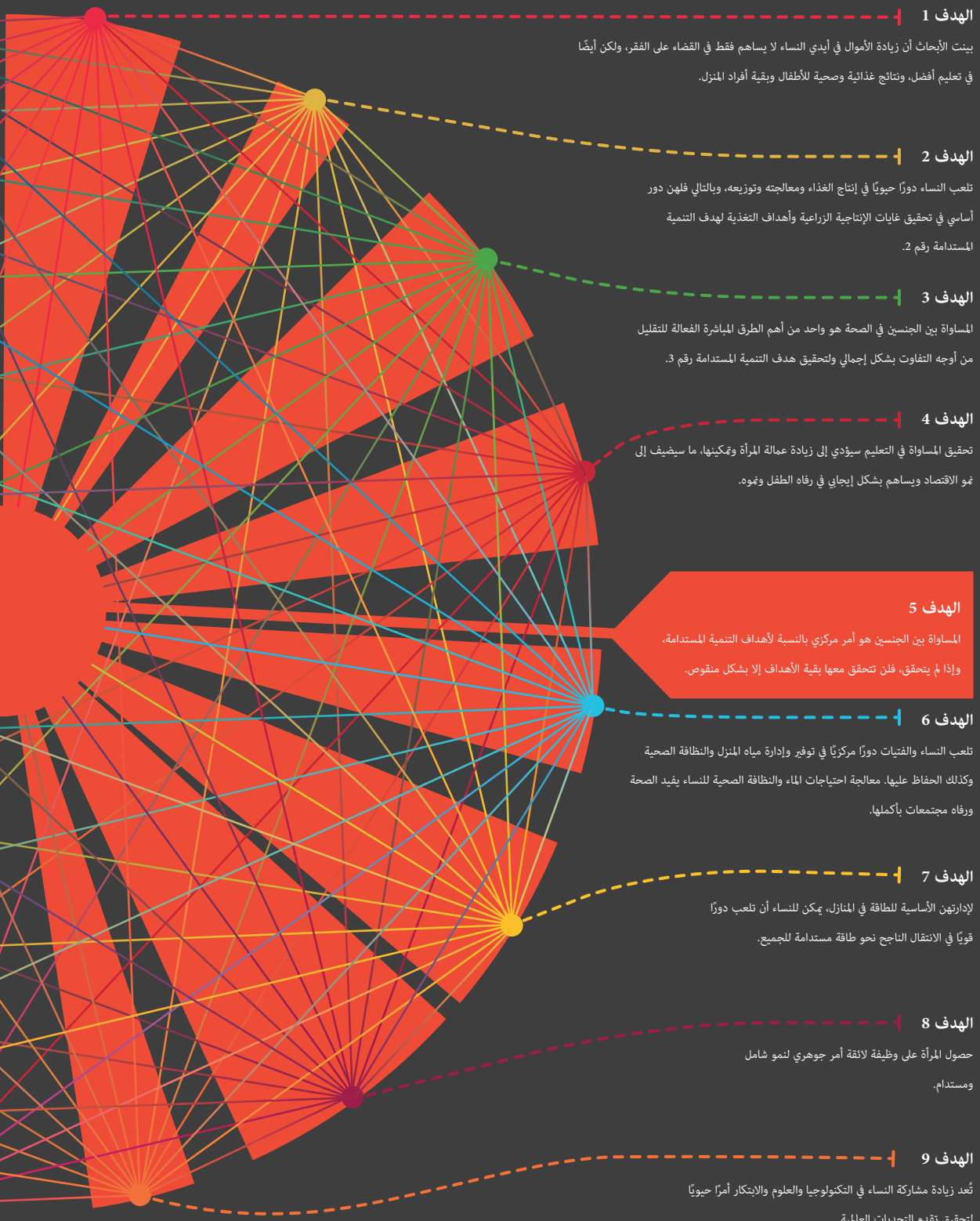

الهدف 1

بينت الأبحاث أن زيادة الأموال في أيدي النساء لا يساهم فقط في القضاء على الفقر، ولكن أيضًا في تعليم أفضل، ونتائج غذائية وصحية للأطفال وبقية أفراد المنزل.

الهدف 2

تلعب النساء دورًا حيويًا في إنتاج الغذاء ومعالجته وتوزيعه، وبالتالي فلهن دور أساسي في تحقيق غايات الإنتاجية الزراعية وأهداف التغذية لهدف التنمية المستدامة رقم 2.

الهدف 3

المساواة بين الجنسين في الصحة هو واحد من أهم الطرق المباشرة الفعالة للتقليل من أوجه التفاوت بشكل إجمالي ولتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 3.

الهدف 4

تحقيق المساواة في التعليم سيؤدي إلى زيادة عمالة المرأة وتمكينها، ما سيضيف إلى نمو الاقتصاد ويساهم بشكل إيجابي في رفاه الطفل ونموه.

الهدف 5

المساواة بين الجنسين هو أمر مركزي بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، وإذا لم يتحقق، فلن تتحقق معها بقية الأهداف إلا بشكل منقوص.

الهدف 6

تلعب النساء والفتيات دورًا مركزيًا في توفير وإدارة مياه المنزل والنظافة الصحية وكذلك الحفاظ عليها. معالجة احتياجات الماء والنظافة الصحية للنساء يفيد الصحة ورفاه مجتمعات بأكملها.

الهدف 7

لإدارتهن الأساسية للطاقة في المنازل، يمكن للنساء أن تلعب دورًا قويًا في الانتقال الناجح نحو طاقة مستدامة للجميع.

الهدف 8

حصول المرأة على وظيفة لائقة أمر جوهري لنمو شامل ومستدام.

الهدف 9

تُعد زيادة مشاركة النساء في التكنولوجيا والعلوم والابتكار أمرًا حيويًا لتحقيق تقدم التحديات العالمية.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من منظور المساواة بين الجنسين

هدف التنمية المستدامة رقم 1

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغايات

7

مؤشرات النوع الاجتماعي

6

إن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها يكمن في جذور فقر المرأة. ويمكن للأطر القانونية التمييزية والقوانين العرفية أن تضع قيودًا كبيرة على قدرة المرأة على كسب الدخل من خلال تقييد حصولها على الميراث والأرض والممتلكات والائتمان فضلًا عن قدرتها على التنقل. لكن حتى في الحالات التي تُزال فيها القيود الشكلية، تواجه النساء عوائق متعددة في قدرتهن على الخروج من الفقر. وتظل تجزئة سوق العمل والفجوات في الأجور بين الجنسين وعدم المساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية مصدرًا مستمرًا للحرمان الاقتصادي للمرأة. والأعراف الاجتماعية التمييزية وحصة المرأة غير المتناسبة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تعيق من قدرتهن على كسب لقمة العيش. ونتيجة لذلك، فإن المرأة أقل احتمالًا عن الرجل في أن يكون لها دخل خاص، مما يجعلها اعتمادية في الجانب المالي، وبالتالي يزيد الفقر من ضعفها.[6]

تسليط الضوء على الفقر المدقع حسب الجنس

على الصعيد العالمي، أمام كل *100* رجل بين سن *25-34* يعيش في فقر مدقع، هناك *122* امرأة من نفس الفئة العمرية يعشن في نفس الحالة[7]

حتى الآن ليست هناك تقديرات عالمية موثوقة ومصنفة لعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حسب نوع الجنس. وفي معظم الحالات، استندت المناقشات المتعلقة بهذه المسألة إما إلى أرقام عفا عليها الزمن أو ذات مصداقية أقل أو على أساليب شائعة[8] لكن خاطئة تفسد التحليل على أساس النوع الاجتماعي بربطها برئاسة الأسر المعيشية.[9] وتنبع صعوبة تقدير الفقر النقدي حسب الجنس من استخدام أدوات قياس مستوى المعيشة لجمع بيانات الفقر. غالبًا ما تفتقر هذه الأدوات إلى المعلومات المتعلقة بالديناميكيات الداخلية للأسرة، بما في ذلك أنماط الاستهلاك على المستوى الفردي والمعلومات حول كيفية تجميع الموارد وتقاسمها بين أفراد الأسرة. وفي غياب مثل هذه المعلومات، كثيرًا ما توضع افتراضات حول توزيع الموارد داخل الأسرة[10] (على افتراض تقاسمها بشكل منصف) قد تعكس ديناميكيات مستوى الأسرة الحقيقية أو لا.

في هذا التقرير، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع البنك الدولي في إجراء تحليل جديد، باستخدام قاعدة البيانات العالمية الدقيقة التي تم تطويرها مؤخرًا. وبناءً على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مؤشر الأنوثة،[11] فإن تحليل 89 بلدًا ينظر إلى انتشار الفقر المدقع حسب الجنس والسن وخصائص إضافية مثل الحالة الاجتماعية والتحصيل العلمي ومن خلال الاختلافات في تكوين الأسرة (على سبيل المثال، مزيج ممن يكسبون الدخل وممن لا يكسبون حسب الجنس).[12] تبدو أن، على المستوى العالمي، النسبة المئوية للنساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر فقيرة (أي، معدل الفقر بين الإناث) هو 12.8 بالمائة، مقارنة بنسبة 12.3 بالمائة للرجال والفتيان.

وهذا ما يعادل مجموعه 330 مليون امرأة وفتاة فقيرة مقارنة بـ 325 مليون من الرجال والفتيان الفقراء. وعند تعديلها بسبب تفوق عدد الرجال على عدد النساء، تشير النتائج إلى أن النساء على مستوى العالم أكثر عرضةً بنسبة 4 بالمائة عن الرجال للعيش في فقر مدقع، بينما ترتفع الفجوة بين الجنسين إلى 8 بالمائة في وسط وجنوب آسيا.[13]

وعلى المستوى الإقليمي، فإن معدلات الفقر المدقع أعلى بين النساء منها بين الرجال في وسط وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في شرق وجنوب شرق آسيا. يقل احتمال أن تعيش النساء في فقر مدقع مقارنة بالرجال.[14]ومع ذلك، فإن الاختلافات في معدلات الفقر المدقع حسب الجنس تكون صغيرة عبر الأقاليم، وهي ذات أهمية إحصائية فقط في وسط وجنوب آسيا، حيث يبلغ المعدل نحو 15.8 بالمائة للنساء مقابل 14.5 بالمائة للرجال.

تُعد معدلات الفقر بالنسبة للأطفال أكثر ارتفاعًا بشكل عام مقارنةً بالمجموعات العمرية الأخرى، وتنخفض بسرعة نسبية حتى سن 24 (انظر الشكل 3.2).

ويتزامن التحول في الاتجاه بعد عمر 24 سنة مع فترة التكاثر البيولوجي وتكوين الأسرة، حيث قد يواجه الآباء ومقدمو الرعاية نفقات متزايدة بينما يعانون أيضًا من ضغوط في أوقاتهم. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء اللاتي يناضلن من أجل الجمع بين العمل المدفوع الأجر ورعاية الأطفال أو غيرهم من المُعالين. ونتيجة لذلك، تتعرض النساء بشكل خاص للفقر - حيث تكون الفجوة بين الجنسين من أوسع ما يمكن - خلال هذه المرحلة من مسار الحياة. وعلى الصعيد العالمي، هناك 122 امرأة تتراوح أعمارهن بين سن 25-34 لكل 100 رجل من نفس الفئة العمرية التي تعيش في أسر فقيرة للغاية، ويرتفع الرقم إلى 132 امرأة مقابل كل 100 رجل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 3.3). وبسن 55 سنة، تكون نسبة النساء الفقيرات أقل من نسبة الرجال الفقراء، وبالتالي لا تُعد النسبة ممثلة بشكل مفرط بين الفقراء. هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لفهم الاختلافات بين الجنسين في الفقر بين النساء والرجال الأكبر سنًا، لأنها تختلف اختلافًا كبيرًا عبر البلدان.

الشكل 3.2

نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، حسب الجنس والعمر، 2009-2013

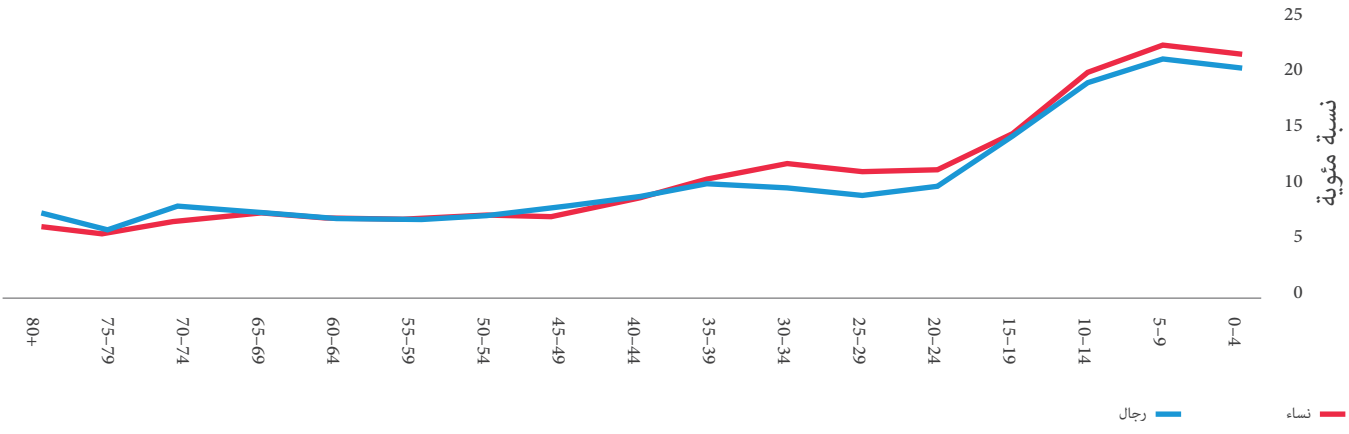

المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام قاعدة البيانات الجغرافية، 2017، انظر المصدر التالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة خلال الفترة المحددة لـ 89 دولة نامية.

الشكل 3.3

مؤشر الأنوثة حسب السن والمنطقة، 2009-2013

عدد النساء الفقيرات أمام كل 100 رجل فقير

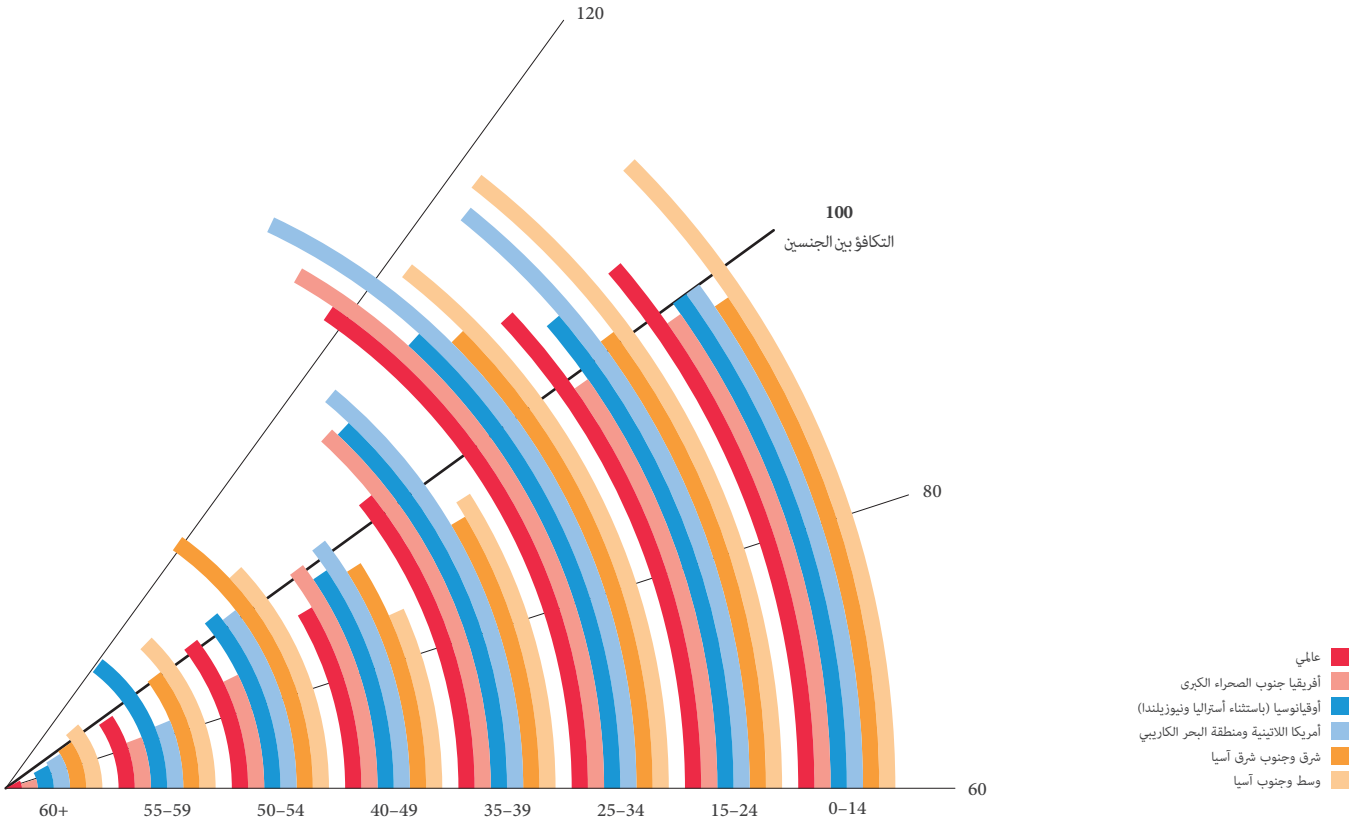

المصدر: حسابات البنك الدولي باستخدام قاعدة البيانات الجغرافية العالمية، لعام 2017 ، انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي القادم.

ملاحظات: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة خلال الفترة المحددة لـ89 دولة نامية. لا تشمل حسابات البنك الدولي المذكورة البلدان عالية الدخل (باستثناء شيلي وأوروغواي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ونظرًا لانخفاض التغطية السكانية ، فإن الرقم لا يشمل ثلاثة من الأقاليم المعنية بأهداف التنمية المستدامة : أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية وشمال أفريقيا وغرب آسيا. يُحسب مؤشر الأنوثة على النحو التالي: (إجمالي عدد الإناث في الأسر الفقيرة)/ (إجمالي عدد الذكور في الأسر الفقيرة)/ (إجمالي عدد الإناث في جميع الأسر)/ (إجمالي عدد الذكور في جميع الأسر). تشير القيم الأعلى من 103 إلى أن النساء والفتيات ممثلات بشكل مفرط بين الأشد فقرًا.

تحديات القياس

يشير التحليل أعلاه إلى مقاربات يمكن استخدامها لمعرفة المزيد عن النوع الاجتماعي والفقر باستخدام البيانات الحالية، فإن بيانات الدخل والاستهلاك على المستوى الفردي مطلوبة لرصد الفقر المدقع حسب الجنس. ومع ذلك، فإن جمع هذه البيانات يمكن أن يكون معقدًا ومكلفًا. في الوقت الحاضر، لا تُتاح معظم البيانات الجزئية من الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمعايير المعيشية والتدابير الأخرى المتصلة بالدخل للجمهور أو تنتشر على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب تقييم التفاوت في الدخل والاستهلاك في العديد من البلدان. لهذا فهناك حاجة مُلحّة لتطوير منهجيات جديدة وزيادة تغطية البيانات لرصد العديد من مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 1 - بعضها حاليًا من الفئة الثانية أو الثالثة - وجعل هذه البيانات مُتاحة بشكل مفتوح.

هدف التنمية المستدامة رقم 2

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الغايات

8

مؤشرات النوع الاجتماعي

1

تلعب المرأة دورًا حاسمًا في إنتاج الأغذية وتصنيعها وتوزيعها، وبالتالي فلها دور هام في تحقيق غايات الإنتاجية والتغذية الزراعية لهدف التنمية المستدامة رقم 2. ومع ذلك، فعدم كفاءة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والأسواق والتدريب والتكنولوجيا، فضلًا عن التمييز بين الجنسين، غالبًا ما تترك النساء تحت الحصار للقيام بالأنشطة المنزلية والمساعدة، حيث لا يتمتعن فيها إلا بقدر ضئيل من السيطرة على عوائد عملهن، سواء أكان طعامًا أم نقدًا.[15] وفي نفس الوقت، فإن علاقات القوة غير المتكافئة على مستوى الأسرة تجعل النساء أكثر عرضةً لانعدام الأمن الغذائي. ولا سيما عندما تضرب الأزمات أو ترتفع أسعار المواد الغذائية، فإن النساء والفتيات غالبًا ما يُصبحن "مُمتصات للصدمات"، فيستهلكن غذاءً أقل من أجل إعالة أسرهن وقضاء المزيد من الوقت والطاقة لتأمين الغذاء لهم.[16]

تسليط الضوء على الأمن الغذائي

في ثلثي البلدان تقريبًا، تكون النساء أكثر عرضة من الرجال للإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي

ويقدر أن نحو 789 مليون شخص، أي 11 بالمائة من سكان العالم، يعانون من سوء التغذية.[17] وإذا استمرت الأمور في ذلك الاتجاه، فإن بحلول عام 2030، سوف يضيع هدف القضاء على الجوع.[18]

تظهر البيانات التي جُمعت من قِبَل منظمة الأغذية والزراعة ، التي تستخدم مقياس انعدام الخبرة بالأمن الغذائي في سياق أصوات مشروع أصوات الجياع عن 141 بلدًا في عام 2014 و2015، أن من المرجح أن يتواجد انعدام الأمن الغذائي في النساء فيما يقرب من ثلثي البلدان.[19] وعبر الأقاليم، توجد أعلى معدلات لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي على مستويات متوسطة أو شديدة. ومع ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي منتشر في أكبر الاقتصادات في العالم. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أبلغ نحو 10 بالمائة من النساء و9 بالمائة من الرجال عن انعدام الأمن الغذائي.

في حين تبلغ النساء عمومًا عن انعدام الأمن الغذائي، فإن الفجوة بين الجنسين تختلف بدرجة كبيرة في جميع البلدان (انظر الشكل 3.4). تُعد الفروق بين الجنسين أكبر بثلاث درجات مئوية ومنحازة ضد النساء في نحو ربع الـ 141 دولة التي جرى فيها الاستطلاع، ومنحازة ضد الرجال في سبع دول. ففي ألبانيا، على سبيل المثال، كانت النساء أقل عرضة بنسبة 7 نقاط مئوية عن الرجال لأن يقلن إنهن كن يصارعن للحصول بانتظام على الغذاء لأنفسهن ولأسرهن. ولكن في باكستان، كان انعدام الأمن الغذائي بين النساء أعلى بمقدار 11 نقطة مئوية عن الرجال.

الشكل 3.4

الفجوة بين الجنسين في انتشار انعدام الأمن الغذائي، 2014-2015

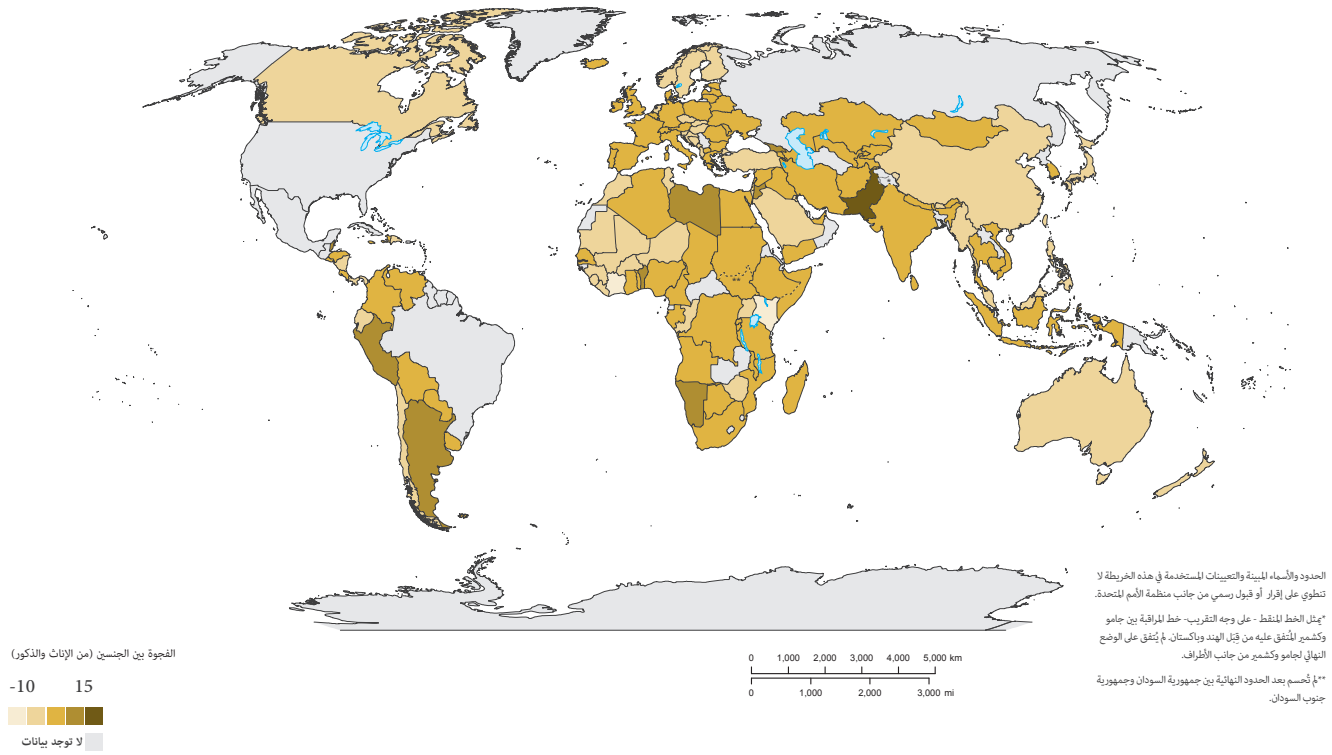

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى مسوح مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة، 2014-2015. انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2017أ.

ملاحظات: يشير مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي إلى نسبة الأفراد من إجمالي السكان الوطنيين الذين يقاسون انعدام الأمن الغذائي بمستويات متوسطة أو عالية أثناء فترة الـ12 شهرًا المرجعية. يستند التحليل إلى بيانات من 141 بلدًا جمعتها منظمة الأغذية والزراعة في سياق مشروع أصوات الجوعي. انظر منظمة الأغذية والزراعة 2017أ.[23]

يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى تدهور الصحة وانخفاض نسبة المغذيات.[20] وهذا تحدٍ خاص للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات اللاتي غالبًا ما يعانين من فقر الدم نتيجة بسبب ذلك. يُقدَّر أن فقر الدم هو أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات، ويؤثر على 29 بالمائة من النساء بين سن 15-49 في عام 2011. وهذا الرقم أعلى بالنسبة للنساء الحوامل (38 بالمائة).[21] كما أن معدلات الانتشار أعلى عمومًا بين النساء الريفيات. الذين يعيشون في أفقر خمس نساء والنساء اللاتي لديهن مستويات أدنى من التعليم.[22]

تحديات القياس

يتطلب قياس انعدام الأمن الغذائي للنساء والرجال، كلٍ على حدة، إجراء دراسات استقصائية باستخدام عينات تمثيلية على المستوى الوطني وحيث تكون وحدة التحليل هي الفرد وليست الأسرة المعيشية. ومع ذلك، هناك خطر في أن يكون المؤشر 2.1.2 على علم بالدراسات الاستقصائية على مستوى الأسر المعيشية. وقد يخلق هذا مشاكل في توافر البيانات الخاصة بالتقييم المصنَّف حسب نوع الجنس وتقييمات عدم المساواة داخل الأسرة في بعض البلدان.[24]

تقوض الاختلافات البيولوجية بين النساء والرجال - وكذلك الاختلافات المحددة اجتماعيًا في الحقوق والأدوار والمسئوليات - صحة ورفاه النساء والفتيات. يعيق الافتقار إلى السيطرة على الموارد والعنف القائم على نوع الجنس وعبء الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وساعات العمل الطويلة وظروف العمل غير الصحية قدرة المرأة على أن تعيش حياة صحية. كما تشكل الأعراف والتحيزات على أساس النوع الاجتماعي الكيفية التي يُنظر بها إلى احتياجات المرأة الصحية من قِبَل نفسها ومن قِبَل الآخرين. فعلى مستوى الأنظمة الصحية، على سبيل المثال، غالبًا ما يكون تحديد ودعم النساء ضحايا العنف غير كافٍ (انظر الفصل الخامس). وعلى مستوى الأسرة المعيشية، قد تعني علاقات القوة بين الجنسين أن النساء يفتقرن إلى الموارد للحصول على الرعاية الطبية أو يجب عليهن الحصول على موافقة من أفراد الأسرة للقيام بذلك.

3 الصحة الجيدة والرفاه

هدف التنمية المستدامة رقم 3

ضمان حياة صحية وتشجيع الرفاه لكل الناس من مختلف الأعمال

الغايات

13

مؤشرات النوع الاجتماعي

6

تسليط الضوء على وفيات الأمهات

انخفضت نسبة وفيات الأمومة منذ عام *1990*، إلا أن معدل الانخفاض أبطأ مما ينبغي في سبيل تحقيق الغاية *1.3.1* بحلول عام *2030*

على الصعيد العالمي، توفيت حوالي 303,000 امرأة للأسباب المرتبطة بالحمل في عام 2015، مما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات 216 حالة وفاة بين الأمهات لكل 100,000 ولادة حية.[25] على المستوى الإقليمي، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل وفيات للأمهات بمعدل 556 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة، ما ينتج عنه ثلثي وفيات الأمومة كل عام (انظر الشكل 3.5). وعلى الصعيد العالمي، فإن الخطر التقديري العمري لامرأة تموت بسبب سبب متعلق بالأمومة هو 1 من بين 4900 حالة، ولكن النسبة ترتفع إلى 1 في 180 في البلدان النامية و1 في 54 في البلدان المعينة كدول هشة، حيث غالبًا ما تكون النظم الصحية معطلة أو غير كافية.[26]

وانخفضت نسبة وفيات الأمومة بنسبة 44 بالمائة بين عامي 1990 و2015، بانخفاض قدره 2.3 بالمائة في السنة. ومع ذلك، تحقيق الغاية 3.1 من أهداف التنمية المستدامة سيتطلب انخفاضًا بنسبة 7.5 على الأقل سنويًا.[27] لتسليط الضوء على مدى كبر حجم التحدي، فإن أكبر انخفاض في نسبة وفيات الأمومة كانت بين 1990 و2015 في آسيا الشرقية (2.9 بالمائة سنويًا)، إلا أن هذا لا يزال أقل من نصف معدل الانخفاض السنوي الضروري لتحقيق الغاية المطلوبة. تُعد الولايات المتحدة حالة شاذة عن الاتجاه التنازلي بين الدول النامية. فحالات الوفاة المرتبة بتعقيدات من الحمل أو الولادة قد زادت هناك فيما بين عام 2000 و2014 من 18.8 إلى 23.8 لكل100,000. وتُعد معدلات الوفاة عالية بشكل ملحوظ بين الأمريكيات ذوات الأصل الأفريقي وكذلك بين النساء ذوات الدخل المنخفض، واللاتي يسكنَّ في الريف، بغض النظر عن عرقهن وسلالتهن.[28]

الشكل 3.5

معدل وفيات الأمومة، الوفيات لكل 100,000 مولود حي بحسب المنطقة، 1990-2015

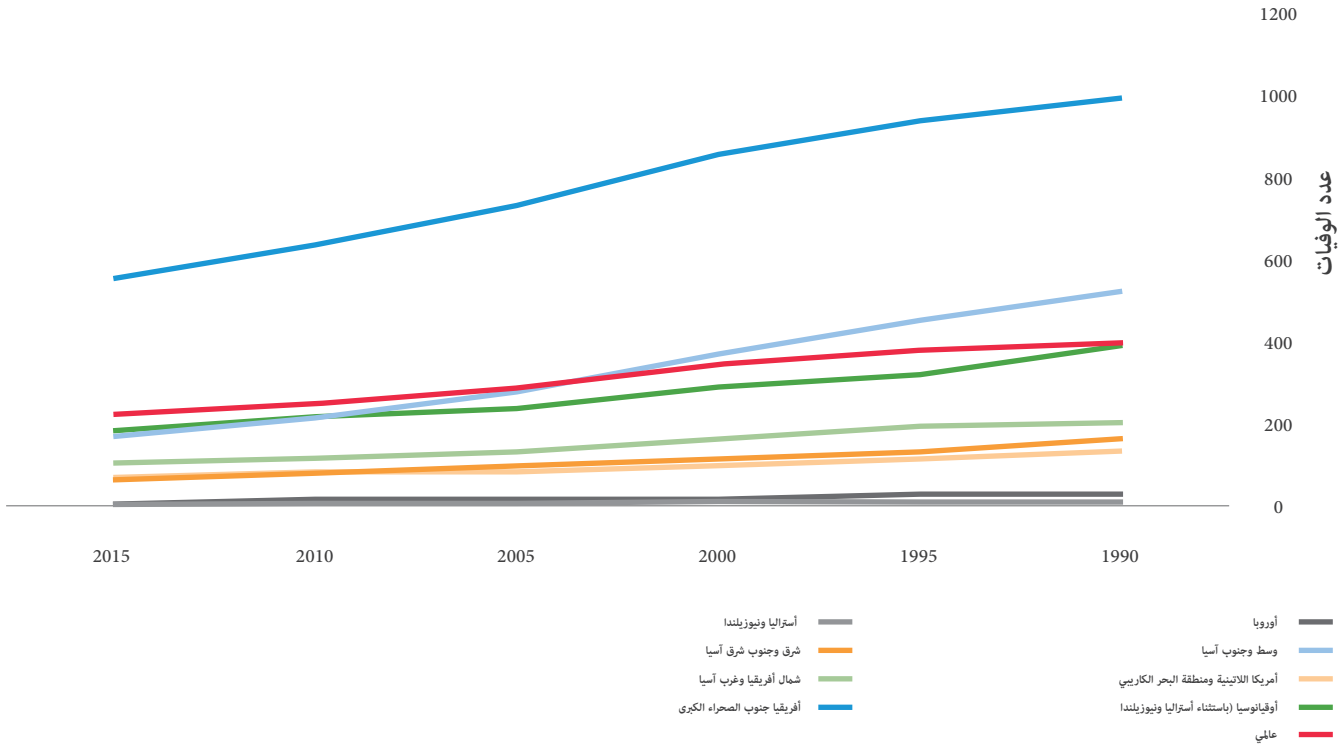

المصدر: المتوسطات المرجحة التي حسبتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات من اليونيسيف، 2017 أ.

ملاحظة: استنادًا إلى بيانات 183 بلدًا.

يمكن تجنب معظم وفيات الأمهات إذا تلقت الأمهات الرعاية الكافية قبل وبعد الولادة، إذا تمت من قِبَل عاملين بالقطاع الصحي ذوي كفاءة وإذا كانت للنساء فرص الحصول على الرعاية الطبية للشروط الصحية المرتبطة بارتفاع مخاطر مضاعفات الولادة، بما في ذلك تلك التي تنشأ من الإجهاض غير الآمن.[29] يُعد توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية الجيدة وضمان وصول الجميع إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات أمر ضروري للحد من نسبة وفيات الأمومة.[30] على الصعيد العالمي، تزداد حالات الولادات التي يحضرها أخصائيون صحيون مهرة، من 61 بالمائة في عام 2000 إلى 79 بالمائة في عام 2016.[31] ولكن هناك حاجة أيضًا إلى تسريع الجهود في المجالات ذات الصلة مثل تنظيم الأسرة، بما في ذلك الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة، إذا كان يُرجى تحقيق الغاية 3.1 بحلول عام 2030

تحديات القياس

حاليًا، حوالي ثلث جميع البلدان والأقاليم لديها بيانات موثقة عن وفيات الأمهات.[32] بالنسبة للبلدان المتبقية، تعتمد نسبة وفيات الأمومة على التقديرات. ففي العديد من البلدان، هناك أنظمة وطنية للتسجيل المدني والإحصائي الحيوي تقل عن عدد الوفيات (انظر الفصل الثاني، الصندوق 2.8). وهذا هو الحال بصفة خاصة في البلدان النامية ذات النظم الصحية غير المتطورة، إلا أن تلك المشكلة تتواجد أيضًا في البلدان المتقدمة.[33] فهناك حاجة إلى التسجيل الشامل للولادات الحية، فضلًا عن الوفيات وأسباب الوفاة، لتحسين تغطية ونوعية تقديرات وفيات الأمومة. علاوة على ذلك، ولأن وفيات الأمومة هي في الغالب حدث نادر نسبيًا من وجهة نظر إحصائية، فإن هناك حاجة لأحجام كبيرة من العينات إذا لُجئ إلى استخدام المسوحات المنزلية.[34]

هدف التنمية المستدامة رقم 4

ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الغايات

10

مؤشرات النوع الاجتماعي

8

لقد كانت الزيادة في التحاق الفتيات بالمدارس إحدى أبرز الإنجازات التي تحققت في العقود الماضية. فلكل سنة إضافية من التعليم ما بعد الابتدائي للفتيات آثار مضاعفة هامة، بما في ذلك تحسين نتائج توظيف المرأة، وتقليل فرصة الزواج المبكر وتحسين صحتهم ورفاهيتهم وكذلك صحة الأجيال المستقبلية.[35] يوسع هدف التنمية المستدامة رقم 4 التركيز من الوصول المتساوي إلى التعليم الابتدائي لتغطية نوعية التعليم وفرص التعلم مدى الحياة في جميع الأعمار، مع تداعيات خاصة على النساء والفتيات. وفي جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، تعاني المدارس من نقصٍ حادٍ في الموارد، وتدريب المعلمين محدود، والمستويات الطبقية مفرطة، كما أن الكتب المدرسية وغيرها من الموارد غير متوفرة، مع وجود عواقب سلبية على الفتيات والفتيان على حدٍ سواء.[36] وفي نفس الوقت، تواجه الفتيات تحديات محددة. حيث يفتقرن، على سبيل المثال، إلى مرافق الصرف الصحي الملائمة، وقد قد تؤدي، على سبيل المثال، قد تؤدي المخاوف بشأن السلامة وإدارة النظافة الطمثية إلى ابتعاد الفتيات عن المدرسة أو تعرض تجربة التعلم للخطر.[37]

تسليط الضوء على عدم المساواة في الوصول إلى التعليم

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرًا، لا تزال الفتيات يواجهن عيوبًا كبيرة في التعليم: حيث لا يزال *48.1* بالمائة منهن خارج المدارس في بعض المناطق.

تبين البيانات المستسقاة من عام 2015 أن 90.3 بالمائة من الفتيات في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية قد التحقن بالمدرسة في ذلك العام، بزيادة عن 82.2 بالمائة في عام 2000، مقارنة بالفتيان عند 91.9 بالمائة في عام 2015 و87.6 بالمائة في عام 2000. وبالتالي تضيق الفجوة بين الجنسين عالميًا بنسبة 3.8 نقطة مئوية على مدى الخمسة عشر سنة الماضية.[38] وفي نفس الوقت، بين عامي 2000 و2015، خطت الفتيات خطوات كبيرة مقارنة بالفتيان، مما قلل من معدل الخروج من المدرسة في المرحلة الابتدائية - وهو مؤشر رئيسي للاستبعاد من التعليم - من 17.8 بالمائة إلى9.7 بالمائة مقارنة بالانخفاض من 12.1 بالمائة إلى 8.1 بالمائة للفتيان (انظر الشكل 3.6).[39] ومع ذلك، فبالرغم من هذا التقدم، لا تزال الفتيات يواجهن عيوبًا كبيرة في التعليم: يقدر أن 15 مليون فتاة لن تحصل أبدًا على فرصة لتعلم القراءة أو الكتابة في المدرسة الابتدائية مقارنة بحوالي 10 ملايين فتى.[40]

في التعليم الثانوي، كادت الفتيات تقترب من الفتيان على المستوى العالمي، مع ارتفاع معدلات الالتحاق الصافية من 53.1 إلى 64.8 بالمائة بالنسبة للبنات مقارنة بالزيادة من 57.7 إلى 65.3 بالمائة الفتيان بين عامي 2000 و2015. ومع ذلك، في بعض المناطق تكون المراهقات أكثر احتمالًا للتعرض للاستبعاد من التعليم (على الرغم من تعرض الفتيان الآخرين للضرر من الحرمان).[42] وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غرب آسيا وشمال أفريقيا، فإن 48.1 بالمائة[41] و25.7 بالمائة من الفتيات المراهقات خارج المدرسة. بالمقارنة مع 43.6 بالمائة و21.7 بالمائة من الفتيان، على التوالي.[43]

الشكل 3.6

المعدل العالمي للالتحاق بالمدارس في سن التعليم الابتدائي والثانوي، 2000-2015

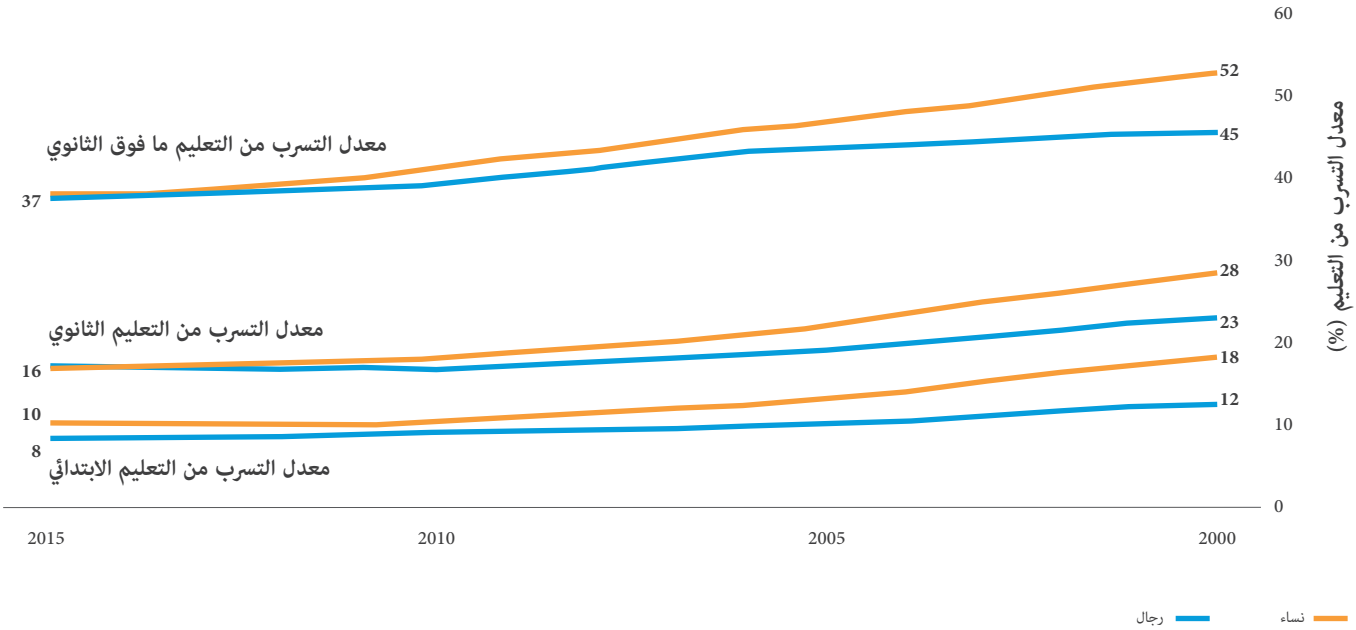

المصدر: اليونيسكو، 2017أ.

ملاحظة: بالنسبة لجميع الفئات العمرية، يستخدم معهد اليونسكو للإحصاء التعريف نفسه "التسرب من التعليم": الأطفال (بين سن 6 - 11) والمراهقين (بين سن 12 - 14) والشباب (بين سن 15 - 17) من التعليم الابتدائي والأدنى سن الالتحاق بالمدارس الثانوية والعليا ممن لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي أو الثانوي أو ما بعد الثانوي.

يلعب الفقر دورًا رئيسيًا في دفع الاستبعاد من التعليم. يظهر تحليل بيانات الأمية بين النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15-49 في 41 دولة نامية أن النساء اللاتي يعشن في أسر فقيرة هن الأشد عرضةً للحرمان مقارنة بجميع المجموعات الأخرى، بما في ذلك الرجال الفقراء (انظر الشكل 3.7). وفي دولة بوليفيا متعددة القوميات، يبلغ معدل الأمية أو يقترب من الصفر بين النساء من الأسر الغنية وبين معظم الرجال.

ومع ذلك، فإن الرقم المقابل بين النساء في الأسر الفقيرة يبلغ 23 بالمائة، مما يعني أن امرأة واحدة من كل خمس نساء فقيرات أميات. يرتفع الرقم إلى 29 بالمائة للنساء البوليفيات من مجموعة السكان الأصليين في كويتشوا. تسهم معدلات الأمية المرتفعة، من بين عوامل أخرى، في الحرمان في مجالات أخرى، بما في ذلك فرص العمل الأدنى في المستوى.[44]

الشكل 3.7

معدل الأمية بين السكان بين سن 15-49 حسب نوع الجنس والشرائح الخمسية للثروة، 2005-2016

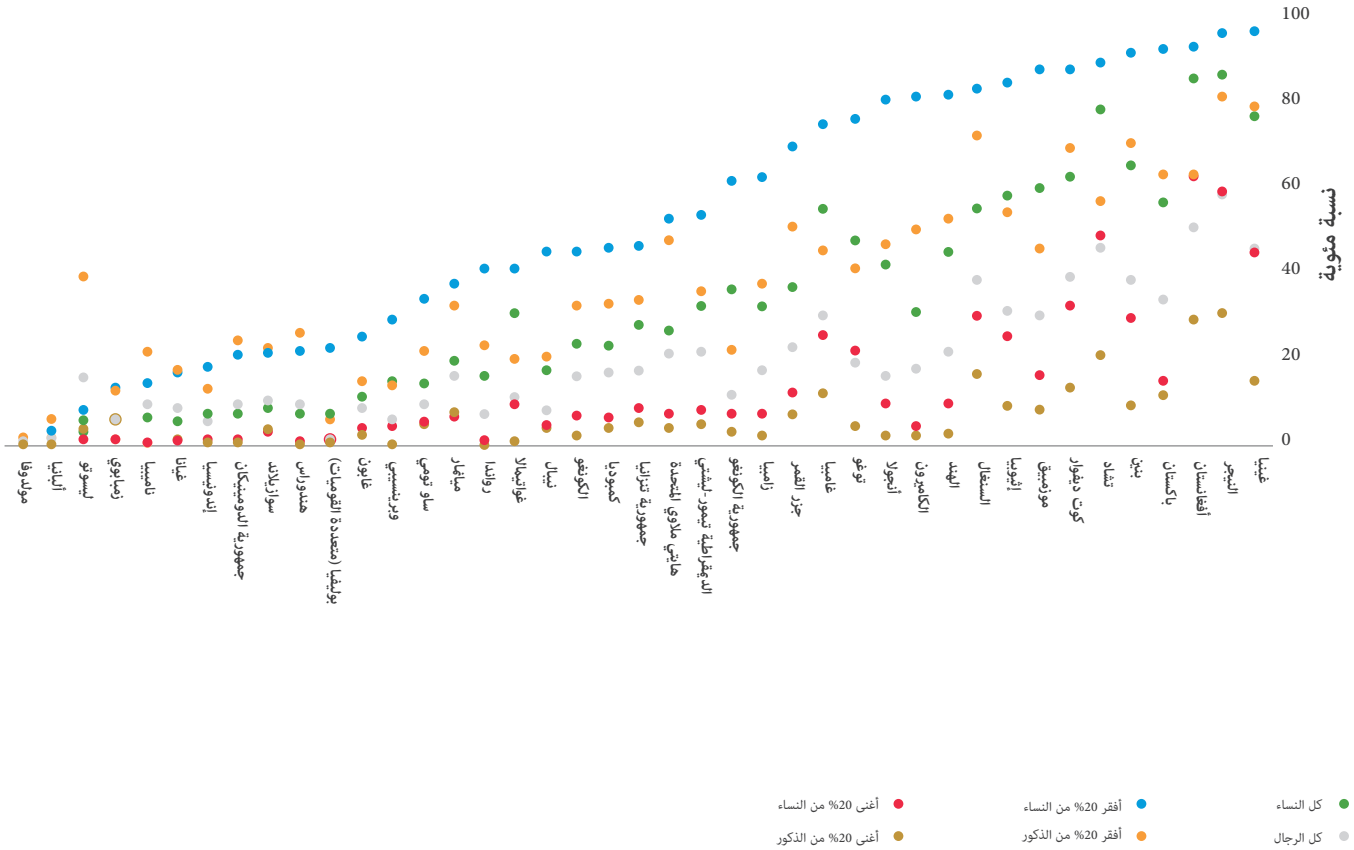

المصدر: حسابات الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2017.

ملاحظات: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة خلال الفترة المحددة في 41 دولة. في الشكل، تشير نسبة أغنى 20 بالمائة إلى الأسر في أعلى شرائح توزيع وتشير شريحة أفقر 20 بالمائة إلى الأسرفي أدنى شرائح توزيع الدخل من تلك النسبة.

تحديات القياس

معظم المؤشرات الخاصة بالجنس في هدف التنمية المستدامة رقم 4 تخص الفئة الثانية أو الثالثة، مما يجعل الرصد الشامل صعبًا. تظل التحديات قائمة حتى في حالة مؤشرات التعليم من الفئة الأولى، لا سيما في الحصول على نتائج التعليم الأساسي (مثل محو الأمية أو التحصيل) والنسب المئوية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

وتجري حاليًا جهود لتوسيع نطاق رصد هذه النتائج وما يتصل بها من نتائج للأطفال، ولكنها مكلفة، وقد تظل بعض الفئات السكانية صعبة الوصول إليها، ولا سيما الفتيات في الفئات السكانية المهمشة. علاوة على ذلك، فإن معدلات التسجيل والأرقام خارج المدرسة تعطي صورة جزئية فقط. وهناك احتياج أيضًا إلى البيانات حول مخرجات التعلم.

المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

هدف التنمية المستدامة رقم 5

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

الغايات
9

مؤشرات النوع الاجتماعي
14

5.1
وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

5.2
القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال

5.3
القضاء على جميع الممارسات الضارة ، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وختان الإناث

5.4
الاعتراف وتقييم الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسؤولية المشتركة داخل الأسرة والأسرة باعتبارها مناسبة وطنيا

5.5
ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

5.6
ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه وفقًا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للمؤتمرات استعراضها

أ.5
إجراء إصلاحات لإعطاء المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية ، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

ب.5
تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة

ج.5
اعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على جميع المستويات

ملحوظة: لتسهيل التواصل، سيتم استخدام نسخًا مختصرة من أسماء الغايات في الجزء التالي.

الغاية 5.1

القضاء على جميع أشكال التمييز تجاه جميع النساء والفتيات في كل مكان

يُعد إلغاء التشريعات التمييزية واستبدالها بتشريعات في صالح المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق المساواة. فعلى مدار السنوات الخمسة والعشرين السابقة، تحقق التقدم عن طريق، كمثال، تشريعات تحظر التمييز على أساس الجنس فيما يخص حقوق الإرث والمواطنة، وتشريعات تضمن المساواة داخل العائلة، وقوانين تتعامل مع العنف المنزلي. إلا أنه رغم التقدم الملحوظ، فما زالت الأحكام الدستورية والتشريعية قائمة في مكانها عبر العديد من البلاد، ما يدع المرأة بلا حماية أو أساس قانوني للمطالبة بحقوقهن.

تحديات القياس

إن الطبيعة الشاملة لهذا الهدف تجعل من الصعب قياسه باستخدام مؤشر واحد. في الواقع، فإن من المؤشرات في إطار هدف التنمية المستدامة رقم 5 وكذلك في إطار الأهداف الأخرى ذات الصلة لرصد القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات. يركز المؤشر المختار على الأطر القانونية التي تشكل عنصرًا حاسمًا في دفع عجلة المساواة بين الجنسين. كما أن الأطر القانونية واسعة النطاق، وبينما يكون هناك اهتمام بالتقاط قضايا مثل التمييز المتعدد الجوانب أو التحرش الإلكتروني، قد يكون من الصعب قياس مثل هذه القضايا باستمرار عبر البلدان.

تسليط الضوء على القوانين التمييزية ضد المرأة

لا تزال التشريعات التميزية بين الجنسين مستمرة في العديد من البلدان

في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الخاصة بها، خاصةً اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، التزمت الدول بإزالة التمييز ضد النساء والدعوة للمساواة بين الجنسين، فيما يتضمن إطار العمل التشريعي.

أُنشئت مراجعة وتقييم خمس سنوات لمنهاج عمل بيجين (بيجين + 5) عام 2005 باعتباره التاريخ المُستَهدَف لإلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة. وقد جاء هذا الموعد النهائي وولى وما زالت البيانات من عام 2016 تظهر أنه في 18 بلدًا يمكن للزوج قانونًا منع زوجته من العمل، وفي 39 بلدًا لا تتمتع الفتيات والفتيان بحقوق متساوية في الميراث، ولا توجد القوانين التي تحمي المرأة من العنف المنزلي في 49 بلدًا، وفي 37 بلدًا يُعفى مرتكبو الاغتصاب من المقاضاة إذا كانوا متزوجين أو سيتزوجون لاحقًا من الضحية.[45]

وسيقوم المؤشر 5.1.1، الذي يجري تطويره حاليًا، برصد التقدم المُحرَز في المجالات القانونية الأربعة التالية: (1) الأطر القانونية الشاملة، بما في ذلك الدساتير والحياة العامة؛ (2) العنف ضد المرأة؛ (3) العمالة والمنافع الاقتصادية؛ (4) الزواج والأسرة. ولن يراقب المؤشر إزالة القوانين التمييزية فحسب، بل سيرصد أيضًا الأطر القانونية التي تعزز وتنفذ وترصد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك السياسات/الخطط وآليات الإنفاذ والرصد وتخصيص الموارد المالية. ومن المتوقع صدور بيانات من الدراسات الاستقصائية التجريبية في النصف الأول من عام 2018.

الغاية 5.2

القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات

يُعد العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم اليوم ويحدث في جميع البلدان. يحدث في الأماكن العامة والخاصة، وفي معظم الحالات يُرتكب من قِبَل شخص تعرفه الضحية، وفي الغالب شريك حميم. يمكن أن يتخذ أشكالًا عديدة، بما في ذلك الأشكال المادية والجنسية والنفسية والاقتصادية. وهناك أنواع أخرى من العنف، مثل الاتجار - والمظاهر الجديدة مثل التشهير الإلكتروني والتسلط - تنتشر أيضًا عبر البلدان. تنتج عن ذلك مشاكل جسدية وعقلية وعاطفية على المدى الطويل، وحتى في حالات كثيرة، الموت. ويؤثر هذا العنف أيضًا على المجتمعات والأسر النسائية، بما في ذلك أطفالها، وتُمنع النساء من المشاركة الكاملة في المجتمع. يُعد القبول الاجتماعي والإفلات من العقاب على نطاق واسع لمرتكبي الجرائم من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في استمراره.

تسليط الضوء على عنف الشريك الحميم

ذكرت واحدة من كل خمس نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين سن *15-49* أنها قد عانت من العنف البدني و/أو الجنسي من قِبَل شريك حميم خلال الإثني عشر شهرًا السابقة

تشير البيانات المقارنة المتوفرة من 87 بلدًا إلى أن 19 بالمائة من النساء والفتيات بين سن 15-49 قد تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد شريك حميم خلال العرقي عشر شهرًا الماضية. أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) هي المنطقة التي تتمتع بأعلى معدل انتشار على مدى 12 شهرًا .

الشكل 3.8

نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية بين سن 15-49 واللاتي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي من جانب شريك حالٍ أو سابق على مدى الـ 12 شهرًا السابقة بحسب المنطقة، 2005-2016

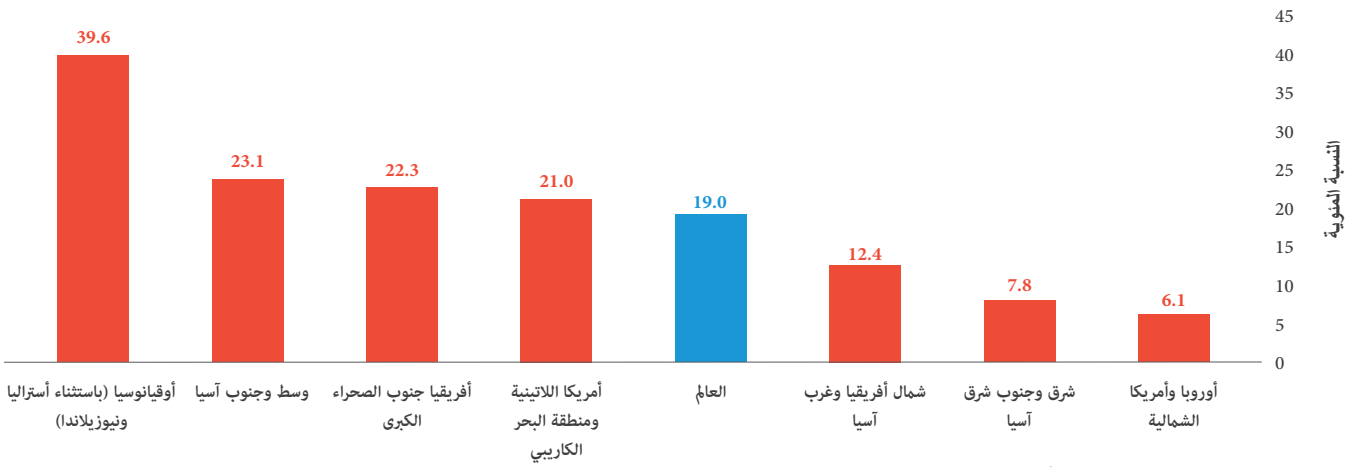

المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، 2017أ.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة من الاستقصاءات الديموغرافية والصحية وغيرها من الاستبيانات الوطنية لـ 87 دولة خلال الفترة المحددة. تغطية البيانات حسب المنطقة: أوروبا وأمريكا الشمالية: 29 بلدًا، 50 بالمائة من السكان؛ شرق وجنوب شرق آسيا: 3 بلدان، بنسبة 5 بالمائة من التغطية السكانية؛ شمال أفريقيا وغرب آسيا: 5 بلدان، 40 بالمائة من السكان؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 10 بلدان، و24 بالمائة من السكان؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 27 بلدًا، 66 بالمائة من السكان؛ وسط وجنوب آسيا: 7 بلدان، 81 بالمائة كتغطية لسكان أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا): 6 بلدان، و11 بالمائة من تغطية السكان.

من عنف الشريك الحميم مع ما يصل إلى 40 بالمائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 15-49 قد عانين من هذا. وكانت نسبة النساء في نفس الفئة العمرية اللاتي يعشن في أوروبا وأمريكا الشمالية هي أقل نسبة انتشار تُقدر بنحو 6 بالمائة (انظر الشكل 3.8).

لا تُتاح بيانات الاتجاهات حول العنف ضد النساء والفتيات على نطاق واسع. فغالبًا ما تكون الدراسات الاستقصائية متاحة فقط لنقطة زمنية واحدة أو تستخدم منهجيات مختلفة، مما يعيق إمكانية المقارنة بمرور الوقت بين البلدان وداخلها. أظهرت البيانات المقارنة من 17 دولة حول مدى انتشار عنف الشريك الحميم البدني أو الجنسي تجاه النساء (بين سن 15-49) على مدى 12 شهرًا قبل الاستبيان (انظر الشكل 3.9) إلى أن هناك تضاؤل في مدى الانتشار بشكل عام، خاصةً في البلدان ذات معدلات الانتشار العليا. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، حدث انخفاض كبير من 59 بالمائة (2007) إلى 37 بالمائة (2013-2014). وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو الانخفاض، لوحظت زيادة ذات دلالة إحصائية في انتشار عنف الشريك الحميم في 5 من أصل 17 دولة. على سبيل المثال، في الجمهورية الدومينيكية، ارتفع معدل الانتشار من 12 بالمائة في عام 2007 إلى 16 بالمائة في عام 2013.

الشكل 3.9

نسبة النساء والفتيات اللاتي سبق لهن الزواج بين سن 15-49 وتعرضن للعنف الجسدي والجنسي أو أحدهما من جانب شريك حالٍ أو سابق في الأشهر الـ 12 السابقة، وتحليل الاتجاهات ومختلف السنوات، 2004-2016

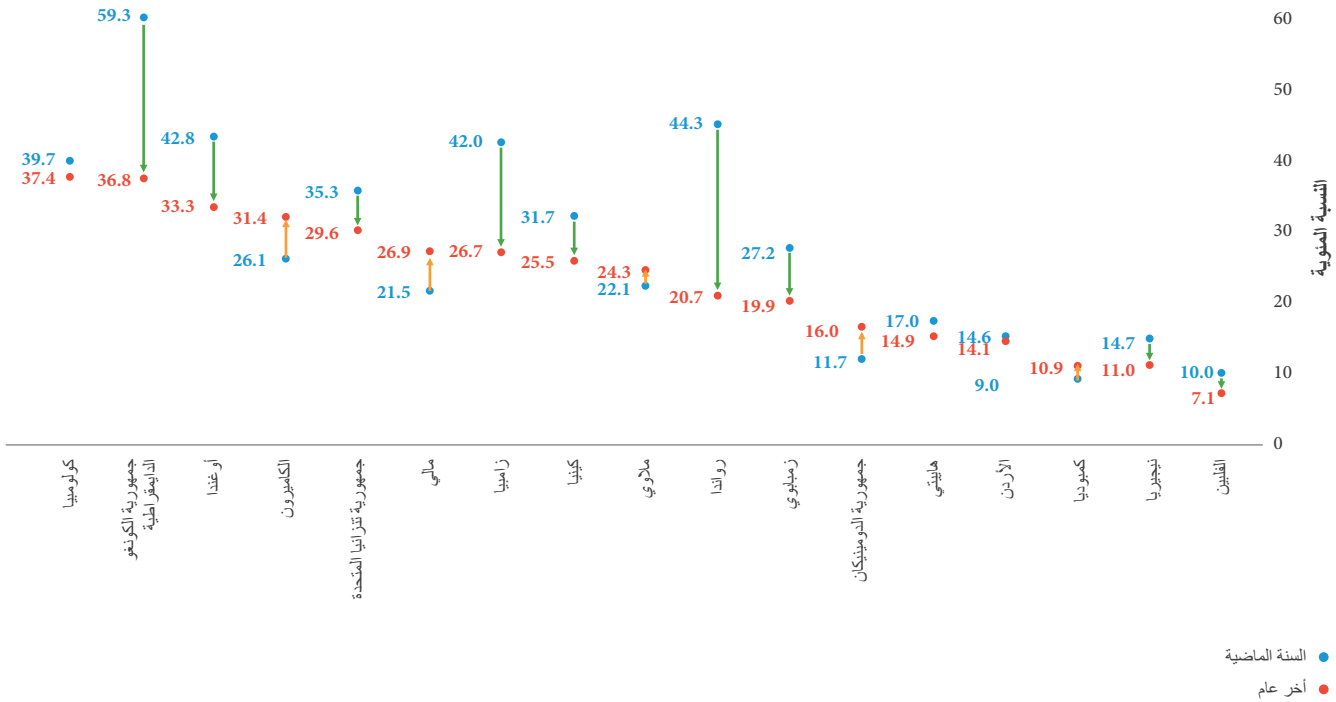

المصدر: حسابات الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2017.

ملاحظة: الاختلافات مع مرور الوقت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10 بالمائة في جميع البلدان باستثناء كولومبيا وهايتي والأردن. على الرغم من أن الدراسات الاستقصائية قابلة للمقارنة عبر البلدان ومع مرور الوقت، فإن حساسية الموضوع تعني الإبلاغ تتأثر بشكل كبير بالطريقة التي يُنفذ بها المسح؛ لذلك ينبغي تفسير التغييرات في الانتشار بحذر لأنها قد تعكس أو لا تعكس تغيرًا حقيقيًا في معدلات الانتشار. عدد سنوات الدراسة بحسب البلد هي: كمبوديا (2005 و 2014) ؛ الكاميرون (2004 و 2011) ؛ كولومبيا (2005 و 2010) ؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (2007 و 2013.2014) ؛ جمهورية الدومينيكان (2007 و 2013) ؛ هايتي (2005-06 و 2012) ؛ الأردن (2007 و 2012) ؛ كينيا (2008-09 و 2014) ؛ ملاوي (2010 و 2015-16) ؛ مالي (2006 و 2012-13) ؛ نيجيريا (2008 و 2013) ؛ الفلبين (2008 و 2013) ؛ رواندا (2010 و 2014-15) ؛ أوغندا (2006 و 2011) ؛ جمهورية تنزانيا المتحدة (2010 و 2015–16) ؛ زامبيا (2007 و 2013–14) ؛ وزمبابوي (2010-2011 و 2015).

على الرغم من ضرورة بيانات الاتجاهات حول عنف الشريك الحميم لمراقبة التقدم مع مرور الوقت، إلا أنه قد يصعب تفسير تلك البيانات. وقد تؤثر القضايا المنهجية، مثل الاختلافات في جودة تدريبات المحاورين بين الاستطلاعات، على إفصاح المرأة عن عنف الشريك الحميم. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي التغييرات السياسية والاجتماعية نحو عدم التسامح مع العنف إلى زيادة الاعتراف بالعنف والكشف عنه، مما يزيد من مستوى الإبلاغ ولكن لا يعكس بالضرورة زيادة مستويات العنف.

تسليط الضوء على الفتيات المراهقات والنساء المسنات

النساء والفتيات من جميع الأعمار عرضة للعنف

استنادًا إلى بيانات قابلة للمقارنة من 50 بلدًا، تشير التقديرات إلى أن نحو 15 مليون فتاة مراهقة (تتراوح أعمارهن بين سن 15-19) يعانين من ممارسة الجنس القسري في حياتهن.[46] تظهر بيانات مستخرجة من 28 بلدًا أيضًا أن نحو 9 من 10 فتيات مراهقات من اللاتي تعرضن للجنس القسري قد وقعن ضحية شخص قريب أو معروف لهن.[47] وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الفتيات المراهقات والشابات خطر العنف في أماكن أخرى مثل المدرسة أو الحرم الجامعي. وتشير التقديرات إلى أن 246 مليون بنت وفتاة على مستوى العالم قد تعرضن للعنف المرتبط بالمدرسة، وواحدة من كل أربع فتيات لم يبلغن عن شعورهن بالأمان أثناء استخدام المراحيض المدرسية.[48] في دراسة استقصائية أجريت في 27 جامعة في الولايات المتحدة في عام 2015، أفادت 23 بالمائة من الإناث الجامعيات بأنهن قد تعرضن لاعتداء جنسي أو سوء سلوك جنسي.[49]

إن البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء المسنات شحيحة (العديد من الاستطلاعات تقابل فقط النساء بين سن 15-49)، لكنها تظهر أن النساء المسنات أكثر عرضةً من النساء الأصغر سنًا لأشكال معينة من العنف، مثل الاستغلال الاقتصادي والإهمال، وتوسع نطاق الجناة ليشمل الأقارب الآخرين والغرباء ومقدمي الرعاية والجيران.[50] وجدت دراسة أجريت في خمسة بلدان أوروبية أن 28 بالمائة من النساء في سن الستين فما فوق قد أبلغن عن شكل من أشكال الإساءة في العام السابق، وأكثر الجناة شيوعًا من جميع الأنواع العنف (باستثناء الإهمال) كان لا يزال شريكًا أو زوجًا (انظر الفصل الخامس).[51]

تحديات القياس

تشكل الطبيعة الحساسة للعنف ضد النساء والفتيات عددًا من التحديات المنهجية والأخلاقية في جمع وتحليل ونشر البيانات. ويتطلب التصدي لهذه التحديات الانتباه إلى سلامة كل من المستجيبين والمقابلات الشخصية، وتقديم الدعم للنساء اللاتي يفصحن عن حوادث العنف ونهج المسح وجمع البيانات المصمم بعناية والذي يتضمن التدريب الشامل للمقابلات (انظر الفصل الثاني). على الرغم من توافر المزيد من البيانات، تظل قابلية المقارنة عبر البلدان فيما بينها تحديًا، نظرًا لأن العديد من جهود جمع البيانات تعتمد على منهجيات مختلفة للمسح وصيغ مختلفة لسؤال الاستطلاع ومجموعات عمرية متنوعة. هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجمع بيانات مفصلة حسب العمر - بما في ذلك توسيع حجم العينة واستهداف الأسئلة إلى النساء الأصغر سنًا أو المسنات - للإبلاغ عن توفير خدمات الدعم الكافية ووضع استراتيجيات وقائية فعالة تصل إلى النساء من جميع الأعمار.

الغاية 5.3

القضاء على جميع الممارسات الضارة

إن الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هي انتهاكات لحقوق الإنسان ولها مجموعة من التوابع السلبية على الفتيات. يرتبط الزواج المبكر بفرص أقل للتعلم وزيادة احتمال حمل المراهقات، والذي غالبًا ما يؤدي إلى مضاعفات أثناء الولادة وارتفاع نسبة وفيات الأمومة عند المراهقات. وفي تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاك صارخ للسلامة الجسدية للنساء والفتيات، مدفوع جزئيًا بالقوالب النمطية عن الجنس والأدوار القائمة على نوع الجنس ومحاولات السيطرة على أجساد النساء والفتيات والجنس. في تقرير 2016 لمجلس حقوق الإنسان، أعاد المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية/أو المعاملة أو العقوبة المهينة، التأكيد على أن الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فضلًا عن ممارسات ضارة أخرى مثل "جرائم الشرف"، تشكل عنفًا جنسيًا وسوء معاملة وتعذيب.[52]

تسليط الضوء على الزواج المبكر

في كل عام، تُجبر *51* مليون فتاة دون سن الثامنة عشرة على الزواج

وفقًا للأشكال الخاصة بعام 2017، فإن ما يقدر بـ 750 مليون امرأة وفتاة قد تزوجن قبل سن الثامنة عشرة. وفي كل عام، تُجبر 15 مليون فتاة دون سن الثامنة عشرة على الزواج. ما لم تُسرع التقدم في هذا الهدف، سيزيد الرقم إلى 16.5 مليون في عام 2030 وإلى أكثر من 18 مليون في 2050.[53]

وفي المناطق التي تتوافر فيها البيانات المتاحة، توجد في وسط وجنوب آسيا أعلى معدلات الزواج المبكر، حيث تزوجت 16 بالمائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن حاليًا بين سن 20-24 قبل أن يبلغن 15 سنة، و43 بالمائة قد تزوجن قبل بلوغهن 18 سنة، في حين أن شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا وفي أمريكا الشمالية توجد أدنى معدلات لانتشار زواج الأطفال بنسب 15 و 8 بالمائة، على التوالي.[54] وبالمثل، تسجل هذه المناطق أيضًا أدنى معدلات الزواج قبل 51 سنة، بنسب 2 و0 بالمائة، على التوالي (انظر الشكل 3.10).[55]

الشكل 3.10

نسبة النساء بين سن 20-24 وسبق لهن الزواج أو الارتباط قبل سن 15 و18 بحسب المنطقة، 2003-2016

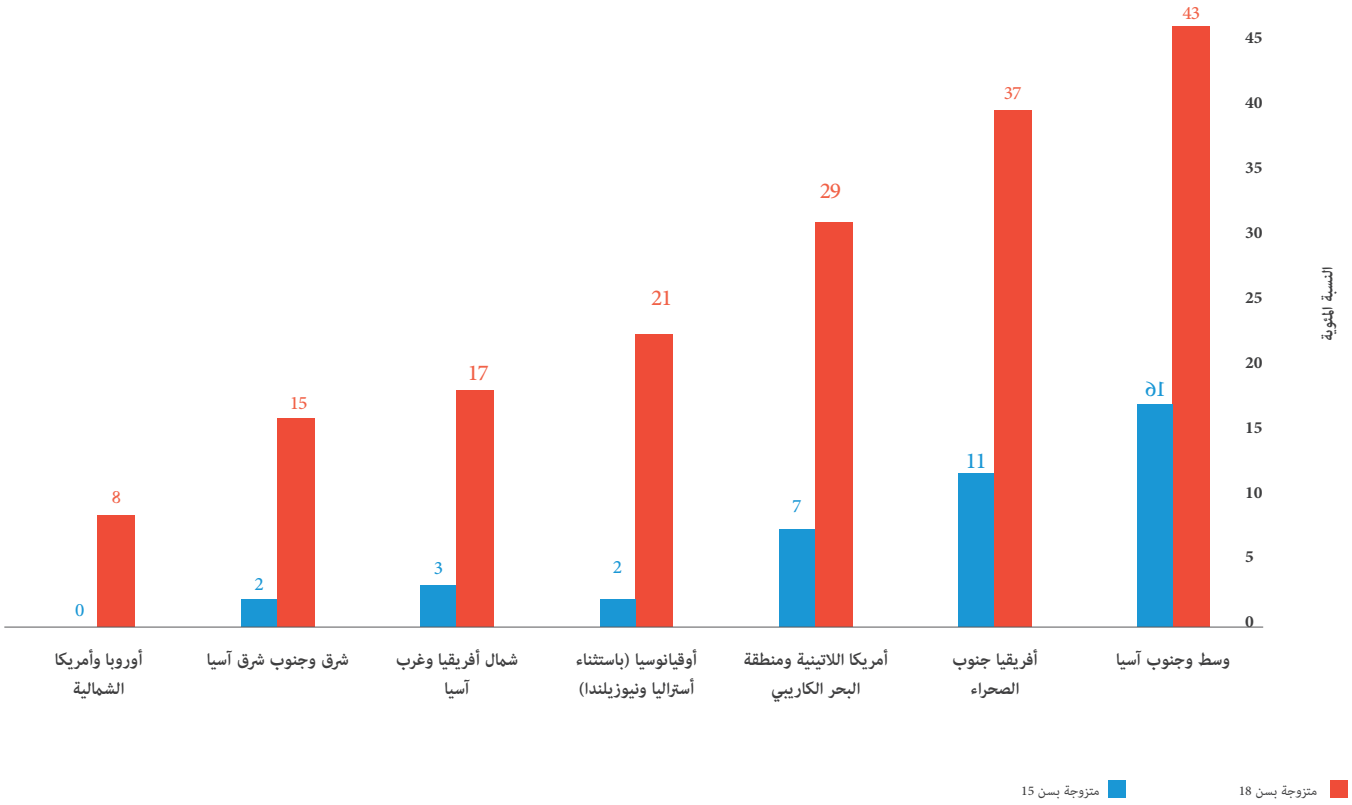

المصدر: حساب النساء في الأمم المتحدة على أساس الشعبة الإحصائية 2017أ.

ملاحظة: بناء على عينة من 120 دولة. تغطي الأرقام حوالي 65 بالمائة من سكان العالم من النساء بين سن 20-24. وفي حالة أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق وجنوب شرق آسيا، فإن تغطية البيانات تقل عن 50 بالمائة من سكان المنطقة. استُبعدت منطقة أستراليا و نيوزيلندا بسبب نقص البيانات.

تختلف معدلات الزواج المبكر بشكل ملحوظ من بلد إلى أخر داخل نفس المناطق، على الأرجح نتيجة لمزيج من العوامل، بما في ذلك الفقر، ومحدودية الفرص للفتيات والأعراف والتقاليد المتعلقة بالنوع الاجتماعي.[56] في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تختلف المعدلات من نسبة عالية تصل إلى 76 بالمائة في النيجر إلى أقل من 10 بالمائة في ناميبيا ورواندا وسوازيلاند.[57] ويمكن أيضًا ملاحظة تغيرات كبيرة داخل البلدان، حيث تتفاوت النسب بشكل كبير حسب الدخل والموقع وغير ذلك من الخصائص (انظر الفصل الرابع).

تختلف الاتجاهات أيضًا حسب البلد. فبينما يوجد في بعض البلدان دليل على انخفاض معدلات الزواج المبكر، كانت النتيجة عكسية في بلدان أخرى، مع معدلات أعلى بين النساء الأصغر سنًا بالمقارنة بالأجيال الأكبر سنًا. ففي إندونيسيا وإثيوبيا، على سبيل المثال، تنخفض معدلات زواج الأطفال بين النساء في سن 20-24 بنسبة 27 و32 نقطة مئوية على التوالي، مقارنةً بالنساء بين سن 45-49.[58] ومع ذلك، لا تزال إثيوبيا، بنسبة 41 بالمائة، واحدة من البلدان ذات أعلى معدلات انتشار زواج الأطفال قبل سن 18 سنة في العالم.[59] وفي مالي، ارتفعت نسبة النساء المتزوجات قبل سن الخامسة عشر بنسبة 6.6 نقاط مئوية وبنسبة 17.4 نقطة مئوية للنساء المتزوجات قبل سن 18 عامًا عند مقارنة النسب بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 20-24 وبين سن 45-49.

الشكل 3.11

نسبة النساء اللاتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحسب الفئة العمرية (بين سن 20-24 و45-49)، 2004-2016

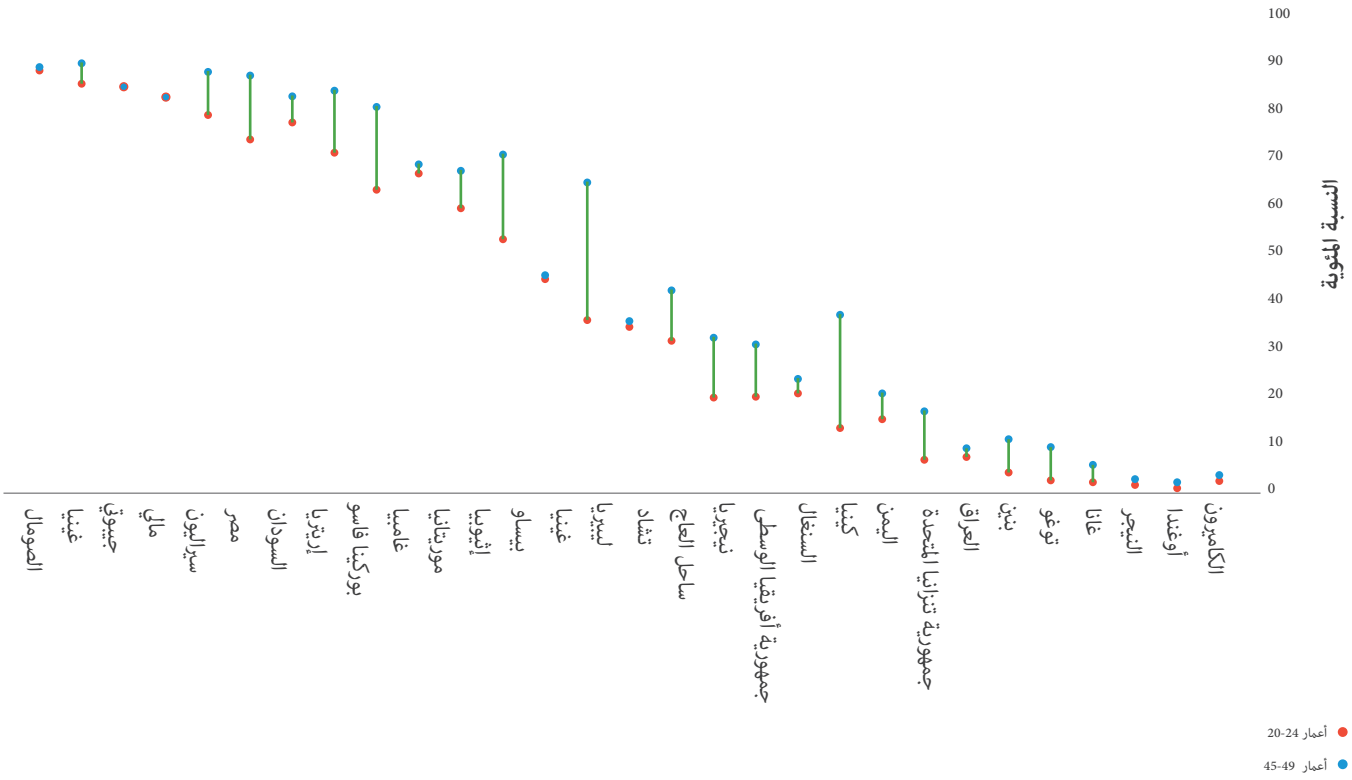

المصادر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2017 ومنظمة اليونيسيف، 2017ج.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة لـ29 دولة خلال الفترة المرجعية.

تسليط الضوء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستزيد معدلات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة

تشير التقديرات إلى أن نحو 200 مليون امرأة وفتاة على الأقل في 30 بلدًا قد خضعن لعملية ختان الإناث.[60] وتشير البيانات إلى بعض التحسنات، وعلى الأخص في ليبيريا وكينيا وإثيوبيا، حيث يبلغ معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بين النساء بين سن 20-24 نحو 20 نقطة مئوية، أو أقل من النساء المسنات بين سن 45-49 (انظر الشكل 3.11).[61] على الرغم من انخفاض المعدلات بين النساء الأصغر سنًا بين سن 20 – 24، لا تزال معدلات الانتشار عالية. وحاليًا، تتمتع جيبوتي وغينيا ومالي وسيراليون والصومال والسودان بأعلى معدلات انتشار لتشويه تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على مستوى العالم، بنسبة 85 بالمائة أو أكثر بين النساء بين سن 20-24. وما لم يتم تسريع التقدم، فإن معدل التراجع لن يواكب النمو السكاني وسيزيد من عدد النساء والفتيات اللاتي يخضعن لختان الإناث خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.[62]

تُعد التدخلات التي تتناول الأعراف والمواقف الاجتماعية، بالإضافة إلى القوانين التي تحظر هذه الممارسة، ضرورية لتحقيق هدف الإزالة التامة لهذه الممارسة الضارة (انظر الصندوق 5.7 في الفصل الخامس).

تحديات القياس

تُعد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية مصادر مفيدة لمعلومات الزواج المبكر، ولكن لأن التعايش يمكن تعريفه بشكل مختلف عبر البلدان مختلفة، فإن بعض الاستطلاعات لا تغطي سوى الزواج الشكلي في حين تغطي بلدان أخرى مجموعة أوسع من أشكال المعاشرة، التي تمثل قيودًا لتحليل الاتجاهات وللمقارنة الدولية. قد تكون أنظمة التسجيل المدني مصادر معلومات مناسبة في بعض البلدان، ولكن تُستبعد الأشكال غير الرسمية للمعاشرة.

إن الطبيعة الحساسة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تشكل تحديات أمام جمع موثوق ومقارنة لهذه البيانات حيث أن العائلات لا ترغب في تقديم هذه التفاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، لا تكون مستويات الانتشار بين مختلف المجموعات و/أو المناطق داخل البلدان متاحة دائمًا، تاركة فقط معدلات الانتشار الوطنية التي تحجب الاختلافات.

الغاية 5.4

الاعتراف وتقييم الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

على الرغم من كونها أساسية لكل المجتمعات، فإن الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي غير معترف بها كعمل أو قيمة. فهي تنطوي على رعاية وتربية الأطفال؛ رعاية المرضى أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والإدارة اليومية للأسرة والأعمال المنزلية، والتي تسهم جميعها في استدامة الناس بشكل يومي ومن جيل إلى جيل. إن التوزيع غير المتكافئ لهذا النوع من العمل - بين النساء والرجال وبين العائلات والمجتمعات على نطاق أوسع - يعمل بمثابة قيد قوي على المساواة بين الجنسين، مع تشعبات هامة على الأهداف والغايات الأخرى (انظر الفصل السادس). في جميع أنحاء العالم، تؤدي النساء والفتيات الجزء الأكبر من هذا العمل، مما يتركهن مع وقت أقل للتعليم، وتوليد الدخل، والمشاركة السياسية، والراحة والترفيه.

تسليط الضوء على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

تقوم النساء بـ *2.6* ضعف من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي يقوم به الرجال

تظهر البيانات الواردة من 83 دولة ومنطقة أن النساء يؤدين معظم الأعمال المنزلية، مثل الطهي والتنظيف، وهن مقدمات الرعاية الرئيسيات للأطفال والبالغين الذين يحتاجون إلى الرعاية. وتنفق النساء في المتوسط 18 بالمائة من يومهن على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، في حين يخصص الرجال 7 بالمائة فقط من يومهم لتلك المهمة (انظر الشكل 3.12).

وبتصنيف العمر بحسب الجنس، فإن الوقت الذي يُنفق على الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي هو الأعلى بين النساء بين سن 25-44، مقارنةً بالنساء بين سن 15-24 وسن 45-64. [63] تتزامن تلك القمة في عبء الرعاية للنساء مع الفترة التي من المرجح أن يكون الأطفال الصغار في المنزل. أيما تتوفر البيانات، تشير الدلائل إلى أن النساء اللاتي لديهن أطفال أصغر سنًا يقمن بعمل أكثر بدون أجر، بما في ذلك عمل الرعاية، عن اللاتي ليس لديهن أطفال.[64] تتنوع الاختلافات بين النساء أيضًا بعوامل أخرى بما في ذلك دخل الأسرة، وما إذا كانت هناك إمكانية للحصول على مياه الشرب والوقود في المنزل، والسياسات المتعلقة برعاية الأطفال (انظر الفصل السادس).

إن توقع كون أعمال الرعاية هي مسؤولية المرأة يبدأ منذ سن مبكرة. تُظهر دراسة أجريت على 33 بلدًا أن الفتيات بين سن 7-14 يقمن بالمزيد من العمل المنزلي أكثر من الأولاد في نفس العمر وأداء المهام الأخرى، بما في ذلك رعاية الأشقاء الأصغر سنًا.[65] يستمر تقسيم العمل إلى "عمل المرأة" و "عمل الرجال" لكثير من النساء عندما يبدأن عائلاتهن ويترددن في القوى العاملة (هدف التنمية المستدامة رقم 8). تؤثر القوالب النمطية للجنسين على نوع العمل الذي تقوم به النساء خارج المنزل، والظروف التي يُقدم هذا العمل والدفع الذي يتلقاه. كما يؤثر على قدرة المرأة على الانخراط في جوانب أخرى من الحياة العامة، بما في ذلك المشاركة السياسية (الغاية 5.5).

الشكل 3.12

نسبة الوقت المستغرق أثناء اليوم في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بحسب نوع الجنس، 2000-2016

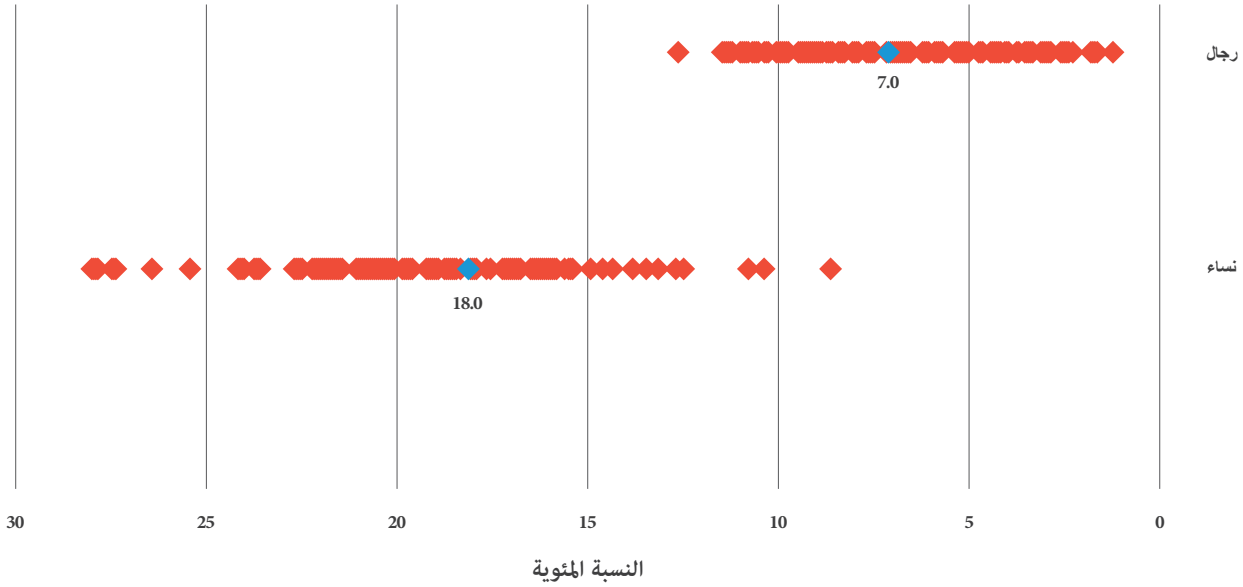

المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، 2017أ.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة في 83 دولة. متوسط القيم هي وسائل غير مرجحة.

تحديات القياس

إن فهم اختلافات استخدام الوقت بين النساء والرجال وكذلك ضمن مجموعات النساء لهو الخطوة الأولى لتخفيض أشكال الرعاية الأشد إرهاقًا وإعادة توزيع الرعاية بشكل أكثر توازنًا بين النساء والرجال وبين العائلات والمجتمعات. ومع ذلك، تظل الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت غير متاحة أو مخصصة في العديد من البلدان، والقليل منها يجري بشكل منتظم للسماح بتحليل الاتجاهات. علاوة على ذلك، فغالبًا ما تتداخل رعاية الأطفال والمسنين والمرضى مع العمل المنزلي، ما يجعل من الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة عن الرعاية الشخصية.

الغاية 5.5

ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص للقيادة

إن تواجد صوت المرأة ومشاركتها في العمليات والقرارات التي تؤثر على حياتهن هو جانب أساسي من جوانب حريات النساء والفتيات. تشارك النساء في السياسة وصنع القرار على جميع المستويات وفي وظائف مختلفة وفي جميع مجالات الحكومة، بما في ذلك كناخبات ومرشحات للانتخابات الوطنية أو المحلية، وعضوات البرلمان أو المجالس المحلية، ورئيسات الدول و/أو الحكومات ووزيرات. ولكن غالبًا ما تكون مشاركتهن على أساس شروط غير متساوية، محفوفة بالمبادئ والتوقعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تحد من وصولهن إلى فرص القيادة. هذه فرصة ضائعة بالنظر إلى أن مشاركة المرأة قد ثبت أن لها تأثيرًا إيجابيًا على أنماط الإنفاق العام وتقديم الخدمات.[66] وينطبق الشيء نفسه على القطاع الخاص، حيث لا تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في مجالس إدارة الشركات وفي المناصب الإدارية على الرغم من الأدلة يدل على أن وجود المرأة يرتبط بارتفاع أسعار الأسهم والأرباح.[67]

تسليط الضوء على تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية

على الرغم من التقدم المُحرَز، تبقى المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في البرلمانات في جميع أنحاء العالم

رغم إحراز تقدم على مدى العقد الماضي، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في البرلمانات في جميع أنحاء العالم (انظر الشكل 3.13). وعلى الصعيد العالمي، تشغل النساء نحو 23.7 بالمائة من المقاعد البرلمانية، أي بزيادة قدرها 10 بالمائة منذ عام 2000.[86] وعلى المستوى القطري، تشغل المرأة مقاعد أكثر في البرلمان عن الرجال فقط في رواندا (61 بالمائة) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (53 بالمائة).

وقد أدى استخدام الحصص الانتخابية المتعلقة بالجنسين وغير ذلك من التدابير الخاصة المؤقتة إلى رفع حصص تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار الوطنية في العديد من البلدان. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهرت الحصص زيادة تمثيل المرأة في السياسة، في حين شهدت بلدان في المنطقة ذات عدد قليل من الحصص انتكاسًا كبيرًا في عام 2016.[69] في أمريكا اللاتينية، زادت حصص النوع الاجتماعي، إلى جانب الحصص التي تستهدف الأقليات العرقية، من تمثيل الجماعات المهمشة.[70] ومع ذلك، وعلى الرغم من التأثير الواضح، فإن أقل من نصف البلدان في جميع أنحاء العالم لديها شكل ما من أشكال الكوتا المعمول بها. وفي حين أن نظام الحصص وغيره من تدابير الدعم المؤقتة فعالة في تعزيز التمثيل السياسي للمرأة، فإنه يلزم إجراء مراجعات دورية لضمان عدم فرض سقف على تمثيل المرأة دون قصد.

الشكل 3.13

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، بحسب المنطقة، 2017

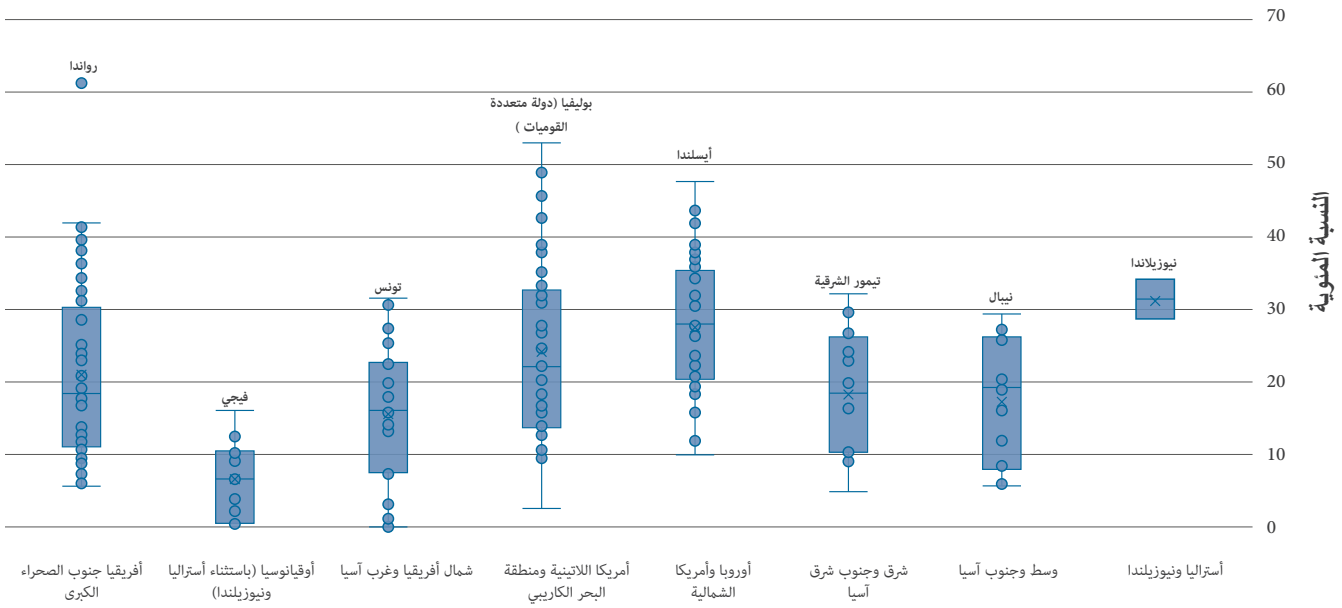

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات من الاتحاد البرلماني الدولي، 2017أ.

ملحوظة: بناءً على بيانات مستخرجة من 193 بلدًا. الحالة اعتبارًا من 1 سبتمبر 2017. البلدان التي لديها أعلى نسبة في المنطقة هي المعروضة.

تسليط الضوء على تمثيل المرأة في الحكومات المحلية

إن التوافر المحدود للبيانات يعيق التقييمات الدقيقة لمشاركة المرأة في الحكومات المحلية وأثرها

في حين أن الإحصاءات العالمية عن تمثيل المرأة في البرلمانات متاحة على نطاق واسع ويُبلغ عنها، فلا توجد حاليًا إحصائيات قابلة للمقارنة لرصد تمثيلها في الحكومات المحلية. وبالتالي، لا يوجد حساب أساسي لأعداد النساء بين ملايين أعضاء الحكومات المحلية التي تؤثر على حياة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وكان هناك حاجز كبير متمثلًا في استخدام مؤشرات مختلفة لرصد تمثيل المرأة في الحكومات المحلية عبر مختلف مناطق العالم وبوصفها. الوكالة المسؤولة عن رصد المؤشر 5.5.1، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود العالمية لتطوير تدبير واحد يُستخدم باستمرار في جميع البلدان والمناطق. يشير المؤشر المقترح ب.5.5.1 إلى تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة للهيئات التشريعية للحكومة المحلية (استكمالًا للمؤشر أ.5.5.1 بشأن تمثيل المرأة في البرلمان). ويتسق هذا مع الأطر القانونية الوطنية التي تحدد وتنظم الحكومة المحلية، ويمكن إنتاج البيانات اللازمة بتكلفة منخفضة على أساس السجلات الانتخابية.

وقد أدرجت بعض البلدان بالفعل المؤشر في خططها الإنمائية الوطنية وبدأت في إنتاج البيانات ذات الصلة، كما هو موضح في حالة أوغندا (انظر الصندوق 3.2).

الصندوق 3.2

المرأة في الحكومة المحلية: دراسة حالة في أوغندا

استجابةً لمتطلبات البيانات الخاصة برصد التقدم الوطني نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الواردة في خطة التنمية الوطنية، اعتمدت حكومة أوغندا مؤخرًا مجموعة من مؤشرات المساواة بين الجنسين ذات الأولوية الوطنية. وقام بتنسيق هذه العملية مكتب الإحصاءات الأوغندي وشارك الكيانات ذات الصلة في النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك الوزارات والإدارات والوكالات.

يُعتبر المؤشر ب.5.5.1 - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومة المحلية - أحد مقاييس القيادة والمشاركة السياسية. حيث تأتي أحدث المعلومات الخاصة بالمؤشر في أوغندا من السجلات الانتخابية للفائزين والخاسرين في الانتخابات المحلية لعام 2016 التي قامت بتجميعها وزارة الحكم المحلي. تغطي البيانات نوعين من المقاعد: (أ) المتنافس عليها بشكل مباشر و(ب) المخصصة للعمل الإيجابي. ينص إطار العمل القانوني للبلد على تخصيص نسبة 30 بالمائة من كوتة الجنسين للهيئات التداولية في كل مستوى من مستويات الحكم المحلي. كما تُوفر كوتة للمجموعات الأخرى، بما في ذلك الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتبين البيانات الأولية أن تمثيل المرأة عمومًا في المناصب المنتخبة للهيئات التداولية في الحكومة المحلية بنسبة 46 بالمائة، أعلى من نسبة تمثيلهن الوطني في البرلمان (34 بالمائة). كما يتبين أن مشاركة المرأة تختلف باختلاف مستويات الحكومة: فهي تمثل 42 بالمائة من وظائف مجالس المقاطعات والبلديات و47 بالمائة من وظائف مجلس المقاطعات الفرعية (انظر الشكل 3.14). ومع ذلك، فإن جميع المقاعد التي يحتفظ بها تقريبًا هي تلك التي تشكل جزءًا من الكوتة المحجوزة، ونسبة 1 بالمائة فقط هي مقاعد متنازع عليها مباشرة. وعلى مستوى الرؤساء المنتخبين، حيث لا تنطبق حصة الجنسين، فإن النساء يتمثلن فقط في 1 بالمائة.[71]

الشكل 3.14

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء والرجال في الحكومة المحلية في أوغندا، حسب نوع الحكم المحلي، 2016

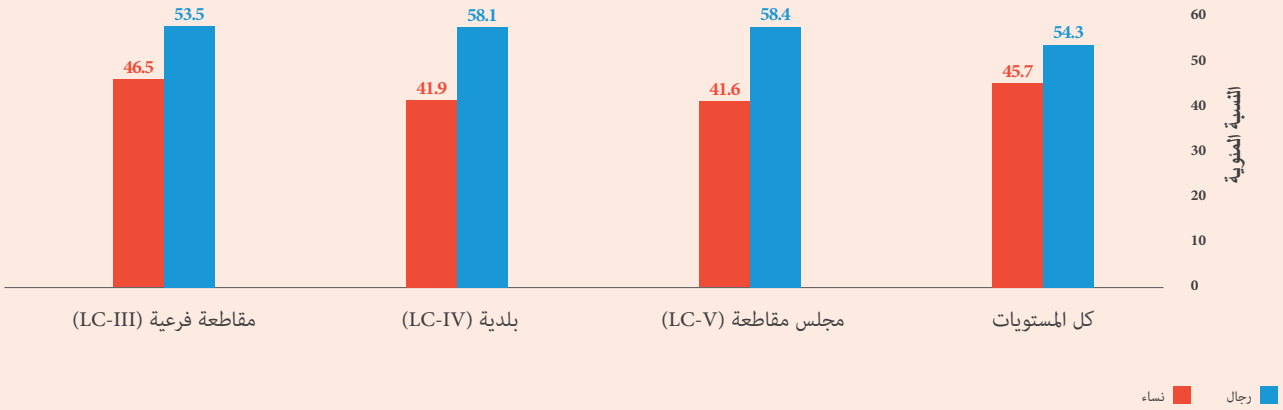

المصدر: مكتب الإحصاء الأوغندي وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وزارة الحكم المحلي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017.

ملاحظة: البيانات على LC-I وLC-II غير متوفرة. جرت الانتخابات الأخيرة لهذه المستويات من الحكومة في عام 2001.

تحديات القياس

غالبًا ما تستند البيانات المتعلقة بتمثيل المرأة في الحكومة المحلية إلى السجلات الانتخابية التي تحتفظ بها هيئات إدارة الانتخابات أو الكيانات الوطنية المماثلة المكلفة بتنظيم الانتخابات المحلية. يُعتبر هذا المصدر للبيانات الإدارية مفيدًا لانخفاض تكلفته، لكن يجب تحسينه في بعض البلدان بطرق كدمج الخاصية الفردية "للجنس" في السجلات الانتخابية؛ منح هيئات الإدارة الانتخابية ولاية واضحة وموارد لإنتاج الإحصاءات؛ ومن خلال الشراكات بين هيئات الإدارة الانتخابية والمكاتب الإحصائية الوطنية لتنسيق الإنتاج الإحصائي. أما في البلدان القليلة التي لا تكون فيها السجلات الانتخابية إلكترونية أو غير مركزية، قد تحتاج إلى استكشاف مصادر بديلة للبيانات واستخدامها، بما في ذلك البيانات الإدارية التي تحتفظ بها الوزارات التنفيذية وتعدادات/استطلاعات الحكومة المحلية.

تسليط الضوء على النساء في المناصب الإدارية

تُعد المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة في جميع البلدان التي لديها بيانات متاحة وفيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار داخل الحكومة والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات، فإن تمثيل النساء ناقص في المناصب الإدارية العليا والإدارة الوسطى. رغم بعض التقدم، لا تزال نسبة النساء في الإدارة العليا والمتوسطة أقل من 50 بالمائة في جميع البلدان باستثناء الجمهورية الدومينيكية، حيث وصلت إلى 53 بالمائة تقريبًا. في عام 2015.[72] وعلى الصعيد العالمي، تقل نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة عن أقل من الثلث.[73]

الشكل 3.15

نسبة الإناث من العمالة في الإدارة العليا والمتوسطة (المحور الأيسر) والنسبة المئوية للتغير (منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) (المحور الأيمن)، سنوات مختلفة

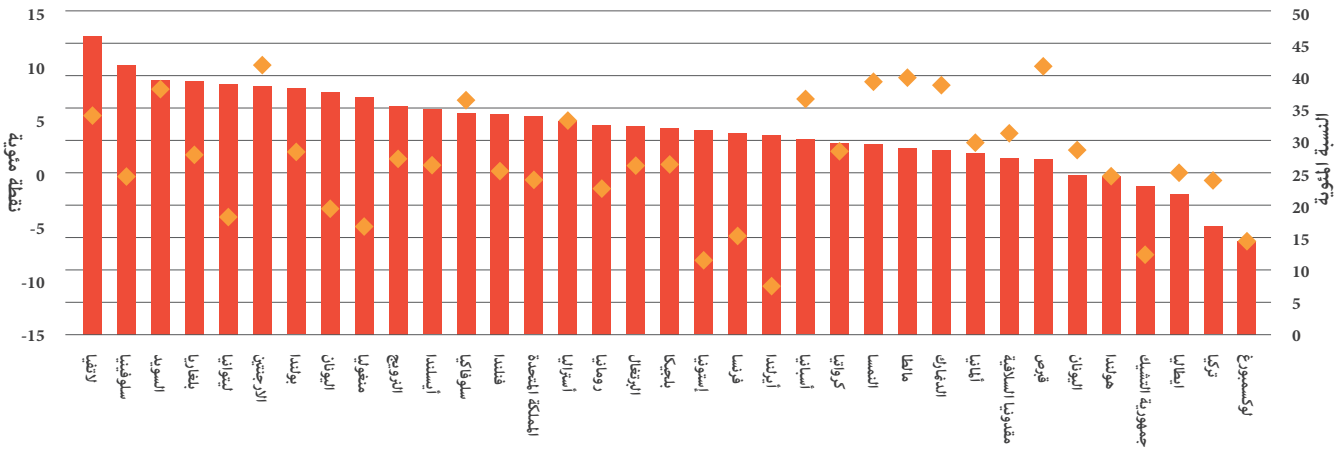

الأحدث (2014-2016)

النسبة المئوية للتغير

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس منظمة العمل الدولية، 2017ب.

ملاحظات: تشير البيانات إلى أحدث ما هو متاح في الفترة المرجعية. تُحسب نسبة التغير في النقاط باستخدام نقطة البيانات (2004-2006) وأحدث نقطة بيانات (2014-2016)، وهو فارق 10 سنوات بين نقطتي البيانات، باستثناء منغوليا حيث يبلغ فارق التوقيت 8 سنوات. بسبب كسر في السلسلة، ينبغي تفسير الأرقام بحذر. تشير الأرقام إلى الاتجاه ولكنها قد لا تعكس الحجم الحقيقي.

نظرًا لكسر السلسلة الإحصائية (على سبيل المثال، استنادًا إلى مراجعات المنهجية)، فإن التغير في حصة المرأة في العمل في الإدارة العليا والمتوسطة يكون من الصعب تقييمه بكل الثقة. ومع ذلك، تشير بيانات الاتجاهات، المتاحة لـ 35 بلدًا، إلى حدوث تحسن في بعض البلدان، ولكن مع انخفاض حصص في بلدان أخرى. على مدى العقد الماضي، شهدت 11 دولة نسبة النساء في الإدارة العليا والإدارة الوسطى بنسبة 7.4 نقطة مئوية في المتوسط. ومع ذلك، انخفضت النسبة (بأكثر من 3 نقاط مئوية) في 8 بلدان. وفي 16 بلدًا أخرًا، لم يتجاوز التغير في نسبة النساء في المناصب الإدارية +/- 3 نقاط مئوية (انظر الشكل 3.15).

تحديات القياس

لا تتوافر البيانات المتعلقة بنسبة النساء في المناصب الإدارية إلا لعدد محدود من البلدان، ويحدّ عدم قابلية هذه التقديرات للمقارنة من القدرة على الإبلاغ العالمي. يتطلب حساب هذا المؤشر استخدام بيانات حول التوظيف حسب الجنس والمهنة، وذلك باستخدام تصنيفات المهن التي تلتزم بالتصنيف الدولي الموحد للمهن.[74] البلدان التي لا تستخدم التصنيف الدولي للمسح الإحصائي في مسوحات القوى العاملة وغيرها من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ذات وحدات التوظيف قد يصنف المواقف الإدارية بشكل مختلف. قد يؤدي تصنيف هذا المؤشر حسب النشاط الاقتصادي والمجموعات المهنية التفصيلية إلى تقديم رؤى مهمة حول السقف الزجاجي في الصناعات المختارة. ومع ذلك، قد تكون هذه التصنيفات محدودة بالحجم والتصميم المحدد لإطار العينات في استقصاءات القوى العاملة.

الغاية 5.6

ضمان حصول الجميع على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

تواجه النساء والفتيات المراهقات العديد من التحديات والمخاطر فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وتشمل هذه العوائق القانونية، مثل تقييد الوصول إلى الخدمات على أساس العمر والحالة الاجتماعية، وكذلك متطلبات ترخيص الطرف الثالث، مما يعني أن النساء يُرغَمن على طلب موافقة الزوج أو الوالدين قبل الوصول إلى الخدمات. وفي حالات أخرى، تُعتبر نوعية الخدمات الجنسية والإنجابية والقدرة على تحمل تكلفتها، حتى وإن توافرت، حواجز كبيرة. كما تفتقر المرأة إلى الاستقلالية في صنع القرار - على سبيل المثال، في رفض الجماع الجنسي مع الأزواج أو الشركاء، وفي استخدام وسائل منع الحمل وفي خيارات الرعاية الصحية الخاصة.

تسليط الضوء على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

25 بالمائة فقط من النساء المتزوجات أو في المرتبطات خارج إطار الزواج يقررن بأنهن أحرار في قراراتهن المتعلقة بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية

لا توجد في الوقت الحاضر قاعدة بيانات عالمية شاملة بشأن القوانين المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية (انظر الفصل الثاني)، ولكن البيانات المتعلقة باستقلال المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بصحتها وحقوقها الجنسية والإنجابية متاحة لمجموعة فرعية من البلدان. استنادًا إلى بيانات من 54 بلدًا، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن 52 بالمائة فقط من النساء بين سن 15-49 من المتزوجات أو مرتبطات خارج إطار الزواج يتخذن قراراتهم المستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية (الشكل 3.16).

بالنسبة للمراهقات، بالإضافة إلى الحواجز التي تحول دون الوصول، فإن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تتعرضان للخطر بسبب الافتقار إلى التثقيف الجنسي الشامل والممارسات الضارة. تُعد المضاعفات المتعلقة بالولادة والحمل من بين الأسباب الرئيسية للوفاة بين الفتيات بين سن 15-19.[75]

الشكل 3.16

نسبة النساء بين سن 15-49 (المتزوجات أو المرتبطات خارج إطار الزواج) ويتخذن قراراتهن المدروسة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية، 2007-2015

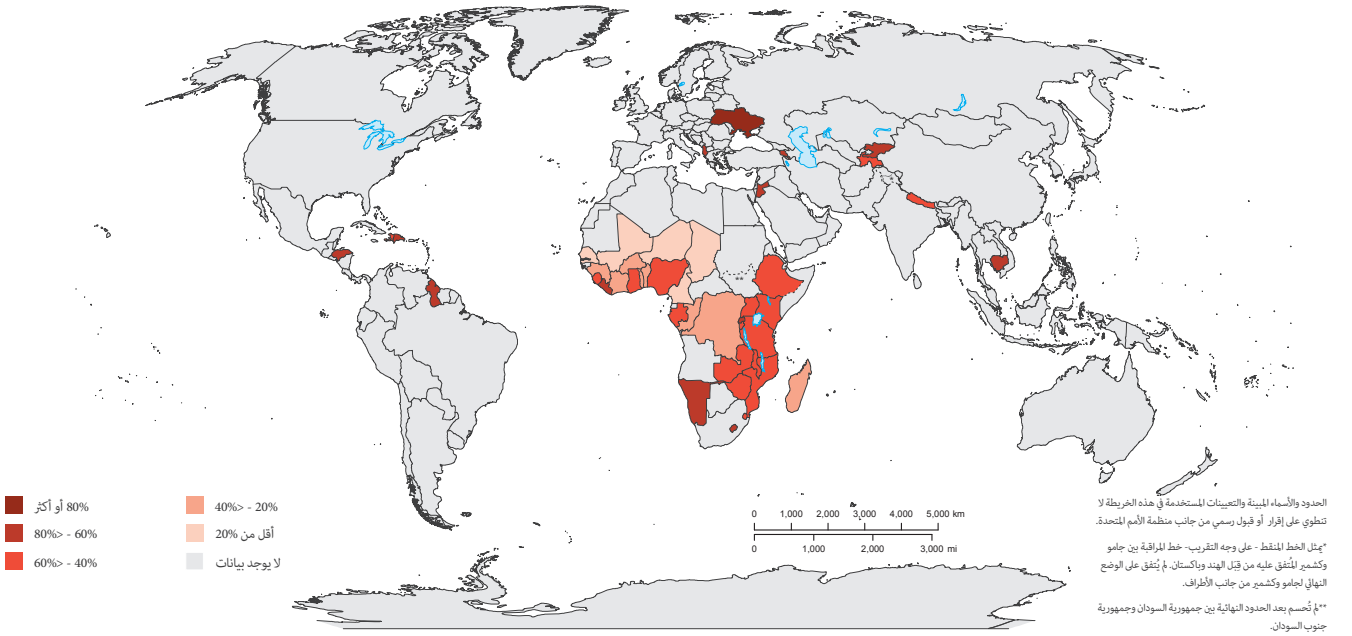

المصدر: الشعبة الاحصائية بالأمم المتحدة، 2017أ.

ملاحظة: يبين الشكل البيانات المتاحة من 45 دولة (تمثل 7 بالمائة من سكان العالم) خلال الفترة المشار إليها. تُعد التغطية القطرية للدول غير كافية لحساب المتوسط لجميع المناطق باستثناء أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

وعلى الدول الالتزام بتوفير إمكانية الوصول للخدمات الصحية والجنسية والإنجابية بأسعار معقولة. فحتى مع توفر الخدمات إلا أن النساء تجد في تكلفتها عقبة يصعب التغلب عليها، ففي عينة أُجريت في 65 دولةحُددت التكلفة بشكل متكرر كعامل يعيق قدرة المرأة في الحصول على الرعاية الصحية. على سبيل المثال، انطبقت هذه الحالة على 11 بالمائة من النساء في مصر و86 بالمائة من النساء في ساو تومي وبرينسيبي.[76]

تحديات القياس

لا تتوفر البيانات القابلة للمقارنة عن الدور الفعال للمرأة في القرارات المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية إلا لمجموعة أسئلة الدراسات الاستقصائية التي تستهدف النساء من مختلف الفئات العمرية، وحالات اجتماعية مختلفة، والعادات المتنوعة لاستخدام وسائل منع الحمل.[77]

الغاية 5.أ

إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية

توفر الموارد الاقتصادية - بما فيها الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات والأصول المالية والميراث والموارد الطبيعية - للأفراد والأسر المعيشية وسائل إدرار للدخل، كما أنها تساعد على مواجهة الصدمات والتقلبات، كما يمكن استخدامها كضمان لتمكين الوصول إلى الائتمان (بما في ذلك الائتمان من النظام المصرفي الرسمي). ولتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية آثار إيجابية مضاعفة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف ومستدام، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج الإنمائية الرئيسية بما في ذلك الحد من الفقر، والأمن الغذائي وصحة ورفاهية المجتمعات المحلية والبلدان، كما أن المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها توفر للمرأة قدرة أكبر على التفاوض داخل أسرتها المعيشية بالإضافة إلى القدرة على الاستقلال الاقتصادي.

تسليط الضوء على المساواة في حقوق المرأة في الأراضي

تشير البيانات المتعلقة بحقوق المرأة وحصولها على الأراضي إلى وجود تفاوت عميق بين الجنسين

بغرض رصد الغاية 5.أ، وُضع مؤشران جديدان هدفهما التركيز على جوانب متعددة لحيازة الأراضي والتحكم فيها، بما في ذلك تعزيز حقوق المرأة في حيازة الأراضي ضمن إطار القانون، حيث يعكس موضوع التركيز على حيازة الأراضي الاعتراف بأنه مورد اقتصادي رئيسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوصول إلى الموارد الاقتصادية والإنتاجية الأخرى واستخدامها والتحكم بها، كما يمكن أيضًا استخدامه كضمان للحصول على الموارد المالية وتوسيع الخدمات أو الانضمام إلى المنظمات المنتجة، كما يمكن أن تكون مصدر لإدرار الدخل بشكل مباشر في حال تأجيرها أو بيعها، بالإضافة إلى كونه مصدر رئيسي للإنتاج الزراعي.

كما تشير البيانات المتعلقة بدور المرأة في القطاع الزراعي إلى وجود تمييز بين الجنسين، فالنساء أقل احتمالًا لأن يملكن أراضٍ زراعية، حيث تتراوح حصتهن من ذلك فيما بين 0.8 بالمائة في المملكة العربية السعودية و51 بالمائة في كابوفيرد، بحصة عالمية إجمالية قدرها 12.8 بالمائة.[78] وتظهر الأدلة المتوفرة إلى أنه عند امتلاك المرأة للأراضي، فإن قطع الأراضي التي تمتلكها عادة ما تكون أصغر وأقل جودة من الأراضي التي يمتلكها الرجال، كما أن حقوقهن في حيازة الأراضي تكون أقل أمانًا.[79]

تحديات القياس

مؤخرًا أُعيد تصنيف كل من رصد مؤشرات الأراضي للهدف 5.أ (5.أ.1 و5.أ.2) كمؤشرين من المستوى الثاني، ويستند المؤشر 5.أ.1 إلى العمل المنهجي الذي يضطلع عليه مشروع الأدلة والبيانات المتعلقة بالأدلة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ، وهي عبارة عن مبادرة تقودها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويركز على حصول المرأة على ' مجموعة' من الحقوق التي تشمل الملكية الموثقة، والقدرة/الحق في بيع الأراضي، والقدرة/الحق في توريث الأرض لأشخاص آخرين، وقد بدأ جمع البيانات من خلال عمليات تجريبية، لكن البيانات لم تتوفر بعد على نحو واسع. من جهة أخرى، يغطي المؤشر 5.أ.2 المساواة في الميراث، وحق التصرف فيها أثناء الزواج، وتمثيل المرأة في مؤسسات الأراضي، والتمويل الحكومي لدعم المرأة لحيازة الأراضي، وحماية حقوق المرأة في النظم العرفية المعترف بها قانونًا. حيث أن مصادر البيانات لهذا المؤشر هي عبارة عن السياسات الوطنية، والقانون الأساسي، والتشريعات الثانوية، وستشكل البيانات المتعلقة بالمؤشرين جزءًا من الرصد العالمي الدوري في المستقبل، ولكن إحراز تقدم في ذلك يتطلب مشاركة قوية من الدول لجمع البيانات على المستوى الوطني وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.[80]

الغاية 5.ب

تعزيز استخدام التكنولوجيا الميسرة ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أحدثت جوانب التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسيب وشبكة الإنترنت تحولًا في العالم، ولكن لم تُوَزَع المنافع توزيعًا عادلًا، حيث توجد فجوات بين الجنسين في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ففرص النساء أقل من الرجال في امتلاك الهاتف المحمول[81] – وهو مؤشر أهداف التنمية المستدامة لهذا الهدف – كما أنهن محرومات في مجالات أخرى، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت وعلى نطاق أوسع المشاركة في الاقتصاد الرقمي، ونتيجة ذلك فهناك تزايد للفجوة الرقمية بين الرجل والمرأة، وتعميق لمبدأ عدم المساواة بين الجنسين على نطاق واسع، حيث استُبعدت المرأة من الفرص الهامة لخلق المعرفة والابتكار وريادة الأعمال.

تسليط الضوء على المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتأخر النساء عن الرجال في الوصول إلى الإنترنت[82] وامتلاك الهاتف المحمول

تزداد إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل كبير، حيث تُستخدم التكنولوجيا في التواصل وتبادل المعلومات في البيئات المدرسية وأماكن العمل والمنزل، ولكن لا تصل إليه النساء بنفس الوتيرة التي يصل بها الرجال. وفي عام 2017 كانت نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت عالميًا أقل بـ 5.9 بالمائة مقارنة بالرجال (انظر الشكل 3.17)، حيث تمتلك كل من شرق وجنوب شرق آسيا أكبر فجوة بين الجنسين: إذ أن 28 بالمائة فقط من النساء لديهن القدرة على الوصول إلى الإنترنت مقابل 42 بالمائة من الرجال، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية تُعد نسبة انتشار استخدام الإنترنت لدى النساء والرجال عالية، حيث تمثل نسبة الاستخدام بين النساء (75 بالمائة) وهي أقل من نسبة استخدام بين الرجال والتي تمثل (82%)، أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد كانت فقط نسبة استخدام النساء للإنترنت أعلى من الرجال: حيث كانت النسبة 67 بالمائة مقابل 65 بالمائة.[83]

وأصبحت تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية أكثر تكاملًا، حيث تتجاوز الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية والمنتجات الاخرى في بعض الأسواق، ويمكن للهواتف المحمولة أن تسهم في الجوانب الهامة فيما يخص تمكين واستقلالية المرأة: فهي تمكن المرأة من البقاء على اتصال مع عائلتها وأصدقائها، وتسهيل معاملاتها المالية، وتوفير الوقت في تنسيق وإدارة الأنشطة اليومية.

وتفيد النساء أيضًا في الدول النامية أنهن يشعرن بالاستقلالية والأمان بشكل أكبر عند وجود الهاتف المحمول على الرغم من وجود مضايقات من الغرباء من خلاله والذي يُعد مصدر إزعاج.[84]

وعلى الرغم من المنافع المحتملة للهاتف المحمول، فإن ما يقدر بـ 7.1 مليار امرأة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لا يملكن هاتفا محمولًا: فامتلاك النساء للهاتف المحمول أقل احتمالًا من الرجال بنسبة 14 بالمائة. ويختلف استخدام الهاتف المحمول حسب نوع الجنس، حيث تقل احتمالات استخدام الرجال لهواتفهم المحمولة في الرسائل والبيانات والإنترنت، مما يحد من فرص تمكين التكنولوجيا.[85]

وبالتالي فإن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين يتطلب بذل جهود أكبر ليس فقط لزيادة ومكافئة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل أيضًا لضمان تمكين النساء والفتيات من استخدامها لزيادة فرص خيارات حياتهن الاستراتيجية وذلك من خلال الحصول على المعلومات ذات الصلة بالنسبة لهن، والتواصل بحرية ودون تمييز، والتنظيم بشكل سياسي للمطالبة بحقوقهن.

الشكل 3.17

معدل انتشار الإنترنت حسب نوع الجنس والمنطقة، 2017

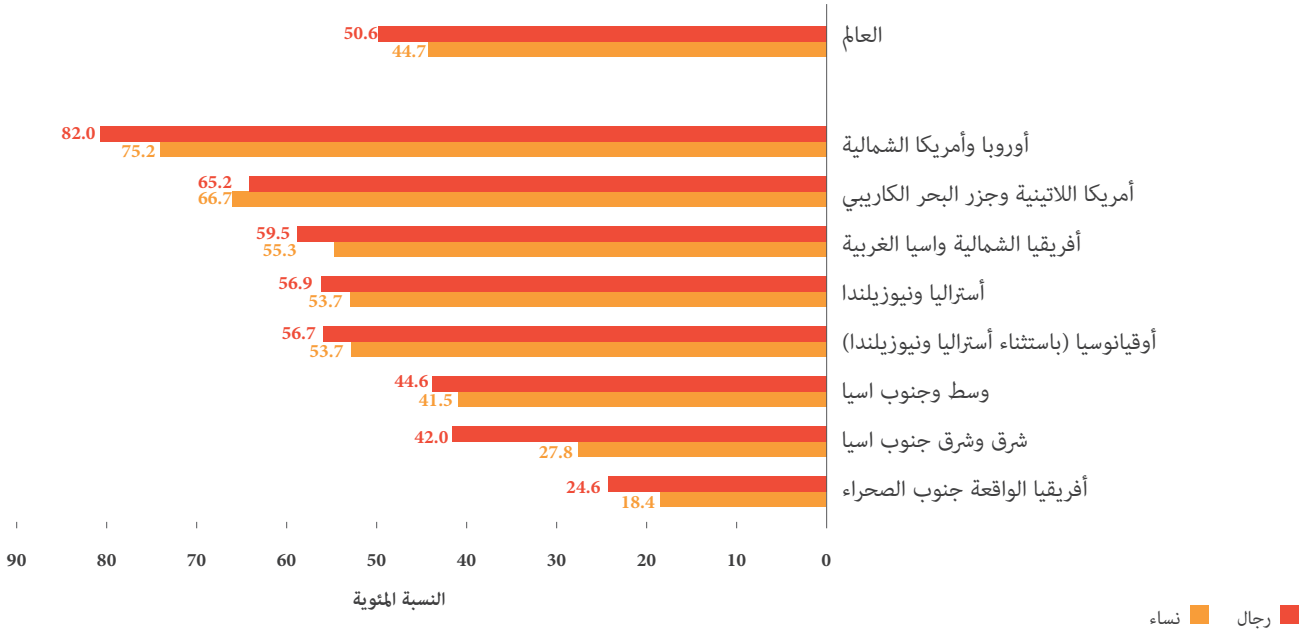

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية 2017أ.

ملاحظة: تشير معدلات انتشار الإنترنت إلى عدد النساء والرجال الذين يستخدمون الإنترنت، كنسبة مئوية من مجموع الإناث والذكور.

تحديات القياس

تُعتبر السجلات مصدرًا هامًا للبيانات المتوفرة على الإنترنت على مستوى الأسرة المعيشية، ويقوم مقدمو خدمات الإنترنت بجمع هذه البيانات بشكل مستمر، لكن هذه المعلومة لا توفر تفاصيل عن مستخدمي الإنترنت وحالات عدم المساواة داخل نطاق الأسر المعيشية، ويُعد إجراء دراسات استقصائية على المستوى الفردي أمر هام لتحديد مقدار الوقت الذي يقضيه كل مستخدم على الإنترنت والاغراض المختلفة لاستخدام الإنترنت حسب نوع الجنس، ويمكن لإجراء الدراسات الاستقصائية عن الوقت تقييم وقت استخدام الإنترنت من قِبَل الإناث والذكور لجمع معلومات لغرض معين.

الغاية 5.ج

اعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ لتعزيز المساواة بين الجنسين

تلتزم خطة عام 2030 بإحراز زيادة كبيرة في الاستثمارات وذلك لسد الفجوة بين الجنسين حيث يُعد تقدير الموارد اللازمة لتحقيق سياسات وبرامج المساواة بين الجنسين –والذي بشكل عام يشار إليه باسم الميزانية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي – عنصرًا أساسيًا في تحقيق هدف وجميع الأهداف الخاصة بالجنسين داخل نطاق الإطار، في حين أن الغاية 5.ج يهدف بشكل عام إلى تعزيز السياسات والتشريعات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن المؤشر المرتبط به (5.ج.1) يتناول على وجه التحديد الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع وتنفيذ نظم لتتبع المساواة في توزيع الموارد بين الجنسين.

وتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين من دورها أن تعزز الشفافية ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى قدر أكبر من المساءلة، وتُعد خطوة أولى هامة نحو سد الفجوة بين السياسات والتنفيذ (انظر أيضًا خلق أوجه التآزر صفحة 234).

ويُعد المؤشر 5.ج.1 المؤشر الوحيد إطار رصد أهداف التنمية المستدامة والذي يربط بين نظم الموازنة الوطنية وبين تنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وهو يضع معيارًا دوليًا للموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، حيث جرى تنقيح منهجية المؤشرات استنادًا إلى الأدلة المستمدة من أعمال الموازنة الشاملة والمتعلقة بنوع الجنس والتي أُجريت في أكثر من 100 دولة لضمان تناسق البيانات وقابليتها للمقارنة بين مختلف البلدان. وقد تم تطوير نظام تقييم لتصنيف الدول إلى أحد ثلاث فئات: "تلبي المتطلبات تمامًا" و "تقارب المتطلبات" و "لا تلبي المتطلبات".

وبعد إجراء 86 عملية تجريبية شملت 15 دولة،[86] تم من خلالها تحديد منهجية المؤشرات المنقحة على أنها مؤشرات واضحة وذات صلة من قِبَل وزارات المالية، والأجهزة النسائية الوطنية، والمكاتب الاحصائية الوطنية، حيث أُعيد تصنيف المؤشر على أنه مؤشر من المستوى الثاني، جاء هذا التصنيف من قِبَل فريق خبراء أهداف التنمية المستدامة في نوفمبر 2017.

تحديات القياس

يتمثل التحدي الأول في القياس في تحديد ما يشكل التوزيع الذي يراعي منظور النوع الاجتماعي، حيث تسهم الأبعاد المتعددة، والطابع الشامل للمساواة بين الجنسين في تعقيد القدرة على تحديد هذه التوزيعات، كما أنه من الضروري توفير خصوصية كافية وأيضًا التأكد من أن التعريف شامل بما فيه الكفاية لتحصيل التوزيعات عل كامل الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود بيانات للتصنيف حسب نوع الجنس من جميع القطاعات يمكن أن يعيق المتابعة النظامية لتوزيع المساواة بين الجنسين، والقدرة على استخدام هذه البيانات في ابلاغ القرارات المتعلقة بالميزانية. ومثل هذا التحدي في القياس يُعد أحد الأمور التي تؤثر على العديد من الدول ويتطلب التعاون المكاتب الاحصائية لمعالجة الفجوة الحالية.

تسليط الضوء على تتبع مخصصات المساواة بين الجنسين

وضع معيار دولي للميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي

يعيق التمويل غير الكافي تنفيذ القوانين والسياسات التي تراعي الجنسين، ومن الخطوات الهامة في معالجة الفجوة الحاصلة في تنفيذ السياسات والقوانين هو وضع نظم شاملة لتتبع توزيع موارد المساواة بين الجنسين.

هدف التنمية المستدامة رقم 6

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام

الغايات

8

مؤشرات النوع الاجتماعي

0

تُعتبر المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي أمرًا أساسيًا للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان.[87] وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء والفتيات واللاتي بالغالب ما يُعتبرن المستخدمات الرئيسيات ويقدمن ويدرن عملية استخدام المياه في منازلهن، وعند عدم توفر المياه الجارية في المنزل، فإن النساء والفتيات في هذه الحالة يُجبَرن على السفر لمسافات طويلة لتلبية احتياجات المنزل من مياه الشرب.[88] وتزيد سوء الحالة الصحية الناجمة عن نقص المياه الكافية وعدم وجود صرف صحي من الحاجة إلى رعاية أفراد الأسرة المرضى، وهذه المسؤولية تقع بشكل رئيسي على عاتق النساء والفتيات. كما أن النساء معرضات أيضًا للإصابة بمخاطر صحية كبيرة نتيجة وجود أمراض في بعض المياه والصرف الصحي، مثل الإصابة بمرض التراخوما (الرمد)، وذلك بسبب دورهن المبذول في مجال الرعاية بالأسرة.[89] ويُعد توفر البيئة النظيفة بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي خلال فترة العمل والولادة أمرًا بالغ الأهمية من أجل حياة وصحة الأم والطفل.[90]، حيث قد يؤدي عدم وجود مرافق صحية كافية إلى تعريض النساء والفتيات للمرض ومخاطر السلامة والعنف في المدرسة والعمل ومجتمعاتهن المحلية، والذي بدوره يعيق قدرتهن على التعلم، وكسب الدخل، والتحرك بحرية.[91]

تسليط الضوء على الوصول إلى الوصول إلى مياه الصالحة للشرب

تتحمل النساء والفتيات مسؤولية جمع المياه في *80* بالمائة من الأسر التي لا يمكنها الحصول على المياه في أماكن العمل

على الرغم من أن العديد منهن قد تمكنَّ من الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية منذ عام 2000، إلا أن التقدم متفاوت، وأصبحت بعض المنجزات هشة على نحو متزايد مع تزايد الضغط على مصادر المياه الناتج عن تغير المناخ، والاستهلاك غير المستدام، والنشاط الزراعي المكثف، وتدهور الأراضي الزراعية.[92] وفي عام 2015، افتقر 2.1 مليار شخص إلى امكانية الحصول على خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن (أي المياه التي يمكن الوصول إليها في أماكن العمل المتاحة عند الحاجة وغير الملوثة)، ففي الواقع، تشير التقديرات إلى أن 71 بالمائة فقط من سكان العالم يستخدمون الخدمات التي تُدار بشكل آمن.[93] أما أوقيانوسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فقد سجلا أعلى نسبة في الأشخاص الذين يعتمدون على مصادر مياه غير صالحة للشرب، بما في ذلك المياه السطحية من الأنهار، وجداول المياه، والبرك، وكذلك مياه الآبار المفتوحة دون وقاية.[94] وفي أنحاء مناطق العالم النامي تكون إمكانية الحصول على المياه الأساسية في المناطق الحضرية أعلى منها في الريف، في حين أن المجموعات ذات الدخل المرتفع تتمتع بإمكانية وصول أفضل بكثير من تلك المجموعات ذات الدخل المنخفض.[95] فعلى سبيل المثال، في باكستان تستطيع 41 بالمائة من الأسر المعيشية الحضرية الحصول على مياه الشرب التي تُدار بشكل آمن مقابل 32 بالمائة من الأسر المعيشية في الريف، حيث توجد أيضًا اختلافات كبيرة بين فئات الدخل والمجموعات العرقية (انظر الفصل الرابع).[96]

وعند عدم توفر المياه الصالحة للشرب في أماكن العمل، فإن عبء جمع المياه ومعالجتها يقع إلى حد كبير على عاتق النساء والفتيات، واللاتي يُجبرن على تخصيص كميات كبيرة من أوقاتهن والحد من مشاركتهن في مجالات أخرى مثل العمل مدفوع الأجر والتعليم (انظر الفصل السادس). وتظهر بيانات الدراسات الاستقصائية أُجريت في 61 دولة أن 80 بالمائة من الأسر المعيشية التي لا تستطيع الحصول على المياه.

وفي أماكن العمل، تتحمل النساء والفتيات مسئولية جمع المياه (انظر الشكل 3.18)، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأسر المعيشية الأشد فقرًا في الريف. ففي بنين على سبيل المثال، يبلغ متوسط الوقت للوصول إلى مصدر المياه لمن لا يتوفر لديهم داخل البيوت إلى 21.5 دقيقة، ولكن هذه المدة تختلف بشكل كبير في أوساط الأسر المعيشية: يستغرق متوسط الوقت في الأسر الريفية 24 دقيقة، في حين يستغرق 16 دقيقة من الوقت في الأسر المعيشية في المناطق الحضرية. ويبلغ متوسط الوقت بين الأسر الأشد فقرًا إلى 26.5 دقيقة مقابل 12.5 دقيقة في الأسر الغنية.[97]

تحديات القياس

على الرغم من أن البيانات المتعلقة باستخدام خدمات مياه الشرب التي تُدار بشكل آمن في تزايد، إلا أن الثغرات لا تزال موجودة ولا يجري تصنيفها جغرافيا على نحو متسق. وعلى سبيل المثال يُعد تحسين السجلات الإدارية بشأن نوعية المياه وتوافرها أمرًا ضروريًا لرصد فيما إذا كانت خدمات المياه تُدار بشكل آمن، ولكن البيانات التنظيمية لا تغطي في العادة سوى أنظمة المياه المنقولة بالأنابيب في المناطق الحضرية. ومن أجل تقييم مدى أمان مجموعة واسعة من المصادر، فقد بدأ عدد متزايد من الدراسات الاستقصائية على الأسر المعيشية في دمج اختبار مباشر لنوعية مياه الشرب.[98] ومن المهم أن تتجاوز هذه الدراسات الاستقصائية تقييمات جودة المياه وتتضمن أسئلة لتقييم العبء الذي تتحمله الأسر لجمع المياه في الأماكن التي لا تتواجد فيها. ويمكن أن يساعد إدراج الأسئلة المتعلقة بالوقت إلى جانب المعلومات المتعلقة بأفراد الاسرة الذين يقومون عادة بمهمة جمع المياه على تحسين الصورة العالمية لأدوار الجنسين في جمع المياه ومعالجتها.[99]

الشكل 3.18

توزيع الأسر حسب الشخص المسؤول عادة عن جمع المياه، 2017

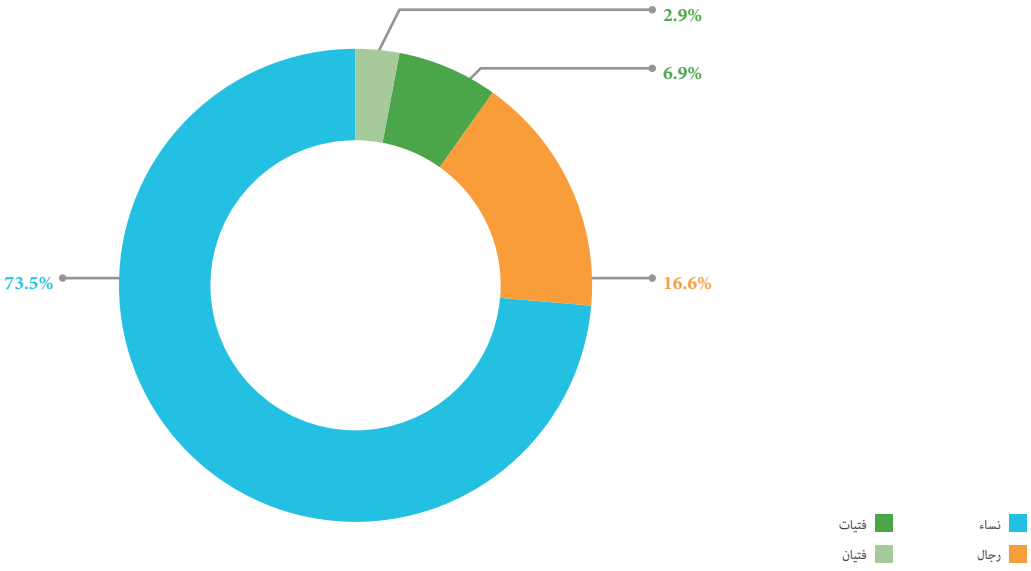

المصدر: منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف، 2017ب.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث الدراسات الاستقصائية المتاحة من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات في 61 دولة، حيث رُجحت من قِبَل السكان والمياه التي تتواجد المياه خارج النطاقات التي يستطيعون الوصول إليها.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

هدف التنمية المستدامة رقم 7

ضمان الحصول على طاقة حديثة ميسرة ومستدامة للجميع

الغايات

5

مؤشرات النوع الاجتماعي

0

يُعتبر الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة أمرًا أساسيًا لمكافحة تغير المناخ، فضلًا عن تعزيز التخفيف من وطأة الفقر، والنمو المستدام، والتصنيع، والحصول على المياه. ومع ذلك فإن 1.1 مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، حيث يعتمد أكثر من 3 مليارات شخص على الوقود مثل الفحم، والكيروسين، والكتل الحيوية (الخشب، الفحم النباتي، المخلفات الزراعية، الروث الحيواني)، كمصدر للطهي والاضاءة وغير ذلك من احتياجات الطاقة المنزلية.[100] وعلى غرار الوضع الحالة المتعلقة بالمياه، فكثيرًا ما تضطر النساء والفتيات إلى السفر لمسافات طويلة بحثًا عن الحطب، حيث تتوافر مصادر أخرى للطاقة. ولذلك فهن معرضات لخطر التعرض للعنف أثناء طريقهن ويواجهن مشاكل صحية على المدى الطويل والتي تتعلق بتأثير تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، والحمل الثقيل على أجسادهن.

تسليط الضوء على الوقود النظيف للطاقة المنزلية

يعتمد أكثر من نصف الأسر على مستوى العالم على الوقود الصلب الذي يعرض صحة المرأة وسبل عيشها للخطر

تعتمد 64 بالمائة من الأسر المعيشية في 92 دولة على الوقود الصلب بما في ذلك الخشب، أو النفايات، أو مخلفات المحاصيل، أو الفحم النباتي، أو الروث (انظر الشكل 3.19)، وغالبًا ما تستخدم هذه الأنواع من الوقود وغيرها من أنواع الوقود النظيف (بما في ذلك الكيروسين) مع التكنولوجيا غير الفعالة مثل إشعال الحرائق في الهواء الطلق والمواقد التي يتسرب منها الغاز والتي تؤدي إلى مستويات عالية من تلوث الهواء المنزلي.[101] ويُستخدم الوقود الصلب للطهي والتدفئة بشكل كبير في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا، حيث يعتمد 85.7 و 86.2 بالمائة من الأسر المعيشية ، على الترتيب، وتظهر بشكل عام الأسر المعيشية في شمال أفريقيا وغرب آسيا اعتمادها بشكل أقل على الوقود الصلب، حيث تبلغ نسبة اعتمادها 12.4 بالمائة. وكما يُظهر الشكل 3.19، فإن الثراء والتباين بين الريف والحضر يُعد أمرًا مهمًا في جميع المناطق، حيث تعتمد الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الريفية على الوقود الصلب بدرجة أكبر من الأسر ذات الدخل المرتفع والأسر المعيشية في المناطق الحضرية. ويمكن أن تكون الآثار الصحية والبيئية للوقود غير النظيف والتكنولوجيا غير الفعالة مصدرًا لتدمير صحة النساء والأطفال الذين يقضون في العادة وقتًا أطول في المنزل، ففي عام 2012 تسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة 4.3 ملايين حالة وفاة مبكرة، حيث بلغت نسبة النساء والفتيات 6 حالات من بين كل 10 حالات. ونتيجة لوجود الأمراض غير المعدية مثل الانسداد الرئوي المزمن وسرطان الرئة وأمراض القلب، فقد أصبح تلوث الهواء في الأماكن المغلقة مصدر قلق رئيسي على الصحة البيئية.[102]

الشكل 3.19

نسبة الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على الوقود الصلب، حسب المنطقة والموقع والشرائح الخمسية للثروة، 2013-2016

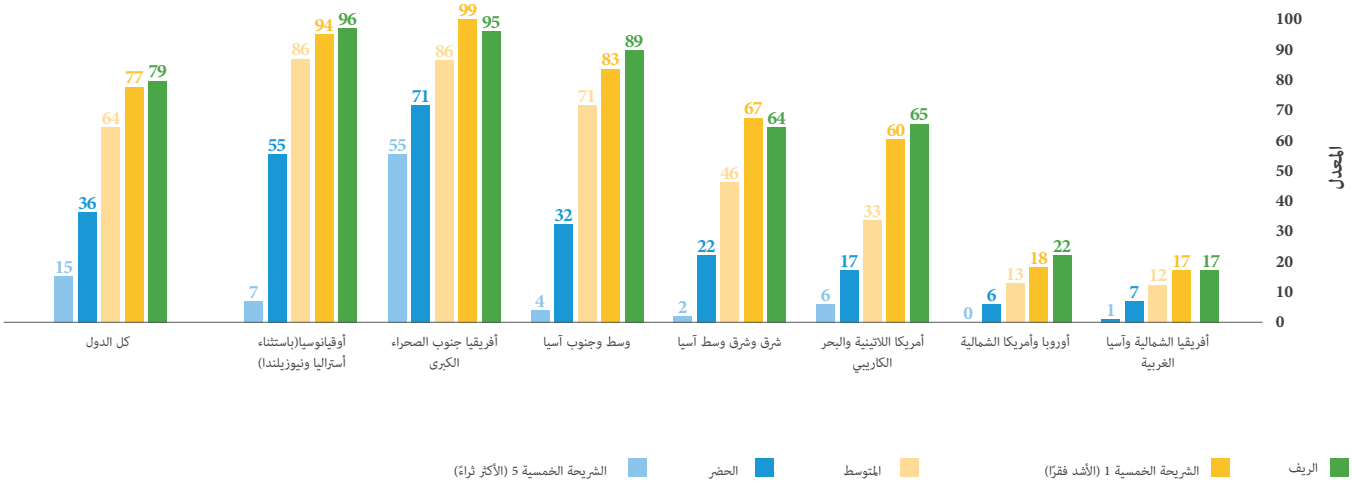

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات منظمة الصحة العالمية، 2015ب، وحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول التي توفرت فيها البيانات الجزئية من بعد عام 2013 والتي كانت متوفرة في الاستقصاءات الديمغرافية والصحية.

ملاحظة: تشير البيانات إلى ما هو متوفر حديثًا في الفترة المشار إليها لـ92 دولة، حيث تستند المجاميع الاقليمية على أساس عدد سكان الدولة المعنية. تشير الأخماس إلى الشرائح الخمسية لتوزيع الدخل، حيث الأسر الأشد فقرًا موجودة في نسبة الـ20 بالمائة الأدنى في توزيع الثروة، والأسر الأكثر ثراءً بنسبة الـ20 بالمائة العليا من الأسر في توزيع الثروة.

وإلى جانب الآثار الصحية الضارة المرتبطة بتلوث الهواء في الأماكن المُغلَقَة الاعتماد على الوقود الصلب فإن ذلك يعني أن النساء والفتيات بقضين وقتًا أكثر في جمع الوقود، حيث تقضي الفتيات في الأسر التي تستخدم الوقود الصلب لأغراض الطهي متوسط 18 ساعة في الأسبوع لجمع الوقود مقابل 5 ساعات في الأسبوع بالنسبة للفتيات في الأسر التي تستخدم الوقود النظيف. وتقدر دراسة أُجريت مؤخرًا في 22 دولة افريقية أن النساء والفتيات يقضين متوسط ساعتين كل يوم في جمع الوقود، وتعتبر هذه مهمة شاقة تعرضهن لخطر التعرض للإصابة، والتعرض للهجوم من الحيوانات، والتعرض للعنف الجسدي والجنسي، والتأثير على تعليم الفتيات وعلى أوقات فراغهن، (انظر الفصل السادس).[103]

تحديات القياس

من أجل دعم الانتقال الكامل من الوقود الأحفوري، والكتلة الحيوية، والوقود غير النظيف إلى استخدام الطاقة الحديثة والنظيفة، فلابد من وجود معلومات أكثر دقة عن نوع وقيمة وغرض الوقود المستخدم في الأسر المعيشية. وهناك أيضًا حاجة إلى بيانات عن نوع الأجهزة والتكنولوجيا المستخدمة في المنزل لأغراض الطهي والتدفئة والاضاءة، ففي الوقت الحالي تركز معظم البيانات، التي تُجمع من خلال الدراسات الاستقصائية عل الأسر المعيشية، على تحديد النوع الأولي للوقود أو التكنولوجيا المستخدمة في الطهي، وتجاهل المعلومات في الحالات التي يمكن فيها استخدام أنواع مختلفة من الوقود لأغراض مختلفة داخل الأسر المعيشية، مثل التدفئة والاضاءة. حيث يمكن لزيادة تفاصيل المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي تُجمع من خلال الدراسات الاستقصائية، أن توفر تقديرات أكثر دقة عن تأثيرات الصحة والبيئة لمثل هذه الممارسة. حيث لابد أيضًا من إدراج أسئلة استقصائية اضافية بشأن الوقت الذي يُقضى في جمع الحطب والأنواع الأخرى من الوقود، فضلًا عن الشخص المسؤول عن جمع الأموال، وذلك لضمان مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

هدف التنمية المستدامة رقم 8

الترويج للاستدامة الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام والتوظيف الإنتاجي والكامل والعمل المناسب للجميع

الغايات
12

مؤشرات النوع الاجتماعي
7

لكي يساهم النمو الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، يجب أن يكون شاملًا ومتوافقًا مع الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتُعد كيفية توزيع فوائد النمو الاقتصادي، وتكاليف الأزمة الاقتصادية في المجتمع أمرًا هامًا، بالإضافة إلى أن التوظيف يُعد إحدى الآليات الرئيسية التي يجري من خلالها هذا التوزيع. وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين في العمالة، وإمكانية حصول المرأة على العمل اللائق هي تدابير أساسية للنمو الشامل.[104] فمصدر الدخل المنتظم والمستقل لا يوفر للمرأة أن تكون ذات كلمة مسموعة وسلطة داخل الأسرة فحسب، بل أثبت أيضًا أنه يزيد من الاستثمار في رفاه أفراد الأسرة وخصوصًا الأطفال، مع وجود منافع للنمو على المدى الطويل.[105] ومع ذلك فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل لا تزال منتشرة، حيث لا يقتصر الأمر على مشاركة المرأة فحسب، وإنما احتمالية مشاركتها تكون أكبر وسط العمالة غير الآمنة أو في الأماكن التي لا تتمتع بحماية أو حتى بأعمال ذات أجور متدنية، ولا تزال الفجوات في نسبة الأجور بين الجنسين قائمة بشكل ثابت في كل مكان.

تسليط الضوء على مشاركة القوى العاملة

يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة عالميًا بين النساء (التي تتراوح أعمارهن بين بين سن *25* و*54*) في سن العمل بنسبة *63* بالمائة مقابل *94* بالمائة بالنسبة للرجال، مع اختلافات على مستوى المناطق

تُعد نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (63 بالمائة) أقل بـ 31 درجة مئوية عن مشاركة الرجال (94 بالمائة).[106] إلا أن الفجوات بين الجنسين في مشاركة المرأة تختلف بشدة عبر المناطق والبلدان.[107] حيث تتواجد أوسع الفجوات، التي تقرب من 60 درجة مئوية، في شمال وسط أفريقيا، وجنوب وغرب آسيا، حيث تقل مشاركة النساء عن 50 بالمائة.

على مدى السنوات العشرين الماضية، على مستوى عالمي، ظلت الفجوة في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بين البالغين في سن العمل (بين سن 25-54) ثابتة نسبيًا دون تغيير مع وجود استثناء ملحوظ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمنذ الثمانينات دخلت أكثر من 70 مليون امرأة في القوى العاملة في هذه المنطقة، والذي أدى بدوره إلى زيادة معدل مشاركتهن.[108] حيث تظهر البيانات منذ عام 1997 أن نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 25-54 زادت من 57 بالمائة إلى 68 بالمائة. وازدادت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل ضعيف بالنسبة للنساء اللاتي في سن العمل كما حدث في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بينما انخفضت الفجوة بين الجنسين، ولكن هذا حدث إزاء خلفية قلة معدلات مشاركة الرجال (انظر الشكل 3.20). وتُعد وسط وجنوب آسيا هي المنطقة الوحيدة التي تراجعت فيها نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة بشكل مستمر منذ عام 1997.

الشكل 3.20

معدل مشاركة القوة العاملة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25-54 ، بين الجنسين والمنطقة، 1997-2017

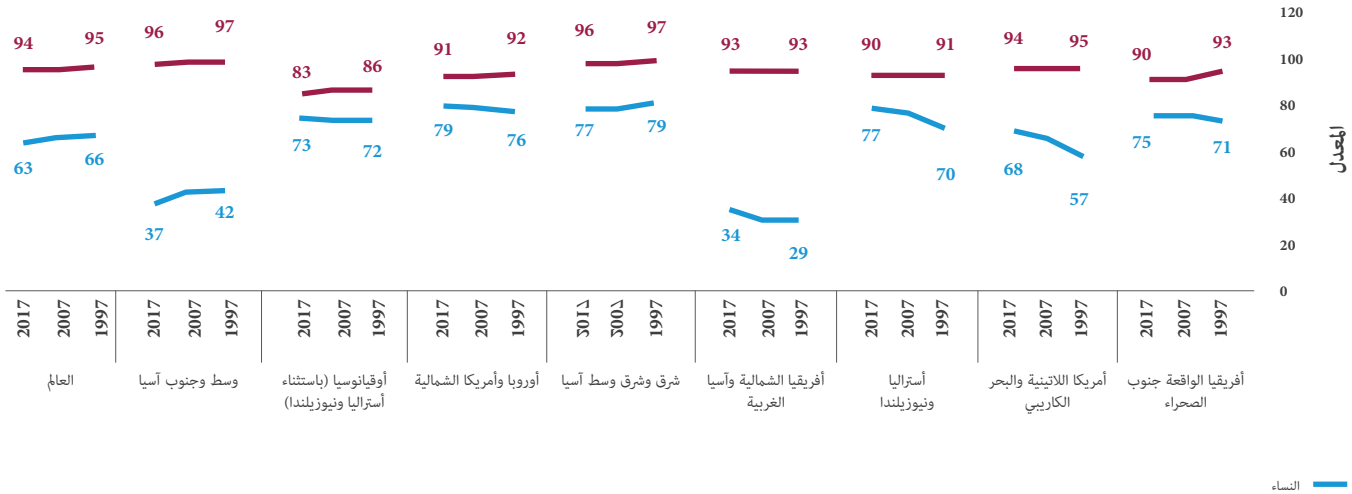

المصدر: حُسبت المتوسطات المرجحة من قِبَل هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية، 2017ب.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث البيانات المتاحة في الفترة المرجعية لـ 193 دولة.

من 42 بالمائة إلى 37 بالمائة، وذلك وفقًا لأخر تقديرات العام 2017، حيث سجلت دول المنطقة أعلى انخفاضات في نسبة النساء بين سن 25-54 كالتالي: قيرغيزستان (14.7 نسبة مئوية)، وبنغلاديش (10.3 نسبة مئوية)، والهند (8.1 نسبة مئوية).

تحديات القياس

تميل الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة القياسية إلى تقليص حجم عمالة المرأة، والتي ترجح أن تكون مثل هذه العمالة موسمية، وغير رسمية، ومتقطعة، وغير مدفوعة الاجر.[109] ومن المرجح أيضًا أن يقل عدد النساء العاملات مدفوعات الأجر لأن الدراسات الاستقصائية غالبًا لا تبحث إلا عن إجابات لنشاط العمل الأساسي، بينما ينظر للعمل مدفوع الأجر على أنه نشاط ثانوي (بمعنى الرعاية التي تؤديها المرأة لكن غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي) فهو غير قابل للاستيعاب (انظر الفصل الثاني).

تسليط الضوء على الفجوة في الأجور بين الجنسين

23 لا يزال عمل المرأة غير مُقَدَر قيمته: تبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين بالمائة عالميًا

تشير التقديرات على الصعيد العالمي إلى أن المرأة تجني نسبة 77 بالمائة مما يكسبه الرجل. بينما تشير البيانات التي جُمعت من 37 دولة أن الفجوة في الأجور بين الجنسين تتناقص ببطء، فإن التوجهات المتساوية لن تتحقق قبل عام 2086 دون اتخاذ إجراءات مستهدفة.[110] وبما أنه لا يمكن حساب الفجوات في الأجور بين الجنسين إلا بصورة موثوقة بالنسبة للعمالة مدفوعة الاجر، فإن هذه الأرقام تعمل بشكل فعلي على تقليص الفوارق في الدخل في العديد من الظروف وبشكل ملحوظ في الدول النامية حيث ينتشر فيها العمل الحر غير الرسمي.

والتمييز المهني القائم على أساس نوع الجنس – والذي يميل فيه النساء والرجال إلى العمل في مهن مختلفة (التمييز الأفقي)، وفي مستويات أو رتب أو مناصب عليا مختلفة (التمييز العمودي) يعد أحد العوامل الرئيسية لفجوة الأجور بين الجنسين.

ومع ذلك توجد مساوئ لدفع الأجور سواء في أسفل او أعلى السلم الوظيفي وعلى مستوى جميع المهن تقريبًا.[111] وقد حدث انخفاض طفيف على مدى العقدين الماضيين فيما يتعلق بموضوع التمييز المهني، حيث انتقل عدد كبير من النساء للعمل في قطاعات مختلطة. وفي الوقت نفسه استمرت الوظائف التي كان يمتهن الرجال غالبيتها بشكل تقليدي بتقديم فرص عمل أقل للنساء، بينما أصبحت الوظائف التي تمتهنها النساء والتي تميل إلى أن تكون وظائف ذات أجور أقل وأدنى منزلة تسود غالبيتها النساء.[112]

تحديات القياس

تُحسب الفجوة في الأجور بين الجنسين على أساس الأجور بالساعات ومرتبات الموظفين، وبالتالي فإنها لا تغطي سوى أجور ومرتبات العمل، ولا تحتسب أجور العمل الحر (بما في ذلك حسابات العمال الخاصة والعمال المساهمين في نفقات الأسرة) والذي يتمثل في العديد من السياقات حصة كبيرة من الناس التي لديها وظائف ويهدف الحساب القائم على أجور الساعات إلى ازالة تأثير الفوارق ساعات العمل على العمال ذكورًا وإناثًا، وتركز فقط على الفوارق في الأجور التي لا تُحدد بعدد الساعات التي جرى العمل فيها. غير أن دراسة البيانات المتعلقة بالفجوة بين الجنسين يمكن أيضًا أن تكشف وتقدم رؤى عن وضع النساء في سوق العمل. وفي هذا الخصوص يمكن أن تكون المؤشرات الأخرى مثل معدل العمالة الناقصة المتعلقة بالوقت وحصة العمل بالتعاقد الجزئي غير الطوعي، تدابير تكميلية مفيدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة في الأجور بين الجنسين لا تسلط الضوء على الفروق بين الرجل والمرأة مما يؤدي إلى عدم تكافؤ في فرص الحصول على عمل ذي أجر عالٍ – على سبيل المثال، الفوارق التي تظهر نتيجة التحيزات الاجتماعية والثقافية والتي تعمل على تقييد أو فرض أنواع الفرص المتاحة للمرأة مقارنةً بالرجل.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 9

تأسيس بنية تحتية مرنة، وتعزيز الشمولية والتصنيع وتعزيز الابتكار

الغايات

8

مؤشرات النوع الاجتماعي

0

تُعد البنى التحتية والتصنيع والابتكار عناصر هامة لتحقيق هذا النوع من التحولات الاقتصادية والتي تضع الدول في المسار نحو النمو الشامل (انظر هدف التنمية المستدامة رقم 8). ونادرًا ما يُعد التغير الهيكلي – مثل الانتقال من الزراعة إلى الصناعة أو الخدمات أو الاقتصاد القائم على المعرفة – محايدًا بين الجنسين.[113] فعلى سبيل المثال، خلقت استراتيجيات التصنيع الموجهة نحو التصدير فرص عمل جديدة للنساء في جميع أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فإن القدرة التنافسية الدولية والتغير التكنولوجي مدعومان بالأجور المنخفضة للنساء، وكثيرًا ما كانت الصناعات المتطورة بسبب التكنولوجيا تحل محل النساء العاملات.[114] وقد فتح قطاع الخدمات المتوسع آفاقًا لفرص عمل في العمالة الرسمية والتي تتطلب مهارات كثيرة لأقلية من النساء الحاصلات على تعليم عالٍ، إلا أن غالبية النساء لا يزلن يقعن في شرك العمل في المناطق غير الآمنة والأعمال ذات الاجور المتدنية مثل الأعمال المنزلية أو البيع في الشوارع.[115] ولا يزال الرجال يهيمنون على الوظائف في مجال البحث والابتكار التي تدفع بالتحول نحو ما يسمى بـ"الاقتصاد المعرفي".

تسليط الضوء على الاقتصاد المعرفي

تشغل النساء عالميًا أقل من ثلث جميع المناصب المتعلقة بالبحوث

تمثل النساء عالميًا 28.8 بالمائة من الباحثين، ولكن مع وجود تباينات واسعة بين المناطق.[116] ففي الدول النامية يمثل الرجال ثلاثة أضعاف النساء في المجال البحثي، بينما في البلدان المتقدمة يمثل الرجال ضعف النساء. أما على الصعيد الإقليمي، فهناك تباينات واسعة، حيث لوحظ وجود مستويات عالية من التمثيل في أستراليا ونيوزيلندا (52 بالمائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (47 بالمائة)، كما لوحظ وجود مستويات منخفضة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، ووسط وجنوب آسيا، وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث تمثل فيها نسبة النساء في المتوسط 25 بالمائة، و33 بالمائة، و31 بالمائة من نسبة الباحثين على التوالي.

ويظهر أيضًا الشكل 3.21 إلى وجود تباينات مختلفة في جميع الدول، حيث سجلت النساء أعلى نسبة في مجال البحث في تايلاند (56 بالمائة)، وفنزويلا (55 بالمائة)، لكن كان سجلت نسبة 10 بالمائة أو أقل في دول مثل النيبال وتوغو. ولم تحقق المساواة بين الجنسين سوى في نحو واحدة من كل خمس دول، حيث حيث تمثل النساء ما يتراوح بين 45 إلى 55 بالمائة من جملة الباحثين.

الشكل 3.21

نسبة الإناث الباحثات على مستوى الدول، 1999-2015

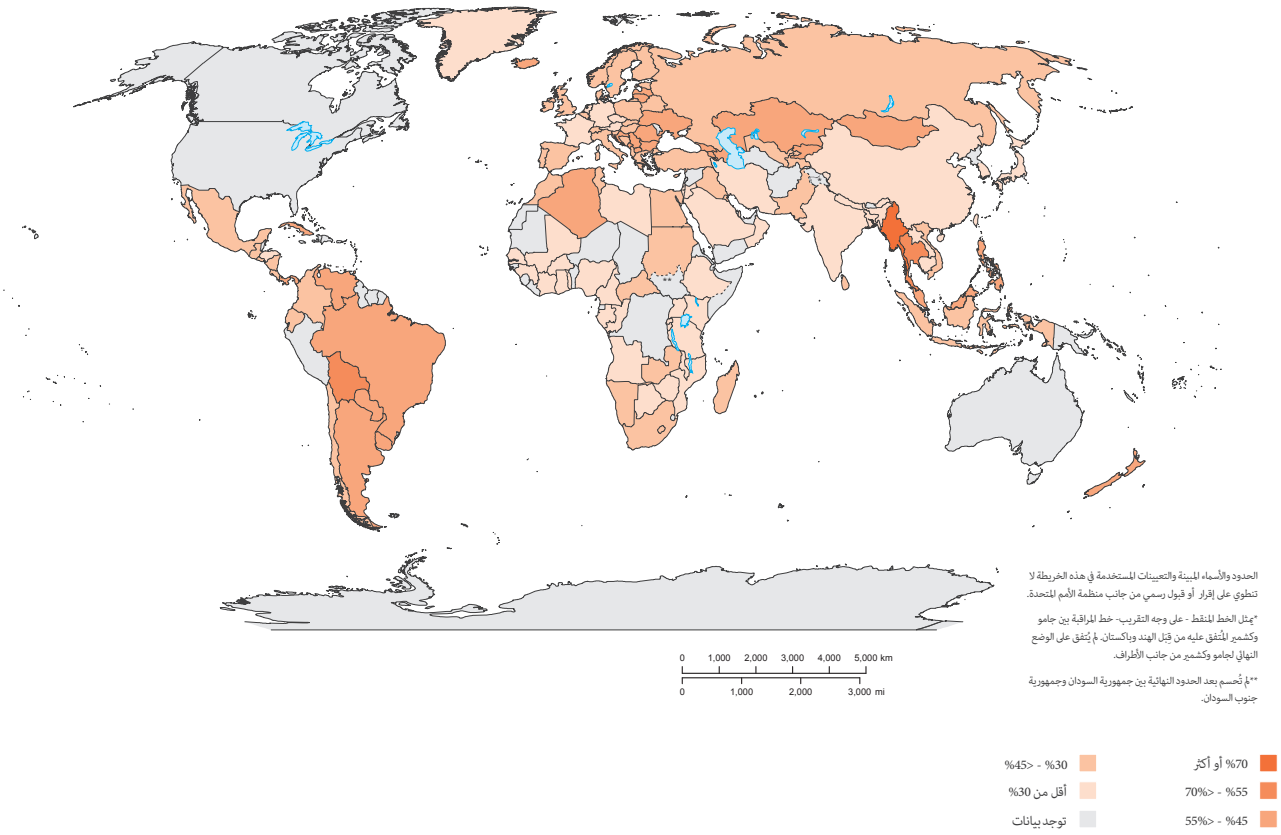

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاءات، 2017أ.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أحدث المعلومات المتوفرة من 143 دولة، وتستند البيانات إلى المعنيين بمنسقي الشئون الانسانية، باستثناء الكونغو، والهند، وإسرائيل والتي تستند البيانات فيها إلى معادلات الدوام الكامل (المتفرغين). أما البيانات من الصين تستند إلى هيئة البحث والتطوير الشامل عوضًا عن الباحثين. تستند البيانات في البرازيل إلى التقديرات.

تحديات القياس

عادةً ما تكون البيانات حول نسبة الإناث الباحثات إما غير متوفرة أو غير كاملة أو قديمة، ويتمثل اتجاهات رصد البيانات فيها بشكل دقيق تحديًا. كما يعد توافر إحصاءات لتقييم الأسباب وراء عدم وجود باحثات على الرغم من ارتفاع معدلات نسبهن في إنهاء تعليمهن الجامعي مقارنة بالرجال أمرًا نادرًا، واستجابة لذلك يقوم معهد اليونيسكو للإحصاء بتطوير سلسلة من المؤشرات الجديدة وذلك من خلال مشروعه الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وشئون النوع الاجتماعي، ولكن هذه المؤشرات غير متوفرة بشكل كبير.[117]

هدف التنمية المستدامة رقم 10

الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها

الغايات

10

مؤشرات النوع الاجتماعي

1

تشير الدلائل المتزايدة إلى أن الحد من عدم المساواة بين الجنسين لا يُعد هدفًا هامًا فقط في حد ذاته، إنما يُعد أيضًا أمرًا أساسيًا من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية والانتاجية، والذي كل ذلك لديه انعكاساته على الجنسين.[118] إن عدم المساواة بين البلدان يحد من القدرات ويقلل من حيز السياسات بالنسبة للبلدان الفقيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك التزامات المساواة بين الجنسين. وتتطلب معالجة عدم المساواة بين الجنسين مزيدًا من التعاون العالمي، بما في ذلك التعاون في سياسات النمو الشامل وقضايا مثل التمويل، والاتفاقيات التجارية التي تدعم الدول النامية والهجرة المخطط لها والتي تتسم بالإدارة الجيدة (انظر أيضًا خلق أوجه التآزر، صفحة 234). أما على الصعيد الوطني فهناك حاجة إلى سياسات مالية واجتماعية تراعي منظور النوع الاجتماعي وذلك للحد من عدم المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة، وما يبينه البحث هو عبارة عن مساهم رئيسي لعدم المساواة في الدخل الكلي بين الجنسين في المجتمع.

تسليط الضوء على عدم المساواة داخل الأسرة في الدول المتقدمة

تزيد احتمالات معيشة النساء على أقل من *50* بالمائة من متوسط الدخل مقارنة بالرجال في جميع الدول

تشير أحدث التقديرات المتوفرة حول عدم المساواة على المستوى العالمي إلى وجود تغير بسيط في توزيع الدخل بين مختلف دول العالم: فقد انخفض مستوى عدم المساواة عالميًا في السنوات الأخيرة، ولكن يشير عدم الابلاغ عن مستويات الدخل العليا إلى أن الانخفاض هامشي في أحسن الأحوال، حيث استقر مؤشر جيني العالمي عند 70.5 بالمائة في عام 2008، إن يمكن أن يصل إلى ما يقارب 76 بالمائة عند تعديل نقطة عدم الابلاغ.[119] وتشير التقديرات إلى أن نسبة 44 بالمائة من الدخل العالمي ارتفع في الفترة ما بين 1988 و 2008 إلى خمسة بالمائة، في حين شهدت الدول الفقيرة مكاسب أقل في الدخل سواء بصفة نسبية أو مطلقة. وقد ساهم النمو الاقتصادي العالمي في تراجع نسبة الفقر، إلا أن هذا التراجع كان بصورة غير متساوية، مع وجود تأثير الاستقطاب على توزيع الدخل بين الدول.[120] في حين أن درجة عدم المساواة في العالم بين الدول قد يكون من الصعب تمييزها، إلا أن ارتفاع درجة عدم المساواة بين الدول موثقًا توثيقًا جيدًا. ففي دول منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية، ازداد متوسط دخل العشرة بالمائة الأكثر ثراءً من السكان خلال الـ 25 السنة الماضية من سبعة أضعاف إلى تسعة أضعاف متوسط دخل العشرة بالمائة الأشد فقرًا من السكان، وتُعد عدم المساواة في الدخل في أعلى مستوياتها خلال نصف القرن الماضي.[121] وفي الدول النامية، ارتفعت نسبة عدم المساواة في الدخل بنسبة 11 بالمائة بين عامي 1990 و2010. [122]

وتشكل عدم المساواة داخل الأسر المعيشية، على سبيل المثال بين النساء والرجال عاملًا مساهمًا قويًا في عدم المساواة في الدخل الكلي في المجتمع، وهو ما يمثل نسبة تصل إلى 30 بالمائة وفقًا لدراسة حديثة.[123] حيث تتقاضى النساء بشكل عام أجرًا أقل من الرجال (انظر هدف التنمية المستدامة رقم 8)، والحصول على ممتلكات أقل، وبالتالي يحصلن على ثروة أقل من الرجال. وبذلك تزيد احتمالات معيشة النساء على أقل من 50 بالمائة من متوسط الدخل مقارنة بالرجال في جميع أنحاء الدول.

يبين الشكل 3.22 الاختلافات حسب الجنس في نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 50 بالمائة من متوسط الدخل لبعض الدول المختارة والتي توافرت عنها معلومات، حيث توجد أكبر الاختلافات بين الجنسين في جمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة. وفي جميع البلدان التي شملتها العينة من الأرجح أن ينخفض معدل متوسط الدخل للأسر المعيشية التي ترعاها أم غير متزوجة إلى أقل من 50 بالمائة. وتظهر الولايات المتحدة كأعلى دولة تسجل نسبة انخفاض معدل متوسط الدخل للأسر المعيشية التي ترعاها أم غير متزوجة حيث وصلت النسبة إلى 44 بالمائة وهي أقل من نسبة الدخل المتوسطة البالغة 50 بالمائة، (تليها البرازيل وجنوب أفريقيا بنسبة تبلغ 43 بالمائة، و ولوكسمبرغ، وإيطاليا، وإسبانيا بنسبة 42 و41 و40، بالمائة على الترتيب).

تحديات القياس

تتمثل الآثار الواضحة للتحليل المذكور أعلاه - وكما تم استعراضه بشكل موسع في الفصل الرابع - لمعالجة التفاوتات، ويجب إيلاء أهمية كبيرة لتوزيع البيانات حسب مجموعات فرعية من السكان من أجل تحديد الأشد حرمانًا ووضع سياسات تُمَكِّن من الوصول إليهم. ويتطلب تقديم البيانات لمختلف المجموعات الفرعية باستخدام متغيرات توزيع متعددة في كثير من الأحيان إلى استخدام مجموعات بيانية والتي تمثل السكان في هذه المجموعات الفرعية. ويمكن تحقيق ذلك في كثير من الأحيان من خلال التعدادات، أو بيانات السجل، أو الدراسات الاستقصائية بالقدر الكافي وتمثل أحجام العينة، ولكن تحليل البيانات يُعد من الموارد الضخمة ويمكن أن تعمل على تشويه الحساسيات السياسية.

الشكل 3.22

النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون 50 بالمائة من متوسط الدخل حسب نوع الجنس، 2007-2013

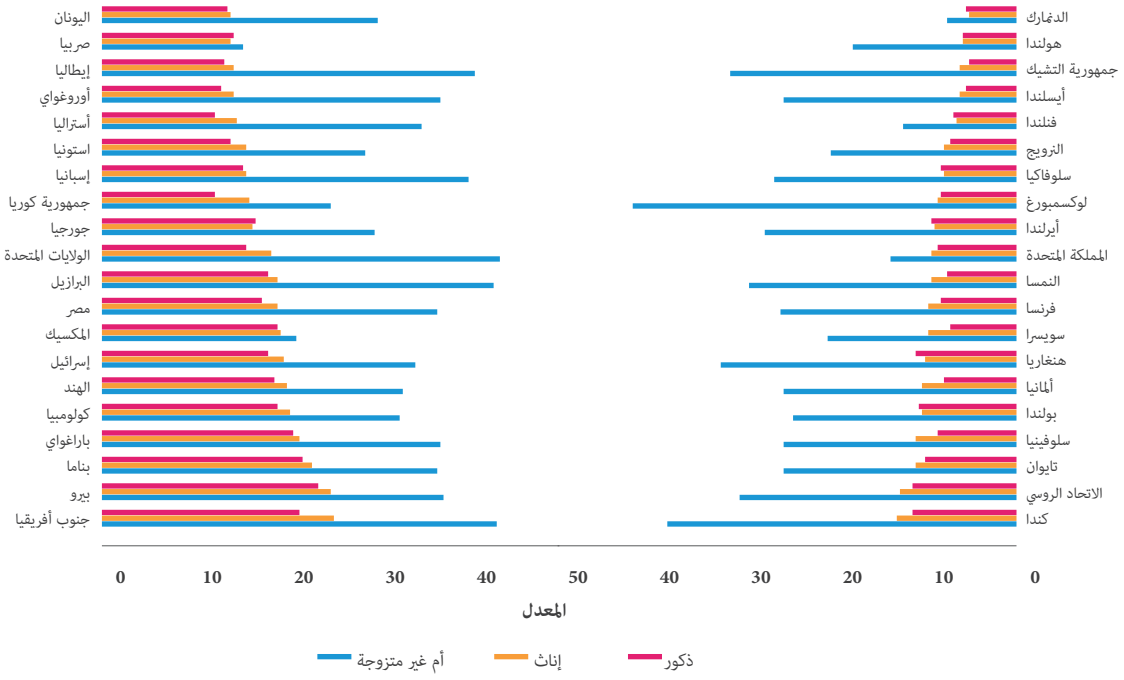

المصدر: نيوفنهويس وآخرون، المصدر التالي.

ملاحظات: تستند المعلومات إلى أحدث مجموعات بيانات دراسة الدخل للكسمبورغ المتوفرة من 42 دولة، حيث تم جمع المعلومات من حوالي عام 2013 (المجموعة التاسعة) لـ35 دولة، وعام 2010 لـ6 دول، وعام 2007 في حالة دولة واحدة (جمهورية الدومينيكان). وتشير "الأسر التي ترعاها أم غير متزوجة" في هذا التحليل إلى الأسر التي لديها أطفال دون سن السابعة عشر ولا يوجد لديها ذكور بالغون (فوق سن الثامنة عشرة) يقيمون في المنزل.

هدف التنمية المستدامة رقم 11

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الغايات
10

مؤشرات النوع الاجتماعي
1

في الوقت الراهن، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المستوطنات الحضرية، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030 ستستضيف المناطق الحضرية 60 بالمائة من جميع سكان العالم. حيث يعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص في المدن لما يقارب على الأقل نصف مليون نسمة.[124] ويوجد عدد كبير من المدن في الدول النامية التي يغلب فيها أو يتزايد فيها عدد النساء، مما يعكس أن الهجرة من الريف إلى الحضر تتسم بنوع الجنس.[125] وبالنسبة للنساء والفتيات، فإن التحضر غالبًا مرتبط بزيادة فرص الحصول على التعليم والتوظيف، وانخفاض معدلات الإنجاب، وزيادة الاستقلالية. ومع ذلك فإن مساواة المرأة في "الحق في المدينة"[126] – في الاستفادة من الفوائد والفرص التي تقدمها المدن، والمشاركة في تصميمها وإعادة تصميمها على أساس المساواة مع الرجال – لا تزال بعيدة المنال، خاصةً بين النساء ذوات الدخل المتدني. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في افتقار المرأة إلى السلامة الشخصية عند استخدام وسائل النقل، والعنصرية التي يعانين منها كعاملات في الأماكن العامة؛[127] ومحدودية ملكيتهن للأراضي والعقارات؛[128] والعواقب الوخيمة غير المكافئة في عدم توفر الخدمات الخاصة برعايتهن ورفاهيتهن. فالنساء في الأحياء الحضرية الفقيرة يعانين من صعوبات خاصة.

تسليط الضوء على الأحياء الحضرية الفقيرة

تتعرض النساء اللاتي يعشن في الأحياء الحضرية الفقيرة لمصاعب جمَّة، حيث لا تزال الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة وتحسين مرافق الصرف الصحي غير ملباة في الأغلب

في عام 2014، عاش 23 بالمائة من سكان الحضر في أحياء فقيرة، في انخفاض للنسبة التي كانت 28 بالمائة في عام 2000، ولكن في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال أكثر من نصف سكان الحضر (56 بالمائة) يعيشون في أحياء فقيرة.[129] ومن نسبة 67 بالمائة من الدول التي تتوفر فيها البيانات، فإن أكثر من نصف إناث سكان المناطق الحضرية والتي تتراوح أعمارهن بين سن 15-49 يعشن في أحياء فقيرة (انظر الشكل 3.23). وأكثر من 50 بالمائة من نساء الحضر يعشن في ظروف يفتقدن فيها على الأقل أحد الأمور التالية: الحصول على المياه النظيفة، والمرافق الصحية الحديثة، أو السكن أو السكن الدائم، أو منطقة سكن كافية. والعديد من النساء لا يعانين فقط من حرمانهن من أمر واحد بل يعانين من حرمانهن من العديد من هذه الاحتياجات الأساسية الأربعة التي لا تُلبى. ففي نسبة 30 بالمائة من الدول - معظمها تقع في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى–لم تُلبى في الحال ثلاثة من هذه الأربعة الاحتياجات الأساسية لأكثر من 5 بالمائة من جميع النساء اللاتي يعيشن في المدن. وكذلك هو الحال في كل من تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، ومدغشقر، وموزمبيق، وساوتومي، وبرينسبي، وأوغندا، حيث تصل النسبة إلى أكثر من 10 بالمائة. وفي تشاد، ارتفعت نسبة نساء الحضر اللاتي يفتقرن إلى ثلاثة من أصل أربعة من الاحتياجات الأساسية إلى 24.8 بالمائة.

الشكل 3.23

نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في الأحياء الفقيرة، 2003-2016

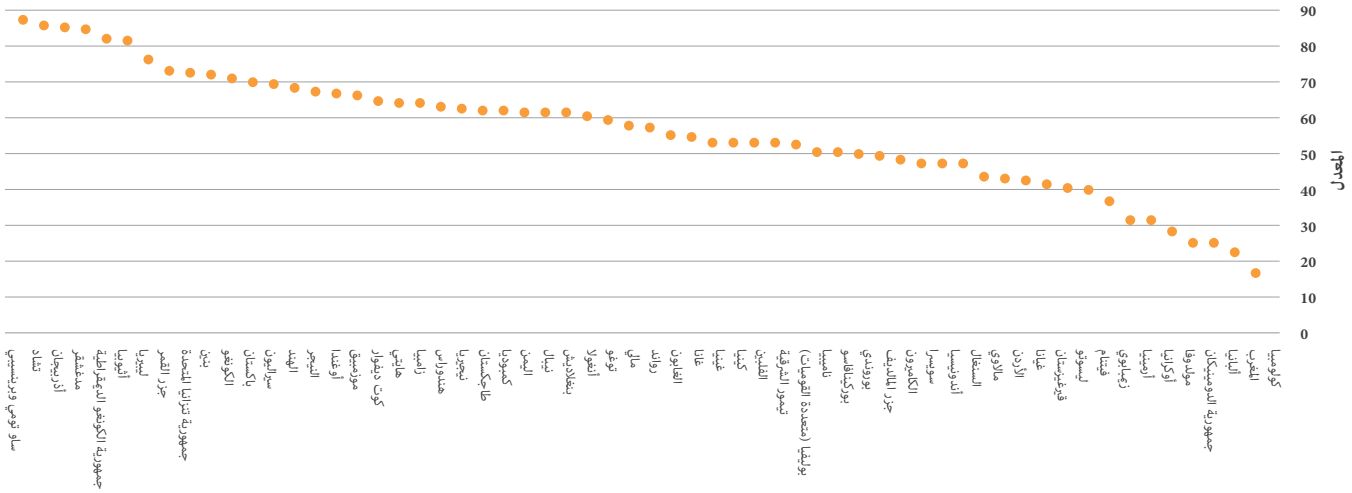

المصدر: تستند حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى بيانات جزئية من وكالة الأمن الوطني لستين دولة من الدول النامية لآخر سنة تتوفر فيها البيانات.

ملاحظات: يقوم المؤشر 11.1.1 من أهداف التنمية المستدامة بتصنيف "الأسر الفقيرة" باعتبارها الأسر التي تستوفي معيارًا واحدًا على الأقل من أصل خمسة معايير: (1) عدم الوصول إلى مصادر المياه المحسنة، (2) عدم الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الحديثة، (3) عدم وجود مساحات كافية للسكن، (4) عدم وجود سكن دائم، (5) انعدام الأمن الوظيفي. وتستخدم هذه المعايير التعريف الدولي "الأسر المعيشية في الأحياء الفقيرة" على ما تم الاتفاق عليه من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية-شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة- غير أنه من الناحية العملية لا توجد منهجية لقياس الأمن الوظيفي. وبالتالي تُقيم حالة الأحياء الفقيرة باستخدام المعايير الأربعة الأولى. وقد تم استخدام عينة من النساء والفتيات بين سن 15-49 في جميع الدول باستثناء فيتنام، والتي تستند إلى بيانات عن النساء بين سن 18-49.

في الدول التي يُعد السكن العشوائي منتشر فيها بشكل خاص بين النساء الحضريات،[130] فإن الشكلين الأكثر انتشارًا لعدم تلبية الاحتياجات المنزلية هما مواد الإقامة الدائمة، وانعدام مرافق الصرف الصحي الحديثة، والتي بدورها تفرض مخاطر وأعباء كبيرة على النساء لأنهن يقضين المزيد من الوقت في المنزل وبالتالي يصبحن أكثر عرضة لمخاطر صحية ولنظافتهن الشخصية. على الرغم من انتشار ذلك فهو ليس مثل انعدام الصرف الصحي والإقامة الدائمة، إلا أن عدم الحصول على الماء النظيف وحالة الاكتظاظ التي يعاني منها سكان الأحياء الفقيرة تجعل العائلات أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، وتزيد من العبء الزمني الملقى على كاهل النساء المسؤولات عن جمع المياه والاهتمام بالمرضى.

تحديات القياس

تجعل الخصائص الوطنية والمحلية المتعلقة بتصنيف الوحدات السكنية الفقيرة وغير الرسمية من مقارنة البيانات عبر الدول تحديًا. وقد جرى العمل على تحسين القياس بواسطة استبيانات استقصائية مطورة، ولكن لدى استخدام البيانات الاستقصائية قيود كبيرة على دقة المؤشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاستقصاءات تستبعد السكان المشردين وغالبًا ما تكون مجموعات سكانية غير محسوبة في العينة، حيث يصعب جدًا الوصول إليها في البحث، مثل أولئك الذين يعيشون في مناطق جغرافية كبيرة ومكتظة بالسكان، فمن المحتمل أن تُصنف هذه العينات على أنها من سكان الأحياء الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدراسات الاستقصائية لا تجمع معلومات عن سكان الأحياء الفقيرة حسب نوع الجنس.

هدف التنمية المستدامة رقم 12

ضمان أنماط الاستهلاك والانتاج المستدام

الغايات
11

مؤشرات النوع الاجتماعي
0

يُعد الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الدافع الرئيسي وراء الاستنزاف التدريجي للموارد الطبيعية والتقدم السريع لتغير المناخ، والذي يتسبب في خسائر غير متناسبة في سبل العيش للنساء والفتيات، خصوصًا في الدول النامية (انظر أهداف التنمية المستدامة 13 و14 و15). وتركز النقاشات بشكل أساسي بشأن هدف التنمية المستدامة رقم 12 على الإفراط في الانتاج والاستهلاك. ومع ذلك فإن مثل هذه الأمور تتم في عالم غير متكافئ وبشكل متزايد حيث يعيش فيه ما يقارب 767 مليار شخص على أقل من دولارين في اليوم ويكافحون من أجل تغطية احتياجات الاستهلاك الأساسية (انظر هدفي التنمية المستدامة 1 و2). وغالبًا ما تركز النداءات التي تهدف إلى الحد من النفايات واستهلاك المواد إلى تغيير قرارات الاستهلاك والانفاق للمستهلكين الأفراد. وفي حين أن مثل هذا الأمر يعد مهمًا، إلا أنه لا يعد كافيًا. وللحكومات والشركات دور أساسي في تعزيز ممارسات الانتاج المستدام بشكل أكبر، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكارات التي تدعم تحقيق الاستدامة عن طريق سلسلة التوريد، والتي ستعود بالفائدة على النساء والفتيات بطرق مختلفة.

تسليط الضوء على استهلاك المركبات الخاصة وعلى وسائل النقل العام باعتبارها بديل أكثر استدامة

تتشكل "خيارات" السفر واستدامتها تبعًا لنوع الجنس وغير ذلك من أوجه عدم المساواة

يستهلك الناس حول العالم الكثير من السلع تاركين آثار ما يستهلكونه، وتبرز آثار هذه المواد لدولة ما في حجم المواد الأولية المطلوبة عبر سلسلة التوريد بأكملها - المحلية والأجنبية – لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي. وعلى الصعيد العالمي فقد ارتفع نصيب الفرد من 8 طن متري في عام 2000 إلى 10.1 طن متري في 2013.[131] وهذا الارتفاع زاد في جميع المناطق تقريبًا، ولكن آثار هذه المواد بالنسبة للفرد من المناطق المتقدمة تفوق بكثير الآثار الخاصة بالمناطق النامية. بمعنى أخر، معظم المواد الخام المستخرجة عالميًا تخدم احتياجات الاستهلاك وعادات الأفراد في المناطق المتقدمة.

تُعد سيارات الركوب، وهي ممتلكات تتعرض للاستهلاك الشديد، إحدى المساهمات الرئيسيات في تلوث الهواء عن طريق تركها لآثار مادية وكربونية.[132] وعلاوةً على ذلك فإن قيادة السيارة ليست فقط غير مستدامة وإنما أيضًا "خيارًا" غير متكافئ بتاتًا للسفر. فعلى سبيل المثال، في حين أن 85-89 بالمائة من الأسر تمتلك سيارة في دول مثل إيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة، فإن هذا ينطبق على فقط من 2-3 بالمائة من الأسر في بنغلاديش، وأوغندا، وفيتنام. وحتى في الاقتصادات الصاعدة مثل ما في المكسيك وجنوب أفريقيا، فإن حوالي ثلث الأسر فقط تمتلك سيارة.[133] وفي البلدان النامية أيضًا يُعد السفر بالسيارة خيارًا متاحًا في لغالب لأقلية مميزة، ففي البرازيل على سبيل المثال تملك ثلثا الأسر ذوات الدخل المرتفع سيارة واحدة مقارنةً فقط بربع الأسر ذوات الدخل المنخفض.[134]

ورغم الافتقار إلى وجود بيانات مصنفة تصنيفًا منهجيًا حسب نوع الجنس فيما يخص وسائل النقل، إلا أن الأدلة الموجودة تشير إلى أن النساء أقل احتمالًا لقيادة السيارة من الرجال وأكثر اعتمادًا على وسائل النقل العام.[135] وفي حال انعدام خيارات وسائل النقل العام القل ميسرة والآمنة، فإن الوسيلة الرئيسية للنقل بالنسبة للفقراء، والنساء على وجه الخصوص، هي السير. وتظهر البيانات المتوفرة من جوهانسبرغ - حيث يوجد ارتباطًا وثيقًا بين العرق والدخل - على سبيل المثال، أن النساء والرجال البيض يقودون سيارات لأكثر من 50 بالمائة من رحلاتهم. في المقابل، فإن النساء الأفريقيات و ذوات البشرة الملونة، لا يقدن السيارات فعليًا (على الرغم من أن حوالي 7 بالمائة من الرجال الأفريقيين وأكثر من 20 بالمائة من الرجال ذوي البشرة الملونة يقودون سيارات)، ويعتمدن على سياراتهن بدلًا من السير (أقل من 40 بالمائة من جولاتهم).[136]

وهذا يدل على أن خيارات السفر تتحدد حسب الدخل والتي تُحدد في إطار علاقات قوى عدم المساواة فيما بين الأسر والدول.[137] وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في مجال مراعاة نظم النقل العام التي تراعي منظور النوع الاجتماعي والبنية التحتية الحضرية (مثل ممرات للدراجات ووجود اضاءة كافية في الشوارع)، وذلك للحد من الاعتماد على سيارات الأجرة الخاصة ولتزويد النساء بخيارات سفر آمنة وموثوقة.

تحديات القياس

لم يوضع هدف التنمية المستدامة رقم 12 بغرض النظر في أنماط الإفراط في الاستهلاك وفي الانتاج من منظور النوع الاجتماعي. كما أن العمليات ذات الصلة مثل الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والانتاج المستدامين، والتي اعتُمِدت في عام 2012 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)، يبين أيضًا الحاجة إلى وجود عدم تمييز بين الجنسين.[138] غير أن تسليط الضوء هذا يدل على الحاجة إلى مراعاة لمنظور النوع الاجتماعي، حيث أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل التحليلي من أجل إجراء تقييم كامل لآثار هدف التنمية المستدامة رقم 12 على المساواة بين الجنسين.

هدف التنمية المستدامة رقم 13

اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

الغايات

5

مؤشرات النوع الاجتماعي

1

يؤثر تغير المناخ بفعل الانسان تأثيرًا عميقًا على النظم البيئية الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة، وتزيد التغيرات الهامة في درجة حرارة اليابسة والمسطحات المائية من تواتر وشدة الظواهر المناخية الشديدة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف والحرائق والفيضانات. ويؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا بصورة غير متكافئة على النساء والأطفال الذين يتعرضون للوفاة أثناء وقوع كارثة بمعدل 14 ضعفًا مقارنة بالرجال.[139] وتتأثر سبل العيش للمرأة بالآثار السلبية لتغيرات المناخ، بما في ذلك انخفاض المحاصيل الزراعية والأغذية وزيادة الحموضة في مياه المحيطات، مما يؤثر سلبًا على حصاد لحياة البحرية. وعلى الصعيد العالمي، تشارك المرأة بشكل كبير في الزراعة (هدف التنمية المستدامة رقم 2)، ومسؤولة إلى حد كبير عن البحث عن الغذاء (هدفا التنمية المستدامة رقم 15 و17)، وجلب المياه (هدف التنمية المستدامة رقم 6)، وتلعب دورًا هامًا في مصايد الأسماك الصغيرة وتسويق الأغذية البحرية (هدف التنمية المستدامة رقم 14) - وجميع المناطق التي تواجه اضطراب. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات من أجل حماية صحة وسبل عيش جميع الناس المتضررين من جراء تغير المناخ.

تسليط الضوء على تغير المناخ والزراعة

تتعرض سبل عيش النساء الفقيرات للخطر بسبب تقلص المحاصيل الزراعية

يتأثر بتغير المناخ بشكل غير متناسب كل أولئك الذين يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الموارد الطبيعية والمحلية من أجل كسب رزقهم، مثل النساء الفقيرات اللاتي يعشن في الريف والسكان الأصليين. فعلى الصعيد العالمي، يشارك ربع النساء الناشطات اقتصاديًا في الزراعة.[140] ولا سيما آسيا وأفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، وتشغل غالبية النساء العاملات وظائف في الزراعة، وتمثل المهن المتعلقة بالزراعة حصة أكبر نسبيًا من عمالة النساء مقارنةً بالرجال (انظر الشكل 3.24).[141] وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2050، سيؤدي تغير المناخ إلى خفض إنتاج الأرز والقمح والذرة بنسبة 15 و49 و9 بالمائة على الترتيب في جنوب آسيا، أما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فتتمثل النسبة 15 و36 و7 بالمائة، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي.[142] وستؤثر أيضًا الانخفاضات الحاصلة في غلة المحاصيل الزراعية على توزيع الغذاء داخل الأسر المعيشية، مع وجود احتمال نتائج التغذية في المساواة بين الجنسين.[143] ومن المرجح أيضًا أن يزداد الوقت اللازم لإنتاج الأغذية، وتجهيزها واعدادها، والتي تساهم فيها المرأة بالفعل بنسبة تتراوح بين 60 إلى 70 بالمائة من مجموع وقت عملها (انظر الفصل السادس)، نتيجة قلة المحاصيل الزراعية.[144]

تواجه العديد من النساء العاملات في مجال الزراعة تفاوتًا كبيرًا في إمكانية الحصول على الأراضي، والمدخلات الأساسية والمعتمدة، مثل الأسمدة، والري، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق. لذا فإن التكيف مع تغير المناخ، وممارسات التخفيف التي تتطلب استخدام التطورات الفنية والتي يمكن أيضًا أن تصل إلى أصناف المحاصيل الزراعية المقاومة للحرارة والمحافظ على المياه.

الشكل 3.24

نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي، حسب نوع الجنس والمنطقة، 2009-2020

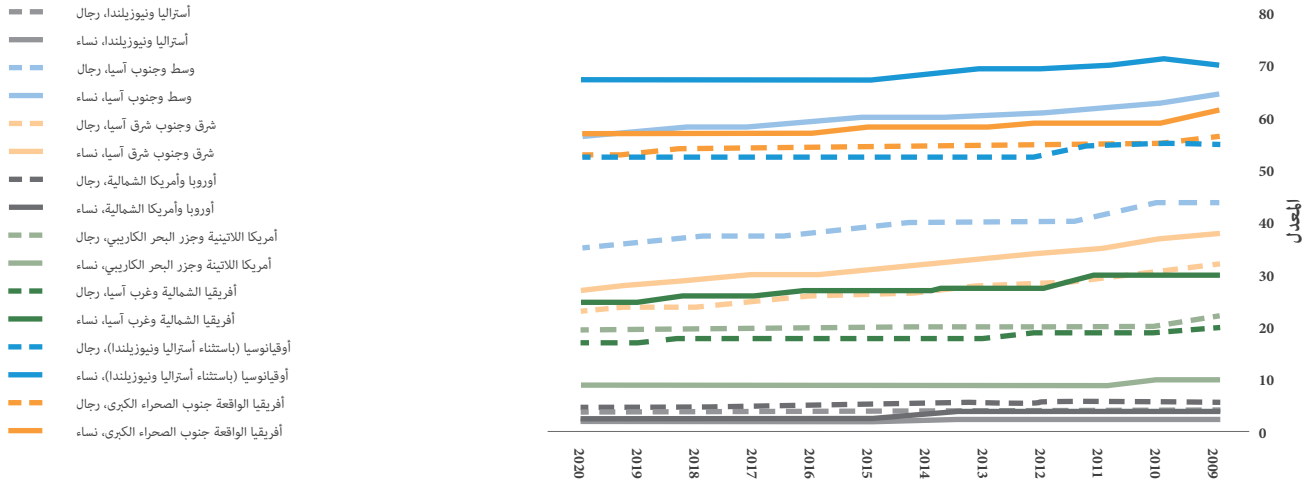

المصدر: تم جمع المتوسطات المرجحة من قِبَل هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية، 2017ب.

ملاحظة: تشير البيانات إلى تقديرات وإسقاطات لـ 183 دولة.

تحديات القياس

تُعد الإحصاءات المتعلقة بالتأثيرات الخاصة بالنوع الاجتماعي الناتجة عن تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها حيوات النساء بشكل كبير شديدة النقصان. ويُعد تعزيز المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس والمتعلقة بالأصول وملكية استخدام التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة أولوية قصوى. كما تعد الإحصاءات التي تم تطويرها بشأن مدى تواتر وكثرة جمع الحطب والاعلاف[145] (انظر هدف التنمية المستدامة رقم 15)، إلى جانب الأرقام المتعلقة بالاستخراج البحري وحفظه (انظر هدف التنمية المستدامة رقم 14) أمرًا ضروريًا.[146]

وهناك حاجة أيضًا إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتقييم التقدم المحرز في مجالات أخرى تحت الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية وغيرها من المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس في أوضاع الكوارث. وتستمد العديد من الأرقام المتعلقة بالكوارث من قواعد بيانات الخسائر الناتجة عن الكوارث، والتي لا تسجل باستمرار المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس.[147]

هدف التنمية المستدامة رقم 14

المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة

الغايات
10

مؤشرات النوع الاجتماعي
0

تُعد الإدارة المستدامة للمحيطات والبحار والموارد البحرية أمرًا ضروريًا لحماية كوكبنا ودعم سبل العيش لما يقارب 12 بالمائة من سكان العالم، أو ما يقارب مليار نسمة. وتتلوث المحيطات والمياه الداخلية في العالم بشكل متزايد جراء الانسكابات النفطية، والنفايات البلاستيكية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة والملوثات الناتجة عن الجريان الصناعي وميثيل الزئبق الناتج عن حرق الفحم والتعدين، حيث تؤثر هذه الملوثات سبل العيش للرجال والنساء وصحتهم الإضافة إلى صحة أطفالهم. غير أن هناك بشكل عام نقص في البيانات والتحليل لنوع الجنس فيما يتعلق بالموارد البحرية. ففي الواقع، لا يوجد في هدف التنمية المستدامة رقم 14 ما يتناول المساواة بين الجنسين أو علاقة الموارد البحرية بسبل العيش للنساء والرجال، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه بالنسبة للأمن الغذائي، والتوظيف، والحد من الفقر.

تسليط الضوء على الصيد وتربية الأحياء البحرية

إن صيد الأسماك وتربية الأحياء البحرية أمر مهم بالنسبة لسبل عيش النساء، ولكن يحتل التمييز الوظيفي مكانة كبيرة

يوجد تمييز مهني بشكل واسع في قطاعي صيد الأسماك وتربية الأحياء البحرية، في حين أن الرجال في الغالب يشتغلون في الصيد وتربية الأحياء البحرية (81 بالمائة من العاملين في عام 2014)، فالنساء يشاركن بأغلبية ساحقة في مجالات ثانوية مثل عملية تجهيز الأسماك، وتسويق وصيانة آلات الصيد (90 بالمائة)، والتي غالبًا ما تكون منخفضة أو غير مدفوعة الأجر، ويواجهن عوائق كبيرة في الحصول على المارد المالية ودعم المشاريع.[148] وتختلف درجة اعتماد النساء على الصيد وتربية الأحياء البحرية، سواء في المياه الداخلية والمفتوحة على مستوى المناطق، فعلى سبيل المثال 20.3 بالمائة من هؤلاء العاملين في مجال الصيد وتربية الأحياء البحرية في أوقيانوسيا هن من النساء، بينما تبلغ النسبة 0.4 في شمال أفريقيا وغرب آسيا (انظر الشكل 3.25). وتشكل النساء نصيبًا كبيرًا من العاملين في الأعمال البحرية، على سبيل المثال تصل نسبة النساء في بعض المناطق إلى 60 بالمائة في مجال تسويق الأغذية البحرية، حيث أن 72 بالمائة من الذين يشتغلون في انتاج تربية الأحياء البحرية من النساء.[149]

ويعني عدم الحصول على الموارد بما في ذلك التكنولوجيا من أجل الحفاظ على الأسماك الطازجة أن النساء يحافظن على خسائر كبيرة بعد الحصاد.[150] وعلاوةً على ذلك فإن الرجال يهيمنون بشكل كبير على الإدارة (انظر الشكل 3.25). وفي الصناعة البحرية التي تشمل وظائف من الصيادين والسماسرة الأخصائيين في الإدارة البحرية والتخفيف من التلوث، فلا تشكل النساء سوى 2 بالمائة من الأيدي العاملة العاملة، وهي غائبة إلى حد كبير من المواقع الوظيفية التي تختص بصنع القرار.[151] ففي عام 2016، خضعت شركة واحدة من ضمن أفضل 100 شركة للأغذية البحرية لإدارة امرأة،[152] وغابت النساء عن مجالس إدارة 54 بالمائة من إجمالي شركات الأغذية البحرية التي تم تحليلها.[153] ينبغي أن يصبح التصدي للقيود المحددة التي تواجهها المرأة العاملة في مجال صيد الأسماك وتعليب الأسماك جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 14، كما يمكن للمساءلة عن اختلال التوازن في السلطة أن يُمَكِّن المرأة من القيام بدور رئيسي في حفظ البيئة البحرية.

الشكل 3.25

عمل المرأة في صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصناعات الأخرى ذات الصلة في سنوات مختلفة

نسبة الأشخاص الذين يشتغلون في الصيد وتربية الأحياء المائية حسب نوع الجنس، 2009-2015

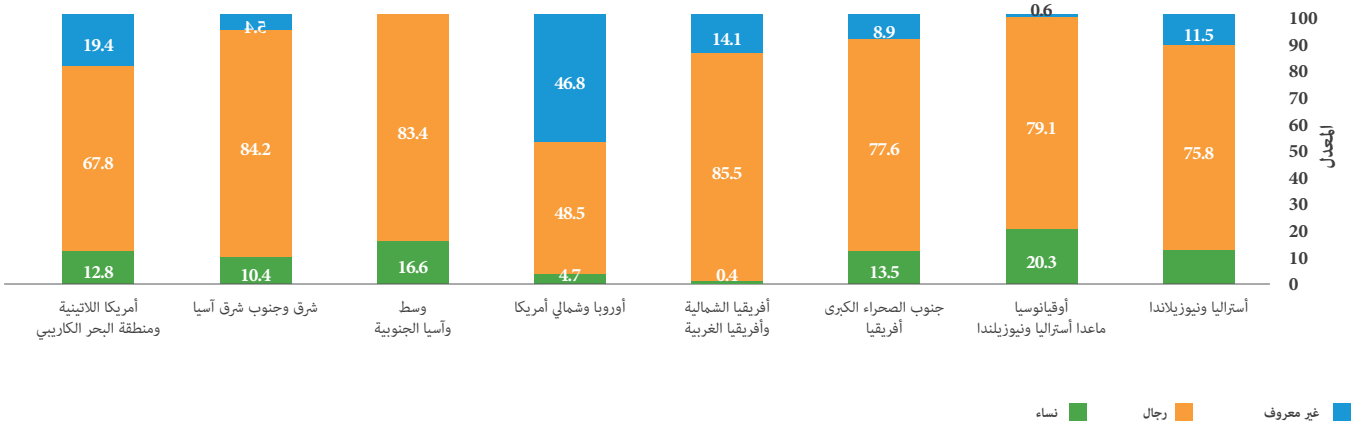

نسبة الأشخاص في عمليات الصيد وما بعد الحصاد، 2012

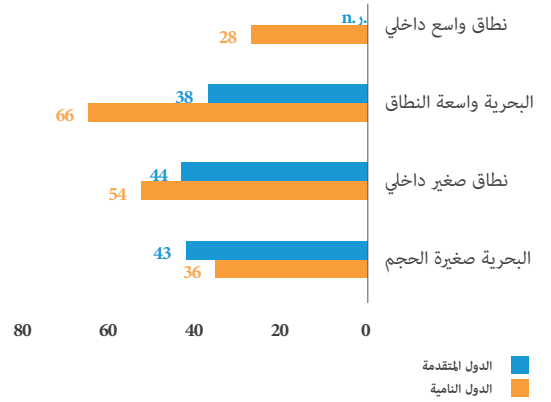

نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب مديرة في صناعة المأكولات البحرية، 2016

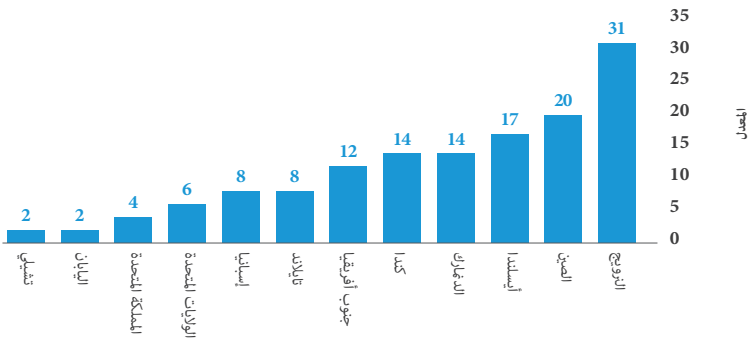

المصدر: البنك الدولي وآخرون، 2012، جدول 3.3.

ملاحظة: يستخدم الرقم المتعلق بعمليات الصيد وما بعد عمليات الحصاد تصنيف المصدر المنصوص عليه في البنك الدولي وآخرون 2012، وبالتالي يختلف عن معيار التصنيف الجغرافي، انظر الملحق 4.

تحديات القياس

هناك حاجة لزيادة الاستثمار في الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، وخصوصًا السجلات وحفظها، وذلك بغرض تحسين فهم مساهمة المرأة في إدارة الموارد البحرية ووضع سياسات تزيد من مشاركتها في صنع القرار.[154] حيث أن هناك افتقار إلى حد كبير للإحصاءات المتعلقة بإنشاء وإدارة المناطق المحمية، والثروة السمكية والموارد البحرية، ولكنها لا تزال أساسية لرصد مساهمة المرأة في جهود المحافظة على ذلك. وينبغي جمع البيانات بشكل مستمر حول أساليب الإدارة التي تستخدمها النساء والرجال وفعالية جهود الحماية، بما في ذلك "قوائم المنتجات الخضراء".[155]

هدف التنمية المستدامة رقم 15

اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ

الغايات

12

مؤشرات النوع الاجتماعي

0

يزداد استنزاف الغابات في مختلف أنحاء العالم يزداد بنسبة مذهلة وذلك على حساب الناس الذين يعتمدون عليها في كسب رزقهم. وعلى الرغم من أن ذلك سيؤثر على سبيل المعيشة كل من المرأة والرجل، فإن الأثر سيكون مختلفًا، وذلك بسبب الاختلافات الكبيرة بين الجنسين في طبيعة ومدى اعتمادهم على الغابات في كسب رزقهم. ونظرًا لدورهن في مجال الطهي، ورعاية الماشية، واستكمال تغذية الأسر، والمهام ذات الصلة، والنساء والفتيات – خاصة من الأسر المعيشية التي لا تملك أرضًا أو الأسر الفقيرية التي تملك أرضًا - اللاتي يستخدمن الغابات بشكل رئيسي لجمع منتجات مثل الحطب والعلف والمواد الغذائية وغيرها من غير الأخشاب قصير الاستخدام. ومن ناحية أخرى، فينشغل الرجال بقطع الأخشاب بغرض استخدامها لبناء المنازل، أو إصلاح المنازل، أو كأدوات زراعية.[156]

تسليط الضوء على تأثير إزالة الغابات

تُعد النساء، وخاصة اللاتي من الأسر المعيشية التي لا تملك أرضًا أو معدمة، أكثر المتأثرات جراء إزالة الغابات

تشير التقديرات إلى أن 1.6 مليار شخص حول العالم يعتمدون على الغابات في سبل عيشهم، فما بين عامي 1990 و2015 تقلصت مساحات الغابات من 31.7 بالمائة من إجمالي مساحة اليابسة إلى 30.7 بالمائة، ويعزى ذلك أساسًا بسبب تحويل أراضي الغابات إلى أراض زراعية وبنى تحتية.[157] وهذا يعني خسارة قدرها 3.3 مليون هكتار سنويًا بين عامي 2010 و2015 فقط.[158]

بسبب عدم حصول النساء على أراضٍ خاصة، فإن النساء الريفيات الفقيرات يعتمدن أكثر من الرجال على الموارد المجمعة المشتركة مثل الغابات والأراضي المشتركة.[159] حيث أن مسؤوليتهن في تلبية الغذاء للأسر المعيشية واحتياجات الوقودت يعني أنهم يتأثرون بشكل خاص جراء الاستنفاذ الذي تعرضت له الغابات (انظر الشكل 3.26). وأظهرت دراسة أجريت في ملاوي أن إزالة الغابات تجبر النساء المسنات على المشي أكثر من 10 كيلومترات يوميًا لجمع خشب الوقود. وفي زامبيا تقضي النساء في المتوسط 800 ساعة في السنة في نفس المهمة، أما في جمهورية تنزانيا المتحدة يقضين 300 ساعة في السنة.[160] وتؤدي مصادرة الأراضي بسبب أغراض تجارية والذي تزايد في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة (انظر الصندوق 3.3).

الصندوق 3.3

أثر الاستيلاء على الأراضي بالنسبة للسكان المعتمدين على الغابات

يُشار في بعض الأحيان إلى ظاهرة تجريد الناس من أراضيهم بالقوة "بالاستيلاء على الأراضي"، وهي تظهر في كل مكان، ولكن ممارسة مثل هذه الظاهرة هي أكثر انتشارًا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وغالبًا ما تؤدي عمليات الاستيلاء على الأراضي في مساحات الغابات إلى نشوب صراع بين المجتمعات المحلية، وتدمير سبل العيش، واستحداث زراعة محصول واحد في النطاق الصناعي إلى جانب المبيدات. ويهدد الاستيلاء على الأراضي التنوع البيولوجي، كما أن له آثارًا سلبية خطيرة على السكان على الذين يعتمدون على الغابات – خاصةً النساء اللاتي يعتمدن اعتمادًا كبيرًا على منتجات الغابات القائمة على تأمين القوت. وتقدر الأرقام الأخيرة أن 227 مليون هكتار من الأراضي في الدول النامية تم بيعها أو تأجيرها لمستثمرين دوليين بين عامي 2001 و2011 فقط.[161]

منذ الثمانينات كان للتوسع في مزارع زيت النخيل سببًا رئيسيًا في الاستيلاء على الأراضي وإزالة الغابات في كثير من دول جنوب شرق آسيا. ففي إندونيسيا، أكبر منتج في العالم لزيت النخيل، كان لإزالة الغابات ونزع ملكية الأراضي من أجل إنتاج زيت النخيل آثار مدمرة على المرأة ومركزها في المنزل وفي مجتمعاتها المحلية.

وفي مقاطعة كاليمنتان الغربية أدى إزالة الغابات مؤخرًا إلى إنتاج زيت النخيل إلى فقدان النساء لإمداداتهن من الخضروات والفواكه للاستهلاك، بالإضافة إلى المواد الخام المستخدمة في الانتاج الحرفي كمصدر للدخل.[162] أما سياسات التعويض عن التحول إلى زراعة زيت النخيل، فقد عكست حقوق الملكية، حيث استُبدلت المساواة في حيازة الأراضي (أي ممتلكات الزوجين) بتفرد الرجال بالملكية (على أنهم أرباب الأسر).

وفي المزارع الجديدة، غالبًا ما تحصل النساء على عمل مضاعف ذي أجر منخفض وأعمال خطيرة (مثل رش الأسمدة)، بينما يحصل الرجال على وظائف ذات أجور أعلى، حيث أدى عدم المساواة في الدخل داخل الأسرة إلى زيادة حدة النزاع الداخلي وزيادة تعرض المرأة للعنف المنزلي.

إن معرفة النساء الخاصة والاعتماد على الغابات يجعلهن مساهمات رئيسيات في حفظ الغابات. وتبين الأبحاث أن وجود عدد كبير من النساء (بين 25 و33 بالمائة) في مؤسسات الغابات المجتمعية له أثر ايجابي على حالة الغابات وتجديدها وتقوية تمثيلها السياسي.[163]

تحديات القياس

تُجمع البيانات بشكل دوري حول مناطق الغابات، ومخزون الكتلة الحيوية، ومناطق الغابات المحمية، ومناطق الغابات الخاضعة لخطط الإدارة وإصدار الشهادات الإدارية من البلدان وتسليمها إلى النظام الإحصائي الدولي، وهذه المعلومات تُعد مهمة لتقييم معدلات إزالة الغابات، وكفاءة جهود الحفاظ عليها، ولكنها غير كافية لتحديد العبء المتباين لإزالة الغابات الذي يقع على عاتق النساء والرجال أو الآثار المختلفة على المحافظة التي يمكن أن تقوم بها النساء والرجال. ويمكن استخدام سجلات الدراسات الاستقصائية على المستوى الفردي لتحليل المعلومات وتقديم إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس حول مسؤوليات جمع الوقود للأسر المعيشية، وقضاء الوقت في البحث عن الغذاء وإدارة الغابات، وتوجهات العمالة المتعلقة بالغابات، ونشاطات المحافظة على الغابة.

تصب الاستقصائات السكانية والصحية، والدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية بشأن استخدام الوقت جميعها حول تجميع معلومات معينة حول بعض هذه القضايا على المستوى الفردي، ولكن المعلومات المتعلقة بجهود المحافظة على الغابات مفقودة إلى حد كبير من أدوات جمع البيانات، حيث يمكن لتوسيع نطاق استبيانات الدراسات الاستقصائية لتشمل أسئلة حول هذا الموضع أن تقدم رؤى هامة حول دور المرأة في المحافظة على الغابات.

الشكل 3.26
الفوائد المحتملة الرئيسية للغابات واستخدامها وتكاليفها حسب نوع الجنس

الفوائد الناتجه عن استغلال الغابات حسب نوع الجنس

- إمدادات حطب الوقود
- إمدادات علف الحيوانات
- المنتجات غير الخشبية للغابات
- الأخشاب الصغيرة
- الخشب الخاص بالبناء
- الموارد النقدية (إذا كانت موزعة) من بيع منتجات الغابات
- استخدام الصندوق الجماعي

تكاليف إغلاق و تدهور الغابات

- نقص حطب الوقود
- نقص أعلاف الحيوانات
- زيادة وقت اطعام الحيوانات
- وقت الدوريات غير الرسمي
- نقصان بعض سبل العيش
- دفع غرامات في حال الإمساك بمن يسرق وقود
- تعزيز دفع رسوم العضوية (في حال التأخر في الألتحاق)
- رسوم العضوية
- الوقت بدوريات / حراسة الأجور
- نقص الأعلاف (شراء)
- فقدان مصدر للأخشاب الصغيرة
- تدهور بعض سبل العيش

المصدر: أغاروال 2016ب.

ملاحظة: يُعد هذا مخططا عامًا للتكاليف والفوائد الرئيسية المباشرة، ولا ينطبق كل من النقاط المذكورة على كل المجتمعات، فقد يكون هناك أيضًا بعض التكاليف والفوائد فير المباشرة. على سبيل المثال، يعود توفير كميات أكبر من الحطب بالفائدة بشكل غير مباشر على جميع أفراد الأسرة.

هدف التنمية المستدامة رقم 16

تشجيع المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير امكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

الغايات
12

مؤشرات النوع الاجتماعي
6

يُعد السلام والعدل والمؤسسات القوية والخاضعة للمساءلة والشاملة ذات أهمية كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة من خلال تمكين المرأة من الوصول إلى العدالة وغيرها من الخدمات العامة الأساسية. وفي الحالات التي تفشل فيها مؤسسات الحكم من أداء دورها، وينتشر الفساد والجرائم المنظمة، وعدم المساواة بين الجنسين، والاضطرابات الاجتماعية، فإن كل ذلك يزداد - غالبًا مع وجود عواقب وخيمة على النساء والفتيات. وفي الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ومؤسسات القانون والعدالة، - مثل الشرطة، والمحاكم، والسلطة القضائية - لا يزال يُخيب ظن الملايين من النساء والفتيات، بينما يظل التسامح والافلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهن منتشرة بشكل كبير.[164] ويسهم نقص تمثيل المرأة في مؤسسات الحكم العالمي والاقليمي والوطني، وعدم قدرتها في تشكيل هذه المؤسسات في استمرار التحيز على أساس النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من الأبعاد التي تعني بنوع الجنس بشأن الصراع والدور المحوري الذي تلعبه النساء في بناء السلام واستدامته فإنه يصبح معترفًا به بصورة متزايدة، ولكن الفرص التي تشجع القيادة النسائية، وتعزز من وصولهن إلى العدالة وتعمل على بناء مجتمعات أكثر سلامة وشمولية للجميع، ليست مستغلة استغلالًا كافيًا.

تسليط الضوء على القتل المتعمد للإناث

تنتشر جرائم قتل الإناث والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة أثناء النزاع وبعده

على الرغم من أن الغالبية العظمى من ضحايا جرائم القتل العالمية هم من الرجال، إلا أن نصف النساء تقريبًا هن من ضحايا القتل العمد في عام 2012 - وهو آخر عام توافرت فيه المعلومات - على يد شريك حميم من قِبَل أحد أفراد عائلتهن، مقارنةً بنسبة 6 بالمائة من القتلى الرجال: حيث تعرضت ما يقرب من 44,000 امرأة للقتل العمد من قِبَل شريك حميم لهن في تلك السنة، مقارنة بـ 20,000 رجل.[165] ووفقًا لآخر التقديرات المتوفرة [166]، فإن المعدل العالمي لقتل الإناث يبلغ 2.3 لكل 100,000 شخص، على الرغم من أن الأرقام تختلف اختلافًا كبيرًا بين المناطق وداخلها، وسُجل أكبر متوسط اقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث كانت أعلى المعدلات في دول أمريكا الوسطى. ويُلاحظ أيضًا ارتفاع معدلات قتل الاناث في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تظهر دول النزاع وما بعد النزاع في المنطقة بعض أعلى معدلات قتل الاناث.

وتزداد معدلات القتل خلال أوقات النزاع وغيره من أشكال الجرائم العنيفة زيادة كبيرة. وفي حين أن الرجال أكثر عرضة للقتل في ساحات القتال، فإن النساء يتعرضن أكثر من غيرهن للعنف الجنسي، ويُختصصن بالاختطاف، ويُعذبن ويُجبرن على مغادرة منازلهن.[167] وكثيرًا ما تُستخدم عمليات القتل المستهدفة، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة كأسلحة للحرب. فغالبًا ما تكون نسب ضحايا جرائم قتل النساء في دول النزاع وما بعد انتهاء النزاع أكبر منها في المتوسطات الاقليمية، على سبيل المثال في الشكل 3.27 تقع جميع دول النزاع أو ما بعده.

الشكل 3.27

جرائم القتل العمد لكل 100,000 نسمة بحسب المنطقة، 2010

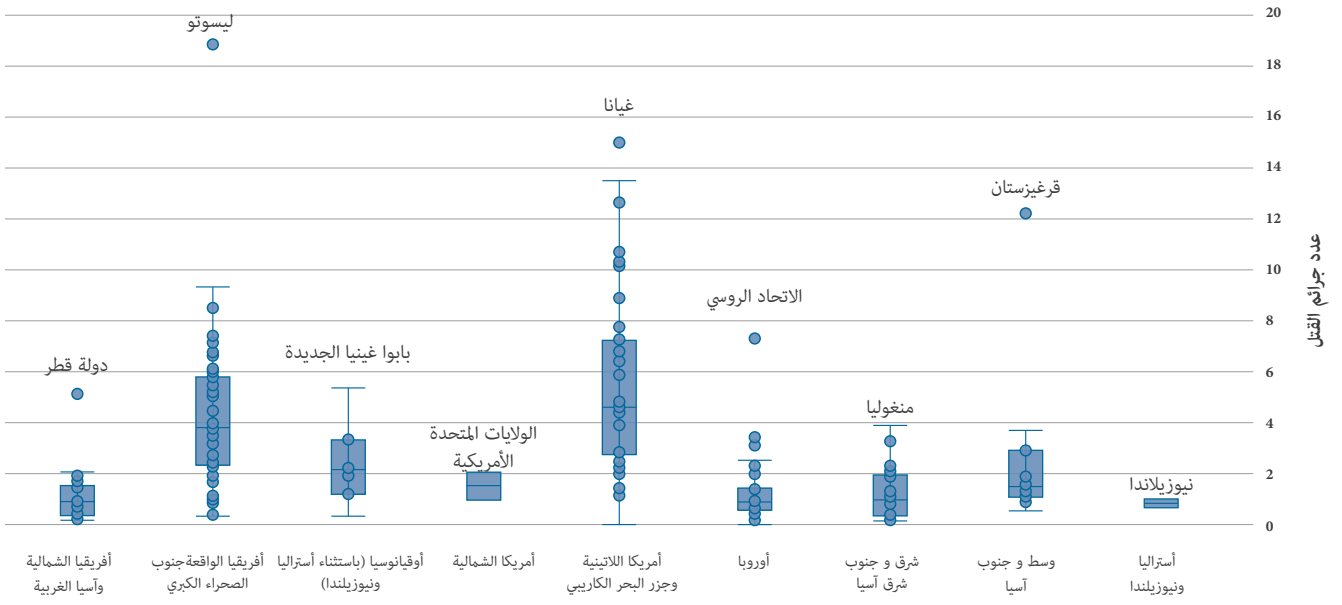

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مؤرخ.

ملاحظة: تشير البيانات إلى تقديرات عام 2010 لـ 185 دولة، وتتوافر نسبة جرائم قتل الاناث لسنة واحدة فقط (حول عام 2010)، حيث استخدمت تقديرات عام 2010 لحساب اجمالي عدد جرائم قتل الإناث، وتُصنف أوروبا وأمريكا الشمالية من ضمن المناطق الفرعية لأهداف التنمية المستدامة: أوروبا وأمريكا الشمالية، كلٌ على حدة.

النزاع في ليسوتو في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وبابوا غينيا الجديدة في أوقيانوسيا وقيرغيزستان في وسط وجنوب آسيا في مقدمة توزيعها الاقليمي.[168] وتسجل أيضًا العديد من دول النزاع وما بعد النزاع (جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيبال، وأوغندا، وغيرها) بعض أعلى معدلات انتشار العنف الجنسي في العالم، كما هو موضح في الشكل 3.28، حيث أن احتمال ارتكاب أفراد الشرطة أو العسكريين لأعمال عنف جنسي أعلى أثناء النزاع وبعده. على سبيل المثال في ليبيريا، أسفرت حربان أهليتان عن مقتل الآلاف وأرغمت الكثيرين على الفرار، وتجاوزت نسبة ضحايا العنف الجنسي الذين أبلغوا عن تعرضهم لاعتداء من قِبَل أفراد الأمن بالمائة، وهي أكبر نسبة من بين الدول التي تتوفر فيها المعلومات.

تحديات القياس

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية عند قياس معدل القتل وحالات الوفيات بسبب العنف في أن معلومات القتل التي غالبًا ما تُجمع في السجلات الوطنية من مجموعة من السجلات من نظامي العدالة الجنائية والصحة قد لا تكون مصنفة بسهولة حسب نوع الجنس والعمر.[169] كما أن تسجيل المعلومات حول الجاني بدقة، بما في ذلك نوع الجنس وعلاقة الجاني بالضحية، بالإضافة إلى سبب الوفاة، لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا ولا يجري بصورة متسقة. ويُعد تعزيز المعلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية، بالإضافة إلى معلومات السجل الصحي، من أجل استيعاب هذه الأبعاد للحصول على إحصاءات موثوقة عن جرائم القتل التي تكشف عن حجم جرائم العنف المتعلقة بنوع الجنس.

وبالمثل فإن كثيرًا من حالات العنف الجنسي لا يُبلغ عنها لأن النساء قد يخشين من الانتقام أو العار في المجتمع أو كليهما .

يُعد تحسين معايير جمع البيانات لتقييم جميع أشكال العنف واستكمال بيانات السجل مع وجود تقديرات للدراسات الاستقصائية من المقاييس الأساسية لتقييم ومعالجة كافة أشكال العنف - بما في ذلك القتل، والعنف الجنسي، وتجارة البشر - والتي تَخِل بالمجتمعات التي يسودها السلام. ويشكل الرصد بالقدر الكافي للاتجاهات في حالات النزاع تحديًا خاصًا نظرًا لتدهور النظم الاحصائية الوطنية والمؤسسات العامة في هذه الحالات والتي غالبًا ما تعيق تجميع إحصاءات موثوقة دون انقطاع.

الشكل 3.28

نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وكن ضحايا العنف الجنسي (المحور الأيمن) وحصة الحوادث التي يرتكبها أفراد الشرطة/الجيش (المحور الأيسر)، 2007-2016

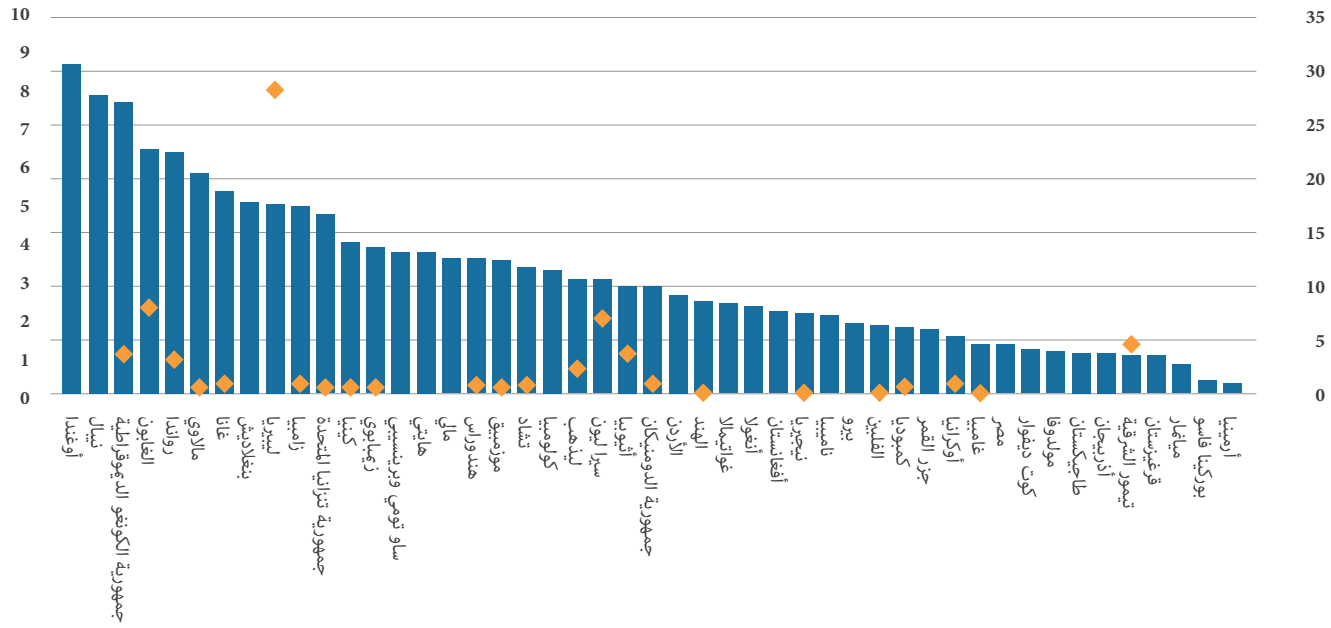

■ النسبة المئوية للنساء والفتيات بين سن 15-49 اللاتي تعرضن للعنف الجنسي

◆ ٪ من ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبته الشرطة/الجندي

المصدر: تستند حسابات الأمم المتحدة للمرأة إلى آخر البيانات المتوفرة من وزارة الأمن الوطني لـ47 دولة.

ملاحظة: المعلومات المتوفرة عن العنف الذي يرتكبه رجال الشرطة/الجيش متاحة فقط من 24 دولة.

هدف التنمية المستدامة رقم 17

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الغايات
19

مؤشرات النوع الاجتماعي
1

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة للنساء والفتيات توفير بيئة تمكينية والتزام قوي بالشراكة والتعاون، ويُعد التكامل لتعزيز "وسائل التنفيذ" من الالتزامات التي تركز على حشد موارد كافية، والتجارة العادلة، والتقدم التكنولوجي للتنمية المستدامة وبناء القدرات وذلك من خلال الشراكات القائمة على المساءلة والتضامن، والمعلومات الكافية لرصد عملية التنفيذ. كل هذه الأمور تُعد أيضًا مهمة للمساواة بين الجنسين، على سبيل المثال قد يؤثر رفع القيود التجارية بشكل سلبي على عمالة المرأة في الحالات التي تكون فيها ممثلة تمثيلًا زائدًا في القطاعات المنافسة للواردات مثل المحاصيل الغذائية الزراعية. وقد يؤدي التقليص من الميزانية التي تحد من النفقات الاجتماعية إلى زيادة طلب النساء للعمل غير مدفوع الأجر في المنازل، في حين أن الحصول على التكنولوجيا التي توفر العمالة قد يسهم في الحد من شدة هذا العمل.

تسليط الضوء على حشد الموارد للدول النامية

في عام *2012* بلغت حجم الموارد المالية المتدفقة من الدول النامية *2.5* ضعف حجم المعونات المتدفقة، والاعتمادات حسب نوع الجنس تكاد تقارن بمثل هذه التدفقات الخارجية

تدعو الغاية 17.3 إلى زيادة حشد الموارد المالية للدول النامية، حيث أن رصد هذا الهدف من منظور المساواة بين الجنسين يتطلب تقييم مدى حشد الموارد المالية من مصادر متعددة من أجل دعم الدول النامية ومقدار الموارد المصممة من أجل الالتزامات بالمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن جميع الموارد التي تأتي إلى الدول النامية، تُعد المعونة الانمائية الخارجية هي الوحيدة التي يمكن حاليًا تتبعها من منظور النوع الاجتماعي.

ومن بين 114 مليار دولار أمريكي من التزامات المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة للدول النامية في الفترة 2014 – 2015 يوجد 40.2 مليار دولار أمريكي مخصص للتركيز على المساواة بين الجنسين.[170] حيث كانت القطاعات التي تلقت أكبر قدر من البرامج المتعلقة بنوع الجنس هم المجتمع المدني والحكومي (18 بالمائة) والتعليم (10 بالمائة) والسكان والصحة الانجابية (10 بالمائة). والتُزم بتخصيص قدر أقل للمساواة بين الجنسين في القطاعين الاقتصادي الانتاجي – على سبيل المثال لم يُلتزم إلا بنسبة 2 بالمائة فقط للأعمال التجارية والمصرفية.

في حين لا تزال المساعدة الانمائية الرسمية مصدرًا مهمًا من مصادر المعونة للدول ذات الدخل المنخفض، إلا أن هناك تدفقات غير المساعدة الانمائية الرسمية حظيت بأهمية على مدى السنوات الماضية.[171] وتظهر الخريطة في الشكل 3.29 مصادر تمويل متنوعة قادمة، مع إعطاء نفس القدر من الأهمية للمبلغ الذي يتدفق في الوقت ذاته. وفي عام 2012، تلقت الدول النامية 1.3 تريليون دولار أمريكي على شكل مساعدات، واستثمارات، ودخل من الخارج، إلا أن هناك 3.3 تريليون دولار أمريكي تدفق للخارج على شكل فوائد مدفوعة على الديون

الشكل 3.29

أكبر تدفقات الموارد حول العالم، 2015

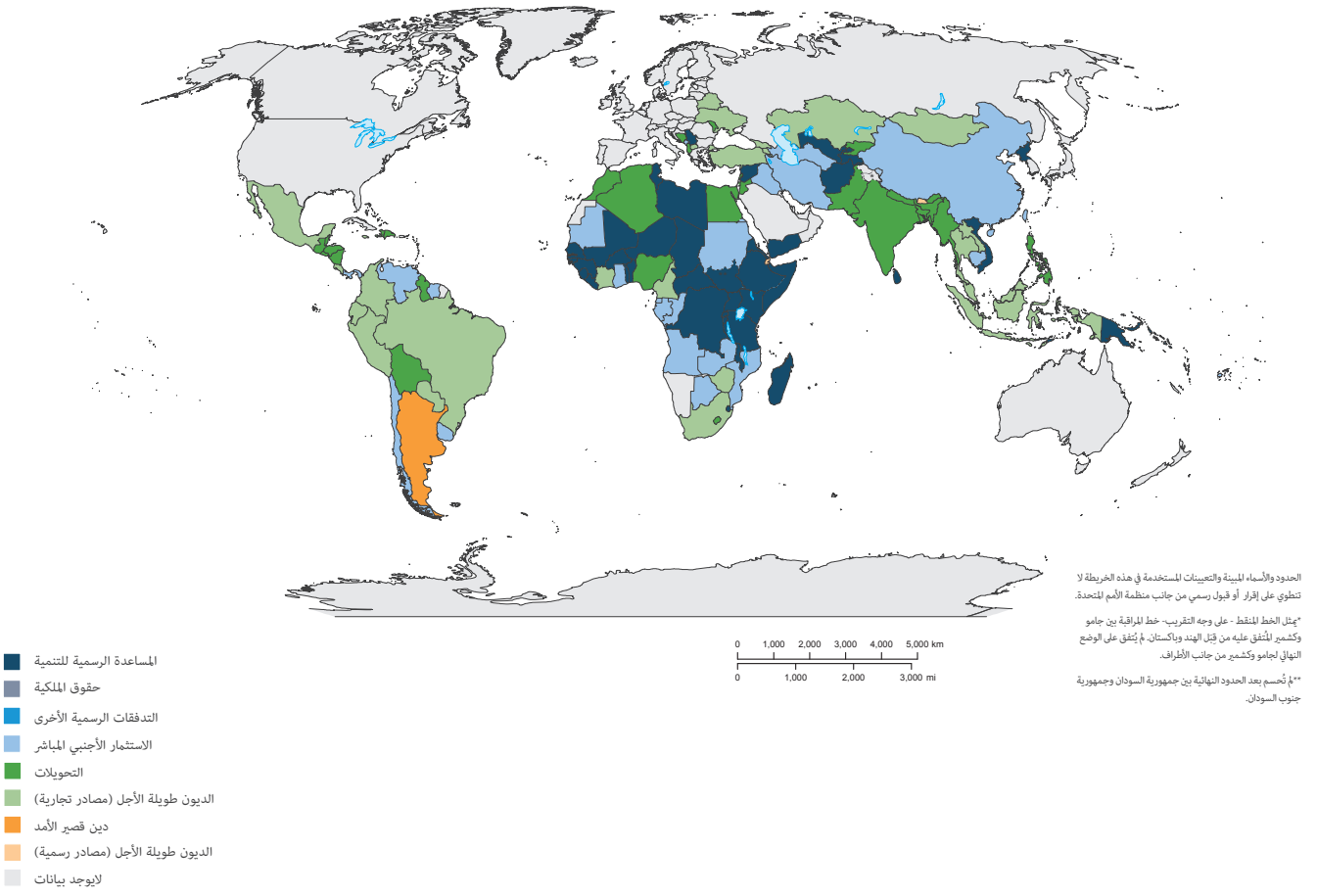

المصدر: مبادرات التنمية، 2017.

ملاحظات: استُند إلى بيانات 140 دولة نامية. وتستبعد البلدان التي لا تملك بيانات لتدفقين أو أكثر من المساعدات الإنمائية الرسمية، والصناديق الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات. بالنسبة للبلدان الخمسة التالية، لا تتوفر بيانات عام 2015، وبالتالي تُستخدم آخر سنة متاحة: جمهورية أفريقيا الوسطى (2000)؛ إريتريا (2002)؛ ليبيا (2014)؛ ناورو (2009)؛ والصومال (2014). احتُسبت جميع البيانات بناء على وحدات بالدولار الأمريكي.

الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والعائد لصالح الوطن، وهروب أصحاب رأس المال.[172] وتفيد التقديرات بأن 84 بالمائة من هذه التحويلات الصافية للموارد يعود إلى عدم تسجيل عدد هروب أصحاب رأس المال بما في ذلك التدفقات غير المشروعة إلى الخارج.[173] وهذه الخسارة تعمل على تقليل قدرة الدول على تحويل اقتصادها، والمحافظة على بيئاتها والاستثمار في شعوبها. وتُعد المساعدات التي التُزم بها لصالح المساواة بين الجنسين، رغم أهميتها، محدودة جدًا لتعويض الخسارة في الإيرادات التي كان يمكن استثمارها بطريقة أخرى في البنية التحتية والخدمات التي تعود بالفائدة على النساء والفتيات (انظر أيضًا الفصل السادس وخلق أوجه التآزر، صفحة 234).

تحديات القياس

هناك حاجة ماسة إلى مزيد من المعلومات على مجموعة واسعة من الموارد المالية القادمة من الدول والخارجة منها، واستخدام هذه الموارد لدعم التنمية المستدامة وأثر هذه التدفقات على النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود على المستوى العالمي والاقليمي والوطني لتتبع حشد الموارد بشكل كافٍ لسياسات وبرامج المساواة بين الجنسين (انظر الغاية 5.c).

الفصل الرابع

بعيدًا عن المتوسطات: من الذين يُستثنوا؟

قائمة المحتويات

الرسائل الرئيسية 127

المقدمة 128

الأنماط المتقاطعة من التمييز والحرمان المتكتل 129

الأنماط المتقاطعة من التمييز 129

الحرمان المتكتل 133

دراسة حالة لأربع دول عمن يجري استثناؤهم 136

المقاربة 136

نظرة عامة 140

باكستان: الثروة، والجغرافيا والانتماء العرقي 144

نيجيريا: الثروة، والجغرافيا، والدين والانتماء العرقي 151

كولومبيا: الثروة، والجغرافيا، والسلالة والتشرد الداخلي 158

الولايات المتحدة: الدخل والموقع والعرق والإثنية 165

الفئات الضعيفة والمخفية 172

النساء والفتيات ذوات الإعاقة 172

المهاجرون واللاجئون والمُهَجَّرون داخليًا 174

الأشخاص ذوو الهويات المبنية على النوع الاجتماعي 175

الخاتمة 177

التوصيات 178

الرسائل الرئيسية

/1

ألا يُستثنى أحد يعني أن ثمار التنمية المستدامة يجب أن تصل للجميع. إلا أنه في الوقت الحالي، عبر البلاد المختلفة، تُعد النساء والفتيات، اللاتي يعانين من أنماط مختلفة من التمييز، الفئة الأشد تخلفًا عن ذلك الهدف. فتلك الفئة تسجل نتائج أسوأ عن كل الفئات الأخرى في الأبعاد الرئيسية للرفاه.

/2

العوامل التي تساهم في معاناتهن لا تعمل بشكل منفصل. فهناك على سبيل المثال عوامل متعلقة بالثروة والموقع والسلالة تتجمع معًا لتشكيل جوانب عميقة من الحرمان من عدد من أهداف التنمية المستدامة، بدءًا من الحصول على التعليم والعناية الصحية إلى المياه النظيفة والوظائف الجيدة.

/3

هناك أشكال أخرى من التمييز على أساس النوع الاجتماعي والوضع من حيث الهجرة حاضرة في ذلك النقاش. فهي تتخطى الحدود الوطنية، وهي موضوع رئيسي في أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان، إلا أن البيانات حول النساء والفتيات اللاتي تعانين من تلك الأشكال من التمييز تكون ناقصة في كثير من الأحوال.

/4

إن دعـم تصميم استراتيجيات إحصائية وأدوات جمع بيانات موجهة تتوافق مع واقع الفئات المحرومة، متضمنًا المجموعات المخبئة أو التي يصعب الوصول إليها – مع ضمان المعايير الأخلاقية – مسألة ذات أهمية قصوى. فذلك سيسمح بجمع المعلومات وتطوير سياسات وبرامج للاستجابة لذلك الواقع.

/5

المجهود المبذول في تعريف أوجه التفاوت بين المجموعات ووصفها هو خطوة أولى ضرورية نحو تحدي الأشكال السائدة من القوة والتفاوت – والتي، إن لم يُتعامل معها، سوف تعيق الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

/6

إن زيادة إنتاج أدوات ذات جودة عالمية لإحصائيات النوع الاجتماعي واستخدامها وإتاحتها لهو أمر جوهري. إلا أن التوزيع حسب الجنس غير كافٍ. فتحديد أكثر الفئات التي تعاني من الاستثناء يتطلب تفكيكًا لأبعاد متعددة تتضمن الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والسلالة والوضع من حيث الهجرة الإعاقة-القدرة الخاصة والموقع الجغرافي وغيرها من الصفات المتعلقة بالسياقات الوطنية.

مقدمة

إن الالتزام بـ "ألا يُستثنى أحد" متأصل في قلب خطة عام 2030. فهو يتحدث عن الوعد بتحقيق أهداف الخطة، وهو الوعد الذي اتخذه قادة الدول لتحقيق العيش في عالم أكثر عدلًا وإنصافًا للجميع، مع وضع احتياجات الأشد حرمانًا على قمة الأولويات. ومن منظور النوع الاجتماعي، تتطلب ترجمة خطة عام 2030 إلى فعل على الأرض ضمان كون النساء والفتيات كلهن متمتعات بحقوق وفرص متساوية، بغض النظر عن مكان معيشتهن وسنهن وطبقتهن الاجتماعية وقدراتهن وانتمائهن العرقي وسلالتهن وتوجههن الجنسي ونوعهن الاجتماعي والوضع من حيث الهجرة أو أية عوامل أخرى.

إلا أن هذا ليس الوضع اليوم، فالكثير من النساء والفتيات يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز على أساس جوانب من هوياتهن اللاتي تميزهن عن الفئات الأكثر رخاءً. فتلك النساء والفتيات يواجهن أوجهًا معينة من الافتقار إلى الحصول على الموارد والخدمات والفرص. إلا أن تلك الأوجه من الحرمان، بسبب قياس التقدم في الأغلب بالمجموع الكلي، ليست دومًا ظاهرة في الإحصائيات الرسمية. والخطوة الأولى كي لا يُستثنى أحد تبدأ بتحديد من هم الفئات الأشد تهميشًا، وكيف يسجلون في المقاييس الرئيسية للرفاه، خاصةً بالمقارنة مع المجموعات الأخرى في المجتمع.

وانطلاقًا من تلك الخلفية، يركز التحليل المُتَخَذ في ذلك الفصل على تحديد أوجه التفاوت بين النساء والفتيات في أربعة بلدان: كولومبيا ونيجريا وباكستان والولايات المتحدة. وكل دراسة حالة ستركز على النتائج الخاصة بعشرة أهداف خاصة بالتنمية المستدامة (ستة أهداف في حالة الولايات المتحدة). تشير النتائج إلى أوجه تفاوت واسعة بين خبرات النساء عبر البلدان وداخلها، وتظهر كيف تكمل أهداف التنمية المستدامة بعضها بعضًا. فهي تبين أن النساء والفتيات المحرومات في جانب معين تكن في الأغلب أكثر عرضة للحرمان في جوانب أخرى أيضًا. ويشتد ذلك الحرمان بين النساء اللاتي يواجهن أشكالًا متعددة ومتداخلة من التمييز – وتلك هي الفئة التي تتعرض للاستثناء.

وتكرار ذلك النوع من التحليل في بلدان أخرى يتطلب بيانات ذات جودة يُعتمد عليها وملائمة لوقتها عن السكان الأشد عرضة للاستثناء. بالإضافة إلى ذلك، من ضمن الاستراتيجيات الأخرى، يمكن لدمج البيانات من المصادر الموجودة واستخدام تقنيات أكثر تطورًا لجمع العينات (ما يتضمن الدراسة الهادفة للفئات المحرومة) أن يقوي قاعدة الأدلة حول الفئات المحرومة. والأكثر من ذلك،يجب أن توضع البيانات والإحصائيات حول المجموعات التي تظل خفية بشكل كبير - عن الإحصائيات الرسمية – مثل النساء والفتيات ذوات الإعاقة المهاجرات واللاجئات والنساء والفتيات النازحات ومتعددات الهوية على أساس النوع الاجتماعي – في الأولوية. إلا أن المعايير الأخلاقية يجب أن تُرسخ لحماية تلك المجموعات والأفراد من الأذى الممكن، سواءً كان بقصد أم لا.[1]

تتعقد الأسباب الجذرية للتفاوت بين المجموعات: فاستنادًا إلى العوامل البنيوية الرئيسية، فهي في الأغلب مترسخة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سياقات خاصة. يُعد الكشف عن تلك الأسباب الجذرية وتحليلها أمر هام، ولكنه يتجاوز نطاق ذلك الفصل. وبدلًا من ذلك، يسعى هذا الفصل لاستعراض الكم الثري من المعلومات المتاحة في الاستقصاءات الموجودة، لتشجيع الآخرين على القيام بالأمر نفسه من خلال سياقاتهم الوطنية ولاستخدام الإحصائيات الوصفية لفتح حوار وطني حول من يتعرضون للاستثناء: عن هويتهن، وأماكن معيشتهن، وماهية الأفعال التي يجب اتخاذها للسماح لهن بالتمتع بحقوقهن.

الأنماط المتقاطعة من التمييز والحرمان المتكتل

بينما ركز الفصل الثالث على الاختلافات بين النساء والرجال، والفتيات والفتيان، يسلط هذا الفصل الضوء على أوجه التفاوت بين مجموعات مختلفة من النساء والفتيات. وهو يظهر كيف يمكن لمجموعة من أشكال التمييز أن تتفاعل وتُحدث حرمانًا في عدد من مقاييس الرفاه. وقبل عرض نتائج تحليل لعدد من دراسات الحالة، تصف الأقسام الفرعية التالية باختصار مبدأين رئيسين للتحليل: الأول يخص الأشكال المتقاطعة من التمييز، وخاصةً استخدام البيانات المصنفة للكشف عن الآليات متعددة الجوانب وعلاقتها بتوزيع الرفاه في المجتمع؛ أما المبدأ الثاني، والذي نلقبه بالحرمان المتكتل، فهو يشير لتوجه أوجه الحرمان، في بعض الحالات، للتجمع مع بعضها البعض لإنتاج مجموعات محرومة بشدة.

إن قياس التفاوت بشكل مباشر أمر صعب لأسباب عدة: أولًا، يظهر التفاوت بطرق مباشرة وغير مباشرة. فيمكن له أن يتخذ شكل قوانين ترسخ التمييز، والتي يمكن تمييزها بسهولة بشكل نسبي، ولكن يمكن أن يظهر أيضًا في طرق غير ملموسة مثل الصور النمطية والمعايير الاجتماعية المنحازة والتوزيع غير المتساوي للسلطة والموارد والفرص. وتكون النتيجة في الغالب تفاوتًا منهجيًا في المخرجات. وليست أوجه التفاوت في المخرجات كلها بسبب التمييز، ولكن وجود تفاوت منهجي بين المجموعات لهو إشارة قوية إلى العوائق الهيكلية التي تشكل أوجه القوة والضعف غير العادلة عبر المجموعات. التفاوت في المخرجات – محل تركيز هذا الفصل – أداة مفيدة لقياس أثر التفاوت.[2]

الأنماط المتقاطعة من التمييز

في عالم تعلو فيه شتى أشكال التفاوت، ما عاد يكفي التصنيف على أساس الجنس وحده بغرض متابعة النتائج الخاصة بالنساء والفتيات. فهناك أشكال أخرى من التفاوت الهيكلي التي تتقاطع وتتضمن تفاوتًا على أساس النوع الاجتماعي، وهو ما يترك عددًا من المجموعات تعاني من الاستثناء عبر عدد من مقاييس التنمية. التقاط ذلك التعقيد يتطلب النظر في أوجه التفاوت بين النساء. فمجرد ميلاد المرء أنثى، رغم كل شيء، لا يعني تلقائيًا الفقر. وإنما هو تداخل النوع الاجتماعي مع أشكال أخرى من التمييز الذي يدفع النساء والفتيات من الفئات الفقيرة والمهمشة إلى التخلف والتعرض للاستثناء. وتطوير مقاربة منهجية للوضع في الاعتبار تكتل تلك الآليات لهو أمر هام، لأنه يجعل تلك المجموعات من النساء مرئية من وجهة نظر إحصائية. وهذه خطوة أولية مهمة نحو ضمان الاعتراف بوجود الجميع، وأن واقعهن يؤخذ به في الاعتبار أثناء صياغة استراتيجيات لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

على الرغم من ذلك، فهناك العديد من التحديات لتفعيل مقاربة منهجية لرصد التداخل بين الأنماط المختلفة من التفاوت. فالقيود المفروضة على البيانات إحدى هذه التحديات، ويُعد تحديد أي شكل من أشكال التفاوت مرتبط بالسياق تحدٍ أخر. فالثروة والتمييز على أساس الدخل (أو التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية) مرتبطان بسياقات بعض الدول، إلا أن أشكالًا أخرى من التفاوت أكثر ارتباطًا بسياقها الخاص. يبين الشكل 4.1 بعضًا من الأنماط المتعارف عليها بين المجتمعات. حين تتداخل تلك الأنماط مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي (والمتعارف عليه بين البلدان، كما يوضح الفصل الثالث)، ينتج عنها أنماطًا شديدة من الحرمان والتي يصعب تخطيها.

التمييز القائم على العائلة والحالة الزوجية مثال للتمييز الذي قد تتعرض له النساء والفتيات في فترات مختلفة من حيواتهن (انظر الصندوق 4.1). ففي مدغشقر ومالي وأوغندا وزمبابوي على سبيل المثال، بعض من المنازل الأفقر هي التي تقوم عليها أرملة. وبالنسبة لكثير من تلك النساء، إن الترمل يجلب معه خسارة المنزل والملكية نظرًا لغياب حقوق الإرث. كما أنها تعرضهن للعنف الجنسي والوصمة الاجتماعية والعزلة من المجتمع والحرمان من استخدام الأصول العامة.[3] التفاوت في الحصول على الموارد والفرص يعني بلا شك أن نتائج الرفاه بالنسبة لهن ستكون مختلفة بشكل كبير، ليس فقط عن الأرامل الرجال، ولكن أيضًا عن النساء الأخريات اللاتي لا يقعن عرضة لشكل مختلف من العزلة والوصم الاجتماعي التي تأتي بمزج الأنوثة بالترمل. فحالة الترمل مهمة في تلك السياقات، إلا أنها ممكن أن تكون أقل ارتباطًا في سياق تحديد الأشد تخلفًا في حالات تتواجد فيها أشكال من الحماية الاجتماعية للأشخاص الأكبر سنًا، حيث لا يَعُد الترمل أساس لنبذ النساء والفتيات.

ما الذي يختبئ وراء المتوسطات الوطنية؟

يُستخدم المتوسط والوسيط عادةً في الإحصاء لقياس مستوى رفاه الناس عبر المجتمع. إلا أن تلك المقاييس للميول المتوسطة، والتي يُشار إليها عادةً بـ "المتوسط الوطني"، تخفي أوجه التفاوت الواسعة التي تظهر عادةً بين المجموعات المختلفة اجتماعيًا، ما يتضمن مجموعات مختلفة من النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُصَدَر انخفاض بنسبة 10 بالمائة في وفيات الأمهات على أنه نسبة متساوية بين مجموعات مختلفة من النساء والفتيات، أو يمكن أن يخبئ فروقًا جوهرية على أساس السلالة والثروة وغيرهما من العوامل. وفي بعض الأحوال، يخبئ الشكل التصنيفي مواقفًا لا يظهر فيها تقدم، أو ينتج فيها حتى مخرجات أكثر سوءًا بين مجموعات بعينها من السكان، والذين غالبًا ما يواجهون أشكالًا متداخلة من التمييز.

الشكل 4.1

أوجه التمييز الشائعة التي تواجهها النساء والفتيات

يتقاطع التمييز على أساس الجنس عادةً مع أشكال أخرى من التمييز لصنع حالات يشتد فيها الحرمان

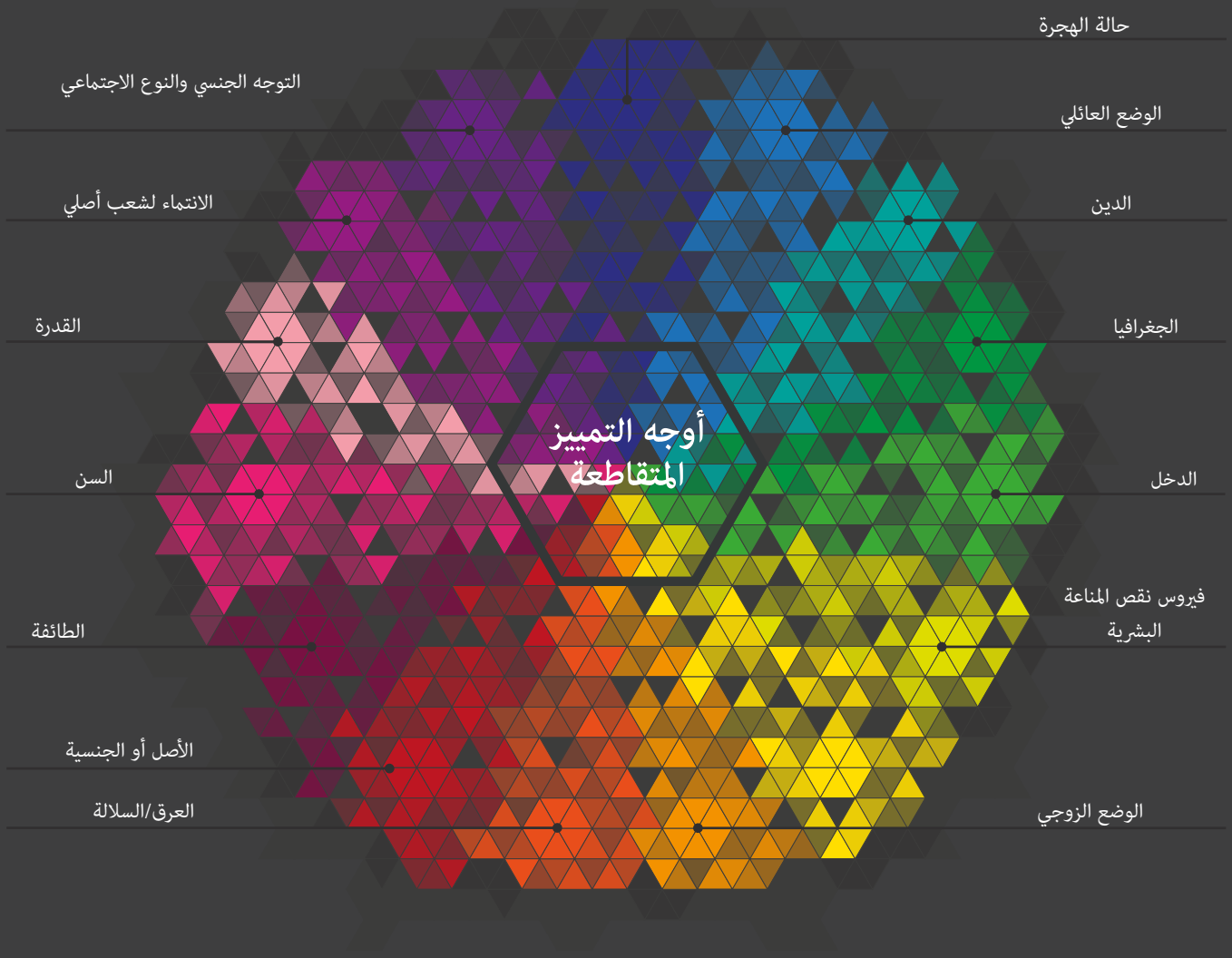

الصندوق 4.1

التمييز ضد المرأة على أساس الوضع العائلي والزوجي

عادةً ما تتخفى أوجه التمييز تحت ستار الوضع الزوجي والعائلي. فالتمييز والوصمة الاجتماعية التي تواجهها النساء على أساس أوضاعهن العائلية، ما يشمل حالة الأم العزباء، يقوى من التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ويضعهن في حالة أشد من الحرمان. في الوقت نفسه، عادةً ما تفضل القوانين والعادات الأشخاص المتزوجين (على من يعيشون معًا بلا زواج على سبيل المثال)، مع منح عدة حقوق للنساء من خلال أزواجهن فقط، وتكرار فكرة المسؤولية الرئيسية للرجل بدعم العائلة وحمايتها، مما يؤدي إلى وصمة اجتماعية تجاه النساء المطلقات والعزباوات.

يظهر أثر تلك الوصمة الاجتماعية بشكل نفسي واقتصادي، فالأم العزباء قد تُنبذ (في العمل والمجتمع)، ويمكن أن تتحمل عبئًا نفسيًا ووصمة اجتماعية مرتبطة بتربية أطفال خارج إطار الزواج. علاوة على ذلك، تميل القوانين التي تنظم آثار فسخ عقد الزواج لأن يكون لديها انحيازات على أساس النوع اجتماعي، مثل التي ترتبط بحق المرأة في الملكية الخاصة، وتوزيع الأدوار على أساس النوع الاجتماعي لأفراد العائلة، وكذلك المسؤوليات المالية وغير المالية غير المتساوية بعد الطلاق.[4] أضف إلى ذلك فشل قوانين الميراث في عدد ملحوظ من الدول في ضمان المساواة في حقوق النساء.[5]

بينما تصعب البرهنة على وجود رابطة سببية بين التمييز والمخرجات المالية، فالبيانات الآتية من الدول المتقدمة والنامية تشير إلى أن العائلات التي تقوم عليها أم عزباء أو مطلقة تُمثَّل بشكل كبير للغاية بين الفئات الفقيرة.[6] ففي كندا لوكسمبورغ والولايات المتحدة، تعيش أكثر من نصف الأمهات العزباوات اللاتي لديهن أطفال صغار في فقر؛ ويظهر في الشكل أن أقل من ربع الرجال الغُرب يعيشون في تلك الحالة.[7] استنادًا إلى البيانات الآتية من 89 دولة نامية، تُعدالأم المطلقة التي تبلغ 15 عامًا فأكبر أكثر عرضة بمرتين لأن تواجه الفقر عن الرجال في - المجموعة العمرية نفسها (انظر الرسم البياني 4.2). أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي المنطقة أصحاب أكبر قدر من النساء المطلقات اللاتي يقبعن في الفقر، بنسبة 15.8 بالمائة.[8]

الشكل 4.2

معدلات الفقر المدقع بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) وفقًا للحالة الزوجية، 2009-2013

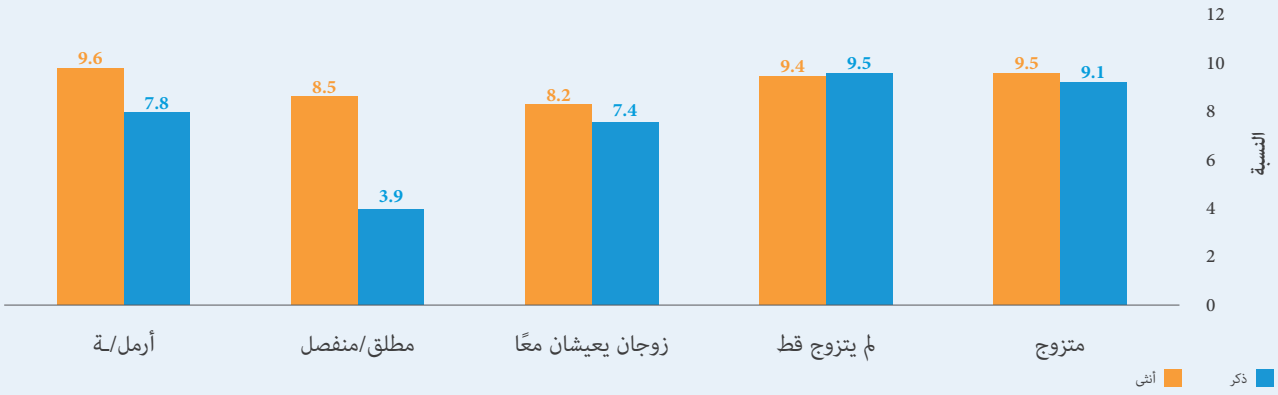

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي.

ملحوظة: يستند ذلك الرسم إلى البيانات المجمعة في 2009 أو بعدها في 89 دولة، ما يغطي 84 بالمائة من السكان في العالم النامي.

بطريقة مماثلة، عادةً ما ينتج التفاوت على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أنماطًا من الحرمان الشديد. ففي أمريكا اللاتينية، تعاني النساء السوداوات والمنتميات للشعوب الأصلية من مساوئ شديدة في المناطق التي يسيطر عليها الذكور البيض أو السود، متضمنًا تفاوتًا في الوصول إلى سوق العمل مع وجود فروق جوهرية في الأجور.[9] وفي الولايات المتحدة، تؤثر العلاقات القائمة على أساس العرق على كل جوانب الحياة، من ضمنها تعليم الأطفال وطريقة معاملتهم في المدرسة. ففي تقرير يعود لعام 2014، وُجد أن الطلبة السود كانوا أكثر عرضة ثلاث مرات عن الأطفال البيض لأن يُعاقبوا ويُفصلوا من المدرسة. والفتيات السوداوات كن أكثر عرضة للعقاب عن كل الفتيات الأخريات وأغلب الصبيان.[10] أما الطلبة السود واللاتينيين والمنتمون للشعب الأمريكي الأصلي ولألاسكا كانوا أكثر عرضة لأن يكونوا في مدارس بها نسبة كبيرة من المعلمين غير الحاصلين على شهادة أو رخصة لمزاولة التعليم وتقل بها الخيارات للمقررات التعليمية المتقدمة، منها الرياضيات والعلوم المتقدمة.[11]

والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي والأصل الوطني وحالة الهجرة لهو عامل مشترك أخر للنبذ والحرمان. فالنساء المهاجرات عادةً ما يزداد تمثيلهن في مقاييس المهن ذات الأجور الضعيفة والجودة الرديئة، وكذلك في المهن غير المنظمة كالعمل المنزلي، ويعانين من تهديد عالٍ بالتعرض لعنف القائم على النوع الاجتماعي (انظر الفصل السادس). والنساء ذوات الأحوال القانونية غير المنظمة يواجهن مواقفًا أكثر خطرًا، وعادةً ما يُحرمن من الحصول على الحقوق الأساسية مثل حماية العمال والحماية الاجتماعية والصحية والحماية من العنف وسوء المعاملة. وقد بينت دراسة عن نساء في سريلانكا يعملن في الشمال الأفريقي وغرب آسيا كعاملات منزليات أن 17 بالمائة منهن قد تعرضن للتحرش الجنسي، و5 بالمائة منهن قد تعرضن للاغتصاب.[12] وفي إسبانيا، تضطر النساء المهاجرات اللاتي يواجهن التمييز في سوق العمل على أن يقبلن بمناصب أقل في المستوى أو أن يعملن في المنزل، رغم تدريبهن المرتفع بصورة نسبية ومستواهن التعليمي.[13]

كون النساء والفتيات اللاتي يعانين من الحرمان يوجدن في حالة أشد عندما يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز ليست بالفكرة الجديدة. فالعالِم الرائد في مجال النظرية النقدية للعرق، كِمبرلى كِرنشاو، يقول: "إذا كنت تقف في الطريق ذات الأشكال المتعددة من الإقصاء، ففي الأغلب ستقع عرضة لها كلها"،[14] ما يعني أن الفئة التي تعاني من الحرمان بشكل مضاعف على أساس انتمائها لنوع اجتماعي أو عرق ستواجه أوجهًا أخرى من الحرمان والتفاوت كأثر ممزوج لكليهما، وبالتالي منفصلًا عمن يواجه شكلًا وحيدًا من أشكال التمييز دونًا عن الباقي. وذلك يعني أيضًا أنه ليس كل أعضاء فئة اجتماعية ما سيواجهون نفس الشكل من أشكال الحرمان. نتيجةً لذلك، فإن التركيز على الانتماء العرقي دون النوع الاجتماعي، على سبيل المثال، غير ملائم، لأن أوجه الحرمان المحددة التي تواجها نساء بداخل مجموعة عرقية ستمضي بلا تمييز لها.

بالإضافة إلى ذلك، لا تشبه التجارب بعضها البعض. فبشكل متكرر، تتداخل محاور مختلفة من المزايا والمساوئ لإنتاج هرميات اجتماعية معقدة. ففي دراسة لمخرجات الصحة بمنطقة كوبال في كارناتاكا (الهند)، على سبيل المثال، وُجد أنه بينما كانت النساء الفقيرات الأشد افتقارًا للخدمات الصحية بشكل دائم، ظهرت النساء غير الفقيرات في مكانٍ ما في المنتصف، مع مخرجات تشبه تلك المتعلقة بالرجال الفقراء. فقدرة هؤلاء النساء في رفع مستواهن الاقتصادي أبقاهن بعيدًا عن الفئة الأشد تخلفًا، إلا أن العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي أدت إلى عدم بعدهن بشكلٍ كبير عن الرجال الفقراء، والذين يواجهون أنفسهم عوائق اقتصادية، ولكن ليست عوائق على أساس النوع الاجتماعي.[15]

الحرمان المتكتل

تميل النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالًا متداخلة من التمييز لأن يكن في مرتبة أكثر سوءًا عبر الأبعاد المتعددة للرفاه – بمعنى أخر، فهن يواجهن أشكالًا متعددة الأبعاد لحرمان تتسم بالتكتلية. فالفقر، على سبيل المثال، مرتبط بقوة بالنتائج التعليمية الفقيرة؛ وهو أيضًا أحد الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال. وتلك الأشكال الثلاثة من الحرمان ستتجمع في الأغلب وستقوي بعضها بعضًا.

ومن خلال تحليل 53 بلدًا تتوافر فيها البيانات الكافية، يتبين أن النساء بين سن 20-24 من المنازل الغنية أقل عرضة للزواج (أو العيش المشترك بلا زواج) قبل 18 عامًا، وأكثر احتمالًا لأن يكملن تعليمهن عن النساء اللاتي يعشن في منازل فقيرة. ومن خلال العينات المدروسة، نجد أن معدلات الزواج المبكر في المتوسط أعلى بـ 24 نقطة مئوية بين أفقر النساء، مقارنةً بأغنى النساء.[16] واستكمال التعليم الثانوي هو الأعلى بين أغنى النساء بـ 45 نقطة مئوية عن أفقر النساء. إلا أنه بين تلك الفجوات، تجتمع الثروة وزواج الأطفال معًا لإنتاج أوجهًا كبيرة من التمييز في معدلات استكمال التعليم الثانوي. ففي نيجريا، على سبيل المثال، استكمل 96.2 بالمائة من النساء في المنازل الأغنى اللاتي تزوجن في سن 18 عامًا أو أكثر التعليم الثانوي أو ما فوق الثانوي. على النقيض من ذلك، أقل من 2 بالمائة من النساء الأغنى واللاتي تزوجن قبل سن 18 عامًا قد قمن بذلك (انظر الشكل 4.3).

كما أن الفتاة التي تتزوج قبل 15 عامًا هي أكثر عرضة لأن تنجب طفلًا قبل أن تصل هي نفسها لسن الرشد، ما يعرض صحتها ونموها وفرصها فيما بعد للخطر. واستنادًا إلى بيانات من 57 دولة نامية، فمتوسط إنجاب الطفل الأول بين الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن 15 عامًا هو 15.6، بينما من يتزوجن في سن 15 عامًا أو بعدها، فمتوسط عمرهن عند إنجابهن للطفل الأول هو 18.9 عامًا. في طاجكستان، تنجب الفتيات اللاتي تزوجن قبل 15 عامًا مولودهن الأول في متوسط عمر 17 عامًا، مقارنة بعمر 21 عامًا للفتيات اللاتي تزوجن عند الـ 15 عامًا أو بعدها.

ماذا يعني الحرمان المتكتل؟

يشير الحرمان المتكتل لتوجه أوجه الحرمان المتعددة لأن تتكتل بشكل مشترك وتتجمع، ما يعني أن وجهًا من أوجه الحرمان في مجال واحد غالبًا ما يكون مصاحبًا لوجه أخر للحرمان في مجال أخر. فالفقر على سبيل المثال، والذي يعتبر حرمانًا من الوصول للموارد المحتاجة لعيش حياة كريمة، عادةً ما يرتبط بقوة بأشكال أخرى عديدة من الحرمان، ما يتضمن التعليم والصحة والرفاه.

الأثر المشترك للثروة والموقع ينتج أيضًا تفاوتات واسعة. ففي الهند على سبيل المثال، تُعد الفتاة التي يقع عمرها بين سن 20-24 من بيت ريفي فقير أكثر عرضة بـ 5.1 مرة للزواج قبل سن 18 عامًا من الفتاة التي تسكن في بيت حضري غني، وأكثر عرضة بـ 21.8 مرة لألا تكون ذهبت أبدًا للمدرسة، و5.8 مرة لأن تكون أمًا في سن المراهقة، و1.3 مرة لألا يكون لديها قدرة على تملك مالًا خاصًا بها، و2.3 مرة لألا يكون لها رأي في كيفية إنفاق المال (انظر الشكل 4.4). وإمكانية أن تقع تحت طائلة الفقر أكبر إذا كانت بلا أرض ومن طائفة مصنفة. وسيؤدي مستواها المنخفض من التعليم والمرتبة في الهرم المجتمعي إلى أنها إذا عملت بأجر، فستتعرض لظروف عمل استغلالية.[17]

الشكل 4.3

استكمال مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعلوها للنساء بين سن 20-24، بحسب الثراء والسن عند الزواج الأول، 2003-2016

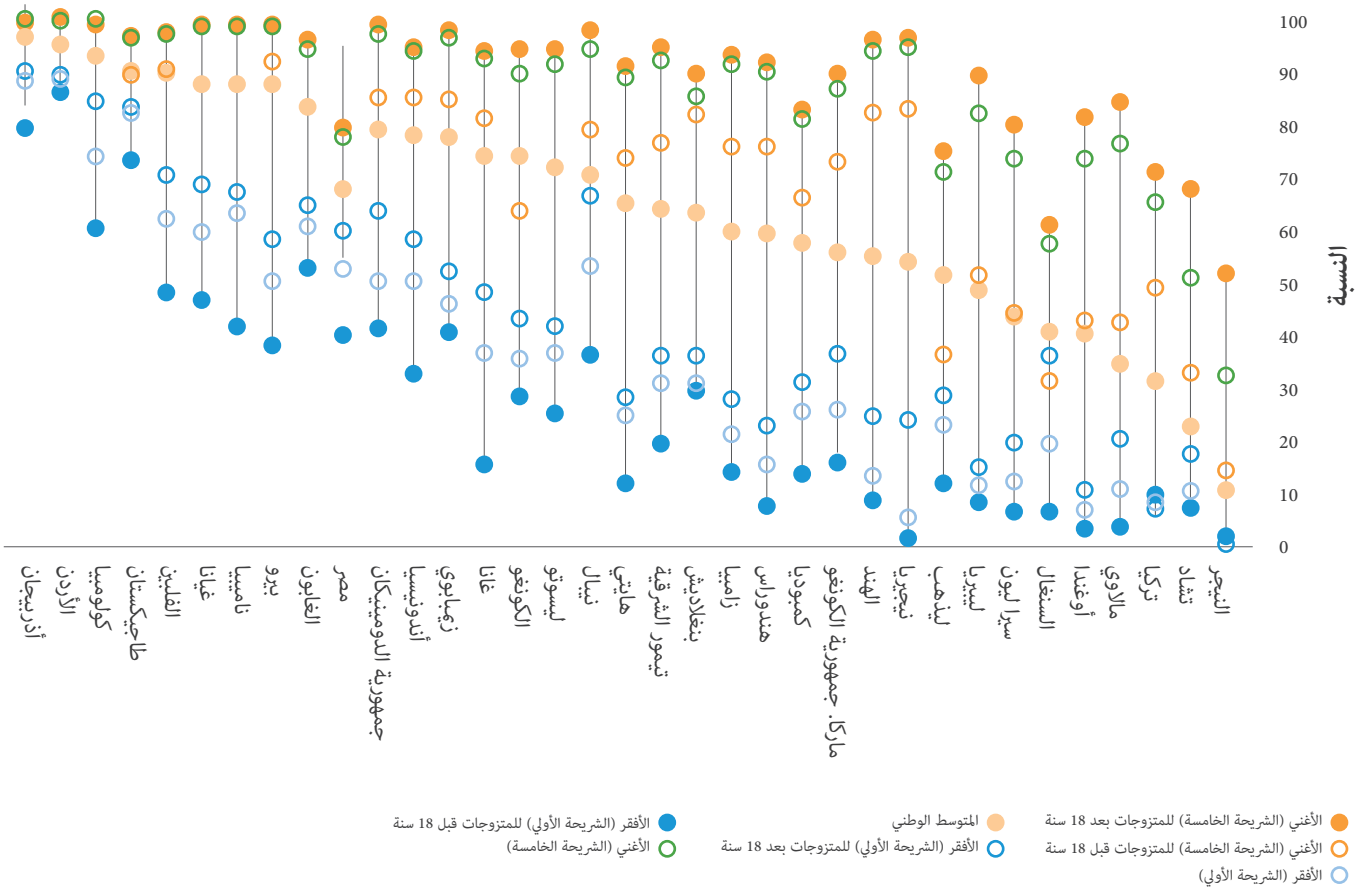

المصدر: حسابات الأمم المتحدة للمرأة علي أساس آخر دورة من الأستقصاء الديموغرافي والصحي.

ملحوظة: استُند إلي بيانات 35 دولة. وفي حالة أذربيجان وغابون وغيانا والأردن وليسوتو وناميبيا، كان حجم عينة أغنى النساء المتزوجات قبل سن 18 أقل من 30 (لم تظهر).

تستعرض تلك الأمثلة كيف يرتبط الحرمان في مجال ما بالحرمان في مجالات أخرى. فالمرأة التي تتزوج مبكرًا، تُثقل بمسئوليات الرعاية وتُحرم من التعليم وتتعرض لحياةٍ فيها الكثير من أوجه الحرمان. وغالبًا ما ستتعرض لتلك الأوجه من الحرمان بشكلٍ أكثر حدة إذا كانت من فئة فقيرة أو مهمشة.

يتضمن توجه الحرمان للتكتل احتياجًا لتقييم الحرمان من خلال عدسة متعددة الأبعاد، حيث يمكن للفتيات والنساء اللاتي يواجهن أشكالًا متقاطعة من التمييز، ولا يظهرن عادةً في الإحصائيات المجمعة، أن يكن أكثر ظهورًا، وأن يُسَلَط الضوء على تجاربهن. والقسم القادم يقدم مقاربة للقيام بذلك من خلال استخدام بيانات من مسوح على مستوى المنازل.

الشكل 4.4

التفاوت بين أفقر نساء الريف وأغنى نساء الحضر، وفقًا لعدة مؤشرات، مع النسبة المئوية، 2015-2016

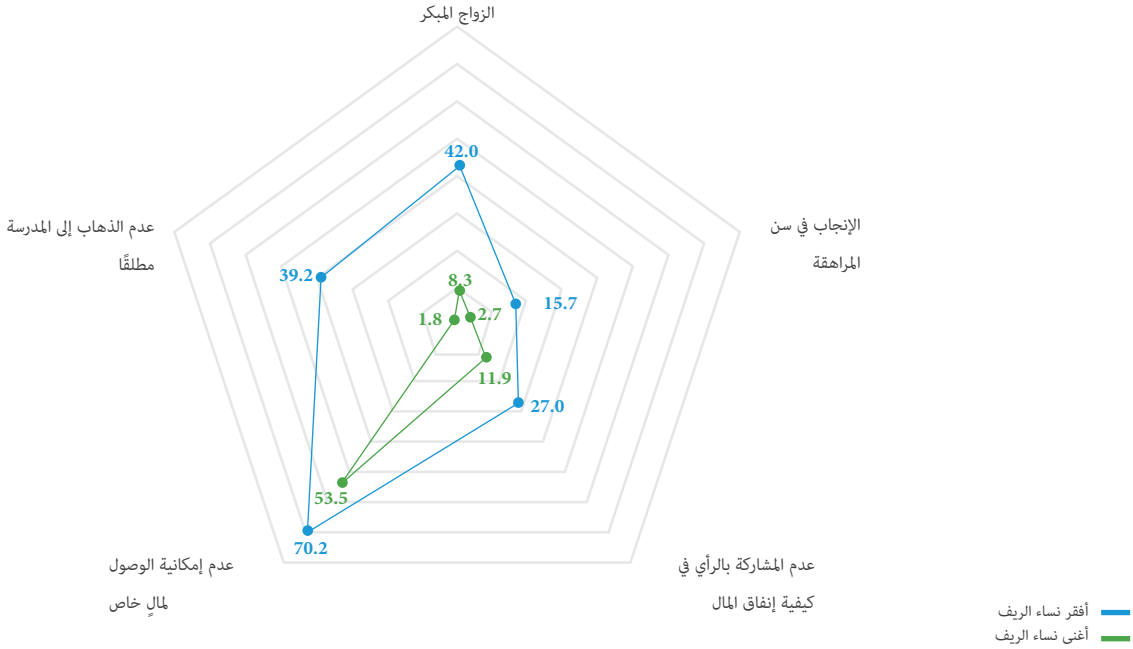

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا لبيانات جزئية من المسح الهندي الوطني لصحة العائلة.

دراسة حالة لأربع دول عمن يتعرضون للاستثناء

المقاربة

يستخدم هذا القسم أربع دراسات حالة لاستعراض إمكانيات تصنيف البيانات المتاحة وتحليلها بطرق تبرز التفاوت الذي تعانيه المجموعات المختلفة من النساء. أُختيرت تلك الدراسات بناءً على مدى توافر البيانات وحسن توقيتها وحجم العينات (انظر الصندوق 2.4 حول التحديات الخاصة بالبيانات)، وأيضًا على أساس ما إذا كانت الاستقصاءات المتاحة قد تضمنت متغيرات تيسر من التصنيف متعدد المستويات، متضمنًا مؤشرات للسلالة والعرق والدخل والموقع.

الصندوق 4.2

تحديات والقيود المفروضة على البيانات في تحديد من يتعرضون للاستثناء

تفرض ندرة البيانات والأحجام المحدودة للعينات تحديات ملحوظة لتحديد أوضاع المتعرضين للاستثناء ومتابعتهم. فأدوات جمع البيانات مصممة في الأغلب لتقييم المخرجات الوطنية، بمنهجية لا تستطيع أن تستوعب التحليل المكثف للمجموعات الفرعية. التصنيف على أساس بُعْدَيْن في المرة – مثل الجنس والموقع أو الجنس والدخل – هو أمر ممكن للغاية، إلا أن تحليلًا أكثر دقة للمجموعات المحرومة باستخدام تصنيف متعدد المستويات – على سبيل المثال، النساء من الأقليات العرقية اللاتي يعشن في منازل فقيرة ومناطق ريفية – ليس ممكنًا. والعينات الأكبر حجمًا بحاجة للقيام بذلك، إلا أن التكاليف الزائدة لتوسيع حجم العينة غالبًا ما يمنع الأنظمة الإحصائية الوطنية من القيام بذلك. هناك تحديات أخرى تتضمن جودة البيانات (انظر الفصل الثاني) وحسن توقيتها (الإحصائيات الرسمية للسكان، على سبيل المثال، مصدر مهم للبيانات، إلا أنها تُجرى مرة واحدة كل عشر سنوات، وغالبًا ما تكون أقل تكرارًا في البلدان النامية). جمع البيانات المجزئة من المصادر المختلفة، والاستغلال الأفضل للسجلات الإدارية، والتناول الهادف للعينات في تصميم المسح واستخدام تقنيات لتقدير المساحات الصغيرة يمكن أن يساعد في زيادة توافر البيانات المصنفة بين الفئات السكانية المستهدفة. وتُستخدم تلك التقنيات بشكل متزايد لتكملة أشكال أكثر تقليدية من التحليل، إلا أنه مازالت هناك عدة تحديات ملحوظة.

البلدان المستهدفة هي: كولومبيا (أمريكا الجنوبية) و نيجريا (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) وباكستان (آسيا الجنوبية). البيانات المستخدمة من الاستقصاءات الديمغرافية والصحية هي المتعلقة بكولومبيا ونيجريا وباكستان.[18] في حالة الولايات المتحدة، حيث لا تتوافر تلك الدراسة، استُخدم مسح المجتمع الأمريكي بدلًا منه. واستكمالًا لما استعرضناه للفجوات بين الجنسين التي أُبرزت في الفصل الثالث، تشير دراسات الحالة هنا إلى أوجه التفاوت بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات من خلال 10 أهداف للتنمية المستدامة – متعلقة بالمخرجات التي ندرسها (6 في حالة الولايات المتحدة). يجري استخدام مؤشر رسمي لأهداف التنمية المستدامة أو مؤشر بديل لقياس التفاوت عبر المجالات محل الدراسة. تختلف المقاييس المختارة عبر البلدان استجابةً لخصوصيات كل بلد ومدى توافر البيانات :

- **هدف التنمية المستدامة رقم 2** (القضاء على الفقر): تُقاس الحالة الغذائية للنساء بين سن 18-49 باستخدام مؤشر كتلة الجسم، حيث يُعرف انخفاض الوزن على أنه تسجيل نتيجة أدنى من 18.5 في مؤشر كتلة الجسم بالنسبة للسيدات البالغات غير الحوامل.[19] هذا المؤشر متاح فقط في بيانات نيجريا وباكستان، ولهذا فهو مغطى فقط في الدراستين الخاصتين بهما.

- **هدف التنمية المستدامة رقم 3** (الصحة الجيدة والرفاه): تُقاس النتائج المتعلقة بالتفاوت في الصحة والرفاه باستخدام المؤشرات التالية: "نسبة الولادات التي تمت على أيدي عاملين في مجال الصحة" و"نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 اللاتي لا يساهمن بآرائهن (بأنفسهن أو مع أحد) فيما يخص القرارات الخاصة بالعناية بصحتهن.[20] تتوفر تلك المؤشرات في ثلاث من الأربع دراسات المتوفرة (كولومبيا، نيجريا، وباكستان). في دراسة الحالة الخاصة بالولايات المتحدة، استُخدم "الوصول إلى التأمين الصحي" ليكون مؤشرًا بديلًا لقدرة النساء على الوصول لخدمات صحية حرجة. أما دراسة الحالة الخاصة بكولومبيا، فيُستكشف التفاوت المتعلق بالصحة عبر استخدام مؤشر ثالث: نسبة النساء اللاتي ينجبن قبل بلوغ سن الرشد.[21]

- **هدف التنمية المستدامة رقم 4** (التعليم الجيد): بالنسبة لكولومبيا ونيجريا وباكستان، تُستخدم نسبة النساء والفتيات [22] اللاتي قضين 6 أعوام أو أقل في التعليم لاستعراض الاختلافات في المستويات المبدئية من التعليم المدرسي عبر الفئات المختلفة.[23] تُحسب تلك النسبة عبر جميع النساء والفتيات في العينة – ما يغطي النساء بين سن 15-49 في نيجريا وباكستان ومن يبلغن 13-49 في كولومبيا. في الولايات المتحدة، حيث يستكمل أغلب الناس التعليم لمدة أطول من 6 سنوات، استُخدم استكمال التعليم الثانوي كمقياس بديل للنساء بين سن 15-49 .[24]

- **هدف التنمية المستدامة رقم 5** (المساواة بين الجنسين): العديد من المؤشرات حاضرة في ذلك السياق (واستُعرضت في الفصل الثالث). في ذلك القسم، تُحَلل معدلات زواج الأطفال قبل سن 18 عامًا ومقارنتها عبر المجموعات المختلفة من النساء بين سن 18-49.[25] تُستكشف أيضًا تجارب النساء وتعرضهن لأشكال مختلفة من عنف الشريك الحميم في دراستين من الأربع: كولومبيا ونيجريا. إضافةً إلى ذلك، في حالة الولايات المتحدة، يُعد الوصول إلى اشتراك خدمة الإنترنت المنزلي متاحًا ومستخدمًا في تحليل البيانات كبديل للمؤشر 5.ب.1.[26]

- **هدف التنمية المستدامة رقم 6 و7** (المياه النظيفة والنظافة الصحية وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة): يُنظر لقدرة المنازل على الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات النظافة الصحية واستخدام طاقة نظيفة للطبخ لتحليل الهدفين المذكورين.[27] ورغم أن تلك مؤشرات على مستوى المنازل، إلا أن لها تضمينات مهمة تتعلق بالنوع الاجتماعي. فالنساء والفتيات اللاتي يعشن في منازل محرومة من تلك المرافق سيواجهن آثارًا صحية سلبية وقيودًا على أوقاتهن، مما سيحد من فرصهن في الوصول إلى التعليم والعمل ذات الأجر وأوقات الراحة والفراغ (انظر الفصل السادس).[28]

- **هدف التنمية المستدامة رقم 8** (العمل اللائق ونمو الاقتصاد): يوجه الاستقصاء الديمغرافي والصحي أسئلةً للمجيبين البالغين بين سن 18-49 ما إذا كانوا يعملون وقت إجراء المسح. وفي الدراسة الخاصة بالولايات المتحدة، اعتُمد على مؤشر بديل مشابه لمعرفة عدد النساء بين سن 18-49 اللاتي لا يعملن.

- **هدف التنمية المستدامة رقم 11** (مدن ومجتمعات محلية مستدامة): اعتُمد على نسبة النساء والفتيات اللاتي يعشن في المنازل حيث يشترك ثلاث أشخاص أو أكثر في غرفة نوم لتكون مؤشرًا بديلًا للاكتظاظ[29] لمعرفة الاحتياجات المنزلية غير المشبعة عبر المجموعات والمجموعات الفرعية في كولومبيا، ونيجريا وباكستان. حيث يرتبط الازدحام في المنزل بقوة مع الآثار الصحية المتعسرة، ما يتضمن زيادة خطر انتقال أمراض معدية. يتوافر المقياس في البيانات الكاملة، ما يتضمن النساء والفتيات بين سن 15-49 في نيجريا وباكستان، والنساء والفتيات بين سن 13-49 في حالة كولومبيا.

نتائج ذلك التحليل للبيانات معروضة في رسومات بيانية رادارية في بداية كل دراسة حالة. بالإضافة إلى ذلك، فيما يشبه الفصل الثالث، اتُبعت مقاربة لتسليط الضوء علي وصف نتائج للأبعاد المختارة في كل دراسة حالة. أُختيرت نتائج متعلقة بهدفين إلى ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة عبر كل بلد لتسليط الضوء عليها. والأمثلة المعروضة تجعلنا نركز بشدة على التفاوت في المخرجات التي توجد عبر الفئات السكانية المختلفة. ففي كل بلد، تُصنف العينة وفقًا لأخماس حسب غناها، لتبين الفروق في المخرجات بين أغنى شريحة خمسية من السكان وأفقرها مع الأخذ في الاعتبار مواقعهم (حضرية كانت أو ريفية). وحين تسمح البيانات، تُحَلل الفروق استنادًا إلى الجمع بين الثروة والموقع والأبعاد الإضافية – ما يتضمن الدين، والعرق والسلالة - (انظر الصندوق 4.3).[30]

الصندوق 4.3

نظرة عامة على المجموعات الفرعية التي تغطيها دراسات الحالة

1. **النساء والفتيات عبر توزيع الشرائح الخمسية للثروة.** غالبًا ما يتداخل التفاوت في الثروة مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي بطرق تعرض النساء والفتيات من المنازل الأغنى للاستثناء في المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ما يتضمن الوصول للتعليم وللخدمات الصحية. يُستخدم مؤشر الثروة، وهو مؤشر مركب لمستوى المعيشة المتراكم في المنزل، ليكون مؤشرًا بديلًا للأوضاع الاقتصادية في ثلاث من دراسات الحالة الأربع. أما في الولايات المتحدة، فيُستخدم الدخل الشخصي الإجمالي.[31] حين تشير الدراسات إلى الشريحة الأغنى، تكون تلك الإشارة للنساء والفتيات اللاتي يعشن في المنازل التي تقع من ضمن أفقر 20 بالمائة في توزيع الثروة. أما أغنى شريحة خمسية فتشير إلى أغنى 20 بالمائة من المنازل.

2. **النساء والفتيات من مناطق جغرافية منفصلة.** يمكن للجغرافيا أن تتنبأ بنواتج التنمية: فالعيش في الريف يتسم بمعدلات عالية من الفقر، والمناطق النائية تتسم بضعف البنية التحتية، ومناطق النزاعات والأحياء الفقيرة والتجمعات غير الرسمية غالبًا ما ترتفع فيها نسبة المحرومين، ما يتضمن النساء والفتيات، اللاتي يعانين حرمانًا مضاعفًا وفقًا للتمييز على أساس الموقع والنوع الاجتماعي.[32] في الولايات المتحدة كلها، يُصنف الموقع إلى ثلاث مجموعات: حضرية (مدينة داخلية) وريفية (منطقة غير حضرية) والضواحي (المناطق المحيطة).

3. **النساء والفتيات من المجموعات العرقية والسلالات المختلفة.** إن الملايين من البشر حول العالم ضحايا للتمييز على أساس العرق والسلالة. فبالنسبة للنساء والفتيات، تداخل العرق/السلالة مع التمييز على أساس النوع الاجتماعي غالبًا ما يؤدي إلى تهديد أكبر بالفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي.[33] وفي الأغلب، تعكس التفاوتات العرقية تفاوتات جغرافية، بالأخص في البلدان ذات المساحات المنفصلة على أساس الخطوط العرقية. فدراسات الحالة الأربع كلها تصور اختلافات في المخرجات بين النساء والفتيات من خلفيات عرقية أو سلالية مختلفة.

4. **النساء والفتيات اللاتي ينتمين لمجموعات فرعية خفية أو صعبة القياس.** بالنسبة لبعض النساء والفتيات، من الصعب استخدام أدوات جمع البيانات القياسية، بسبب صغر العينات أو صعوبة جمع البيانات. تلك هي الحالة، على سبيل المثال، للنساء والفتيات اللاتي ينتمين لأقليات عرقية أو دينية ذات حجم صغير للغاية أو مجموعات سكانية شديدة الانعزال ذات لغات وتقاليد نادرة. هناك أيضًا نقص في البيانات التي تخص النساء والفتيات المتنقلات (النازحات داخليًا و اللاجئات والمهاجرات والرحالة)، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة ومن لديهن هويات نوع اجتماعية متعددة (واللاتي لا يُسجلن عادةً في الإحصائيات الرسمية). تتناول دراسات الحالة بعضًا من تلك المجموعات، وليس كلها. يناقش القسم 4.4 بعضًا من تلك الصعاب والقيود لقياس مخرجات رفاه تلك المجموعات.

على الرغم من أن بعض الاستقصاءات المختارة تسمح بالمزيد من التفصيل، إلا أن المعلومات التي توفرها مازالت مقيدة بالأسئلة المطروحة والمجموعات التي تصل إليها. فلم يؤخذ في الحسبان مجموعات النساء والفتيات جميعهن، ما قد يتسبب في إهمال البعض ممن يتعرض لحرمان معين. على سبيل المثال، ثلاث من دراسات الحالة الأربع مبنية على بيانات استقصاءات ديمغرافية وصحية، ما يجيب عن الأسئلة المتعلقة بالمخرجات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ولكن فقط للنساء والفتيات بين سن 15-49.[34] مخرجات التقدم للنساء والفتيات اللاتي لا يقعن تحت تلك الفئة العمرية غير منعكسة. وفي حالات أخرى، تتواجد البيانات حول مجموعات محددة – على سبيل المثال، النساء والفتيات المنتميات لسلالات وجماعات دينية – إلا أن أحجام العينات أصغر من أن تُحسب على أساسها تقديرات يُعتمد عليها. لذلك، تأتي دراسات الحالة المعروضة على سبيل المثال لا الحصر.

بالإضافة إلى مراجعة المخرجات التفاضلية لمؤشرات محددة تحت مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (انظر فوق)، تقوم دراسات الحالة أيضًا بتقييم مدى تكتل أوجه الحرمان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.[35] وفي ذلك الجزء من التحليل، تُستخدم المؤشرات التي تسمح بتقييم مستوى رفاه الأفراد فقط (انظر الصندوق 4.4). ولذلك، فالتركيز ينحدر من 10 أبعاد متعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى أربعة. تُعد دراسة الحالة الخاصة بالولايات المتحدة استثناء: فمن بين المؤشرات الستة المتاحة، تُستخدم ثلاثة منها للتحليل متعدد الأبعاد للحرمان المتكتل.

تشير النتائج إلى أشكال حادة من الحرمان بين النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالًا متقاطعة من التمييز. يهدف هذا التحليل إلى استعراض - وجود مجموعات من النساء والفتيات التي يتضاءل حظوظهن في الحياة عبر الأبعاد المختلفة،[36] وذلك عبر مختلف المجتمعات. يتطلب صنع اختلاف في حيواتهن فهمًا أفضل لأسباب وكيفية تكتل أنواعًا مختلفة من الحرمان، ويتطلب كذلك إقرارًا بأنظمة القمع التي تجعل من مجموعات معينة من النساء والفتيات الأشد عرضة لتلك الأشكال الأكثر حدة من الحرمان.

الصندوق 4.4

الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد:
ما هي الأبعاد التي يتضمنها التحليل التكتلي؟

في كولومبيا وباكستان ونيجريا، يركز التحليل على النساء بين سن 18-49 اللاتي يواجهن حرمانًا متزامنًا مع السياقات الآتية: الزواج قبل 18 عامًا واستكمال ست سنوات أو أقل من الدراسة والبطالة وانعدام القدرة على اتخاذ القرار فيما يخص الوصول إلى خدمات الصحية. استُبعدت المؤشرات المرتبطة بالحرمان على المستوى المنزلي، مثل الوصول إلى المياه النظيفة، والنظافة الصحية والوقود، من ذلك الجزء من التحليل. وستُستخدم لوصف أحوال المعيشة للنساء اللاتي يواجهن الحرمان عبر كل بعد على حدة من الأبعاد الأربعة.

استُبعدت ثلاثة مؤشرات من التحليل التكتلي لعدم جمع المعلومات عن جميع نساء العينة: عنف الشريك الحميم (سُئلت النساء المتزوجات فقط عن ذلك)، ومؤشر كتلة الجسم (لم تُجمع من النساء الحوامل أو اللاتي لم تمر عليهن ثلاثة أشهر على الولادة) والقابلات الماهرات (القاسم المشترك هو الولادة في آخر خمس سنوات، لا النساء). بالنسبة للولايات المتحدة، يركز التحليل على النساء بين سن 18-49 اللاتي يواجهن حرمانًا متزامنًا في المجالات الثلاثة الآتية: التعليم، والتوظيف والعناية الصحية (والتي استُبدلت بانعدام التأمين الصحي).

يضيق نطاق تحليل الحرمان المتكتل إلى النساء بين سن 18-49، بسبب الاحتياج إلى قاسم مشترك عبر المؤشرات.[37] بعض المؤشرات، مثل التوظيف، ليست ملائمة لتكون مقياسًا للحرمان بالنسبة للأطفال في سن المدرسة، ولهذا استُبعدت الفتيات أقل من 18 عامًا. لا تتوافر بيانات عن النساء فوق 49 في الاستقصاءات الديمغرافية والصحية.

نظرة عامة

تظهر دراسات الحالة تفاوتات كبيرة داخل البلدان وبين بعضها البعض عبر نطاق واسع من المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما توجد اختلافات صادمة بين النساء والفتيات من أغنى الحضر مقارنةً بالنساء والفتيات في أفقر الريف. وفي بعض الحالات، يكشف التصنيف على أساس الثروة والموقع والأصل العرقي عن تفاوتات أكبر حجمًا.

زواج الأطفال

في كولومبيا، يصل المعدل الوطني لزواج الأطفال إلي 23.7 بالمائة، إلا أن ذلك المعدل يقل إلى 9.2 بالمائة بين من يعيشون في المنازل الأغنى، ويزيد إلى 49.9 بالمائة بين النساء الكولومبيات ذوات الأصل الإفريقي، واللاتي يعشن في أفقر الريف. الفئة الأخيرة أزيد بنسبة طفيفة عن المتوسط الوطني في نيجريا: 46.8 بالمائة. كما تختلف معدلات زواج الأطفال في نيجريا بشكل واسع. فعلى سبيل المثال، رغم أن المتوسط الوطني يشير إلى معدلات عليا في نيجريا مقارنة بباكستان، إلا أن النيجريين يسجلون نسبًا فضلى في أغنى الحضر: 16.5 بالمائة في نيجريا مقارنةً بـ 23.9 بالمائة في باكستان. على صعيد أخر، تصل معدلات الفئات الأشد حرمانًا في نيجريا إلى 87.6 بالمائة. وبالمثل، في الولايات المتحدة، بينما تنخفض المعدلات بشكل عام، فهناك تفرقة ظاهرة بين أفقر الفئات الريفية وأغنى الفئات الحضرية. تسجل النساء من أصل إسباني أعلى معدلات لزواج الأطفال في الولايات المتحدة (انظر الشكل 4.5).

سوء التغذية

وبالمثل، تخبئ المعدلات الوطنية للنساء بين سن 18-49 - واللاتي يعانين من سوء التغذية – أوجهًا مهمة من التفاوت عبر البلدان وداخلها. على سبيل المثال، رغم أنه يبدو أن نيجريا وباكستان لديهم معدلات أعلى من النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية مقارنةً بالمجموعات الأغنى (4.2 في الأولى و4.0 بالمائة في الثانية)، تختلف المخرجات بشكل كبير بمقارنة بعضًا من المجموعات الأشد حرمانًا: 18.9 بالمائة من نساء الفولاني من أفقر الريف في نيجريا يعانين من نقص الوزن، مقارنةً بـ 40.6 بالمائة بين أغنى نساء الريف واللاتي ينتمين للمجموعة العرقية المسماة بالسندية في باكستان (انظر الشكل 4.6).

الشكل 4.5

زواج الأطفال وفقًا للمجموعات الفرعية: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015

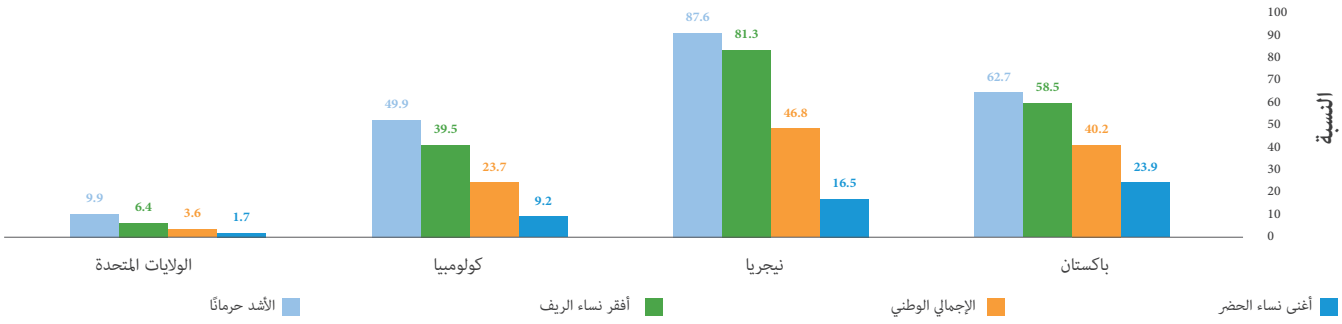

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة استنادًا إلى الاستقصاءات الديمغرافية والصحية ومسوح المجتمع الأمريكي في حالة الولايات المتحدة.

ملحوظة: يشير مصطلح "الأشد حرمانًا" إلى مجموعات لديها النسب العليا من زواج الأطفال في العينة. في كولومبيا، يشير ذلك إلى النساء الكولومبيات ذوات الأصل الإفريقية من أفقر الريف؛ في نيجريا، نساء الهاوسا من أفقر الريف؛ في باكستان، النساء اللاتي ينتمين لمجموعات السرايكا والسندي العرقية في أفقر الريف؛ وفي الولايات المتحدة، النساء ذوات الأصل الإسباني من ضمن الشريحة الدنيا في توزيع الدخول. انظر دراسات الحالة المحددة وجدول الملحق 3 لأجل وصف شامل للمجموعات والمجموعات الفرعية المذكورة في التحليل.

الشكل 4.6

مؤشر كتلة الجسم المنخفض بحسب المجموعات الفرعية: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2013

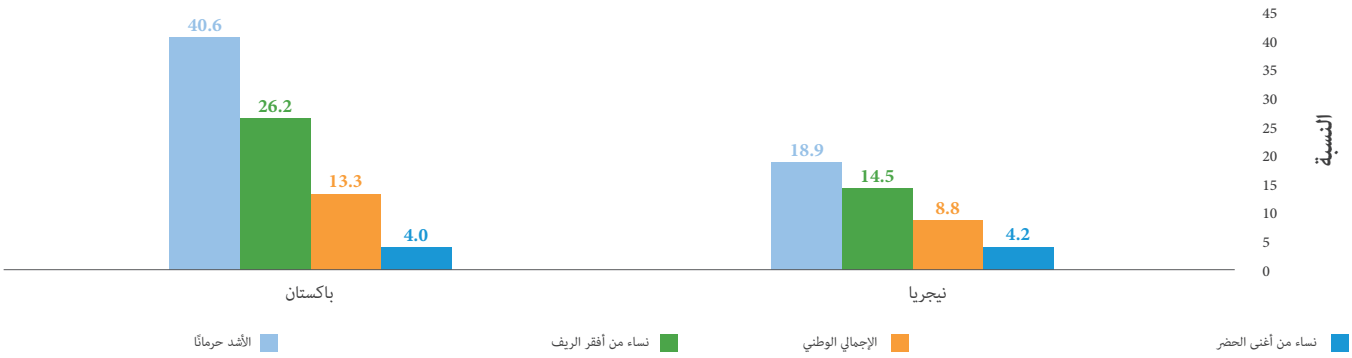

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى أحدث مسح متوفر للاستقصاءات الديمغرافية والصحية (2012-2013).

ملاحظة: يشير مصطلح "الأشد حرمانًا" إلى المجموعات التي تعاني من أعلى معدلات سوء التغذية في العينة: في نيجريا، نساء الفولاني من أفقر الريف؛ في باكستان، نساء من مجموعة السندي العرقية في الريف. لم تجمع كولومبيا معلومات بخصوص مؤشر كتلة الجسم في مسح 2015 الخاص بها. انظر للنتائج المحددة لدراسات الحالة وجدول الملحق 3 من أجل وصف شامل للمجموعات والمجموعات الفرعية المذكورة في التحليل.

التعليم

يمكن ملاحظة التفاوت في المخرجات عبر المؤشرات كلها، إلا أن بعض المؤشرات الكبرى للتمييز داخل الدولة يمكن ملاحظتها في فرص الحصول على التعليم. في كولومبيا، أقل من 5 بالمائة من النساء من أغنى الحضر يتسمن بضعف التعليم (المُعَرَّف على أنه استكمال ست سنوات أو أقل من التعليم). يتناقض ذلك بشدة مع المعدلات الخاصة بالنساء المنتميات للسكان الأصليين والفتيات من أفقر الريف، حيث إن 61.4 بالمائة منهن ضعيفات التعليم. في نيجريا، 12.9 بالمائة من النساء في أغنى الحضر ضعيفات التعليم، مقارنةً بـ 99.4 بالمائة من نساء الفولاني من أفقر الريف، و98.6 بالمائة من نساء الهاوسا من أفقر الريف. يُلاحظ وجود تفاوت متشابه في باكستان، حيث إن 98.8 بالمائة من النساء من المنازل الأغنى ضعيفات التعليم مقارنةً بـ 29.3 بالمائة من المقيمات بأغنى الحضر.[38] هناك أيضًا تفاوت صاعق في التعليم في حالة الولايات المتحدة. من ضمن أغنى الحضر، 4.1 بالمائة فقط لم يستكملن تعليمهن الثانوي، مقارنةً بالمتوسط الوطني المعادل لـ 10.3 بالمائة. يزيد ذلك المعدل كثيرًا بين النساء ذوات الأصل الإسباني في الشريحة الأغنى بنسبة 38.3 بالمائة (انظر الشكل 4.7)، واللاتي يُعتبرن الأشد حرمانًا.

العناية الصحية

عبر دراسات الحالة الأربع، نساء وفتيات الريف ذوات التركيز العالي للفقر لديهن فرصًا أدنى في الحصول على خدمات رعاية صحية (انظر الشكل 4.8).[39] في كولومبيا، أقل من 1 بالمائة من المقيمات بأغنى الحضر يلدن دون إشراف عناصر مدربة. يزيد المعدل إلى 14.5 بالمائة بين النساء والفتيات من أفقر الريف، وإلى أكثر من الثلث (33.4 بالمائة) بين النساء والفتيات المقيمات في أفقر الريف وفي – الوقت نفسه ينتمين إلى السكان الأصليين. في باكستان، يُعد الفرق بين الفئات الأكثر حظًا والأشد حرمانًا كبيرًا (13.4 بالمائة للفئة الأولى و70.2 بالمائة للفئة الثانية)، ولكنه أكبر في نيجريا: حيث إن هناك 12.1 بالمائة فقط من نساء وفتيات أغنى الحضر لا يلدن تحت إشراف عناصر مدربة، أما بين النساء والفتيات في أفقر الريف، فالولادة دون إشراف أي عناصر مدربة هي السائدة بينهن. يظهر أيضًا التمييز في الأجور وفي مدى توافر الخدمات والموارد في المواقع السكنية حين نتحدث عن الحصول على العناية الصحية في الولايات المتحدة. فبين الفئات الأغنى، تُعد النساء ذوات الأصل الإسباني والمنتميات للسكان الأصليين ولشعب ألاسكا أشد عرضة للحرمان من التأمين الصحي. تشير النساء المنتميات للسكان الأصليين، واللاتي يقل متوسط أعمارهن المتوقعة بعشرين سنة عن بقية السكان، إلى عوامل الجغرافيا (البعد عن أقرب مركز عناية صحية) ونقص وسائل المواصلات – وكذلك التمييز من جانب موفري الخدمة الصحية وتكلفة الخدمات – على كونها القيود الرئيسية التي تعيق الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.[40]

الشكل 4.7

المخرجات التعليمية المحددة: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015

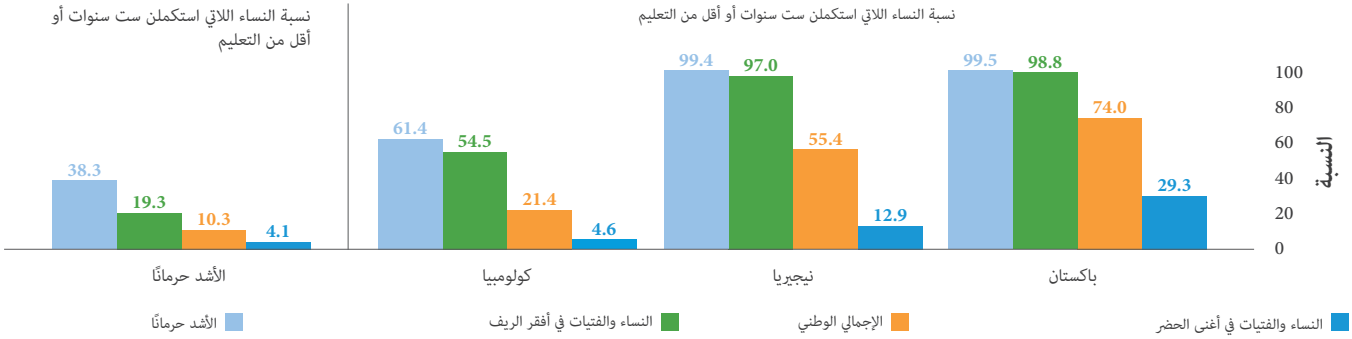

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية مستخرجة من الاستقصاء الديمغرافي والصحي (2012-2015) ومسوح المجتمع الأمريكي (2015) في حالة الولايات المتحدة.

ملاحظة: في كولومبيا، يشير مصطلح "الأشد حرمانًا" إلى النساء والفتيات المنتميات إلى السكان الأصليين والمنحدرات عن أفقر الريف؛ وفي نيجريا، نساء وفتيات الفولاني من أفقر الريف؛ وفي الولايات المتحدة، النساء ذوات الأصل الإسباني في الشريحة الدنيا من توزيع الدخل. في حالة باكستان، 99.5 بالمائة من نساء وفتيات الباشتون المنتميات لأفقر الريف اللاتي أكملن أقل من ست سنوات من التعليم (أعلى معدل موجود في العينة)، على الرغم من ذلك، فنساء وفتيات السارايكي والسندي يعانون من حرمان مماثل (أي أن الاختلافات بين تلك المجموعات ليست ملحوظة إحصائيًا على مستوى الـ 10 بالمائة). انظر لدراسة حالة محددة وجدول الملحق 3 لأجل وصف شامل للمجموعات والمجموعات الفرعية التي يتضمنها التحليل.

الشكل 4.8

المخرجات التعليمية المحددة: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015

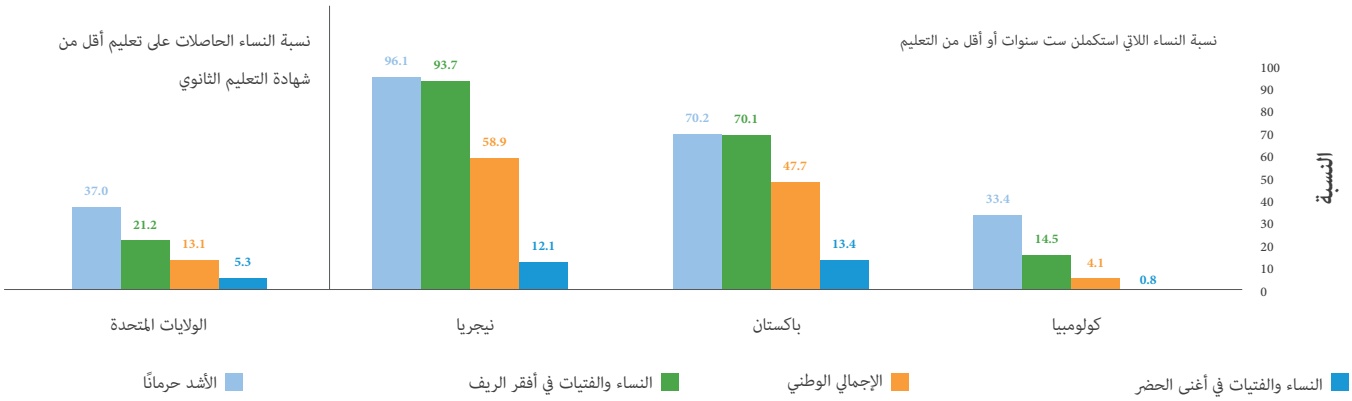

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية مستخرجة من الاستقصاء الديمغرافي والصحي (2012-2015) ومسوح المجتمع الأمريكي (2015) في حالة الولايات المتحدة.

ملاحظة: في كولومبيا، يشير مصطلح "الأشد حرمانًا" إلى النساء والفتيات المنتميات إلى السكان الأصليين والمنحدرات عن أفقر الريف؛ وفي نيجريا، نساء وفتيات الهاوسا والفولاني من أفقر الريف؛ في باكستان النساء والفتيات من المنازل الأغنى، بغض النظر عن موقعهن وانتمائهن العرقي؛ وفي الولايات المتحدة، النساء ذوات الأصل الإسباني في الشريحة الدنيا، أي 20 بالمائة، في توزيع الدخول، مع النساء المنتميات للأمريكيين الأصليين وشعب ألاسكا. انظر لدراسة حالة محددة وجدول الملحق 3 لأجل وصف شامل للمجموعات والمجموعات الفرعية التي يتضمنها التحليل.

الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات النظافةالصحية ولوقود طهي نظيف

الوصول إلى المرافق المنزلية الأساسية مثل المياه النظيفة، والنظافة الصحية والوقود النظيف يتسم أيضًا بالتفاوت عبر البلاد (انظر الشكل 4.9)، حيث يمتلك أغنى الحضر القدرة الأكبر على الوصول لتلك الخدمات، أما أفقر الريف فهم الأكثر افتقارًا لها. إن التفاوت في أبعاد المستوى المنزلي أكبر بكثير في كولومبيا وباكستان عما هو الحال في نيجيريا. ففي كولومبيا، تعجز 75.8 بالمائة من النساء والفتيات المنتميات للسكان الأصليين المقيمات في أفقر الريف عن الوصول إلى وقود نظيف للطبخ، مقارنةً بصفر بالمائة من النساء والفتيات المقيمات في أغنى الحضر.[41] يتكرر الأمر في باكستان بين المجموعات الأشد حرمانًا والأغنى: أكثر من 99 بالمائة من النساء والفتيات المقيمات في أفقر الريف يعجزن عن الوصول إلى وقود نظيف، مقارنةً بواحد بالمائة ممن يقمن بأغنى الحضر. إلا أنه في نيجيريا، يصل الحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية إلى نسب متساوية للغني والفقير على حدٍ سواء: 88.6 بالمائة من المقيمات بأغنى الحضر يعجزن عن الوصول لوقود طهي نظيف، مقارنةً بـ 100 بالمائة ممن يقمن بأفقر الريف. الوصول لوقود طهي نظيف، مقارنةً بـ 100 بالمائة ممن يقمن بأفقر الريف.

الشكل 4.9

عدم الوصول إلى وقود طهي نظيف: الإجمالي الوطني، أفقر الريف، أغنى الحضر، الأشد حرمانًا، 2012-2015

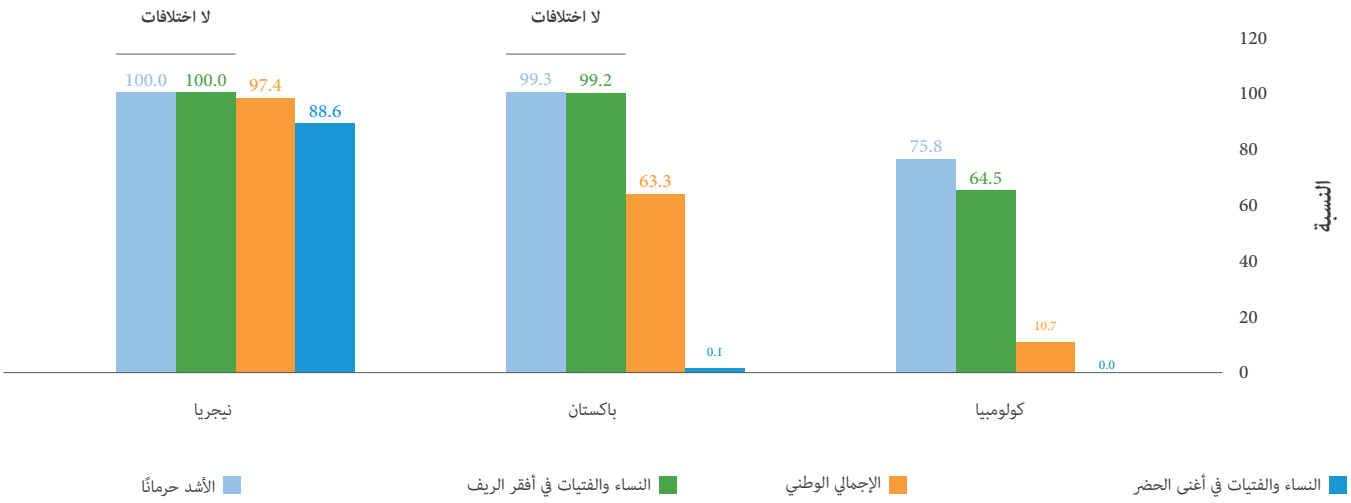

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقًا لأحدث استقصاء ديمغرافي وصحي (2012-2015).

ملاحظة: في كولومبيا، يشير مصطلح "الأشد حرمانًا" إلى النساء والفتيات المنتميات إلى السكان الأصليين والمنحدرات عن أفقر الريف؛ وفي نيجريا، المنازل الريفية الفقيرة هي الأشد حرمانًا، دون النظر إلى الانتماء العرقي؛ وفي باكستان، تسجل النساء والفتيات من أفقر الريف أعلى معدلات للحرمان (لا توجد فروق على أساس الانتماء العرقي بين أفقر الريف). انظر دراسة الحالة المحددة وجدول الملحق 3 من أجل وصف شامل للمجموعات والمجموعات الفرعية التي يتضمنها التحليل. "لا فرق" يشير إلى أن اختيار "الفرق في الوسائل" لم يكشف عن اختلاف إحصائي ملحوظ لدى فئة الـ 10 بالمائة الواقعة بين المجموعات. إلا أنه في بعض الأحوال، يكون أفقر الريف هو الأشد حرمانًا.

باكستان: الثروة، والجغرافيا والانتماء العرقي

مصدر الصورة: اليونيسيف/شيهزاد نوراني

الخلفية

باكستان، بتعداد سكانها البالغ 207.7 مليون، هي سادس أكبر بلد من حيث تعداد السكان في العالم.[42] هي دولة ثرية في تنوعها اللغوي والعرقي. استنادًا إلى أحدث تعداد للسكان في 2017، يبلغ تعداد السكان البنجابيين حوالي 44.2 بالمائة من الإجمالي الوطني. أما البختون (والمعروفين أيضًا كالبشتون)، فيُقدر تعدادهم بنحو 15.4 بالمائة، يتبعهم السندي بـ 14.1 بالمائة، والسرايكيات (أو السرايكي) بنسبة 10.5 بالمائة، ثم فئة المهاجرين المتحدثين باللغة الأردية بنسبة 7.6 بالمائة، وفئة البلوش بنسبة 3.6 بالمائة، ومجموعات أخرى أصغر حجمًا يشكلون حوالي 4.7 بالمائة.[43]

جمع الاستقصاء الديمغرافي والصحي لباكستان عام 2012-2013 [44] مجموعة واسعة من المعلومات حول أوضاع النساء في البلاد. كما طُرح السؤال "ما هي لغتك الأم؟" كمؤشر بديل لمعرفة الأصل العرقي. إلى جانب الثروة والموقع، يسمح ذلك العامل المتغير بنظرة أكثر قربًا لكيف يمكن للمخرجات أن تختلف عبر المجموعات المختلفة من النساء الباكستانيات. تركز دراسة الحالة على أوجه التفاوت عبر المجموعات الشريحة الكبرى، والتي توفرت فيها أحجام كافية للعينات للسماح بتصنيف متعدد المستويات: البنجابي، والبشتون، والسرايكي، والسندي، والمتحدثين باللغة الأردية (انظر الخصائص).

خصائص نساء الجماعات العرقية الرئيسية في باكستان

السندي
مُرَكَزَات بشكل كبير في الشرائح الفقيرة والأغنى، ويعشن في الأغلب في مجتمعات ريفية، ويعيش أقل من 25 بالمائة منهن بالمدن.

السرايكي
يعشن في الأغلب في منازل تقع في النصف الأسفل من توزيع الثروة في الريف.

البنجابي
يقعن بشكل كبير في النصف الأعلى من توزيع الدخل؛ تُعد أغلبيتهن سكان في الحضر، إلا أن 40 بالمائة منهم يعشن في مناطق ريفية.

البشتون
موزعات عبر كل أخماس توزيع الثروة، يقع الكثير منهن في المجموعات المتوسطة والفقيرة، ويعشن بشكل كبير في الريف.

المتحدثات باللغة الأردية
يعشن في الأغلب في أغنى الأسر المعيشية وغالبًا في الحضر. في ذلك القسم، يُستعمل لفظ "أردي/ـة/ـات" كاختصار للنساء والفتيات اللاتي اعتبرن اللغة الأردية كلغتهن الأم.

الشكل 4.10

التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، باكستان، 2012-2013

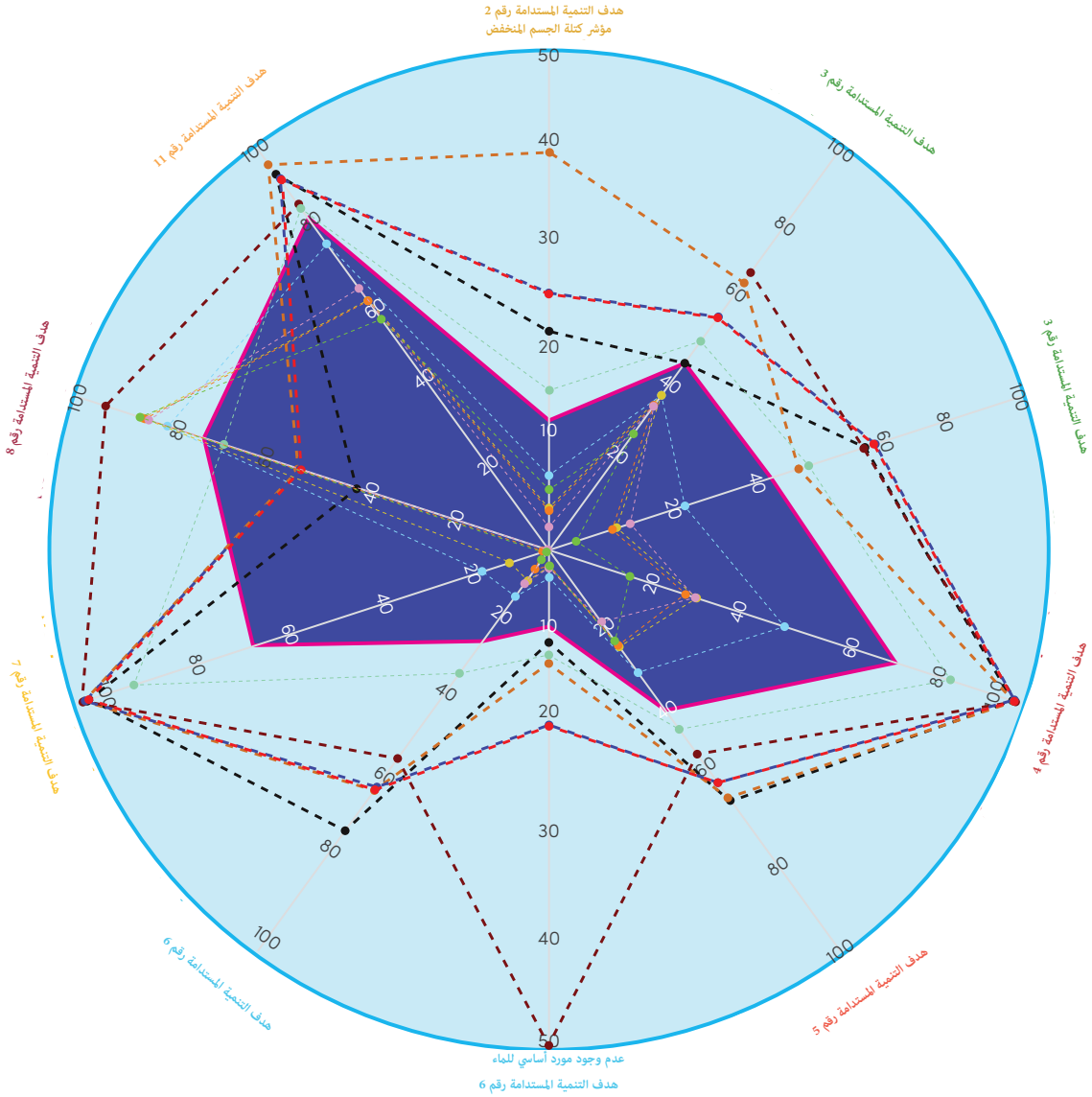

هدف التنمية المستدامة رقم 2
نسبة النساء بين سن 18-49، اللاتي يعانين من نقص الوزن (مؤشر كتلة الجسم أدنى من 18.5 كجم/م2)

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 المحرومات من الإدلاء برأي مستقل أو مشترك فيما يخص رعايتهن الصحية

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة الولادات التي تمت دون إشراف عاملين ذوي كفاءة من القطاع الصحي (الولادات في آخر خمس سنوات)

هدف التنمية المستدامة رقم 4
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وحاصلات على ست سنوات أو أقل من التعليم

هدف التنمية المستدامة رقم 5
نسبة النساء بين سن 19-49 اللاتي وتزوجن قبل سن 18 عامًا

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 سنة دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتياتين سن 15-49 دون القدرة على الوصول إلى مرافق صحية أساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 7
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون القدرة على الحصول على وقود نظيف للطهي

هدف التنمية المستدامة رقم 8
نسبة النساء بين سن 18-49 ويعانين من البطالة

هدف التنمية المستدامة رقم 11
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في منازل مزدحمة

المجموعات

- الأفقر
- الحضر
- أغنى الحضر
- أغنى الحضر من الأرديين
- أفقر الريف من البشتون
- أفقر الريف من السرايكي
- حرمان يتعدى المتوسط الوطني
- الأغنى
- الريف
- أفقر الريف
- أغنى الحضر من البنجابي
- أفقر الريف من السندي
- الإجمالي الوطني
- حرمان أدنى عن المتوسط الوطني

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من خطط التنفيذ الوطنية ومنظمة ICF الدولية، 2013.

ملحوظة: استُخدمت مقاييس مختلفة عبر كلٍ من المحاور العشرة، ويتصل كل محور بالقيم العليا والدنيا لكل مؤشر معين. تظهر المجموعات المختارة بمساحات محدودة؛ لأجل تصنيف كامل للمجموعة، انظر الجدول بالملحق 3. يُستخدم لفظ أردية اختصارًا للمتحدثين باللغة الأردية، انظر الخصائص. عدم الحصول على المياه النظيفة: يسكن البشتون في الأغلب بمنطقة خيبر بختونخا، حيث هناك قدر عالٍ من الاعتماد على الآبار غير المحمية والينابيع. وقام زلزال 2005 وفيضانات 2010 بإثارة القلق حول جودة المياه لسكان تلك المنطقة. تساهم تلك العوامل وأخرى في معدلات أعلى من عدم الحصول على مياه نظيفة لإجمالي أفراد البشتون، وخاصةً لمن يسكنون أفقر الريف.

تحديد من يتعرض للاستثناء في باكستان

يشير تحليل البيانات إلى فجوات كبيرة في الإنجاز، بوجود النساء من المجموعات العرقية المهمشة اللاتي يعشن في منازل ريفية فقيرة ويسجلن أسوأ النتائج على مستوى عدد من مقاييس الرفاه والتمكين (انظر الشكل 4.10).

فعبر تسعة من أصل عشرة مقاييس، تسجل النساء والفتيات المقيمات بأفقر 20 بالمائة من الريف نتائج أسوأ عن النساء والفتيات المقيمات بأغنى 20 بالمائة من الحضر. كما كشف التصنيف على أساس العرق عن اختلافات أخرى: ففي حالة سوء التغذية (المُستَبْدَل بانخفاض مؤشر كتلة الجسم)، تسجل نساء السندي في أفقر الريف نتائج أسوأ عن أية مجموعة أخرى عبر كل أخماس الثروة والمواقع. إلا أن المجموعة العرقية الأشد حرمانًا غالبًا ما تختلف عبر المؤشرات، متذبذبة بين السندي والسرايكي والبشتون. من خلال نظرة أقرب للمُعَرَضِين في الأغلب للحرمان – أي أفقر نساء الريف– يمكن العثور على أنه في 6 من أصل 10 أبعاد قيد الدراسة، تسجل نساء وفتيات السندي والسرايكي نتائج أسوأ، بينما تميل نساء البشتون والبنجابي لتسجيل نتائج أفضل. يمكن ملاحظة بعض الاستثناءات في بعض المجالات، كالوصول إلى وقود طهي نظيف، حيث إن أفقر الريف كان محرومًا بشكل متساوٍ بغض النظر عن العرق.[45] أما الحرمان من الحصول على وظيفة فهو فريد من نوعه: فعلى غير الأبعاد التسعة الأخرى، تُعد الفئة الأكثر ثراءً أكثر عرضة لأن تفتقر إلى وظيفة مقارنةً بالأشد فقرًا، 86.8 و53.3 بالمائة، على الترتيب. فبينما يدفع الفقر أفقر النساء إلى عمل خطر، وغالبًا ما يكون غير رسمي وغير مدفوع الأجر، فهناك بين الفئة الأكثر ثراءً عدة قيود – تتضمن معايير منحازة على أساس النوع الاجتماعي، تمييز في الأجور ومحدودية الاختيارات الوظيفة – تساهم في ضعف نسب مشاركة القوة العاملة.[46]

تسليط الضوء على الحالة الغذائية (هدف التنمية المستدامة رقم 2)

في المتوسط، *13.3* بالمائة من النساء بين سن *18-49* يعانين من سوء التغذية (مؤشر كتلة الجسم<*18.5*)؛ تختلف تلك المعدلات بشكل جذري وفقًا للموقع والثروة والعرق (انظر الشكل *4.11*)

- **أثر الموقع:** النساء في الريف أكثر عرضة بـ 2.2 مرة لسوء التغذية عمن يعشن في مناطق حضرية: بنسبة 16.3 بالمائة مقارنةً بـ 7.4 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر الثروة:** النساء في المنازل الأغنى أكثر عرضة بـ 6.2 مرة لسوء التغذية عمن يعشن في المنازل الأغنى: بنسبة 26.0 بالمائة و42.2 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر العرق:** تعلو المعدلات عن المتوسط الوطني بالنسبة لنساء السندي والسرايكي، وتنخفض بالنسبة للبنجابي والبشتون والأرديات. وذوات النسب العليا (السندي) عرضة بنسبة أكبر بـ 7.1 مرة عن ذوات النسب الدنيا (البشتون) لأن يعانين من نقص التغذية، وذلك بنسبة 27.5 و3.9 بالمائة، على الترتيب.
- **الأثر المركب:** الشرائح السكانية التي تواجه الحرمان على أساس الانتماء العرقي والثروة والموقع هي من أكثر الشرائح التي تعاني من الحرمان. مثلما أن 40.6 بالمائة من نساء السندي يعشن في أفقر الريف يعانين أيضًا من سوء التغذية. من الطرف الأخر، تسجل نساء البنجابي المنتميات لأغنى الحضر أدنى معدلات لسوء التغذية (2.4 بالمائة).

الشكل 4.11

مؤشر كتلة الجسم المنخفض للنساء بين سن 18-49 في باكستان، وفقًا للموقع والثروة والعرق، 2012-2013

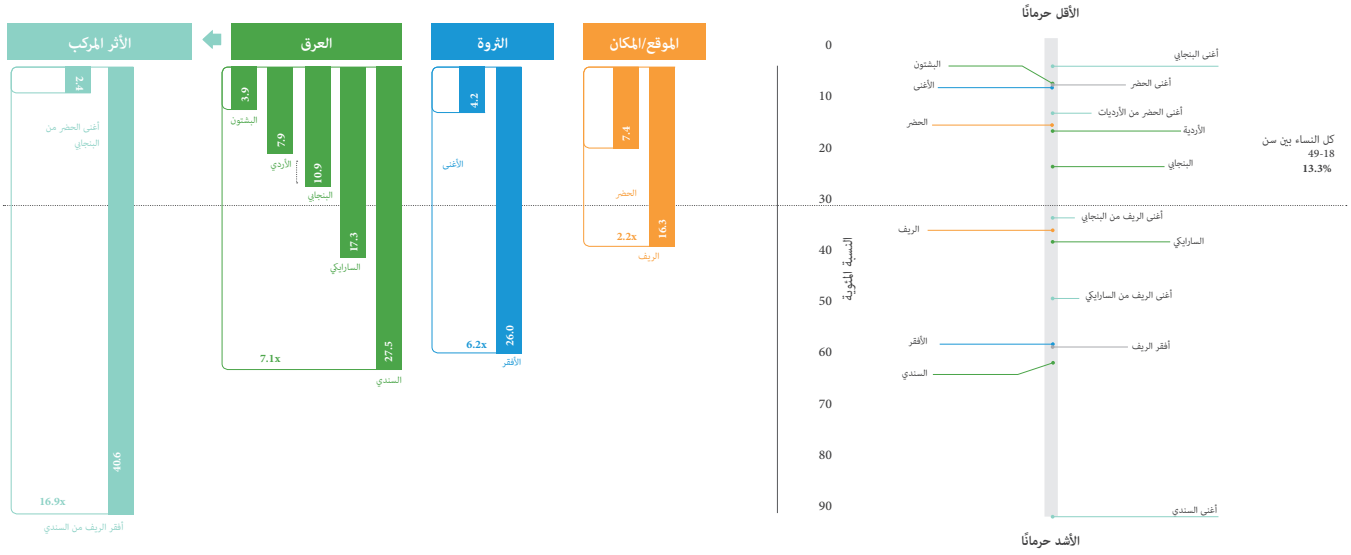

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من خطط التنفيذ الوطنية ومنظمة ICF الدولية، 2013.

ملحوظة: النساء الحوامل واللاتي لم تمر على ولادتهن أكثر من ثلاثة شهور غير مشمولات في حسابات مؤشر كتلة الجسم المنخفض، انظر قسم المقاربة من أجل المزيد من التفاصيل. في الرسم البياني ناحية اليسار، تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل إلى الأشد حرمانًا، فقط المجموعات التي ليس لها حجم عينة كاف هي التي لم تُعرض (عدد < 100). شريط الرسم البياني على اليمين يستعرض نتائج اختيار بعضًا من المجموعات. من أجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر الجدول بالقائمة 3، لفظ أردية يُستخدم كاختصار للمتحدثين باللغة الأردية، انظر الخصائص.

تسليط الضوء على الإنابة في قرارات العناية الصحية (هدف التنمية المستدامة رقم 3)

في المتوسط، *48.1* بالمائة من النساء والفتيات بين سن *15-39* ليس لهن رأي فيما يخص القرارات المتعلقة بالرعاية بصحتهن، إلا أن النسب تختلف بشكل ملحوظ وفقًا للمكان والثروة والانتماء العرقي (انظر الشكل *4.12*)

- **أثر الموقع:** النساء والفتيات في الريف أكثر احتمالًا بـ 1.3 مرة للإبلاغ بانعدام رأيهن فيما يخص قرارات العناية بصحتهن مقارنةً بالحضر: 52.5 و39.3 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر الثروة:** النساء والفتيات في المناطق الأغنى أكثر احتمالًا بـ 1.5 مرة للإبلاغ عن انعدام رأيهن فيما يخص قرارات العناية بحصتهن مقارنةً المناطق الأغنى: 39.3 و58.5 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر الانتماء العرقي: اختلاف الانتماء العرقي يكشف عن أكبر أشكال** التفاوتات، حيث إن نساء وفتيات البشتون والسندي أكثر احتمالًا للإبلاغ بانعدام رأيهن (65.2 و62.5 بالمائة، على الترتيب)، أما الأرديات والبنجابي والسرايكي فهم الأقل احتمالًا (31.9، 40.4، و44.0 بالمائة، على الترتيب).
- **الأثر المركب:** الأشد عرضة للاستثناء هن النساء والنساء اللاتي يواجهن أثرًا مركبًا للأشكال المتقاطعة من التمييز (الانتماء العرقي، الثروة، والموقع). يتجاوز الانتماء العرقي في بعض الأحوال الثروة والمواقع كمؤشر للتنبؤ بانعدام الرأي فيما يخص قرارات العناية بصحتهن. على سبيل المثل، نسب انعدام الرأي بين نساء وفتيات البشتون أعلى عن المتوسط الوطني، بغض النظر عن الثروة والموقع: 69.5 بالمائة من النساء بأفقر الريف ليس لديهن رأي فيما يخص العناية بحصتهن، مقارنةً بـ 65.2 بالمائة للبشتون في المجمل و62.7 في أغنى الحضر. على الطرف المعاكس من توزيع القدرة على اتخاذ القرار، 29.3 بالمائة من النساء والفتيات الأرديات اللاتي يعشن في أغنى الحضر ليس لهن رأي فيما يخص القرارات المتعلقة بالعناية بصحتهن (مقارنةً بـ 31.9 بالمائة للأرديات في المجمل).

الشكل 4.12

نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في باكستان اللاتي لا يملكن القرار فيما يخص الرعاية بصحتهن، وفقًا للموقع والثراء، والعرق، 2012-2012

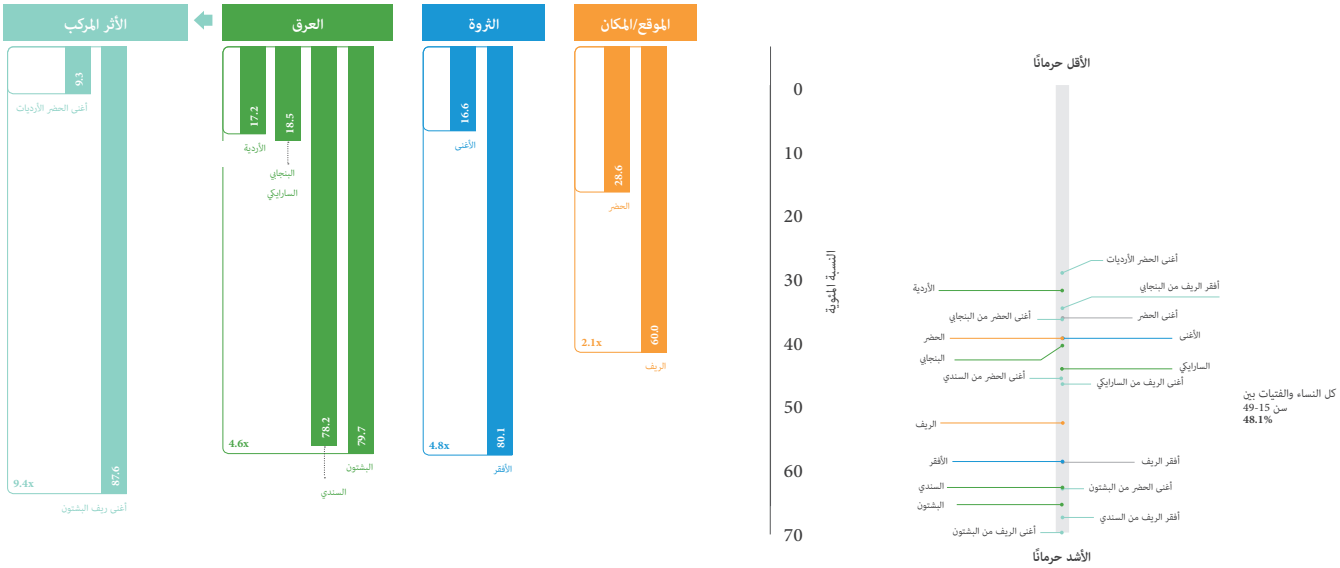

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من خطط التنفيذ الوطنية ومنظمة ICF الدولية، 2013.

ملحوظة: في الجانب الأيسر من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل إلى الأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم يتم استعراضها (عدد < 100). العواميد البيانية على اليمين تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3. من بين المجموعات الأشد حرمانًا، لا يبدو أن الفروقات بين السندي والبشتون في أفقر الريف مختلفة إحصائيًا بشكل ملحوظ. وبشكل متشابه، فليس للاختلافات بين أفراد فئة البنجابي من أغنى الحضر وأفقر الريف دلالة إحصائية. يُستخدم لفظ "أردية" اختصارًا للمتحدثين باللغة الأردية، انظر الخصائص.

تسليط الضوء على التمييز في الوصول للطاقة النظيفة (هدف التنمية المستدامة رقم 7)

ينتشر الحرمان على المستوى المنزلي في باكستان: *63.3* بالمائة من كل النساء والفتيات بين سن *15-49* يعجزن عن الوصول لوقود طهي نظيف (انظر الشكل *4.13*)

- **أثر الموقع:** نساء وفتيات الريف أكثر احتمالًا بـ 6.2 مرة مقارنةً بنساء الحضر على أن عن الوصول لوقود طهي نظيف. وبينما تعجز 87.6 بالمائة من نساء وفتيات الريف عن الوصول للوقود، تعجز 14.2 بالمائة من نساء وفتيات الحضر يعجزن عن ذلك.
- **أثر الثروة:** بينما تعجز 8.9 بالمائة من نساء وفتيات الشريحة الأغنى من السكان عن الوصول للوقود النظيف، تعجز 99.1 بالمائة من أفقر النساء والفتيات عن ذلك. إلا أن الأفقر معرضين 11.1 مرة مقارنةً بالأغنى بالعجز عن الوصول إلى وقود طهي نظيف.
- **أثر الانتماء العرقي:** نساء وفتيات الساريكي هن الأشد حرمانًا. فبينما تعجز 85.2 بالمائة منهم عن الوصول للوقود النظيف، تعجز 17.8 بالمائة من النساء والفتيات الأرديات عن ذلك، ما يجعل من نساء وفتيات الساريكي أكثر احتمالًا بـ 4.8 مرة بأن يُحرمن من الوصول لطاقة نظيفة للطهي.
- **الأثر المركب:** غالبية النساء والفتيات الأرديات اللاتي يعشن في منازل حضرية تقع في الشريحة الأغنى يستخدمن مصدرًا نظيفًا للطاقة من أجل الطهي. على النقيض من ذلك، ما يقارب إجمالي نساء وفتيات البنجابي اللاتي يعشن في مناطق ريفية وفي المنازل الأغنى أكثر احتمالًا 200 مرة مقارنةً بالنساء والفتيات الأرديات الأغنى بأن يعجزن عن الوصول إلى وقود نظيف. إذن فالثروة، أكثر من الموقع والانتماء العرقي، هو العامل الرئيسي في التفاوت الحاصل في الوصول لطاقة نظيفة.

الشكل 4.13

نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في باكستان ويعشن في منازل بلا سبيل لوقود الطهي النظيف، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2012-2013

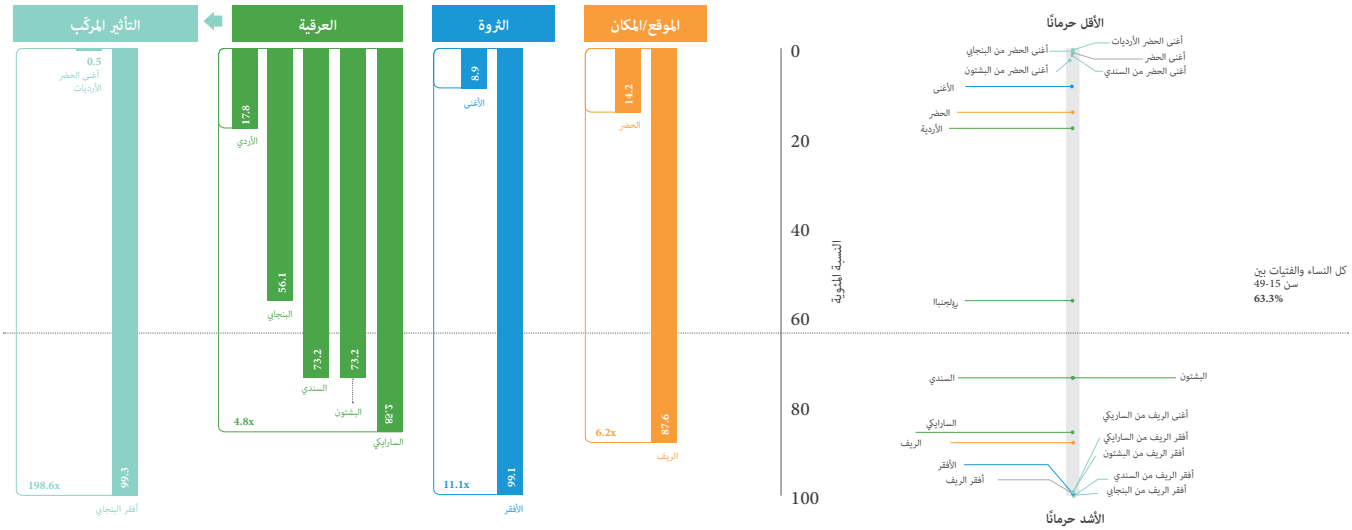

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من خطط التنفيذ الوطنية ومنظمة ICF الدولية، 2013.

ملحوظة: في الجانب الأيسر من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل للأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم يتم استعراضها (عدد < 100). العواميد البيانية على اليمين تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3. من بين المجموعات الأشد حرمانًا، لا تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين أفقر الريف، فئة السندي من أفقر الريف، وفئة البنجابي من أفقر الريف. يُستخدم لفظ "أردية" اختصارًا للمتحدثين باللغة الأردية، انظر الخصائص.

الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد

النتائج الرئيسية

- في باكستان، 12 بالمائة من كل النساء بين سن 18-49 (أو 4.9 مليون) محرومات بشكل متزامن في الأبعاد الأربعة لأهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 4.14). هؤلاء النساء لسن فقط متزوجات من قبل سن الـ 18 وضعيفات التعليم، ولكنهن محرومات أيضًا من اتخاذ القرارات فيما يخص الرعاية بصحتهن، وفي وقت إجراء المسح، قلن إنهن لا يعملن.[47]
- النساء اللاتي تعاني من ذلك الحرمان غالبًا ما يعشن في الريف (79.8 بالمائة) وفي المنازل المتركزة في أدنى 40 بالمائة من توزيع الثورة (57.0 بالمائة). الغالبية العظمى (79.8 بالمائة) يعجزن عن الوصول لوقود نظيف للطهي. وأبلغ ربعهن أيضًا عن نقص في الخدمات النظافة الصحية و7 بالمائة يحتجن لأكثر من 30 دقيقة للوصول إلى أقرب مصدر للمياه النظيفة.
- التصنيف وفقًا للانتماء العرقي يجعل من نساء البشتون ممثلات بشكل زائد بين اللاتي يعانين من أشكال متكتلة من الحرمان. وكذلك السندي والسارايكي الممثلات بشكل زائد، وكذلك الفئة العرقية تحت تصنيف "أخرى". إلا أن الفئات العرقية تحت تصنيف "أخرى" – ما يشمل البالوشي، الباراوهي، الهندكو، الشينا، وغيرهم الكثير – أقل من أن تُصَنَف بشكلٍ مستقل.

الشكل 4.14

نسبة النساء بين سن 18-49 في باكستان المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الأربعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2012-2013

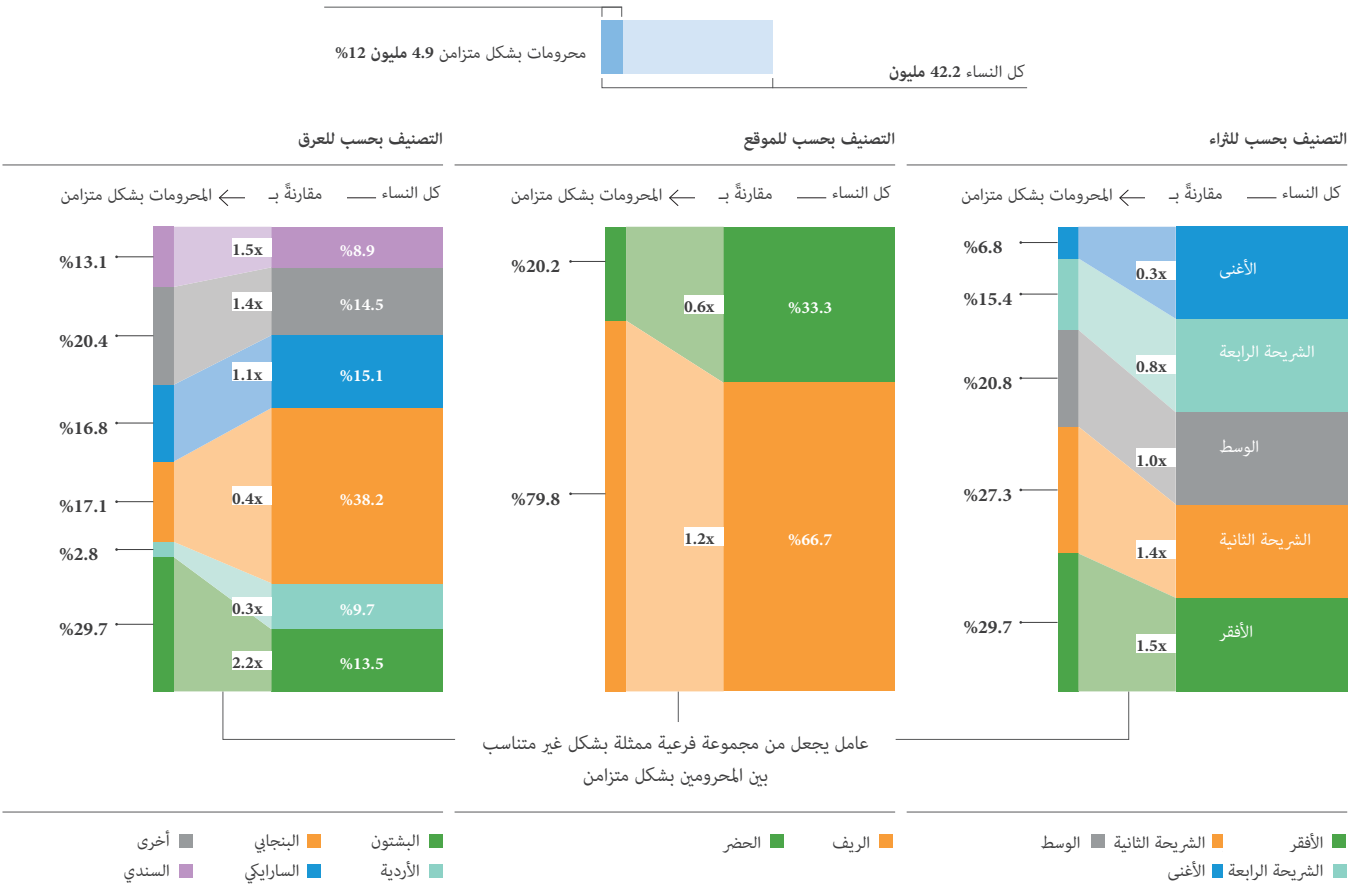

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من خطط التنفيذ الوطنية ومنظمة ICF الدولية، 2013.

نيجيريا: الثروة، والجغرافيا، والدين، والانتماء العرقي

مصدر الصورة: اليونيسيف/شهزاد نوراني

الخلفية

في نيجريا، بلد بها أكثر من 250 مجموعة عرقية، غالبًا ما ترتبط الجغرافيا بالهوية العرقية – الدينية. [48] نيجيريا هي أكبر شعب أفريقي من حيث تعداد السكان، كما تتميز أيضًا بتنوع الديانات فيها: حوالي 49 بالمائة من النيجريين مسيحيين، 49 بالمائة مسلمين، وبقية الـ 1.9 بالمائة يُعَرِّفون عن أنفسهم بأنهم بلا انتماء ديني أو ينتمون لدين تقليدي. [49]

تشير تحليل دراسة نيجيريا الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2013 [50] إلى أن تقاطع الانتماء العرقي والجغرافيا والفقر يعرض بعض مجموعات النساء والفتيات للاستثناء. إلا أنه بسبب القيود على حجم العينات، يمكن فقط الأخذ في الاعتبار المجموعات العرقية الأربع الكبرى (الهاوسا، الفولاني، الإغبو واليوروبا – انظر الخصائص). تشير النتائج إلى تفاوتات كبيرة بين الغني والفقر، من يعيشون في الريف والحضر ومن يواجهون أشكالًا متداخلة من التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية، والجغرافية، والهوية العرقية-الدينية. [51]

خصائص نساء الجماعات العرقية الرئيسية في نيجريا

الفولاني
يتركزن إلى حدٍ كبير في الشريحة الأفقر من السكان، ويعيش أغلبهن في المجتمعات المحلية الريفية وغالبًا ما تكون مجتمعات مُرتحلة. وجميعهن تقريبًا مسلمات.

الهاوسا
يعشن في الغالب في الأسر المعيشية الأغنى والفقيرة في الريف، ويعيش نحو 30 بالمائة منهن في المدن. وجميعهن تقريبًا مسلمات.

إغبو
يقع معظمهم في النصف الأول من توزيع الثروة ويتألف معظمهن من سكان الحضر، ويعيش نحو 20 بالمائة منهن في الريف. وجميعهن تقريبًا من الكاثوليك أو الطوائف المسيحية الأخرى.

يوروبا
يعيش معظمهن في الأسر المعيشية الأغنى وبصفة عامة في الحضر. نصفهن تقريبًا مسيحيات والنصف الأخر مسلمات.

الشكل 4.15

التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، نيجريا، 2013

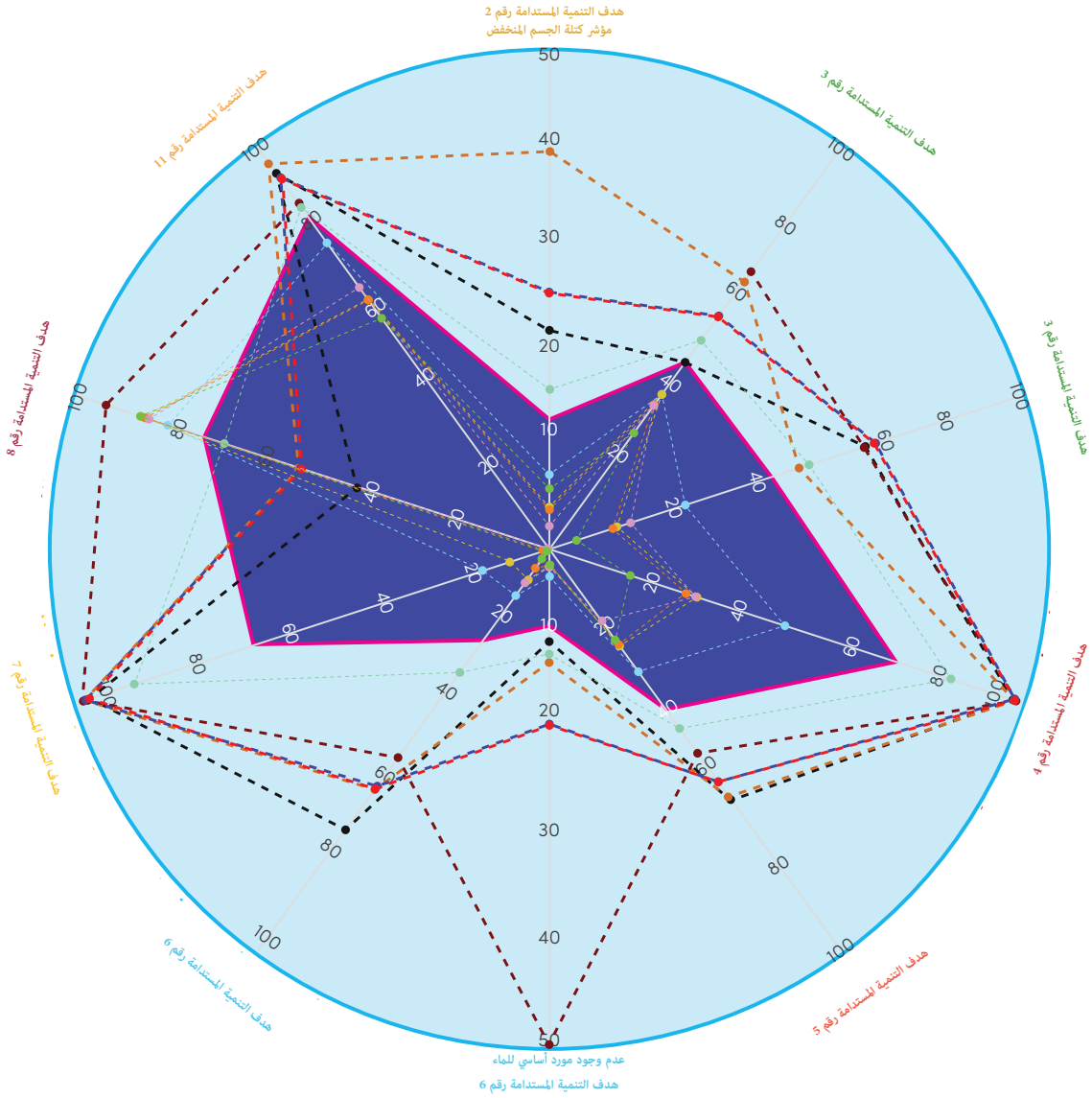

هدف التنمية المستدامة رقم 2
نسبة النساء بين سن 18-49، اللاتي يعانين من نقص الوزن (مؤشر كتلة الجسم أدنى من 18.5 كجم/م2)

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 المحرومات من الإدلاء برأي مستقل أو مشترك فيما يخص رعايتهن الصحية

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة الولادات التي تمت دون إشراف عاملين ذوي كفاءة من القطاع الصحي (الولادات في آخر خمس سنوات)

هدف التنمية المستدامة رقم 4
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وحاصلات على ست سنوات أو أقل من التعليم

هدف التنمية المستدامة رقم 5
نسبة النساء بين سن 19-49 اللاتي وتزوجن قبل سن 18 عامًا

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 سنة دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتيانتين سن 15-49 دون القدرة على الوصول إلى مرافق صحية أساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 7
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون القدرة على الحصول على وقود نظيف للطهي

هدف التنمية المستدامة رقم 8
نسبة النساء بين سن 18-49 ويعانين من البطالة

هدف التنمية المستدامة رقم 11
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في منازل مزدحمة

المجموعات

الأفقر — الحضر — أغنى الحضر — أغنى الحضرالإغبو — أفقر الريف من الهاوسا — الإجمالي الوطني

الأغنى — الريف — أفقر الريف — أغنى الحضر من اليوروبا — أفقر الريف من الفولاني

حرمان يتعدى المتوسط الوطني

حرمان أدنى عن المتوسط الوطني

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من الاستقصاءات الديمغرافية والصحية لدولة نيجريا 2013 (اللجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالسكان، جمهورية نيجريا الفيدرالية، ومنظمة ICF الدولية

ملحوظة: استُخدمت مقاييس مختلفة عبر كلٍ من المحاور العشرة، كل محور يتصل بالقيم العليا والدنيا لكل مؤشر معين. تظهر المجموعات المختارة بمساحات محدودة؛ لأجل تصنيف كامل للمجموعة، انظر الجدول بالملحق 3.

تحديد من يتعرضون للاستثناء في نيجيريا

أغنى الحضر هم الأوفر حظًا عبر كل الأبعاد العشرة مقارنةً بأفقر سكان الريف. تتركز نساء وفتيات الفولاني المنتميات لأفقر الريف في أدنى القاع (أي الأشد حرمانًا) في الأبعاد الشريحة – التغذية (المستبدلة بمؤشر كتلة الجسم المنخفض)، الولادة تحت إشراف عناصر مدربة، التعليم، التوظيف والوصول إلى خدمات المياه الرئيسية – بينما نساء وفتيات الهاوسا المنتميات لأفقر سكان الريف هن الأشد حرمانًا في الأبعاد الأربعة الأخرى: إبداء الرأي فيما يخص العناية بالصحة الشخصية، زواج الأطفال، الوصول إلى الخدمات الصحية الرئيسية، والعيش في منازل مكتظة.[52] أما في بقية الأبعاد (الحصول على وقود نظيف)، فالحرمان منتشر: 97 بالمائة من النساء والفتيات يعشن في منازل ينقصها مصدر نظيف لوقود الطهي، أما بين أفقر نساء الريف، فكان الحرمان شاملًا (100 بالمائة) بغض النظر عن الانتماء العرقي (انظر الشكل 4.15).[53]

تسليط الضوء على التعليم (هدف التنمية المستدامة رقم 4)

في نيجيريا، *55.4* بالمائة من النساء والفتيات بين سن *15-49* ضعيفات التعليم، ما يعني أنهم استكملن ست سنوات أو أقل من التعليم (مقارنةً بـ *38.3* بالمائة من الرجال والصبيان). وبين النساء والفتيات، تختلف المخرجات وفقًا للموقع، والانتماء العرقي والثروة (انظر الشكل *4.16*)

- **أثر الموقع:** نساء وفتيات الريف أكثر عرضة بـ 2.2 مرة لضعف التعليم مقارنةً بسكان الحضر: 32.3 بالمائة من نساء وفتيات الحضر أبلغن بأن أقصى ما بلغوه من التعليم هو ست سنوات أو أقل، مقارنةً بـ 72.2 بالمائة من نساء وفتيات الريف.
- **أثر الثروة:** أفقر النساء والفتيات هن الأشد عرضة بـ 7.4 مرة لضعف التعليم مقارنةً بالفئة الأغنى: 13.0 بالمائة من أغنى الحضر قلن بأن أقصى ما بلغوه من التعليم هو ست سنوات أو أقل، مقارنةً بـ 96.5 بالمائة من النساء والفتيات ضعيفات التعليم.
- **أثر الانتماء العرقي:** نساء وفتيات الإغبو واليوروبا هن المجموعات الأقل عرضة لضعف التعليم (23.8 و23.9 بالمائة على الترتيب)، بينما الفولاني، بنسبة 92.5 بالمائة، أكثر عرضة بـ 3.9 مرة لأن يكملن ست سنوات فقط أو أقل من التعليم.[54]
- **الأثر المركب:** الثروة هي الدافع الرئيسي، متبوعةً بالانتماء العرقي، والتي حين تتجمع مع الموقع تعظم مدى حظ أو حرمان النساء النيجيريات في المخرجات التعليمية. فنسبة 99.4 بالمائة من نساء وفتيات الفولاني من ضمن أغنى الريف تفشل في استكمال أكثر من ست سنوات من التعليم، ما يعني أنها 18.1 مرة الأشد عرضة لأن يكن ضعيفات التعليمات، بينما 5.5 بالمائة فقط من أغنى الحضر من نساء وفتيات الإغبو يُعتبرن ضعيفات التعليم.

الشكل 4.16

نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 في نيجريا اللاتي استكملن ست سنوات أو أقل من التعليم، وفقًا للموقع، والثراء، والعرق، 2013

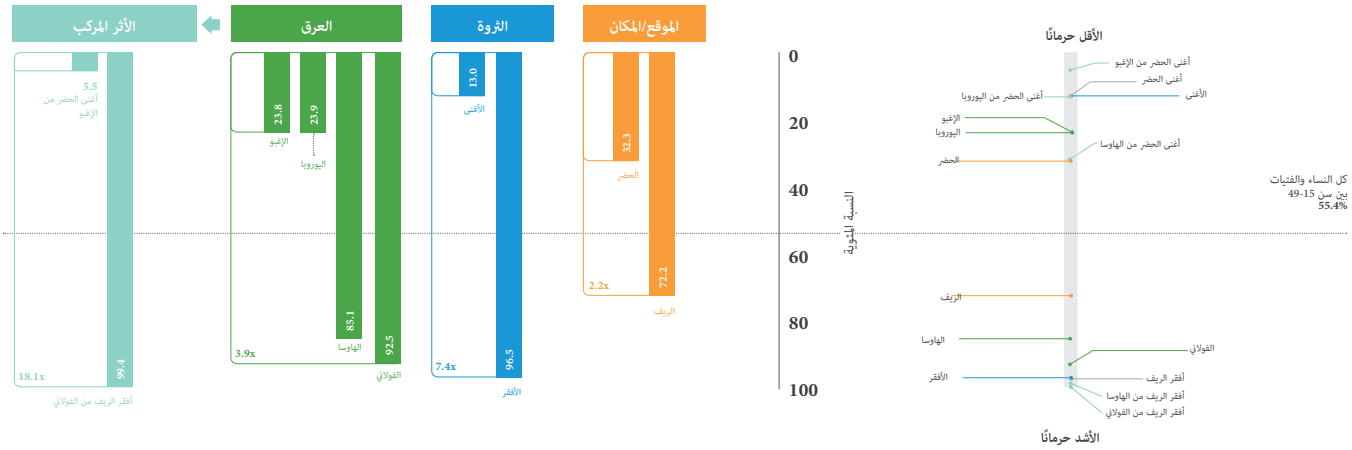

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من اللجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالسكان، جمهورية نيجريا الفيدرالية، ومنظمة ICF الدولية، 2014.

ملحوظة: في الجانب الأيسر من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل للأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم تُستعرض (عدد < 100). العواميد البيانية على اليمين تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3.

تسليط الضوء على الزواج المبكر (هدف التنمية المستدامة رقم 5)

عبر البلاد، *46.8* بالمائة من النساء النيجريات بين سن *18-49* تزوجن قبل سن *18* عامًا. تختلف المعدلات حسب الانتماء العرقي والموقع والثروة (انظر الشكل *4.17*)

- **أثر الموقع:** نساء الريف 2.1 مرة أكثر عرضة لأن يتزوجن قبل سن 18 عامًا عن نساء الحضر: 60.0 بالمائة من نساء الريف قد تزوجن حين كن أطفالًا، مقارنةً بـ 28.6 بالمائة من نساء الحضر.
- **أثر الثروة:** ترتبط الثروة بالانتماء العرقي بشكل كبير في نيجريا (انظر الخصائص). التفاوت في الثروة وحدها (4.8 مرة) مشابه لما يمكن ملاحظته في الانتماء العرقي، حيث إن16.6 بالمائة من أغنى نساء الحضر يتزوجن قبل 18 عامًا، مقارنةً بـ 80.1 بالمائة من أفقر النساء.
- **أثر الانتماء العرقي:** مقارنةً بالإغبو (18.5 بالمائة) واليوروبا (17.2 بالمائة)، سجل الفولاني والهاوسا أعلى معدل لزواج الأطفال بنسبة 79.7 و78.2 بالمائة، على الترتيب.[55] المجموعة ذات المعدلات العليا (الفولاني) كانت 4.6 مرة أكثر عرضة للزواج قبل 18 عامًا مقارنةً بالمجموعة ذات المعدلات الدنيا (اليوروبا).
- **محاور المزايا وأوجه الحرمان:** لدى نساء الهاوسا بشكل عام معدلات عالية من زواج الأطفال (78.2 بالمائة). إلا أن ميزة الانتماء لمنطقة حضرية غنية قد تخفف من خطر زواج الأطفال. فاحتمالية زواج نساء الهاوسا من أغنى الحضر مبكرًا يقل بشكل ملحوظ، بنسبة 48.2 بالمائة.
- **الأثر المركب:** يتجمع الثراء والانتماء العرقي، بجانب الموقع، لزيادة خطر زواج الأطفال في نيجريا بشكل ملحوظ. ولأن لدى مجموعة اليوروبا تعدد في الأديان، فيمكن تصنيف البيانات بشكل إضافي وفقًا للديانة بالنسبة لتلك المجموعة. تشير النتائج إلى أن نساء اليوروبا المسيحيات من أغنى الحضر لديهن أقل نسبة من زواج الأطفال (9.3 بالمائة). على النقيض من ذلك، بالنسبة إلى نساء الهاوسا من الريف، يرتفع المعدل إلى 87.6 بالمائة [56] أعلى 9.4 مرة عن المجموعة ذات المعدلات الدنيا من زواج الأطفال.[57]

الشكل 4.17

نسبة النساء بين سن 18-49 في نيجريا اللاتي تزوجن قبل 18 سنة، وفقًا للموقع والثراء، والعرق، 2013

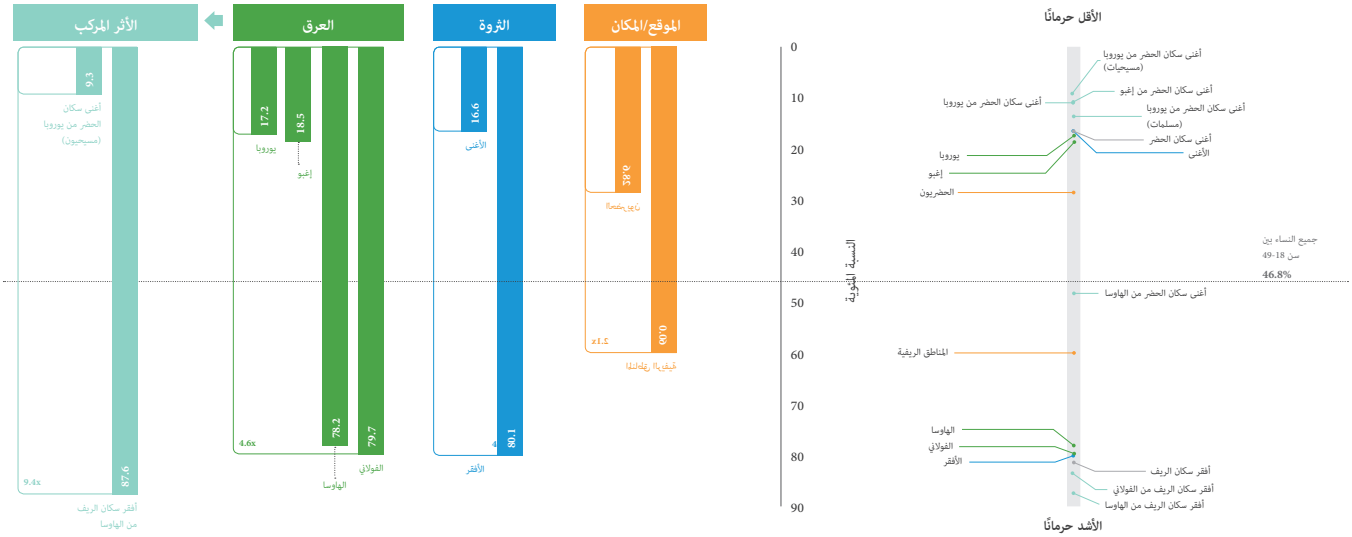

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من اللجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالسكان، جمهورية نيجريا الفيدرالية، ومنظمة ICF الدولية، 2014.

ملحوظة: في الجانب الأيسر من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل للأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم تُستعرض (عدد < 100). العواميد البيانية على اليمين تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3. اليوروبا هي العرق الوحيد ذات تعداد سكاني كافٍ عبر الديانات المختلفة، ولهذا تم عمل التصنيف على أساس الدين لفئة أغنى الحضر.

في بؤرة التركيز: العنف ضد النساء في نيجريا

في نيجريا، 16.1 بالمائة من النساء والفتيات بين سن 15-49 أبلغن عن التعرض لاعتداءات جسدية أو جنسية لمرة واحدة على الأقل في حياتهن، وذلك من قِبَل شركائهن الحميميين الحاليين أو السابقين. وحين يؤخذ في الاعتبار العنف العاطفي أو النفسي، يزيد المعدل إلى 24.5 بالمائة.

ورغم أن كل فئات السكان تعاني من العنف، إلا أن هناك اختلافات كبيرة. فبالاختلاف عن مؤشرات أخرى عديدة، ليس بالضرورة أن تكون أغنى نساء الريف هن أكثر من يتعرضن للعنف: فـ 10.1 بالمائة من النساء والفتيات من المناطق الأغنى يبلغن عن التعرض لعنف جسدي أو جنسي مرة واحدة على الأقل من قِبَل شريكهن، مقارنةً بـ 20.1 بالمائة في الشريحة متوسط الغنى. تزيد معدلات الانتشار قليلًا في الحضر عن الريف، كما تزيد أربع مرات بين الإغبو عن الهاوسا.[58]

في المتوسط، 43.8 بالمائة من الناجيات من العنف الجسدي أو الجنسي من قِبَل الشريك الحميم يسعين لطلب المساعدة، في الأغلب من قِبَل أفراد العائلة (29.9 بالمائة)، و2.4 بالمائة فقط يطلبن المساعدة من مؤسسات رسمية (الشرطة، محامي، أخصائي صحي أو عامل في الحقل الاجتماعي). ضحايا اليوروبا والإغبو هم الأكثر احتمالًا لطلب المساعدة (51.5 و51.2 بالمائة، على الترتيب)، بينما الفولاني والهاوسا الأقل احتمالًا (31.9 و30.7 بالمائة، على الترتيب). والنساء اللاتي يعشن في الحضر أكثر احتمالًا أيضًا لطلب المساعدة مقارنةً بنظرائهن الريفيات (48.2 و40.6 بالمائة، على الترتيب).

ورغم أن الشركاء الحميميين هم الجناة الرئيسيون في نيجريا، إلا أن العديد من النساء يقاسين العنف من تجاه شخص أخر غير شريكهن الحالي: 23 بالمائة من النساء كن ضحايا للعنف الجسدي أو الجنسي لزوجٍ سابق، و17.3 من قِبَل قريب أخر (انظر الشكل 4.18).

نساء وفتيات الإغبو هن الأكثر احتمالًا للإبلاغ عن التعرض لعنف من قِبَل قريب: 25.2 بالمائة، بينما الهاوسا هي صاحبة النسبة الأقل، 5.1 بالمائة. أما أغنى نساء الحضر الأشد عرضة للتعرض للعنف من قِبَل أفراد العائلة والأزواج السابقين.

أما ختان الإناث، شكل أخر من أشكال العنف ضد النساء، فمنتشر بشكل أكبر في نيجريا. في المتوسط، 39.3 بالمائة من النساء قد تعرضن لتلك الممارسة، مع وجود اختلافات عميقة تبعًا لعوامل الثراء والموقع وخاصةً عبر الأعراق.

النساء في أغنى الحضر والحضر أكثر عرضة لختان الإناث (42.3 و45.7 بالمائة، على الترتيب) عمن في أفقر الريف (28.4 و33.6 بالمائة، على الترتيب)، بينما نساء اليوروبا 2.7 مرة أكثر عرضة للختان كنساء الفولاني (69.8 و26.3 بالمائة، على الترتيب).

الأغلبية العظمى (78.4 بالمائة) من كل عمليات تشويه الأعضاء التناسلية تتم بطرق تقليدية، ما يعرض صحة المرأة الإنجابية وحياتها للخطر. تواجه نساء وفتيات الهاوسا على الأخص ذلك الخطر، حيث إن جميعهن تقريبًا (95.2 بالمائة) قد تعرضن للختان على أيدي قابلات تقليديات.

الشكل 4.18

مدى انتشار أنواع العنف ضد النساء والفتيات بين سن 15-49 في نيجريا، 2013

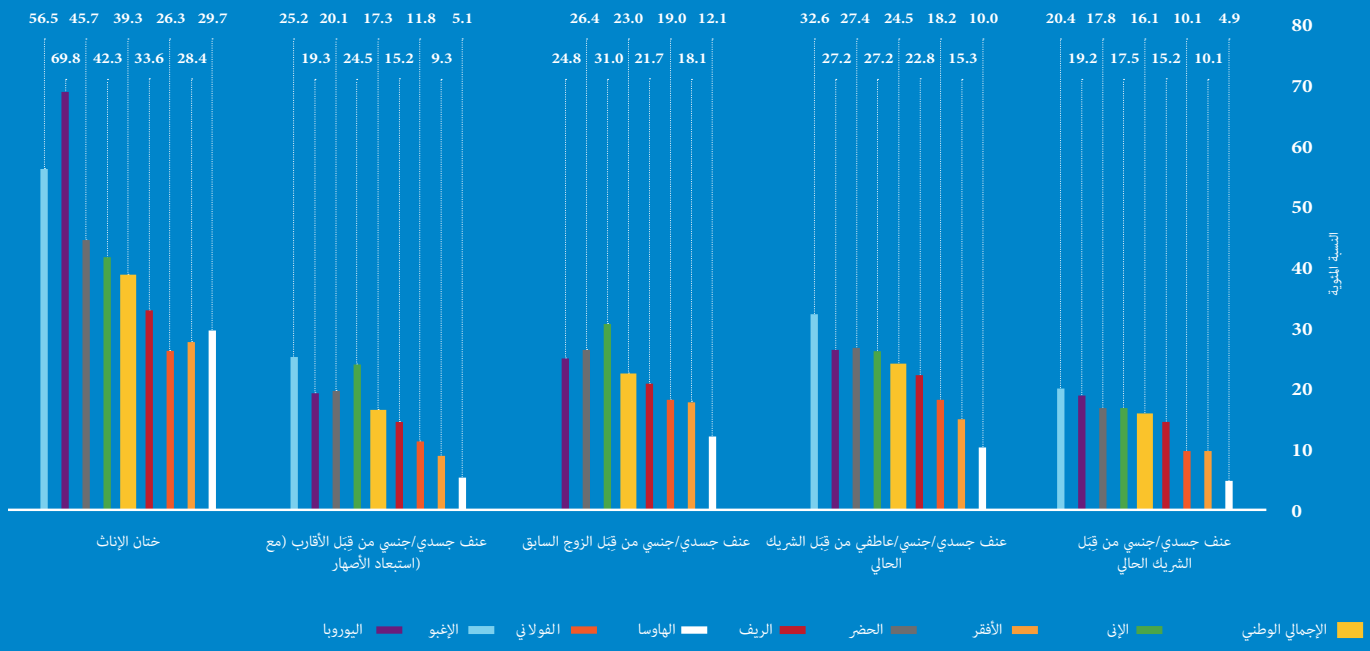

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية للجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالسكان، جمهورية نيجريا الفيدرالية، ومنظمة ICF الدولية ، 2014. لم تُظهر التقديرات للعنف الجسدي/الجنسي من قِبَل الزوج السابق لنساء الإغبو بسبب حجم العينة (عدد <100).

الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد

النتائج الرئيسية

- في نيجيريا، 15 بالمائة من كل النساء بين سن 18-49 (أو 5.2 مليون) يعانين من الحرمان بشكل متزامن في أربعة أبعاد متعلقة بأهداف التنمية المستدامة.[59] هؤلاء النساء لسن فقط متزوجات قبل سن 18 عامًا وضعيفات التعليم، ولكنهن محرومات أيضًا من إدلاء الرأي فيما يخص قرارات الرعاية بصحتهن، وقلن بأنهن لا يعملن وقت إجراء المسح (انظر الشكل 4.19).
- حوالي نصف (46.2 بالمائة) من يواجهن حرمانًا متعدد الأبعاد يعشن في أفقر المناطق، و85.0 بالمائة يعيش بالريف. والجميع تقريبًا (99.9 بالمائة) يفتقر لوقود الطهي النظيف في منازلهم، و59.0 بالمائة يفتقرون إلى خدمات المياه الرئيسية، ما يشمل 20 بالمائة ممن يبعدون حوالي 30 دقيقة من أقرب مصدر للمياه. تشابهًا مع ذلك، 50 بالمائة من هؤلاء النساء يفتقر إلى الخدمات الصحية الرئيسية.
- نساء الهاوسا والفولاني ممثلات بشكل غير متناسب بين من يعانون من أوجه الحرمان متعدد الأبعاد، مشكلين نسبة 54.6 و19.2، على الترتيب. ذلك المعدل أعلى بكثير من نسبتهن من سكان البلاد، 32.3 و7.7 بالمائة، على الترتيب.

الشكل 4.19

نسبة النساء بين سن 18-49 في نيجريا المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الأربعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2013

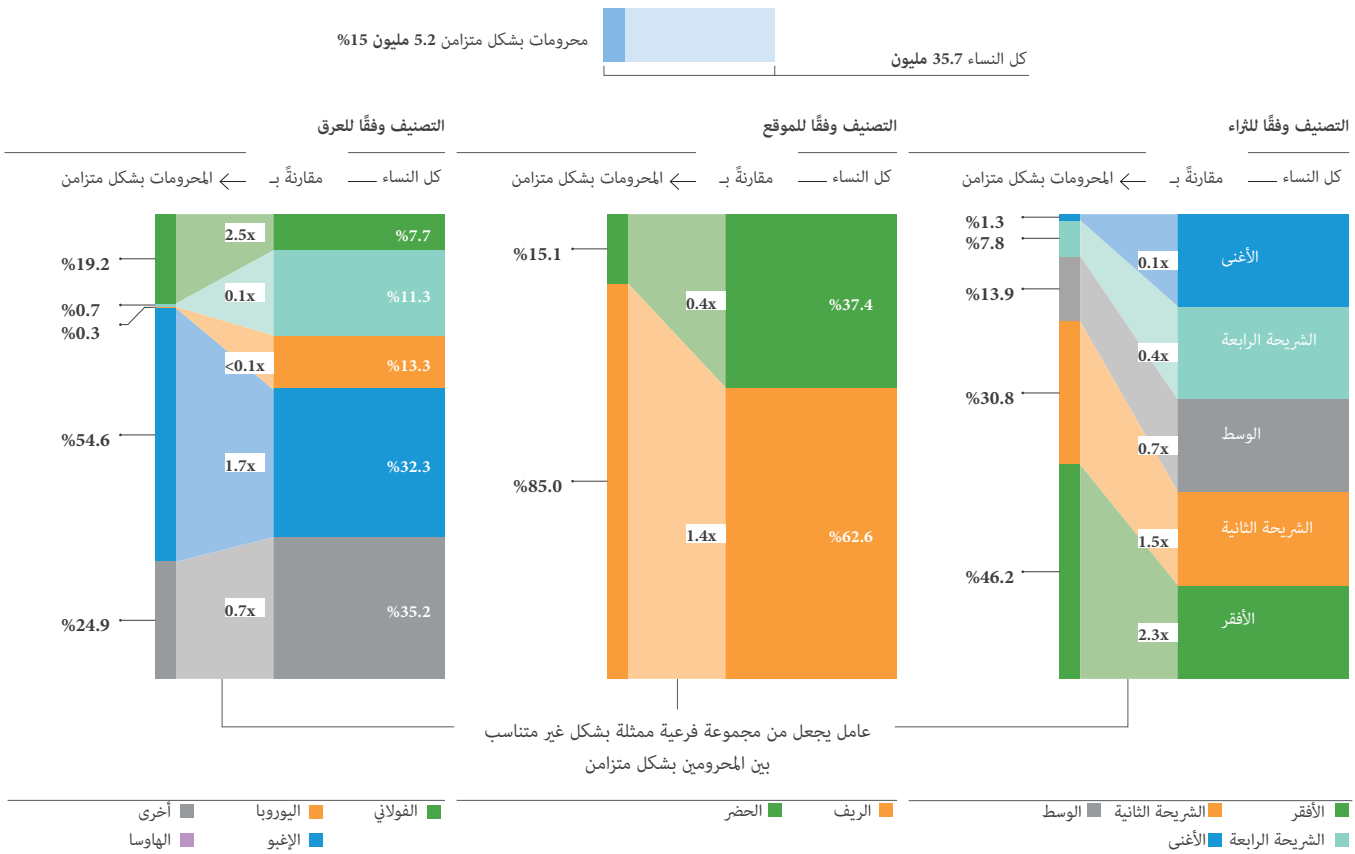

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية للجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالسكان، جمهورية نيجريا الفيدرالية، منظمة ICF الدولية، 2014.

كولومبيا: الثراء، والجغرافيا، والعرق، والتشريد الداخلي

مصدر الصورة: اليونيسيف/شيهزاد نوراني

الخلفية

يُقدر تعداد سكان كولومبيا بنحو 49.5 مليون، حوالي 23 بالمائة منهم يعيشون في مناطق ريفية. وفقًا لإحصاء البلاد السكاني لعام 2005، الغالبية الكبرى لا تُعَرِّف نفسها على أنها تنتمي لأية مجموعة عرقية (انظر الخصائص). إلا أن الاختلافات المسجلة في المخرجات واضحة بين مجموعة الأغلبية ومن يُعَرِّفون عن أنفسهم كمنتمين لإحدى المجموعات العرقية. فالمجموعات التي تشكل أقل من 1 بالمائة من إجمالي عدد السكان كالرايزال، والبالانكويرو والروم قد أُهملوا في الدراسة نظرًا للقيود المفروض على حجم العينات.[60]

إحدى التحديات الرئيسية في كولومبيا، وهي بلد ناجية من حرب مسلحة دارت في عقودها الستة الماضية، هي المصادر المتعددة للعنف، من ضمنها القوات شبه العسكرية والميليشيات، التي تعيق جهود التقدم وأدت إلى تشريد حوالي 7.4 مليون فرد داخليًا منذ بداية النزاع.[61]

يُجرَى استقصاء ديمغرافي وصحي في كولومبيا كل خمس سنوات، وذلك منذ عام 1990. تتوافر المعلومات حول العرقيات وتُستخدم عند الحاجة إلى المزيد من التحليل لأوجه التفاوت بين المجموعات السكانية. استُخدمت في تلك الدراسة أحدث جولة مسح، وهي تظهر الأوضاع الديمغرافية والصحية للشعب الكولومبي في 2015.

خصائص نساء الجماعات العرقية الرئيسية في كولومبيا

مجموعة الأغلبية

85 بالمائة من النساء الكولومبيات لا يأتين تحت أية أقلية عرقية معينة، فأغلبهن يعشن في الحضر وينتشرن عبر الشرائح الغنية، إلا أن لديهن فرصة أعلى في الوصول للنصف الأعلى من توزيع الثروة.

الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي

يشكلن ما يقل بشكل طفيف عن 9 بالمائة من إجمالي عدد السكان، ويقع معظمهن في النصف الأدنى من توزيع الثروة، وبنسبة 24 بالمائة منهن يسكنن في الريف، تُعد تلك الفئة ممثلة بشكلٍ زائد ضمن الأقلية الريفية.

السكان الأصليون

أقل من 6 بالمائة من إجمالي السكان، ومركزات بأغلبية ساحقة في الشرائح الفقيرة والأغنى، ويعيش ما يقرب من نصفهن في الريف. وفقًا لتعداد سكاني يعود لـ 2005، هناك على الأقل 87 مجموعة من السكان الأصليين.

الشكل 4.20

التفاوت في المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين المجموعات المختلفة من النساء والفتيات، كولومبيا، 2013

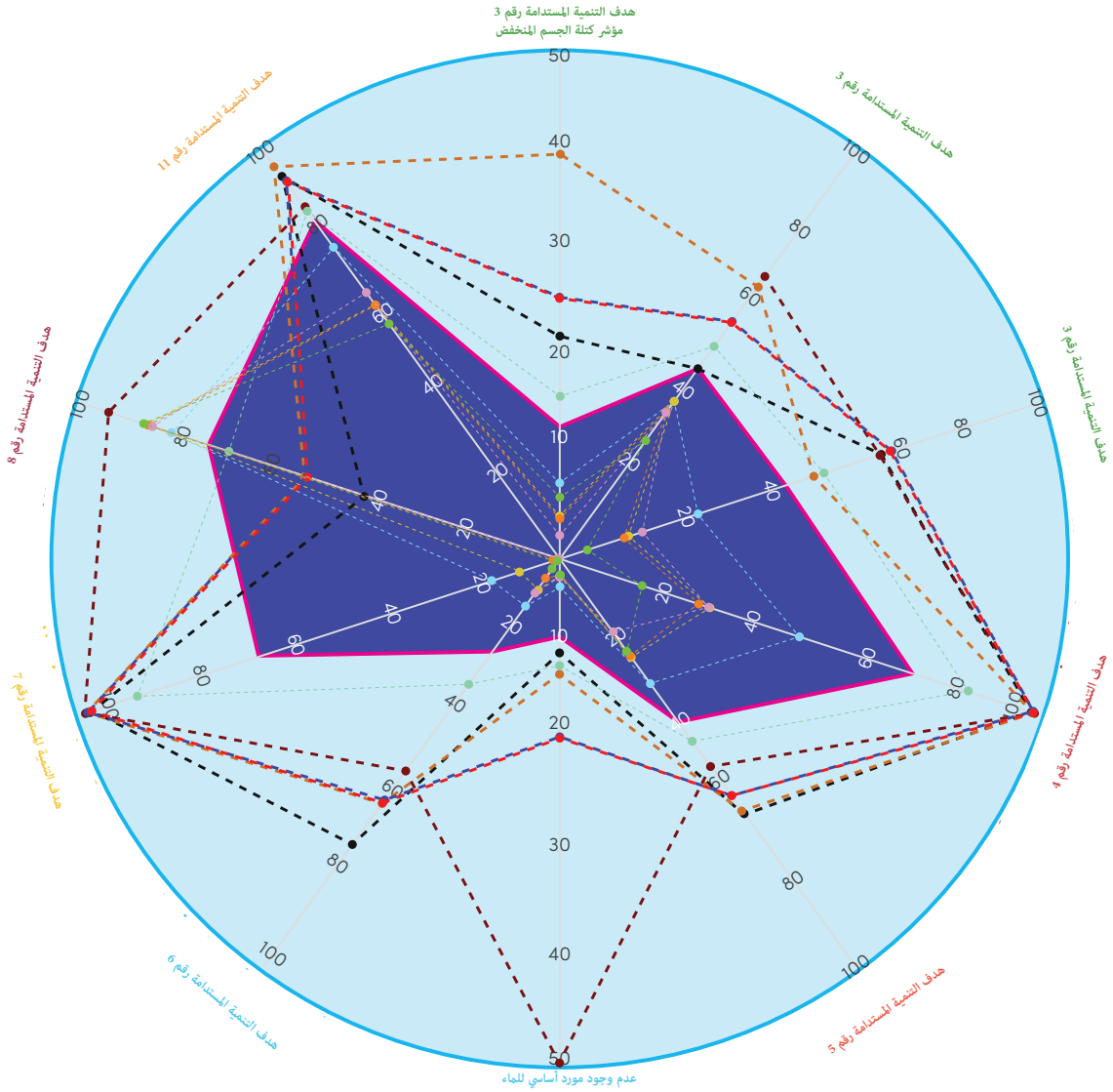

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة النساء بين سن 18-49، اللاتي يعانين من نقص الوزن (مؤشر كتلة الجسم أدنى من 18.5 كجم/م2)

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 المحرومات من الإدلاء برأي مستقل أو مشترك فيما يخص رعايتهن الصحية

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة الولادات التي تمت دون إشراف عاملين ذوي كفاءة من القطاع الصحي (الولادات في آخر خمس سنوات)

هدف التنمية المستدامة رقم 4
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وحاصلات على ست سنوات أو أقل من التعليم

هدف التنمية المستدامة رقم 5
نسبة النساء بين سن 19-49 اللاتي وتزوجن قبل سن 18 عامًا

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 سنة دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 6
نسبة النساء والفتيانين سن 15-49 دون القدرة على الوصول إلى مرافق صحية أساسية

هدف التنمية المستدامة رقم 7
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون القدرة على الحصول على وقود نظيف للطهي

هدف التنمية المستدامة رقم 8
نسبة النساء بين سن 18-49 ويعانين من البطالة

هدف التنمية المستدامة رقم 11
نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في منازل مزدحمة

المجموعات

- الأفقر
- الحضر
- أغنى الحضر
- أغنى الحضر من الأغلبية
- أفقر الريف من الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي
- الأغنى
- الريف
- أفقر الريف
- أفقر الريف من السكان الأصليين
- الإجمالي الوطني
- حرمان يتعدى المتوسط الوطني
- حرمان أدنى عن المتوسط الوطني

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من الاستقصاءات الديمغرافية والصحية لدولة نيجريا 2015 (MINSALUD وProfamilia لعام 2015).

ملحوظة: استُخدمت مقاييس مختلفة عبر كلٍ من المحاور العشرة، كل محور يتصل بالقيم العليا والدنيا لكل مؤشر معين. تظهر المجموعات المختارة بمساحات محدودة؛ لأجل تصنيف كامل للمجموعة، انظر الجدول بالملحق 3.

تحديد من يتعرضون للاستثناء في كولومبيا

في كولومبيا، يتشابك الثراء مع الموقع بشكل كبير: 99.7 بالمائة من النساء من أغنى خمس من السكان يعشن في مناطق حضرية، بينما 88.2 بالمائة من الأغنى بمناطق ريفية. نساء وفتيات أغنى الحضر يسجلن نتائج أفضل بكثير عن نساء وفتيات أفقر الريف (انظر الشكل 4.20). بين أفقر الريف، تتخلف نساء وفتيات السكان الأصليين وذوات الأصل الأفريقي كثيرًا عن مجموعة الأغلبية غير المنتمية لأصل عرقي معين في الأبعاد الرئيسية، كزواج الأطفال، ومعدل الولادات لدى المراهقات، والولادة تحت إشراف عناصر مدربة والتعليم. تسجل نساء وفتيات السكان الأصليين النتائج الأسوأ في الوصول إلى المرافق المنزلية الأساسية، ما يشمل مياه الشرب المحسنة، والوقود النظيف والمبيت.[62]

تسليط الضوء على معدل الولادات لدى المراهقات والحصول على إشراف عناصر مدربة أثناء الولادة (هدف التنمية المستدامة رقم 3)

معدل الولادات لدى المراهقات

في *2015*، *18.7* بالمائة من النساء الكولومبيات بين سن *18-49* أنجبن مولودهن الأول قبل سن *18* عامًا *(انظر الشكل 4.21)*، معدل شبه مطابق للسائد عام *2010*

- **أثر الموقع:** النساء في الريف أكثر عرضة بـ 1.9 مرة لأن ينجبن مولودهن الأول قبل 18 عامًا مقارنةً بسكان الحضر: 16.0 بالمائة و29.6 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر الثروة:** النساء من أفقر المناطق أكثر عرضة بـ 4.2 مرة لإنجاب مولودهن الأول قبل 18 عامًا مقارنةً بأغنى السكان: 32.4 بالمائة و7.7 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر الانتماء العرقي:** بنسبة 25.2 بالمائة، نساء السكان الأصليين أكثر عرضة بـ 1.4 مرة لإنجاب مولودهن الأول قبل 18 عامًا مقارنةً بالنساء اللاتي لا ينتمين لأصل عرقي محدد، واللاتي أنجب 17.8 بالمائة منهن مولودًا قبل بلوغ سن الرشد.[63]
- **الأثر المركب:** يبدو أن الأثر المركب لمزايا الثروة والموقع يمكن لها التغلب على المساوئ المتعلقة بالانتماء العرقي في الإنجاب قبل 18 عامًا؛ نتيجةً لذلك، مجموعات النساء من نفس الأصل العرقي يظهرن في نهايات معاكسة فيما يخص توزيع ولادات المراهقات. على سبيل المثال، أكثر مجموعة عرضة للإنجاب قبل سن الرشد هي النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي في أفقر الريف (48.7 بالمائة)، واللاتي يمكن لهن أن ينجبن قبل 18 عامًا باحتمالية أزيد بـ 7.5 مرة عن النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي من أغنى الحضر (6.5 بالمائة).[64]

الشكل 4.21

نسبة النساء بين سن 18-49 في كولومبيا اللاتي أنجبن طفلهن الأول قبل 18 سنة، وفقًا للموقع، الثراء، والعرق، 2015

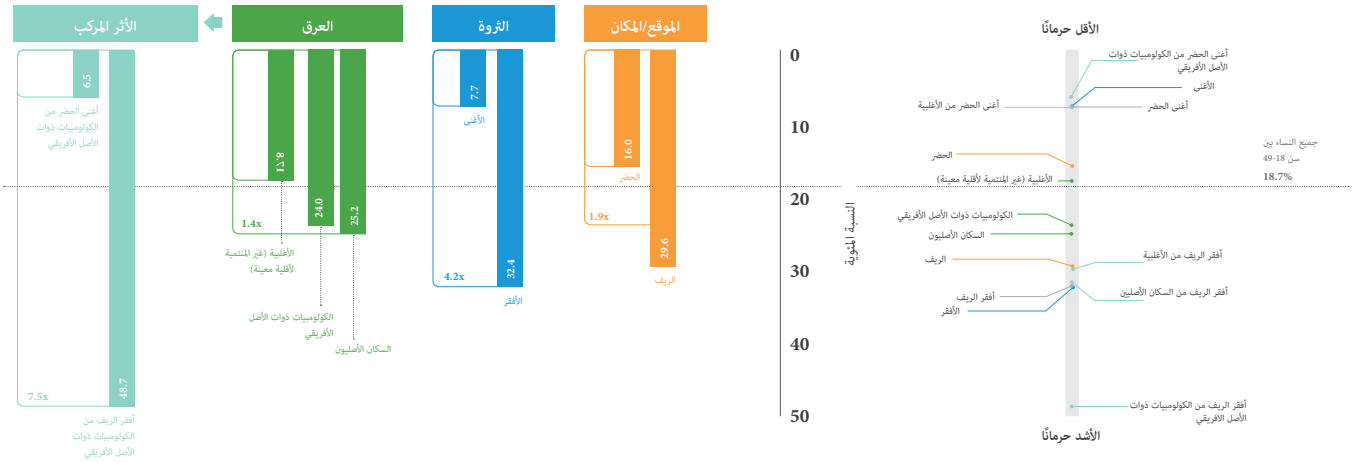

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من MINSALUD وParafamilia لعام 2015.

ملحوظة: في الجانب الأيمن من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل للأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم يتم استعراضها (عدد <100). العواميد البيانية على اليسار تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3.

الولادة تحت إشراف عناصر مدربة

فرص توافر تعقيدات أثناء عملية الولادة ووفيات الأمومة تقل بشكل ملحوظ حين تكون عملية الولادة تحت إشراف عناصر مدربة. في كولومبيا، *4.1* بالمائة فقط من كل الولادات كانت دون إشراف عناصر مدربة، إلا أن ذلك المعدل يختلف عبر المجموعات *(انظر الشكل 4.22)*. فمن بين النساء اللاتي أنجبن قبل سن *18* عامًا – حيث تكون تعقيدات الإنجاب محتملة بشكل كبير – ترتفع تلك النسبة إلى *7.3* بالمائة

- **أثر الموقع:** النساء اللاتي يعشن في الريف أكثر عرضة بـ 11.9 مرة عمن يعشن في الحضر لأن يفتقرن لإشراف عناصر مدربة أثناء الولادة. 1.0 بالمائة فقط من نساء وفتيات الحضر قد أنجبن دون مساعدة من عناصر مدربة، مقارنةً بـ 11.9 بالمائة من نساء وفتيات الريف.
- **أثر الثروة:** أفقر نساء كولومبيا أكثر عرضة ب 16.4 مرة عن أغنى النساء لأن ينجبن دون إشراف عناصر مدربة، بنسب 13.1 و0.8 بالمائة، على الترتيب.
- **الفجوة العرقية:** أقل من 2 بالمائة من النساء والفتيات اللاتي لا ينتمين لأي سلالة عرقية ينجبن بلا إشراف عناصر مدربة، مقارنةً ب 22.5 بالمائة من نساء وفتيات السكان الأصليين، ما يجعل الفئة الأخيرة أكثر عرضة ب 14.1 مرة لأن تنجب دون إشراف عناصر مدربة. وبشكل مشابه، النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي أكثر عرضة عن نساء مجموعة الأغلبية في المتوسط لأن يفتقرن إلى إشراف عناصر مدربة.
- **محاور المزايا والمساوئ:** نساء السكان الأصليين أكثر عرضة عن أية مجموعة أخرى للافتقار للوصول إلى عناصر مدربة أثناء الولادة. إلا أن ميزة الوجود في منطقة حضرية تقلل من ذلك الخطر: فـ 1.7 بالمائة فقط من قاطنات الحضر يفتقرن إلى إشراف العناصر المدربة أثناء الولادة.
- **الأثر المركب:** 33.4 بالمائة من نساء السكان الأصليين اللاتي يعشن في أفقر الريف ينجبن دون مساعدة من عناصر مدربة، مقارنةً بـ 0.1 بالمائة من النساء اللاتي ليس لهن انتماء عرقي معين ويعشن في أغنى الحضر، ما يجعل نساء أغنى الحضر أكثر عرضة بـ 334.0 مرة للافتقار للوصول إلى عناصر مدربة أثناء الإنجاب.

الشكل 4.22

نسبة الولادات في كولومبيا التي تمت دون إشراف عناصر طبية مدربة (الولادات خلال آخر خمس سنوات)، وفقًا للموقع والثراء، والعرق، 2015

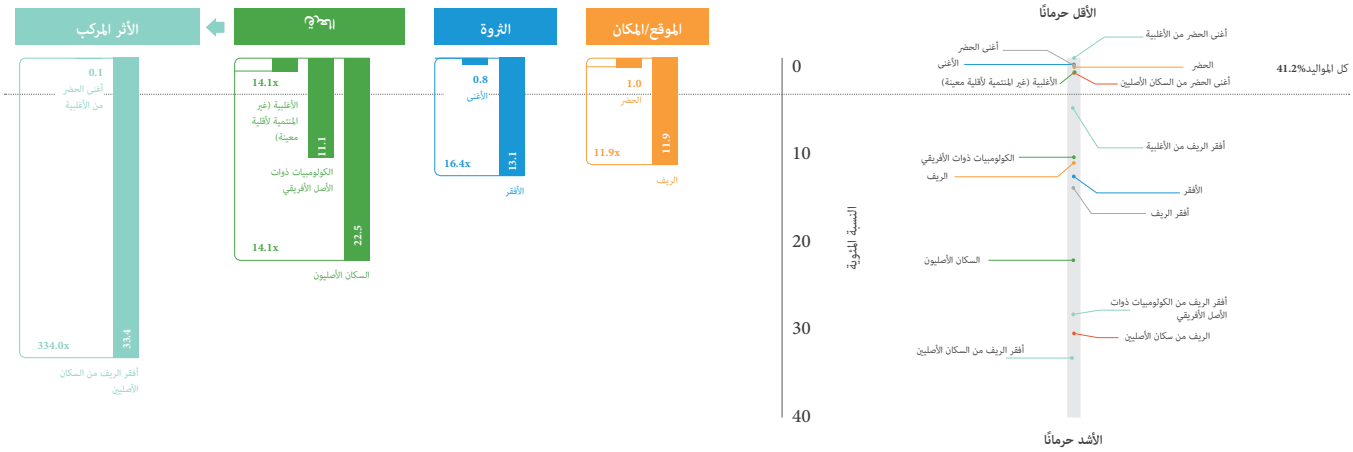

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من MINSALUD وParafamilia لعام 2015.

ملحوظة: في الجانب الأيمن من الشكل تظهر كل المجموعات وتُنظم من الأقل للأشد حرمانًا، وفقط المجموعات التي لم توافق المعايير المتطلبة في حجم العينة هي التي لم تُستعرض (عدد <100). العواميد البيانية على اليسار تظهر نتائج المجموعات المختارة. لأجل تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3.

في بؤرة التركيز: المخرجات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بالنسبة للنساء والفتيات النازحات داخليًا في كولومبيا

يُقدر أنه منذ 1985، شُرد نحو 7.4 مليون شخص في كولومبيا داخليًا.[65] كان استرداد الأراضي بالنسبة لمن كانوا مزارعين سابقًا بطيئًا، وفقط هؤلاء من تركوا الريف استطاعوا أن يقننوا أوضاعهم وأُدمجوا في الحضر. بالإضافة إلى ذلك، أنتجت الكارثة الفنزويلية تدفق لحوالي 300,000 لاجئ منذ 2015 إلى 2017.

تضمن الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام 2015 أسئلة محددة حول أسباب تغيير مكان الإقامة، وقد شمل الاستقصاء ما إذا كان السبب مرتبطًا بعنف المتمردين أو النزاعات التالية. استُخدم اختيار المستجيب للتشرد بسبب العنف من قِبَل مجموعات شبه عسكرية أو ميليشيات كمؤشر بديل للأشخاص النازحين داخليًا. نساء وفتيات السكان الأصليين وذوي الأصل الأفريقي أكثر احتمالًا بشكل غير متوازن للعرضة للتشرد بسبب العنف، بنسب 20 و10 بالمائة، على الترتيب،[66] وهن الأشد حرمانًا عبر عدة أبعاد لأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تعلو معدلات زواج الأطفال بكثير (57.9 بالمائة) بين النساء والفتيات ذوات الأصل الأفريقي النازحات داخليًا مقارنةً بالنساء ذوات الأصل الأفريقي في المجمل (27.9 بالمائة). من الأمور الملحوظة أيضًا الفجوات العمرية في الولادة الأولى: 81.6 بالمائة من نساء وفتيات السكان الأصليين النازحات داخليًا ينجبن مولودهن الأول قبل بلوغ 18 عامًا، مقارنةً بـ 31.3 بالمائة من نساء وفتيات السكان الأصليين في المجمل.[67]

إضافةً إلى ذلك، فالنساء والفتيات النازحات داخليًا أكثر عرضة بنسبة الضعف لأن يكن ضعيفات التعليم مقارنةً بغير النازحات داخليًا (43.6 بالمائة و22.3 بالمائة، على الترتيب)، خاصةً من ينحدرون من المناطق الفقيرة، حيث إن 58.2 بالمائة ضعيفات التعليم. وبالمقارنة، نجد أن 4.6 بالمائة من أغنى نساء وفتيات الحضر ضعيفات التعليم. حين نتحدث عن المتوسط في كولومبيا، 21.4 بالمائة من النساء والفتيات ضعيفات التعليم.

وكنتيجة مباشرة لموقفهن بسبب التشريد، تُعد النساء النازحات داخليًا أكثر عرضة بكثير عن النساء الأخريات لأن يعشن في منازل مزدحمة: 20 بالمائة يعشن في منزل حيث هناك ثلاثة أو أكثر بالغين يشاركون غرفة نوم واحدة، مقارنةً بالمتوسط الوطني البالغ 12.8 بالمائة. يعلو ذلك النموذج عن 30 بالمائة للنساء النازحات داخليًا في المنازل الفقيرة وأفقرها (أي، أدنى 40 بالمائة في معدلات توزيع الدخل) وكذلك للنازحات داخليًا اللاتي يُعرفن على أنهن كولومبيات ذوات أصل أفريقي.

يؤثر وضع النازحة داخليًا على فرص المرأة في الوقوع ضحية للعنف الجنسي أو الجسدي من قِبَل شريك حميم أو أخرين: 42.8 بالمائة من النساء والفتيات النازحات داخليًا ضحايا للعنف الجنسي أو الجسدي من قِبَل الشريك الحميم، مقارنةً بـ 32.8 بالمائة بين النساء غير النازحات داخليًا. وبشكل مشابه، 19.2 بالمائة من النساء والفتيات النازحات داخليًا ضحايا عنف جنسي من قِبَل شخص أخر غير الشريك الحميم، مقارنةً بنسبة 6.6 بالمائة بين غير النازحات داخليًا.

الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد

النتائج الرئيسية

- على غرار باكستان ونيجريا، نساء قليلات في كولومبيا محرومات بشكل متزامن عبر كل الأبعاد الأربعة: أقل من 1 بالمائة (0.6 بالمائة) من النساء بين سن 18-49 أبلغن بأنهن ليس فقط قد تزوجن قبل 18 عامًا وضعيفات التعليم، ولكن افتقرن أيضًا إلى القدرة على اتخاذ قرارات تخص العناية بصحتهن، ولم يكن يعملن وقت إجراء المسح.[68]
- جزء من تلك المشكلة، على غرار الدراستين السابقين، يعود لكون القليل من النساء بين سن 18-49 في كولومبيا قد أبلغن بانعدام رأيهن في القرارات الخاصة بالعناية بصحتهن: 9.1 بالمائة. يُعد ذلك البعد ذو الصلة، ولكنه أقل صلة بالنسبة للنساء بين سن 18-49. الأغلبية العظمى (61 بالمائة) التي تبلغ عن انعدام الرأي فيما يخص العناية بحصتهن هن في الحقيقة فتيات بين سن 13-17.[69]
- نسبة النساء اللاتي قاسين حرمانًا متعدد الأبعاد يزيد إلى 4.5 بالمائة من السكان (أو 540،000 امرأة) حين يؤخذ في الاعتبار اللاتي يعانين من الحرمان في الأبعاد الثلاثة الآتية: الزواج قبل 18 عامًا، عدم استكمال أكثر من ستة سنوات من الدراسة، وعدم تمتعهن بوظيفة وقت إجراء المسح (انظر الشكل 4.23).
- أكثر من نصف (54.8 بالمائة) من يواجه حرمانًا متعدد الأبعاد يعيش في أفقر المناطق و56.5 بالمائة يعشن في الريف. حوالي الربع (23.4 بالمائة) يفتقر إلى الوصول لخدمات المياه الرئيسية، 15.3 بالمائة يفتقر الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، و62.9 بالمائة يعجز عن الوصول إلى وقود طهي نظيف في المنازل.
- النساء اللاتي يُعرفن على أنهن من السكان الأصليين أو من الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي ممثلات بشكل زائد بين المحرومات بشكل متزامن.

الشكل 4.23

نسبة النساء بين سن 18-49 في كولومبيا المحرومات بشكل متزامن في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، 2015

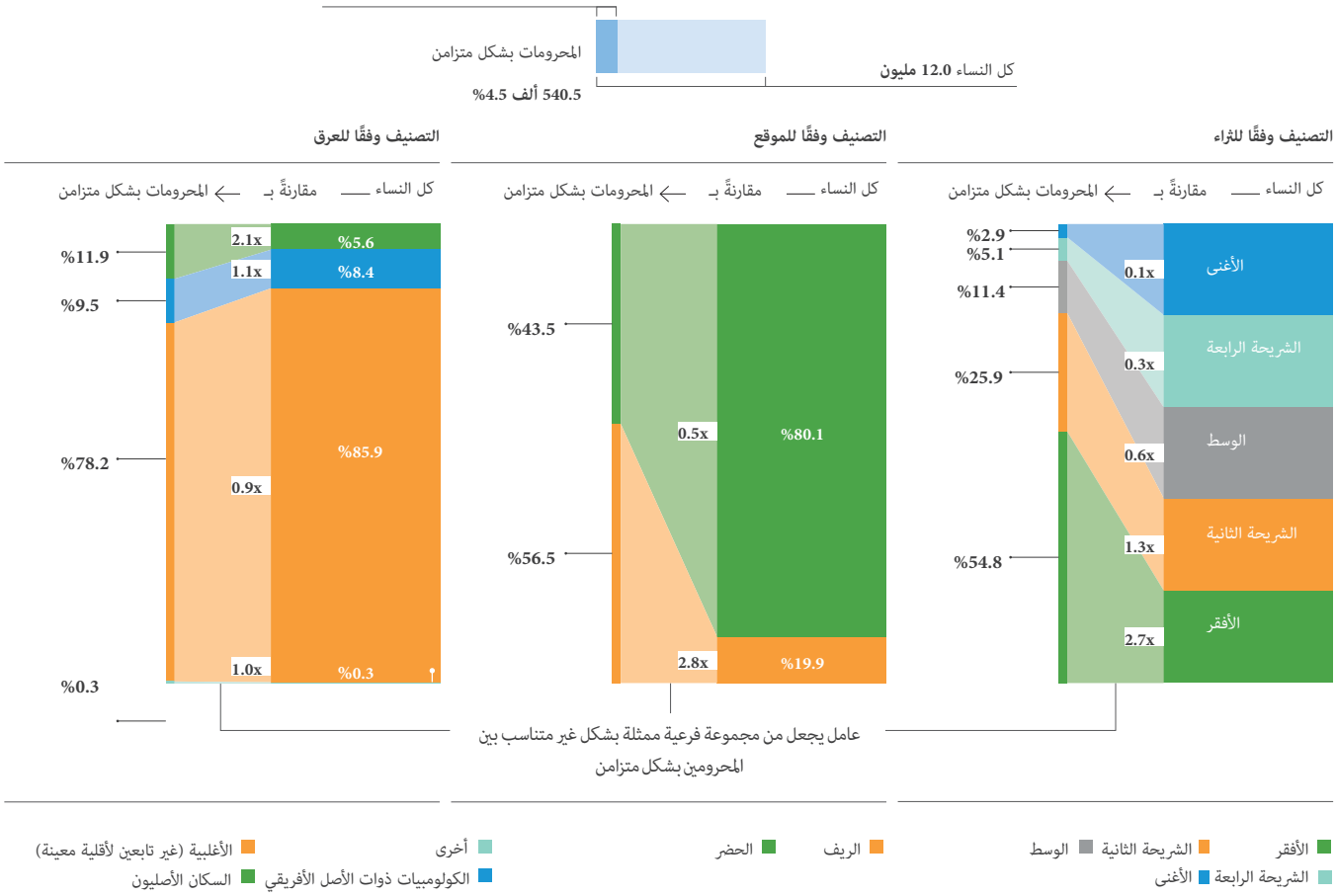

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات جزئية من MINSALUD وParafamilia لعام 2015.

الولايات المتحدة: الدخل والموقع والعرق والإثنية

مصدر الصورة: اليونيسيف/شيهزاد نوراني

الخلفية

بناءً على استنتاجات مكتب التعداد الأمريكي في 2016، فإن نسبة السكان في الولايات المتحدة المصنفين من البيض هي 61.3، أما نسبة السكان المصنفين من السود أو أمريكيين ذوي أصل أفريقي فهي 13.3 ونسبة السكان المصنفين من الآسيويين هي 5.7 ونسبة السكان المصنفين من الأمريكيين أصليين/شعوب ألاسكا الأصلية هي 1.3 ونسبة سكان هاواي الأصليين وبعض سكان جزر المحيط الأطلسي هي 0.2، وهناك نسبة 2.6 بالمائة من السكان الذين ينتمون لعرقين أو أكثر.[70] أما الأشخاص ذوي الأصل الإسباني أو ذوي الأصول اللاتينية فهم يشكلون نسبة 17.8 من السكان.[71]

في حين استنتجت الدراسات الاستقصائية الصحية الديمغرافية الأمريكية أن الكثير من المعلومات المتعلقة برفاهية المرأة تُصنف حسب الدخل المادي والعرق أيضًا، فقوائم هذه المعلومات متاحة في أغلب قواعد البيانات ومن ضمنها مكتب التعداد الأمريكي.[72] أظهر تحليل استبيانات دراسة المجتمع في العام 2015 تقسيمات مبنية على الهوية العرقية خلال طبقات واسعة اجتماعيًا واقتصاديًا. ولغرض هذه الدراسة، ستُجمع النساء المصنفات إثنيًا من أصول إسبانية - بغض النظر عن أعراقهن- بشكل منفصل ولن يُصنفن مع الأشخاص البيض أو السود أو الآسيويين أو كأمريكيين أصليين/شعوب ألاسكا الأصلية.

خصائص نساء الجماعات العرقية الرئيسية في الولايات المتحدة

الأمريكيات الأصليات أو شعوب ألاسكا الأصلية
منتشرات عبر الشرائح الخمسية لتوزيع الثروة جميعها، ولكنهن أقل احتمالًا للوقوع ضمن الشريحة الأغنى. ويعشن في الأغلب في الريف (خارج المدن).

السوداوات
أكثر احتمالًا، بنسب كبيرة، للوقوع في الخُمسْين الأدنى من الدخل. وممثلات تمثيلاً زائدًا في المناطق الحضرية/المدن الرئيسية.

الآسيويات
ممثلات تمثيلاً زائدًا في خُمسي الأغنياء/الأغنى. الكثير من الصينيات واليابانيات يقطنَّ في المدن الكبيرة، لكن الكثير من الآسيويات وأصحاب الأصول من جزر المحيط الهادئ يوجدن بالضواحي.

الأصول الإسبانية (أي عرق)
منتشرات عبر أخماس الدخل جميعها، ولكنهن يوجدن في الغالب في الجزء المركزي من توزيع الدخل. ممثلات تمثيلاً زائدًا في المناطق الحضرية الرئيسية (المدن).

البيضاوات
ممثلات تمثيلاً زائدًا في النصف الأعلى من توزيع الدخل. يعيش معظمهن في مناطق الضواحي، ولكنهن ممثلات أيضًا تمثيلًا أزيد قليلًا في الريف.

الشكل 4.24

أوجه عدم المساواة في النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين مجموعات مختلفة من النساء في الولايات المتحدة 2015

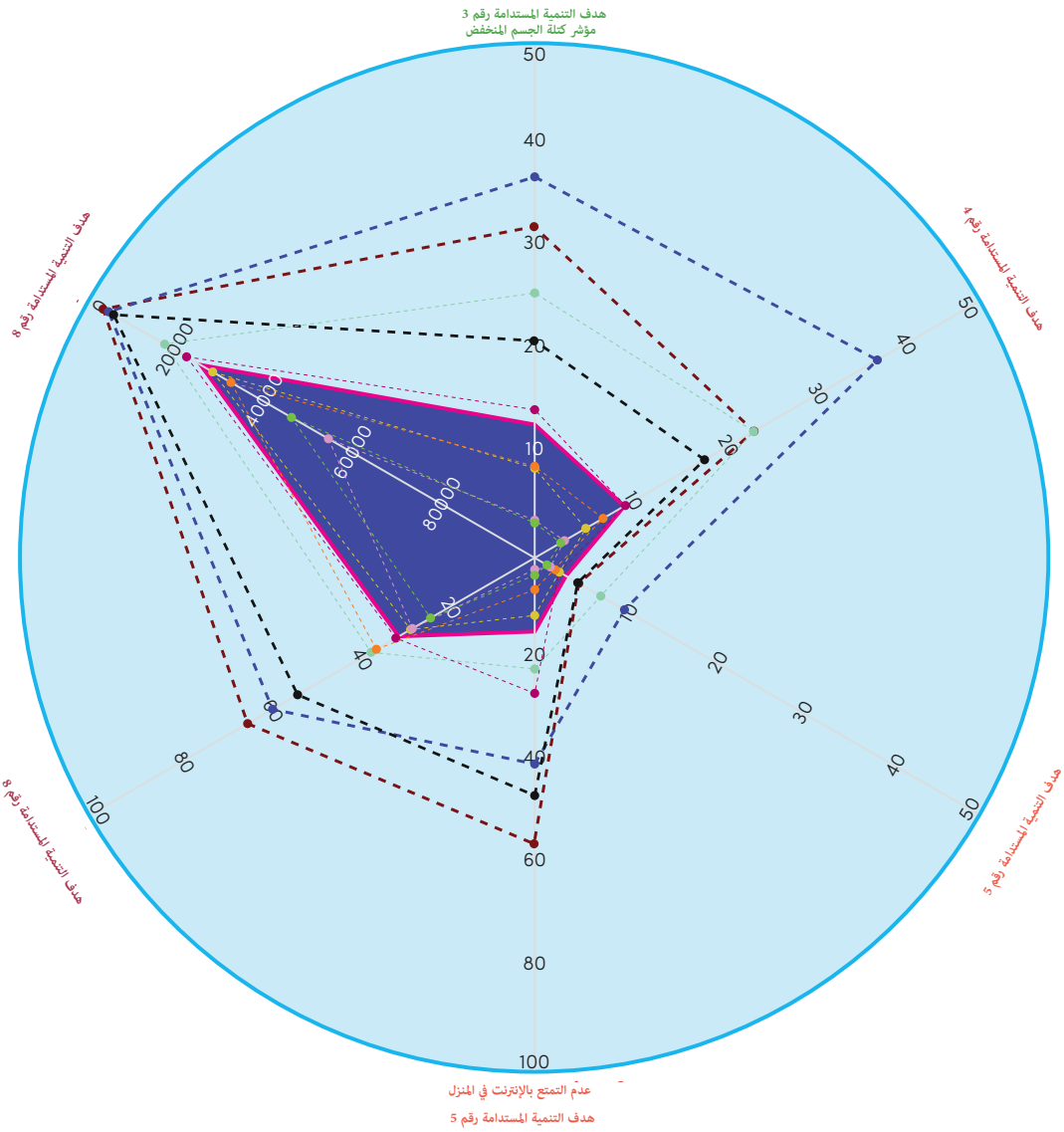

هدف التنمية المستدامة رقم 3
نسبة النساء بين سن 18-49 وبلا تأمين صحي

هدف التنمية المستدامة رقم 4
نسبة النساء بين سن 18-49 بشهادة أقل من الشهادة الثانوية

هدف التنمية المستدامة رقم 5
نسبة النساء بين سن 18-49 اللاتي تزوجن قبل عمر الثامنة عشر

هدف التنمية المستدامة رقم 5
نسبة النساء بين سن 18-49 بلا اشتراك بخدمة الإنترنت

هدف التنمية المستدامة رقم 8
نسبة النساء العاطلات بين سن 18-49

هدف التنمية المستدامة رقم 8
متوسط لدخل النساء اللاتي بين سن 18-49 (في عام 2014 بالدولار الأمريكي)

المجموعات

- آسيوات
- سوداوات
- أصول ذوات إسبانية
- أغنى البيضاوات
- أفقر نساء الشعوب الأصلية الأمريكية
- أغنى الآسيويات
- أفقر السوداوات
- أفقر ذوات الأصول الإسبانية
- بيضاوات
- الإجمالي الوطني
- حرمان يتعدى المتوسط الوطني
- حرمان أدنى عن المتوسط الوطني

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية (مكتب الإحصاء الأمريكي 2017).

ملحوظة: تُستخدم مقاييس مختلفة عبر كل محور من المحاور الستة، وكل منها يقابل القيم القصوى والدنيا لكل مؤشر معين. أما مقياس متوسط الدخل للأجر/الراتب فقد عُكِس ليمثل الراتب الأعلى حرمان أقل. المجموعات المختارة ممثلة بمساحات محدودة. للحصول على تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3.

تحديد من يتعرضون للاستثناء في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، هناك ترابط وثيق بين العرق ومستوى الدخل: فالنساء السوداوات، وذوات الأصول الإسبانية، والشعوب الأمريكية الأصلية/شعوب ألاسكا الأصلية بين سن 18-49 هن الأشد عرضة للعيش في الفقر أكثر من النساء البيضاوات والآسيويات. ومعدلات الفقر للنساء السوداوات هي الأعلى (23.9 بالمائة)، يليها السكان الأمريكيون الأصليون/شعوب ألاسكا (20.4 بالمائة) وذوات الأصل الإسباني (15.6 بالمائة). بالمقارنة بنحو 10 بالمائة لكل من النساء الآسيويات والبيضاوات. كانت النساء البيض بين سن 18-49 أفضل من السوداوات (انظر الشكل 4.24). ومن بين أفقر نساء الشعوب الأصلية الأمريكية/شعوب ألاسكا الأصلية والأصول الإسبانية، فهن الأقل احتمالًا لأن يعملن.[73] ومن المرجح أيضًا أن تكون المرأة ذات الأصول الإسبانية حاصلة على شهادة أقل عن التعليم الثانوي، وأن تتزوج قبل الثامنة عشر من العمر. كما أن الانقسامات العرقية واضحة أيضًا بين الموجودين بأعلى خمس من توزيع الدخل التي تبلغ نحو 20 بالمائة، حيث كانت المرأة البيضاء والآسيوية، على نحو مشابه وأفضل من النساء السوداوات واللاتي من أصل إسباني ونساء ألاسكا الأصليات.

تسليط الضوء حول القدرة على توافر التأمين الصحي (هدف التنمية المستدامة رقم 3)

يُعد التأمين الصحي في الولايات المتحدة أمر هام للحصول على الخدمات الصحية، إلا أنه في *2015*، لم تمتلك نحو *13.1* بالمائة من النساء الأمريكيات بين سن *18-49* أي تأمين صحي *(انظر الشكل 4.25)*

- **تأثير الموقع:** ولأن التأمين الصحي في الولايات المتحدة مرتبط بنوع العمل، فإن النساء اللاتي يعشن بعيدًا عن المراكز الحضرية واللاتي يعملن لحسابهن الخاص أو ربات البيوت واللاتي لا يعملن على الإطلاق، هن الأشد احتمالًا للافتقار للتأمين الصحي (14.2 بالمائة). وتزيد نسبة النساء اللاتي يعشن في الضواحي الحضرية بمقدار 1.3 ضعفًا، حيث يفتقرن إلى التأمين الصحي بنسبة 10.7 بالمائة.

- **تأثير الدخل:** تصل نسبة بعض النساء في الشريحة إلى 4.4 غير المقدر حصولهن على تأمين الصحي، وهذا يعني أن 23 بالمائة من النساء اللاتي ينخفض دخلهن ينقصهن التأمين، في حين أن 5.2 بالمائة من النساء اللاتي ينخفض دخلهن من بين أعلي 20 بالمئة.

- **تأثير العرق:** تبلغ نسبة النساء البيضاوات والآسيويات في احتمالية الافتقار إلى التأمين الصحي 8.8 و9.0 بالمائة على الترتيب، ما يجعلهن الأقل احتمالية في أن يفتقرن للتأمين الصحي مقارنةً بمتوسط النساء الأمريكيات. كما تصل احتمالية افتقار نساء الشعوب الأصلية الأمريكية/شعوب ألاسكا الأصلية للتأمين الصحي إلى 2.9 ضعف النساء البيضاوات (26.9 بالمائة). وبالمثل، فإن 25.7 بالمائة من النساء ذوات الأصول الإسبانية يفتقرن إلى التأمين الصحي. أما النساء السوداوات فيقعن في منتصف التوزيع: 14.4 بالمائة منهن يفتقرن للتأمين الصحي.

- **الأثر المركب:** ترتبط حالة العمالة في الولايات المتحدة ارتباطًا وثيقًا بالوصول إلى تأمين صحي[74] ولأن العمالة والدخل يرتبطان ارتباطًا وثيقًا أيضًا، فإن الثروة هي مؤشر رئيسي على ما إذا كانت المرأة تحصل على تأمين صحي أم لا. كما أن العرق/السلالة لها أهمية كبيرة، - هذه الأبعاد كلها تتضافر لخلق ثغرات كبيرة في الحصول على المعلومات: 37 بالمائة من النساء ذوات الأصول الإسبانية يفتقرن إلى إمكانية الحصول على التأمين الصحي ما يجعلهن محرومات بما يقدر بعشر أضعاف مقارنة بالنساء البيضاوات في الشريحة الأغنى (3.7 بالمائة ممن يفتقرن للتأمين).

الشكل 4.25

نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يعشن دون تأمين صحي، مصنفة طبقًا للموقع والدخل والسلالة والعرق، 2015

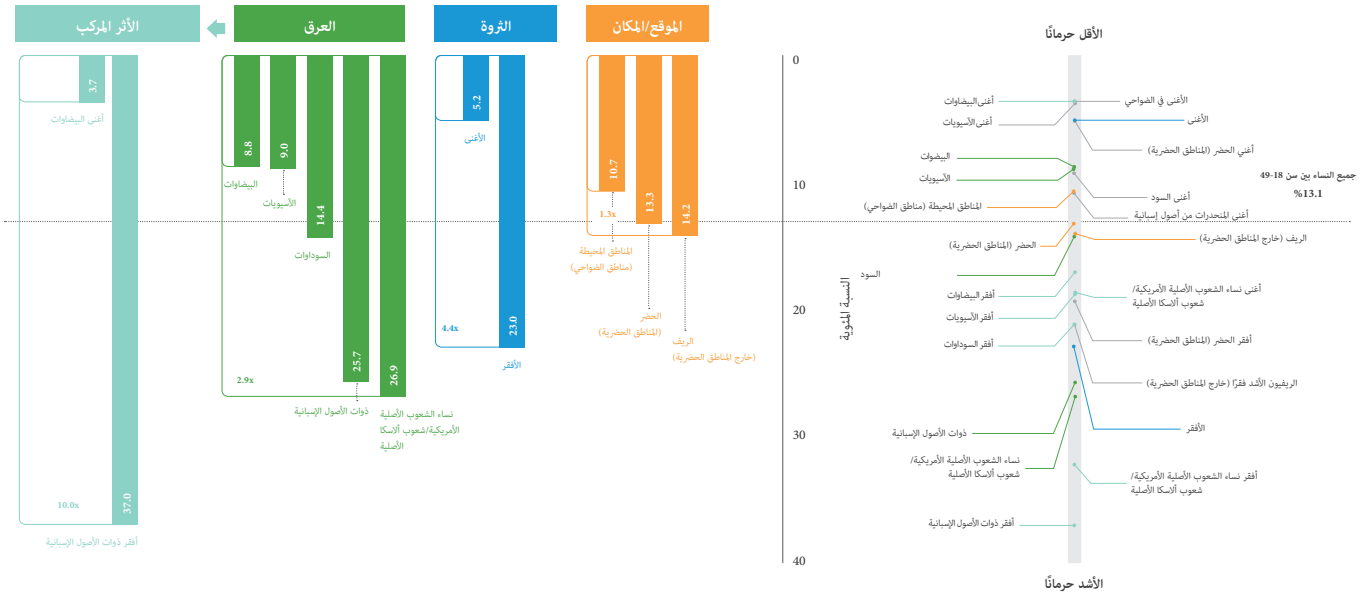

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية من مكتب الإحصاء الأمريكي 2017.

ملاحظة: في الرسم البياني الأيسر، يتم عرض جميع المجموعات وتصنيفها من الأشد إلى الأقل حرمانًا، ولا يتم عرض المجموعات التي لا تحتوي على حجم عينة كافٍ (عدد <100). المخططات الشريطية إلى اليمين تقدم النتائج لمجموعة مختارة من هذه. للحصول على تصنيف كامل للمجموعات، انظر جدول الملحق 3.

تسليط الضوء على عمالة النساء (هدف التنمية المستدامة رقم 8)

يُقدر نحو *30.7* بالمائة من نساء الولايات المتحدة بين سن *18-49* لم يكن يعملن وقت إجراء المسح (انظر الشكل *4.26*).[75]

- **أثر الموقع:** ليست هناك اختلافات كبيرة على أساس الموقع، فـ28.7 بالمائة من نساء المناطق المحيطة (مناطق الضواحي) غير عاملات، مقارنةً بـ 33.1 بالمائة من نساء الريف (خارج المناطق الحضرية).[76]
- **أثر الدخل:** النساء في الشريحة الدنيا من توزيع الدخل أكثر احتمالًا بـ 2.2 مرة مقارنةً بالنساء في الشريحة العليا ألا يكن يعملن وقت إجراء المسح: 55.7 بالمائة و24.8 بالمائة، على الترتيب.
- **أثر العرق:** بنسبة 42.1 بالمائة، نساء الشعوب الأمريكية الأصلية/شعوب ألاسكا الأصلية أكثر احتمالًا بـ 1.5 مرة مقارنةً بالنساء البيضاوات (27.7 بالمائة) لألّا يكن عاملات.
- **الأثر المركب:** في المجمل، تُعد المجموعات السكانية في الشريحة الأفقر محرومة بشكل ملحوظ في ذلك البعد، بغض النظر عن العرق، نظرًا لكون نصفهم عاطل عن العمل. إلا أن المزج بين الدخل والعرق يزيد من فجوة الحرمان. فنساء الشعوب الأصلية الأمريكية/شعوب ألاسكا الأصلية في الشريحة الأفقر هي الفئة الأشد حرمانًا: 64.2 بالمائة منهن لم يكن يعملن وقت إجراء المسح. تلك النساء أكثر احتمالًا بـ 2.7 مرة لألا يكن يعملن مقارنةً بالنساء البيضاوات في الشريحة الأغنى.

الشكل 4.26

نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يبلغن ببطالتهن وقت إجراء المسح, حسب الدخل و الموقع و العرق والسلالة، 2015

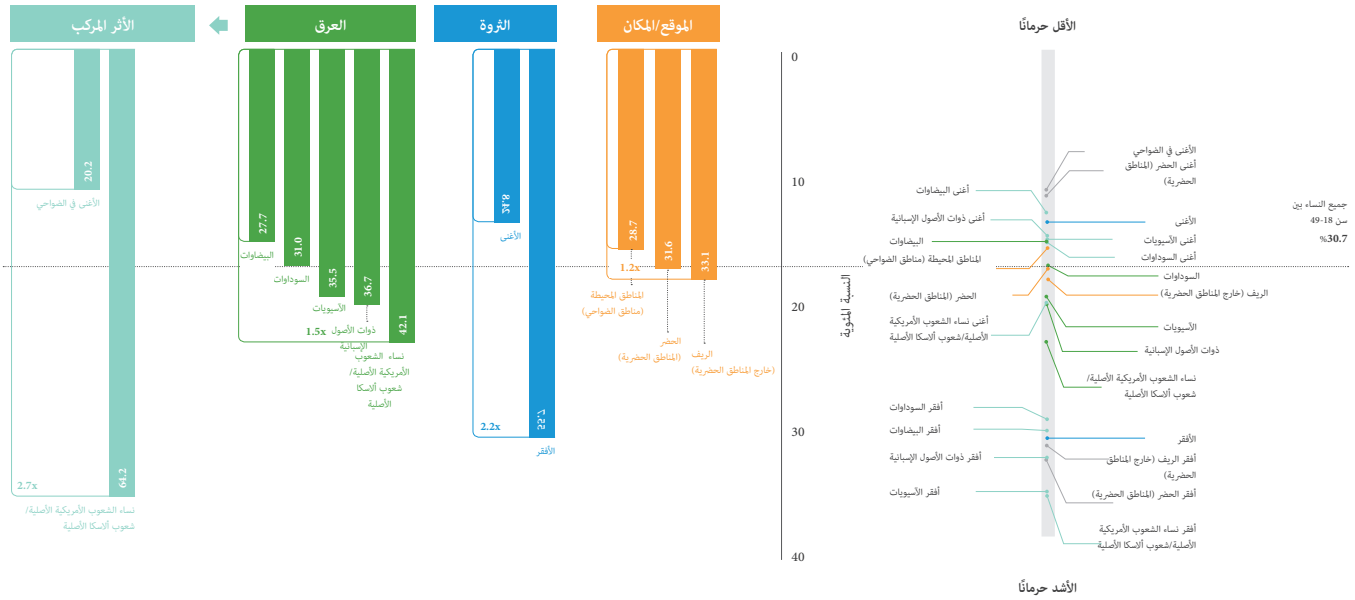

المصدر: حسابات منظمة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية من مكتب الإحصاء الأمريكي لعام 2017.

ملاحظة: في الرسم البياني الأيسر ، يتم عرض جميع المجموعات وتصنيفها من الأشد إلى الأقل حرمانًا ، ولا يتم عرض المجموعات التي لا تحتوي على حجم عينة كافٍ (عدد <100). المخططات الشريطية إلى اليمين تقدم النتائج لمجموعة مختارة من هذه. للحصول على تصنيف كامل للمجموعات ، انظر جدول الملحق 3.

في بؤرة التركيز: وضع النساء المسنات بين سن الخمسين فأكثر في الولايات المتحدة

بخلاف الدراسات الاستقصائية الصحية الديمغرافية في دراسة استطلاع المجتمع الأمريكي للنساء اللاتي بين سن الخمسين فأكثر، تُقدم هنا رؤية مهمة حول التحديات التي تواجهها النساء المسنات.

يشهد كل من النساء والرجال في الولايات المتحدة انخفاضًا للأجور ومعدلات أعلى للفقر عند المسنين، إلا أن الفجوات بين الجنسين الظاهرة بين سن 18-49 تسود بل وتزداد في الأعمار المتقدمة. ووفقًا لبيانات مسوح الجمعية الأمريكية، فإن 17.1 بالمائة من النساء و12.3 بالمائة من الرجال في سن الخمسين فأكبر يعيشون في أفقر خمس في عام 2015 مقارنة بـ 13.1 و9.7 بالمائة، على الترتيب، للسكان الأصغر سنًا. أما نساء الشعوب الأمريكية الأصلية/شعوب ألاسكا الأصلية والسوداوات، فيُمثلن بشكل غير متناسب بين أفقر الفئات بنسبة 27.4 و28 بالمائة، على التوالي. ويتركز الفقر في المراكز الحضرية، ما يؤدي إلي وصول نسبة النساء المسنات في المدن الداخلية التي تعيش في أشد الأخماس فقرًا إلى 23.5 بالمائة، مقارنةً بنسبة 13.3 بالمائة من أولئك الذين يعيشون في مناطق الضواحي (انظر الشكل 4.24).

الشكل 4.27

نسبة النساء (خمسون سنة فأكثر) في الولايات المتحدة اللاتي ينتمين لأفقر شريحة سكانية، حسب العرق والموقع، 2015

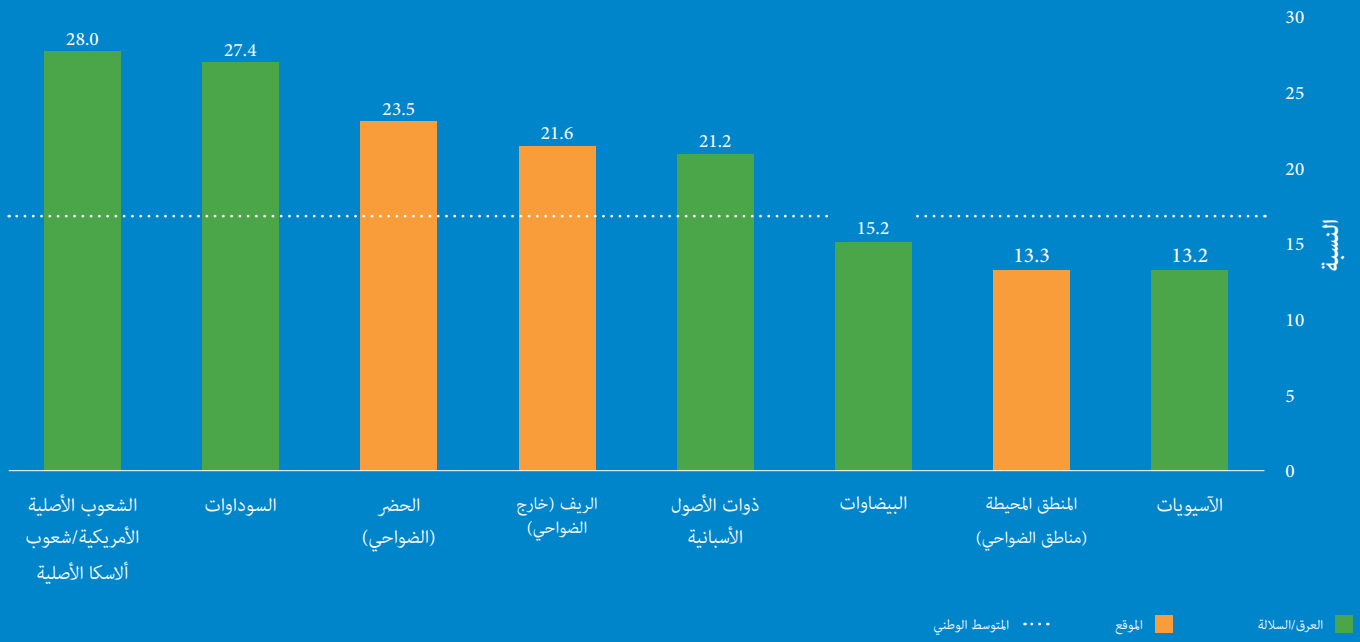

المصدر :حسابات هيئة الأمم المتحدة استنادًا الي البيانات الجزئية من مكتب تعداد سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

تكثر نسبة الفقر عند النساء الأكبر سنًا، ويعود ذلك إلى عدم تلقي التعليم، حيث لا تتجاوز نسبة النساء المسنّات 27.3 بالمائة اللاتي حصلن على البكالوريوس.[77] ومع ذلك تشير البيانات إلى أن التحصيل التعليمي للإناث يتحسن بمرور الوقت في مستويات التعليم جميعها، في حين أن 14.1 بالمائة من النساء الأكبر سنًا قد فشلن في الحصول على الشهادة الثانوية و10.3 بالمائة من النساء الذين بين سن 18-49 لم يحصلن على الشهادة الثانوية أيضًا. وقد حدث أكبر تحسن بين نتائج النساء الآسيويات، حيث وجدنا أن نسبة عدم استكمال التعليم لديهن قد تغيرت من 40.6 إلى 13.9 بالمائة، أما المسنات ذوات الأصول الإسبانية، فلديهن مستوى متدنٍ من التحصيل العلمي، ولكن هناك تحسينات تحدث مع مرور الوقت: 41.4 بالمائة منهن فشلن في استكمال دراستهن الثانوية، مقارنة بـ 38.3 بالمائة من نظرائهن الأصغر سنًا.

في عام 2015، شاركت 33.9 بالمائة من نساء القوى العاملة في سن التقاعد الماضي. ويرجع هذا المعدل الكبير للمشاركة، جزئيًا، إلى انخفاض معدلات استبدال معاشات التقاعد الأمريكية (مستوى المعاشات التقاعدية في التقاعد مقارنة بالأرباح عند العمل)، التي تمثل 44.8 بالمائة لمتوسط الأجر، وهي من أدنى المعدلات بين البلدان المتقدمة.[78] ولأن معدلات الاستبدال تميل إلى أن تكون أقل بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفع، فإن مجموعات السكان الأثرياء تنخرط في العمل لفترة أطول في كثير من الأحيان حتى سن السبعين. فعلى سبيل المثال، كان ما يقرب من 60 بالمائة من نساء أغنى شريحة خمسية في توزيع الدخل البيضاوات والسوداوات والمنتميات للشعوب الأمريكية الأصلية/ألاسكا الأصلية، اللاتي يبلغن 50 سنة فأكثر، قد عملن في عام 2014، مقارنةً بـ 17.5 بالمائة من نساء أفقر شريحة خمسية في المتوسط.

هناك إحصائيات مفصلة حول خصائص اجتماعية واقتصادية أخرى كثيرة – مثل التعرض للعنف وعمر الأنثى وقت ولادتها الأولى، والقدرة على اتخاذ القرار – غير مشمولة في مسوح الجمعية الأمريكية.

الحرمان المتكتل متعدد الأبعاد

النتائج الرئيسية

- في الولايات المتحدة، تعاني 3.0 بالمائة من إجمالي النساء بين سن 18-49 (أو ما يقرب من 2 مليون) من الحرمان المتزامن على مستوى ثلاثة أبعاد ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا يواجهن فقط الحرمان من التعليم، ولكن أيضًا التوظيف والرعاية الصحية (من خلال نقص التأمين الصحي) (انظر الشكل 4.28).[79]
- ويعيش ما يقرب من ثلثي اللاتي يواجهن نقصًا متعدد الأبعاد في الشريحتين الأدنى من توزيع الدخل.
- تُمثل النساء ذوات الأصول الإسبانية والمنتميات لشعوب أمريكا الأصلية/شعوب ألاسكا الأصلية بشكل مفرط بين الذين يواجهون حرمانًا متزامنًا عبر هذه الأبعاد الثلاثة.[80]

الشكل 4.28

نسبة النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة ومحرومات من ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة بشكل متزامن، 2015

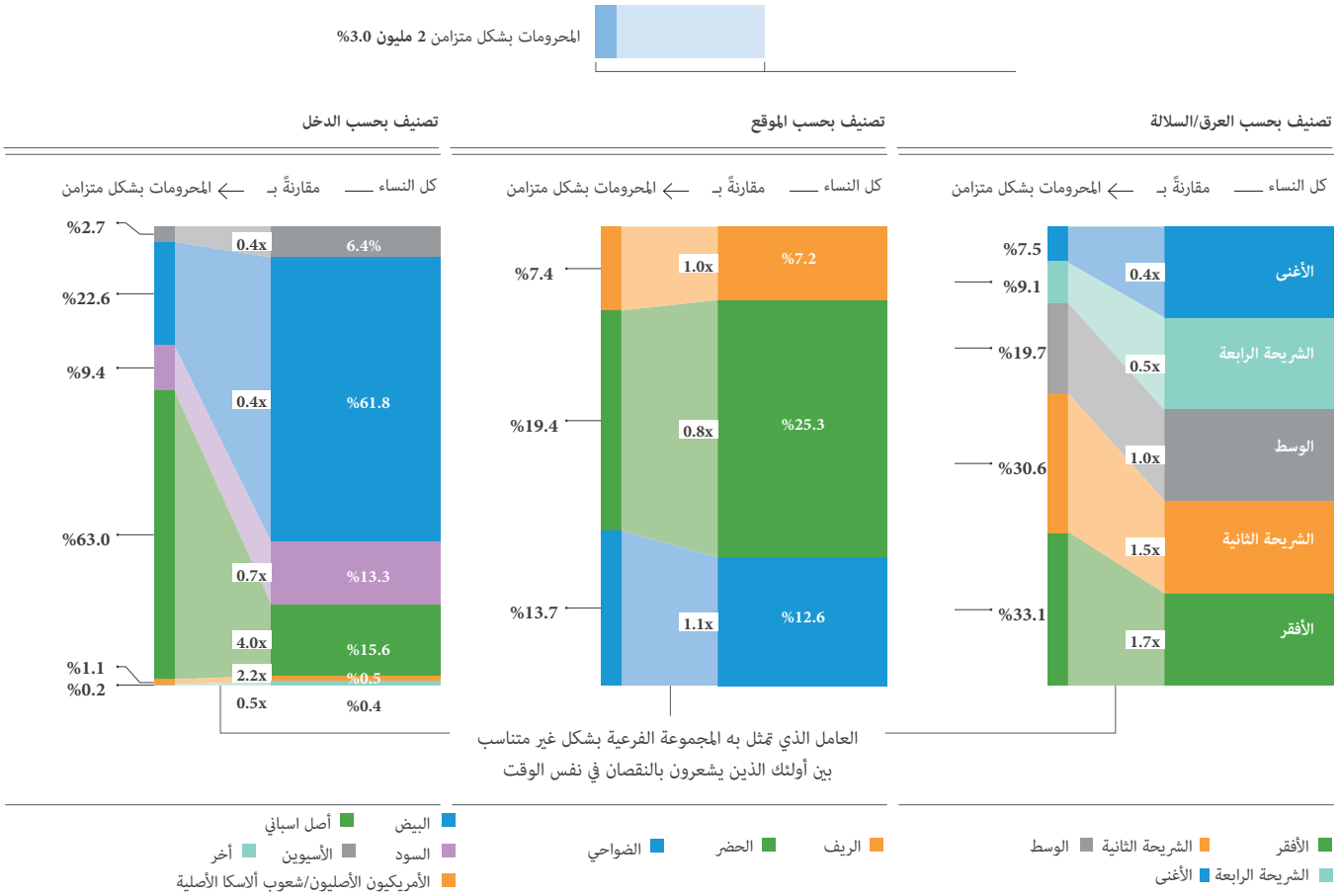

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة استنادًا إلى البيانات الجزئية لمكتب الإحصاء الأمريكي 2017.

الفئات الضعيفة والمخفية

يشير التحليل الوارد في القسم السابق إلى أنه على الرغم من أن سمات التهميش تتعلق ببلد معين، فإن ظاهرة الإقصاء والحرمان من جماعات الأقلية وغير المسيطرة منتشرة بين البلدان. يعتمد التفاعل الأكثر ملاءمة في سياق معين على أكثر أشكال التمييز شيوعًا وترسيخًا، والتي غالبًا ما تكون تراث عدم المساواة في السلطة الهيكلية.

بالإضافة إلى انتشار التفاوت المكاني والطبقي على نطاق واسع، – فإن أشكال التمييز على أساس الهوية الجنسية وحالة الهجرة والإعاقة قد تجاوزت الحدود الوطنية وكانت موضوع معاهدات حقوق الإنسان التاريخية وقرارات مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن البيانات حول مجموعات السكان هذه مفقودة إلى حد ما، وحتى عندما تكون متاحة لا تُحَدَّث بشكل منهجي، مما يشكل تحديًا كبيرًا لتحديد خطوط الأساس وقياس التقدم.

وفي حين أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية هي إحدى المصادر الرئيسية للبيانات لتتبع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تستوعب بشكل كافٍ الخصائص الاجتماعية – الديموغرافية. إذ يوجد نحو 530 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بما فيهم المشردين والموظفين في المؤسسات والسكان الرحل والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية الذين يصعب الوصول إليهم بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية.[81] ففي العديد من البلدان، إما أن تُجمَعُ معلومات قليلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الأقليات العرقية أو الدينية [82] أو لا تُجمَع أي معلومات. وحتى عندما تكون هذه المجموعات الفرعية مدرجة في الدراسات الاستقصائية، فإن العينة قد لا تُقَسَّم إلى فئات. فبالتالي، غالبًا ما تكون غير مناسبة لالتقاط معلومات عنهم، ما يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات قوية حول خصائصها.

يتطلب استيفاء مبدأ عدم تعرض أحد للاستثناء توسيع نطاق المعلومات حول هذه المجموعات وغيرها من الفئات الضعيفة التي كانت في العادة غير مرئية في الإحصاءات الرسمية، كما يعرض هذا القسم المبادرات الحالية لتطوير المنهجيات وتوسيع نطاق تغطية البيانات على ثلاث مجموعات: النساء والفتيات ذوات الاعاقة؛ والمهاجرات واللاجئات والمشردات داخليًا؛ والنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للتمييز العنصري على أساس هويتهن الجنسية.

النساء والفتيات ذوات الإعاقة

يتطلب رصد حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة جمع بيانات مصنفة حسب الجنس وحالة الإعاقة والعوامل الأخرى التي تتداخل مع التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقائم على أساس الإعاقة. وكثيرًا ما تُستخدم الدراسات الاستقصائية والتعدادات لجمع بيانات الإعاقة، إلا أن طرح الأسئلة ذات المغزى والقابلة للمقارنة عبر البلدان يمثل تحديًا بسبب عدم وجود معيار دولي لتحديد الإعاقات وقياسها.

ومنذ عام 2001، وضع فريق واشنطن المعنية بإحصاءات ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة من الأسئلة لإضافتها إلى الدراسات الاستقصائية والتعدادات لسد هذه الفجوات، إذ أيدتها البلدان بالكامل لتكون بمثابة المعيار الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أوصت مجموعة العمل بإدراج هذه المجموعة القصيرة من الأسئلة في التعدادات الوطنية:[83]

1. هل تواجه أي صعوبات بالنظر بالرغم من ارتداء النظارة الطبية؟
2. هل تواجه أي صعوبات بالسمع بالرغم من ارتداء سماعة طبية؟
3. هل تعاني أثناء المشي أو صعود الدرج؟
4. هل تعاني من صعوبات في الذاكرة كالتذكر والتركيز؟
5. هل تواجه صعابًا أثناء (الاعتناء بنفسك، مثل حين) الاغتسال أو ارتداء الملابس؟
6. في حين استخدام لغتك المعتادة، هل تواجه صعابًا أثناء التواصل (على سبيل المثال، أن تفهم أو أن يفهمك الآخرون)؟

تحدد هذه الأسئلة الستة مستوى الصعوبة الوظيفية في هذه المجالات: الرؤية والسمع والمشي والتركيز/التذكر والرعاية الذاتية والتواصل (مع إجابات تسري على التصنيف التالي: لا صعوبة؛ بعض الصعوبة؛ الكثير من الصعوبة؛ انعدام القدرة تمامًا).تُعد هذه الطريقة حاليًا الأكثر قوة لجمع البيانات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن الإعاقة، وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت المكاتب الإحصائية عليها في أكثر من 65 بلدًا لإجراء الاستبيانات والاستقصاءات حول الأسر المعيشية.

إلا أنه لا تزال العديد من البلدان تستخدم أسئلة حول ذوي الاحتياجات الخاصة تركز فقط على الإعاقات الشديدة للغاية، كما يُستخدم مصطلح "الإعاقة" دون تعريفه.[84] ونظرًا لمزيج الأسئلة المتعلق بالإعاقة والمستخدمة في بعض البلدان والنقص الكامل في بيانات الإعاقة في بلدان أخرى، فمن المستحيل تجميع لمحة عالمية عن وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة التي يمكن استخدامها لرصد أهداف التنمية المستدامة. للمزيد من المسوحات والتعدادات مازالت بحاجة لتبني أسئلة فريق واشنطن.

وعلى الرغم من قيود البيانات، فقد ظهرت بعض الأنماط. فقد أوضحت دراستان دوليتان تستخدمان بيانات قابلة للمقارنة ومقاييس متواصلة للإعاقة عبر البلدان أن انتشار الإعاقة بين البالغين أعلى بين النساء مقارنة بالرجال.[85] ففي 54 بلدًا، يُقدر متوسط معدل انتشار الإعاقة بـ 12 بالمائة بين النساء مقارنة بـ 8 بالمائة فقط بين الرجال.[86] وفي 27 دولة أوروبية، تزداد نسبة انتشار الإعاقة بشكل منتظم بين النساء أكثر من الرجال، ويصحبها اتساع الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي بين الأعمار الأكبر سنًا.[87] وعلى الرغم من ذلك، لم يكن الانتشار الأكبر بين النساء منتظمًا في سياق دراسة أخري لـ 33 دولة باستخدام مقاييس متنوعة للإعاقة.[88] وبالتالي، فهناك حاجة لمزيد من الدراسات لتقييم الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي فيما يخص انتشار الإعاقة، وتحديد أسبابها باستخدام بيانات مُحَدَّثَة وقابلة تمامًا للمقارنة. هناك – عوامل عدة قد تجعل النساء أكثر عرضة للإعاقة، بما في ذلك عدم وجود رعاية الأمومة أو صعوبة الحصول على الرعاية الصحية والعنف المنزلي ونقص المناعة والنقص المتراكم بسبب عدم تكافؤ توزيع الموارد داخل الأسرة (مثل الغذاء والعناية الطبية والوقت لقضاء وقت الفراغ والراحة وما إلى ذلك).[89]

النساء ذوات الإعاقة أشد حرمانًا من النساء الصحيحات في مجموعة متنوعة من أبعاد الرفاهية. وهناك أيضًا أدلة متزايدة تدل على أن العوائق الاجتماعية والاقتصادية تسهم في الإعاقات، حيث توجد معدلات أعلى للإعاقة بين النساء المسنات من مجموعات اجتماعية اقتصادية أقل من تلك التي تنتمي إلى المجموعات الأعلى (انظر في الفصل السادس).

وعلى الأرجح - تعاني النساء ذوات الإعاقة من العنف والاعتداء الجنسي، بما في ذلك المظاهر الفريدة للعنف، أكثر من النساء اللاتي يتمتعن بصحة عالية. وكما أوضحت البيانات فإن النساء ذوات الاحتياجات الخاصة يحظين بتحصيل علمي منخفض، كما أن معدل عدم النشاط يرتفع بالنسبة لهذه المجموعة، وتنتشر نسبة الفقر أيضًا عند الكثير من النساء اللاتي لسن بالضرورة من فئة الاحتياجات الخاصة.[90]

ولكن بما أن الإعاقة والنوع الاجتماعي مرتبطان بالنقصان، فإن العيوب التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة تتضاعف حيث تتواجد بعض العوامل الإضافية مثل السن والعرق وكونهن أكثر عرضة للخطر. كما يتضح من هذا العيب المركب عدم وجود معدلات في التعليم أو التوظيف (انظر الشكل 4.29)، حيث تميل النساء ذوات الإعاقة إلى التعرض لأعلى معدلات الاستبعاد.[91]

وتؤكد هذه النتائج على أهمية النظر في (1) الفروق بين الجنسين ومعالجتها في استراتيجيات الوقاية من الإعاقة وإدماجها و(2) العيوب الناجمة عن الإعاقة عند وضع وتنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أظهرت الإحصائيات الحاجة إلى جمع المزيد من بيانات التعداد والمسح بشكل مستمر بمقاييس دولية للإعاقة قابلة للمقارنة وخاصة الأسئلة المقترحة من فريق العمل.[92] ستلعب البيانات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي دورًا هامًا في رصد أهداف التنمية المستدامة المعنية بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وكذلك في توجيه وضع سياسات وبرامج شاملة معنية بالإعاقة والنوع الاجتماعي مع استمرارية التقييم لآثارها.

الشكل 4.29

نسبة السكان بين سن 15-24 غير المنخرطين لا في التعليم ولا في العمل، 2005-2015

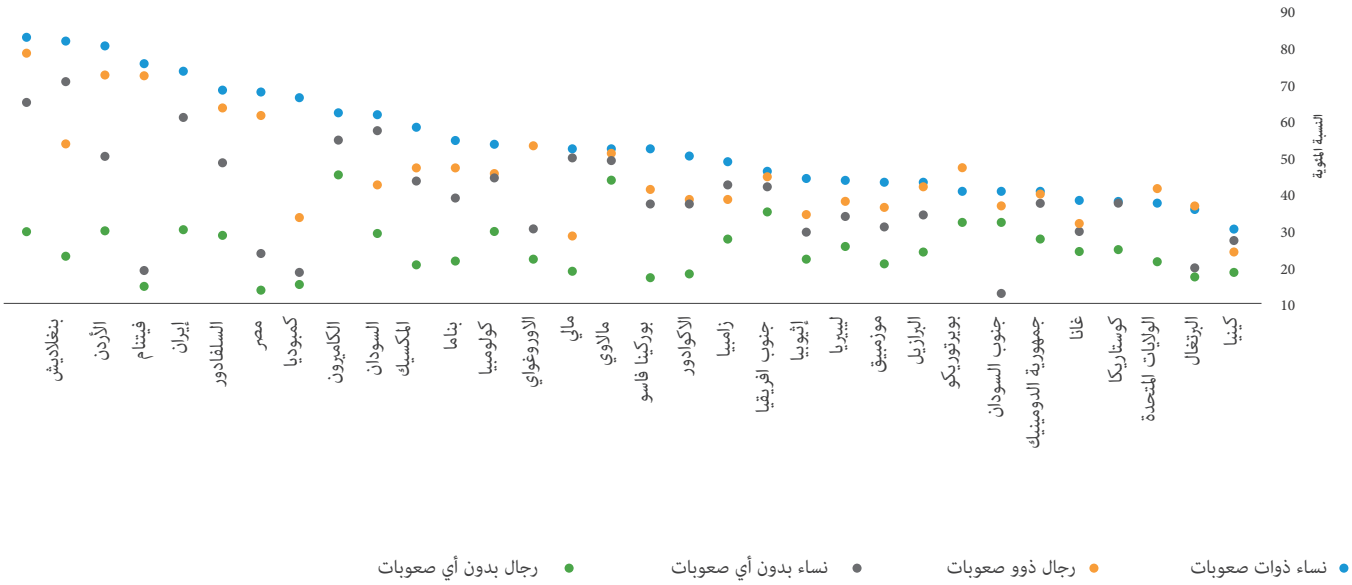

المصدر: حسابات الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات مجموعة من مؤسسة IPUMS الدولية 2017.

ملاحظة: استُخدمت أحدث بيانات متوفرة لكل من البلدان التي تتوافر بيانات عن تعدادها المؤرخة في عام 2005 فيما فوق. في دراسة الهند، استُخدم تعداد سكان 2004. وتشير بوضوح عينات أغلب البلدان أن الحالات الدائمة هي المُعتبرة ذات إعاقة. عندما يُبلغ عن حالات عجز محتملة متعددة، تُجمَع كلها في موجز واحد يشير إلى إذا ما كانت هناك أشخاص ذوي إعاقة أم لا. وحيثما وجدت بالعينات مستويات متدرجة للعجز، تُحَدَّد حالة الإعاقة بناءً من توصف حالتهم بأنها صعوبة"واضحة" أو "بالغة."

المهاجرون واللاجئون والمُهَجَّرون داخليًا

في عام 2015، كان هنالك ما يقرب من 244 مليون شخص يعيش في الخارج، وتشير التقديرات إلى أن النساء يمثلن حوالي نصف عدد المهاجرين الدوليين (48 بالمائة).[93] غير أنه، بالإضافة إلى هذه الإحصاءات لا تتوفر سوى بيانات قليلة عن خصائص السكان المهاجرين على الصعيد العالمي وتعدد أوجه النقصان التي تواجههم. وتشير الدراسات إلى أن الكثير من المهاجرين يتحركون بطرق غير قانونية باحثين عن حياة أكثر أمنًا ووظائف أفضل.[94] في حين أنه عند وصولهم للدولة المضيفة، قد يُجبرون على العمل في ظروف غير آمنة وغير عادلة.[95] وللأسف لم تتمكن الإحصاءات المتاحة من الوصول إليها.

كما أن التحديات في جمع البيانات عن اللاجئين، وهم مخبئين داخليًا بين المهاجرين، أكبر بكثير. وتشير التقديرات إلى أن 65.6 مليون شخص نزحوا قسرًا في عام 2016 في جميع أنحاء العالم، منهم 22.5 مليون لاجئ اضطروا إلى مغادرة بلادهم بسبب الاضطهاد أو الحرب أو العنف.[96] و تشير التقديرات إلى أن نحو 50 بالمائة من اللاجئين أو النازحين داخليًا أو الأشخاص عديمي الجنسية جميعهم من النساء، إلا أن خصائص تلك النساء لا تزال - غير معروفة إلى حد كبير.[97] كما يصعب تجميع البيانات المتعلقة بالنازحين داخليًا في معظم الحالات حيث لا يوجد نظام تسجيل للمجموعات المشردة داخليًا، كما أنها تكون غير مكتملة إلى حد كبير حال الاحتياج إليها. ومع ذلك في بعض الحالات، تجمع استطلاعات الرأي معلومات بديلة يمكنها أن تساعد في تحديد عدد النازحين (انظر قسم "في بؤرة التركيز " في دراسة حالة كولومبيا).

عادةً، كانت تُجمع بيانات الهجرة باستخدام التعدادات السكانية الوطنية والبيانات الإدارية، مثل سجلات العمال الأجانب، والأجانب الذين يعيشون في البلاد، وإحصاءات القبول/الحدودية التي تضبط الأشخاص الذين يدخلون إلى البلدان ويغادرونها. وغالبًا ما تكون بيانات التعداد أفضل من إحصاءات السجل لأنها تسمح بإجراء المزيد من التحليل للخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين. ومع ذلك، فإن مجموعة محدودة من أسئلة الهجرة المدرجة في التعدادات (على سبيل المثال: البلد وتاريخ الميلاد) لا توفر سوى مخزونات دائمة عن الهجرة، فهي ذات أهمية محدودة لتحليل أهداف التنمية المستدامة.[98] إن التحسينات الأخيرة في بيانات التعداد، مثل إدراج الأسئلة المتعلقة بمكان الإقامة في الخمس سنوات الأخيرة، إلى جانب المرونة التي توفرها التعدادات لتفصيل البيانات وفقًا للجنس وعوامل أخرى في وقت واحد دون مخاوف من أخذ العينات مما يجعل التعدادات أكثر فائدة لإنتاج إحصاءات الهجرة. ومع ذلك، فإن التواتر المنخفض نسبيًا لجمع بيانات التعداد ومعدلات الاستجابة المنخفضة عمومًا للمهاجرين ذوي الوضع غير النظامي تظل بمثابة عوائق.[99]

هناك طريقة بديلة لتقييم أشكال التمييز المختلفة والحرمان اللاحق التي يواجها المهاجرون بما فيهم النازحين داخليًا، وهي أن تشمل الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية الموجودة وحدات خاصة بالهجرة . وعلى الرغم من ذلك، فلضمان الحصول على تحليل للبيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية التي يمكنها أن تنتج استنتاجات قوية لظاهرة ما، مثل الهجرة، مع وقوع أقل نسبة أخطاء نسبيًا ، يجب تعديل أحجام العينات ونهج أخذها في هذه الدراسات الاستقصائية. إن الدراسات نسبيًا، الاستقصائية للقوى العاملة والاستقصاء الديمغرافي والصحي والدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة يمكن ترشيحها جميعًا لإضافة هذه الوحدات، مع تعديل لاحق لأخذ العينات لأنها يمكن أن توفر رؤى اجتماعية واقتصادية وديموغرافية مهمة حول النساء والرجال المهاجرين.

ونظرًا لانسيابية العديد من حالات اللجوء، فقد لا تكون أدوات جمع البيانات التقليدية، بما فيها الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، كافية لاستيعاب سلامة اللاجئين. قد ينتقل اللاجئون إلى المخيمات وخارجها وبين المناطق الحضرية والريفية، ويغيرون وضعهم العائلي مع تشتت العائلات وإعادة تجميع صفوفها. لذا، فالبيانات الخاصة باللاجئ التي تتجاوز الأرقام الإجمالية والتصنيف البسيط هي عرضة للتأخر بسرعة. تقوم بعض البلدان المستقبلة والمنظمات الدولية بتنفيذ عمليات مسح دورية للاجئين لتقييم بعض التحديات التي يواجهها اللاجئون القادمون. تقدم هذه الدراسات الاستقصائية رؤى حول مجالات مهمة مثل أسباب النزوح والاحتياجات الخاصة، ولكنها لا تمثل بأي حال من الأحوال مجموع السكان اللاجئين.[100] وبسبب الوتيرة السريعة لتغير خصائص السكان اللاجئين، ينبغي تكرار الدراسات الاستقصائية للَّاجئين قدر الإمكان كل ستة أشهر.

الأشخاص ذوو الهويات المبنية على النوع الاجتماعي

قد تتوافق هوية الشخص المبنية على النوع الاجتماعي مع نوعهم البيولوجي أو لا. ويعرّف مجلس حقوق الإنسان الهوية المبنية على النوع الاجتماعي على أنها نزوع عميق الإحساس من قِبَل الشخص تجاه هوية النوع الاجتماعي الخاصة به، سواءً كان ذكرًا أو أنثى.[101] فمن بين الماوريين في نيوزيلندا والسكان الأصليين في دول المحيط الهادئ الأخرى، ربما قد تواجدت على مدار التاريخ هويات أخري للنوع الاجتماعي غير الهويتين المتعارف عليهما، إناثًا وذكورًا.[102] ولكن في العديد من البلدان، يتعرض الأشخاص ذوي الهويات المبنية على النوع الاجتماعي المتعددة إلى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان بما في ذلك العنف والتمييز المنهجي. وغالبًا ما تعوز الحاجة إلى الإحصاءات الرسمية حول عدم المساواة التي تعاني منها تلك الفئة.

للحصول على مراقبة شاملة وفعَّالة لأهداف التنمية المستدامة، يلزم الحصول على بيانات عن الهوية المبنية على النوع الاجتماعي وإنتاجها باستخدام المفاهيم والتعاريف والمعايير الإحصائية السليمة. وسيوفر ذلك الأساس لتبادل البيانات الإحصائية بين البلدان، والتحسين من إمكانية الوصول إليها وترجمتها ومقارنتها. وفي الوقت الحالي، لا يوجد معيار دولي لجمع بيانات هوية النوع الاجتماعي وقياسها؛ وهذا يعني وجود نقص في البيانات الناتجة عن أولئك المعرضين للتمييز بسبب ربطهم أو تحديدهم بهوية أخرى مبنية على النوع الاجتماعي غير الإناث والذكور. ومع ذلك، يقوم عدد من البلدان بما فيها أستراليا وبنغلاديش وكندا والهند ونيبال ونيوزيلندا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتطوير أساليب مختلفة واختبارها، ويمكن الاسترشاد بمثال نيوزيلاندا. (انظر الصندوق 4.5).

الصندوق 4.5

تطوير معايير قياس النوع الاجتماعي

سعت الاحصاءات النيوزيلندية إلى معالجة الفجوة المعلوماتية في مجال النوع الاجتماعي من خلال إنشاء معيار إحصائي جديد. وسيساعد ذلك في إنتاج بيانات عن الاحتياجات الصحية والاجتماعية المحددة للأفراد المختلفين حسب هويتهم المبنية على النوع الاجتماعي وعن قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة مثل التمييز في مكان العمل والإيذاء والقوالب النمطية الخاصة بالنوع الاجتماعي. الغرض من المعيار هو توفير أساس للتطوير المستقبلي لمعيار إحصائي دولي مما يسهل جمع المعلومات وعرضها بطريقة متسقة عبر البلدان. ويجري بذل جهد كبير في تحديد العديد من شروط النوع الاجتماعي المتنوعة المستخدمة حاليًا وتعريفها ولضمان استخدام اللغة الشاملة لجمع بيانات النوع الاجتماعي وتحليلها.

وتشمل بعض التحديات المرتبطة بوضع معيار بشأن النوع الاجتماعي: التمييز الواضح بين النوع الاجتماعي والجنس البيولوجي، مع ملاحظة أن النوع الاجتماعي للشخص قد يتغير بمرور الوقت ويمكن التعبير عنه بطرق وأشكال عدة والتنبه لأن ليس الأشخاص جميعهم في فئة واحدة متعارضة عندما يصفون نوعهم الاجتماعي. ففي كثير من الأحيان، سوف يعبر الأفراد عن نوع اجتماعي يختلف وفقًا للحالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على سرية البيانات.

غير أن أهمية وجود معيار إحصائي للنوع الاجتماعي واضحة: فهي تساعد في ضمان استجابة السياسات والخدمات العامة لتنوع المجتمع وتحديد الاحتياجات المحددة لمتعديي الهويات المبنية على النوع الاجتماعي.

الخاتمة

تدعو خطة عام 2030 إلى تحقيق الإنجاز العالمي لأهداف التنمية المستدامة بما يضمن رفاه جميع أفراد المجتمع، وعلى الأخص الأشد استثناءً. ومن منظور المراقبة، يعني هذا مساءلة الجميع عن مدى تقدمهم دون استثناء لأحد. وسيتطلب القيام بذلك تجاوز المتوسطات الوطنية لتقييم مخرجات مجموعات مختلفة من النساء والفتيات اللاتي غالبًا ما يكنَّ أشد الفئات حرمانًا في المجتمع بسبب أشكال التمييز المتأصلة.

وكما تشير دراسات الحالة، فإن التفاوتات المتداخلة القائمة على النوع الاجتماعي والعرق والجغرافيا والثروة تؤدي إلى شكل من أشكال الحرمان المميزة والتي تشعر بها النساء اللاتي يقعن في منتصف تلك التداخلات. كما أن تجربة هؤلاء النساء ستكون مختلفة عن الأخريات؛ كما أنه سيختلف عن الرجال الذين يواجهون تمييزًا جماعيًا مماثلًا ولكن ليس تمييزًا قائمًا على النوع الاجتماعي. ويبيِّن تفصيل البيانات إلى عدة مستويات تلك الأوجه من التمييز، ومن ثم يصبح حاسمًا لتحديد الأشد استثناءً.

وفي الوقت نفسه، من المهم ألا تسهم استراتيجيات "عدم استثناء أحد"، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقياس، في زيادة التشتت الاجتماعي والوصم والأشكال الأخرى من الأذى والإساءة للمجموعات الضعيفة. فمن منظور إحصائي، يعني هذا أن جمع البيانات واستخدامها يجب أن يتم بطريقة أخلاقية، بما يتوافق مع الإحصاءات الدولية ومعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة الطوعية والتطابق، بالإضافة إلى حماية الخصوصية والمساءلة والالتزام بمبدأ "عدم الإضرار" (انظر الصندوق 2.7 في الفصل الثاني).

وتبين الإجراءات التحليلية المستخدمة في هذا الفصل أنه من الممكن إظهار تأثير أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة وتحديد مجموعات النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متكتلة من الحرمان. إن القيام بذلك يمثل خطوة أولى مهمة مترافقة مع مصادر أخرى للمعلومات والحوار الاجتماعي المُجدي والعمل السياسي المتضافر، ولها القدرة على تحويل الوعد بعدم تعرض أحد للاستثناء من خطاب إلى واقع. ومن منظور إحصائي، سيتطلب ذلك استثمارات كبيرة في جمع البيانات الخاصة بمجموعات النساء والفتيات اللاتي قد يواجهن أشكالًا متعددة ومتشابكة من التمييز وتصنيفها وتحليلها. ومن منظور وضع السياسات، يمكن لهذه البيانات إرشاد استراتيجيات تنموية خاصة بكل سياق على حدة والتي ستشمل الجميع.

وكما وضح الفصل الأول، ينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى زيادة الوصول إلى المجموعات التي استبُعدت تاريخيًا أثناء بناء أنظمة عالمية تخلق شعورًا بالتضامن من خلال تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع وتوفير الخدمات الشاملة. ويقدم الفصلان الخامس والسادس أمثلة ملموسة على مثل تلك الاستراتيجيات في مجالين أساسيين: القضاء على العنف ضد جميع النساء والفتيات، والاعتراف بالعمل والرعاية المنزلية غير المدفوعة وتقليصها وإعادة توزيعها.

التوصيات

/1 وضع استراتيجية وطنية تفي بمتطلبات البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المحددة عالميًا وتتعدى فئات التصنيف الأساسية للاستحواذ على خصائص المجموعات السكانية ذات الصلة جميعها

إن عدم تعرض أحد للاستثناء يعني معالجة احتياجات الأشد تهميشًا: هؤلاء المحرومات على المستويات الاجتماعية والسياسية والبيئية و/أو الاقتصادية. وغالبًا ما يكون الحد الأدنى من قائمة الخصائص المنصوص عليها في خطة عام 2030 - الجنس والعمر والدخل والعرق وضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي - نواقل للتمييز، إلا أنه هناك خصائص أخرى ذات صلة ويمكن أن تكون خاصة بكل بلد. وأيضًا، هناك حاجة إلى عملية تفاعلية تضم مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة لتحديد أشكال التمييز الأخرى الموجودة، ويجب مراقبتها كونها جزءًا من استراتيجية بلدٍ معين بعدم تعرض أحد للاستثناء.

/2 تجاوز التصنيفات أحادية البعد

كما أظهرت الدراسات، فإن التحليل التصنيفي أحادي البعد قد فشل في إظهار خصائص المحرومين عبر أبعاد متعددة بشكل كافٍ. سيتطلب تحديد هذه المجموعات السكانية تصنيفًا متعدد الأبعاد للبيانات وتحليلًا موجهًا. كما يجب إرفاق إحصائيات وصفية لكل مجموعة فرعية من خلال العمل النوعي لفهم الأسباب الجذرية وسبب ملاحظة وجود عدم المساواة. فقط بعد تقييم الآثار الكاملة للتمييز المتعدد والحرمان المتكتل يمكن تصميم السياسات لتلبية احتياجات السكان المستهدفين.

/3 تحديد ثغرات البيانات والتعرف على القيود واغتنام الفرص التي يمكن أن يعززها التعاون القوي

غالبًا ما تُصمم أدوات جمع البيانات المستخدمة في الإحصائيات الرسمية لاستخلاص تقديرات موثوقة على المستويين الوطني ودون الوطني. ولهذا السبب، قد تكون أساليب أخذ العينات شائعة الاستخدام غير كافية لتقييم رفاهية مجموعات صغيرة (على سبيل المثال مجموعات عرقية صغيرة)، أو لتنفيذ عمليات تصنيف متعددة المستويات. والنتيجة لذلك، تكون البيانات الخاصة بالمجموعات السكانية المعرضة للخطر غير متوفرة في الغالب. وسيتطلب التعامل مع احتياجات الأشد استثناءً إلى تحديد فجوات البيانات وحلها، وتعزيز قدرة منتجي البيانات سواءً داخل النظام الإحصائي الوطني أو من بين آخرين بما في ذلك المجتمع المدني (انظر الفصل الثاني).

/4 الاستثمار ودعم القدرات الفنية لأنظمة الإحصاءات الوطنية

يذهب جزء ضروري من الدعوة إلى ثورة البيانات إلى ضرورة تقديم دعم سياسي وتقني ومالي أكبر لمنتجي الإحصاءات الرسمية (انظر الفصل الثاني). إن الوصول إلى التقنيات والمنهجيات الجديدة أمر ضروري لتوسيع قدرة البلدان على إنتاج إحصاءات مفصلة. كما أن تحديث منصات البيانات الموجودة وتكاملها يسمح بتحسين استخدام مصادر البيانات المتوافرة وسيعطي قدرة أكبر على استخدامها نحو نهج أكثر شمولًا لمعالجة حالات الحرمان الجماعي.

/5

نشر الدراسات التحليلية التي تركز على التمييز بين الجنسين وتقريرها

التزمت البلدان بتحديد السكان المهمشين والإبلاغ عن خط الأساس، وتقديم إحصائيات حول هذه المجموعات. سيسمح ذلك بإجراء المقارنات بين البيانات الوطنية حول الفئات الأشد حرمانًا في المجتمع. إن القيام بذلك على أساس منتظم ونشر هذه النتائج على نطاق واسع أمر ضروري لضمان استخدام المناصرين وصانعي السياسات لهذه البيانات والمخرجات لإعلام الخطاب السياسي وإحداث التغيير الضروري.

إيصال التغيير التحويلي: دور السياسات المستجيبة للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي

كما هو موضح بالتفصيل في الفصول السابقة، فإن المؤشرات والإحصاءات القوية أدوات لا غنى عنها لرصد التقدم المُحرَز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين عبر خطة عام 2030. يبدأ الفصلان التاليان اللذان يركزان على العمل المتعلق بالسياسات من الفرضية القائلة بأن خطة عام 2030 لا تتعلق فقط بتعزيز جمع البيانات لأغراض الرصد بل وأيضًا بوضع سياسات فعَّالة تعمل على تعزيز التغيير الواضح في تمتع المرأة بحقوقها. في الواقع، يرتبط الهدفان - وهما المراقبة والسياسة - ارتباطًا وثيقًا: الهدف الرئيسي للبيانات ليس فقط رصد التقدم، ولكن أيضًا تحفيز العمل واقتراح مسارات سياسية فعَّالة لتحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها.

تركز فصول السياسات في هذه الطبعة الأولى من "تحويل الوعود إلى أفعال" على مجالين استراتيجيين بشأن المساواة بين الجنسين، هما: العنف ضد النساء والفتيات (الفصل الخامس)، والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (الفصل السادس). هناك سببان رئيسيان للتركيز على هذه المجالات.

السبب الأول هو أنه خلال المناقشات بشأن خطة ما بعد عام 2015، اتفق المدافعون عن حقوق المرأة على وجود حواجز هيكلية أساسية للمساواة بين الجنسين قد أهملتها الأهداف الإنمائية للألفية، فكان هناك احتياج لوضع في قائمة أولويات خطة العمل الجديدة. وكان من بين القضايا التي ظهرت مرارًا وتكرارًا على منصات الدعوة القضاء على شتى أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وإعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

وكما أظهرت البيانات الواردة في الفصل الثالث، فإن هاتين المسألتين لا تمثلان مصدر قلق عالمي فحسب بل تثير صدىً لدى كل من البلدان النامية والمتقدمة، كما أنها غير قابلة للتجزئة من العديد من الأهداف والغايات الأخرى في خطة عام 2030. إن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 5.2)، على سبيل المثال، من شأنه أن يعزز من تحسين الحياة الصحية (هدف التنمية المستدامة رقم 3)، ويساهم في بناء مجتمعات سالمة وشاملة (هدف التنمية المستدامة رقم 16). وفي المقابل، يمكن أن تحد إمكانية حصول المرأة على الموارد والأصول الاقتصادية (الغاية 5.أ) من خطر العنف، في حين أن توفير الأماكن العامة ووسائل النقل الآمنة (هدف التنمية المستدامة رقم 11) قد يقلل من التحرش الجنسي. وبالمثل، فإن معالجة أوجه القصور وعدم المساواة في الرعاية أمر بالغ الأهمية لتحقيق استئصال الفقر والجوع (هدفا التنمية المستدامة رقم 1 و2) وتحسين الصحة والرفاه ونتائج التعلم (هدفا التنمية المستدامة رقم 3 و4) وكذلك العمل اللائق لجميع النساء. (هدف التنمية المستدامة رقم 8)، في حين أن الاستثمارات في الخدمات العامة والبنية التحتية (هدفا التنمية المستدامة رقم 6 و7) من شأنها أن تساعد في الحد من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

وبالنظر إلى أوجه التآزر القوية، فليس من الغريب أن العديد من الحكومات التي حثتها منظمة حقوق المرأة، قد استجابت واتخذت إجراءات لمعالجة هذه القضايا.

والسبب الثاني للتركيز على هاتين المسألتين هو أن تحديات البيانات الخاصة بها هي "نقطة تحول". فهناك اتفاق واسع على الأسس المفاهيمية والمنهجية لقياس العنف ضد النساء والفتيات وأنماط استخدام الوقت، وهي مؤشرات من الفئة الثانية. وتتوافر الآن بيانات انتشار العنف ضد المرأة وبيانات استخدام الوقت عن الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي لعدد كبير من البلدان بما في ذلك العديد من البلدان النامية (انظر الفصل الثالث). كانت هذه البيانات مفيدة للغاية في توثيق عدم المساواة بين الجنسين والحث على النقاش والعمل العام.

ومع ذلك، يعوق الرصد العالمي الافتقار إلى مثل هذه البيانات في كافة البلاد، وحقيقة أن البيانات الموجودة لا يمكن مقارنتها ببعضها البعض. علاوة على ذلك، فهذه البيانات لا تقوم بشكل ثابت بتحسس الاختلافات بين النساء على أساس العرق والسلالة والعمر والقدرة والمواطنة والتوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي والتعبير عنها. ولذلك، فإن تنفيذ خطة عام 2030 يمثل فرصة مناسبة لتشجيع المزيد من البلدان على إجراء هذه الدراسات الاستقصائية، والقيام بذلك بصورة أكثر انتظامًا سواءً بالنسبة للرصد العالمي أو لتحفيز الدعوة في مجال السياسات.

ومن الخصائص المهمة والمشتركة لهذين المجالين أن كلاهما يتطلبان استجابات سياسية شاملة ومتعددة القطاعات. فالإجراءات التشريعية والبرامجية الملائمة لكافة النساء ضرورية لتحفيز التغيير. وبالتالي، يقدم الفصلان توجيهات ملموسة حول العمل العام - القوانين والسياسات والبرامج - في هذين المجالين، فضلًا عن معايير لمراقبة ما إذا كان تنفيذها يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان التي تقوم عليها خطة عام 2030.

يعرض كل فصل من الفصلين الوضع العالمي الحالي القائم على الأدلة المتوافرة ومصادر البيانات لرصد التدخلات الرئيسية المعروفة بفعاليتها في معالجة القضايا؛ والعوامل والقوى التي تحفز العمل العام وتشكله؛ والإنجازات الموجودة إلى الآن؛ والتحديات المتبقية. ويتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرحه الفصلان هو كيف يمكن تصميم القوانين والسياسات والبرامج لصالح النساء اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، مع اتباع مبدأ "عدم استثناء أحد".

الفصل الخامس

القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات

المحتويات

الرسائل الرئيسية	**189**
مقدمة	**190**
أشكال متنوعة، ومعدلات الانتشار، والأسباب الجذرية	**190**
اتخاذ الإجراءات اللازمة	**194**
قوانين شاملة : أساس القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة	194
دعم الناجيات في النجاح: لحاجة إلى خدمات منسقة ومتعددة القطاعات	201
قلب الموازين: كيف تنجح الوقاية؟	206
رصد التغيير: جمع وتحليل البيانات بانتظام	211
الخاتمة	**212**
التوصيات	**213**

الرسائل الرئيسية

/1 يحظى العنف ضد المرأة والفتيات باهتمام عالمي، فهو خرق لحقوق الإنسان على مستويات مخيفة في جميع أنحاء العالم. وتعود جذورها إلى العلاقات غير المتساوية المبنية على النوع الاجتماعي، وهو شكل من أشكال التمييز البارز في عديد من المظاهر في المحيط العام والخاص.

/2 تُعتبر إزالة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق العدالة بين الجنسين، إضافةً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف وغايات خطة عام 2030. فيجب على السياسات والبرامج المعنية بإزالة العنف ضد النساء والفتيات التركيز على كلٍ من الاستجابة للعنف عند حدوثه والوقاية من وقوعه في الأساس.

/3 يجب على الحكومات ضمان منهجية شاملة ومنسقة وموثقة على نحو ملائم، مع إعطاء الأولوية لسلامة وحقوق المرأة، والاهتمام على وجه الخصوص بأولئك الذين من الأرجح أن يتعرضون للإهمال.

/4 ينبغي على الإجـراءات العامة أن تشمل الآتي: (1) تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات الشاملة (2) تقديم خدمات عالية الجودة وذات قطاعات متعددة لدعم النساء اللاتي يعانين من العنف (3) معايير الوقاية على المدى البعيد (4) جمع البيانات بانتظام حول مدى الانتشار وطبيعة وقوة تأثير القوانين والسياسات والبرامج.

/5 يجب أن يصاحب اتخاذ الإجـراءات اللازمة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التشريعات والسياسات والبرامج التي تعزز من المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في كافة الأمور، ويشمل ذلك تقليل الفقر والتنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية وإعادة الإعمار من بعد النزاعات.

/6 يُعتبر وجود ناشطة نسوية مستقلة تهتم بالتنظيم والدفاع عن الحقوق على المستوى الوطني وعبر الوطني أمرًا أساسيًا لتحقيق سياسات تتسم بالعملية لحماية النساء والفتيات ضد العنف على مستوى العالمي والإقليمي والمحلي، لذلك ينبغي على المدافعين عن حقوق المرأة الانخراط ومراقبة الإجراءات العامة المُتَخَذَة لإزالة العنف ضد النساء والفتيات.

/7 تعود الأهمية في انتشار البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات إلى رفع الوعي العام وتحفيز التشريعات والسياسات والبرامج لمكافحة تلك المشكلة. وعدم إتاحة تلك البيانات على المستوى العالمي وعدم تصنيفها بشكل كافٍ يشكل تحديًا كبيرًا أمام الرصد العالمي.

مقدمة

يتخذ العنف ضد النساء والفتيات أشكالًا عديدة. فهو مشكلة عالمية تتواجد بمستويات صاعقة[1]: فلا يوجد قُطر أو دولة أو مجموعة اجتماعية خالية من هذا العنف. وعندما أُقر إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام 1993، ومن خلال الاتفاقيات الحكومية المتتالية والمترابطة، أقرت الحكومات أن العنف ضد النساء والفتيات يُعتبر "واحدًا من مظاهر علاقات القوة غير المتساوية بين الرجال والنساء ... [وهي] واحدة من الآليات الاجتماعية الحرجة التي تُجبر المرأة بواسطتها المرأة على الخضوع".[2] وتكمن قوة المنهجية النسوية المراعية لحقوق الإنسان – والمنصوص عليها بوضوح في التوصيات العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة –[3] في إدراكها بأن العنف ضد النساء والفتيات شكل من أشكال التمييز الممنهج ضد المرأة وليست سلسلة من الحوادث الفردية البائسة أو التي تحدث بسبب بعض الأمراض. إن الإقرار بالطبيعة النظامية والبنيوية للعنف ضد النساء والفتيات يتماشى مع تعريف وضع واجبات السلطة في الوقاية والاستجابة لها.[4]

هناك التزام واضح في خطة عام 2030 لإزالة أشكال العنف المختلفة التي تقوِّض سلامة النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان (الغايات 5.2 و5.3 و11.7 و16.1 و16.2). فمن الأهمية القصوى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات من خلال سياسة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك تحقيق التزامات واسعة تنعكس في خطة عام 2030. فإزالة العنف الأسري على سبيل المثال، يُسهم في تعزيز حياة صحية (هدف التنمية المستدامة رقم 3)؛ وليس هذا فحسب، بل يدعم أيضًا حقوق المرأة في العمل وتأمين الدخل (هدفا التنمية المستدامة رقم 1 و 8). وبالمثل، فإن التخلص من زواج الأطفال والزواج المبكر، والإجباري، لن يعزز الصحة الجنسية للمرأة والإنجابية فحسب (هدف التنمية المستدامة رقم 3)، بل سيضمن إتمام الفتاة لتعليمها الأساسي والثانوي وهو مطلب أساسي لتحقيق نتائج فعالة في التعليم (هدف التنمية المستدامة رقم 4). وعلى العكس، معالجة العديد من الغايات في خطة عام 2030 ستساهم في إزالة العنف ضد النساء والفتيات. كمثال، فإن تشجيع بيئة عمل آمنة وسالمة (الغاية رقم 8.8) وتوفير مساحات ووسائل نقل عامة وآمنة (الغايتان رقم 11.2 و 11.7) يمكن أن يقلل من التحرش الجنسي، كما أن تسجيل الفتيات عند الولادة وكذلك الزواج (الغاية رقم 16.9) يمكن أن يوفر دليلًا قانونيًا يساعد في الوقاية من زواج الأطفال والزواج المبكر، والإجباري.

أشكال متنوعة، ومعدلات الانتشار، والأسباب الجذرية

يُعَرَّف العنف ضد النساء والفتيات على أنه "أي عمل من أعمال العنف على أساس الجنس والذي ينتج عنه، أو من المحتمل أن ينتج عنه، ضررًا بدنيًا أو جنسيًا أو نفسيًا أو يتسبب بمعاناة للنساء، ما يشمل التهديد بالقيام بتلك الأفعال، والإكراه أو الحرمان التسلطي من الحرية، سواءً كان في الحياة العامة أو الخاصة".[5] فقد زاد الفهم لكافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات (انظر للصندوق رقم 1.5)، وكذلك زاد الوعي بأن العنف يحدث في سياقات مختلفة – أثناء النزاعات، أو من بعد النزاع أو أثناء السلام المزعوم – وفي بيئات مختلفة: اقتراف العنف في الأسرة، أو المجتمعات، أو الدول أو من خلال جهات تعمل على المستوى عبر الوطني.[6] هؤلاء النساء اللاتي يصادفن أشكالًا متعددة من التمييز، بسبب انتمائهن الإثني أو توجههن الجنسي على سبيل المثال، قد يكنَّ معرضات بشكل خاص إلى العنف.

الصندوق 5.1

الأشكال الرئيسية للعنف ضد النساء والفتيات في بيئات متنوعة

يتخذ العنف ضد النساء والفتيات أشكالًا متعددة – منها العنف الجنسي والبدني والنفسي والاقتصادي – ويمكن أن تعاني منه النساء والفتيات في بيئات متعددة. وقد وُضعت تعريفات متعددة لها، منها التعريفات التالية والتي وُضعت لأغراض إحصائية:[7]

- **العنف الجنسي**: أي سلوك أو تصرف – من خلال التهديد أو التخويف أو الإكراه أو الإجبار – ينتج عنه أن تشهد أو أن تشارك المرأة أو الفتاة في سلوك أو تصرف جنسي دون رضاها وينتهك كرامتها البدنية واستقلاليتها الجنسية.[8]
- **العنف البدني**: أي سلوك أو تصرف يُحدِث ضررًا بدنيًا وينتهك الكرامة البدنية أو الصحية للنساء والفتيات.[9]
- **العنف النفسي**: مجموعة من السلوكيات التي تشتمل على أي عمل ذي إساءة عاطفية وسلوك متسلط يسبب "ضررًا نفسيًا، أو يقلل من القيمة أو التقدير الذاتي، أو يهدف إلى التقليل من أفعال وسلوكيات ومعتقدات وقرارات المرأة أو السيطرة عليها.[10]
- **العنف الاقتصادي**: أي سلوك أو تصرف ينكر به الفرد حق شريكته الحميمية في الوصول إلى الموارد المالية، وعادة ما يكون على هيئة إساءة أو سيطرة بغرض عزلهن أو فرض عواقب سلبية أخرى على سلامتهن.[11]

يظهر العنف ضد النساء والفتيات وفقًا للسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. وأشهر أشكال العنف المعروفة تشمل الآتي: العنف الأسري، والاغتصاب في الإطار الزوجي، والعنف الجنسي خارج الإطار الزوجي، وقتل الفتيات الرضع، والعنف المتعلق بالمهور، وتشويه الأعضاء التناسلية، وجرائم الشرف، وزواج الأطفال، والزواج المبكر، والإجباري، والتحرش الجنسي في الأماكن العامة، وقتل النساء والمتاجرة بهن (وفقًا لتعريف بروتوكول الأمم المتحدة لذلك الفعل)،[12] وعنف الأوصياء، والعنف ضد النساء في سياق النزاع. ولكن، قد يتغير العنف ضد النساء والفتيات بتغير السياق، فملاحقتهن عبر الإنترنت والهاتف المحمول مثال على ذلك. كما أن هناك دليلًا من الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن هناك واحدة من بين كل 10 نساء قد أقرت بتعرضهن للتحرش عبر الإنترنت منذ أن كنَّ في الخامسة عشر من أعمارهن (يشمل ذلك رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها والمسيئة وذات المحتوى الجنسي الصريح أو الرسائل القصيرة أو التحركات المسيئة على مواقع الشبكات الاجتماعية)؛ هنا تظهر الخطورة في أقصى صورها بين الشابات بين سن 18-29.[13] وهناك وعي متزايد بمدى خطورة الأمر ومستويات العنف المتزايدة ضد النساء في الحياة السياسية، سواءً كنَّ مسئولات مُنتَخَبَات أو مُرَشَحَات لمكتب سياسي أو ناشطات أو ذوات أعمال تنظيمية.[14] لذلك، لا يمكن وضع قائمة شاملة لأشكال العنف ضد النساء والفتيات، ويجب على الدول الاعتراف بطبيعتها التي تتطور وأن يستجيبوا لأشكالها المتغيرة.[15]

على الرغم من أن التعريفات والطرق المختلفة تزيد من صعوبة مقارنة العنف وفقًا للبيانات المتعلقة بنسبة الانتشار، إلا أن هناك ما يكفي من الأدلة التي تثبت أن العنف ضد النساء والفتيات يُعتبر أمرًا خطيرًا وموجودًا بالفعل في كل مكان. كمثال، 19 بالمائة من النساء بين سن 15-49 على مستوى العالم قد صادفن عنفًا بدنيًا و/أو جنسيًا من أزواجهن خلال الـ 12 شهرًا الماضية (انظر الفصل الثالث).[16] ففي أوروبا، يُعتبر العنف ضد النساء والفتيات أشد خطرًا على النساء من الأعمال الإرهابية أو السرطان.[17] وتسجل بعض الأقاليم مستويات عالية من العنف الأسري و/أو الجنسي للشريك الحميمي على مدار الحياة بين النساء اللاتي لم يسبق لهن الدخول في علاقة عاطفية من قبل. وفي دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية عام 2013 – على سبيل المثال – وُجدت نسب عالية في مناطق أفريقية (36.6 بالمائة) وبلدان الشرق الأوسط (37 بالمائة) وجنوب شرق آسيا (37.7 بالمائة)، بينما استخدمت دراسات لاحقة نفس منهجية منظمة الصحة العالمية وأظهرت أن النسب في غرب المحيط الهادي أعلى من ذلك (60 و68 بالمائة).[18] أضف إلى ذلك، وكما نوقش في الفصل الثالث، كان مصرع حوالي نصف ضحايا حوادث القتل من النساء على يد أزواجهن أو أحد أعضاء أسرهن، مقارنةً بذكر واحد من كل 20 ذكر.[19]

بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن لإساءة بدنية أو جنسية من أزواجهن، فهن يبلغن عن نسب عالية من المشاكل الصحية الخطيرة مقارنةً بالنساء اللاتي لم يتعرضن لإساءة، ومنها حوادث الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، والشعور بالإحباط ومشاكل متعلقة بالحمل كالإجهاض.[20] على سبيل المثال؛ عندما تتداخل أشكال متعددة من التمييز وفقًا للطبقة الاجتماعية أو الجنس أو الموقع الجغرافي أو الاعاقة، تتعرض النساء لخطر أكبر.[21] ولكن، تبقى درجة العنف الحقيقية مجهولة في الأغلب بسبب القيود المفروضة على الدراسات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، وخاصة حجم عينة الدراسة وتصميمها اللذان لا يتيحان الفرصة لوضع تقديرات لحجم ومدى العنف الذي تعاني منه النساء في مجموعات اجتماعية مختلفة.

بعض البيئات والمواقف قد تزيد خطورة أنواع خاصة من العنف ضد النساء والفتيات. وعلى الرغم من بعض الفوائد المحتملة لهجرة النساء، إلا أنهن يتعرضن لمخاطر مضاعفة من الإساءة والابتزاز والعنف المبني على أساس جنسي أثناء رحلتهن في الهجرة، وخاصة أثناء عبورهن الحدود وكذلك في الدول المنشودة، فقد يتعرضن إلى إجراءات هجرة تقييدية وظروف عمل غير رسمية.[22] أما الاتجار بهن، وهو أمر يزيد عند الأزمات المعيشية، والحظر القانوني لتدفقات المهاجرين، والوضع السيء الاجتماعي والاقتصادي السيئ، يعرض حقوق النساء والفتيات إلى خطر حقيقي.

وأثناء الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية وآثارها، يزيد العنف الأسري والجنسي، كما هو الحال في الزواج المبكر، والقسري.[23] ومع صعوبة الحصول على بيانات عن مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات بسبب التحديات التي يفرضها السياق أو طرق الحصول عليها، إلا أن الأدلة من البحوث النوعية والتقارير غير الموثوق فيها، وأدوات الرصد الإنسانية وخدمات التوصيل الإحصائية تؤكد تضاعف مخاطر العنف الذي يتعرض له النساء والفتيات في الظروف الإنسانية. ففي باكستان، وبعد فيضانات عام 2011، أبلغ أكثر من نصف المجتمعات اللاتي أُجري استقصاء معهم أن خصوصية وسلامة النساء والفتيات كان يمثل مواطن قلق كبيرة.[24] أما في كينيا، فقد عبرت الفتيات الصوماليات اليافعات في مخيم داباد للاجئين – في تقييم أُجري عام 2011 – أنهن عن "تعرضن للهجوم" بأكثر من طريقة بسبب العنف الذي تراوح بين العنف اللفظي والبدني والاستغلال الجنسي والإساءة في مقابل حصولهن على احتياجاتهن الأساسية، كما تعرضن للاغتصاب أمام العامة ومن قِبَل مجموعة من المغتصبين. كما أبلغت الفتيات عن شعورهن بالاستضعاف خصوصًا ضد العنف عند جلبهن الماء أو جمعهن للحطب خارج المخيمات.[25]

أما بالنسبة للعنف الجنسي أثناء النزاع – مثل الاغتصاب والتعقيم القسري والاستعباد الجنسي – فلا شك أنه منتشر بشكل واسع ولكن يظل دون مستوياته الحقيقية.[26] ويتنوع نطاقها وطبيعتها بشكل كبير بين نزاع وأخر مما يجعل وضع تقديرات إجمالية لها أمرًا معقدًا.[27] هناك عدد من التقارير التي أُبلغ عنها من قِبَل جمهورية كونغو الديمقراطية والتي تتراوح بين 18 إلى 40 بالمائة.[28] وفي ليبيرا، تعرض حوالي 81.6 بالمائة من بين 1216 امرأة وفتاة أُختِرن عشوائيًا لنوع أو عدة أنواع من العنف الجنسي أثناء وبعد النزاع الأهلي.[29] وفي ظروف عديدة، تستجيب الدولة، إن استجابت، بشكل قاصر، سواءً من خلال تحقيق في الأمر وملاحقة قضائية أو تقديم الدعم للناجيات من العنف. إن ثقافة منح الحصانة عادةً ما تتحول من النزاعات المسلحة إلى المنازل الخاصة. والتخلص من العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات يعتمد جوهريًا على الجهود المبذولة لتحويل الدعامات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للمساواة بين الجنسين التي تقيد حقوق النساء ويشكل أساس استضعافهن في مواطن النزاع. هناك عناية متزايدة بالطرق المصاحبة للعنف الجنسي بأنماط معينة في المؤسسة العسكرية وهناك حاجة للاستراتيجيات.[30]

على الرغم من أن هناك عناصر معقدة وذات سياق خاص تعزز من أشكال العنف المختلفة، غير أن الأسباب الأساسية هي علاقات القوة غير المتساوية بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات. أما العوامل المصاحبة للعنف الأسري – وهي أشهر أنواع العنف ضد النساء والفتيات – فإنها تؤثر على مستويات متعددة (المستوى الفردي، مستوى القرابة، والمجتمعي، والاجتماعي). وهناك مفهوم خاطئ، وهو أن العوامل على المستوى الفردي مثل إساءة تعاطي الخمور والمرض العقلي تجعل الرجال يلجئون للعنف. ولكن هذه العوامل وحدها لا تدفع الشخص لأن يرتكب عنفًا، بل إنها تتداخل مع عناصر أخرى تتسبب على الأرجح في ارتكاب العنف.[31]

أثبت عدد كبير من الدراسات أن الأعراف الاجتماعية والقبول بسلوكيات العنف الأسري هي أداة تنبؤ مهمة لوقوع العنف. بمعنى أخر، من المحتمل ارتكاب العنف عندما يصبح دعم وقوعه أمرًا عاديًا، أي أن يُتقبل وقوع العنف الأسري.[32]

كما أن هناك عدد من العوامل الأخرى، مثل تعليم المرأة وحصولها على دخل مستقل أو تملكها لأصول معينة، كل هذا على ما يبدو علاقة حماية ضد عنف الشريك الحميم، ومع ذلك قد تبدو متناقضة.[33] فالعديد من النظريات ترى أن

زيادة فرصة حصول المرأة على التعليم والموارد يمكنها من ممارسة سلطات أكبر ضمن علاقاتها، وأن تكون ذات قيمة يقدرها زوجها ويمنحها مصادر أكثر لترك شريكها إن كان يلجأ للعنف أو الإساءة.[34]

قد يكون للتعليم أثر يُمَكِّن المرأة ويقلل من فرص تعرضها لمخاطر العنف. ولكن، عند قراءة الأدلة بتمعن نجد أن هناك فارقًا دقيقًا اعتمادًا على السياق. حيث أن يرتبط المزيد من التعليم واكتسابه بمستويات أدنى من العنف الأسري، ولكن يبدو النساء ذوات التعليم الأقل أقل عرضة لخطر العنف عن اللاتي حظين بمستوى أعلى من التعليم. فالنساء اللاتي حصلن على تعليم أقل، نادرًا ما يتحدين سلطات أزواجهن وبذلك يقل تعرضهن للعنف. فالأثر الوقائي للتعليم يكون نافذًا عند استكمال النساء للمرحلة الثانوية أو دخولهن للجامعة.[35]

وبالمثل، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فإن النساء ذوات الاستقلالية الاقتصادية والسلطة في العلاقة على المدى البعيد قليلًا ما يتعرضن لمخاطر العنف. وهذه نتيجة ملحوظة. ولكن في العديد من المواقف، وخاصة عندما يكون دخلهن غير منتظم، وقد لا تحظى النساء باستقلالية مالية لتحدي أو التخلي الأزواج المسيئين.[36] وفي بعض الأحيان، قد تزيد التغيرات الطارئة على قدرة النساء في الحصول على دخل من مخاطر العنف من جهة الرجال، خاصةً عندما تكون هوية الرجال "العائلين" في أزمة بسبب صعوبات في الحصول على وظيفة و/أو عندما تكون الأعراف السائدة والقيم تتقبل العنف المنزلي.[37] وبالمثل، فإن أثر مخاطر العنف لامتلاك النساء أصولًا معينة يرجع إلى طبيعة السياق. فتظهر البحوث في مدينة كيرلا الهندية[38] أن امتلاك النساء لأصول ثابتة مثل الأراضي والمنازل يمكن أن يقدم درجة كبيرة من الحماية ويمكنها كذلك من الهروب من المواقف المسيئة، وليست العلاقة بين الأصول والعنف الأسري واضحة في سياقات أخرى كما هو الحال في الإكوادور وغانا.[39]

تشير الدوافع المعقدة المتعلقة بسياق ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات إلى أنه ليس هناك وجود لحل واحد للتخلص منه. بل إن هناك مجموعة من المعايير الشاملة اللازمة لدعم النساء اللاتي حصل لهن عنف ومنع وقوع العنف في الوقت ذاته.

اتخاذ الإجراءات اللازمة

اليوم، يُنظر إلى العنف ضد النساء والفتيات بشكل واسع على أنه خرق لحقوق الإنسان ومسألة هامة للسياسات العامة. وقد زاد الوعي العام واهتمام السياسات بقضية العنف ضد النساء والفتيات عبر العقودة الثلاثة إلى الأربعة الماضيات بفعل المنظمات النسوية المستقلة، على المستويين الوطني وعبر الوطني.[40] إن التحولات الواسعة – مثل التطور الاقتصادي والديمقراطية السياسية وتغيير المواقف الاجتماعية حول أدوار الجنسين – لا تبرز قضية العنف ضد النساء والفتيات إلى الواجهة. فوجود النساء في مكتب سياسي مرموق ليس بالأمر الكافي، والمؤسسات المختلطة مثل مكاتب الأحزاب السياسية أو المكاتب الإدارية الحكومية قد لا تعامل العنف ضد النساء كقضية ذات أولوية ما لم تكن هناك مؤسسات لناشطات حقوقيات يعملن على تنظيم هذا بأنفسهن ويبحثن عن إصلاحات لمعالجة العنف.[41] ومن الأمثلة التي وقعت حديثًا لأعمال ناجحة قامت بها ناشطات حقوقيات حركة os-#NiUnaMen("لا أحد أقل من الأخر")، وهي حركة انتشرت ابتداءً من الأرجنتين إلى دول أخرى في أمريكا اللاتينية وجذبت الانتباه إلى النسب العالية لقتل النساء في المنطقة. ومن خلال التصريح بتلك القضايا المدعومة بالأدلة، تمكنت منظمات حقوق الإنسان من تعزيز تطوير تشريعات وسياسات وخدمات مناسبة. كما أنهن أسسن لاتفاقيات دولية وإقليمية ومعاهدات وتصاريح استخدمها مناصرون محليون للدفع بأعمال عامة.

فبرزت أربعة مجالات رئيسية عامة:

- تنفيذ وتعزيز السياسات والقوانين الشاملة.
- تقديم خدمات متعددة القطاعات بجودة عالية لدعم الناجين.
- معايير وقائية لمعالجة العوامل الضمنية والأسباب الرئيسية للعنف.
- جمع وتحليل منتظم للبيانات.

قوانين شاملة: أساس القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة

قد تكون الخطوة الأولى للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات العمل بموجب التشريعات الشاملة وتنفيذها. وهناك أطر معيارية دولية مثل التوصية العامة رقم 53 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للأمم المتحدة (الصادرة عام 2017)، وهي تدعو كافة القوانين الشاملة لأن تجرم كافة أنواع العنف ضد النساء والفتيات وتقديم مرتكبيها للقضاء، ليس هذا وحسب، بل وتضع إلتزامات على الدولة لمنع العنف وتعزيز ودعم الناجين (انظر للصندوق رقم 5.2).[42] وقد أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد النساء على أهمية القوانين التي تقر بالعنف ضد النساء والفتيات كخرق منتظم للحقوق الإنسانية للنساء، وعليه، ارتبط شكل من أشكال "التفاوت والتمييز المعمم" بـ "نظام هيمنة الرجال على النساء"، على الرغم من ارتفاع مخاطر تعرض المرأة للعنف اعتمادًا على عوامل أخرى، وليس كل الرجال مرتكبين للعنف ضد النساء.[43]

الصندوق 5.2

إطار نموذجي للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات

العناصر الرئيسية للتشريع

- الإقرار بأن العنف ضد النساء والفتيات يُعد شكل من أشكال التمييز وانتهاك لحقوق النساء التي لا يمكن أن تتحامى في الأعراف أو التقاليد أو الدين.[44]
- تصميم التشريع ليحتوي على نطاق واسع، مشتملًا على مجالات قانونية متعددة – منها القانون المدني والجنائي والإداري والدستوري – ومتطرقًا لموضوع الوقاية والحماية والدعم للناجين ومعاقبة وتأهيل مرتكبي العنف.
- حماية كل النساء بالتساوي وبدون تمييز بين المجموعات المختلفة، آخذين المعايير المستهدفة عندما تكون مناسبة لضمان تطبيق متساوي.
- تسخير طريقة للاستجابة مراعية للجنس وتُقر بتجارب النساء والرجال المختلفة فيما يخص العنف ويضع أولوية لحقوق الناجين من العنف.
- توجيه العلاقة بين القانون العرفي و/أو القانون الديني وكذلك نظام العدالة الرسمي، وفي الحالات اللتي تتضارب فيها تلك القوانين، يتم حل المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالناجي كأولوية وفقًا لمعايير المساواة بين الجنسين.
- تعديل أو حذف النصوص المتعارضة في القوانين الأخرى (مثل القوانين الأسرية أو قانون الهجرة) والتي تلغي حق النساء في المساواة والإجراءات ذات الصلة لضمان إطار عمل قانوني متناسق.
- تطوير خطة عمل محلية مصاحبة أو استراتيجية لضمان عملية تنفيذ منسقة.
- التفويض لتوفير ميزانية مناسبة للتنفيذ شاملة الالتزام العام على الحكومة و/أو تمويل مخصص لأنشطة معينة.
- التفويض لتدريب وبناء قدرات المسئولين الحكوميين حول العنف ضد النساء والفتيات والحساسية ضمن النوع أو الجنس، والتشريع الجديدة والمهام ذات الصلة.
- تعيين وحدات شرطة وقضاء متخصصة لتعزيز العدالة والكفاءة في الاستجابة عند الشرطة.
- توفير ما يلزم لإنشاء محاكم متخصصة وذات موارد كافية لتعزيز الاستجابة عند القضاء.
- إلزام الوزراء المعنيين بتطوير إجراءات وبروتوكولات وإرشادات ومعايير بالتعاون مع القطاعات المناسبة لضمان تنفيذ متناسق.
- اقتراح الموعد النهائي لتفعيل النصوص التشريعية لتجنب التأخيرات التي قد تطرأ بين عمليتي التبني ودخولها حيز التنفيذ.
- تقديم من لا يلتزم بالنصوص إلى السلطات المعنية ليتلقى عقوبات فعالة.

أمثلة من بعض البلدان

- القانون الأساسي الخاص بمعايير الحماية المتكاملة ضد العنف على أساس الجنس (2004) في أسبانيا،[45] يدمج نصوصًا عن التوعية ومنع واكتشاف العنف ضد النساء وحقوق الناجيات من العنف. فهي تنشئ آلية مؤسسية لمعالجة العنف ضد النساء وتُعرِّف الإجراءات المندرجة ضمن القانون الجنائي ويؤسس حماية قضائية للناجيات.
- القانون العام لتمكين النساء من حياة خالية من العنف (أُعيدت صياغته في عام 2009) في المكسيك،[46] ويضع أولوية لإضافة معايير وسياسات لمعالجة العنف ضد النساء في خطة التنمية الدولية ويلزم الحكومة بصياغة وتنفيذ سياسة وطنية لمنع ومعالجة ومعاقبة وإزالة العنف ضد النساء. فهو يضع واجبات على عاتق الدولة ومجالس البلدية لاتخاذ المعايير المتعلقة بالميزانية والمعايير الإدارية لضمان حقوق النساء للعيش حياة خالية من العنف.

العناصر الرئيسية للتشريع

- قانون ضد العنف الأسري (القانون رقم 2010/7)[47] في تيمور الشرقية يُعرِّف العنف الأسري على أنه جريمة عامة ويشمل العنف البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي. كما يقدم هذا القانون، إضافةً إلى القوانين الجنائية، خدمات متعددة المجالات للناجيات من العنف.

الأمر المشجع هنا هو أنه خلال الـ 25 عامًا الماضية قامت مزيد من الدول بوضع تشريع يعالج العنف ضد النساء والفتيات. في أوائل تسعينيات القرن العشرين بالكاد كانت هناك دولًا تهتم بشأن العنف ضد النساء[48] حتى صار لدى 74 بالمائة من دول العالم في عام 2016 تشريع خاص بمواجهة العنف ضد النساء من أزواجهن.[49] وتختلف القوانين في تعريفها للعنف الأسري: 72 بالمائة من الدول لديها قوانين تغطي العنف البدني، و56 بالمائة من الدول لديها قوانين تغطي العنف الجنسي و71 بالمائة من الدول لديها قوانين تغطي العنف العاطفي/النفسي و46 بالمائة من الدول لديها قوانين تغطي العنف الاقتصادي[50] (انظر للشكل 5.1).

الشكل 5.1

نسبة البلدان التي لديها قوانين بشأن العنف العائلي والتحرش الجنسي وتعفي من الاغتصاب الزوجي

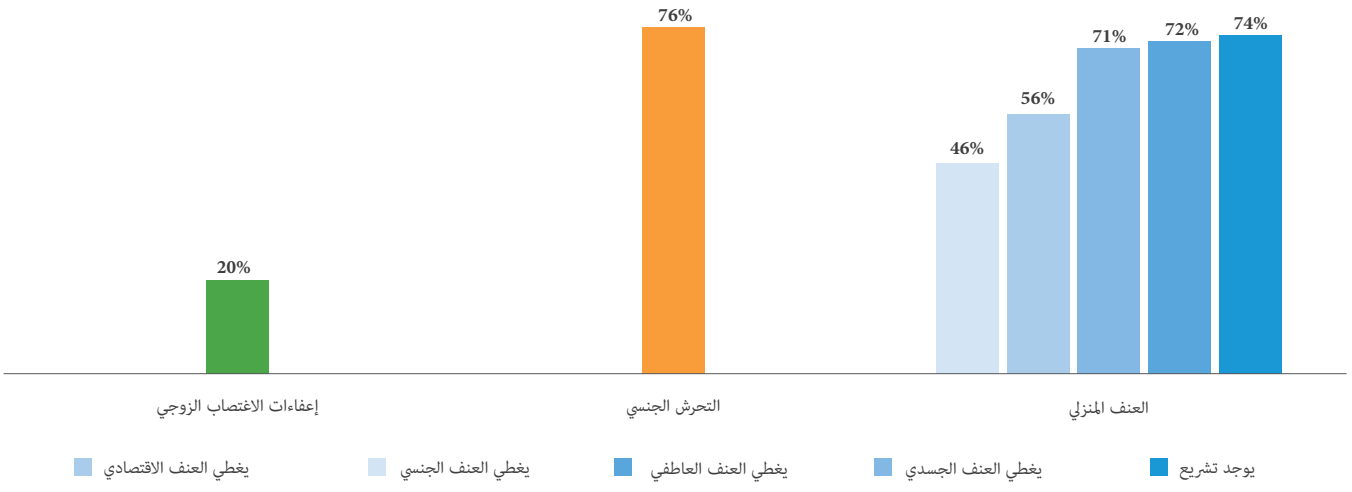

المصدر: البنك الدولي، 2017ج.

* يُعفى مرتكبو الاغتصاب من المقاضاة إذا كانوا متزوجين أو سيتزوجون الضحية لاحقًا.

هناك نسبة متساوية من الأهمية فيما يتعلق بتغطية قوانين العنف الأسرية لأنواع العلاقات المختلفة: زوجية ومنزلية وأسرية. تلك القوانين من الناحية المثالية، يجب أن تغطي كلًا من الشراكات والزيجات المتعاشرة وغير المتعاشرة (متغاير ومثلي الجنس)، وعلاقات المواعدة وعلاقات الإخوة وعلاقات الوالد بولده، والعلاقات بين الأسرة الممتدة، والعلاقات غير الأسرية، مثل العلاقة بين العمال المحليين. وبعض الدول قد وضعت تعريفات أوسع للعنف الأسري في قوانينها لتشتمل على كافة أشكال العنف ومنها الإساءة للكبار والعنف في الأسر الممتدة وشبكات ومجتمعات القرابة. فعلى سبيل المثال، قانون تيمور الشرقية ضد العنف الأسري يستخدم تعريفًا واسعًا للأسرة ويشتمل على نطاق واسع من العلاقات الزوجية، ومنها علاقات الأقارب صعودًا أو هبوطًا في نسب أحد الزوجين أو كليهما (طالما أنهما جزء من الاقتصاد المنزلي)، إضافة إلى أي شخص يقوم بتنفيذ نشاط معين باستمرار بصفة ثانوية في الوحدة كأن يكون عاملًا محليًا.[51]

على الرغم من تعريف العنف الأسري في الوقت الحاضر بشكل واسع على أنه خرق لحقوق الإنسان، يبقى موضوع العنف ضد النساء في الأماكن العامة، خاصةً التحرش الجنسي، أمرًا مُهْمَلًا بشكل كبير، فهناك قليل من القوانين والسياسات الموضوعة لمنع ومعالجة ذلك. تُظهر بعض البيانات المتعلقة بالنساء والعمل والقوانين في عام 2016 أن 76 بالمائة من الدول لديها قوانين ضد التحرش الجنسي على الرغم من اختلاف نسبة تغطيتها (انظر للشكل 5.1).[52] أغلب الأماكن المذكورة هي العنف الحاصل في مكان العمل، بينما لم تحظى المدارس والأماكن العامة باهتمام أكبر. وهذه ثغرة كبيرة. كما أن هناك بيانات تم الحصول عليها من بحث جار تشير إلى السيادة المنتشرة للعنف الجنسي في المدارس والأماكن العامة.

هل تعلم...

... أن هناك قوانين موضوعة مطبقة في بلدك وتعتبر العنف ضد النساء جريمة خاصة، مع تعريف العنف على أنه تمييز؛ وهي قوانين صريحة تفيد بأن العنف ليس له ما يحميه سواء في الأعراف أو التقاليد أو الدين؟

ففي واشنطن؛ 27 بالمائة من النساء اللاتي يستخدمن وسائل النقل العامة واجهن نوعًا من أنواع التحرش الجنسي. وأظهرت دراسة في بورت مرسبي في بابوا غينيا الجديدة أن 90 بالمائة من النساء والفتيات يواجهن أنواعًا من العنف الجنسي عند استخدامهن وسائل النقل العامة. وفي ليما، عاصمة بيرو، 9 من بين كل 10 نساء تتراوح أعمارهن بين 18-29 يواجهن التحرش الجنسي في الشارع. وفي بوغوتا عاصمة كولومبيا والمكسيك؛ 6 من بين كل 10 نساء واجهن أنواعًا من الاعتداء أو التحرش الجنسي في وسائل النقل العامة.[53] لقد أعربت نساء يعشن في مناطق ريفية وشبه حضرية في عدة سياقات أنهن يخشين من التحرش أو المضايقة أو الاغتصاب عند مرورهن بين مواقع المرافق الصحية أو حتى عند انخراطهن في الحصول على خدمات صحية.[54] وعليه تم تطوير برامج لتقييم هذا الموقف (انظر للصندوق رقم 5.3).

هناك أعراف مغروسة بشكل عميق تتعلق بحقوق الذكر وافتراض الموافقة الكاملة للنساء لممارسة كل الأنشطة الجنسية خلال فترة الزواج. وفي عام 2016، 20 بالمائة من الدول لاتزال تحتفظ بفقرات تعفي مرتكبي الاغتصاب من المقاضاة عندما يكون المغتصب متزوجًا من هذه المرأة أو سيتزوجها فيما بعد[55] (انظر للشكل رقم 5.1). تلك الإعفاءات أو تخفيف الأحكام التي يحصل عليها مرتكبو العنف ضد النساء والفتيات في بعض الظروف، كأن يقوم المغتصب بالزواج من الضحية أو تلك الحالات التي تسمى جرائم "شرف"، تُعتبر إعفاءات تمييزية وتتعارض مع معايير حقوق الإنسان. هذه النصوص القانونية التمييزية يجب إصلاحها كأولوية قصوى. وفي العديد من الدول، ومنها الأردن ولبنان وتونس، تم بذل جهود لنشر حملات توعية ودعم عامة قامت بها مؤسسات داعمة لحقوق النساء ومساهمون آخرون وقد حققت نجاحًا في إلغاء القوانين التي تسمح للمغتصب أن يتجنب المقاضات الجنائية من خلال تزوج ضحاياهم.[56]

وكما لوحظ في الصندوق 5.2، فمن المهم تعديل أو حذف المواد المتعارضة الموجودة في تشريعات أخرى، كقوانين الأسرة أو الهجرة، وذلك لضمان إطار عمل قانوني متسق.

الصندوق 5.3

بناء برنامج شامل للمدن الآمنة في القاهرة

لم تزل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتطرق إلى أنواع التحرش الجنسي وأنواع العنف الجنسي الأخرى ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة منذ عام 2011 من خلال المبادرة العالمية للبرنامج الرئيسي "مدن ومساحات عامة آمنة"، وهي تشمل الآن حوالي 30 مدينة على مستوى العالم.[57] تلتزم المدن المشاركة في هذا البرنامج بالتالي: تحديد الاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي، التدخلات المحلية ذات الصلة والتدخلات المحلية والمحلية الخاصة، وتطوير والتنفيذ الفعال للسلامة والقدرة الاقتصادية في الأماكن العامة، وتغيير السلوكيات والمواقف لتعزيز حقوق النساء والفتيات ولكي يتمتعن بأماكن عامة خالية من العنف.

في القاهرة، جمع البرنامج اتحادًا مكونًا من أكثر من 50 شريكًا حكوميًا وغير حكومي خلال ثلاثة ترتيبات غير رسمية في القاهرة الكبرى – عزبة الهجانة ومنشأة ناصر وإمبابة – يمكن تقييمها لدراسة التأثير. وقد تم الانتهاء من دراسة خط الأساس ذات الأساليب المختلطة في عام 2011 ونتج عنها المجموعة الأولى من البيانات والمؤشرات المتفق عليها حول المراقبة المستمرة للتغيير. أما على مستوى السياسة، تم تقديم دعم فني لتغيير فقرة في القانون الجنائي (2014/306) لتعريف وتجريم التحرش الجنسي لأول مرة في القانون المصري. وبعد مرور أيام قليلة من التعديل، بدأت النساء بالإبلاغ عن حالات تحرش إلى الشرطة بحسب وسائل إعلامية.[58] كما أن برنامج القاهرة مدينة آمنة يفيد بتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، وقد دخل حيز التنفيذ في شهر أبريل 2015. ووضعت أولويات رئيسية لبناء قدرات الموظفين العاملين في حماية النساء وتحسين البيئة المادية الريفية. وتم بناء مساحة مجتمعية صديقة للعائلة في إحدى مناطق المدينة كانت تعتبر من قبل غير آمنة للنساء، وتحتوي على أنشطة منها إمكانية الحصول على خدمات قانونية للنساء اللاتي واجهن العنف الجنسي وأشكال أخرى من العنف.

لقد كان تحريك الشابات والشباب المتطوعين وقادة المجتمع أمرًا جوهريًا لرعاية وتشجيع الملكية والحفاظ على اشراك المجتمع في الحماية. وجرى التعامل مع الأعراف الاجتماعية التمييزية من خلال عقد أنشطة رياضية ومسارح مجتمعية تفاعلية حول الإساءة للطفل والعنف ضد النساء والفتيات، وقد أثبتت نجاحها، مع مشاركة الرجال والأطفال فيها. لقد وصل البرنامج حتى تاريخه إلى حوالي 30 ألف شخصًا في المجتمع. وهناك دراسة ختامية ستُجرى في عام 2019 لتقييم مدى فعاليته.

تقوم القوانين والأحكام الخاصة بالأسرة، والمتعلقة بحقوق النساء في الزواج والطلاق والوصاية وغير ذلك، بإضافة قيدًا كبيرًا على قدرة النساء في التخلص من علاقات العنف والإساءة. فالدول التي لديها قوانين خاصة بالأسرة وفيها قدر عالٍ من التمييز بين الجنسين تصاحبها نسب عالية من ارتكاب العنف ضد النساء.[59] وهناك أدلة من عدد من الدول منها أستراليا[60] والبرازيل[61] وكمبوديا[62] وجنوب أفريقيا[63] تظهر أن تصميم تشريع حول العنف النساء والفتيات لحماية النساء من العنف يمكن أن تُقَوَّض من قِبَل قوانين أخرى منها قوانين الأسرة عندما تكون أولوية "التصالح" و"التوافق الأسري" مبني على حساب سلامة النساء. وعليه فإن كافة الجوانب المتعلقة بقوانين الأسرة ومنها تلك الجوانب المتعلقة بالطلاق والوصاية والنفقة والتملك يجب مراجعتها لضمان سلامة الناجيات وجعلها أولولية في مواقف العنف.

هل تعلم...

...ما إذا قامت دولتك بتطوير استراتيجية لتقديم خدمات تنسيقية للحفاظ على سلامة النساء، وتمكينهن من ترك العلاقات المسيئة ومساعدتهن في التعافي من العنف الذي تعرضن له؟

هناك أدلة من الولايات المتحدة تظهر أنه في حالة النساء اللاتي ينتمين للمجموعات التي تعاني من التمييز أو الفئات المهمشة والتي تعيش في مجتمعات تنتشر فيها الشرطة بكثافة وتنتشر فيها الجريمة، قد يكون عدم الثقة في الشرطة ونظام العدالة عائقًا إضافيًا لعدم طلبهن للمساعدة. فكون أنظمة القانون أكثر عدالةً وإنصافًا للأفراد المهمشين وأكثر استجابةً لاعتبارات النوع الاجتماعي، لهو أمر هام للغاية لتشجيع النساء على التعامل معهن.

قد يشكل تعدد الأنظمة القانونية عائقًا أيضًا لتمتع النساء بالعدالة، خاصة عندما لا تلتزم إجراءات أنظمة القانون غير التابعة للدولة لحل النزاع بمعايير حقوق الإنسان أو عندما لا تدرك حق النساء بالعيش بحياة خالية من العنف.[74] فتشكل المواقف والأعراف المتعلقة بالجنس والنوع الاجتماعي والشعب طرقًا في تنفيذ المعايير الرسمية بشكل تنتج عنه مخرجات محبطة لفئات نسائية مختلفة (انظر للصندوق 5.4).

دعم الناجيات في النجاح: الحاجة إلى خدمات منسقة ومتعددة القطاعات

هناك احتياج لخدمات لدعم وتمكين الناجيات لإعادة بناء حيواتهن،[75] إضافةً إلى الحاجة لتنفيذ وتعزيز القوانين الشاملة للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات. ولابد من تنسيق طريقة لتوفير الخدمات ولأن تكون متعددة القطاعات ومنصوص عليها كتشريع في إطار عمل يحدد مجموعة أساسية من الخدمات والأعراف والمعايير المتصلة بها.[76] كما أن تقديم الخدمة لابد أن يشملها دعم على مدى طويل للنساء وأطفالهن – وكذلك الفتيات اللاتي قد يكن عرضة للعنف – من خلال توفير مساكن ميسورة التكلفة وفرص للتدريب والتوظيف لضمان تعافيهن وإعادة تكاملهن مع المجتمع وتجنب وقوعهن ضحايا مجددًا.[77]

يمكن أن يحتوي إطار العمل هذا على دورات تدريبية يتم تخصيصها للوحدات المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات في الشرطة والقضاء والمختصين في مجال الصحة والعاملين بالشئون الاجتماعية وغيرهم من المهنيين مقدمي الخدمات وكذلك المختصين في الاستشارات والخدمات الصحية والإيواء وغيرها من الدعم السكني والقانوني لمساعدة النساء في التخلص من العلاقات التي يشوبها عنف.[78] أما آليات التنسيق فهي تضمن عمل الوكالات المختلفة بهدف الحفاظ على سلامة النساء بدلًا من تعارض الغايات مما قد يجعل النساء ضحية. وتُقدم الخدمات من خلال أفضل الممارسات ومنهجية مبنية على الحقوق التي تضع أولوية لسلامة الناجيات وتقدم مرتكبي للحساب في نظام قضائي عادل وفعال.[79] تتعارض هذه الطريقة مع الخدمات التي تضع اللوم والعيب على الضحية وتساعد في التصالح مع الأزواج الذين يستخدمون العنف أو أعضاء الأسرة أو للأنظمة التي تهدد بإيقاع أشد العقوبات على مرتكبي العنف، وكأن العقوبة وحدها ستنهي العنف ضد النساء والفتيات.

هل تعلم...

...ما إذا تم تعديل كافة الجوانب القانونية لتعطى أولوية السلامة للناجيات، وخاصة في قوانين الأسرة وقانون الهجرة؟

هناك مجال قانوني أخر يمكن أن يقوِّض قدرة النساء في التخلص من العلاقات التي تتميز بالعنف وهي مجالات متعلقة بالهجرة. قد يؤدي الخوف من الترحيل أو فقدان المرأة وصايتها على أطفالها وكذلك انعدام الدعم إلى إبقاء المرأة في حالة من الهجرة المضطربة في العلاقات المتميزة بالإساءة.[64] ففي المملكة المتحدة قامت مؤسسة تدعم حقوق النساء في ساوثهول بتدشين حملات فعالة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين لتسليط الضوء على الحالة التي تعيشها النساء العالقات في علاقات العنف بسبب وضع الهجرة غير المستقر لديهن. تمكنت المؤسسة من تأمين إلغاء قوانين تمييز وتقييدية متعلقة بالهجرة مثل قانون "العام الواحد" وكذلك "عدم الاستعانة بالتمويل العام". أما قانون العام الواحد فقد كان يعني أن النساء اللاتي دخلن البلد بتأشيرة زواج يلزمها أن تبقى مقيمة لمدة عام قبل أن تتمكن من التقدم للحصول على إقامة دائمة، أما عدم الاستعانة بالتمويل العام فقد كان يلزم القادمين إلى المملكة المتحدة بتأشيرة زواج أن يحظوا بدعم أزواجهن ماليًا أو أن يدعمن أنفسهن من خلال العمل، ولا يحق لهن الحصول على دعم مالي من الدولة (مثل الإيواء والسكن والدعم القانوني).[65] وقد أقر المقرر الخاص لحقوق الإنسان للمهاجرين أن هناك حاجة "لجدار حماية" للفصل بين تعزيز الهجرة والوصول إلى الخدمات العامة.[66]

ضمان تطبيق القوانين

يجب تطبيق القوانين وتعزيزها وتعديلها باستقلالية بغرض حماية الحقوق وتحقيقها. ولتحقيق ذلك، يجب أن يصاحب التشريع خطة عمل وطنية أو استراتيجية وطنية لضمان التنفيذ بشكل منسق، إضافة إلى وضع ميزانية إلزامية وتدريب المسئولين الحكوميين حول العنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، هناك عدة عوامل تجعل الأمر صعبًا بالنسبة للنساء اللاتي واجهن العنف لمطالبة والتمتع بحقوقهن الرسمية. وهذا أمر نُظِر فيه جزئيًا في المستويات العليا لمن يستلمون التقارير، وكذلك اختلال "تسلسل العدالة" ابتداءً من تحري الشرطة إلى القضاء إلى ساحات المحاكم.[67]

هناك تحدٍ رئيسي هنا وهو أن أغلب النساء اللاتي واجهن العنف لا يبحثن عن مساعدة أو دعم. فقد توصلت دراسة أُجريت على 42,000 امرأة في 28 دولة في الاتحاد الأوروبي إلى أن ثلث الناجيات من العنف الأسري وربع الناجيات من عنف العلاقات غير الزوجية تواصلن مع الشرطة أو خدمات الدعم بعد تعرضهن لحوادث خطيرة.[68] يعود رفض النساء الحصول على مساعدة جزئيًا إلى المواقف التمييزية التي تجعل العنف أمرًا عاديًا وتضع له المبررات ويعود كذلك إلى الافتقار للوعي بحقوقهن وكذلك الخوف من الانتقام وضغط الأسرة أو المجتمع بعدم البوح بما حدث ووصمة العار التي قد تلتحق بطلب المساعدة.

كما أن هناك عيوبًا قانونية وأخرى متعلقة بالبرامج والسياسة تُثني النساء عن طلبهن المساعدة. وهذا يشمل أنظمة الشرطة والقضاء التي لا يمكن الوصول إليها أو عدم استجابتها، خاصةً في قضايا العنف الأسري، وعدم توفير الخدمات مثل خطوط المساعدة والخدمات القضائية. إن القيود التي تواجهها النساء تتضمن عوائق دستورية مثل عدم قدرتهن الحصول على خدمات قانونية والتكاليف العالية لرفع دعاوى والمواقف التمييز من مقدمي الخدمة وبُعد المسافة إلى المحاكم وعوائق اجتماعية كالخوف من الانتقام وعوائق لغوية، إضافةً إلى الحاجة لدفع رشاوي.[70] تشير دراسة أُجريت في غواتيمالا أن تلك القيود تتمثل في "مبالغ" يجب على النساء دفعها: "رسوم التخلص من الخوف في سياق ينعدم فيه الحماية ورسوم الوقت والجهد المبذولين في النظام القانوني وهي مشكلة روتينية وتمييزية".[71] تلك الرسوم تُعتَبَر مرتفعة إلى حدٍ ما بالنسبة للنساء الفقيرات من المجتمعات المحلية.[72] هناك أدلة من الولايات المتحدة تظهر أنه في حالة النساء اللاتي ينتمين للمجموعات التي تعاني من التمييز أو الفئات المهمشة والتي تعيش في مجتمعات تنتشر فيها الشرطة بكثافة وتنتشر فيها الجريمة، قد يكون عدم الثقة في الشرطة ونظام العدالة عائقًا إضافيًا لعدم طلبهن للمساعدة.[73] فكون أنظمة القانون أكثر عدالة وإنصافًا للأفراد المهمشين وأكثر استجابةً لاعتبارات النوع الاجتماعي، لهو أمر هام للغاية لتشجيع النساء على التعامل معهن.

الصندوق 5.4

الوقوع في الشقوق: حالة نساء الشعوب الأصلية في كندا والولايات المتحدة

بالنسبة للنساء من المجتمعات المحلية في كندا (الذين يُعرفون كذلك بالأمم الأولى والسكان الأصليين) وكذلك في الولايات المتحدة (الذين يُعرفون كذلك بالشعوب الأصلية في الأمريكتين) اللاتي يواجهن العنف، فلا يمكنهن عادةً الوصول إلى القضاء. فقد خلق التاريخ الاستعماري وتركيبة الحكومة الفيدرالية مواقف معقدة حيث أن لجوء النساء من السكان الأصليين إلى القضاء يوقعهن بين سيادة الأرض القبلية والسلطات التابعة للجهات الحكومية والفيدرالية.[69]

في الولايات المتحدة، تواجه النساء من الشعوب الأصلية في أمريكا وكذلك ألاسكا نسبًا عالية من العنف أشد من أي مجموعات نسائية أخرى، ونسبة تعرضهن للاغتصاب قد تصل إلى ثلاثة أضعاف. أما قانون العنف ضد النساء (1994) فهي المحاولة الأولى للولايات المتحدة للتطرق إلى العنف ضد النساء. فهي تهدف إلى خلق بيوت وبيئات عامة آمنة من خلال معايير يتم وضعها مثل زيادة العقوبات على الجرائم الجنسية، وتوفير منح وتمويل لتعزيز القانون، وتكون مراكز إيواء وأزمات، وإطلاق حملات توعية عامة. وعلى الرغم من شموليته، فإن القانون يفشل في حماية النساء في أرض الشعوب الأمريكية الأصلية من مرتكبي العنف، حيث أن 68 بالمائة منهن لسن من الشعوب الأصلية، وذلك يرجع للفجوات بين الأنظمة القانونية والسلطات القضائية. تفتقر السلطات القبلية إلى السلطة للقبض أو مقاضاة الشعوب الأمريكية غير الأصليين، ولا تمتلك شرطة الدولة سلطات قضائية في الأراضي القبلية. أما السلطات الفيدرالية التي تملك سيادة فهي في الغالب ليس لديها موارد كافية، وقليلة التجهيز وغير مستجيبة.

أُجريت عدة تعديلات تدريجية منذ عام 2000 تشمل تعيين سلطات قضائية للمحاكم القبلية لتعزيز أوامر الحماية وتخصيص مبالغ لتوفير خدمات مناسبة، ولكن لاتزال المشاكل مستعصية. آخر التعديلات المعلقة تقوم بتقديم سلطة قضائية خاصة لمقاضاة جرائم العنف الأسرية التي يرتكبها غير السكان الأصليين الأمريكيين في أراضي الأمريكيين الأصليين.

تواجه كندا نفس الأزمة: فالنساء من السكان الأصليين والإنيوت والهجن يواجهن عنفًا مساويًا لثلاثة أضعاف النسبة التي تواجهًا النساء غير الأصليات، وهي قضية لم تتعامل معها الحكومة الفيدرالية ومجتمعاتها التي تحكم نفسها كما ينبغي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فالنساء من السكان الأصليين يتعرضن للإهمال في التشريع القضائي. لأن القوانين الفيدرالية المختصة بحقوق الملكية عند الزواج لا تُطبق في أراضي السكان الأصليين مما يترك ضحايا العنف الأسري دون خيار إلا البحث عن أماكن آمنة بعيدة عن أراضيهن. وعلى الرغم من التقدم في الجانبين السياسي والقانوني، إلا أن النساء من السكان الأصليين يحظين بفرص حماية أقل أو فرص دعم بعد تعرضهن للعنف الأسري سواء كان الدعم والحماية من الحكومات المحلية أو الفيدرالية.

وفي كلتي الحالتين، فإن الممارسات والسياسات غير الرسمية التي تعود جذورها إلى التاريخ الاستعماري وبقاء الاحتفاظ بها في التركيب الحالي للسلطة الفيدرالية تعيق الإصلاح القانوني الرسمي. فالسلطات القبلية في الأراضي القبلية لاتزال ذات سلطة سيادية محدودة بسبب بقاء المفاهيم الاستعمارية التي لا تقدر وضع الشعوب الأمريكية الآلية والمفاهيم التاريخية المتعلقة بعدم الكفاءة في أنظمة العدالة للأمريكيين الأصل فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ القانون الفيدرالي. فمثلًا، في الولايات المتحدة، تُستخدم إمكانية التحيز المؤثرة في الإجراءات القضائية الوطنية للتبرير على الحد من مدى سلطة الحكومات القبلية على الرغم من عدم وجود ما يدل على ذلك. فهذا التوتر الدائم وغير المحلولة ذات أثر على سلامة النساء من السكان الأصليين.

الصندوق 5.5

العنف ضد المسنات

مع أن الوعي العالمي بمدى الإهمال الشامل والإساءة والعنف ضد النساء المسنات في ازدياد[80] إلا أن حجم وشدة والتعقيدات المناطة بهذا العنف عرضة للاستهانة.[81] البيانات عن العنف ضد النساء عادةً تأتي من بحوثات الصحة الديموغرافية وخاصة في الدول النامية، وهي تهتم بالنساء في أعمار الإنجاب بين سن 15-49.[82] هناك بيانات غير كافية بشكل عام في الدول التي سبق استعمارها.

التمييز على أساس العمر والجنس على مدار حياة المرأة يعني أن النساء المسنات ستكون على الأرجح على قدر من الفقر وسوء الصحة ومحدودية الإمكانيات في الحصول على مصادر حماية.[83] وتُعتبر العزلة ونقص الإدراك والخرف والعجز والاعتماد على الرعاية والمعاناة المسبقة من العنف الشخصي والمرور بمواقف فقر شديدة والأزمات الإنسانية والتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي عوامل خطر تعرضهن للعنف البدني والجنسي وعادةً ما يكون لها عواقب وخيمة.[84] النساء المسنات أشد عرضة لبعض أشكال العنف من بعض مرتكبي العنف وخاصة الأزواج.[85] وهناك دراسة منظمة الصحة العالمية في الإقليم الأوروبي[86] وكذلك برنامج مكافحة العنف DAPNE III الخاص بالاتحاد الأوروبي[87] يظهر أن تصنيف مرتكبي الجريمة يشمل الأطفال البالغين وأولياء الأمور مدفوعي الأجر والإساءة للمسنين وهذا يحصل بشكل عام في سياق الاستغلال للعلاقة الموثوق فيها.[88]

الفترات التي يكون فيها الوضع الاقتصادي في أزمة وكذلك الوضع الإنساني والاجتماعي والأسري عادة ما تكون هناك تقارير تضع العنف ومرتكبي العنف الأسري يحفزها بشكل أساسي أفراد الأسرة ضد النساء المسنات. ففي عام 2014، وجهت إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية اتهامات باستخدام السحر ضد النساء المسنات في 41 دولة أفريقية وآسيوية.[89] وبما أن العنف عادة ما يكون خافيًا في إطار الأسرة، فإن هناك عوائق لمعالجة تلك القضايا منها العيب والعادات والخوف من الإفصاح.[90]

هناك استراتيجيات لممارسات أفضل لمكافحة الإساءة وهو يؤكد على تعزيز حقوق النساء المسنات إضافة إلى المساهمة والحوار والاستشارات بين النساء المسنات أنفسهن في إطار مجتمعهن وعوائلهن، والبيانات الشاملة عنهن، وخطوط النصيحة والمساعدة وتقديم الدعم للمهتمين ووضع إجراءات حماية قانونية.[91] التطبيق العملي لحماية النساء المسنات لابد وأن يتميز بالعمومية والخصوصية والتخصص،[92] ولابد من تعزيز بيئة دولية معيارية[93] تنطوي تحت أطر عمل خاصة بالاستجابة لضمان تغطية كافة النساء المعرضات للخطر. لقد وضعت إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية مقترحًا بأن كافة أنواع الإساءة المختلفة يمكن تصنيفها تحت عنوان "الإهمال" و"بدني" و"جنسي" و"نفسي" و"مالي" وإهمال ذاتي،[94] وذلك لتقديم فهم أوضح للقضية.

علاوةً على ذلك، يجب أن تكون هذه التدابير متاحة لجميع النساء. وعليه، ينبغي وجود جهود معينة للتعامل مع مصادر قلق الفئات المختلفة، والتي غالبًا ما تواجه المزيد من العراقيل في الوصول إلى الخدمات، بمن في ذلك الفتيات والنساء الأكبر سنًا (انظر صندوق 5.5). وتقر اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 35 أن النساء اللاتي يختبرن أشكالًا متنوعة ومتقاطعة من التمييز، وهو ما يفاقم الآثار السلبية، سوف يحتجن إلى استجابات قانونية وسياساتية ملائمة.[95]

وبالإضافة إلى العنف الجنسي، والذي يقترفه الأشخاص المقربون/المعروفون بالنسبة للضحيات، مثل الزوج أو الشريك أو الصديق الحميم الحالي أو السابق،[96] تتعرض الفتيات المراهقات أيضًا إلى أشكال من العنف محددة بالفئة العمرية التي ينتمين إليها، وتشمل العنف الذي يحدث داخل وحول المدارس، والعنف الإلكتروني، والتنمر،[97] والعنف في الحرم الجامعي،[98] وفي بعض السياقات، زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وختان الإناث.[99] وبالرغم من أن قلة الإبلاغ عن حالات العنف هو أمر شائع بين النساء من جميع الأعمار، تثبت الأدلة في بعض الدول أن الخوف من الانتقام، والشعور بالذنب والعار، والافتقار إلى إدراك أن بعض التجارب هي عبارة عن أفعال عنف وعدم المعرفة بحقوقهن هي أمور تجعل من المرجح ألا تفصح الفتيات اليافعات عن تجاربهن من التعرض للعنف.

ويمكن أن يسهم الآباء والأمهات والمدرسون ومقدمو خدمات الرعاية بدور هام في تشجيع علاقات تنم عن المساواة بين الجنسين ما بين الفتيات والصبيان، ورفع الوعي بشأن حقوق الفتيات والإشارة إلى خدمات الدعم المتاحة. ومع ذلك، في الكثير من الحالات يمكن أن يكون مقترف هذا النوع من العنف الوالد أو المدرس أو الوصي بحد ذاته، الأمر الذي قد يسهم في قلة الإبلاغ عن هذه الحالات من قِبَل الفتيات اليافعات والوصول شبه المتعذر إلى الدعم والخدمات.[100] فضلًا عن ذلك، وبسبب أعمار تلك الفتيات، يُطلب من أولئك الفتيات أحيانًا جلب الوصي للوصول إلى خدمات معينة، مما يدفعهن إلى التزام الصمت.[101]

وعليه، يجب أن تضمن خدمات الدعم أن يكون مقدموها مُدَرَّبون ومِلكون القدرة على تلبية الاحتياجات المحددة للفتيات اليافعات بمنهجية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي والفئة العمرية، وأن تتوافر الفحوصات الطبية، عندما تكون هناك حاجة لها، بشكل سريع ومنتشر إلى الحد الأدنى وتحتاج إلى متطلبات إبلاغ قليلة، وأن تُتَخذ تدابير خاصة تجاه الفتيات اليافعات في المرافعات القضائية، مثل غرف الانتظار واستخدام التكنولوجيا (مثل الشهادات المبثوثة أو المصورة) لتجنب الاتصال بالجاني، وأن تُبلغ الفتيات باستمرار بشأن الإجراءات القانونية ونتائجها.[102] ويجب أن ترافق ذلك إجراءات محددة لضمان تمكن الفتيات اليافعات من الوصول إلى المعلومات حول ما يُعتَبر عنفًا، وما هي حقوقهن والخدمات المتاحة لهن.[103]

هل تعلم...

...ما إذا تتوفر للوكالات الحكومية في دولتك فرصًا تدريبية، أو ما إذا شُكِّلت وحداتٌ خاصة من الأمن والقضاة والعاملين في مجال الصحة وغيرهم من المحترفين للاستجابة بشكلٍ فعال للعنف ضد النساء والفتيات؟

توفير خدمات محددة بتمويل مناسب وحمايتها من الاقتطاعات الناجمة عن التقشف

إن محطات الشرطة النسائية والمحاكم المتخصصة بالعنف الأسري هي من المبادرات المؤسسية المُتَخَذَة في سبيل تحسين وصول النساء إلى الخدمات. وغالبًا ما تصدرت المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة مجال تقديم الخدمات لضحايا العنف قبل أن تتولى الحكومات تقديمها وتمويلها بشكل كامل أو جزئي. واليوم في العديد من البلدان، تستمر منظمات المرأة – والمنظمات غير الحكومية بصورة أشمل – في القيام بدور هام في توفير هذه الخدمات، بدعم مالي في بعض الأحيان من ميزانيات الرعاية الحكومية على مستويات فدرالية و/أو محلية. وفي بعض الدول، تدعم التبرعات هذه الجهود. ومع ذلك، فإن النقص المزمن لتمويل خدمات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات هي مشكلة مستمرة عبر العديد من الدول، وهو ما يتمثل في عجز الكوادر والافتقار إلى التدريب الملائم والمتخصص للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات، علاوة على ضعف التعاون ما بين الوكالات المختلفة – وهي جميعها عناصر على درجة عالية من الأهمية تجب معالجتها لتوفير خدمات فعالة ومتخصصة. كما أن القوانين الجيدة سطحيًا التي لا تعالج الأوضاع المادية للعنف (عناصر الخطر واحتياجات الناجين الاقتصادية والاجتماعية)، وظروف العنف الاجتماعية الأوسع أصبحت اتجاهًا سائدًا يؤسف له.

عندما تكون هناك اقتطاعات في الميزانيات الوطنية بسبب الأزمات المالية، فإن أثرها على الخدمات المحلية يمكن ان يكون مأساويًا وغير متوازن. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، شهدت المنظمات ذي الميزانيات الصغيرة التابعة لسلطات المحلية اقتطاعًا جوهريًا بشكلٍ أكبر من المنظمات ذات الميزانيات الأعلى في عام 2012/2011. وقد استمرت الاقتطاعات عبر نطاق واسع من الخدمات، بما في ذلك المآوي وخدمات الشرطة والمحاكم التي شملت الخبرة المتخصصة، والخدمات المصممة خصيصًا للنساء السوداوات والآسيويات ومجموعات الأقليات العرقية، ومكاتب الخدمة التي تتعامل مع مرتكبي العنف الأسري من الذكور.[104] إن استراتيجية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات التي أطلقتها الحكومة: 2016 - 2020 تعترف بحجم المشكلة وتلتزم بضمان أن "لا تُمنع أي ضحية من الوصول إلى خدمات الدعم الضرورية التي تقدمها الملاجئ ومراكز الدعم في حالات الاغتصاب ووحدات المساعدة في حالات ختان الإناث والزواج القسري".[105] ومع ذلك، يشير تقييم مجموعة الموازنة النسائية البريطانية إلى أن مستويات الإنفاق في الاستراتيجية لا تطابق الاستثمارات اللازمة لتلبية معدلات الطلب والوفاء بهذا الوعد. علاوة على ذلك، فإن الطريقة المقترحة لجمع وتوزيع الاموال عن طريق فرض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الصحية وتشتيت الأموال بين المنظمات النسائية ينشئ "انزلاقًا خطيرًا بحيث تصبح النساء مسؤولات عن تمويل سلامتهن".[106]

توسيع نطاق الخدمات خارج المراكز الحضرية الكبرى

أما المشكلة المزمنة التي تعاني منها خدمات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات هو مداها المحدود. كما توجد محدودية في المؤسسات الأمنية والقضائية التي نشأت بهدف تحسين فرص وصول المرأة الى العدالة. وفي سيراليون، على سبيل المثال، لا يزال عدد وحدات دعم الاسرة التي أنشئت في عام 1999 لمعالجة ارتفاع مستويات العنف الأسري الذي يرتكبه المقاتلون السابقون قليلًا ويعاني من نقص شديد في الموارد. إذ مع وجود ما لا يزيد عن 44 وحدة موزعة في جميع أنحاء البلاد، لا تتوفر وحدات دعم الأسرة في كثير من المجتمعات، وتضطر النساء إلى الذهاب إلى محطات الشرطة للإبلاغ، والتي قد تكون بعيدة عنهن. وبالإضافة الى محدودية نطاق التغطية، حتى حين تتوفر وحدات دعم الأسرة، فقد تفتقر الكوادر التي تديرها إلى التدريب الكافي لفهم العنف المنزلي، كما من الممكن أن تفتقر هذه المراكز إلى السرية وقد لا تكون مواردها كافية لتوفير خدمات موثوق بها.[107]

وقد وُجِدت أقسام الشرطة النسائية منذ زمن طويل في أمريكا اللاتينية.[108] حيث كانت الأولى (المركز المتخصص لخدمات المرأة) مشروعًا رائدًا تأسس للمرة الأولى في ساو باولو، البرازيل، في عام 1985. ويُقدر أنه في عام 2016 كان هناك أكثر من 450 قسم لخدمات المرأة في البرازيل، ليصل بذلك إجمالي عدد الدوائر الانتخابية والمحاكم الخاصة إلى ما يقارب 500 في جميع انحاء البلاد.[109] إلا أن الغالبية العظمى من منها تتركز في المدن الكبرى، مع ترك المدن الصغيرة والريف والمناطق النائية.

كما ان نوعية الخدمات المقدمة يمكن أن يتفاوت تفاوتًا كبيرًا من حيث أنواع المساعدة وأنواع الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. في عام 2009، أجرت منظمة OBSERVE دراسة استقصائية توصّلت من خلالها إلى أن معظم أقسام الشرطة النسائية قاصرة عن توفير المساعدة المتخصصة للنساء بسبب نقص الموظفين المؤهلين والمدربين.[110]

تحسين نوعية الخدمات من خلال التدريب الذي يراعي نوع الجنس وحقوق الانسان

يُعتبر التدريب من منظور حقوق المرأة بشكل خاص عاملًا أساسيًا لضمان حصول المرأة على الخدمات المناسبة. وفي غياب مثل هذا التدريب، يُقلل من شأن تجارب العنف التي تختبرها النساء وتُفَضّل المناهج التي تعطي الأولوية والأفضلية للجوء إلى "الوساطة" و"الصلح"، والتنازل عن حق المرأة في الأمان.[111]

أما دولة نيكاراغوا الأفقر بكثير من البرازيل، فهي تملك واحدة من أوسع شبكات محطات الشرطة النسائية في أمريكا اللاتينية. وقد أُسست المحطة الأولى عام 1993، وبحلول عام 2015 كان هناك ما يزيد على 135 محطة في جميع أنحاء البلاد تشرف عليها النساء وترعى النساء والأطفال.[112] وتشير الأبحاث إلى درجة عالية نسبيًا من مراعاة النوع الاجتماعي في كيفية معالجة أقسام الشرطة النسائية للقضايا. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التنسيق الوثيق بين مراكز الشرطة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة منظمات حقوق المرأة.[113] كما كان للحركة النسائية دورٌ فعال في ربط أقسام الشرطة النسائية بالعيادات والمراكز النسائية التي تقدم المزيد من المساعدات، بما في ذلك خدمات الطب الشرعي والخدمات النفسية والقانونية.

تعزيز آليات التنسيق

مع وجود طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والتدابير المُتخَذة في الاستجابة للعنف – والتي تشمل قوات الشرطة ومسؤولي العدالة ومسؤولي الصحة العامة ومكاتب دعم الإسكان والدخل - فإن آليات التنسيق وحوكمتها الفاعلة هي أمرٌ لابد منه. فعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز فعالية أقسام الشرطة النسائية إذا وفرت نقطة وصول إلى نظام العدالة.[114] وبالمثل، فإن تدريب العاملين في مجال الصحة العامة على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات أمر أساسي لتحسين الكشف عن حالات العنف وإساءة المعاملة، في حين أنه من الممكن أن تُسهم آليات الإحالة بين المراكز الصحية ومراكز الدعم النفسي والمساعدة القانونية في الحؤول دون تعرض النساء للضياع بين ثغرات الأنظمة المتصدعة. هذا هو ما قصدت حكومة كيريباتي القيام به من خلال إدماج مسألة العنف ضد المرأة في برامج الصحة الجنسية والإنجابية واختيار مواقع لهذه الخدمات بالقرب من المستشفيات ومراكز الإيواء .[115] وفي غياب هذه الآليات، يمكن أن تتعرض المرأة لتأخيرات لا داعي لها، وأن تتعرض سلامتها للخطر بسبب إخفاق الخدمات في التواصل مع بعضها البعض في الوقت المناسب. ومع ذلك، يتوقف وجود قطاع خدمات يعمل بشكل جيد ومُنَسَق إلى حد كبير على النوعية والفائدة الفعلية لخدمات الصحة العامة - وهو أمرٌ مفقود في كثير من البلدان.

وقد استغلت بلدان عديدة تدريبات العاملين في مجال الصحة في تقديم خدمات متكاملة للمرأة في حالات العنف الجنسي. وتمثل مراكز ثوثوزيلا للرعاية في جنوب أفريقيا، والتي أُنشئت للمرة الأولى في عام 2000، مثالًا على استجابة الدولة للارتفاع المفزع لمعدلات العنف على أساس النوع الاجتماعي والاغتصاب. وتوجد هذه المراكز في المستشفيات العامة لمعالجة الاحتياجات الطبية والاجتماعية للناجيات من الاعتداء الجنسي. يمكن أن يوفر العاملون في مجال الصحة في مراكز ثوثوزيلا للرعاية الصحية التي تشمل العلاج الوقائي التالي للتعرض للاعتداءات ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ والدعم النفسي والاجتماعي والإحالة إلى الخدمات الاخرى ذات الصلة. ورغم أن عدد المراكز قد ارتفع من حوالي 25 بين عامي 2010/2009 إلى 51 بين عامي 2013/2012، فإن نوعية الخدمات تتفاوت بشكل كبير.[116] هناك مخاوف خاصة إزاء خدمات الدعم النفسي الاجتماعي باعتبارها أمرًا ثانويًا في العديد من المرافق، مع عدم كفاية التمويل ومحدودية المساحة المادية المعطاة للمستشارين.

هل تعلم...

...ما إذا كانت توجد في بلادك استراتيجية لمنع العنف قبل أن يحدث؟

وبينما من المفترض نظريًا أن المقصود من فكرة "المركز ذو المحطة الواحدة" هو الحد من تشتت الخدمات المقدمة للناجيات من العنف، إلا أن وضع جميع الوكالات تحت سقف واحد لا يؤدي بالضرورة إلى تعاون تلك الوكالات معًا تلقائيًا. وفي الواقع، فمن الممكن أن تولد هذه الترتيبات توترات وصراعات جديدة تسيطر عليها الهرمية في مكان العمل. ويزداد الأمر سوءًا مع عدم وضوح الأدوار في بعض الأحيان. إن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المرافق الحكومية مُعَرَّضة بصفة خاصة لخطر التعامل معها كشريك ثانوي. وتتطلب مواجهة مثل هذه التحديات عملًا تحضيريًا دقيقًا مع جميع الأطراف لضمان توضيح أدوارهم ومسؤولياتهم بوضوح والاعتراف بمهارات ومساهمات كل طرف على النحو الواجب.[117] - فضلًا عن ذلك، فإن المشكلات المزمنة المتمثلة في عدم إمكانية الوصول إلى المراكز وضعف تمويلها لا تُحَل بالضرورة عن طريق مراكز المحطة الواحدة. ولابد أيضًا من تقييم أطر العمل القانونية الوطنية لضمان كون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة المطلوبة للتطرق بجدية إلى احتياجات الناجين من العنف متاحة قانونيًا.

قلب الموازين: كيف تنجح الوقاية؟

بينما تُعد القوانين والسياسات والخدمات جزءًا هامًا من الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات، ففي السنوات الاخيرة كان هناك اعتراف متزايد بأن هذا الانتهاك لحقوق الانسان لن يتوقف على المدى الطويل من خلال نظام العدالة الجنائية او تقديم الخدمات فحسب. فينبغي اتخاذ تدابير وقائية تتحدى علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين والتي تُعتبر سببًا أساسيًا في العنف ضد المرأة عن طريق تحويل المواقف والأعراف الاجتماعية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة. ونظرًا لأن العنف ينبثق عن تفاعل عوامل متفاعلة متعددة، يجب أن تكون التدابير الوقائية المتخذة كذلك متعددة الأقطار، وأن تتضمن طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وأن تولي عناية خاصة للفئات المهمشة التي يصعب الوصول اليها. إن العمل في هذا المجال يتزايد باطراد، كما يظهر دليل مفيد من التدخلات يثبت إمكانية فعاليتها.

وبينما تملك أعداد كبيرة من النساء في معظم البلدان المتقدمة، وإن لم يكن جميعها، إمكانية الوصول إلى الخدمات وتدابير الحماية الاجتماعية والوظائف المدفوعة، فليس الحال كذلك في العديد من البلدان النامية. وكما ذكرنا سابقًا، من المهم أن تتقدم البلدان تدريجيًا باتجاه توفير دعم طويل الامد للناجين من العنف ومن يعولونهم من خلال توفير المساكن ذات التكاليف المعقولة والتدريب المهني وفرص العمل من أجل تعزيز الاستقلال المالي لدى المرأة وقدرتها على ترك العلاقات المسيئة ومنع إعادة إلحاق الأذى بها.[118] فمن شأن اتخاذ نهج وقائي شامل أن يعزز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في توسيع خياراتها.[119] ولهذه المسألة أيضًا أهمية بالنسبة للعديد من النساء في البلدان المتقدمة، واللاتي ينتمين إلى الفئة الفقيرة وتُنسب إليهن هوية عرقية ذات أقلية، كما تتحد في تجارب العنف اللاتي يختبرنها عوامل البطالة والعمالة المقنعة والفقر. وفي هذه الظروف، فإن سياسات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات "لا تستطيع تحمل معالجة العنف الذي يرتكبه المعتدي فقط، بل يتعين عليها مواجهة الأشكال المتكررة متعددة الطبقات من الهيمنة التي غالبًا ما تحتشد في حياة هؤلاء النساء، ما يعوق قدرتها على إيجاد بدائل للعلاقات المسيئة التي دفعتهن إلى اللجوء إلى المأوى في الأصل".[120]

إن أهم عنصر في أي استراتيجية وقائية هو الاعتراف بالعلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، بالإضافة الى أشكال أخرى من التمييز وعدم المساواة. إن عدم المساواة بين الجنسين تتيح ظروفًا اجتماعية تهيئ للعنف ضد النساء والفتيات من خلال ترسيخ التقاليد والأفكار السائدة في المجتمع حول أدوار الجنسين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، أن حقيقة استبعاد احتمال تمثيل المرأة في أدوار صنع القرار العامة يبعث برسالة حول قيمة رأي المرأة ويرسخ فكرة سيطرة الرجال على القرارات والموارد.[121] وعليه، يجب وضع جميع استراتيجيات الوقاية في إطار أوسع من المساواة بين الجنسين يسعى إلى تحقيق كامل طيف مجموعة حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

ومن خلال انعكاس التوافق العالمي على الحاجة إلى اتباع نهج شامل، أُطْلِقت مبادرة جديدة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات - بعنوان مبادرة تسليط الضوء - بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عام 2017.[122] وتنادي هذه المبادرة باعتبار العنف والممارسات الضارة ظواهر معقدة تتطلب تدخلات متعددة المستويات تعزز بعضها البعض من خلال نهج شامل (يشمل التشريعات والسياسات، مع التركيز على الوقاية والخدمات والبيانات). سوف تعزز هذه المبادرة من خبرة منظمات المجتمع المدني وحركة حقوق المرأة ومنظومة الامم المتحدة، فضلًا عن إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص.

إن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية ينطبق أيضًا على حالات الاتجار بالبشر (الذي يشكل عنصرًا هامًا في مبادرة تسليط الضوء)، سواءً من خلال الاستغلال الجنسي أو العمالة، حيث أن التجريم وحده يثبت عدم كفايته في القضاء على هذه الممارسات (انظر الصندوق 5.6).

هل تحققت...

... ما إذا كانت توجد استراتيجيات من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة من النساء؟

الصندوق 5.6

الاتجار غير المشروع: الملاحقة والحماية والوقاية

إن بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبشكل خاص النساء والأطفال (والمعروف باسم بروتوكول Palermo) يعرّف الاتجار بالبشر بصفته "تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال الإكراه أو الخطف أو الاحتيال أو الخداع أو سوء استخدام القوة أو استغلال ضعف شخص أخر أو إعطاء أو تلقي المال أو المزايا مقابل إرضاء الشخص الذي يملك السيطرة على شخص أخر بغرض استغلاله.ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو العمالة أو الخدمات القسرية أو الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق، او الاستعباد أو إزالة الأعضاء."[123]

ويشمل هذا التعريف مختلف انتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الافراد المعرضين للاتجار، بما في ذلك الاستغلال الجنسى والعمالة القسرية. ومع أن الاتجار في كثير من الأحيان ينظر إليه باعتباره ظاهرة عابرة للحدود، فإن بروتوكول الامم المتحدة يوفر إطارًا شاملًا للإتجار الداخلي القائم على نطاق واسع في الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي. وعلى الرغم من جوانب القوة تلك، فإن طبيعة الاتجار غير المشروع وغموض مفاهيم مثل "الإكراه" و"الخداع" و"الاستغلال" تجعل من الصعب تجميع بيانات موثوقة. ويعترف مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن المعلومات الموثوقة حول مدى المشكلة شحيحة بشكل فاجع.[124] ومع ذلك، فقد تقدم تقاريره بعض الإشارات المفيدة:[125]

- يجري الاتجار بالضحايا داخل البلدان وبين البلدان المجاورة وحتى عبر القارات
- عندما يجري الاتجار بغير المواطنين، تميل تدفقات الاتجار بالبشر إلى اتباع أنماط من الهجرة
- الاستغلال الجنسي والعمل القسري هما السببان الأبرز
- تشكل النساء حوالي نصف إجمالي الاشخاص المتاجر بهم

خلال العقد الماضي، تغيرت صورة ضحايا الاتجار بالبشر كالتالي: على الرغم من أن معظم معدلات الضحايا المكتشفة لا تزال من النساء، يشكل الأطفال والرجال نسبة أكبر بالمقارنة مع العقد الماضي (28 و21 بالمائة، على التوالي، في عام 2014). وفي المقابل، فقد ازدادت نسبة الضحايا المتاجر بهم بهدف العمل القسري: ما يقارب 4 لكل 10 ضحايا مكتشفين بين عامَي 2012 و2014 (63 بالمائة منهم من الرجال).[126]

بحلول عام 2016، كانت 158 دولة قد سنت قوانين تجرم معظم أشكال الاتجار بالأشخاص، بما يتسق نسبيًا مع تعريف الأمم المتحدة.[127] ومع ذلك فلا تزال معدلات الإدانة منخفضة للغاية، ولا يزال الإفلات من العقاب سائدًا. ومن الواضح بشكل متزايد أن الجهود الرامية إلى تجريم الاتجار دون معالجة أسبابه الجذرية من غير المرجح أن يؤدي لتغيير كبيرٍ لتلك المشكلة. فعلى سبيل المثال، بدلًا من الاعتماد فقط على القانون الجنائي، يرى بعض الخبراء أهمية قانون العمل في الجهود المبذولة في القضاء على الاتجار بالاشخاص.[128]

إن مصادر الرزق غير المأمونة والضعف والصراعات وضعف نظم الحماية الاجتماعية والإنكار المتفشي لحقوق للمرأة هي البيئة التي تشكل استراتيجيات نجاة النساء في ظل الاقتصاد العالمي. في هذه السياقات، يميل العمل النسائي إلى قطاعات مثل التصنيع منخفض الأجر والعمل في المنازل والأعمال الجنسية. وعليه فإن انتهاك حقوق المرأة يُعد سببًا ونتيجة على حد سواء للإتجار بالنساء.[129] كما تُسهِم قوانين الهجرة التقييدية والخوف من الترحيل في حرمان النساء من الخيارات المجدية، ما يضطرهم إلى اللجوء إلى الشبكات والممارسات الاستغلالية. ودون معالجة الأسباب الهيكلية وإشراك الأطر المتنوعة بما في ذلك حقوق الانسان والهجرة، فإن المعايير الدولية المتعلقة بمنع الاتجار بالأشخاص معرضة لخطر سوء الاستخدام من أجل التشهير، واستهداف ومعاقبة أولئك الذين من المفترض دعمهم.[130] ومن المفترض لأي نهج شامل يتصدى للأسباب الجذرية للإتجار بالنساء المتاجر بهن أن يتبع الخطوط التي حددها نموذج بروتوكول باليرمو للمعاقبة والحماية والوقاية.

وتستخدم معظم التدخلات الوقائية أكثر من نهج واحد، ويستهدف أغلبها ما يُعتقد بأنها عوامل الخطر الكامن وراء العنف ضد النساء والفتيات، والتي تشمل الفقر واعتماد النساء الاقتصادي على الرجال والقواعد التمييزية بين سلوك الإناث وسلوك الذكور.[131] وتسعى بعض التدخلات إلى دعم استقلال المرأة الاقتصادي (من خلال الائتمانات الصغيرة و/أو التحويلات النقدية و/أو التدريب المهنى) لزيادة قوتها في أي علاقة. وتهدف تدخلات أخرى إلى تغيير المواقف والاعتقادات والمعايير الاجتماعية (عن طريق حملات زيادة الوعي والمناصرة والتعبئة المجتمعية ووسائط الاعلام وجهود التواصل والتعليم الجماعي)، وأحيانًا من خلال العمل مع الرجال لتغيير المواقف والسلوك.

حملة !SASA هي تدخل لتعبئة المجتمع أطلقتها منظمة Raising Voices الأوغندية.[132] وهي تسعى إلى تغيير المواقف المجتمعية والمعايير والسلوكيات التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين والعنف وزيادة التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعمل المشروع على نحو منتظم مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي لتعزيز التحليل والنقاش الناقدين لعدم تساوي القوى.

وتوصلت تقييمات حملة !SASA إلى أن العنف البدني للشريك الحميم الذي قاسته النساء في العام الماضي كان أقل بشكل كبير في مجتمعات التدخل منه في مجتمعات التحكم، على الرغم من عدم وجود ازدياد ذو أهمية في العنف الجنسي للشريك الحميم.[133]

وتستخدم استراتيجيات وقائية أخرى برامج تثقيف مجتمعية لمعالجة المعايير الاجتماعية الراسخة التي تتغاضى عن العنف، وختان الاناث هو مثال جيد على ذلك. وحتى الآن، كانت معظم الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة المعقدة مركزة على التشريعات الجنائية.[134] وتستمر المناقشات حول ما إذا كانت التدابير العقابية أداة فعالة لإحداث التغير الثقافي ورادعًا قويًا أم نقيض ذلك، أي ما إذا كانت تغطي على الممارسة وتعرقل الجهود المحلية[135] وتردع من هم في أمس الحاجة إلى الدعم الاجتماعي والقانوني.[136] ومهما كان الأمر، فإن تأثير القوانين على تغيير السلوك يتوقف على التنفيذ المتوازي للاستراتيجيات المجتمعية المتكاملة التي تركز على نطاق أوسع.[137]

إن تصميم البرامج القائمة على حقوق الإنسان بما يتناسب مع السياقات الوطنية والمجتمعية والتعاون مع أصحاب المصلحة في المجتمع في وضع تلك البرامج وتنفيذها وتقييمها قد أثبت فعاليته في تسهيل عمليات تغيير المعايير.[138] وبما أن المعايير الاجتماعية غالبًا ما تؤيدها التوقعات والضغوطات، فإن الهجر الجماعي، حيث يقرر مجتمع كامل الانفصال عن الممارسة ويلقي أفراده المسؤولية على بعضهم البعض، يُرى على أنه استراتيجية فعالة. ويتطلب هذا تثقيفًا مجتمعيًا حول الصحة وحقوق الإنسان، يدعمه الحوار والتأني وبناء الإجماع (انظر صندوق 5.7).

ويسعى نطاق كبير من التدخلات الوقائية إلى العمل مع الرجال والفتيان – وهو منهج جذب اهتمامًا كبيرًا من الحكومات والمتبرعين والممارسين. وقد ركزت العديد من التدخلات على زيادة الوعي وسلوكيات التحدي، على افتراض أن التغيير السلوكي سوف يتبع ذلك.

ومع ذلك فقد أظهرت عقود من البحث العلاقة ما بين المواقف والسلوكيات على أنها غاية في التعقيد. وتوجد نظم راسخة ومؤسسات تعزز العنف.[139] علاوة على ذلك، يمكن زيادة الوعي لدى أولئك الذين لديهم أقل فرص التسبب بالعنف. أما المشكلة الأخرى لدى أكثر هذه التدخلات فهي تتمثل في مدتها القصيرة بشكل عام، بينما استفادت التدخلات الأنجح من المشاركة الأطول نسبيًا للمشاركين من أجل السماح بالتحول في العلاقات ما بين الجنسين.[140]

وقد ظهرت فكرة مضللة في السنوات الماضية تفيد بأن العمل مع الرجال أكثر فعالية أو كفاءة بشكلٍ ما عن العمل مع النساء في منع العنف والتصدي له. لكن التجربة في العديد من الدول تظهر في الواقع أن منع العنف لا يمكن أن ينجح دون توفير الخدمات للناجيات. ومما تجدر ملاحظته كذلك أن "تغيير الرجال يمكن أن يتم بشكل أفضل في بعض الظروف من خلال إشراك النساء وتمكينهن"، من خلال تغيير توقعاتهن بشأن شركائهن وتحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين ومنحهن الخدمات وخيارات الخروج.[141]

وتكمن إحدى التحديات الأساسية في عمليات الوقاية فيما تتسم طبيعة التدخلات به من تدريجية ومدى قصير. والكثير من التدخلات الوقائية في الدول النامية ممولة من قبل المتبرعين وغالبًا ما تستهدف مجموعات الأشخاص الصغيرة نسبيًا. ويطرح ذلك الأسئلة حول قابلية التوسع، نظرًا لأن مسألة كمسألة منع العنف ضد النساء والفتيات تتطلب حلولًا واسعة النطاق. وتوجد العديد من التقييمات المفيدة للتدخلات ومن الأساسي أن تتم رعاية وزيادة البرامج الوقائية.[146]

الصندوق 5.7

منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في السنغال من خلال التعليم المجتمعي

Tostan ("النجاح الباهر") هي منظمة دولية غير حكومية مقرها أفريقيا، وهي تشرف على التعليم الشمولي المقدم من المجتمع والحوارات غير الرسمية وغير الإلزامية والمرسّخة في التقاليد الثقافية المحلية داخل المجتمعات، وذلك بالاعتماد على حقوق الإنسان. وبالرغم من أن Tostan لم تتأسس في البداية في سبيل إنهاء ختان الإناث فقد كانت إحدى النتائج النهائية لبرنامج التمكين المجتمعي الذي شجعته التصريحات العامة عبر مختلف القرى للتوقف عن هذه الممارسة. وقد نجح أكثر من 5000 مجتمع سنغالي في ذلك منذ استهلال البرنامج عام 1997، ما أسهم في تراجع هذه الممارسة على المستوى الوطني بشكل كبير.[142]

ويتكون برنامج التمكين المجتمعي من مرحلتين: سنة واحدة "لتهيئة الحقل للزراعة"، والذي يتبع التقاليد الشفوية المحلية لتشجيع الحوار حول مسائل الرفاه المجتمعي والديمقراطية الشمولية؛ تتبعها فترة 18 شهرًا من المحاضرات الأدبية والتدريبات الإدارية "لزرع البذور". ويفتح تأطير خطاب حقوق الإنسان بالعلاقة مع القيم المحلية الأبواب للنقاش حول مسائل التمييز والصحة الإنجابية لدى النساء والرؤى الجديدة. ويؤدي ذلك بدوره إلى انعكاسات أوسع على العلاقات بين الجنسين ونظم الإقناع والممارسات المحلية والعملية التداولية التي يتوجها الالتزام الجماعي والتصريح العام لإنهاء ختان الإناث.[143]

وقد حدثت هذه العملية من التغيير الاجتماعي الإيجابي بشكل غير متساوٍ.[144] غير أن المجتمعات التي تستمر في ممارسة ختان الإناث ترى بشكل متزايد أن بنات جيرانهم لا يزلنَ مقبولات اجتماعيًا ويستطعن الزواج بعد رفض مجتمعهن لهذه الممارسة. ويدعم برنامج التمكين المجتمعي المجتمعات في المشاركة بشكل فعال في التعليم والحوار مع القرى المجاورة لإحداث التغيير وتعزز التعاون ما بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية وقادة المجتمع والإعلام من أجل الحفاظ على الإجماع ما بين المجتمعات المتداخلة فيما بينها. وحتى الآن، هجر أكثر من 8000 مجتمع في ثمانية دول أفريقية ختان الإناث بعد تنفيذ برنامج التمكين المجتمعي.[145]

الدروس المستفادة من التجارب الحالية مع الوقاية

هناك عدة دروس يمكن تعلمها من العمل الحالي على منع العنف ضد النساء والفتيات. أولًا، يجب ألا تُرى الوقاية على أنها البديل للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات وتقديم المساعدات. ففي سياق التمويل المحدود من قِبَل المتبرعين والقيود المالية المحلية، يوجد خطر يتمثل في إيلاء الأولوية للأنشطة الوقائية على الخدمات الأخرى على أساس جدلية أن عملية الوقاية أكثر توفيرًا للتكاليف.[147] ومع ذلك، فإن "الوقاية لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان النظام الذي يستجيب لضحايا العنف مفتوح للتأكد من سلامتهم".[148]

ثانيًا، ينبغي أن تكون التدابير المتخذة في عملية الوقاية متعددة الفروع ويُعنَى بها نطاق واسع من أصحاب المصلحة – بما أن العنف ينتج عن تداخل عدة عوامل تعزز عدم تساوي العلاقات بين الجنسين وتبعيّة المرأة، بما يشمل العادات والمواقف الاجتماعية التمييزية والحرمان من الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والمدنية والسياسية.

ثالثًا، أن التنسيق بين القطاعات والدوائر الحكومية هو أمر أساسي، كما هو الحال بالنسبة لتعزيز العلاقات والتفاهم ما بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات.

وأخيرًا، فإن وجود استراتيجية منسقة وفعالة لا يعني فعليًا اتباع نهج "طريقة واحدة مناسبة للجميع". فيجب أن تُبذل الجهود في سبيل عكس احتياجات ومواقف الفئات المختلفة للنساء، مع تأكيد الشمولية والصلة. وأحيانًا من الضروري صنع التدخلات التي تستهدف مجموعات بعينها من النساء لمعالجة المخاطر المحددة التي تواجهنها وإيجاد الحلول الراسخة والفعالة محليًا (انظر الصندوق 5.8).

الصندوق 5.8

تنظيم العاملين في مجال تجارة الجنس لمنع العنف

أحد الأمثلة على النُهُج المصممة خصيصًا هو تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للعاملات الإناث في مجال الجنس، والذي يظهر أثرًا إيجابيًا على التقليل من خطر تعرضهن للعنف في جنوب الهند.[149] ويواجه العاملون في مجال الجنس التمييز بشكل اعتيادي، وكذلك مستويات عالية من خطر التعرض للعنف، وبشكل خاص بين يدي الشرطة والعملاء. في عام 2004، تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن ثمانية حوادث عنيفة لكل عامل في مجال الجنس سنويًا في الهند.[150] كما أن العاملين في مجال الجنس في تلك الدولة هم أيضًا من أولئك المعرضين لأعلى مستويات التعرض لمرض نقص المناعة المكتسبة حيث يعرضهن العنف لمستويات أقل من استخدام الواقيات ومستويات أعلى من العداوى المنقولة جنسيًا.

تُعد مبادرة أشوديا ساميثي في مايسور (كارناتاكا) مثالًا فعالًا على الاستجابة التي يقودها العاملون في مجال الجنس والتي تعمل بشكل تآزري على عدد من المستويات من أجل توفير مساحات آمنة وإدارة للأزمات والمناصرة بالتعاون مع العديد من أصحاب المصلحة.[151] وتمكن الملكية المجتمعية ومبادئ التعبئة العاملين في مجال الجنس من الانخراط بشكل تدريجي مع الجهات الفاعلية الرئيسية من أجل معالجة مواطن الضعف التنظيمية وإيجاد ظروف مهنية وشخصية مواتية. وحيث أن الارتفاعات الأولية غير المعقولة للعنف المرتكب على يد شريك حميم، والتي تبلغ عنها دراسات أشوديا، تبدو ناجمة عن ازدياد الاستعدادية للإبلاغ عن الحوادث بالإضافة إلى زيادة العنف استجابة لارتفاع مستوى تمكين العاملين في مجال الجنس. علاوة على ذلك، أسس التنسيق ما بين العاملين في مجال الجنس مجلسًا ذو تنظيم مستقل لمعالجة مسألة الاتجار بالأشخاص. وقد تم تطبيق مبادئ الملكية والتعبئة المجتمعية من قِبَل مجتمعات العاملين في مجال الجنس في أجزاء أخرى من الهند، مثل البنغال الغربية، لمواجهة حركة شراء وبيع الفتيات والنساء – وخداعهن للعمل في مجال الجنس القسري وبغاء الأطفال – بينما تهدف في الوقت ذاته إلى ضمان احترام النساء اللاتي يخترن العمل في مجال الجنس.[152]

وقد تم تطوير "إطار عمل التمكين المتكامل" المُطَبَق بشكلٍ واسع من أجل دراسة أجراها برنامج أفاهان، والذي كان يُدعى سابقًا باسم مبادرة الإيدز الهندية، في خمسة مقاطعات في ولاية كارناتاكا الجنوبية.[153] ووُجَد أن استراتيجيات التعبئة المجتمعية الفعالة تيسر التمكين ضمن العاملين في مجال الجنس، وأن العنف قد ازداد بنسبة 84 بالمائة خلال خمس سنوات، ويشمل العنف المرتكب على يد الشرطة والعملاء.[154] إن تمكين العاملين في مجال الجنس من التعرف على مصادر الضعف وطرق معالجتها، مثل إدارة السلوكيات العنيفة لدى العملاء، وتحسين الاستقلال الاقتصادي والقدرة على الوصول إلى الخدمات، يمكن أن يؤدي إلى تحويل بيئة الخطر، والتي تشمل خطر الإصابة بعوز المناعة المكتسبة. كما وُجِدت ارتباطات أخرى بين طول مدة العضوية في مجموعات النظراء ومستويات التمكين وانخفاض تجارب الإكراه على يد الشرطة.

رصد التغيير: جمع وتحليل البيانات بانتظام

لقد أكدنا مسبقًا على الحاجة إلى بيانات حول انتشار العنف ضد النساء والفتيات في الفصل الثاني. ولابد للاستطلاعات التي تُجرى في سبيل رصد انتشار الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات أن تتكرر عبر الزمن – وأن تستخدم منهجيات قابلة للمقارنة داخل وعبر البلدان – للسماح بتقييم التغيير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أن تكون بيانات الانتشار فعالة جدًا لأهداف المناصرة في تنبيه صناع القرار والجمهور العام حول المشكلة والحاجة إلى تحرك فوري. ومع ذلك، فلاستخدام البيانات، يجب أن تكون مملوكة لأولئك الذين سوف يكونون مسئولين في النهاية عن تصميم عمليات تنفيذ هذه التحركات. وبذلك، يجب أن تشمل استطلاعات الانتشار، منذ بداية التخطيط، جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم القطاعات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المحلي ومنظمات المرأة (وتشمل تلك المعنية بالنساء المهمشات، والعاملة في المجال الأكاديمي) وغيرهم. سوف يساعد ذلك أيضًا في ضمان استكشاف الحقائق والتجارب المرتبطة بالعنف ضمن جميع فئات النساء من جميع الأعمار بشكل متساوٍ في هذه الاستطلاعات. ويجب أن تُنفذ الاستطلاعات بالتوازي مع المنهجيات ومعايير الأخلاق والسلامة المتفق عليها دوليًا للحرص على أن تكون البيانات المتحصل عليها موثوقة وألا تتسبب في المزيد من الأذى للنساء.[155]

هل تعلم...

...ما إذا كان يتم تنفيذ استطلاعات الانتشار المنتظمة في دولتك؟ هل تستثمر حكومتك في التحصيل المنتظم للبيانات حول طبيعة ومدى وتأثير القوانين والسياسات والخدمات؟

بالإضافة إلى مؤشرات النتائج حول الانتشار، توجد كذلك حاجة إلى التركيز على جهود السياسات في استئصال العنف ضد النساء والفتيات. وتتطلب الاستجابة الفعالة معلومات أفضل بكثير حول أنواع السياسات المتخذة وأساليب تنفيذها وآثارها، بما في ذلك وصول النساء إلى نتائج الخدمات والعدالة، بالإضافة إلى المعلومات حول محتوى التشريعات الحالية حول العنف ضد النساء والفتيات. ويتطلب رصد التشريعات والسياسات تأسيس قواعد بيانات عالمية وإقليمية ووطنية وتأسيس نظم بيانات إدارية في العديد من القطاعات (مثلًا، الصحة والعدالة والشرطة). فضلًا عن ذلك، وبالرغم من وجود معايير عالمية متفق عليها لجمع بيانات الانتشار، فلا توجد معايير محددة لتأسيس نظم بيانات إدارية.

فعلى سبيل المثال، كم عدد الدول التي تملك محاكم أو عمليات متخصصة للقضايا حول العنف الأسري؟ وهل تضمن التشريعات الحالية الوصول إلى المساعدات القانونية؟ وهل توجد أقسام شرطة مخصصة أو كوادر أو وحدات أمنية متخصصة للتعامل مع العنف ضد النساء؟ هل تضمن التشريعات الوصول إلى المآوي أو المساكن البديلة؟ وكم عدد النساء اللاتي يستخدمن المآوي، وهل يُلبى الطلب على تلك المآوي بشكل كامل؟ وهل يوجد خط ساخن ممول حكوميًا للنساء الناجيات من العنف لطلب الاستشارة والدعم؟ وهل توجد خدمات اجتماعية مكرسة لمساعدة النساء الناجيات من العنف، بما في ذك المساعدات المالية والسكنية والتوظيف والتدريب المهني؟ وهل يجري استخدامها؟ وعبر أي مناطق جغرافية للبلاد؟ وهل يمكن للناجيات من العنف الأسري الحصول على أمر بالحماية؟ وكم عدد القضايا المبلغ عنها التي يتم ملاحقتها بشكل ناجح؟ وما هي الخدمات المتاحة للرجال؟ وما هي معدلات عودتهم إلى ارتكاب العنف؟ وهل تملك جميع النساء فرصة متساوية في الوصول إلى الخدمات؟ أم هل تعاني فئات معينة من النساء عراقيلًا أشد في الوصول إلى الدعم والخدمات؟ وهل تجد النساء المعرضات للعنف الخدمات والسياسات ذات فائدة وأثر إيجابي على كرامتهن؟

إن وجود معلومات حديثة حول نوعية القوانين والخدمات ومداها وأثرها هو أمر أساسي كي يتمكن الممارسون والباحثون ومنظمات المجتمع المدني من رصد التقدم في تنفيذ السياسات ووضع صناع القرار موضع مسؤولية. ومن شأنه أيضًا أن يساعد في وجود أنظمة رصد وتقييم راسخة لتمكين البرامج من تقييم التدخلات التي تعمل وتلك الأقل فعالية. ومن مجالات جمع البيانات الأخرى التي تحتاج إلى الترسيخ هي ما يتصل بالمواقف والعادات بشأن العنف ضد النساء والفتيات. يمكن أن تساعد هذه البيانات، إذا ما تم جمعها عبر الزمن، في توفير منظورات بشأن فعالية التدابير الوقائية من خلال تقييم ما إذا كانت المواقف المجتمعية الأوسع تجاه العنف ضد النساء والفتيات تتغير، والقوانين والممارسات ذات التأثير الأهم في تغيير هذه التقاليد.

هل تعلم...

...ما إذا كانت توجد إجراءات لدعم منظمات حقوق المرأة والناجيات في المشاركة في صنع القوانين والسياسات والبرامج التي تعني بالعنف ضد النساء والفتيات وفي عملية الرصد؟

الخاتمة

في ضوء المدى الواسع والطبيعة المهيمنة للعنف ضد النساء والفتيات، يتطلب التخلص منه حلولًا مستدامة متعددة الأطراف وواسعة النطاق بالتوافق مع القواعد والمبادئ الدولية التي تبلورت خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد لخص هذا الفصل أهمية أربعة مجالات أساسية للتحرك في صنع القرارات: التشريعات الشمولية، وتوفير الخدمات النوعية متعددة القطاعات، والتدابير الوقائية لمعالجة العوامل والأسباب الجذرية للعنف في سياقاتها، وجهود الدعوة للتحرك في مجال صنع السياسات والتأثير على السياسات والبرامج ورصد فعالية التدخلات من خلال جمع البيانات وتحليلها وتقييمات البرامج.

وقد تحقق تقدم كبير في حشد الاهتمام العام بقضية العنف ضد النساء والفتيات. ففي أقل من ثلاثة عقود، سنَّت ما يقارب ثلاثة أرباع دول العالم تشريعات لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك فإن هذه القوانين تتنوع في تغطيتها لمختلف أنواع العنف، ولا يزال هناك الكثير لاتخاذه للتعويض أو إزالة الأحكام المتضاربة في المجالات القانونية الأخرى، ومن الضرورة اتخاذ قفزة كمية لضمان تنفيذ وفرض القوانين بطرق مفيدة للنساء والفتيات. ولا يزال يشكل توفير الخدمات عالية الجودة ومتعدد القطاعات تحديًا في معظم البلدان. ويوجد الحد الأدنى من المعايير المتبعة لتوفير الخدمات ذات الممارسات الأفضل. ومع ذلك فلا تزال مجموعة من القيود المهيمنة – من نقص التمويل والعرضة للاقتطاعات المالية وضعف التنسيق عبر القطاعات والعجز في الكوادر وعدم كفاية الكوادر المدربة أو المتخصصة – تستمر في الحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات ونوعيتها وفعاليتها. وبينما يزداد الاهتمام بمنع العنف قبل أن يحدث، فمن الأساسي ألا تُرى الوقاية بمثابة بديل عن الخدمات، وأن تُتخذ التدابير الشاملة لتغيير العلاقات ما بين الجنسين جذريًا وتوسيع الخيارات المتاحة للمرأة.

لقد كان التنظيم الذاتي لمناصري حقوق المرأة في كل من المساحات الوطنية وعبر الوطنية العامل الأساسي الذي دفع بالعنف ضد النساء والفتيات إلى خطط صنع السياسات. كما كانت هذه المنظمات في طليعة الابتكارات والممارسات التشريعية والسياسية، ومن الضروري أن تستمر في تولي الصدارة والتوجيه وتكوين العلاقات مع الحلفاء من الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات. إن دعم جهود هذه المنظمات في رصد التقدم ووضع الحكومات موضع المسئولية عن تنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي هو أمر أساسي في تنفيذ وعود خطة عام 2030.

التوصيات

/1 تبني وتنفيذ تشريعات شمولية للتخلص من العنف ضد النساء والفتيات

يجب أن تضمن الدول الأعضاء تعريف العنف ضد النساء والفتيات كتمييز ضد النساء وأن تنص بوضوح على أن الأعراف والتقاليد والديانات لا تبرره. وبالمثل، يجب تعديل أو إزالة جميع الأحكام المخالفة في جميع المجالات القانونية الأخرى (مثلًا، القوانين الأسرية وقوانين الهجرة) كي تكون الأولوية لسلامة الناجيات في مواقف العنف.

/2 ضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنفاذها والفصل فيها بشكل مستقل

يجب أن ترافق التشريعات خطط أو استراتيجيات للتحرك القومي لضمان التنفيذ المنسق، بالإضافة إلى تخصيص الميزانيات وتوفير التدريبات للتوعية بالعنف ضد النساء والفتيات للموظفين الحكوميين. يجب أن تعمل الدول الأعضاء نحو فرض مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في الوكالات الحكومية من خلال توفير التدريب المتخصص لأفراد الشرطة والقضاة والعاملين في مجال الصحة وغيرهم من المتخصصين و/أو تأسيس وحدات خاصة بتمويل مناسب للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات

/3 توفير الخدمات المنسقة للنساء والفتيات اللاتي يقاسين العنف، خاصةً أولئك الأشد تهميشًا

يجب تنسيق عملية تقديم الخدمات، وأن تكون مشروعة ومتعددة القطاعات ضمن إطار عمل يركز على مجموعة أساسية من الخدمات والقواعد والمعايير ذات الصلة. يجب تصميم الخدمات كي تتمكن النساء بجميع فئاتهن من الوصول إليها، ويجب إتاحة الخبرات المتخصصة للحفاظ على سلامتهن وتمكينهن من ترك العلاقات المسيئة ومساعدتهن في التعافي من العنف وإعادة بناء حيواتهن من جديد. يجب أيضًا توفير الدعم طويل الأمد للنساء وأطفالهن – بالإضافة إلى الفتيات المعرضات للعنف – وأن يشمل الإسكان ذي التكاليف المعقولة والتدريب المهني وفرص التوظيف لضمان تعافيهن وإعادة دمجهن في المجتمع ومنع إعادتهن إلى دائرة الضحايا.

/4 وضع التدابير الوقائية التي تتحدى العلاقات غير المتساوية في توزيع القوة بين الجنسين والتي تهيئ للعنف ضد النساء والفتيات

يجب أن تعمل الدول الأعضاء في سبيل تحويل المواقف والقواعد الاجتماعية وتمكين الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال حماية وتشجيع حقوق المرأة في العمل الشريف وملكية الأصول (الأراضي والمساكن) والحماية الاجتماعية. يجب على جميع أصحاب المصلحة رفع الوعي بشأن تفشي ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وتحدي التقاليد التي تبرر العنف وتأذن به، وإتاحة المعلومات حول حقوق المرأة وأنظمة الدعم بشكل واسع لدعم الوقاية طويلة الأمد.

/5 الاستثمار في البيانات حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات والسياسات الخاصة بها

يجب على الدول الأعضاء إجراء استطلاعات منتظمة لتحليل ظاهرة تفشي العنف ضد النساء والفتيات، بالتوافق مع المنهجيات ومعايير الأخلاق والسلامة المتفق عليها دوليًا. يجب تأسيس قواعد البيانات والمعايير وأنظمة البيانات الإدارية الوطنية والإقليمية والدولية في مختلف القطاعات (مثلًا، الصحة والعدالة والـشرطـة) لرصد جهود وضع التشريعات والسياسات والبرامج المبذولة في سبيل معالجة قضية العنف ضد النساء والفتيات.

الفصل السادس

الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر والعمل على تخفيفها وإعادة توزيعها

المحتويات

الرسائل الرئيسية 215

مقدمة 216

عجز الرعاية وأوجه عدم المساواة 217

عدم المساواة في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي 219

عدم المساواة بين النساء 221

النوع الاجتماعي والرعاية والفقر إيضاح العلاقات بينهم 223

اتخاذ الإجراءات اللازمة 224

الاستثمار في البنية التحتية لتخفيف شقاء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي 225

التوسع في جودة التعليم وخدمات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة 231

التوسع في حلول الرعاية المعتمد عليها وطويلة الأمد للسكان المسنين 235

توفير الوقت وضمان الدخل من خلال إجارة عائلية مدفوعة الأجر 240

الخاتمة 243

التوصيات 244

أهم الرسائل

/1
تُعتبر معالجة عجز الرعاية وأوجه عدم المساواة الحالية محور تحقيق خطة عام 2030. والفشل بالقيام بذلك سيعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين ومحاربة الفقر وتحسين الصحة والرفاه وحصيلة التعليم بالإضافة إلى العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

/2
ترتبط أشكال الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر بشكل وثيق، وكلاهما ذو قيمة منخفضة. وبالتالي فإن حقوق مزودي الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر – من ضمنهم النساء اللاتي يشكلن الغالبية العظمى – تجب معالجتهما سويًا.

/3
إن حدة وطبيعة أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر تتفاوت بشكل كبير سواءً عبر البلاد أو بداخلها، ما يعكس كيف تتراكم أوجه عدم المساواة بين الجنسين مع أوجه عدم المساواة الأخرى، من ضمنها تلك التي تقوم على الموقع الجغرافي والدخل والعمر والوضع العائلي.

/4
إن الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر يعني تعزيز وجودها في المناقشات العامة ووضع السياسات وتوفير الوقت والمصادر اللازمة سواءً للرجال والنساء لكي يكونوا قادرين على رعاية أفراد أسرتهم.

/5
إن التخفيف من أعباء أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر هي من الأولويات الملحة في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث أن الاستثمارات في البنية التحتية المادية (مثل تمديدات المياه، والـصرف الصحي، والطاقة النظيفة) ضرورية لتوفير الوقت للنساء والفتيات من أجل القيام بأنشطة أخرى.

/6
إن إعادة توزيع أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر يعني توفير البدائل للرعاية الأسرية عن طريق توفير الخدمات المتاحة التي توفر رعاية جيدة وسهلة الوصول وبتكلفة معقولة، وتوفير بيئة عمل ملائمة للعاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر، وضمان توسيع مشاركة الرجال في مسئوليات الرعاية.

/7
إن المناهج متعددة الجوانب وذات السياق المحدد ضروري لإعمال حقوق كل من مزودي ومتلقي الرعاية؛ وتعويض القدرات غير المتساوية على نطاق واسع للعائلات والأسر المعيشية لتقديم الرعاية لأفرادهم، التي تعكس وتوطد بدورها عدم المساواة بينهم؛ وتضمن المسائلة التامة في وضع السياسات.

مقدمة

إن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر هي من أسس التنمية المستدامة، فهي تحفظ الشعوب على أساس يومي من جيل إلى جيل. وبدونها لا يمكن للأفراد والأسر والمجتمعات والاقتصادات أن تستمر وتزدهر. ومع هذا، وفي كل مكان، فإن الرعاية مبخوسة القيمة. وبما أن الفتيات والنساء هن المزودات الافتراضيات للرعاية،[1] فهذا يعني أنهن أقل قدرة على الوصول للأعمال المُدِرّة للدخل، وعلى التحرر من الفقر والاستقلال ماديًا، وجمع المدخرات أو الأملاك أو الدخل التقاعدي من أجل سنواتهن الأخيرة. وهذا أيضًا يعني وقتًا أقل للدراسة والتدريب والمشاركة السياسية ولرعاية أنفسهن والراحة والترفيه. ويترتب على هذا آثار بالغة بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمتع النساء والفتيات بحقوقهن، بالإضافةً إلى انعكاسات أوسع نطاقًا على الفقر وعلى عدم المساواة وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،[2] وأكثر من ذلك، فإن قيود الوقت والموارد بين بعض الفئات اللاتي تعاني من شح في كلٍ من الوقت والموارد تتحول إلى عجز عن الرعاية، خاصة للأطفال، ما ينتج حرمانًا متوارثًا من جيل لأخر.

ففي عام 1995، قام إعلان ومنهاج عمل بيجين بتسليط الضوء على أهمية معالجة التوزيع غير المتساوي للأعمال مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر بين الرجال والنساء كخطوة أساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين،[3] وإضافةً إلى ذلك، فإن العديد من معاهدات حقوق الانسان الدولية – من ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – قد أنشأت التزامات ذات قوة قانونية، ينبغي لها أن تجبر الدول على معالجة تلك المسألة. تقوم معايير العمل، خاصةً اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 156 حول العمال ذوي المسؤوليات العائلية، واتفاقية رقم 183 حول حماية الأمومة، واتفاقية رقم 189 حول العمل اللائق للعمال المنزليين، باستكمال إطار العمل الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب المعاهدات التي ذُكرت قبلًا.

وقد انعكست تلك الالتزامات لحقوق الإنسان بشكل واضح الآن في خطة عام 2030، وخاصة بالغاية 5.4، والتي تدعو لمجموعة من السياسات للاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقديرها.[4] إلا أن التراخي في السياسات و"فشل الدول بتوفير وتمويل ودعم وتنظيم الرعاية الملائمة يتعارض مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، من خلال صنع وإثارة أوجه عدم المساواة وتهديد التمتع بحقوق المرأة".[5] كما أن معالجة عجز الرعاية وعدم المساواة السائدة هو أمر محوري لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى، لاسيما القضاء على الفقر والجوع (هدفا التنمية المستدامة رقم 1 و2)، وتحسين الصحة والرفاه ونتائج التعليم (هدفا التنمية المستدامة رقم 3 و4)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (هدف التنمية المستدامة رقم 8)، والحد من أوجه عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة رقم 10). إن الاستثمار العام في البنى التحتية وخدمات الرعاية ليس فقط يحرر وقت النساء ويطور من آفاقهن العملية، لكنه أيضًا يعزز من قدرات المستفيدين من الرعاية ويخلق فرص عمل لائقة لكل من الرجال والنساء من خلال توسيع الخدمات الاجتماعية وشق مسار نمو شامل ومنخفض الكربون.[6]

عجز الرعاية وأجه عدم المساواة

حتى وقت قريب جدًا، لم تكن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر – العمل المنزلي والرعاية الشخصية التي تحدث في العائلات والأسر المعيشية على أساس غير مأجور - تُعتبر "نشاطًا اقتصاديًا"، ولم تكن تُصنف كجزء من الناتج المحلي الاجمالي (انظر الشكل 6.1 على التعاريف). ونظرًا لهذا التواري، وحقيقة أن الجزء الأكبر من هذا العمل – 75 بالمائة –[7] يقع على عاتق النساء، فقد تصدر اقتصاديون نسويون ومدافعون عن حقوق المرأة الدعوة بأن "تُدرج" أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الإحصاءات، وأن "تُمثل" في بيانات الاقتصاد وأن "تُؤخذ بالحسبان" عند وضع السياسات.[8]

إن استقصاءات استخدام الوقت لا تُقيم بثمن في جعل أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر بارزة في الاحصاءات. وإن معظم المحاولات ذات النطاق الواسع لقياس الأعمال غير مدفوعة الأجر من خلال استقصاءات استخدام الوقت قد جرت لأول مرة في البلدان المتقدمة في أوروبا وشمال أمريكا وفي أستراليا. إلا أن خلال العقدين الأخيرين، قام المزيد من البلدان النامية بإجراء مثل هذه الاستقصاءات، وكُرست العديد من الأبحاث لتحليل النتائج من أجل تحسين عملية وضع السياسات.[9] ومع ذلك، فإن عدم انتظام هذه الاستقصاءات وتباين المنهجيات التي يتم تطبيقها هي مسألة مقلقة، وخاصة في البلدان النامية.

صندوق 6.1

تعريفات للعمل غير مدفوع الأجر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وأعمال الرعاية مدفوعة الأجر

أحيانًا تُستخدم مصطلحات "العمل غير مدفوع الأجر"، و"أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر"، و"أعمال الرعاية مدفوع الأجر" كمترادفات.[10]

العمل غير مدفوع الأجر يغطي نطاق واسع من العمل غير مدفوع الأجر بشكل مباشر. ويشمل: (أولًا) العمل غير مدفوع الأجر في أرض الأسرة أو في الأعمال التجارية العائلية؛ (ثانيًا) أنشطة مثل جلب المياه والحطب؛ (ثالثًا) الطبخ والتنظيف والعناية بطفل أو والد مسن أو صديق. وقد اعتُبر أن أول بندين "نشاط اقتصادي" يجب من الناحية النظرية إدراجهما في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. وحتى الآونة الأخيرة لم يُعتبر البند الثالث "نشاطًا اقتصاديًا"، على الرغم من أن الاقتصاديون النسويون لطالما اعترضوا على استبعاده واستخدموا حسابات فرعية للناتج المحلي الإجمالي لقياسها وإبرازها.

أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (البند الثالث في الأعلى) وتشمل العناية المباشرة للأشخاص (التنشئة) بدون أجر مالي واضح. وكثيرًا ما يُنظر للرعاية المباشرة (مثلًا، مساعدة الأطفال في الاستحمام أو مرافقة والد أو صديق مسن للطبيب) على أنها منفصلة عن الأنشطة الأخرى التي تشترط على شروط مسبقة لتقديم الرعاية. كتحضير الوجبات والتسوق والتنظيف (أي العمل المنزلي). ولكن بعض الحدود اعتباطية، خاصةً بما أن الذين بحاجة لعناية كبيرة هم غالبًا غير قادرين على ممارسة مثل هذه المهام بأنفسهم.

أعمال الرعاية مدفوعة الأجر[11] تشير إلى المهن حيث يقدم العاملون رعاية مباشرة وجهًا لوجه أو أشكال غير مباشرة منها تشترط شروطًا مسبقة لتقديم الرعاية. وبالتالي فهي تشمل الممرضات والمربين ومساعدي رعاية المسنين إضافةً للعمال المنزليين، والطهاة وعاملي التنظيف وغيرهم. يؤدي العاملون في الرعاية مهامهم في مجموعة متنوعة من البيئات: عامة والأسواق والبيئات غير الربحية إضافةً إلى المنازل الخاصة.

إن الحاجة للرعاية في كثير من الأحيان تفوق قدرات الأشخاص وأفراد أسرهم المقربين لتلبيتها، وقد تُنقل إلى مؤسسات أخرى تقوم على تقديم الرعاية عن طريق عمال مأجورين،[12] والتي قد تتضمن العمال المنزليين المهاجرين الذين يعملون في بيئة عمل منزلية، ومساعدي الرعاية، الذين توظفهم دور الرعاية، ومقدمي الرعاية المرافقين للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في المشافي والمراكز المجتمعية. وعلى غرار الرعاية غير مدفوعة الأجر، فإن العاملين في مجال الرعاية مدفوع الأجر معتمدة بشكل كبير على الإناث (انظر الشكل 6.1)، وغالبًا ما يكون العمل متدني الأجر مقارنة بوظائف غير الرعاية التي تنطوي على مستويات مشابهة من المهارات والتعليم والخبرات.[13]

الشكل 6.1

نسبة النساء بين العاملين في قطاع الرعاية وبين القوى العاملة، 2012-2013

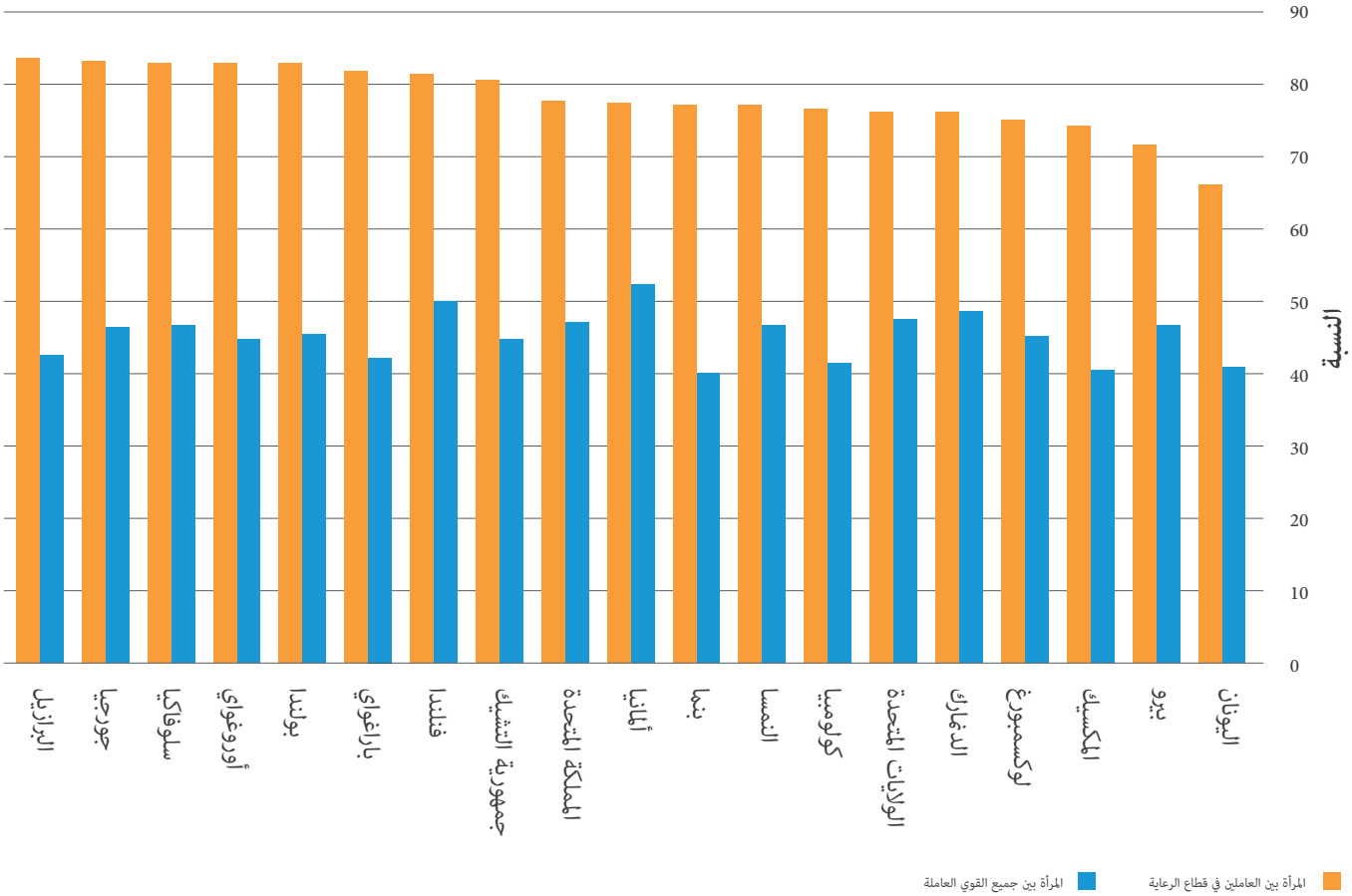

المصدر: أرمينيا ودوفي عام 2017، استنادًا إلى بيانات دراسة لوكسمبورغ للدخل، جولة 2012-2013.

وبينما لاتزال الرعاية تُعتبر على نطاق واسع شأنًا أسريًا، فمن الصعب التفكير في بلد ما حيث لا تشارك المؤسسات الأخرى في تقديم الخدمات. وبالتالي فإن الشكل المؤسسي للرعاية لا يشمل فقط الأسرة لكن أيضًا السوق والدولة والقطاعات غير الربحية، ما يشكل "ماسة الرعاية".[14] ومن مميزات هذا التشكيل واسع النطاق إبرازه لعلاقات الترابط بين المؤسسات التي تقدم فيها الرعاية والتوترات التي تقع في صميم أي نظام رعاية. وحيثما تُقلص خدمات الرعاية العامة – من خلال أنظمة التقشف على سبيل المثال – فإن الحاجة للرعاية لا تتلاشى. بالنسبة للعائلات التي تستطيع تحمل كلفتها فإن الخدمات القائمة على السوق يمكن أن تقدم بديلًا عنها. إلا أن العائلات التي لا تستطيع تحمل الكلفة سوف ترتد وتعود إلى الوقت غير مدفوع الأجر للنساء والفتيات – أو ستهمل احتياجات الرعاية.

ففي التسعينات، عندما تزامن التراجع في الموارد المالية العامة في زيمبابوي مع الارتفاع الهائل لإصابات نقص المناعة البشرية، أدى انخفاض القدرة على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية العامة إلى عجز العائلات الفقيرة عن تحمل تكلفة توظيف مساعد ما اضطرهم إلى الاعتماد على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لأفراد العائلة. ففي العديد من الحالات، سُحب العديد من الفتيات من المدارس للعناية بأمهاتهم المريضات والمحتضرات في بيئات المنازل الفقيرة، ما أثر سلبًا على صحتهن وسلامتهن وتعليمهن.[15] وفي سيناريو أخر يظهر في بلدان جنوب وشرق أوروبا مثل إيطاليا والبرتغال ورومانيا واسبانيا، حيث ليس هناك سوى القليل من أعمال رعاية الأطفال التي تقدم عن طريق الدولة والسوق، تقضي الجدات مراحل مكثفة من رعاية الأطفال يوميًا، أو على الأقل 30 ساعة أسبوعيًا – خصوصًا في العائلات التي لا تستطيع تحمل تكلفة استئجار الرعاية، والتي عادة تقدمها نساء مهاجرات. ومع ذلك فإن هؤلاء الجدات هن نفس النساء التي تقوم الحكومات في أنحاء أوروبا بتشجيعهن على البقاء لفترة أطول في العمل مدفوع الأجر من أجل التمويل التقاعدي ونظام التأمين الاجتماعي. فإن دورهن الحيوي وغير المرئي في تقديم الرعاية للأطفال من المرجح أن يقلص من قدراتهن على التمويل الذاتي لشيخوختهن وخاصة عند سحب المعاشات التقاعدية للأرامل.[16]

عدم المساواة في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

إن عدم المساواة في تقسيم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر منتشر في كل مكان، بغض النظر عن المنطقة ومستوى الدخل أو السمات الثقافية، حيث تمضي النساء وقتًا أطول من الرجال في كل من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية الفردية غير مدفوعة الأجر (انظر الفصل الثالث). ومع ذلك فإن أوجه التفاوت بين الجنسين تبرز بشكل خاص في البلدان النامية. وتصل نسبة النساء فيما يخص أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر إلى 14 ضعف نسبة الرجال في أرياف مالي و10 أضعاف نسبة الرجال في كولومبيا والهند والباكستان. ولم تتلاشى أوجه عدم التفاوت بين الجنسين في المناطق متقدمة النمو، إلا أنها غير صارخة: ففي شمال وغرب أوروبا، وشمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلاندا تتراوح نسبة الإناث إلى الذكور في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر ما بين 1.2 إلى 2.3 ضعف.[17]

تستحوذ النساء على عدد الساعات الأطول من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنةً بالرجال، على نقيض التقسيم الجنسي للعمل مدفوع الأجر، حيث يحوز الرجال عادةً على عدد الساعات الأطول من العمل مقارنةً بالنساء، رغم تضييق الفجوة. وتشير الأدلة من البلدان المتقدمة إلى أن الوقت الذي يخصصه الرجال لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر قد تزايد، ولكن ليس بقدر الزيادة في وقت النساء المخصص للعمل مدفوع الأجر. ولهذا السبب، حتى مع ارتفاع معدل ساعات العمل مدفوع الأجر للمرأة، فإن الفروق بين الجنسين في الأعمال غير مدفوعة الأجر لا تزال قائمة.[18]

ومن المهم معرفة ما إذا كان تقسيم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين الأزواج المثليين أكثر مساواةً من الأزواج متغايري الجنس، نظرًا لعدم وجود تنميط واضح على أساس الهوية الجنسية بنفس الطريقة التي يقوم عليها الأزواج متغايري الجنس. وبشكل عام فإن بيانات الاستقصاءات المنهجية محدودة جدًا للسماح بإجراء التحليل المناسب، ولكن بعض الدول قد بدأت بإصدارها (انظر الشكل 6.2).

صندوق 6.2

تقسيم العمل المنزلي غير مدفوع الأجر: الأزواج المثليون والأزواج متغايرو الجنس في أستراليا

هل الأزواج المثليون أقل احتمالًا لاتباع أدوار الجنسين التقليدية في توزيع المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الرعاية؟ في أستراليا، قُسمت الأعمال الأسرية غير مدفوعة الأجر كالعمل المنزلي وتحضير الطعام والغسيل والعناية بالحدائق وإصلاحات المنزل بشكل أكثر مساواةً بين الأزواج المثليين مقارنة بالأزواج متغايري الجنس (انظر النسبة 6.2). لذا فإن 59 بالمائة من الأزواج الإناث المثليات و57 بالمائة من الأزواج الذكور المثليين قاموا تقريبًا بنفس القدر من الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. وعلى العكس فقد قامت نسبة أقل بكثير من الأزواج متغايري الجنس، 38 بالمائة، بتقسيم العمل المنزلي غير مدفوع الأجر بالتساوي. بينما قامت النساء بالمزيد من الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في 56 بالمائة من الأزواج وقام الرجال بالمزيد من العمل في الستة بالمائة المتبقية.[19]

في حين يمتلك الأزواج المثليون بعض الصفات التي تميل إلى الارتباط بقسمة أكثر مساواةً للعمل المنزلي – مستويات عليا من التعليم، والإقامة في المدن، ووظائف مهنية وعدد أقل من الأطفال (كما هو مبين في نتائج تعداد السكان الأسترالي) - وهذا لا يمكن أن يفسر الفرق بشكل كامل. ومن المرجح أيضًا أن تلعب قواعد ومُثُل المساواة إزاء التقسيم المحلي العمل دورًا في ذلك، كما أظهرت الدراسات المتعلقة بالكم والكيف.[20]

ومع ذلك، فإن بعض المسائل المنهجية بحاجة للاهتمام. كما هو الحال بالنسبة للمواضيع الحساسة، فمن المحتمل أن يكون الإبلاغ عن بعض العلاقات المثلية أقل من غيره ('سلبيات زائفة')، لا سيما من قِبَل أولئك الذي يشعرون بأنهم أقل تمكنًا من الإعلان عن ميولهم الجنسية وأكثر قلقًا من أن يحكم عليهم أو يرفضهم المجتمع. بمعنى أخر، من المحتمل أن يكون أولئك الحاصلين على تعليم أعلى، الذين يعملون كمهنيين أو مدراء واللذين يكسبون دخلًا أعلى أكثر استعدادًا للإعلان عن وضعهم، مما يخلق تحيزًا في العينة.

الشكل 6.2

النسبة المئوية للأزواج الذين يتشاركون نفس قدر العمل المنزلي غير مدفوع الأجر بشكل شبه متساوٍ في أستراليا، 2011

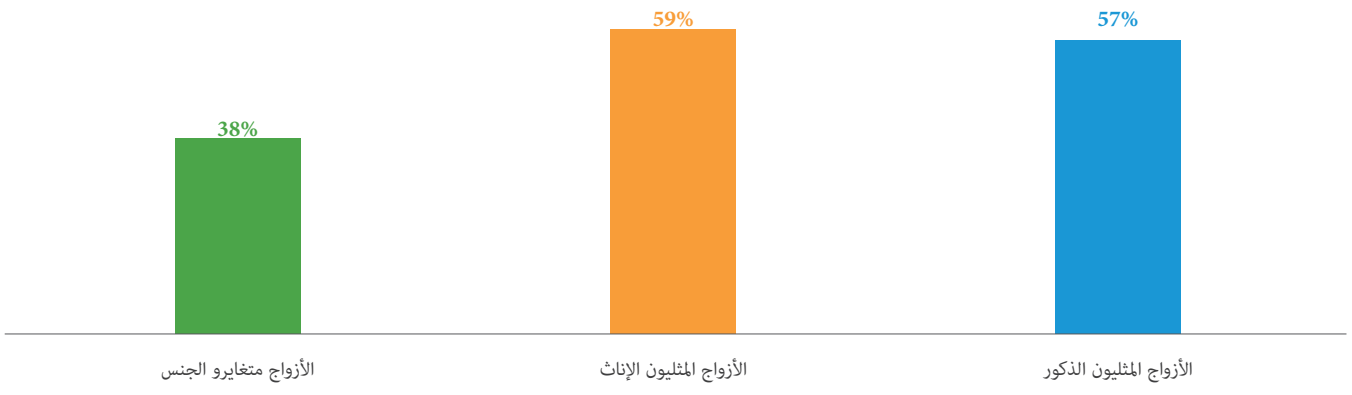

المصدر: المكتب الأسترالي للإحصاءات، 2013.

عدم المساواة بين النساء

إن حدة ومحتوى وسياق العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة يختلف كثيرًا ليس فقط بين البلدان ولكن أيضًا داخلها. ففي البلدان النامية، سيختلف الوقت الذي يجب تخصيصه لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر اختلافًا كبيرًا بحسب توافر البنى التحتية الأساسية كتمديدات المياه، وتواجد مرافق الصرف الصحي والكهرباء في الموقع، إضافةً للأدوات المنزلية الموفرة للوقت كالمطاحن ومواقد الطهي المقتصدة للوقود. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يعيش فقط 55 بالمائة من الأسر ضمن منطقة تبعد 15 دقيقة عن مصدر المياه، فإن النساء والفتيات هن ناقلات المياه الأساسية لعائلاتهن، حيث يقمن بنقل أكثر من 70 بالمائة من الأسر التي يتعين عليها نقل المياه.[21] وفي المقابل، في المناطق المتقدمة الأكثر تحضرًا حيث الخدمات الأساسية أكثر توافرًا، يخصص وقت النساء غير مدفوع الأجر بمهام مثل تحضير الطعام والتسوق ورعاية الأطفال والبالغين.[22]

وإضافةً للتفاوت بين البلدان، فإن أوجه عدم المساواة بين النساء داخل البلد الواحد هائلة. فعلى سبيل المثال، تظهر بيانات استخدام الوقت في الهند أن النساء اللاتي يعشن في أسر فقيرة تمضي ما يصل إلى 24 بالمائة من أوقات عملها في جلب الحطب والماء، وفي البحث عن المواد الصالحة للأكل والمواد غير الصالحة للأكل لاستخدامها كغذاء أو كمواد منزلية، بينما تخصص النساء في الأسر غير الفقيرة حوالي نصف ذلك الوقت، 12 بالمائة، لمثل هذه المهام.[23] وكذلك في بلدان أمريكا اللاتينية، تخصص النساء من فئات الدخل الأشد فقرًا (الشريحة 1) وقت في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر أكثر من أولئك في الفئات الأكثر ثراءً (الشريحة 5) (انظر الشكل 6.3). ومن الجدير بالذكر أيضًا، أن مستويات الوقت التي يخصصها الرجال لهذه المهام منخفضة دائمًا، بغض النظر عن الدخل الأسري.

الشكل 6.3

الوقت المخصص لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في أمريكا اللاتينية، حسب الجنس وحسب التقسيم الخمسي للدخل، 2014-2009

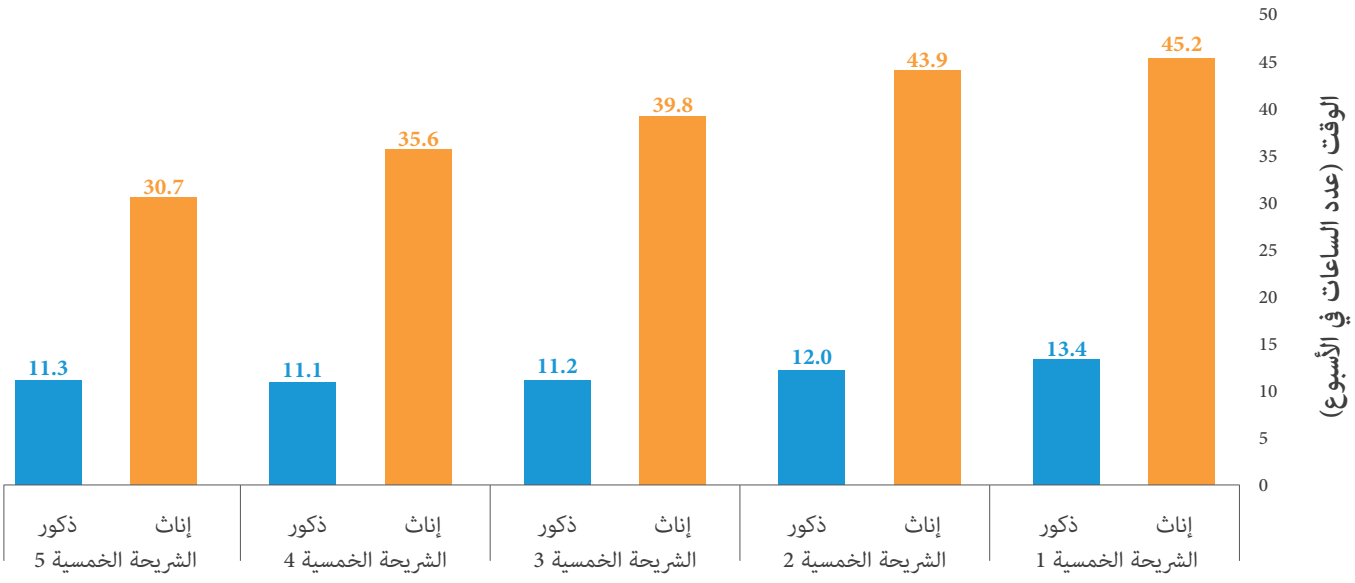

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، غير مؤرخ.

ملاحظة: يعتمد المتوسط الإقليمي (غير المرجح) على أحدث نقاط البيانات المتاحة لمجموعة من تسعة بلدان (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والإكوادور غواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبيرو وأوروغواي).

صندوق 6.3

نوع الجنس والهجرة والرعاية: سلاسل الرعاية العالمية

خلال العقود العديدة الماضية، دخلت أعداد متزايدة من النساء في القوى العاملة مدفوعة الأجر.[24] وفي كل بلد تقريبًا اليوم، يفوق قطاع الخدمات قطاع الصناعة من حيث الإنتاج وعدد الأشخاص العاملين. وبينما أُتيحت المناصب الإدارية والمهنية والخدمية للنساء في البلدان الغنية، فقد كانت النساء في العديد من البلدان النامية مقيدات بالأجور المنخفضة والعمل الصناعي والزراعي الذي تتلاشى بالتدريج، مما دفع العديد، بغض النظر عن مستوياتهن العلمية والتدريب المهني، للسعي لوظائف في قطاع الخدمات في المراكز الحضرية الكبرى وفي الخارج.

وقد وجدت هذه الفئة بشكل متزايد وظائف كعمال منزليين ومقدمي رعاية في المدن سريعة النمو وفي البلدان الأكثر ثراءً، حيث أن التزايد في دخول النساء المحليات أو الخارجيات المولد لسوق العمل – إلى جانب شيخوخة السكان ودعم الدولة المحدود للرعاية وقيمة السوق المنخفضة لأعمال الرعاية - قد خلق الطلب المتزايد على مزودي الرعاية من غير الأقارب. وقد سد عمال الرعاية من المهاجرين هذه الحاجة الذين لم يكن امامهم خيار سوى العمل بأجور أقل من المستوى. وفي المقابل فقد فوضت العديد من هؤلاء النساء أمر رعاية أبنائهم لإحدى قريباتهن، خاصة الأمهات، أو لجئوا لتوظيف عمال منزليين قد يكونوا مهاجرين من إحدى المناطق الريفية الفقيرة.

تؤثر عولمة أعمال الرعاية على كل ركن من العالم الآن. في حين أن بعض منها يحدث بين البلدان والمناطق التي تتمتع بمستويات متشابهة من التنمية، كثيرًا منها بين البلدان ذات المستويات المتباينة في الازدهار والفرص – بين الجنوب والشمال للتأكيد (من المكسيك للولايات المتحدة، من الفيليبين لكندا، ومن جزر المحيط الهادئ لأستراليا)، ولكن أيضًا فإن النزوح بين بلدان الجنوب ضمن المناطق النامية، على سبيل المثال من نيكاراغوا لكوستاريكا ومن الفيليبين واندونيسيا لسنغافورة ومن الموزمبيق ومالاوي لجنوب أفريقيا.

وكثيرًا ما تعاني العاملات المهاجرات من مركزهن كمهاجرات هوياتهن. وهن بعد ذلك أكثر عرضة للظروف السيئة التي تحيط اقتصاد الدخل المنخفض لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية. وقد زاد من تفاقم هشاشة وضعهم بسبب سياسات الهجرة في البلاد التي يقصدونها، والتي أصبحت أشد تقييدًا من أجل تفضيل العمال "أصحاب المهارات". وقد تصاحب ذلك مع الاعتماد المتناقص للبلدان الأغنى على عمال الرعاية المهاجرين مجتمعة مع مشاعر الوطنية والسياسية القومية ومعاداة المهاجرين.

ومع ذلك فإن هذا الوضع ليس ثابتًا، حيث يتزايد تنظيم عمال الرعاية والعمال المنزليين على جميع المستويات، كما أن القوانين والقواعد المحلية والوطنية في تغير. وقد بدأت هذه الدعوة بتشكيل النقاشات داخل المنظمات الدولية مؤديًا بالدرجة الأولى إلى تبني المؤتمر الدولي للعمل عام 2011 لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 التي تخص العمل اللائق للعمال المنزليين. وقد بدأت تظهر آثار هذه المعاهدة على الصعيد الوطني في الفترة الحالية، بعد أن صَدَّق عليها 24 بلدًا والعديد منظمات العمال المنزليين المحلية التي تعاونت مع التحالفات الدولية للتشجيع على التصديق عليها.

يمكن أن توضح العديد من العوامل عدم المساواة بين النساء، بما في ذلك قلة توافر البنى التحتية والتكنولوجيا المحلية في الأسر الفقيرة، وحجم الأسرة الأكبر وضعف إمكانياتهم للوصول لخدمات الرعاية والخدمات المنزلية. وفي الواقع، فإن غالبًا ما تكون النساء من الأسر منخفضة الدخل، معظمهن مهاجرات من الريف أو مهاجرات عابرات للحدود من أفقر البلاد والاقاليم، هن من يقمن بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية مدفوعة الأجر في المنازل الأكثر ثراءً (انظر الشكل 6.3).

إن أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على الوقت الذي تمضيه المرأة في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر هو عدد الأشخاص الذين بحاجة لأشكال مكثفة من الرعاية في الأسرة. إن رعاية شخص يعاني من اختلال عقلي أو ظروف مضنية أخرى وإعاقات يتطلب وقتًا طويلًا للغاية، ولكنها لا تنعكس بشكل وافٍ في استقصاءات استخدام الوقت بسبب قلة تردد مثل هذه الحالات بين السكان المشمولين بالاستقصاء.[25] وأيضًا يمكن لوجود الأطفال الصغار أن يحدث فرقًا ضخمًا. وقد أظهرت دراسات استخدام الوقت في ست بلدان – في الأرجنتين والهند واليابان ونيكاراغوا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة – أن عمل النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر كان أشد حدة في الأسر التي تملك أطفال صغار وهذه الكمية من العمل قد تناقصت مع ارتفاع عمر الأطفال الصغار.[26]

ويمكن أيضًا للصدمات الصحية والتدهور البيئي أن تكثف من أعباء الأعمال غير مدفوعة الأجر. وكان أثر الأزمات الصحية بهذا الصدد أشد حدة بشكل خاص في جنوب أفريقيا، التي شهدت أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم حيث العديد من العائلات الفقيرة والريفية يجب عليهم الاعتناء بأفراد أسرهم المرضى بدون مياه جارية والمرافق الصحية داخل المباني أو بدون الكهرباء.[27] إن نوع أخر من الصدمة قد ينشأ من التدهور البيئي. فالانخفاض في التنوع الحيوي وتدهور و/أو انحسار الغابات يعني أن النساء يجب أن تستهلك وقتًا وطاقة أطول في جمع الحطب والعلف لإعالة الأسرة. وتشير البحوث عن الهند والنيبال إلى أن النساء من الأسر المعدمة والتي تفتقر للأراضي تعتمد بشدة على موارد الممتلكات العامة وبالتالي أشد تأثرًا بتدهور الغابات.[28] ومن المحتمل أن تنجم تغيرات مماثلة في استخدام الوقت من الانخفاض في موارد المياه المتجددة في الأقاليم المدارية الأشد جفافًا.

النوع الاجتماعي والرعاية والفقر: إيضاح العلاقات بينهم

إن مسؤولية المرأة الكبيرة وغير المتناسبة في الرعاية غير مدفوعة الأجر تعيق قدرتها على كسب الدخل. ويتضح هذا في الطريقة التي تزيد فيها الفجوات بين الجنسين في سوق العمل عندما تدخل النساء في سنوات الإنجاب.[29] في المقابل، تنقص قدرات النساء على كسب الدخل، ويزيد اعتمادهن المالي على الأزواج والشركاء مما يضعف قدرة أسرهم على التحرر من الفقر.

في السنوات الأخيرة، قامت المؤسسات المعنية بالسياسات بتشجيع النساء على زيادة مشاركتهن في القوى العاملة ودعمت هذه الدعوة بتقديرات للأثر الإيجابي لعمالة المرأة على النمو الاقتصادي.[30] إن توقعات النمو مثل تلك التي أنتجها معهد ماكينزي العالمي، افترضت على نحو خاطئ أن النساء لا يواجهن قيودًا زمنية متجاهلين المقدار الكبير من الوقت الذي تخصصه النساء فعلًا لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ('قيود جانب العرض').[31] ومن الفرضيات الأخرى هو أن هناك ما يكفي من الطلب على عملهم، وهو أيضًا مشكلة نظرًا لتفشي البطالة والعمالة الناقصة ونوبات من "نمو البطالة" التي تؤثر على العديد من الاقتصاديات.[32]

وقد وجدت الأبحاث في العديد من البلدان أن الكثير من الأسر الفقيرة قد تفلت من فقر الدخل إذا حصل البالغون خارج قوة العمل الذين يعيشون معهم (في الغالب ربات البيوت) على وظائف تتماشى مع خصائص سوق العمل وتحت ظروف العمل السائدة. ومع ذلك، على الرغم أنه قد يحدث بعض إعادة توزيع لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر داخل الأسر، وهذا قليل جدًا بحيث أن العديد من هؤلاء النساء العاملات حديثًا، ستنتقل عندئذ إلى فقر الوقت، مع تقليل الوقت المتاح للرعاية.[33] وقد تكون لها تداعيات سلبية على رفاهية الأطفال وأفراد الأسرة الأخرين.

وبالتالي، من أجل الوصول إلى المساواة في وصول النساء إلى العمل مدفوع الأجر لتيسير التنمية المستدامة – بدون الإضرار برفاه الإنسان - يجب أن تقوم على استراتيجية شاملة تتضمن الاعتراف بالأهمية البالغة لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والتخفيف من الأعباء المقترنة مع هذا العمل لزيادة إنتاجيتها وتوفير الوقت، وإعادة توزيع العمل بين النساء والرجال داخل العائلات وبين العائلات وغيرها من المؤسسات التي تقدم الرعاية.[34] ويمكن أيضًا لاستراتيجية تهدف للاستثمار في خدمات الرعاية أن تخلق فرص عمل جديدة في قطاع الرعاية ومعالجة نقص فرص العمل التي تتسم بها دول عدة. يوضح القسم التالي جدول الأعمال هذا مع أمثلة لسياسات محددة.

اتخاذ الإجراءات اللازمة

إن استراتيجية شاملة لمعالجة نقص الرعاية وأوجه عدم المساواة تتطلب سياسات الحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها والاعتراف بها.[35] ويجب ان تكون قائمة على مفهوم يقوم على أن تقديم الرعاية هو أمر محوري في دعم العائلات والمجتمعات والطوائف، وأن جميع الناس، في مرحلة ما من حياتهم، بحاجة للرعاية ولديهم الحق بتلقيها. كما أنها تعترف أيضًا بالمسئولية الجماعية بخلق الظروف لتزويد الرعاية بالطرق التي تعزز من حقوق وإمكانات وكرامة كل من مزودي الرعاية (سواءً كانت مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر) ومتلقي الرعاية.

إن التخفيض من مقدار الوقت والأعباء المقترن بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر من خلال زيادة إنتاجيتها هو أمر ملح للغاية، لا سيما في معظم البلدان منخفضة الدخل، حيث الوصول إلى المياه، والصرف الصحي، والطاقة، وتكنولوجيات توفير الجهد محدود ومتفاوت. يبدأ هذا القسم المتعلق بالسياسات بمناقشة الاستثمارات في هذه التكنولوجيا.

إن إعادة التوزيع تتطلب سياسات تضمن أن يتم تقاسم توفير الرعاية على نحو أكثر إنصافًا بين العائلات والحكومات والأسواق والقطاعات غير الربحية، وكذلك بين النساء والرجال داخل العائلات. وينظر القسم الأوسط من الفصل إلى خدمات الرعاية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (مرحلة التعليم والرعاية المبكرين) وكبار السن (الرعاية طويلة الأجل) كأمثلة على كيفية تنفيذ ذلك.[36]

إن الاعتراف لا يعني "دفع الأجور للعمل المنزلي" كما هو مفترض في بعض الأحيان، ومع ذلك فقد يشمل أشكالًا أخرى للتعويض عن الوقت المستهلك في رعاية المعالين (على سبيل المثال 'ائتمانيات الرعاية' في نظم المعاشات التقاعدية). لا يمكن أو لا ينبغي تحويل كل الرعاية غير مدفوعة الأجر من العائلات واستبدالها بالخدمات العامة أو الخدمات القائمة على أساس السوق: تحتاج العائلات كل من الوقت والموارد لتوفير الرعاية الكافية لأفرادها. يناقش القسم الأخير من الفصل إجازات الأمومة والأبوة والإجازة الوالدية مدفوعة الأجر كوسائل لدعم رعاية الأسرة. كما أن الإجازة مدفوعة الأجر لرعاية أفراد الأسرة البالغين (مثل الآباء كبار السن) أيضًا ضرورية ولكنها أقل انتشارًا.

ويجب أيضًا أن تشجع سياسات الإجازة ذات التصميم الجيد والتمويل الكافي الرجال على زيادة مشاركتهم في رعاية أفراد الأسرة من خلال حوافز محددة مثل "حصص الأب" يترتب عليها إعادة توزيع الرعاية داخل العائلات.

إن السياسات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل توضيحية لما يمكن القيام به لمعالجة عجز الرعاية وأوجه عدم المساواة - بما يتماشى مع المعايير والمبادئ التي تبنتها خطة عام 2030. وتتفاوت احتياجات الرعاية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية وقيود الموارد وقدرات الدولة تفاوتًا كبيرًا بين البلدان، حتى بين تلك التي قد تتشارك بعض الخصائص خلافًا لذلك. ونظرًا لهذا التنوع، فسوف يتعين تحديد أولويات كل دولة ومزيج سياساتها من خلال مناقشات شاملة تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة: الحكومة والمجتمع المدني وأرباب العمل ومقدمي خدمات الرعاية. وبعد سياسات الرعاية الأكثر وضوحًا، من المهم أيضًا إمعان النظر في كيفية دعم السياسات الأخرى (على سبيل المثال، الصحة والحماية الاجتماعية والتجارة والنقل) لحقوق كل من مقدمي وملتقي الرعاية. وإحدى أفضل الممارسات هي نظام الرعاية الوطني المتكامل في الأوروغواي، المعتمد في عام 2015، والذي وضعه فريق عمل مشترك بين المؤسسات يضم وزارات حكومية مختلفة، وجهات فاعلة في المجتمع المدني ومقدمي خدمات الرعاية ويعالج احتياجات الرعاية المتنوعة للأطفال في سن ما قبل المدرسة والمسنين الضعفاء والأشخاص ذوي الإعاقة.[37]

الاستثمار في البنية التحتية لتخفيف شقاء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي

إن الوصول إلى المياه الجارية وخدمات مرافق الصرف الصحية الآمنة والكريمة، ومواقد الطهي الأكثر نظافة ووسائل النقل العام الأكفأ تخلق بيئة تمكينية لتوفير الرعاية، سواءً في المنزل أو في الأوساط المؤسساتية، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية.

ودونها، فإن معظم مهام تقديم الرعاية – مثل ضمان النظافة الشخصية للأقارب طريحي الفراش، وأخذ الطفل إلى المدرسة أو إلى الطبيب أو إعداد وجبة - تصبح تحديًا واستهلاكًا للوقت. إن الاستثمارات في البنى التحتية المادية مهمة بالنسبة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بينما تساهم في أهداف متعددة من خطة عام 2030 من خلال:

- تقليل الوقت الذي تقضيه النساء في جمع الماء والوقود ومرافقة أفراد الأسرة إلى المدارس والمراكز الصحية (الغاية 5.4).
- تقليل الوقت الذي يقضيه الأطفال، وخاصة الفتيات، في جمع الماء والوقود، وبالتالي المساهمة في نتائجهم التعليمية (الغاية 4.1).
- تحسين رفاه النساء من خلال زيادة وصولهم إلى المياه ومرافق الصرف الصحي (الغايات 6.1 و6.2 و6.3).
- تحرير وقت المرأة حتى تتمكن من الحصول على العمل مدفوع الأجر وللأسواق لبيع سلعهم (الغايتان 8.3 و8.5).

هل تعلم...

...ما إذا كانت هناك خطة واضحة لتسهيل وصول الخدمات والبنى التحتية لجميع النساء والفتيات، خصوصًا أولئك الذين يعيشون في الريف والمجتمعات الحضرية النائية أو الفقيرة؟

الماء و النظافة

تُعتبر مياه الشرب النظيفة والآمنة شرط أساسي لتقديم الرعاية، ولكن الحصول عليه أمر شاق للغاية ومهمة مستهلكة للوقت. وكما هو موضح في الفصل الثالث (الشكل 3.18)، فإن توافر المياه في المنازل لا يزال بعيد المنال في العديد من البلدان النامية، في حين أن عبء جلب المياه يقع على النساء والفتيات بشكل غير متكافئ. وتظهر أدلة مُفَضَّلَة من جنوب أفريقيا (انظر الشكل 6.4)، كما هو متوقع، أن الوقت المستغرق في جلب الماء يزداد مع البعد عن مصدر الماء. وفي حين أن النساء هن دائمًا الأكثر احتمالًا لجلب الماء عن الرجال، بغض النظر عن البعد، فإن مساهمة الرجال في نقل المياه هي نسبيًا أكبر عندما يكون مصدر المياه أقرب (أقل من 500 متر من المنزل مقارنة بـ 500 متر أو أكثر). ومن ثم، فائدة إضافية من تحسينات في البنى التحتية التي تجعل الماء أقرب إلى المنازل هو أنه يمكنها أيضًا استحضار المزيد من المساعدة من الرجال.

جعل المياه أقرب إلى المنازل

بينت دراسة تحليل الاستقصاءات المنزلية في تسعة بلدان، أربعة في بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى (مدغشقر وملاوي ورواندا وأوغندا)، وثلاثة في جنوب آسيا (الهند والنيبال وباكستان) واثنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المغرب واليمن)، أن مسافة أقصر لمصدر المياه لها أثر إيجابي على معدلات الالتحاق بالمدارس لكلٍ من الفتيات والفتيان، على الرغم من عدم وجود أثر ملموس على وقت المرأة في سوق العمل.[38] وتؤكد هذه النتيجة على نقطة مهمة: ما يمكن أن تقوم به النساء في الوقت الذي تم تحريره يتوقف على السياق الاجتماعي الاقتصادي الأوسع نطاقًا، والأهم من ذلك، حول ما إذا كانت السياسات الأخرى تدعم فرصهم الاقتصادية.[39] وكذلك، فإن من المرجح أن تكون المكاسب من تعليم الأطفال أكبر عندما يكون هناك أيضًا تحسينات في البنية التحتية للنقل والمرافق المدرسية.

في السنوات الأخيرة، أصبح الاستثمار في تحسين الوصول لمياه الشرب الآمنة أولوية عليا للحكومات والوكالات المانحة. وهذا يمكن أن يرجع جزئيًا إلى الهدف الإنمائي للألفية رقم 7 (الغاية C)، والذي استهدف خفض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الوصول بشكل مستدام لمياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي بحلول عام 2015. وفي حين أنه قد تم تحقيق هذا الهدف على صعيد العالمي، فإن العديد من المناطق لم تحقق الهدف، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[40] ففي المناطق الريفية لجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بالإضافة إلى جنوب آسيا، تم الإبلاغ عن أن تحسين الوصول إلى مياه الشرب تقتصر في الغالب على مجموعة من الفئات "المحسنة" بخلاف المياه المنقولة بالأنابيب إلى مسكن أو قطعة أرض أو فناء،[41] وتشمل هذه الآبار والينابيع المحمية، التي تم جمعها من مياه الأمطار، والآبار أو المواسير العامة، والتي لا تزال تتطلب بعض الوقت للجمع والمعالجة (كالغلي) قبل الاستخدام المنزلي.[42] ونظرًا لعدم المساواة بين الجنسين في استخدام الوقت المذكور الذي سبق ذكره، فمن المرجح أن تتحمل الفتيات والنساء الكثير من هذا العمل. وبالتالي من المشجع أن هدف التنمية المستدامة رقم 6 لخطة عام 2030 يشير إلى "خدمات المياه المدارة بأمان" ، وهي محددة على أنها "موجودة في المباني ومتوفرة عند الحاجة وخالية من التلوث".[43] في عام 2015، استخدم 71 بالمائة من سكان العالم مصدر مياه الشرب يُدار بأمان، ولكن بلغت نسبة التغطية أقل من 24 بالمائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.[44]

لقد لاقت المرافق الصحية اهتمامًا أقل من المياه. فعلى الرغم من بعض التقدم، لا يزال هناك نحو 2.4 مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى مراحيض محسنة، ما يقارب من الثلثين من هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية وأكثر من الثلث يستخدمون المرافق المشتركة، والتي لا تعتبرها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "محسنة".[45] لا تزال جنوب آسيا وجنوب الصحراء الافريقية الكبرى تحصل على أدنى مستويات التغطية. ويُعد التغوط في المياه هو خطر صحي عام شديد الأثر، إضافةً للمخاطر البيئية، مما يسبب مرض الإسهال وتلوث المياه على نطاق واسع.

إن آثار قيود الوقت للمرأة غير مباشرة ولكنها خطيرة، باعتبار أن رعاية أفراد الأسرى المرضى دائمًا يقع عليها. وإضافةً لذلك، فإن لمرافق الصرف الصحي الأساسية النظيفة، الميسورة البناء والصيانة والوصول الآمن أهمية خاصة لرفاهية وخصوصية وكرامة النساء والفتيات.[46]

هل تعلم...

...ما إذا كانت بلدك يقيس الوقت الذي ينفق في جمع الماء والوقود والحطب؟

توسيع نطاق التغطية للمناطق التي تفتقر للخدمة

لا يزال انعدام المساواة في معظم المناطق مستمرًا بالنسبة للحصول على مياه شرب ومرافق صرف صحي آمنة بين الريف والمناطق الحضرية وبين شرائح الثروة.[47] ففي المناطق الحضرية، لا يُخدم أولئك الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية وعلى هوامش المدن بشكل جيد.[48] إن وصل المناطق التي تفتقر للخدمة بالبنى التحتية أو توفير وسائل بديلة للوصول إلى مياه شرب آمنة يجب أن يُعطى له الأولوية. إن أنظمة تمديد المياه المستديمة والمركزية تتمتع بفوائد صحية عالية وأقل تكلفة للجهد فيما يتعلق بجلب الماء. فهي من الناحية التقنية والمالية خيارًا ممكنًا للمجتمعات المكتظة بالسكان. إلا أنها أيضًا أكثر خيارات توفير المياه اعتمادًا على رأس المال،[49] ومسألة كيفية تمويل الاستثمار في توفير المياه هو مفتاح الحل. ولطالما اعتُبرت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي "منفعة عامة"، نظرًا إلى أن فوائده المتعددة على الصحة العامة تتجاوز مصلحة المستخدمين الفرديين. فإذا لم يكن القطاع العام قادرًا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن المؤمل تدخل القطاع الخاص لسد الفجوة المالية، إما من تلقاء نفسه أو بالعمل مع الحكومات من خلال الشراكات بين القطاع الخاص العام. ومع هذا فإن التجارب الأخيرة في خصخصة المياه، تثير تساؤلات جدية حول دور القطاع الخاص (انظر الشكل 6.4).

الشكل 6.4

جامعو المياه المنزلية في جنوب أفريقيا حسب جنس المستجيب والمسافة إلى مصدر المياه، 2013

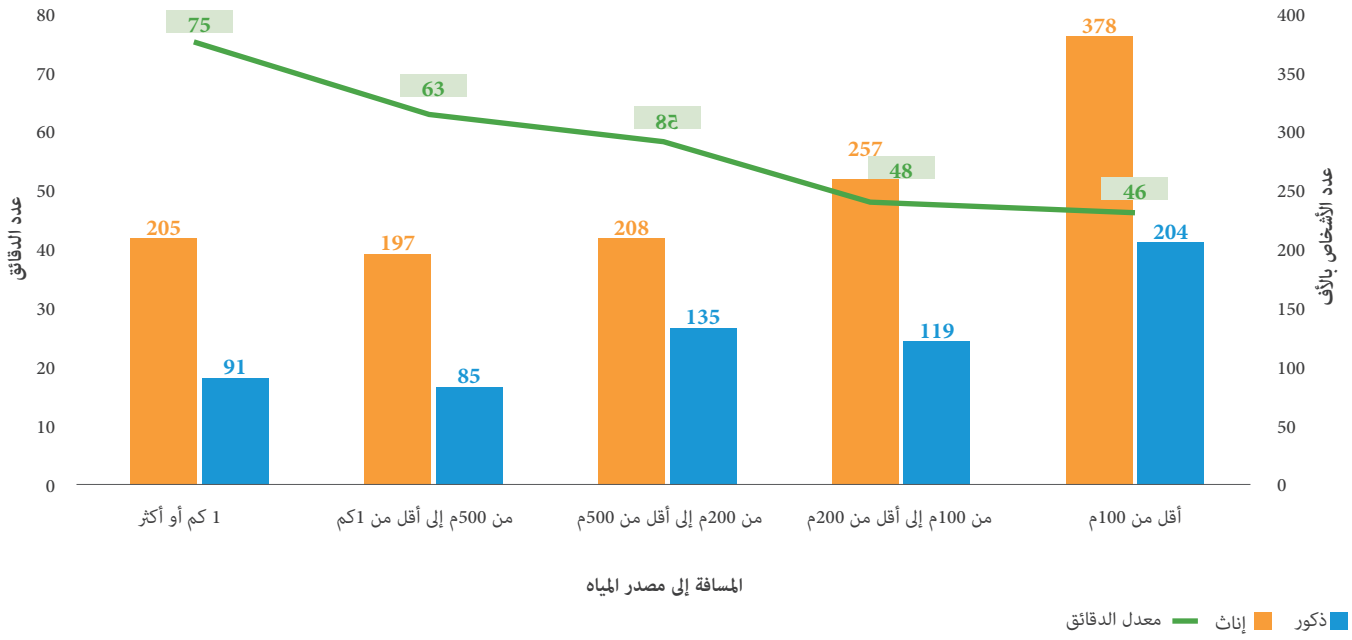

المصدر: إحصاءات جنوب أفريقيا، 2013.

صندوق 6.4

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه: الإهمال والإقصاء

في حين تُعتبر المياه والصرف الصحي من بين خدمات البنية التحتية التي في أمس الحاجة إليها، فهي الأقل تمويلًا من خلال التمويل الخاص أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص.[50] وقد تركز استثمار الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية على عدد صغير نسبيًا من الاقتصادات متوسطة ومرتفعة الدخل، مثل البرازيل والصين، وفي عدد قليل من المجالات التي تضمن تحقيق الربحية، وأبرزها الاتصالات والطاقة. في الواقع، استمرت حكومات الدول النامية بتمويل حوالي 70 بالمائة من الاستثمار في البنية التحتية خلال الفترة بين 2000-2005، وأقرب إلى 90 بالمائة في البلدان ذات الدخل المنخفض.[51]

على الرغم من وجود مبرر أساسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص كونها قادرة على سد فجوات الموارد بكفاءة، تؤكد التقييمات المستقلة أن أداء تمويل القطاع الخاص لم يعد أكثر كفاءة من القطاع العام.[52] وما يثير مزيدًا من القلق أن القطاع الخاص قد أهمل واستبعد المناطق الريفية والنائية بشكل كبير.[53] وهذا ليس مفاجئًا نظرًا إلى أن الاستثمار الرأسمالي وتكاليف الإنشاء الأساسية من المرجح أن تكون مرتفعة للغاية في القرى النائية والمساكن العشوائية، في حين أن استرداد التكلفة الكاملة من خلال الرسوم العالية أمر مستبعد.

وبعد موجة من مبادرات خصخصة المياه في التسعينات، فإن أكثر من 180 مدينة ومجتمعًا في 35 بلدًا قد استعاد السيطرة على خدماته المائية في السنوات الخمس عشرة الماضية. ونظرًا إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير المياه قد اتسمت من خلال المخاطر البيئية والتعريفات الجمركية بأنها قد وضعت المياه بعيدًا عن متناول الفقراء، وخاصة النساء الفقيرات، فغالبًا ما كانت النساء في مقدمة نزاعات المحاكم أمام رفع الرسوم الجمركية والاحتجاجات من أجل إعادة السيطرة للبلديات.[54]

إن التحسينات في المياه والصرف الصحي لها فوائد كبيرة من حيث الصحة العامة والاستدامة البيئية ووقت المرأة. وهذا مما يجعل ذلك المجال مرشحًا مناسبًا لاستثمار القطاع العام أكثر من ربحية القطاع الخاص. إن الدولة هي الجهة الفاعلة الوحيدة المستعدة والقادرة على تنفيذه على نطاق كافٍ في مثل هذا الظروف.[55] حتى النُهُج البديلة القائمة على المجتمع، مثل جمع المياه والمضخات ذات الدواسات - والتي لا تزال تتطلب العمل غير مدفوع الأجر لجمع المياه ومعالجتها - من غير الممكن توسيع نطاقها بدون دعم الدولة.[56]

ضمان القدرة على تحمل تكاليف إمدادات المياه

بغض النظر عن استثمارات القطاع العام أو الخاص، فإن رسوم الايصال والاستخدام يمكن أن تمثل عقبات كبيرة أمام الأسر ذات الدخل المنخفض للوصول إلى إمدادات مياه كافية. يمكن للحكومات أن تعتمد مجموعة من التدابير، بما في ذلك الإعانات، لضمان أن خدمات المياه والصرف الصحي تظل في متناول اليد ولتلبية احتياجات الفئات المهمشة.

لتحسين الوصول إلى شبكة إمدادات المياه، فإن خيارات السياسات، كما تُمارس في مجموعة من البلدان، تشمل الإعفاء أو دعم تكاليف كل من الايصال والامداد إضافةً إلى تنظيم التعريفات. يمكن إتاحة كمية ثابتة من المياه لجميع الأسر مجانًا، إلى جانب تعريفة مضاعفة للكميات الإضافية (كما هو الحال في جنوب أفريقيا)، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذا لا يزال يحرم الأسر الفقيرة، والتي عادةً ما تكون أكبر في الحجم وربما تتقاسم إيصال المياه. بدلًا من ذلك، يمكن للإعانات أن تستهدف مجموعات محددة، تقوم إما على أساس دخل الأسرة (كما هو الحال في شيلي) أو الموقع الجغرافي (كولومبيا) .[57] والاحتمال الأخر هو تقديم الدعم المتبادل مع الخدمات العامة المختلفة. ففي الإكوادور، على سبيل المثال، فُرضت ضريبة خاصة على الاتصالات السلكية واللاسلكية الخدمات، ثم حُولت الإيرادات إلى شركة المياه العامة واستُخدمت لتحسين المياه والصرف الصحي.[58]

إن أولئك المستبعدين من إمدادات المياه الشبكية والمعتمدين على الآبار المشتركة أو الفردية لن يستفيدوا من الدعم الحكومي لمستخدمي الشبكة.
تُمول العديد من هذه البدائل من قِبَل الأسر نفسها بدلًا من الحكومات. لذلك من الضروري تنظيم ودعم مصادر المياه الخاصة بهم. فإن السنغال، على سبيل المثال، لديها وصول إلى المياه بشكل كبير في الأحياء منخفضة الدخل من خلال دعم بناء سبل المياه العامة وايصالها بالشبكة. ومع ذلك، كان من الصعب الحفاظ على ثمن معقول للمياه.[59] إلا أنه من الممكن: فإن إصلاحات كينيا لقطاعي المياه والصرف الصحي في أوائل الألفية الثانية قد وضعت مبادئ توجيهية للتعاريف لصالح الفقراء وخيارات الدفع البديلة لأكشاك المياه لتعزيز القدرة على تحمل التكاليف.[60]

تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة

إن ضمان امتداد وصول المياه إلى المناطق المحرومة، على نحو متاح لجميع السكان ولجميع الفئات دون تمييز، يتطلب الشفافية والمشاركة في صنع القرار. وهذا يشمل مناقشة مفتوحة حول إشراك القطاع الخاص والأطر التنظيمية الفعالة وآليات المساءلة لاستدراك المظالم وانتهاكات حقوق الإنسان.[61] ويجب أن تنطبق هذه المعايير على مزودي الخدمات العامة والخاصة والربحية وغير الربحية على حد سواء.

وكثيرًا ما تحث الأدلة والمبادئ التوجيهية لتصميم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي أولئك الذين يصممون المشاريع للتشاور مع النساء والمجموعات الاجتماعية المهمشة، مثل جماعة الداليت في الهند،[62] وإشراكهم في آليات المشاركة المجتمعية (مثل لجان مستخدمي المياه والصرف الصحي) وحملات المساءلة (على سبيل المثال، المنتديات المدنية في القرى والأحياء وبطاقات تقييم المواطنين للخدمة) لجعل أصواتهم مسموعة، وزيادة تمثيل النساء في الفرق الإدارية والخدمات العامة.[63]

ويجب على آليات تعزيز المشاركة والمساءلة هذه أن تسير جنبًا إلى جنب مع نطاق التدخلات السياسة واسعة النطاق. فإن إحصاءات استخدام الوقت المتعلقة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ينبغي استخدامها لإثراء النقاش العام حول تخصيص الموارد وعمليات الموازنة الوطنية. بهذه الطريقة، يمكن إعطاء الأولوية للاستثمارات في المياه والصرف الصحي وضمان واستدامة إمكانية الوصول للخدمات، خاصةً بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا مستبعدين من الخدمات الشبكية. إن معالجة عجز المياه والصرف الصحي في متناول اليد: يبين بحث صادر عن الهيئة الدولية للخدمات العامة أن البلدان ذات أعلى مستويات الحاجة لمياه الشرب وتوصيلات المجاري يمكن أن تقدم هذه الخدمات على مدار 10 سنوات بأقل من 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة.[64]

مواقد الطهي

إن إعداد الطعام – والذي تقوم به النساء أيضًا بأغلبية ساحقة عبر البلدان - يتطلب الطاقة المنزلية. فيجب أن يعتمد أكثر من 3 مليارات شخص في العالم على الوقود الصلب مثل الكتلة الحيوية (الخشب والفحم النباتي والمخلفات الزراعية وروث الحيوانات) والفحم كمصدر أساسي. وأكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء السكان ريفيون. وتتراوح حصة الأسر في اعتمادهم على الوقود الصلب لتلبية احتياجاته من الطاقة بين أقل من 25 بالمائة في بعض البلدان النامية إلى 95 بالمائة في الكثير من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية، حيث تقترب إلى 100 بالمائة في العديد من المناطق الريفية.[65] إن الاعتماد على الوقود الصلب هو أعلى بكثير بين الشريحة الخمسية الأفقر مقارنةً بنظرائهم الأكثر ثراءً.[66]

هل تعلم...

...ما إذا كانت حكومتك تتشاور مع مجموعات مختلفة من النساء - خاصة الأكثر تهميشًا - على أولويات تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية؟

بالإضافة إلى الوقت الذي يستغرقه انتاج الحبوب وإعداد وجبات الطعام، فإن جمع الوقود الصلب يفرض حتى الآن عبئًا أكبر من حيث الوقت والطاقة على حد سواء بالنسبة للنساء والأطفال الذين يتعهدون دائمًا بتلك المهمة. ففي المتوسط، على المرأة في أفريقيا أن تحمل 20 كيلوغرامًا من حطب الوقود خمسة كيلومترات يوميًا.[67]

إن لاستخدام الوقود الصلب أيضًا آثار صحية ضارة. وغالبًا ما يتم حرقها في مواقد مكشوفة غير فعالة وفي المواقد الأساسية مع التهوية غير الكافية مما يعرض أفراد الأسرة، وخاصةً النساء والأطفال الذين يقضون ساعات أطول في المنزل، للدخان السام والحروق الجسدية. تتجلى الآثار المتراكمة في التهابات الجهاز التنفسي والتهاب الرئة والسرطان وانخفاض الوزن عند الولادة ومشاكل القلب والأوعية وإعتام عدسة العين. يحتل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة المرتبة الثالثة في العبء العالمي للعوامل المسببة للأمراض لجميع البلدان، أما الوفيات التي تحدث بسببه فهي بالفعل أكبر من تلك التي تحدث نتيجة الملاريا والسل.[68]

ولهذه الممارسة آثار ضارة على البيئة أيضًا. فعندما يُقطع خشب الوقود بشكل غير مستدام، فإنه يساهم في تدهور الغابات وإزالتها وفقدان التنوع البيولوجي، حتى لو كان لإزالة الغابات أسباب أخرى كثيرة - وغالبًا ما تكون أكبر - مثل قطع الأشجار لأغراض صناعية وإنتاج الفحم النباتي التجاري وتحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية على نطاق واسع وغيرها.[69] كما يساهم استخدام الوقود الصلب القذر أيضًا في انبعاثات ضارة من ثاني أكسيد الكربون والكربون الأسود (السناج)، وهو العامل المؤثر بظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك اضطراب المناخ الإقليمي. ففي جنوب آسيا، يُقدر أن نصف الكربون الأسود المنبعث من المواقد التي تعمل على حرق الكتلة الحيوية يُحدِث اضطراب في الرياح الموسمية ويمكن أن تهدد توفر المياه.[70]

ونظرًا للعديد من العوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بانخفاض استخدام الوقود الصلب، والاستثمار في على نطاق واسع في مواقد الطهي ذات الكفاءة التي تستخدم وقود أنظف مثل الغاز النفطي المسال أو الأفضل من ذلك، الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية - فهي استراتيجية تقوم على مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والاستدامة البيئية في آنٍ واحد.

اتجه المهندسون لتصميم مواقد الطبخ لاستبدال النيران المكشوفة منذ خمسينيات القرن الماضي، ولكن الجهود المبذولة لتعزيز كل من أنواع الوقود الحديثة وتحسين مواقد الطهي التي تعمل الكتلة الحيوية قد شهدت نجاح متقطع فقط.[71] ومن الاستثناءات التي يجب الاشارة اليها كان برنامج الحكومة في الصين الذي جلب أكثر من 100 مليون من مواقد الطهي لمنازل الناس.[72] ومع ذلك، تشير الأبحاث إلى أن الفوائد الصحية لتدخلات الطبخ تختلف إلى حد كبير، تتراوح بين لا تأثير إلى تأثير متواضع ولكن أقل من الفوائد المتوقعة.[73] على سبيل المثال، أن من بين الـ 28 مليون موقد التي وزعها التحالف الدولي من أجل مواقد طهي نظيفة، فقط 8.2 مليون – أقل من الثلث – قام بتلبية المبادئ التوجيهية الصحية لانبعاثات داخل الأماكن المغلقة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.[74] كان الأثر على دخل الأسرة أكثر إيجابية، نظرًا إلى أن معظم المواقد المحسنة تحرق ما بين 30 إلى 60 بالمائة وقود أقل من نظرائهم التي لم تُحسن. وهذا توفير كبير للأسر الريفية الفقيرة التي تنفق ما يقرب من 10 بالمائة من دخلها الشهري على الطاقة.[75]

إن العديد من العوامل يجب، على مدى العقد المقبل، أن تقدم فرصة كبيرة للتقدم: الإسراع بالابتكار التكنولوجي عبر مجموعة كاملة من تقنيات الطهي النظيفة ومصادر الطاقة المستدامة وزيادة توافر التمويل للمنظمات غير الحكومية والخاصة والعامة والمصنعين والموزعين، والتي يشكل العديد منها جزءًا من التحالف الدولي من أجل مواقد طهي نظيفة، وتوافق الآراء المتزايد بين صانعي السياسات أن للطهي النظيف القائم على الطاقة المستدامة أوجه تآزر متعددة مع الصحة والأهداف البيئية وكلي الدخل وفقر الوقت. ومع ذلك، تبقى العقبات كبيرة في الوصول إلى كافة الذين يحتاجون إلى مواقد محسنة، وخاصة العائلات ذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

تفتقر العديد من الأسر إلى القدرة على دفع ثمن المواقد المُحَسَنة، والتي تتطلب أيضًا الوصول إلى إمدادات مستمرة ورخيصة من الوقود، والذي قد لا يكون متوفرًا في الريف أو لا يمكن تحمل كلفته. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تحد التكاليف الأولية المرتفعة لأجهزة الطهي ذات الجودة والنفقات الجارية المرتفعة للوقود الحديث من حجم سوق الطهي النظيف. حتى بالنسبة للمواقد المحسنة منخفضة التكلفة، التي هي في متناول الجميع باستثناء الأسر الفقيرة، والقدرة على تحمل التكاليف لا تزال بمثابة عوائق لتطوير السوق بشكل أسرع. قد لا يكون عبء الوقت على النساء والأطفال محفز كافي للرجال الذين لديهم صوت أكبر في قرارات الشراء الرئيسية.[76] تميل العائلات التي تشتري الوقود إلى جمع وقود الكتلة الاحيائية بشكل متوازٍ.

وحتى عندما يكون المستخدمون المحتملون على علم بالفوائد الصحية لاستخدام المواقد المحسنة، ينخفض استعدادهم لتبنيها في كثير من الأحيان بسبب التصميم غير المناسب وقلة الثقة في الأداء والمتانة، والمخاوف بشأن إمكانية الوصول إلى إمدادات الوقود والحصول على الدعم بعد الشراء.[77] ومع أنه تم اعتماد مواقد الطهي واستخدامها، إلا أن هناك تقارير عن الاستخدام المستمر للمواقد التقليدية للأغذية الأساسية (لأنه يلمس تغير بطعم الطعام المطبوخ مع المواقد المحسنة). قد يجعل الشكل "المكدس" للأجهزة رؤية النتائج الصحية أو البيئية الإيجابية صعبًا. وعلى أية حال، هناك أمثلة مبتكرة حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية من إشراك النساء في تصميم أفران الطهي، وبالتالي تعزيز جودتها واستيعابها، كما هو الحال في عمل مؤسسة Nexleaf في الهند.[78]

كما اختتم تقرير حديث للبنك الدولي حول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى "دون قيادة القطاع العام والدعم الحكومي الكبير"، وتقنيات المواقد العالية الجودة التي تعمل على الكتلة الاحيائية والوقود النظيف فإنه على الأرجح "ستبقى متعذرة الوصول إلى معظم المستهلكين في المناطق الريفية الأفريقية لسنوات عديدة قادمة".[79] لذا فإن استثمارات القطاع العام في الطاقة المتجددة هي المفتاح، كما هو موضح من خلال "مهمة الطاقة الشمسية" في الهند التي دُشنت عام 2010، والتي تسعى لإنتاج الطاقة الشمسية ونشرها عبر البلد. إن الطاقة الشمسية مناسبة خصيصًا للمناطق الريفية النائية بدون شبكة كهرباء، ولكن عندما تكون أشعة الشمس وفيرة قد تكون المصدر الأمثل لطاقة الطهي النظيفة.[80]

وعلى العموم، فإن الفوائد الكبيرة المرتبطة بالتوفير الأساسي للبنية التحتية يجعلها مرشح رئيسي لقيادة القطاع العام والاستثمار. وقد أظهرت عقود من تجارب السياسات في جميع أنحاء العالم أن التمويل الخاص لن يكون قادرًا على تلبية احتياجات البنية التحتية لقسم كبير من السكان المحرومين الذين يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة والنائية أو في المجتمعات الحضرية الفقيرة ومخيمات اللاجئين. في الوقت نفسه، من خلال إشراك مستخدمي الخدمة في التخطيط والإدارة وإنشاء آليات المراقبة (الغاية6ب)، وإمكانيات الدولة، يمكن أن تبنى الاستجابة والشرعية للمواطنين حتى في السياقات التي تآكلت فيها تلك القدرة من خلال الأزمات والنزاعات التي طال أمدها.

التوسع في جودة التعليم وخدمات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة

يمكن للاستثمارات بإمكانية الوصول ويسر وجودة الرعاية والتعليم المبكر للأطفال أن تسهم في تحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بالجنس والطفل وغايات خطة عام 2030 من خلال:

- تقليل الوقت الذي تقضيه النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر عن طريق نقل بعضه لخارج العائلة (الغاية 5.4)
- تمكين المرأة لزيادة وصولها إلى العمل[81] (الغاية 8.5)
- خلق عمل لائق (الغاية 8.3) مع أجور وظروف عمل ملائمة وفرص تدريبية في قطاع الخدمات الاجتماعية[82]
- تحسين نتائج صحة وتغذية الطفل (الغايتان 2.2 و3.2)
- تعزيز الاستعداد المدرسي (الغاية 4.2)، وخاصة بين أولئك الذين من خلفيات محرومة،[83] وبهذه الطريقة تساهم بتساوي الفرص والحد من عدم المساواة بالنتائج (الغاية 10.3)

ولتحقيق إمكاناتها، يجب أن تكون خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ممولة ومنظمة ومقدمة بشكل مناسب وبالطرق التي تمكن الوصول للأطفال من العائلات المحرومة وتضمن بتساوي الخدمات للجميع والاستجابة لاحتياجات الأهالي الذين يعملون في كلي الاقتصاد العام والخاص وتوفير ظروف عمل لائقة لموظفي رعاية الأطفال المدفوعة والمربين في المراحل المبكرة. إلا أن توفر الخدمات التي تحقق هذه المعايير نادرة.

ففي البلدان النامية، على وجه الخصوص، غالبًا ما تكون تغطية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة قليلة وغير متساوية بشكل كبير. وتوضح بيانات مرحلة ما قبل التعليم الأساسي – والتي في أغلب البلدان تبدأ بسن الثالثة- هذه النقطة. بينما قد سُجل 87 بالمائة من الأطفال في مرحلة قبل التعليم الأساسي في البلدان المتقدمة في عام 2014، وكان 39 بالمائة فقط متواجدين في في البلدان النامية.[84] كما أن أوجه عدم المساواة القائمة على أساس الدخل أيضًا صارمة. عبر مجموعة من البلدان النامية، فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن 3-5 في الأسر الثرية أكثر احتمالًا بستة أضعاف لحضور برنامج التعليم المبكر من الأطفال بنفس العمر في الأسر الفقيرة (انظر الشكل 6.5).[85]

وحتى في البلدان المتقدمة، حيث التغطية الشاملة مرتفعة وعلى العموم، فإن الأطفال تحت سن الثالثة في الأسر ذات الدخل المنخفض أقل احتمالًا بشكل منهجي للوصول إلى خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن الأطفال بنفس العمر في الأسر ذات الدخل المرتفع. ففي فرنسا وهولندا على سبيل المثال، تصل نسبة مشاركة الأطفال بين سن 0-2 في الأسر ذات الدخل المنخفض إلى 19 و11 بالمائة، على التوالي، والتي هي أقل من ربع الأطفال من الأسر ذات الدخل المرتفع (81 و55 بالمائة).[86] وبحسب السياق، يمكن أيضًا للمعالم الأخرى للحرمان أن تلعب دورًا، من ضمنها الأصل العرقي ووضع المهاجرين. ففي البلدان مثل أستراليا ونيوزيلاند، تُعتبر أسر الشعوب الأصلية أقل احتمالًا من الأسر غير الأصلية للوصول إلى خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بينما أطفال المهاجرين متأخرين عن الأطفال غير المهاجرين في ألمانيا والنرويج.[87] إن الأطفال من الفئات المحرومة الأكثر عرضة لأن يُعتنى بهم في بيئات منخفضة الجودة.

كيف يمكن معالجة أوجه القصور تلك؟ وما الذي يمكن فعله لرفع التغطية الشاملة وتعزيز الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، والوصول إلى الأشد حرمانًا وضمان جودة الرعاية للجميع؟ تتقدم بعض البلدان – سواءً المتقدمة والنامية – على الأخرى في تلك المستويات، ما يجعلها تقدم دروسًا مفيدة.[88]

دواعي الاستثمار العام

إن الاستثمار العام الكافي أمر بالغ الأهمية لوصول جميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم والرعاية. وقد تبين أن للرسوم المرتفعة لرعاية الأطفال عواقب سلبية على كل من النساء والأطفال. ففي أيرلندا، حيث تتحمل العائلات أكثر من نصف تكاليف رعاية الأطفال، توجد حوافز مالية كبيرة لأحد الأبوين – غالبًا الأم – لترك القوى العاملة وخاصة بعد إنجاب الطفل الثاني.[89] وفي بلدان مثل إثيوبيا وسيراليون وبعض الدول العربية، حيث يعتمد تقديم خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كليًا على القطاع الخاص، تميل التغطية إلى الانخفاض والانحصار في عائلات المدن الأيسر حالًا، مع استبعاد الأطفال الأكثر استحقاقًا للحصول على خدمات جيدة.[90] حتى عندما تُعتبر الخدمات العامة المتوفرة مجانية من الناحية الرسمية ولكنها لا تزال غير محتملة التكاليف للفئات المحرومة. ففي غانا جمدت الحكومة التوظيف في القطاع العام منذ عام 2015 وعنى ذلك أن المدارس التحضيرية قد نقلت بعض كلفة الموظفين على الأهالي مما دفع الأهالي أصحاب الدخل المنخفض إلى "تقنين" حضور أطفالهم لكي يتمكن من ارسال جميع أطفاله.[91]

إن خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الشاملة وعالية الجودة مكلفة ولكن يجب النظر إليها على أنها استثمار منتج. وقد تتجاوز التكاليف المباشرة لخدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الفوائد الهائلة طويلة ومتوسطة الأمد لزيادة عرض عمل المرأة ومرونته وزيادة انتاجيته، وزيادة فرص العمل في قطاع الرعاية وتعزيز تنمية الطفل والاستعداد للمدارس .[92] ففي البلدان منخفضة الدخل، تشير التقديرات إلى أن زيادة التسجيل في مرحلة ما قبل الابتدائي إلى 50 بالمائة من شأنه أن يحقق فوائد من 15 إلى 34 مليار دولار، مع تجاوز تكلفتها من 8 إلى 18 مرة، اعتمادًا على الافتراضات.[93] يخلق أوجه التآزر (ص 234) ويقدم تقديرات للمالية العامة وآثار العمالة في الاستثمار العام في قطاع خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لاثنين من البلدان النامية (جنوب أفريقيا وأوروغواي).

الشكل 6.5

النسبة المئوية للأطفال البالغين بين سن 3-5 الذين يحضُرون أحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بلدان مختارة، 2005-2014

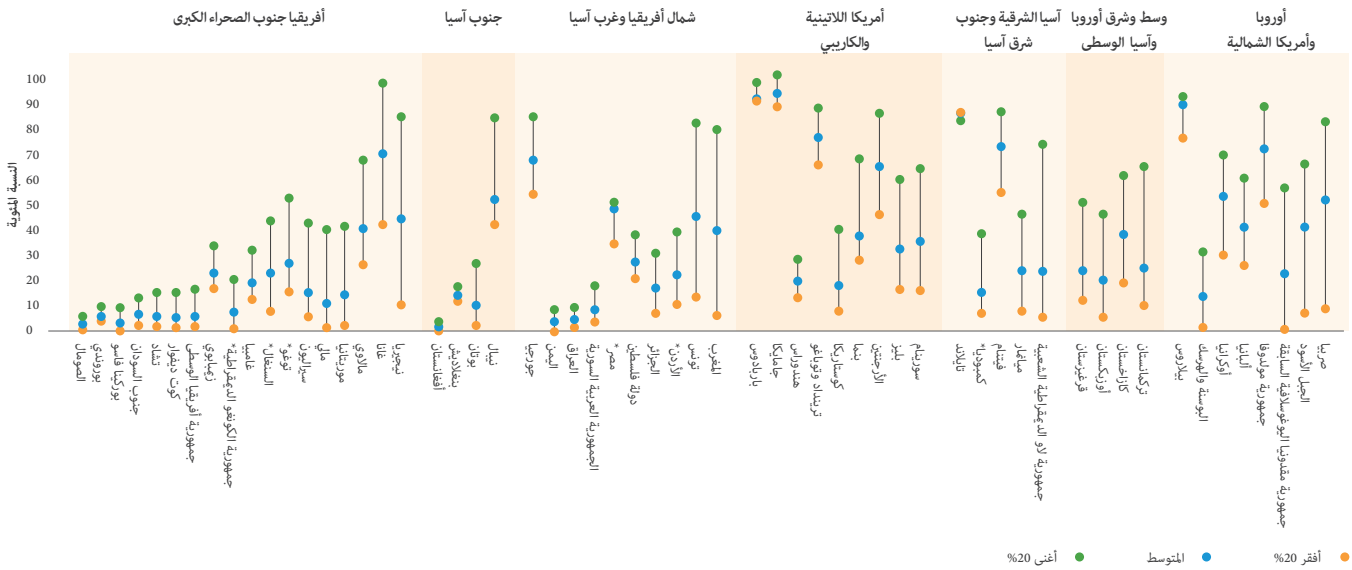

المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونيسيف، 2016، استنادًا إلى الاستقصاءات الديمغرافية الصحية والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، وغيرهما من الاستقصاءات وتعدادات السكان ذات التمثيل الوطني.

ملاحظات: تطابق البيانات مع أحدث سنة متاحة لكل بلد (2005-2014).

* تختلف البيانات عن التعريف القياسي أو تشير إلى جزء فقط من البلد.

ضمان تيسير التكلفة

تقترح الأدلة من البلدان المتقدمة أن الخدمات المجانية واسعة النطاق أكثر فعالية من أجل تعزيز التغطية والوصول إلى الفئات المحرومة عن البرامج ضيقة الأهداف، حتى إذا كان هذا الأخير أرخص بالنسبة للحكومات.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يصل برنامج الانطلاقة المبكرة، الذي يخدم الأطفال تحت خط الفقر فقط، إلى أقل من 20 بالمائة من الأطفال المنتمين لأدنى شريحتين من الدخل.[94] أما في فرنسا والمملكة المتحدة فعلى النقيض من ذلك، فقد أدى البدء بتنفيذ برامج ما قبل المدرسة المجانية لجميع الأطفال فوق سن 3 سنوات إلى تغطية شاملة وشبه شاملة.[95] إن الوصول إلى المجموعات المحرومة مثل العائلات المهاجرة والسكان الأصليين ما يزال ضروريًا – كما تشير تجارب كل من أستراليا، ألمانيا ونيوزيلندا والنرويج – ولكن يجب أن يُنظر إليه على أنه مكمل، وليس على أنه بديل للخدمات واسعة النطاق المتاحة للجميع. هذا النوع من "الاستهداف في إطار العالمية" هو أيضًا ذو صلة للعديد من البلدان النامية التي لديها أعداد كبيرة من السكان المهاجرين والعابرين (انظر الشكل 6.5).

حققت بعض الدول النامية تقدمًا ملحوظًا في زيادة خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في العقد الماضي وجعلت الوصول إليها أكثر مساواة. كما توسعت خدمات رعاية الأطفال في شيلي بشكل ملحوظ منذ عام 2006. وتوفر الوصول المجاني للأطفال في الأسر من الشريحة الدنيا من حيث الدخل التي تشكل نسبة 60 بالمائة من السكان. وكنتيجة لذلك ارتفعت التغطية بين الأطفال في سن 5 سنوات والأقل سنًا من 37 بالمائة في عام 2006 إلى 49 بالمائة في عام 2015 بينما انخفضت الفجوة بين الأطفال المنتمين للشريحة الدنيا والعليا بالنسبة للدخل من 15 إلى 9 بالمائة.[97] كما وسعت وعززت الإكوادور خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المجتمعية المجانية، محققة زيادة في التغطية بين الأطفال بعمر 5 سنوات وأصغر من أقل من 3 بالمائة في عام 2000 إلى أكثر من 22 بالمائة في 2015.[98]

صندوق 6.5

الوصول للأطفال من العائلات المهاجرة المحرومة في الهند: الحضانات الجوالة

في فترة عمرها 50 عامًا تقريبًا، قامت مبادرة Mobile Crèches، مبادرة غير حكومية وغير هادفة للربح، بقطع شوط طويل من تقديم خدمات رعاية الأطفال للمحرومين في مجتمعات المهاجرين في مواقع البناء لكونها رائدة في مجال الرعاية والتعليم عالية الجودة لمراحل الطفولة المبكرة.[96] ليس من السهل الوصول إلى السكان المهاجرين الأشد ضعفًا والمتنقلين في المناطق الريفية في مواقع البناء أو مجتمعات المهاجرين الأكثر استقرارًا في الأحياء الفقيرة. وتُعد فرصة التدخل قصيرة للغاية، حيث يتنقل أكثر من 60 بالمائة من الأطفال في مواقع البناء خلال ثلاثة أشهر من المنطقة. ويقوم 85 بالمائة بذلك في غضون ستة أشهر، حيث يأتي الأطفال من مختلف الخلفيات اللغوية والدينية. يعمل العديد من الأمهات في مهن خطرة مثل جمع الخرق والعمل المنزلي بساعات غير منتظمة، والكثير منهن يواجهن خطر الإخلاء. ومن خلال استخدام مجموعة من تقنيات التعبئة المجتمعية - بما في ذلك المشاركة المباشرة مع أولياء الأمور ومجموعة الحوار المركزة ومسرحيات الشوارع ووسائل الإعلام الشعبية والمعسكرات الصحية - وتوفير الخدمات المرنة من حيث الموقع والتوقيت، تنشئ الحضانة الجوالة فهمًا مشتركًا للنظافة والتغذية ورعاية الأطفال والتعليم وبناء الثقة لإقناع الآباء لاستخدام مرافق الحضانة.

ومع ذلك، فإن حجم عمليات هذه المبادرة هو أكبر قيودها. وإدراكًا أنه لا يمكن أن تكون إلا قطرة في المحيط، فقد وسعت المنظمة تركيزها خارج التقديم المباشر لخدمات رعاية الأطفال. وبتاريخها الطويل سواءً في توفير رعاية الأطفال والدعوة لها، فإنها تسعى إلى إعلام السياسات الحكومة بطرق تطوير أنظمة لتوفير رعاية للأطفال، خاصةً فيما يتعلق بما يشكل جودة رعاية الطفل. فهي تساعد في تدريب العاملين في مجال رعاية الأطفال في مراكز أنجانوادي الحكومية التي تقدم خدمات رعاية الأطفال والتغذية، وتشارك في الدعوة مع كل من الحكومة وأرباب العمل بحيث يمكن أن ينقل عبء رعاية الأطفال إلى أولئك الذين يجب أن يتحملوا المسؤولية عن ذلك ومن هم أكثر قدرة على توفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة معقولة.

تعديل الخدمات لتلبية احتياجات الآباء العاملين

هناك حاجة لمزيد من الجهود لتعديل تقديم الخدمات من أجل تلبية احتياجات الآباء العاملين. ففي العديد من البلدان، هناك انقسام فيما بين التعليم ما قبل الابتدائي، والذي يسعى لتحقيق أهداف التعلم المبكر في بيئة مدرسية من عمر ثلاث سنوات فصاعدًا (بحسب البلد)، وخدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لأطفال الآباء العاملين، والتي تُقدم عادة في سن أبكر.[99] والخيار الأخير، حيثما كان متاحًا، أكثر احتمالًا لتوفير ترتيبات لمدة يوم كامل مع إجراءات توسعية. وعلى النقيض من ذلك، يميل التعليم ما قبل الابتدائي إلى العمل على برامج بدوام جزئي مع عطلات طويلة، والذي يخلق مشاكل للوالدين العاملين وعوائق على خيارات عمل المرأة.

ظهرت الحاجة إلى خدمات رعاية الأطفال التي تعزز من تطوير الأطفال والتي تستوعب ساعات عمل الآباء الطويلة وغير المنتظمة بقوة، وذلك من خلال أبحاث متعددة الدول مع النساء في مجال العمل غير رسمي في البرازيل وغانا والهند وجنوب أفريقيا وتايلند.[100] إن النهج المتكامل الذي يراعي احتياجات الأطفال التنموية وفي الوقت نفسه تستجيب لمتطلبات الأسر يمكن أن يتحقق من خلال تدخل الحكومات وتحسين الخدمات الحالية. ففي الهند، على سبيل المثال، بعض الدول مثل تاميل نادو استخدمت بنجاح البنية التحتية للخطة المتكاملة لتنمية الطفل – من خلال برنامج وطني ضخم نُفذ منذ عام 1974 لتحسين صحة وتغذية الطفل - لتوفير الرعاية التمهيدية الشاملة وخدمات الرعاية النهارية بمثابة استحقاق للأطفال تحت 6 سنوات.[101]

ما هو دور القطاع الخاص؟

في معظم البلدان، تُقدم خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق مزيج من القطاع العام وغير الربحي أو المؤسسات الخاصة الربحية. ففي النرويج، على سبيل المثال، يلعب مقدمو الرعاية الهادفين للربح دورًا هامًا وذي أثر إيجابي كبير في توفير خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لكنهم يفعلون ذلك تحت مظلة قواعد صارمة للامتثال لمعايير الجودة ومستوى الرسوم التي يمكن أن تفرض على الوالدين.[102] وفي العديد من البلدان الأخرى، تغيب هذه الأنظمة أو تضعف قوتها الإلزامية، مما يضر بالجودة والوصول للفئات المحرومة. وقد يتردد مقدمو الرعاية الهادفون للربح عن الاستثمار في المناطق أو الأحياء الأشد فقرًا. على سبيل المثال، تبين الأدلة من نظام التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة في غانا أنه بينما يلعب القطاع الخاص دورًا هاما في المناطق الحضرية (حيث يُفترض في إمكانية الدفع أنها أعلى)، فهو غائب إلى حد كبير عن المناطق الريفية.[103] وفي المناطق الحضرية يلبي مقدمو الخدمات الخاصة احتياجات مجموعات مختلفة ذات خدمات ذات جودة وتكلفة متغيرة، تتراوح ما بين الحضانات الخاصة التي تستهدف العائلات في الأحياء ذات الدخل المرتفع إلى مراكز الرعاية النهارية في الفناء الخلفي الصغير في الأحياء الفقيرة في المدن. لا توجد أي أنظمة للدولة لضمان الوصول العادل أو معايير الجودة الدنيا. هذا الموقف من المرجح أن يتفاقم بدلًا من الحد من عدم المساواة بين لأطفال من خلفيات غير متكافئة بالفعل.

التوسع في حلول الرعاية المعتمد عليها وطويلة الأمد للسكان المسنين

إن توفير الرعاية الكافية والكريمة للمسنين المعتمدين على الرعاية، المعروف أيضًا باسم الرعاية طويلة الأمد،[104] أصبحت قضية سياسية ملحة في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وكما في حالة خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، يمكن لنظم استثمارات الرعاية طويلة الأمد ذات الأسعار المقبولة والجودة والتي يمكن الوصول إليها أن تسهم في التنمية المستدامة العادلة بين الجنسين من خلال:

- تمكين الرفاهية والاستقلالية للمسنين، من بينهم النساء بشكل مفرط (الغاية 3.4)
- توفير الراحة لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر، أيضًا في الغالب النساء، عن طريق تحويل بعض من المسؤوليات لعمال الرعاية (الغاية 5.4)
- منح مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر القدرة على المحافظة ارتباطهم بسوق العمل (الغاية 8.5)
- خلق وظائف لائقة (الغاية 8.3) في مجال الرعاية الاجتماعي من خلال تعزيز الأجور وظروف العمل الملائمة وفرص التدريب للقوة العاملة النسائية بشكل اساسي التي غالبًا ما تكون أيضًا من المحرومين من حيث العرق والحالة العرقية وحالتهم كمهاجرين.[105]

ينشأ "الاتكال على الرعاية" عندما تنخفض القدرة الوظيفية للشخص إلى حيث لا يمكنهم القيام بالمهام الأساسية للحياة اليومية، مثل الأكل والاستحمام واستخدام المرحاض، دون مساعدة الأخرين.[106] وكما رأينا في الشكل 6.6، فإن عدد الأشخاص بين سن 60-79 والأكبر من 80 عامًا بين الفئات العمرية أعلى بالفعل في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع، ومن المحتمل أن تصبح أكبر من ذلك بكثير في العقود القادمة، وذلك لأن القدرة الوظيفية تتداعى مع التقدم في العمر، فإن شيخوخة السكان سوف تحدث بدرجة كبيرة.

هل تحققت ...

...ما إذا كانت الرعاية طويلة الأمد للمسنين ضمن خطة السياسات في بلدك؟

الشكل 6.6

السكان المسنون بين سن 60-79 وعمر 80 فأكبر حسب فئة الدخل، 2000-2050

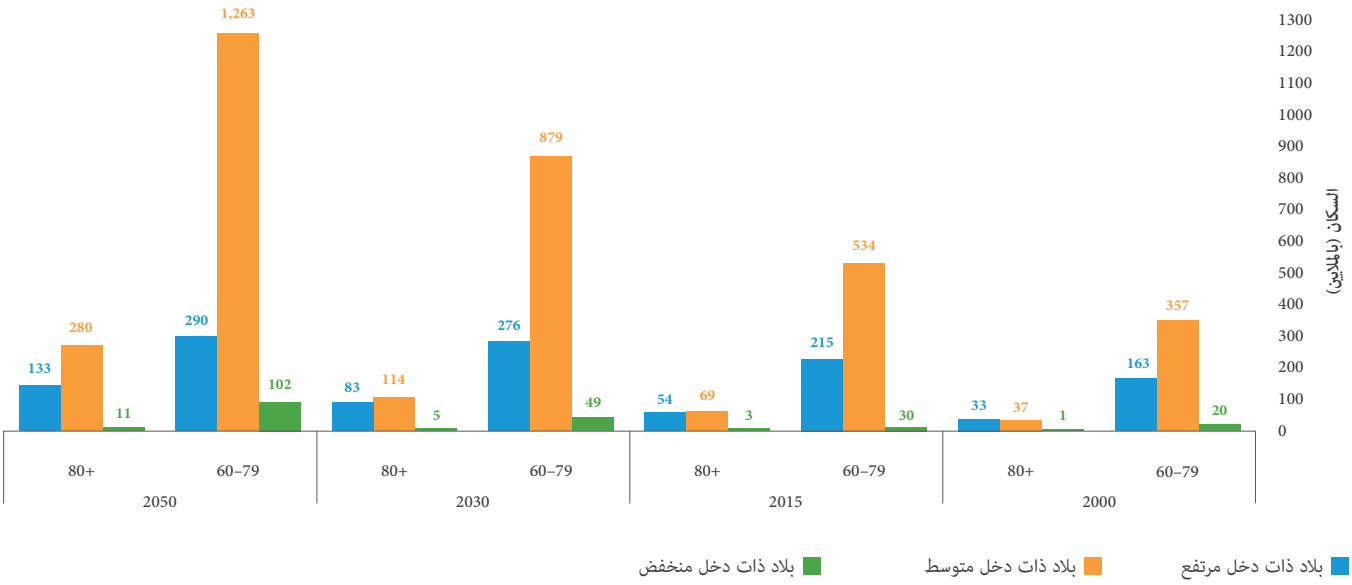

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، قسم السكان، 2017.

ملاحظة: لأغراض هذا التحليل، يستخدم تصنيف البلدان حسب مجموعة الدخل بدلًا من معيار التصنيف الجغرافي، انظر الملحق 4.

هل تعلم...

...ما إذا كان بإمكان المسنين الضعفاء الوصول إلى خدمات رعاية غير عائلية؟

زيادة نسبة وعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طويلة الأمد - على الرغم من وجود اختلافات كبيرة في الصحة والقدرة الوظيفية بين المسنين من الأعمار المماثلة.[107]

من المرجح أن يضخم نقص الاستثمار في الرعاية طويلة الأمد من أوجه عدم المساواة الموجودة. فإن الاختلاف الذي نشهده في سن الشيخوخة، من حيث القدرة الوظيفية والحاجة إلى الرعاية، ليس عشوائيًا.[108] فعادةً ما يكون الأشخاص ذوو الاحتياج الأكبر للرعاية يتمتعون بأقل الموارد اللازمة لمعالجتهم: فيوجد من يعتمد على الرعاية بشكل كبير بين الموجودين في الحالة الأدنى اجتماعيًا واقتصاديًا مقارنةً بالذين يتمتعون بوضع أعلى، وهناك المزيد من الاعتماد على الرعاية بين النساء أكثر من الرجال في نفس العمر،[109] ومن المرجح أن يعود جزء كبير من هذه الاختلافات في القدرة الوظيفية، والاعتماد على الرعاية اللاحقة، إلى التأثير التراكمي للصحة وعدم المساواة الاجتماعية عبر دورة الحياة.[110] تشكل النساء الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طويلة الأمد لأن النساء في المتوسط يعيشون أطول من الرجال. أيضًا، تشير بعض الدراسات إلى وجود ارتباط إيجابي بين جنس الإناث والإعاقة، حتى بعد السيطرة على العمر والتاريخ الطبي مدى الحياة.[111]

التوعية حول الرعاية طويلة الأمد

على الرغم من شيخوخة السكان السريعة، فإن الحكومات كانت بطيئة في الاعتراف بأهمية الرعاية طويلة الامد. وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

الجدول 6.1

تدابير الرعاية لكبار السن في الصين والمكسيك ونيجيريا وبيرو

	بيرو		المكسيك		الصين		نيجيريا
	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف	المجموع الكلي
سياق تقديم الرعاية لكبار السن المعالين (حجم العينة)	**135**	26	114	82	183	54	228
الخصائص الرئيسية لمقدمي الرعاية							
زوج/زوجة	%18.5	%26.9	%16.7	%15.9	%38.8	%38.9	%13.7
الابن أو ابن الزوج	%40	%50	%73.7	%65.8	%43.2	%59.3	%68
غير الأقارب	%25.2	%3.8	%3.6	%0.0	%16.4	%1.9	%1.4
الإناث	%85.9	%88.5	%83.3	%81.7	%67.2	%50	%63.2
تدابير الرعاية							
مقدم الرعاية الأساسي الذي انقطع عن العمل من أجل الرعاية	%16.3	%23.1	%25.4	%36.6	%3.8	%48.1	%39.2
مقدمو رعاية إضافيين غير رسميون	%45.9	%57.7	%55.3	%58.5	%7.1	%22.2	%66.5
مقدم رعاية مدفوعة	%33.3	%7.7	%3.5	%1.2	%45.4	%1.9	%2.1

المصدر: Maystron

ركزت الكثير من النقاشات العامة حول الشيخوخة على توفير أمن الدخل للمسنين، وهي قضية مهمة بشكل واضح ولكنها ليست كافية لمعالجة احتياجات الرعاية طويلة الأمد. إن الأولوية المنخفضة الممنوحة للرعاية طويلة الأمد ترجع إلى السبب في عدم وعي صانعي السياسات بالسرعة التي تجري بها شيخوخة السكان والضغط الذي يمارس على مزودي الرعاية غير مدفوع الأجر، وأغلبهم من الزوجات والبنات وبنات الأزواج، كما هو موضح في الجدول 6.1.[112] بالإضافة إلى ذلك، فهناك وجهة نظر منتشرة تكمن في أن الأسر أفضل مكان لرعاية الأجيال المسنة. وفي الواقع، وضعت العديد من البلدان التزامات قانونية لأفراد الأسرة لتوفير خدمات الرعاية طويلة الأمد لأقاربهم.[113]

ومع ذلك، من الواضح أن نماذج الرعاية الأسرية الشاملة لا يمكن تحملها. إن الهجرة المحلية وعبر الوطنية تعني أن الأجيال أكثر احتمالًا لأن تكون منفصلة مكانيًا من بعضها البعض، وقد لا يتمكن الأبناء البالغون من رعاية الآباء المسنين الضعفاء، حتى لو كانوا يريدون ذلك. في الوقت نفسه، زيادة ارتباط المرأة بالعمالة والمصاحب لاعتماد الأسر على ما يكسبون تجعل من الصعب عليهم توفير رعاية بدوام كامل للزوجين أو الوالدين المسنين بينما يتمسكون أيضًا بوظائفهم. وهو أمر ليس بالمستغرب، ولذلك، يجب أن تُخَفَض هذه الأرقام الكبيرة على عملهم مدفوع الأجر و/أو الاعتماد على مزودي رعاية إضافيين غير رسميين ومدفوعي الأجر.

إن المعايير الاجتماعية والتوقعات تتغير أيضًا. فمن جهة، قد يفضل كبار السن الضعفاء في بعض الأحيان الاستقلال الذاتي وعدم الرغبة في أن يكونوا عبئًا على حياة الابناء. وجدت الدراسة الاستقصائية الاجتماعية العامة مؤخرًا في الصين.

هل تحققت...

...إذا ما تم أخذ تكاليف مزودي الرعاية العائلية غير مدفوعة الأجر في الحساب في مناقشات السياسة فيما يتعلق بتكاليف الرعاية طويلة الأمد؟

أن 26.8 بالمائة من المستطلعين فقط قد أبدوا اهتمامًا بالعيش مع أبنائهم في عمر الشيخوخة.[114] من ناحية أخرى، من المعروف أنه لا يمكن ترك مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر من الأسرة بمفردهم للقيام بكل العمل، حتى في البلدان حيث العلاقات الأسرية بين الأجيال قوية. فدول شرق آسيا مثل اليابان وجمهورية كوريا، المعروفة بقيمها الكونفوشيوسية وعقيدة البنوة القوية، هي مثال على ذلك. فهناك سياسة دعم للرعاية طويلة الأجل نمت من اعتراف بعبء رعاية كبار السن الضعفاء - يُسمى "جحيم الرعاية" (كايجو جيجوكو) من قِبَل وسائل الإعلام اليابانية - التي كانت تضع على كاهل مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر من الاسرة. ومع مخاوف بشأن تكاليف الخدمات الصحية، بسبب الإقامة في المستشفى غير الضرورية في حالة عدم وجود آليات دعم أخرى،[115] أدى هذا إلى تبني سياسة تأمين الرعاية طويلة الأمد في عام 2000، وهو برنامج التأمين الاجتماعي الإلزامي المدعوم من قِبَل الحكومة والذي يمول مجموعة من خدمات الرعاية طويلة الأمد.[116] وتبنت كوريا سياسة مشابهة في عام 2008.

توزيع تكاليف الرعاية طويلة الأمد بشكل أكثر انصافًا

غالبًا ما تتم صياغة مناقشة السياسات حول الرعاية طويلة الأجل في البلدان المتقدمة من حيث نمو تكاليف توفير خدمات الرعاية طويلة الأمد على دافعي الضرائب والحاجة إلى تقليل تأثيرها المالي.[117] إن هذا الاتجاه الضيق يثير تساؤلات حول نوع التكاليف التي يتم حسابها ومن يدفع. توجد دومًا تكلفة للرعاية طويلة الأمد: في الشروط المالية (للحكومات ودافعي الضرائب)، في النفقات "من جيب" (لأولئك بحاجة إلى رعاية أفراد أسرهم)، تكاليف الوقت والفرص (لأولئك الذين يقدمون الرعاية غير مدفوعة الأجر) أو في خسائر للرفاهية (لأولئك الذين يحتاجون الرعاية عند عدم توفير العناية الكافية)،[118] قد يوفر التقاعس عن ذلك بعض المال لميزانيات الحكومة، إلا أن التكاليف تتراكم في مكان أخر.

إن الطريقة الأكثر انتشارًا على مستوى العالم لتمويل الرعاية طويلة الامد هي من خلال الدفع من الجيب - أي الدفع المباشر الخاص لمقدمي الرعاية طويلة الأمد دون أي خطر للتجميع أو الدفع المسبق - وهو في المتناول فقط للأكثر ثراءً.[119] ومن المهم أيضًا أن تكون تكاليف الفرصة البديلة عالية التي يواجهها أفراد العائلة (أي من الوقت المخفف للعمل مدفوع الأجر والراحة والرفاهية والتي تتطلب عاطفيا إدارة الرعاية)، والتي تُعد مستبعدة الإحصاءات الرسمية.[120] ولهذا، فالسؤال الحاسم في وضع تلك السياسة هو كيفية توزيع تكلفة الرعاية طويلة الأمد بشكل منصف بين العائلات والمؤسسات العامة، بين الرجال والنساء وبين الأجيال.

بناء نظام متكامل للرعاية طويلةالأمد

إن القدرات الوظيفية للمسنين المعالين ليست متجانسة ولا ثابتة. ومن الأفضل اعتبارها كمتسلسلة.[121] فليس جميع المسنين الضعفاء بحاجة لرعاية مؤسساتية مكثفة. ان خيارات السياسات المختلفة موجودة (انظر الجدول 2.6)، ولكن غالبًا ما تُنفذ مجزئة وبأسلوب مفكك، مركزًا على أحد أطراف التسلسل.[122] يجب أن تتبع الاستجابة المتكاملة على أساس النوع الاجتماعي لنظم الرعاية طويلة الأمد عدد من الأهداف الرئيسية، منها تعزيز رفاه وكرامة وحقوق المسن المعتمد على الاعالة، التخفيف وإعادة التوزيع للمسؤوليات الضخمة التي تقع على كاهل مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر من الأسرة، تحسين الوصول وإمكانية تحمل الكلفة وجودة خدمات الرعاية طويلة الأمد (سواءً العامة أو الخاصة أو الربحية أو غير الربحية)، واحترام حقوق عمال الرعاية طويلة الأمد مدفوعة الأجر.

الجدول 6.2

خيارات الرعاية طويلة الأجل للمسنين

مؤسسات الرعاية الداخلية المكثفة
إقامة المشافي طويلة الأمد
دور التمريض
مؤسسات الرعاية الداخلية الأقل كثافة
مراكز سكنية
الإقامة القصيرة والرعاية المؤقتة
مساكن الايواء
الخدمات المؤسساتية غير السكنية
مراكز نهارية
زيارات الممرضين وأخصائيين الرعاية
دعم الرعاية الاسرية
المساعدة المنزلية
إعانات نقدية لمقدمي الرعاية
مجموعات الدعم لمقدمي الرعاية

المصدر: مقتبس عن Lloyd-Sherlock، 2017.

دعم مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر في الأسر

من الواضح أن العائلة في مقدمة توفير الرعاية طويلة الأمد، مع الكثير من العمل الذي يقع على عاتق النساء والفتيات. وفي حين قد يجد مزودي الرعاية غير مدفوعة الأجر جوانب مجزية من عملهم، فالأدلة المتزايدة تشير إلى مستويات عالية من الضغط النفسي والجسدي والاجتماعي الاقتصادي، وخاصة في حالات مثل الخرف حيث يحتاج المعال لاحتياجات معقدة.[123] وتظهر الدراسات من المكسيك وبيرو إلى أن في بعض الحالات قد يتم تفويض مهام الرعاية على الفرد الأضعف في العائلة، كأبناء الزوج والأحفاد الصغار، الذين لا يمتلكون عادةً معرفة محددة أو تدريب عن تلبية احتياجات الرعاية للمسنين.[124]

سؤال أخر رئيسي هو كيفية دعم مزودي الرعاية غير مدفوعة الأجر من أفراد الأسرة الذين قد يرغبون بالمشاركة في العناية بأشخاص عزيزين لمنحهم الراحة التي يحتاجونها.

وقد تبين المعلومات حول الظروف الصحية لكبار السن والتدريب الأساسي في مهارات العناية خلق تأثير إيجابي على مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر عبر مجموعة من الدول المتقدمة،[125] كما قدمت الحكومات أيضًا في الدول المتقدمة مدفوعات لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر لدعمهم وتعويضهم، على الأقل جزئيًا، للأرباح الضائعة المحتملة.[126] إن تأجيل الرعاية هي شكل أخر من أشكال الدعم تسمح لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر بأخذ استراحة من مهامهم بينما يقدم شخص أخر الرعاية إلى الشخص الذي المسؤولين عنه. هذا النوع من الرعاية يحدث في الغالب في منازل كبار السن، ولكن يمكن أن تُوَفَّر أيضًا في المراكز النهارية للكبار أو المرافق السكنية. وعلى العموم، ومع ذلك، فإن معظم التدخلات القائمة لدعم مقدمي الرعاية العائلية هي صغيرة النطاق وتلقي موارد محدودة. يجب على مثل هذه التدخلات أن يتم توسيع نطاقها واعتبارها على أنها عنصر مركزي من نظام الرعاية المعاد تكوينها.[127]

توفير البدائل للرعاية الأسرية غير مدفوعة الأجر

في بعض الحالات، تحل خدمات الرعاية الضرورية محل مقدمي الرعاية العائلية غير مدفوعة الأجر بشكل فعال - على سبيل المثال، عندما يعيش الأبناء البالغون بعيدًا عن الأسرة أو إذا كانوا غير قادرين على تحمل مسؤولية الرعاية المباشرة. في غياب مثل هذا الدعم، قد تصبح احتياجات الرعاية بدون عناية، أو قد تصبح الخدمات الصحية والطبية، بشكل افتراضي، مقدمة للرعاية على المدى الطويل من خلال الإقامة غير الضرورية في المستشفى. ومع ذلك، المعلومات المتعلقة بالخدمات الرسمية للرعاية طويلة الأمد - تتراوح بين أكثر وأقل كثافة للرعاية المؤسسية للخدمات قصيرة الأجل، مثل الرعاية النهارية للكبار – قليلة جدًا، خاصة في الدول النامية. وعادة، تدير الحكومات عددًا صغيرًا جدًا من دور الرعاية السكنية، تستهدف في كثير من الأحيان الأشد فقرًا ولكن باستثناء أولئك الذين يعانون من ظروف صعبة مثل الخرف. في ولاية أوتار براديش بالهند، على سبيل المثال، مع 8 ملايين شخص الذين يبلغ عمرهم 60 عامًا أو أكثر، يتألف برنامج الرعاية طويلة الأمد التابع للحكومة من منازل سكنية للجنسين، مع قدرة مشتركة لا تزيد عن 100 شخص.[128]

تنظيم تقديم الرعاية الخاصة طويلة الأمد

في البلدان النامية، كانت الاستجابة الرئيسية لعدم تلبية احتياجات الرعاية طويل الأمد سريعة، وإن كانت غير متساوية لحد كبير، تكمن في ظهور مجموعة كبيرة من مزودي الرعاية الخاصة الربحية وغير الربحية تلبيةً لمختلف الفئات الاجتماعية. وهذا يتراوح من منازل الرعاية المسجلة الأكثر رسمية التي تستهدف الفئات ذات الدخل المرتفع إلى منازل أقل رسمية وغير مسجلة تلبي احتياجات الفئات الاجتماعية الأشد فقرًا متطلبة مقابل أقل. وبشكل عام، فإن هذه القطاعات الجديدة ضعيفة التنظيم على كل حال. يثير ذلك مخاوف حول جودة الرعاية والتعرض المحتمل للمسنين لسوء المعاملة.[129] كما تُدار المنازل الأخرى من قِبَل المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الدينية، وإن كان ذلك مع الإعانات العامة.

تم تسويق الرعاية طويلة الأمد بشكل متزايد في الدول المتقدمة أيضًا، من خلال التصميم وليس الافتراض. يُعد إدخال المنافسة الاقتصادية في قطاع كان يحكمه في السابق القطاع العام في العديد من هذه البلدان طريقة ملائمة ورخيصة لتوفير الرعاية طويلة الأمد وكوسيلة لزيادة الاختيار الفردي لهؤلاء ممن يحتاجها. ومع ذلك، رعاية أرخص يعني أن شخص ما تحمل التكاليف. في جميع البلدان، وكلها تقريبًا على المدى البعيد يتم تقديم الرعاية من قِبَل النساء، وهناك زيادة حادة في نسبة المولودين في الخارج من عمال الرعاية طويلة الأمد الذين يشكلون في أي مكان بين 20 بالمائة (في السويد) إلى 70 بالمائة (في إيطاليا) من القوى العاملة للرعاية طويلة الأمد.[130] إن ظروف العمل وأجور عاملي الرعاية في كثير من الأحيان أقل من المعايير المتوسطة، ولا سيما في حالة العمال من المهاجرين والعاملين في الخارج.[131]

لذلك هناك حاجة ملحة لخلق وتطوير الأطر والمعايير التنظيمية لتوفير الرعاية طويلة الأمد الخاصة من أجل رفع معايير الجودة، وحماية أولئك الذين هم في الرعاية، عقد مقدمي الخدمات لتأمين وتمكين مستخدمي الخدمة والموظفات من النساء الغالبات. تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان عمل نظام الرعاية طويلة الامد، حتى لو لم تقدم أو تمول جميع الخدمات.

توفير الوقت وضمان الدخل من خلال إجازة عائلية مدفوعة الأجر

إن سياسات الإجازة مهمة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في حين تساهم في أهداف متعددة من خطة عام 2030 من خلال:

- حماية صحة المرأة ورفاهها قبل وبعد الولادة (الغاية 3.1)
- تعزيز صحة الطفل ورفاهه (الغاية 3.2)
- توفير أمن الدخل لمقدمي الرعاية (الغاية 1.3) مع الاعتراف وتقدير العمل الذي يقومون به (الغاية 5.4)
- تعزيز وتمكين ربط النساء بسوق العمل بدلا من خطر البطالة أو الخمول (الغاية 8.5)

تُمَكِّن الإجازة العائلية مدفوعة الأجر العمال من أخذ إجازة العمل لرعاية المعالين دون المخاطرة بأمن وظائفهم ودخلهم. وتسمح إجازة الأمومة.

للأمهات أن تتعافى من الولادة وأن توفر الرعاية للرضع الصغار خلال الأسابيع الأولى من حياتهم، بينما تسمح إجازة الأبوة للآباء بدعم شركاءهم في الأسابيع التالية للولادة. يمكن أن تأخذ الأمهات أو الآباء الإجازات الأبوية لرعاية الأطفال الصغار في فترة ما بعد انتهاء إجازة الأمومة. وبالإضافة إلى إجازات الأمومة والأبوة والاجازات الابوية، تمكن بعض البلدان العمال من أخذ إجازة لحالات الطوارئ العائلية الأخرى، مثل رعاية أحد الوالدين أو الزوجين المرضى.

هل تعلم...

...ما هي نسبة حصول المرأة العاملة على إجازات الأمومة المدفوعة في بلدك؟

وتبين الأدلة من بلدان متقدمة مختارة أن سياسات الإجازات يمكن أن تُستخدم أيضًا لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تحفيز الرجال على أخذ المزيد من الإجازات الوالدية. وفي السياقات حيث تتوفر استحقاقات إجازات الأمومة لمعظم النساء، فإن الكثير من البلدان المتقدمة قد أدخلت الإجازات الوالدية فضلًا عن التدابير اللازمة لإشراك الآباء بشكل استباقي. بينما لا تزال الأمهات يأخذن الأغلبية الكبرى من الإجازات الوالدية في معظم هذه البلدان، فإن استيعاب الآباء قد زاد، لا سيما عندما تكون الحوافز المحددة مثل "أشهر المكافآت" أو "حصص الأب" في الأماكن التي تحتفظ بجزء غير قابل للتحويل من الإجازة للآباء على أساس "الاستخدام أو الخسارة".[132] على سبيل المثال، في النرويج، والتي كانت رائدة في إدخال "حصص الأب" في عام 1993، زاد استيعاب الآباء مع كل توسع في الجزء المخصص لهم. في عام 2012، بعد أن تم رفع الحصص من 10 إلى 12 أسبوعيًا، فإن 21 بالمائة من الآباء قد أخذوا المبلغ كاملًا مقارنة بـ 0.6 بالمائة من عام 2011.[133]

ومع ذلك، في معظم البلدان النامية، حتى إجازة الأمومة غير متوفرة في كثير من الأحيان إلا لمجموعة صغيرة من موظفي القطاع العام. أما على الصعيد العالمي، فـ 28 بالمائة فقط من النساء العاملات يتم تغطيتهم بالمزايا النقدية بشكل فعال في حالة الأمومة.[134]

وفي أفريقيا وجنوب آسيا، أقل من 10 بالمائة من النساء العاملات يحظين بحماية فعالة عن طريق الدعم المادي لإجازات الأمومة.[135] إن السوق غير الرسمي المنتشر هو أصل هذا الاستبعاد.

وفي غياب أمن الدخل الأساسي، فإن النساء في الاقتصاد غير الرسمي في كثير من الأحيان تستمر في العمل لفترة طويلة اثناء الحمل أو البدء في العمل في وقت مبكر جدًا بعد الولادة.[136] ما يترافق مع ظروف العمل الخطرة والمجهدة جسديًا للكثير من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي (على سبيل المثال، البيع في الشوارع والخدمة المنزلية)، فالعمل المستمر يعرضهن ويعرض أطفالهن لمخاطر صحية كبيرة. وتماشيًا مع توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، يجب أن يكون ضمان الدخل الأساسي لهؤلاء العاملات في حالة الأمومة أولوية. إن خيارات القيام بذلك موجودة، على النحو المبين أدناه.

توسيع نطاق التأمين الاجتماعي

إن توسيع نطاق الخطط الحالية للتأمين الاجتماعي للعمال غير الرسميين هو إحدى الطرق لتمكين المزيد من النساء للوصول إلى استحقاقات الأمومة. وعادةً ما تغطي مخططات التأمينات الاجتماعية العمال الرسميين فقط الذين يساهمون ماليًا - مع المساهمات من صاحب العمل - في مصدر مشترك، فإن استحقاقات مختلفة، كالأمومة والصحة واستحقاقات المسنين، تُمَوَل بالفوائد من خلال هذه الآلية. وقد عززت دول مثل تشيلي وكوستاريكا وجنوب أفريقيا هذه المخططات بشكل فعال للعاملين مدفوعي الأجر غير الرسميين (الذين لديهم صاحب عمل محدد)، مثل العمال الزراعيين والمنزليين الموسميين.[137] لقد كان التقدم محدودًا أكثر للنساء في العمل الحر غير الرسمي واللاتي ليس لديهن صاحب عمل محدد أو راتب منتظم واللاتي لديهن في العادة قدرة ضعيفة على تقديم بالمساهمات. وفي حالة عدم وجود الإعانات الحكومية الكبيرة لتحل محل مساهمات أصحاب العمل، فإن إعطاء العمال خيار المساهمة الطوعية للتأمين الاجتماعي لا يحقق الكثير من النجاح.

على سبيل المثال، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تم تقديم تغطية تطوعية في عام 2014 لمجموعة من استحقاقات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك استحقاق نقدي للأمومة بنسبة 80 بالمائة من الأجور المرجعية لمدة 105 أيام (للولادة المفردة). و120 يوم (للولادة المضاعفة). ومع ذلك، ومع ذلك بحلول عام 2015 لم يُقيد في ذلك النظام سوى حوالي 1600 فرد من السكان الوطنيين مما يقارب 2.5 مليون من العمال غير الرسميين.[138] وفي ناميبيا حيث يمكن للعمال العاملين لحسابهم الخاص التسجيل طواعية للحصول على إجازة الأمومة والإجازات المرضية واستحقاقات الوفاة، فإن 43 بالمائة من النساء لا يزلن مستبعدات.[139] وهذا يدل على أنه بينما قد يكون الانتساب الطوعي خيارًا للعمال الذين يعملون لحسابهم مع بعض إمكانيات المساهمة، فإن التوسع الناجح لإجازات واستحقاقات المرأة في أكثر الانواع غير المستقرة من العمل غير الرسمي سيتطلب من الحكومات الدعم الكلي أو الجزئي لمساهماتهم أو جمع الاستحقاقات المساهمة وغير المساهمة.

استحقاقات الأمومة غير المساهمة

إن إدخال إعانات الأمومة غير المساهمة – من خلال التحويلات النقدية على سبيل المثال - يُعتبر من ضمن الطرق الأخرى التي اختارتها البلدان لدعم النساء الحوامل أو أمهات الأطفال الصغار اللاتي لا يمكنهن الوصول إلى الضمان الاجتماعي الرسمي (المساهم). ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، فإن تكلفة الأمومة الشاملة مدفوعة الأجر لمدة أربعة أشهر بنسبة مائة بالمائة من خط الفقر الوطني لن يتجاوز 0.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.[140] بينما تُعد معظم النظم غير المساهمة القائمة محدودة من حيث نطاق التغطية ومستوى أمن الدخل المتاح، فإنها قد تشكل الأساس للعمل نحو استحقاقات عامة. ففي الهند، على سبيل المثال، يغطي برنامج أنديرا غاندي الذي أطلق في 52 منطقة رائدة عام 2010، حوالي 1.38 مليون امرأة حامل ومرضعة. مما عوضهم عن خسارة الأجور عن طريق تحويل قيمة 40 يوم من العمل الضائع تحت شروط الحد الأدنى للأجور.[141] ومع ذلك كان التحويل يقتصر على المرأة فوق سن 19 فقط، مع تغطية الولادات الأولى فحسب. وكان شرطًا أيضًا أن على المرأة أن تحقق متطلبات معينة تخص الأم وصحة الطفل، تشمل فحوصات ما قبل الولادة، تلقيح الطفل، جلسات استشارية ورضاعة طبيعية حصرية لمدة ستة أشهر.[142] كان التوسع في المخطط بطيئًا وغير متكافئ، وهناك مخاوف من أنه في حال غياب الخدمات الصحية ذات الجودة والمتاحة لجميع النساء الحوامل والمرضعات، فإن ظروف المخطط الحالي والتقييدات سوف تستثني أكثر النساء تعرضًا للاستثناء.[143]

هل تعلم...

... كيف تضمن بلدك تغطية العمال الأضعف بمستحقات الامومة وسياسات الإجازات التي تمكنهم من رعاية المعالين؟

ولتحقيق التغطية الشاملة لاستحقاقات الأمومة لجميع النساء العاملات، بما يتماشى مع المعايير الدنيا المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 فيما يتعلق بحماية الأمومة - أي الاستحقاقات الشاملة الممولة لـ 14 أسبوعًا على الأقل ثلث الأرباح السابقة - فإن مزيج من الآليات المساهمة وغير المساهمة سوف تكون ضرورية.[144]

هل تعلم...

...ما إذا كان بلدك توفر الإجازات الأبوية والوالدية المشتركة مع الحوافز ليتولاها الآباء؟

الخاتمة

لقد حدد هذا الفصل خطة عمل للسياسات متعددة الجوانب لأجل تمكين وتحويل ترتيبات الرعاية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق كل من مزودي ومتلقي الرعاية (المدفوعة وغير مدفوعة الأجر).

تعكس السياسات الرامية لمعالجة الرعاية أوجه تآزر قوية عبر خطة عام 2030. بدءًا من ضمان توفر تمديدات المياه ومواقد الطهي النظيفة إلى توسيع نطاق شمول الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية طويلة الأمد، والآثار الإيجابية لسياسات الرعاية على المساواة بين الجنسين وتحسين الصحة والرفاه والعمل اللائق وبيئة مستدامة ملموسة وشاملة.

وكما أظهر هذا الفصل، هناك فيض من الأدلة لتوجيه الإجراءات العامة: إن مسارات السياسات المجربة والتي تخطت العوائق الهيكلية، قد حققت نطاقًا عالميًا، ما يشمل المجموعات التي يصعب الوصول إليها، كما كانت مستدامة مع مرور الوقت، إضافةً إلى الدروس الواقعية عن التكاليف الباهظة لتقاعس السياسات.

إن سَنَّ السياسات للحد من أعباء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر هو أمر ممكن ومرغوب به، وذلك لأجل إعادة توزيع أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر بشكل أكثر مساواة داخل الأسرة والمجتمع، والاعتراف بقيمة أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وبالتالي توفير الوقت والموارد اللازمة لكلي النساء والرجال لرعاية أفراد الأسرة.

وفي حين أن "الممارسات السليمة" يمكن أن تُعلِم وتُوجِه، فبالتأكيد لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، والعثور على النهج الملائم ليس مجرد عملية تِقَنِيَة. فاتخاذ القرار بشأن استراتيجية رعاية متعددة الجوانب، وفوق كل شيء متكاملة، يستلزم خيارات سياسية يجب على كل بلد أن تتبناها من خلال حوارات تستوعب أصحاب المصلحة المتعددين حول السياسات.

يجب الاسترشاد بمحادثات الرعاية الوطنية هذه من خلال الأدلة - بالاعتماد على دراسات استخدام الوقت وغيرها من بيانات الاستقصاءات إضافةً للبحث النوعي والاستفادة من المحاكاة لتقدير التكاليف المالية والاجتماعية والاقتصادية والآثار البيئية لخيارات السياسات المختلفة.

التوصيات

/1 إعداد تقييمات واقعية لتكاليف وفوائد ترتيبات الرعاية المختلفة

يجب على الحكومات والباحثين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة أن يعملوا معًا لتحسين تحليلات تكاليف وفوائد ترتيبات الرعاية السائدة مع المراعاة الواجبة للتكاليف الاجتماعية "غير المرئية"، بما في ذلك التكاليف التي يتكبدها مقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر والأشخاص المعتمدون على الرعاية في هيئة الوقت والرفاهية.

/2 إجراء عمليات تقدير لتكاليف الاستثمارات الموجهة نحو مجال الرعاية

يمكن للحكومات والباحثين والمجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة المساهمة بخلق فهم أفضل للتكاليف والعوائد على الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات عندما يُنظر لعمليات المحاكاة ليس فقط على أنها التكاليف الصافية للخزينة العامة ولكن أيضًا للعمالة والأثر المالي (انظر حيز مالي، صـ 542).

/3 عقد الحوارات واسعة النطاق حول الرعاية في المستويات الوطنية والمحلية

نظرًا لخصوصيات كل بلد، ينبغي على الحكومات أن تشرك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة - صناع السياسات والمجتمع المدني وأرباب العمل ومزودي خدمات الرعاية - لتقييم احتياجات الرعاية والعجز وصياغة الحلول السياسات ذات السياق المحدد.

/4 تعزيز صوت وهيئة ومشاركة مقدمي الرعاية وأولئك الذين يعتمدون عليهم

يجب على المجموعات التي تمثل مصالح مقدمي الرعاية، سواءً المدفوعة أو غير مدفوعة الأجر، والأشخاص المعتمدين على الرعاية، أن تتخذ مقعدًا على طاولة النقاش عندما يُفتح الحوار حول السياسات والبرامج التي يجب وضعها لتلبية احتياجاتهم.

/5 ضمان توافر البيانات الواضحة والآنية حول استخدام الوقت والخدمات

يجب أن تعمل الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة معًا لضمان أن هذه البيانات متوفرة وتُستخدم لتكوين خيارات السياسات في المناطق الحرجة - مثل البنية التحتية ورعاية الأطفال ورعاية كبار السن والحماية الاجتماعية – ومراقبة التنفيذ.

/6 وضع السياسات والبرامج بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لخطة عام 2030

يجب أن تضمن الحكومات والجهات المانحة والقطاعات الخاصة أن الاستثمارات في البنية التحتية المادية وخدمات الرعاية وأحكام الإجازات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي وتتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وهذا يشمل استيفاء معايير الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والجودة لضمان عدم وجود امرأة أو فتاة متعرضة للاستثناء. ويشمل هذا أيضًا انخراط المستخدمين المحتملين للخدمة في تصميم وتقديم واستخدام الخدمات ووضع الآليات اللازمة للشكاوى، وتصحيح المسار وتدارك عيوبه.

في بؤرة التركيز

خلق أوجه التآزر: كَم سيُكلِّف؟

كما رأينا في الفصول السابقة، فإن الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها ملايين النساء والفتيات – والتي تشمل المياه والصرف الصحي، والتعليم والرعاية خلال مرحلة الطفولة المبكرة، والمأوى، والخدمات القانونية، والاستشارات المتخصصة، والخدمات الصحية، للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي – تعاني من قلة التمويل بشكل مزمن أو هي ببساطة غير متاحة في العديد من الدول. وحيث أن الدول قد بدأت بتنفيذ استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة، فقد برزت أهمية وضع الاستثمارات في خدمة هذه المجالات وغيرها من المجالات الاستراتيجية موضع أولوية، وأن تُجمع المصادر الكافية وتخصيصها للتمكن من تحقيق وعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للنساء والفتيات.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وماذا سنبذل في سبيله؟ تقترح تقديرات أولية تعتمد على ثمانية قطاعات في المجمل أن تلبية التزامات خطة عام 2030 سوف تتطلب مبالغ كبيرة من الاستثمارات تبلغ تريليونَي إلى ثلاثة تريليون دولار في السنة.[1] وعلى الرغم من ذلك، فإن التخطيط الوطني للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة سوف يتطلب تقديرات أكثر تفصيلًا بخصوص التكاليف التي ستتطلبها قطاعات وسياسات وبرامج محددة تُعتبر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للنساء والفتيات. وعلى وجه الخصوص، فإن المناصرين للمساواة بين الجنسين سوف يكونون موضع مساءلة دائمة حول ما إذا أمكن تحمّل تكاليف التغييرات التي يطالِبون بها.

يبحث هذا القسم في كيفية الإجابة عن هذه الأسئلة. يتناول الجزء الأول التكلفة المحتملة لتقديم خدمات التعليم والرعاية النوعية خلال فترة الطفولة المبكرة للجميع – وهو مجال أرسى الفصل السادس على كونه مجالًا استراتيجيًا للنهوض بالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة على نطاق أوسع – وذلك بالاعتماد على بيانات أُخذت من دولتين مختارتَين. واستنادًا إلى تقديرات سابقة للتكلفة لأسس الحماية الاجتماعية توصّلت إليها منظمة العمل الدولية، توفر هذه الممارسة منهجية يمكن تكرارها وتطبيقها في دول أخرى. أما القسمان الثاني والثالث، فهما يتناولان الكيفية التي يمكن للحكومات من خلالها البحث عن مصادر لهذه الاستثمارات وغيرها، والكيفية التي يمكن من خلالها التأكد من توزيع هذه المصادر بطرق تستطيع النساء والفتيات من الاستفادة منها، حيث يبينان أن المساحة المالية متاحة ويمكن توسيعها لتشمل جميع الدول، بما فيها الدول الأفقر، كما يُبرِزان الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها الاستفادة من الميزانيات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

كم سيكلف ذلك؟

إن تحديد ما يكلفه توفير سلعٍ وخدماتٍ معينة على نطاقٍ واسع والحرص على اتباع معايير الجودة والوصول إلى النساء والفتيات الأشد تهميشًا بشكل فعال هو أمرٌ أساسيٌ في صنع السياسات البناءة. وعلى النقيض مما يُشاع بأن الدول النامية لا تستطيع تحمّل تطبيق نظام ضمان اجتماعي شامل، على سبيل المثال، فقد أثبتت منظمة العمل الدولية إمكانية توسع قوانين مرتبات التقاعد ونفقات الأطفال ومزايا الأمومة لتشمل جميع المواطنين حتى في الدول ذات مستويات الدخل المتدنية.[2] كما أن متوسط تكلفة مزايا الأمومة الشاملة المحدد بنسبة مائة بالمائة من خط الفقر الوطني، والمدفوع على مدار أربعة أشهر، على سبيل المثال، لن يتجاوز 5.0 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الخاص بالـ 75 بلدًا ذوات الدخل المنخفض - والمتوسط المنخفض- واللاتي تتوفر بها البيانات.[3] غير أن الفوائد التي ستعود بها هذه المزايا على صحة النساء والأطفال ونجاتهم يمكن أن تكون عظيمة الأثر (انظر الفصل السادس).

تقدير تكاليف توسيع التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة

كما بينا في الفصل السابق، فإن الاستثمارات في النُظُم الصارمة للتعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة تَعِد أيضًا بعوائد اقتصادية واجتماعية هامّة يمكن أن تُسهم في إحداث تقدّم في تحقيق العديد من الأهداف والغايات. وعلى الرغم من ذلك، فإن تقديرات التكلفة لتوسيع خدمات رعاية الأطفال حديثة نسبيًا وأكثر تعقيدًا بكثير من تقديرات الفوائد النقدية.

وعلى ضوء عملٍ سابقٍ نفذته مجموعة الموازنة النسائية البريطانية بالتعاون مع اتحاد النقابات الدولي،[4] كُلِّفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء حسابات باستخدام بيانات مأخوذة من دولتين من إقليمين مختلفين للتوصّل إلى التكلفة المحتملة لإتاحة خدمات التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة عالية الجودة على مستوى العالم. وتُظهر الحسابات الخاصة بجنوب أفريقيا وأوروغواي - استنادًا إلى المعايير المتنوعة ومستوى الخدمات المُتأمّل تحقيقه - الحاجة إلى استثمار سنوي إجمالي يبلغ ما بين 2.8 و3.2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في توفير خدمات التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة في سبيل توفير تغطية عالمية للأطفال بين 0-5 سنوات (انظر المخططات المقترحة للاستثمار في التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة). سوف يساعد ذلك أيضًا في توفير وظائف كافية في قطاع التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة وغيره من القطاعات لزيادة معدلات توظيف النساء بنسبة تتراوح ما بين 3.2 نقطة مئوية (مخطط الحد الأدنى المأمول في أوروغواي) و10.1 نقاط مئوية (مخطط الحد الأعلى المأمول في جنوب أفريقيا). ومن الجدير بالذكر أن ما بين 36 بالمائة (جنوب أفريقيا) و52 بالمائة (أوروغواي) من التكلفة المالية للاستثمارات في التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة يمكن أن يُستَرَد من خلال الضرائب ونظام الضمان الاجتماعي.[5]

دليل التنفيذ التدريجي

كي تتمكن الدول الأخرى من الاقتداء بهذه الممارسة، يصف هذا القسم العملية التي يمكن من خلالها لصانعي القرارات والباحثين تقدير تكاليف توسيع خدمات التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة، مع الأخذ في عين الاعتبار خصائص نقطة البداية لكل دولة والإجراءات المؤسسية السائدة ومستوى الخدمات المأمول تحقيقه.[6]

1. تعريف المعايير والمخططات المقترحة

ما هو مستوى التغطية الذي ترغب في توفيره للأطفال من مختلف الفئات العمرية؟ سوف تتنوع أهداف التغطية اعتمادًا على معدلات التسجيل السائدة لمختلف الفئات العمرية ومستوى الخدمات المأمول تحقيقه والموارد المتاحة. وغالبًا ما تكون معدلات التغطية في جميع الدول تقريبًا أعلى للفئات العمرية الأكبر (مثلًا، 3-5 سنوات) بالمقارنة مع الفئات العمرية الأصغر (مثلًا، 0-2 سنة). وبالنسبة للدول مثل جنوب أفريقيا وأوروغواي، حيث تبلغ معدلات التسجيل الحالية 19 و39 بالمائة للأطفال بين سن 0-2، و64 و92 بالمائة للأطفال بين سن 3-5 الترتيب. وإذا اعتُمد مخطط أقل تأملًا فقد يُطمح إلى تحقيق تغطية تبلغ من 30 إلى 60 بالمائة ضمن الفئة العمرية الأصغر في جنوب أفريقيا ومن 33 إلى 66 بالمائة في أوروغواي، ومن 90 إلى 100 بالمائة ضمن الفئة العمرية الأكبر، بينما من الممكن أن يهدف مخطط أكثر طموحًا إلى تحقيق تغطية دولية لكلتي الفئتين العمريتين. وقد تبدأ الدول التي تكون فيها معدلات التسجيل الحالية أقل بكثير بأهداف أقل طموحًا يمكن أن تتحسن بالتدريج مع التقدم في عملية توسيع الخدمات.

- ما هو مستوى التأهيل الذي تتوقعه لكادرك العامل في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة؟ تؤثر مؤهلات الكوادر في نوعية الرعاية التي يتم توفيرها، وكذلك على مستويات المرتبات التي يتقاضاها الكادر. في جميع الدول تقريبًا، يشمل الكادر العامل في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة كلًا من الممارسين المساعدين الذين عادةً ما يمتلكون مستويات أقل من التدريب (المدرسة الثانوية عادةً) والمدرسين الرئيسيين الذين يملكون اعتمادات أعلى (مؤهلات مرحلة ما بعد الثانوية والمرحلة الجامعية). في الدول التي تنتشر فيها رعاية عالية الجودة للأطفال، يبلغ التقسيم النموذجي ما بين الكوادر ذات المؤهلات الأقل والكوادر ذات المؤهلات الأعلى نحو 50/50 للفئة العمرية الأكبر و30/70 للفئة العمرية الأصغر.
- ما هو مستوى الرواتب الذي تتصوره لمختلف أنواع العاملين في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة؟ يتقاضى العاملون في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة رواتب منخفضة - شأنهم في ذلك شأن بقية العاملين في المجالات المتّصلة بالرعاية - بالمقارنة مع العاملين الذين يملكون مؤهلات وخبرات مماثلة في الوظائف غير المتصلة بالرعاية ("عقوبة الرعاية"). وبالنسبة للاستثمارات في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة لتوفير رعاية ذات جودة عالية للأطفال وإتاحة وظائف شريفة، فمن الضروري اتخاذ إجراءات وقائية ضد الرواتب المنخفضة وظروف العمل السيئة. واعتمادًا على السياق في كل دولة، يمكن أن يُحدد مستوى الأجور للممارسين المساعدين كي يفوق الحد الوطني الأدنى للأجور أو يساوي ما لا يقل عن ثلثي متوسط الأجور على سبيل المثال، وكذلك بالنسبة للمدرسين الرئيسيين في مستوى مدرسي المدارس الابتدائية. ويقترح احتمالٌ آخر اعتبار مستويات الرواتب الحالية لكوادر رعاية الأطفال الأكثر والأكثر تأهيلًا بمثابة نقطة بداية. وفي جميع الأحوال، يجب أن تفوق الرواتب الحد الوطني الأدنى للأجور.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: جنوب أفريقيا

يؤتي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ثماره. في جنوب أفريقيا، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة لجميع الأطفال البالغين من العمر 0-5 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 2.3 مليون وظيفة جديدة، مما يزيد من توظيف الإناث بمقدار 10.1 نقطة مئوية (السيناريو 2). ويمكن أن تولّد هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديدًا من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 3804 مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يُمثّل سيناريو أقل طموحًا يتطلب 1.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).

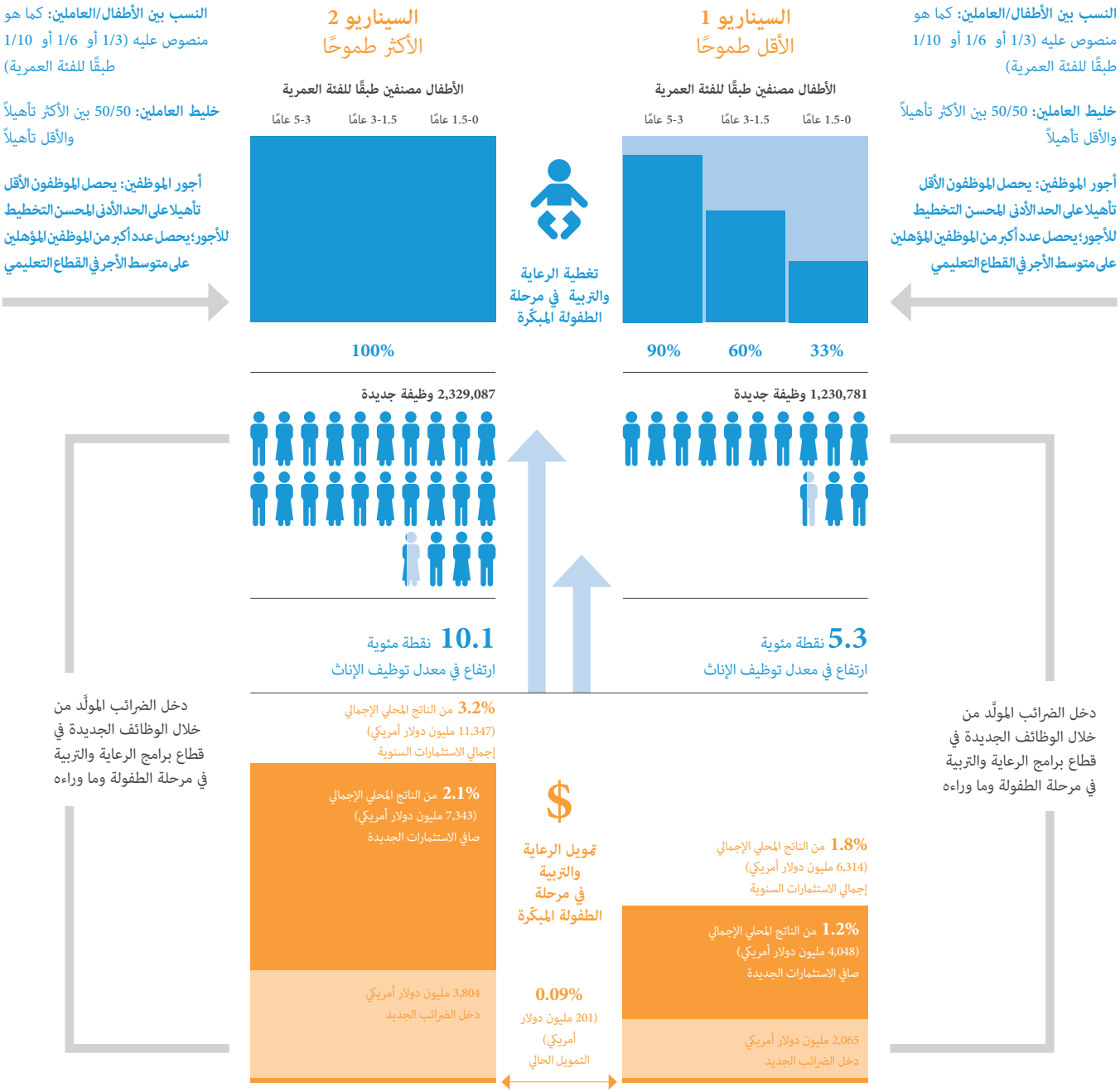

المصدر: De Henau, J. 2017. "Universal Childcare in South Africa, Turkey and Uruguay: A Comparative Analysis of Costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue." ورقة معلومات أساسية لقسم الأبحاث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك. أعدت ديبي بودلندر الحسابات لجنوب أفريقيا، بينما أعد الحسابات لأوروغواي كل من فيرناندو فيلغويرا ورافايل مانتيرو.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: أوروغواي

يؤتي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ثماره. في أوروغواي، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة ببرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة لجميع الأطفال البالغين من العمر 0-5 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 80000 وظيفة جديدة، ليزيد من توظيف الإناث بمقدار 4.2 نقطة مئوية. يمكن أن تولّد هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديدًا من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 638 مليون دولار أمريكي (السيناريو 2). ويمكن أن يُمثّل سيناريو أقل طموحًا يتطلب 2.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).

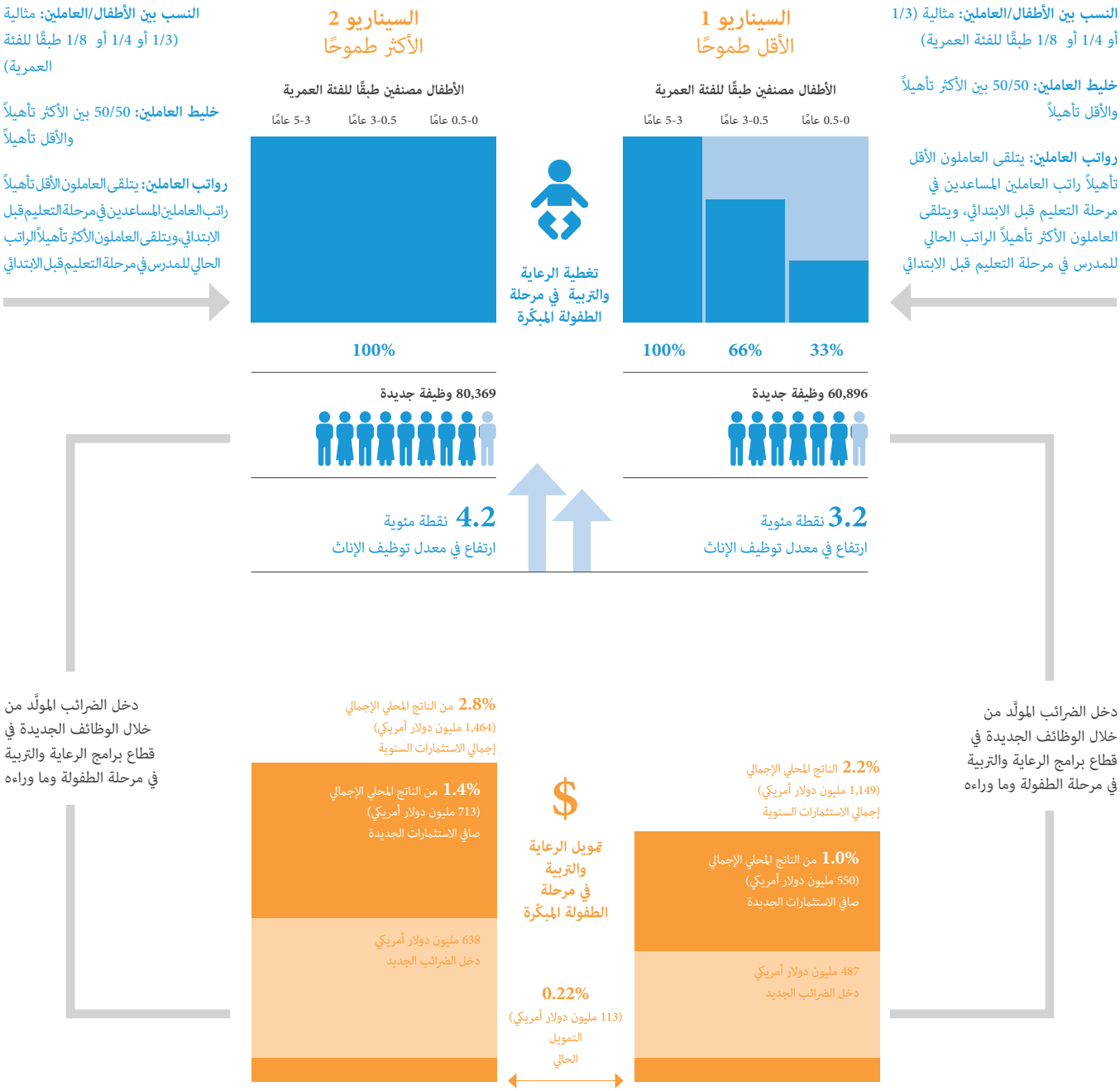

ملاحظة: جميع المبالغ بالدولار الأمريكي والأرقام لعام 2017. استُخدِمَت أسعار الصرف التالية 1 دولار أمريكي = 28.71 بيزو أوروغواي بالنسبة لأوروغواي و 1 دولار أمريكي = 13.51 راند جنوب أفريقيا، بالنسبة لجنوب أفريقيا. مقياس الرسم المُستخدَم لعرض عدد الوظائف المُخلَّقة بصورة مرئية هو 1 إلى 100,000 في حالة جنوب أفريقيا و 1 إلى 10,000 في حالة أوروغواي.

- ما هي نسبة الأطفال إلى الكوادر التي ترغب فرضِها لمختلف الفئات العمرية؟ إن لنسب الأطفال إلى الكوادر تأثيرًا مهمًا على كلٍ من نوعية الرعاية المقدمة وظروف العمل (ومستويات الضغوطات) المهيئة للكوادر. وقد فرضت الكثير من الدول مجموعة من القواعد والمعايير الخاصة بنسب الأطفال إلى الكوادر، تزداد وفقًا لعمر الطفل (مثلًا، 1/5 للفئة العمرية ما بين سن 0 - 2 و1/10 للفئة العمرية ما بين سن 3 - 5). ويمكن أن تُطبَّق القواعد والمعايير في كلا سياقي المخططين الأكثر والأقل طموحًا. إذا كانت النسب الحالية أعلى بكثير من القواعد والمعايير، فمن الممكن استخدام متوسّط النسب في المخططات الأقل طموحًا والقواعد والمعايير في المخططات الأكثر طموحًا.
- ما هو معدل النفقات العامة لمركز نموذجي يقدم التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة في دولتك؟ تشير النفقات العامة إلى قيم المُدخلات التي لا تُعَد نفقات أجور مباشرة للكوادر (الصيانة المادية للمبنى، والأغذية وغيرها من المواد المشتراة، والتأمين وما إلى ذلك)؛ وتتنوع هذه النفقات من دولة إلى أخرى، ويمكن أن تُثبَّت عند المستوى الحالي لأي مركز نموذجي يعمل حاليًا
- كم عدد الساعات التي ستعمل خلالها المراكز أسبوعيًا؟ من المهم أن تتوافق ساعات العمل لمراكز التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة مع ساعات العمل لذوي الأطفال، وأن تشمل أيضًا الوقت اللازم للتنقل من وإلى المراكز. وعليه فإن تنظيم ساعات العمل (والأجور) لا يقتصر فقط على تمديد ساعات العمل في مراكز رعاية الأطفال، بل هو أساسي أيضًا في دعم التوازن بين الحياة الشخصية والعمل. ولتبسيط الفكرة، تحدد هذه المحاكاة ساعات العمل عند 40 إلى 45 ساعة في الأسبوع.

2. جمع البيانات

تشمل البيانات المطلوبة لإجراء عملية المحاكاة ما يلي:

- مجتمع الأطفال وفقًا للفئة العمرية
- القواعد والمعايير الرسمية حول نسب الأطفال إلى الكوادر أو النسب الحالية للأطفال إلى الكوادر (في حال لم توجد، يمكنك تحديد نسب ملائمة باستخدام القواعد والمعايير الموجودة حاليًا في أماكن أخرى)
- معدل الأجور للكوادر الأكثر/الأقل تأهيلًا أو ما يعادله (مثلًا، المدرسين في المدارس الابتدائية)
- تكلفة تشغيل منشأة (أو تحديد نفقات عامة استنادًا إلى الأنظمة الموجودة حاليًا في أماكن أخرى)
- تكلفة بناء منشأة (وأسعار الفائدة إذا كانت الأموال مقترَضة)
- تكلفة إسهامات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي وغيره من أحكام الحماية الاجتماعية

3. تقدير آثار التوظيف

- التوظيف المباشر: الوظائف التي تُتاح في مجال التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة (أي، عدد أعضاء الكادر لكل منشأة مضروبًا في عدد المنشآت)؛ يمكن أن تختلف آثار التوظيف وفقًا للجنس استنادًا إلى معدلات التمييز الجنسي الحالية في القطاع
- التوظيف غير المباشر: الوظائف المتاحة في سلسلة القيمة والمرتبطة بقطاع التعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة؛ يتطلب قائمة تضم المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات ذات العلاقة
- العمالة المستحدثة: الوظائف المتاحة عبر الاقتصاد حين ينفق الموظفين الجدد (المباشرين وغير المباشرين) أجورهم

4. تقدير الآثار المالية

- الضريبة التي تدفعها الكوادر الجديدة في مجال رعاية الطفل (وتشمل إسهامات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الموظفون وأصحاب العمل على حد سواء)
- الضريبة (وتشمل إسهامات الضمان الاجتماعي) التي يدفعها الموظفون في قطاعاتهم
- الضرائب غير المباشرة (أو ضرائب الإنفاق) المدفوعة
- العوائد من الإنفاق المخفض على حوالات الضمان الاجتماعي (مثلًا، الفوائد التي يتوقف الموظفون الجدد عن تقاضيها نتيجة لامتلاك وظيفة أو العمل لساعات أكثر)

5. **احتساب إجمالي الاستثمار السنوي الضروري وصافي فجوة التمويل وسعر التمويل الذاتي**

- اجمالي الاستثمار السنوي لإنشاء وتشغيل مراكز للتعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة (أ)
- عوائد الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) وإسهامات الضمان الاجتماعي والإنفاق المخفّض على حوالات الضمان الاجتماعي (البند 4 أعلاه) (ب)
- سوف يؤدي اقتطاع البند (ب) من (أ) إلى إحداث صافي فجوة التمويل (ج)
- سعر التمويل الذاتي هو النسبة: (ب)/(أ)

إن إجراءات كهذه، والتي تأخذ في عين الاعتبار الظروف والاحتمالات التي تحددها السياقات المختلفة، يمكن أن توفر أساسًا مهمًا لتصميم وتنفيذ السياسات، بما في ذلك استراتيجيات التوسيع والتضمين التدريجيين، بدءًا بالفئات الأشد تهميشًا. ويمكن أن تُسهم هذه الإجراءات أيضًا في زيادة الشفافية والمساءلة من خلال النص بوضوح على درجة التغطية التي سوف يتم الوصول إليها عند أي معايير جودة وأي درجة استثمار وأي عوائد. ولذلك فإن تقديرات التكلفة تقدم صورةً أوضح عن الموارد الضرورية لتحقيق أهداف وغايات سياسة بعينها. غير أنها لا تقدم إجابات للأسئلة حول كيفية تعبئة الموارد الكافية، وهي مسألة سوف نناقشها في القسم التالي.

كيف يمكن الحصول على الموارد من أجل المساواة بين الجنسين؟

تتنوع مدى قابلية استخدام استراتيجيات وأدوات التعبئة ذات الموارد المختلفة عبر مختلف الدول والسياقات.[7] فبينما من الممكن أن تتمكن الدول الأعلى دخلًا من جذب مبالغ طائلة من الاستثمارات الخاصة، فإن الدول الأقل دخلًا سوف تكون أكثر اعتمادًا على مساعدات التنمية الرسمية والاقتراض أو التحويل الدولية. وفي السياق الحالي من التقشف العالمي، تكاد التحديات تبدو عصية على الحل، غير أن الموارد المتاحة للحكومات من أجل تنفيذ خطة عام 2030 ليست ثابتة، بل تحددها السياسات الضريبية والتعاون الدولي والقرارات بشأن عجز الإنفاق وإدارة الديون والسياسة النقدية التجارية والتنظيم المالي.[8] وفي جميع الدول، افتراضيًا، يوجد نطاق لزيادة العوائد من كلا المصادر المحلية والخارجية. ونبرز أدناه بعض المسارات المقترَحة التي يمكن استكشافها بشكل أعمق على المستوى المحلي.[9]

إعادة توزيع النفقات العامة

من الممكن أن تتمكن مراجعات النفقات العامة والموازنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي من الاستفادة من الموارد المتاحة بشكل أفضل. توفر بنود الموازنة ذات التكاليف المستمرة العالية والآثار الاجتماعية المنخفضة للحكومات فرصةً للتخفيض وإعادة التعيين. على سبيل المثال، قامت كل من كوستاريكا وتايلند بإعادة توزيع النفقات العسكرية لتمويل إنشاء أنظمة صحية دولية.[10] ويعني ذلك أيضًا أنه حتى مع تناقص مجموع الأرصدة، فإن هناك طرق لمنح الأولوية للنفقات المراعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والفئات من كلا الجنسين.

زيادة الإيرادات الضريبية

إن رفع نسب الضرائب – على الاستهلاك وأرباح الشركات والدخل الشخصي والملكية والإرث والواردات والصادرات والتنقيب عن المصادر الطبيعية وغيرها – وتعزيز كفاءة جمع الضرائب والامتثال هي الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا لتعبئة الموارد المحلية. وقد فُرضت ضرائب جديدة على التحويلات المالية والسفر جوًا والتبغ في عدد من الدول لرفع العوائد المالية (بالإضافة إلى تغيير السلوكيات التي تُعتبر مخاطر صحية، كما في الحالة الأخيرة). وتُحَصِّل الضرائب على التحويلات المالية، على سبيل المثال، مبلغًا معتبرًا من الموارد في الأربعين دولة التي فُرِضت فيها تلك الضرائب.[11]

وتقترح التقديرات أنه في حال تعميم تلك الضريبة عبر المراكز المالية العالمية الكبرى، فقد يتحصل عنها ما يتراوح ما بين 70 و661 مليار دولار أمريكي سنويًا مع التقليل من المضاربة المالية وخطر الأزمات المالية.[12] ومن الخيارات المهم اتخاذها إغلاق منافذ التجنب الضريبي وزيادة إمكانيات جمعها وتوسيع قاعدة الضرائب، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة بشأن التهرب الضريبي من قِبَل الشركات. وقد قُدِّرت الخسائر السنوية العائدة من التهرب الضريبي 189 مليار دولار أمريكي في الدول النامية.[13]

وعلى الرغم من ذلك، فليست جميع الضرائب متزايدة. فعلى سبيل المثال، تفرِض ضرائب الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة عبئًا ماليًا متفاوتًا على الأسر الأفقر، والتي تميل إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلها على بضائع الاستهلاك الأساسي بالمقارنة مع الأسر الأعلى دخلًا.[14] ومن الممكن أن تواجه النساء أيضًا عبئًا متفاوتًا من ضريبة القيمة المضافة عندما يكُنَّ مسؤولات عن شراء بضائع الاستهلاك الأساسية للمنزل. كما تميل الدول الأقل دخلًا إلى تحصيل حصة أعلى بكثير من العوائد من ضريبة القيمة المضافة من ضرائب الدخل الشخصي، مما يترك مساحة كافية لتحسين التزايد و/أو تناقص الأثر السلبي لضريبة القيمة المضافة على النساء والفقراء.[15] ولتقليل الطبيعة التراجعية للضرائب غير المباشرة، تقوم بعض الدول بإعفاء أو تصفير معدّل ضريبة القيمة المضافة المفروضة على بضائع الاستهلاك الأساسية التي يستهلكها الفقراء بشكل متفاوت.[16]

توسيع تغطية الضمان الاجتماعي

لقد استغلت جميع الدول ذات الاقتصاد المتقدم تقريبًا إسهامات الضمان الاجتماعي لصنع مساحة مالية. وفي العالم المتقدم، قامت بعض الدول التي تشمل الأرجنتين والبرازيل والصين وكوستاريكا وتايلند وتونس تغطية وجمع إسهامات الضمان الاجتماعي، وذلك كجزء من استراتيجياتها في تحقيق التنمية الاجتماعية. وفي بعض هذه الدول، كان ذلك جزءًا من جهود توفير الحوافز لإضفاء الطابع الرسمي، مما يسهم في خلق دورة حميدة: فإذا ازداد عدد المشاريع الرسمية، فكذلك سوف يزداد تحصيل الضرائب والإسهامات الاجتماعية.[17]

استخدام الاحتياطات المالية واحتياطات الصرف الأجنبي

في العديد من الدول، يمكن تحرير البنك المركزي والاحتياطات المالية وعوائد الدولة لتمويل سياسات التنمية المستدامة. وتعتمد الكثير من الدول على مصادرها الطبيعية الغنية في التمويل، على سبيل المثال، ومع ذلك فإن مؤشرات المساواة الاجتماعية والخاصة بالنوع الاجتماعي لا تزال مخيبة للآمال.[18] علاوة على ذلك، فقد كونت العديد من الدول مخزونًا كبيرًا من احتياطات الصرف الأجنبية لحماية أنفسها ضد الصدمات الاقتصادية والمالية في خضم الوضع الاقتصادي العالمي دائم التقلب، أو في سبيل خلق جو من الاستقرار لأسعار صرفها في سياق استراتيجيات النمو المعتمدة على الصادرات. ويتم استثمار معظم هذه الموارد حاليًا في سندات خزينة الولايات المتحدة، والتي تعتبر آمنة، بالرغم من أنها تنتج عوائد قليلة للغاية. ولذلك توجد فرصة للبنوك المركزية في بعض الدول النامية لإعادة تقييم حافظات المخاطر خاصتها. كذلك، توجد حاجة لجهود متعددة الأطراف لكبح مخاطر الأزمات المالية المتكررة من خلال إنشاء قوانين تنظيمية أفضل، فمن شأن ذلك أن يقلل من الحاجة إلى الاحتفاظ بالاحتياطات خارج البلاد وأن يحرر الموارد من أجل استخدامها في الاستثمارات التي تكون الدولة في أمس الحاجة إليها.

اقتراض الديون أو إعادة هيكلتها

يمكن استخدام الاقتراض المحلي والأجنبي، ويشمل القروض الميسرة، لتمويل الاستثمارات الاجتماعية، وبشكل خاص تلك التي تكون عوائدها المستقبلية مُعتبَرة، مثل خدمات التعليم والصحة ورعاية الطفل.[19] أما بالنسبة للدول ذات الديون المرتفعة للغاية، فسوف تكون هناك حاجة شديدة لتخفيف عبء الديون. وقد اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إطار عمل متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية[20] بمثابة حل بديل للمنهج المجزأ والمخصص وغير المُنصِف في الكثير من الأحيان، والمتواجد حاليًا لإعادة هيكلة الديون.[21]

تعزيز المساعدات والحوالات

إن الحفاظ على التزامات المساعدات وزيادة التبرعات المخصصة للمساواة بين الجنسين ومتابعتها في جميع الأهداف والغايات سيسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص في الدول منخفضة الدخل والدول المتأثرة بالصراعات، والتي توجد لديها إمكانيات محدودة لجذب أشكال أخرى من التمويل الخارجي ولتعبئة الموارد المناسبة محليًا.[22] ويشكل مؤشر سياسة المساواة بين الجنسين التي اقترحتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أداة هامّة لتتبّع المدى الذي يمكن أن تستخدم ضمنه المساعدات لدعم المساواة بين الجنسين على المستويين العالمي وفرادى البلدان المانحة (انظر الفصل الثالث، هدف التنمية المستدامة رقم 17). كما توفر الحوالات بين دول الجنوب من خلال المساعدات الثنائية التي تقدّمها الدول غير المنتمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية، بالإضافة إلى التكامل الإقليمي وبنوك التنمية الإقليمية، فرصةً للدول النامية لتمويل جهود تنفيذ خطة عام 2030، ويجب أن تُرصد من منظور المساواة بين الجنسين.

تقليص الحوالات بين دول الشمال والجنوب وإقصاء التدفقات المالية غير المشروعة

كما تبين في الفصل الثالث، تشكل الموارد المالية المتدفقة من الدول النامية ما يساوي ضعفين ونصف مبلغ المساعدات المتدفق إليها، وبذلك تُعد مكافحة التهرب الضريبي وتجنب الضرائب والتنافس الضريبي الدولي وغسيل الأموال والرشاوي وغيرها من الجرائم المالية حلًا أساسيًا لتعويض الموارد التي يجري فقدانها، وبشكل خاص في الدول النامية.[23] وتُعتبر التداعيات الناجمة عن التهرب الضريبي عبر الحدود والمنافسة الدولية على الضرائب وخيمة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتي تملك قاعدة ضرائب أقل مقارنةً بمعظم الدول مرتفعة الدخل. في رواندا، على سبيل المثال، تُقدر التدفقات الخارجة غير المشروعة بـ 51.7 بالمائة من العوائد الحكومية الضريبية ما بين عامي 2008 و2012.[24]

وبالرغم من أن من يرتكب التهرب والتجنب الضريبيين الدوليين عادة ما يكونون أفرادًا أو شركات مستقلة، فإن قوانين وسياسات دولة بعينها يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تمكين الجهات الفاعلة الخاصة من دفع حصتها العادلة من الضرائب أو تجنب دفعها. وقد أثار استعراض أجرته لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مخاوف بشأن آثار السرية المالية والسياسات الضريبية الخاصة بالشركات في سويسرا على قدرة الدول النامية على الحد الأعلى من الموارد المتاحة لتلبية حقوق المرأة.[25] وهناك إجماع متزايد على أن ملاذات التهرب الضريبي الخارجية تفرض مشكلة عالمية من حيث تسهيل حركات غسيل الأموال والتجنب/التهرب الضريبي، ما يُسهم في خلق مستويات عالية بشكل غير مقبول من التوزيع غير العادل للثروات على المستوى العالمي، ويستدعي التوصل إلى حلول عالمية كذلك.[26]

مراجعة أُطُر العمل الاقتصادية الكلية الأوسع

إن أُطُر العمل الاقتصادية الكلية السائدة تمنح تحقيق الاستقرار قصير الأمد أفضلية على الأهداف طويلة الأمد المتعلقة بتوفير فرص العمل والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، يوجد إجماع متزايد على أن مراجعة القواعد الصارمة بشكل أكثر من اللازم بشأن عجز الإنفاق والتحكم في التضخم يمكن أن تحرر الموارد الإضافية للتنمية المستدامة دون تعريض الاستقرار الاقتصادي الكلي للخطر.[27]

كيف يمكن توجيه الموارد لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين؟

لا يمكن فصل المناقشات بشأن تعبئة الموارد عن الأسئلة المطروحة بشأن كيفية إنفاق الموارد؛ الخارجية منها والمحلية. ويمكن أن تحسن استراتيجيات مثل الميزنة التشاركية والتدقيقات الاجتماعية وجلسات الاستماع العلنية من المساءلة من خلال تمكين المجتمع المدني من استخدام بيانات الميزانية والمشاركة في عملية المراجعة. ويمكن أن تُسهِم هذه الممارسات في توليد ثقة أكبر ما بين الدولة ومواطنيها، وتحسين تعبئة الموارد المحلية واستخدام الأموال العامة الشحيحة بشكل أكثر عدلًا وفعالية.[28] ومن المرجح أيضًا أن تحسن قرارات الإنفاق العام التي تحمل طابعًا شفافًا وعادلًا الاستدامة المالية على المدى البعيد. وبالتالي، فإنه إذا جلبت الخدمات العامة مثلًا على المواطنين فوائد واضحة، فمن المرجح أن يزداد استعدادهم للمساهمة في تمويل تلك الخدمات من خلال الضرائب المفروضة عليهم.[29]

وتُعد الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تحليل التأثير التوزيعي للإنفاق العام وفرض الضرائب وتوفير الخدمات العامة، بالتركيز على الفوائد التي ستجنيها والأعباء التي سوف تتكبدها النساء والفتيات. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا تحليل الآثار على النساء من خلفيات عرقية مختلفة ومستويات دخل مختلفة والإعاقة من عدمها. ويمكن أن تستخدم الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي كذلك في تقييم الامتثال الحكومي لالتزامات حقوق الإنسان، كتلك الموجودة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،[30] ومن شأنها الإسهام في تتبع الالتزامات المتعلقة بالموازنة تجاه المساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة عام 2030.

ويرى المدافعون عن الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي أنها استراتيجية مناسبة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات المالية ووضع الحكومات موضع مسؤولية عن آثار قرارات الإنفاق العام على المساواة بين الجنسين. وقد توصلت مراجعة عالمية لمبادرات الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي أن اكتساب تأييد ومراقبة وزارات المالية هامٌ لزيادة فعاليتها، ويجب أن تتخذ الوزارات الأخرى أيضًا دورًا رائدًا في تحديد الأهداف المتعلقة بمنظور النوع الاجتماعي كجزء من مسؤولياتها وفي تطوير البرامج وطلب الميزانيات لتحقيق أهدافها.[31] وقد كانت تلك هي الحالة في المكسيك وأوغندا، حيث أثبت البرلمان والمجتمع المدني مشاركة قوية كذلك في عمليات الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي (انظر قسم التحالفات للميزنة الفعالة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في المكسيك وأوغندا).

في بؤرة التركيز

تحالفات من أجل الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في المكسيك وأوغندا

لقد احتلت كل من المكسيك وأوغندا دورًا رياديًا في الجهود الداعية إلى دمج الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في التشريع والعمليات الإدارية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على التوالي. وقد كانت التحالفات واسعة النطاق والدعم المؤسساتي عبر الوزارات الحكومية والبرلمانات والمجتمع المدني مكونات مهمة في نجاحها.

في المكسيك، دفعت منظمات المجتمع المدني الجهود منذ منتصف عقد التسعينيات لرصد تخصيصات الميزانية للمساواة بين الجنسين، وتُبنيت تدابير رسمية في بدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ومنذ عام 2003، عمل البرلمان، تحت قيادة العضوات النساء والجهاز النسائي المكسيكي (المعهد الوطني للمرأة) للحرص على تكريس المزيد من الموارد في السياسات والبرامج التي تُعنى باحتياجات المرأة. ومنذ عام 2008، عمِلت الحكومة على تخصيص وتسجيل هذه الموارد في ملحق للميزانية الفدرالية كجزء من استراتيجية تخصيص أوسع. ولا تزال الحصة التي سيجري تخصيصها من الميزانية لتحقيق المساواة ما بين الجنسين صغيرة نسبيًا، بعدما ازدادت من 0.13 بالمائة إلى 0.67 بالمائة بين عامَي 2004 و2015. غير أن الحرص على توسيع المصادر لأجل استخدامها يُعتبر إنجازًا عظيمًا. وتشرف كل من وزارة المالية والمعهد الوطني للمرأة على رصد الامتثال على أساس ربع سنوي.[32] وتُكرَّس الموارد المخصصة في البرامج التي تُعنى بصحة المرأة وتمكينها اقتصاديًا، ويشمل ذلك مراكز رعاية الطفل

أما في أوغندا، فقد كان منتدى النساء في الديمقراطية ، وهي منظمة غير حكومية تأسست على يد مجموعة من عضوات البرلمان، أول من تصدر مبادرة الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، في أواخر التسعينيات، مع التركيز على قطاعات التعليم والصحة والزراعة.[33] وبين عامي 2005/2004، تبنت الحكومة استراتيجية الميزنة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي بشكل رسمي، وحددت مجموعة من القطاعات ذات الأولوية – وتشمل قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية والعدالة والزراعة – وطلبت من الوزارات ذات العلاقة تطوير البرامج التي تلبّي احتياجات النساء غير الملباة في هذه القطاعات.
وبالرغم من أن التقدم لا يزال بطيئًا، فقد كانت هناك العديد من الإنجازات الملموسة. على سبيل المثال، قامت وزارة التعليم بزيادة تخصيصات الميزانية لرصد الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة واستبقاء الفتيات في المدارس، وأوكِلت إليها مهمة تتبع الأسباب التي تترك الفتيات المدارس على إثرها. وتشمل هذه الأسباب الحمل والزواج والعنف والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي والصحة العامة.[34] وفي عام 2014، صوّت البرلمان لإزالة ضريبة القيمة المضافة البالغة 18 بالمائة على المُدخلات والمعدات الزراعية من الميزانية الوطنية، الأمر الذي كان في صالح المزارعين، الذين تتشكل غالبيتهم من النساء.[35]

المضي قدمًا: استراتيجيات العمل

لقد شكل هذا التقرير حجة وجيهة للحفاظ على مسألة المساواة بين الجنسين في مقدمة الأولويات ومركزها من خلال تنفيذ خطة عام 2030 ولرصد الاستراتيجيات التي تتبعها الحكومات في سبيل تلبية التزاماتها عن قُرب. يجب أن تكون عملية التقدم منطقية إذا أرادت الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي الحفاظ على الحماس بشأن ما سيسفر عنه تبني هذه الرؤية الجمعية من تحقيق مستقبل مستدام للجميع دون تمييز. ويمكن أن يُسهم الرصد المنظَّم للنتائج والسياسات والعمليات في تحفيز العمل وترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات وطنية تؤدي إلى نتائج تستفيد منها النساء والفتيات.

وقد قدمت الفصول السابقة نقاشًا مفصلًا حول كيفية تعزيز المساءلة (الفصل الأول) وتحسين إحصاءات النوع الاجتماعي للرصد الفعال (الفصل الثاني) وتقييم التقدم والثغرات والتحديات من منظور النوع الاجتماعي (الفصل الثالث) وتحديد النواحي الأخرى التي تعاني من تراجع أكبر (الفصل الرابع) بالإضافة إلى كيفية صياغة استجابات متكاملة لنواحي عدم المساواة بين الجنسين في مجالين هامين (الفصلان الخامس والسادس). وفي هذا القسم الأخير تصفية للاستنتاجات والتوصيات الموجودة في التقرير إلى ثلاث استراتيجيات رئيسية لتحقيق وعود المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في خطة عام 2030:

- تحسين البيانات والإحصائيات والتحليلات على أساس النوع الاجتماعي لرصد التقدم الذي تحققه النساء والفتيات عبر جميع الأهداف والغايات بشكل فعال.
- إعطاء الأولوية للتمويل والسياسات والبرامج المراعية لجوانب النوع الاجتماعي كي يتوازى العمل مع المبادئ والقيم والطموحات المبتغاة في خطة عام 2030.
- تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لضمان استخدام منهج متكامل في التنفيذ والمتابعة والمراجعة أساسه المساواة بين الجنسين.

تحسين البيانات والإحصاءات والتحليلات الخاصة بالنوع الاجتماعي

بالرغم من الاهتمام المتزايد بإحصاءات النوع الاجتماعي في العقود الأخيرة، يتناول هذا التقرير التحديات الملحة التي تعترض طريق الرصد المنظم المراعي لاعتبارت النوع الاجتماعي. وتشمل هذه التحديات التغطية غير المتساوية لمؤشرات النوع الاجتماعي عبر الأهداف والغايات، وغياب المعايير المتفق عليها دوليًا بشأن جمع البيانات، والتواجد غير المتساوي لإحصاءات النوع الاجتماعي عبر الدول وعبر الزمن. ويعود غياب مجموعة متكاملة من الإحصاءات العالمية حول النوع الاجتماعي جزئيًا إلى الأنظمة الإحصائية الضعيفة شحيحة الموارد، وبشكل خاص في الدول النامية. ومع ذلك، فإن الثغرات في إحصاءات النوع الاجتماعي – على نطاقي الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء – ناشئة أيضًا عن الإخفاق في إعطاء الأولوية لجمع هذه البيانات على مدى طويل. ولذلك فإن حشد الدعم والإمكانيات لإحصاءات النوع الاجتماعي على جميع المستويات يعتبر أولوية هامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أصحاب المصلحة المختلفين يمكن أن يضمنوا استخراج البيانات المتاحة وتحليلها والإبلاغ عنها لتحديد التقدم في المساواة على أساس النوع الاجتماعي بطريقة شمولية، ليشمل ذلك النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالًا عديدة ومتقاطعة من التمييز. ولضمان الرصد الفعال للتقدم لجميع النساء والفتيات عبر جميع الأهداف والغايات، يوصي التقرير بما يلي:

- **دعم تضمين مؤشرات النوع الاجتماعي عبر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام 2020.** على المستوى العالمي، تقدم مراجعة عام 2020 لإطار عمل المؤشر العالمي فرصة لمناقشة وتضمين مؤشرات أكثر تركيزًا على ناحية النوع الاجتماعي عبر إطار العمل، وبشكل خاص ضمن الأهداف التي تفتقر إلى هذه المؤشرات. وإلى ذلك الحين، يجب على الدول الأعضاء – من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنميةالمستدامة، مدعومًا بمنظمة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الباحثين والمجتمع المدني – أن تطور مقترحًا معقولًا لتنفيذ ذلك، بحيث يشمل جمع المعلومات في المجالات التي تتطلب تنمية تحليلية أعمق، وبالمثل، يجب أن يستهدف المدافعون عن البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أُطُر العمل الوطنية والإقليمية لضمان التضمين الشمولي لمؤشرات النوع الاجتماعي عبر جميع الأهداف.

- **العمل نحو الجمع المنتظم للبيانات لمؤشرات النوع الاجتماعي يضمن جودتها وإمكانية مقارنتها.** لذلك، سيكون في غاية الضرورة تسخير الموارد الفنية والمالية لأنظمة الإحصاءات الوطنية في سبيل تحقيق ذلك، حيث أن إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل خاص تعاني من محدودية الاستثمار ومن اتباع منهج مخصص. بدلًا عن ذلك، يجب أن تُرى حلول إحصاءات النوع الاجتماعي ضمن سياقٍ أوسع من بناء الإمكانيات الإحصائية وأن تُدمج ضمن برامج الدعم. كما يجب أن تعمل مكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الدولية والباحثين ومنظمات حقوق المرأة سويةً لمعالجة التحيزات الراسخة حول المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والمنهجيات لضمان أن تعكس البيانات بشكل واضح الحقيقة التي تعيشها النساء والفتيات على اختلاف خلفياتهم.

- **تطوير الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية لتحديد الفئات المُهمَلة.** يجب أن تُصنف البيانات بشكل منتظم حسب العمر والطبقة الاجتماعية والقدرة الجسدية والعقلية والعرق والعرقية والتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي وحالة الهجرة إلى غيرها من التصنيفات في السياقات الوطنية. كما يجب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالإبلاغ عن البيانات المصنفة في المراجعات الوطنية وفرض استراتيجيات محددة لتحديد وتوسيع تغطية البيانات للفئات التي يصعُب قياسُها والتي لا وجود لها حاليًا في الإحصاءات الوطنية. إن الدراسة الهادفة للمجتمعات المستضعفة، من خلال المنهجَين النوعي والكمي، هي منهج ضروري كذلك، شرط الحرص على المعايير الأخلاقية – بما في ذلك السرية التامة للبيانات – لحماية هذه الفئات وأولئك الأفراد ضد التمييز.

- **تعزيز مقاييس الجودة ومعايير حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والالتزام بها.** تُعد الدولة الضامن المطلق للبيانات العامة، وعليه، فإنها تتولى دورًا هامًا في ضمان امتثال إنتاج البيانات لتلك المعايير والمبادئ. ومع أن الابتكارات الناتجة عن دمج البيانات التقليدية بطرق جمع البيانات الحديثة واعدة للغاية ويمكن أن تساعد في تسريع التقدم في ملء ثغرات البيانات، فلا بد من وجود الضمانات للتأكد من الحفاظ على النوعية والتكامل وضمان السرية.

- **تسريع تنمية المعايير العالمية لمؤشرات النوع الاجتماعي في المستوى الثالث. ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات الراعية،** بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بمن فيهم الحكومات والمجتمع المدني، أن تستمر في جهودها لتطوير المنهجيات الواعية لمؤشرات النوع الاجتماعي المصنفة حاليًا ضمن الفئة الثالثة.وتوجد حاجة أكبر إلى مشاركة مكاتب الإحصاءات الوطنية في تصميم وتجريب المراحل لضمان أن تعمل المنهجيات المُطوَّرة بشكل فعال في مختلف السياقات. كما يجب أن تدمج الدول الأعضاء هذه المؤشرات ضمن أُطُر العمل الوطنية الخاصة بالرصد فورًا بعد تطوير هذه المنهجيات وتجريبها والموافقة عليها.

- **تعزيز الالتزام على أعلى مستوى سياسي بعملية رصدٍ مفتوحة وشمولية وشفافة لأهداف التنمية المستدامة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.** يجب أن تكون الأنظمة الإحصائية مستقلة وأن تُمكَّن بحيث تتكيف بسرعة مع التغيرات في المشهد المتعلق بالبيانات. كما يلعب الباحثون والأكاديميون ومنظمات حقوق المرأة وغيرها من مجموعات المجتمع المحلي دورًا هامًا في هذه العملية، ليس فقط في إنتاج البيانات استخدامها ولكن أيضًا في مناصرة إنتاج البيانات الإضافية والأفضل فيما يتعلق باعتبارات النوع الاجتماعي. وسوف يساعد التعاون ما بين أنظمة الإحصاء الوطنية وهذه المجموعات وغيرها في ضمان تلبية البيانات لاحتياجات أصحاب المصلحة المتنوعين.

- **تلبية أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة من خلال السياسات والبرامج.** سوف يكون تعويض المساوئ الراسخة التي تواجهها فئات بعينها من النساء والفتيات ضروريًا لتحقيق التقدم على جميع النواحي. وكأحد أوجه الأولوية، يجب أن تتم مراجعة السياسات التي يُرى أنها تعمق جوانب عدم المساواة وتساهم في التراجع المستمر للأفراد. يجب أن يتم فرض معايير محددة تهدف إلى تقليل أوجه عدم المساواة ومساعدة أولئك الذين يعانون من تراجع في تلك السياسات من عدم التعرض للاستثناء بحيث تكون هذه المعايير جزءًا من استراتيجيات أوسع تهدف إلى تكوين منظومات عالمية يمولها الجميع وتستفيد منها جميع فئات المجتمع.

- **تشجيع المشاركة الهادفة في تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.** يجب أن تُسهل عمليات الحوكمة المحلية وصنع القرارات وتشجيع أصوات النساء والفتيات وحضورهن، وذلك لضمان خضوع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية لمنظورات أوسع بشأن ما يمكن أن يساعد في تحقيق التقدم أو أن يعرقل مساره.

إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

إن الإيفاء بالالتزامات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 يقوم ويقع بحسب إمكانيات تعبئة وتخصيص الموارد الكافية للسياسات والبرامج التي تُسهم في تحقيقها. وفي الكثير من الدول، فإن الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها الملايين من النساء والفتيات – كالمياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية خلال فترة الطفولة المبكرة والمأوى والخدمات القانونية وخدمات الاستشارة والرعاية الصحية المتخصصة للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي – تفتقر إلى التمويل بشكلٍ مزمن، أو ذات نوعية ضعيفة، أو أنها ببساطة غير موجودة. وبينما تفرض الدول استراتيجيات التنفيذ الوطنية خاصتها، فمن الأهمية بمكان أن تُمنح الأولوية للاستثمارات في هذه المجالات وغيرها من المجالات الاستراتيجية وأن تتوافق السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030، والتي تشمل مبادئ حقوق الإنسان مثل المساواة وعدم التمييز والتعميم على مستوى العالم. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة قياس أدائهم استنادًا إلى هذه المبادئ والالتزام بتصحيح مساراتهم حيث تُخفِق إجراءاتهم في الإسفار عن النتائج المرغوبة. وعلى وجه الخصوص، يوصي التقرير بما يلي:

- **تطوير استراتيجيات تعبئة موارد محلية منصفة وتقدمية. إن صلاحية استراتيجيات تعبئة الموارد المختلفة تتنوع عبر الدول والسياسات المختلفة.** وحيث أن الدول الأعلى قد تكون دخلًا قادرة على جذب مبالغ كبيرة من الاستثمارات الخاصة، فإن الدول الأقل دخلًا سوف تعتمد بشكل أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاقتراض الدولي أو الحوالات. وفي جميع الحالات، فإن خيارات زيادة المساحة المالية لاستثمارات المساواة بين الجنسين متوفرة. يجب أن تتم مناقشة استراتيجيات محددة بأسلوب مفتوح وشفاف، ويجب أن تُقيَّم نتائجها التوزيعية للنساء والرجال من مختلف الفئات الاجتماعية كما يجب إيصالها بشكلٍ واضح.

- **رصد تخصيصات الميزانية لسياسات المساواة بين الجنسين وبرامجها.** ينبغي على الدول الأعضاء ووكالات التبرع والمنظمات الدولية تتبّع الالتزامات المالية لتشجيع المساواة بين الجنسين في كل من الميزانيات الوطنية والتدفقات الدولية للمساعدات الإنمائية الرسمية. وتُعتبر الميزنة التشاركية والمراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، بالإضافة للتدقيقات الاجتماعية وجلسات الاستماع العلنية أدوات هامة لتحسين شفافية قرارات الإنفاق ومساءلتها وتقييم أثرها على ناحية النوع الاجتماعي.

- **العمل المشترك لتمكين وجود بيئة عالمية مواتية.** في ضوء التزامات الشراكة العالمية والروح العالمية لخطة عام 2030، ينبغي تعزيز الوحدة والتعاون بين جميع الدول على اختلاف مستويات الدخل لديها لإيجاد بيئة عالمية مواتية لتنفيذها. ويجب على الدول الأعضاء التعاون فيما بينهم لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتنافس الضريبي الدولي ومراجعة مدفوعات المديونية الخانقة، والتي تعرقل جهود التعبئة للموارد المحلية في الوقت الحالي.

- **توافق السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030.** ينبغي على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص، أن تحرص على أن تكون أنشطتهم المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وأن تساهم في تلبية حقوق جميع النساء والفتيات. ويجب أن تكون مبادئ إتاحة الخدمات وتمكين الوصول إليها والمساواة في تقديمها وإمكانية تحمل تكاليفها هي الأساس الذي تقوم عليه صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها، وأن تكون المعيار الأساسي لرصد فعاليتها وتقييمها.

- **رفع مستوى الدعم المالي لمنظمات المرأة للمشاركة في مناصرة السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.** يمكن أن تلعب جهات التبرع الخاصة والثنائية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، دورًا هامًا من خلال زيادة التمويل الأساسي والممتد على عدة سنوات، حيث أن الاستقرار المالي الذي ينتج عن هذا النوع من التمويل يُمَكِّن منظمات المرأة من الاستجابة للتغييرات في سياقها بشكل مرن، ويسهّل المناصرة والتخطيط وتنفيذ البرامج على المدى المتوسط والبعيد، والذي يعتبر ضروريًا لوضع المساواة بين الجنسين في مكان أساسي في عمليات التنفيذ والرصد.

- **تحديد شروط واضحة للمشاركة ومعايير الشراكات العامة-الخاصة على المستويين العالمي والوطني.** إن دور الشركات أساسي في نجاح خطة عام 2030، حيث يمكن لها أن تحقق النمو الاقتصادي والابتكار، وتوفر وظائف شريفة وتساعد في إغلاق الفجوة التمويلية من خلال دفع حصتها من الضرائب. ويمكن تقوية فعالية مشاركة القطاع الخاص ومساءلتها من خلال تحديد قواعد واضحة للمشاركة وكذلك من خلال إجراء تقييمات الأثر على حقوق الإنسان واعتبارات النوع الاجتماعي بشكل منتظم. ويجب أن يكون ذلك جزءًا من الجهود الأوسع لجعل الشركات الخاصة – من جميع الأشكال والأحجام – أكثر استجابةً للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، كما تنص مبادئ تمكين المرأة.[1] بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى التقدم نحو مجموعة من المبادئ العالمية المشتركة حول دور الشركات في حقوق الإنسان في ازدياد مستمر.[2]

- **تلبية أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة من خلال السياسات والبرامج.** سوف يكون تعويض المساوئ الراسخة التي تواجهها فئات بعينها من النساء والفتيات ضروريًا لتحقيق التقدم على جميع النواحي. وكأحد أوجه الأولوية، يجب أن تُراجع السياسات التي يُرى أنها تعمق جوانب عدم المساواة وتساهم في التراجع المستمر للأفراد. يجب أن تُفرض معايير محددة تهدف إلى تقليل أوجه عدم المساواة ومساعدة أولئك الذين يعانون من تراجع في تلك السياسات من عدم التعرض للاستثناء بحيث تكون هذه المعايير جزءًا من استراتيجيات أوسع تهدف إلى تكوين منظومات عالمية يمولها الجميع وتستفيد منها جميع فئات المجتمع.

- **تشجيع المشاركة الهادفة في تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.** يجب أن تسهل عمليات الحوكمة المحلية وصنع القرارات وتشجيع أصوات النساء والفتيات وحضورهن، وذلك لضمان خضوع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية لمنظورات أوسع بشأن ما يمكن أن يساعدفي تحقيق التقدم أو أن يعرقل مساره.

تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

تقر خطة عام 2030 بشكل واضح أن نقطة البداية والتحديات (وطرق معالجة تلك التحديات) تختلف عبر الدول، وكنتيجة طبيعية، تُرى عملية التنفيذ والرصد والمساءلة على أنها سياسة خاصة بكل دولة تنفذها كما تراه مناسبًا. وتفتقر خطة عام 2030 إلى إمكانية إنفاذها بسبب عدم فرضها للالتزام السياسي المشترك: أي لا توجد عواقب محددة إذا أخفقت الدول في بذل جهود حقيقية لتلبية الأهداف والغايات. وعلى الرغم من ذلك، فقد التزمت الدول بمتابعة السياسات المفتوحة والشمولية والتشاركية والشفافة ومراجعتها، إضافة إلى السياسات المراعية لشئون الأفراد واعتبارات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والتي تركز على أولئك الذين يعانون من تراجع على صُعد مختلفة.[3] ولتعزيز المساءلة في مجال المساواة بين الجنسين على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، يوصي التقرير بما يلي:

- **إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني.** يجب أن تبذل الدول جهودها في توطين الالتزامات العالمية نحو المساواة بين الجنسين من خلال دمجها في خطط التنمية الوطنية وما يتعلق بها من السياسات والتشريعات وأطر العمل، وتشمل تلك التي تستخدم لإنتاج واستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي. يجب أن تُحدد المسؤوليات والموارد المخصصة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وغاياتها وأن تكون متاحة للمراقبة العامة، من قِبَل البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. يجب أن تمنح منظمات حقوق المرأة وهيئات المرأة الوطنية حقًا في إبداء آرائها وأن تُدعم للمشاركة في عمليات التنفيذ والتأثير بها.

- **الحرص على رصد التزامات المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.** يجب أن يتم تحديد الأهداف والمؤشرات المحددة بالإقليم أو الدولة والإبلاغ عنها لتعزيز الالتزامات العالمية. وعلى المستويين العالمي والإقليمي، يجب أن تشجع منظمة الأمم المتحدة وتدعم الحكومات في الإبلاغ عن هذه الالتزامات من خلال التعاون الفني ومشاركة الممارسات الحسنة. كما يجب إجراء التدقيقات المنتظمة لتقييم ما إذا كانت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة تدمج منظور النوع الاجتماعي في تقاريرها، وأن يكون ذلك جزءًا من عملية المتابعة والمراجعة الرسمية.

- **دعم منظمات المرأة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لرصد التقدم ووضع الحكومات موضع مساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين.** ينبغي على منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية أن توفر بيئة مواتية للباحثين ومنظمات المجتمع المدني لكي تُجري تقييماتها الخاصة للتقدم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، والتأكد من تمكن الخبراء النسويين ومنظمات حقوق المرأة من اتخاذ دورٍ رائد في تهيئة هذه البيئة. كما توجد حاجة لوجود إطار عمل قانوني مواتٍ، يشمل تدابير توفير مساحات آمنة للمجتمع المدني لضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن المرأة، وذلك من أجل تمكين منظمات المرأة من اتخاذ دورٍ هامٍ في عمليات الرصد والتنفيذ.

- **استخدام المراجعات الطوعيّة الوطنية التي ينفذها المنتدى السياسي رفيع المستوى كوسيلة لتكوين رؤية مشتركة للتقدم في المساواة بين الجنسين والتحديات التي تعترض الطريق.** يجب أن تستخدم الدول المراجعات الطوعية الوطنية وغيرها من عمليات المراجعة ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة بمثابة فرصة لإجراء تقييم مشترك للتقدم والثغرات والتحديات، وتسخير المعرفة والمهارات الموجودة لدى جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظمات حقوق المرأة مثل المجموعة النسائية الرئيسية. كما يجب أن تشمل هذه العملية عقد المشاورات واسعة النطاق خلال عملية تحضير المراجعات الطوعية الوطنية وإتاحتها للعامة قبل تقديمها للمنتدى السياسي رفيع المستوى.

- **تمكين المنتدى السياسي رفيع المستوى كي يكون منصة لاستعراض الأقران والحوار الهادف.** لإعطاء المنتدى السياسي صلاحية أكبر في المساءلة على المستوى العالمي، يجب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والجمعية العامة – بدعمٍ من الأمين العام للمنتدى السياسي رفيع المستوى، في عين الاعتبار مراجعة أساليب العمل التي يتبعها المنتدى السياسي رفيع المستوى بنيّة تخصيص وقتٍ أكبر للمراجعات الطوعية الوطنية وتوفير مساحة أكبر لمشاركة المجتمع المدني وتقاريره، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة. يجب على الأمانة العامة كذلك تحضير ملخص من مدخلات المجتمع المدني يشبه الملخص الذي قدمه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمراجعة العالمية الدورية، وإتاحته على المستوى العام إلى جانب المراجعات الطوعية الوطنية من أجل تحسين شفافية التقارير الوطنية ونوعيتها، وسوف توفر مراجعة منهجيات عمل المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام 2019 فرصةً مواتية لتعزيز دوره كآلية للمساءلة.

الملاحق

ملاحظات بشأن التحليل الإحصائي

مصادر البيانات وتعريف المؤشرات

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فقد حُصل على البيانات المستخدمة في هذا التقرير من قواعد بيانات الوكالات الدولية التي تملك التفويض والموارد والخبرة المعرفية لجمع وتنسيق وتجميع البيانات الوطنية للمقارنات عبر الدول. وقد حُصل على هذه البيانات من الإحصاءات الرسمية على المستوى الوطني. وتملك الأنظمة الإحصائية الوطنية دورًا رياديًا في إنتاج هذه الإحصاءات الرسمية. لرؤية وصف بيانات مؤشر أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الموارد الوطنية وتعريفاتها ومنهجياتها، إضافة إلى قائمة بالوكالات الدولية التي أوكلت إليها مهمة تجميع البيانات، انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017.

الاختلافات بين مصادر البيانات الوطنية والدولية

في بعض الحالات، تختلف التقديرات الوطنية عن التقديرات التي تنشرها الوكالات الدولية والمبينة في هذا التقرير. وقد نشأت هذه الاختلافات عن أربعة عوامل رئيسية: عمليات التنسيق المُتَبَعة على المستوى الدولي لجعل البيانات قابلة للمقارنة عبر الدول، والتحديثات/فترات المراجعة التي تجريها الوكالات الدولية التي لا تتفق مع فترة نشر البيانات من قِبَل الأنظمة الإحصائية الوطنية، وعمليات الحساب التقديرية التي تجريها الوكالات الدولية، وفي بعض الحالات، تطبيق آليات النمذجة لعمليات حساب التقديرات عندما تتوفر عدة مصادر للبيانات. وفي نهاية الأمر، تهدف الجهود التي تبذلها الجهات الوطنية والدولية المنتجة للبيانات في سبيل تحسين تنسيق عمليات إنتاج البيانات إلى الحد من هذه الاختلافات.

التجمعات والمجاميع الإقليمية

تستند التجمعات الإقليمية المستخدمة في التقرير إلى التصنيف الجغرافي للأقاليم وفقًا الرموز الموحدة للبلدان أو المناطق لأغراض الاستعمال الإحصائي، الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمتعارف عليها باسم معيار M94 (انظر الملحق 4 للمزيد من التفاصيل). وقد نُص على المعدلات الإقليمية والعالمية المرجحة بعدد السكان للمؤشرات حيثما أمكن في هذا التقرير. وبشكل عام، ينص التقرير على متوسط في حال توفرت البيانات لما لا يقل عن 50 بالمائة من الدول لكل إقليم و/أو إذا كانت تمثل حوالي ثلثي سكان المنطقة.

الانحدارات متعددة التباين المستخدمة في الفصل الرابع

يستخدم الفصل الرابع البيانات الاستقصائية للأسر المعيشية لتحديد الأسر الأكثر تعرضًا للاستثناء. والدافع لهذا التحليل هو إثبات كيف تتواجد الفئات المهمشة من النساء والفتيات اللاتي تملكنَ فرصًا ضئيلة عبر مختلف الأبعاد عبر المجتمعات. وبالإضافة إلى الإحصائيات الوصفية التي يبينها هذا الفصل، فقد أُجرِيت انحدارات لوجستية لاختبار أهمية الاختلافات ما بين الفئات. ويبني هذا الجزء من التحليل على العمل الذي أجراه سِن، إيير وموخرجي 2009 وسِن وإيير 2012. تتوفر قوائم ملخّصة لهذه النتائج لدى الطلب. أما النتائج المستمدّة من الاختلافات في الوسائل، حيثما وجدت، فقد نوقشت في حواشٍ خلال هذا الفصل.

مؤشرات النوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات التكميلية المستخدمة في التقرير

	المؤشر	الوصف	المستوى[1]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[2]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[3]
مؤشرات النوع الاجتماعي في إطار العمل العالمي للرصد[4]						
1	1.1.1	فئة السكان تحت خط الفقر الدولي وفقًا للجنس والعمر والحالة الوظيفية والموقع الجغرافي (حضر/ريف)	I	64.7	64.6	64.7
2	1.2.1	فئة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني وفقًا للجنس والعمر	I	0.0[3]	0.0[3]	0.0[3]
3	1.2.2	فئة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار والذين يعيشون في فقر على جميع الأبعاد المحددة وفقًا للتعريفات الوطنية	II	0.0	0.0	0.0
4	1.3.1	فئة السكان الذين تغطيهم أسس/أنظمة الحماية الاجتماعية وفقًا للجنس، مع تمييز الأطفال، العاطلين، الأشخاص الأكبر سنًا، ذوي الإعاقة، النساء الحوامل، المواليد الجدد، ضحايا إصابات العمل، والفقراء والمستضعفين	II	32.7	32.7	0.5
5	1.4.2	فئة مجموع السكان البالغين الذين يملكون حقوقًا مضمونة في حيازة الأراضي، والذين يملكون وثائق معترف بها قانونيًا والذين يعتبرون حقوقهم في حيازة الأراضي مضمونة وفقًا للجنس ونوع الحيازة	II	0.0	0.0	0.0
6	1.ب.1	فئة الإنفاقات الحكومية المتكررة وإنفاقات رأس المال في القطاعات التي تفيد النساء والفقراء والفئات المستضعفة بشكل غير متساوٍ	III	0.0	0.0	0.0
7	2.3.2	متوسط دخل منتجي الأغذية على نطاقٍ صغير، وفقًا للجنس ووضع الانتماء الأصلي	III	0.0	0.0	0.0
8	3.1.1	معدل الحالة الاجتماعية	I	86.1	86.1	0.5
9	3.1.2	فئة الولادات التي يشرف عليها عاملون ذوي كفاءة من القطاع الصحي	I	86.1	77.9	84.1
10	3.3.1	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب، وفقًا للجنس والعمر والفئات السكانية الرئيسية	II	51.0	51.0	51.0
11	3.7.1	فئة النساء في سن الإنجاب (ما بين سن 15-49) اللاتي يتّبعنَ طرقًا حديثة لتنظيم الأسرة	I	62.0	51.0	40.4
12	3.7.2	معدل الإنجاب بين اليافعين (ما بين سن 10-14؛ وما بين سن 15-19) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية	II	58.2	50.5	57.7
13	3.8.1	تغطية الخدمات الصحية الأساسية (المعرّفة بمتوسط التغطية للخدمات الأساسية اعتمادًا على تدخلات عمليات التعقّب التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات المواليد الجدد والأطفال، والأمراض المُعدِية والأمراض غير المُعدِية وإمكانيات الخدمات والقدرة على الوصول إليها ضمن الفئات السكانية والأقل حظًا)	III	0.0	0.0	0.0

	المؤشر	الوصف	المستوى[1]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[2]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[2]
14	4.1.1	فئة الأطفال واليافعين (أ) في الصفوف الثاني والثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الثانوية الأدنى الذين يحققون أدنى مستوى كفاءة في (1) القراءة و(2) الرياضيات، وفقًا للجنس	III/II	24.0	24.0	10.1
15	4.2.1	فئة الأطفال تحت الخمس سنوات الذين يسيرون على المسار الصحيح على مستويات الصحة والتعلم والعافية النفسية، وفقًا للجنس	III	29.3	28.8	0.0
16	4.2.2	معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الدخول الرسمي إلى المرحلة الابتدائية)، وفقًا للجنس	I	73.1	67.8	68.8
17	4.3.1	معدل مشاركة اليافعين والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الأشهر الإثني عشر السابقة، وفقًا للجنس	II	14.4	13.9	12.5
18	4.5.1	مؤشرات التكافؤ (الإناث/الذكور، المدينة/الريف، الشريحة الخمسية الأفقر/الأغنى وغيرها من المؤشرات مثل حالة العجز ووضع السكان الأصليين والتأثر بالنزاعات، حيثما توفرت البيانات) لجميع المؤشرات التعليمية التي يمكن تصنيفها في هذه القائمة	III/II/I	29.6	27.0	19.3
19	4.6.1	فئة السكان في مجموعة عمرية محددة ينطبق عليهم مستوى ثابت من الكفاءة في مهارات (أ) القراءة والكتابة و(ب) الحساب، وفقًا للجنس	II	12.0	12.0	Φ
20	4.7.1	مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع الصعد في (أ) سياسات التعليم الوطنية و(ب) المناهج التعليمية و(ج) تعليم المدرسين و(د) تقييم الطلاب	III	0.0	0.0	0.0
21	4.أ.1	فئة المدارس التي تمتلك إمكانية الوصول إلى (أ) الكهرباء و(ب) الإنترنت لغايات تربوية و(ج) أجهزة الحاسوب لغايات تربوية و(د) البنى التحتية والمواد المكيّفة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة و(هـ) مياه الشرب الأساسية و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة و(ز) ومرافق غسل اليدين الأساسية (وفقًا لتعريفات مؤشر المياه والصحة والصرف الصحي والنظافة العامة)	II	14.9	14.7	9.6
22	5.1.1	ما إذا كانت أطر العمل القانونية موجودة لتعزيز وفرض ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	III	0.0[ب]	0.0[ب]	0.0[ب]
23	5.2.1	فئة النساء والفتيات المعاشرات من سن الخامسة عشر فيما أكبر، والمعرضات للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي على يد شريك حميم حالي أو سابق في آخر 12 شهرًا، وفقًا لنوع العنف والعمر	II	40.9	30.3	Φ
24	5.2.2	فئة النساء والفتيات من سن الخامسة عشر فيما أكبر، والمعرضات للعنف الجنسي على يد شخص غير شريك حميم في آخر 12 شهرًا، وفقًا للعمر ومكان الحدوث	II	0.0	0.0	0.0

	المؤشر	الوصف	المستوى[1]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[2]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[3]
25	5.3.1	فئة النساء بين سن 20-24 واللاتي كُنّ متزوجات أو يمتلكنَ شركاء قبل سن 15 أو قبل سن 18	II	57.7	46.2	Φ
26	5.3.2	فئة الفتيات والنساء بين سن 15-49 اللاتي تعرضنَ للختان، وفقًا للعمر	II	13.9	12.5	Φ
27	5.4.1	فئة الوقت المستغرَق في العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعين، وفقًا للجنس والعمر والموقع	II	34.1	21.2	15.7
28	5.5.1	فئة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية	II/I	90.9	90.9	90.9t
29	5.5.2	فئة النساء في المناصب الإدارية	I	47.6	40.6	40.1
30	5.6.1	فئة النساء بين سن 15-49 اللاتي يتخذنَ قراراتهنّ المستنيرة بأنفسهنّ فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية	II	21.6	18.8	1.9
31	5.6.2	عدد الدول التي تملك قوانين وأنظمة تضمن الوصول الكامل والمتساوي للنساء والرجال في سن الخامسة عشر فأكبر للرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ومعلوماتها والتوعية بها	III	0.0	0.0	0.0
32	5.أ.1	(أ) فئة إجمالي السكان المزارعين الذين يملكون حقوق ملكية أو حقوقًا آمنة في أراضٍ زراعية، وفقًا للجنس، و(ب) حصة النساء ضمن المالكين أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وفقًا لنوع الحيازة	II	0.0ج	0.0ج	0.0ج
33	5.أ.2	فئة الدول حيث يضمن إطار العمل القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) الحقوق المتساوية للنساء في امتلاك الأراضي و/أو السيطرة عليها	II	0.0ط	0.0ط	0.0ط
34	5.ب.1	فئة الأفراد الذين يملكون هواتف نقالة، وفقًا للجنس	I	2.4	2.4	Φ
35	5.ج.1	فئة الدول ذات أنظمة التتبع والتخصيص العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	II	0.0ي	0.0ي	0.0ي
36	8.3.1	فئة التوظيف غير الرسمي في الوظائف غير الزراعية، وفقًا للجنس	II	19.7	19.2	12.5
37	8.5.1	متوسط الدخل في الساعة للموظفين الإناث والذكور، وفقًا للوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات	II	16.4	15.1	8.4
38	8.5.2	معدل البطالة، وفقًا للجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات	I	75.8	65.4	63.5
39	8.7.1	فئة وعدد الأطفال بين سن 5-17، والمنخرطين في عمالة الأطفال، وفقًا للجنس والعمر	II	22.6	14.9	9.1
40	8.8.1	معدلات تكرار إصابات العمل المسببة للوفاة وغير المسببة للوفاة، وفقًا للجنس ووضع الهجرة	II	25.0	20.4	21.9
41	8.8.2	مستوى الامتثال الوطني بحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمساومة الجماعية) اعتمادًا على المصادر النصّية لمنظمة العمل الدولية والتشريع الوطني، وفقًا للجنس ووضع الهجرة	III	0.0	0.0	0.0

	المؤشر	الوصف	المستوى[أ]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[ب]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[ج]
42	8.9.2	فئة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من إجمالي الوظائف السياحية	III	0.0	0.0	0.0
43	10.2.1	فئة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50 بالمائة من الحد المتوسط للدخل، وفقًا للجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات	III	0.0[د]	0.0[د]	0.0[د]
44	11.2.1	فئة السكان الذين يملكون إمكانية الوصول إلى خدمات النقل العام بشكل مناسب، وفقًا للجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات	II	0.0	0.0	0.0
45	11.7.1	متوسط نسبة المنطقة المبنية في المدن حيث تكون هناك مساحة مفتوحة للاستخدام العام من من قِبَل الجميع، وفقًا للجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات	III	0.0	0.0	0.0
46	11.7.2	فئة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، وفقًا للجنس والعمر ووضع الإعاقة ومكان الحدوث، خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة	III	0.0	0.0	0.0
47	13.ب.1	عدد الدول الأقل تقدمًا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعمًا متخصصًا، وكمية الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات دعم الإمكانيات للتخطيط والإدارة الفعّالين فيما يتعلق بالتغير المناخي، بما يشمل التركيز على النساء واليافعين والمجتمعات المحلية والمهمّشة	III	0.0	0.0	0.0
48	16.1.1	عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف شخص، وفقًا للجنس والعمر	I	44.2	44.2	41.3
49	16.1.2	الوفيات المتصلة بالصراعات لكل 100 ألف شخص، وفقًا للجنس والعمر والسبب	III	0.0	0.0	0.0
50	16.2.2	عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100 ألف شخص، وفقًا للجنس والعمر وشكل الاستغلال	II	27.4	27.4	Φ
51	16.2.3	فئة النساء والرجال الشباب بين سن 18-29، والذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشر	II	16.8	13.0	Φ
52	16.7.1	فئة المناصب (وفقًا للجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقات والفئات السكانية) في المؤسسات الحكومية (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية والخدمة العامة والقضاء) بالمقارنة مع التوزيعات الوطنية	III	0.0	0.0	0.0
53	16.7.2	فئة السكان الذين يؤمنون بأن عملية صنع القرار شمولية ومستجيبة، وفقًا للجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية	III	0.0	0.0	0.0
54	17.18.1	فئة مؤشرات التنمية المستدامة الناتجة على المستوى الوطني بتصنيفٍ كامل بالعلاقة مع الغاية، بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	III	0.0	0.0	0.0
		مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية الأخرى[ط] (مع إضافة التصنيف وفقًا للجنس)				
1	2.1.2	شيوع انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الحاد بين السكان، استنادًا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (وفقًا للجنس)[ه]	II	67.8	67.8	0.0

	المؤشر	الوصف	المستوى[أ]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[ج]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[د]
2	8.6.1	فئة اليافعين (بين سن 15-24) غير المنخرطين في التعليم أو سوق العمل أو التدريب (وفقًا للجنس)	I	60.1	55.3	39.9
3	9.5.2	عدد الباحثين (بما يكافئ العمل بدوامٍ كامل) لكل مليون من السكان (وفقًا للجنس)	I	66.8	54.8	ع
4	11.1.1	فئة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو العشوائيات أو مساكن غير لائقة (وفقًا للجنس)[ف]	I	28.4	28.4	ص
		مؤشرات النوع الاجتماعي التكميلية[ق]				
1	(الهدف 2)	شيوع فقر الدم بين النساء في عمر الإنجاب			لا ينطبق	
2	(الهدف 2)	نسبة النساء بين سن 15-19، واللاتي يكون مؤشر كتلة الجسم لديهنّ أقل من 18.5 (تعانين من نقص الوزن)			لا ينطبق	
3	(الهدف 3)	فئة النساء اللاتي يملكنَ حقًا مستقلًا/مشتركًا في اتخاذ القرارات بشأن رعايتهنّ الصحية			لا ينطبق	
4	(الهدف 4)	معدلات التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
5	(الهدف 4)	معدلات الأمّية، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
6	(الهدف 4)	فئة النساء اللاتي تلقين 6 سنوات من التعليم أو أقل			لا ينطبق	
7	(الهدف 4)	فئة النساء اللاتي تقل درجة تعليمهنّ عن درجة الدبلوم الثانويّ			لا ينطبق	
8	(الهدف 5)	الوصول إلى الإنترنت، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
9	(الهدف 5)	فئة النساء اللاتي تعرضنَ في أي من مراحل حياتهنّ للعنف الجسدي أو الجنسي على يد شريك حميم			لا ينطبق	
10	(الهدف 6)	فئة الأسر المعيشية التي تعتمد على النساء والفتيات لجمع موارد المياه الأساسية			لا ينطبق	
11	(الهدف 6)	معدل الفترة الأسبوعية التي تستغرقها النساء والفتيات في جمع المياه			لا ينطبق	
12	(الهدف 6)	فئة النساء اللاتي يستطِعنَ الوصول إلى مياه الشرب الأساسية			لا ينطبق	
13	(الهدف 6)	فئة النساء اللاتي يستطعنَ الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية			لا ينطبق	
14	(الهدف 7)	معدل الوقت اليومي الذي تستغرقه النساء والفتيات في جمع الوقود لمصادر الطاقة في المنزل			لا ينطبق	
15	(الهدف 7)	فئة النساء اللاتي يستطعنَ الوصول إلى وقود الطهي النظيف			لا ينطبق	
16	(الهدف 8)	معدل المشاركة في الأيدي العاملة، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
17	(الهدف 11)	فئة النساء اللاتي لم تُلبّى احتياجاتهم السكنية (الاكتظاظ)			لا ينطبق	
18	(الهدف 12)	استخدام المركبات الخصوصية، وفقًا للجنس			لا ينطبق	

	المؤشر	الوصف	المستوى[أ]	التوفر العالمي لبيانات النوع الاجتماعي		
				% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2000	% الدول المشمولة بالبيانات منذ 2010[ج]	% الدول ذات نقطة أو أكثر من البيانات منذ 2000[د]
19	(الهدف 14)	فئة الأشخاص الذين يعملون في مصائد الأسماك وتربية المائيات، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
20	(الهدف 14)	فئة النساء اللاتي يعملن في الصيد وعمليات ما بعد الصيد			لا ينطبق	
21	(الهدف 14)	فئة النساء اللاتي يشغلنَ مناصب إدارية في قطاع الأغذية البحرية			لا ينطبق	
22	(الهدف 15)	المزايا الرئيسية المحتملة للغابات وفوائدها وتكاليفها، وفقًا للجنس			لا ينطبق	
23	(الهدف 17)	فئة مساعدات التنمية الرسمية التي تستهدف المساواة بين الجنسين			لا ينطبق	

المصادر:

الأعمدة 2-3: شعبة الإحصاءات في هيئة الأمم المتحدة 2017أ.

العمود 4: تصنيفات المستويات من قِبَل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بأهداف التنمية المستدامة اعتبارًا من ديسمبر 2017. انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة2017ج.

الأعمدة 5-7: حسابات الأمم المتحدة استنادًا إلى شعبة الإحصاءات في هيئة الأمم المتحدة 2017أ. للمزيد من المعلومات حول خطط عمل المؤشرات، انظر نقاشات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بأهداف التنمية المستدامة(https://unstats.un.org/sdgs/meetings) ومستودع البيانات الفوقية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (https://unstats.un.org/sdgs/metadata/).

ملاحظات:

يشير رمز " Φ" إلى أن تواجد البيانات المتعلقة بالاتجاهات لم يمكن تقييمه، ذلك أن الإبلاغ عن البيانات المجموعة يتم في دورة واحدة في قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

أ. طور فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بأهداف التنمية المستدامة نظام تصنيف لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استنادًا إلى التطوير المنهجي وتوفر البيانات بشكل عام، وذلك ضمن ثلاثة مستويات: المستوى الأول للمؤشرات الواضحة من حيث المبدأ والتي تتوفر لها منهجية ومعايير ثابتة، ويكون إنتاج الدول للبيانات منتظمًا؛ والمستوى الثاني للمؤشرات الواضحة من حيث المبدأ والتي تتوفر لها منهجية ومعايير ثابتة، غير أن إنتاج الدول للبيانات لا يكون منتظمًا؛ والمستوى الثالث للمؤشرات التي ليس لها منهجية ومعايير متفق عليها دوليًا. ويستند تصنيف المستويات في هذه القائمة على القرارات التي تم اتخاذها خلال وبعد اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة في 6 نوفمبر 2017.

ب. يستند توفر البيانات إلى مراجعة يوليو 2017 لقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017أ). أما تقييم توفر البيانات فهو لجميع مؤشرات النوع الاجتماعي الأربعة والخمسين ومكوناتها الفرعية للفترة ما بين 2000 و2016، رهنًا بما إذا ما تمت تلبية مقاييس التصنيف وفقًا للجنس. وحيثما اشتملت المؤشرات على مكونات أو سلاسل فرعية، فإن تقييم توفر البيانات يتم بشكل منفصل وفقًا للسلاسل أو استنادًا إلى ما إذا كانت البيانات لما لا يقل عن سلسلة واحدة متوفرة ومصنفة وفقًا للجنس.

ج. المقصود من هذا المعيار قياس توفر البينات المتاحة في الوقت المناسب، أي ما إذا توفرت البيانات في أي وقت ما بين عامي 2010 و2016.

د. المقصود من هذا المعيار قياس إمكانية قياس الاتجاهات استنادًا إلى البيانات المتاحة، أي ما إذا توفرت نقطتا بيانات أو أكثر بين عامي 2000 و2016.

هـ. في هذا التقرير، يستخدم مصطلح "مؤشرات النوع الاجتماعي" للإشارة إلى المؤشرات التي تدعو بشكل واضح إلى التصنيف وفقًا للجنس و/أو تشير إلى المساواة بين الجنسين كهدف أساسي وللمؤشرات التي يشار فيها للنساء والفتيات تحديدًا كفئة مستهدفة. ويشمل ذلك 54 مؤشرًا للنوع للاجتماعي. وبالرغم من أن معايير أقل تقييدًا – حيث تكون جميع المؤشرات المتصلة بالنساء والفتيات (والتي يمكن أن تصنّف وفقًا للجنس) مشمولة في العد – يمكن أن تشمل إدراجًا أكبر لمؤشرات النوع الاجتماعي، فمن المفضل أن تكون هناك إشارة محددة. والسبب في ذلك هو أنه وبالرغم من أن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بأهداف التنمية المستدامة يدعو إلى أن تكون جميع المؤشرات مصنفة وفقًا للجنس وخصائص أخرى حيثما لزم، فلا تنص جميع المؤشرات على التصنيفات ذات العلاقة. ويمكن أن ينتج عن هذا التضارب فقدان عنصر التصنيف في البيانات التي توفّرت للمؤشرات غير الواضحة.

و. لا تتوفر بيانات مصنفة وفقًا للجنس لهذا المؤشر ضمن قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ولغايات هذا التقرير، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع البنك الدولي لإجراء تحليل جديد باستخدام قاعدة البيانات المصغرة العالمية المطورة حديثًا. ويُعنى التحليل الذي أجري على ثمانية وتسعين دولة نسبة النساء والفتيات اللاتي يعِشنَ ضمن أسرٍ فقيرة والتي تم استخدامها في ضوء هدف التنمية المستدامة رقم 1 (انظر الفصل الثالث).

ز. سوف يرصد المؤشر 5.1.1، الجاري تطويره حاليًا، التقدم في المجالات القانونية الأربعة التالية: (1) أطر العمل القانونية الشاملة، بما فيها المؤسسات والحياة العامة؛ (2) العنف ضد النساء؛ (3) مزايا التوظيف والمزايا الاقتصادية؛ و(4) الزواج والأسرة. ولن يرصد هذا المؤشر إزالة القوانين التمييزية فحسب، بل سوف يستبدل بها أطر عمل قانونية لتشجيع وفرض ورصد المساواة بين الجنسين، من خلال سياسات/خطط وآليات إنفاذ ورصد وتخصيص للموارد المالية. ويتوقع أن تصدر البيانات من الاستبيانات التجريبية خلال النصف الأول من العام 2018.

ح. بالرغم من عدم توفر أي بيانات للمؤشر 5.أ.1 ضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فقد بدأت عملية جمع البيانات التجريبية في سبع دول (جورجيا وجزر المالديف والمكسيك ومنغوليا والفلبين وأوغندا وجنوب أفريقيا) من خلال جهود مبذولة بالاشتراك ما بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي؛ وقد أسفرت نتائج هذه البيانات التجريبية عن استكمال المنهجية المخصصة لهذا المؤشر.

ط. خلال صيف 2018، تولّت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) نشاطًا في عشر دول لتجريب منهجية جمع البيانات حول هذا المؤشر. وقد شملت الدول المشاركة: ألبانيا وكولومبيا وجواتيمالا وإندونيسيا وكينيا ونيبال وعُمان وصربيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويُتوقّع من الدول الإبلاغ عن هذا المؤشر كل عامين اعتبارًا من عام 2018.

ي. بالرغم من عدم توفر أي بيانات لهذا المؤشر ضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فقد بدأت عملية جمع البيانات التجريبية في خمسة عشر دولة، وتشمل هذه الدول: ألبانيا والنمسا وبنغلادش وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وإثيوبيا والأردن ومقدونيا ومالي والمكسيك والمغرب ونيبال وجمهورية كوريا وتيمور الشرقية وأوغندا. وقد تمت إعادة تصنيف المؤشر في نوفمبر عام 2017 من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني.

ك. بالرغم من عدم توفر أي بيانات للمؤشر 10.2.1 ضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يستخدم هذا التقرير البيانات المتاحة الأحدث من دراسة لوكسمبورغ للدخل، مركز البيانات عبر الوطنية، لوكسمبورغ (انظر الفصل الثالث).

ل. تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية التحليل للتصنيف وفقًا للمؤشرات الجنسية التي لا تدعو صراحةً لذلك ولكن تتوفر بيانات مصنفة بشأنها.

م. يستند تقييم توفر البيانات وفقًا للجنس إلى استبيانات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة بين عامي 2014و2015 بالتعاون مع مؤسسة غالوب العالمية للاستطلاعات. انظر البيانات الفوقية للمؤشر 2.1.2: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017ط ومنظمة الأغذية والزراعة 2017.

ن. بالإضافة إلى ذلك، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا باستخدام البيانات الإحصائية المتوفرة الأحدث (السلسلة المتكاملة للبيانات الجزئية المتاحة للاستخدام العام 2017) لتصنيف المؤشر 8.6.1 وفقًا للجنس ووضع الإعاقة. وتتوفر هذه البيانات لاثنتين وثلاثين دولة (انظر الفصل الرابع).

س. لأن التصنيف وفقًا للجنس ليس شرطًا لهذا المؤشر، فلا تتوفر هذه البيانات ضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن اليونسكو – راعي البيانات الخاصة بالمؤشر 9.5.2 – يصنف البيانات الخاصة بالاتجاهات لهذا المؤشر وفقًا للجنس.

ع. لا تتوفر بيانات مصنفة وفقًا للجنس لهذا المؤشر ضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولأهداف هذا التقرير، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا باستخدام البيانات المتوفر الأحدث من الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية لستين دولة (انظر الفصل الثالث للمحة حول المناطق الحضرية الفقيرة).

ف. صنفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا المؤشر وفقًا للجنس لغايات هذا التقرير. وقد تم حساب البيانات للعام المتاح الأخير فقط ولذلك فإن تقييم البيانات المتعلقة الاتجاهات غير متوفرة.

ص. يستخدم التقرير البيانات التكميلية للمؤشرات حول الأهداف التي تفتقر إلى مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي هادفة أو حيث تكون البيانات لهذه المؤشرات غير متاحة حاليًا أو غير كافية. تم اختيار هذه المؤشرات التكميلية استنادًا إلى مشاورات مفتوحة مع منظمات المجتمع المدني ومدخلات خبراء دوليين آخرين (انظر الصندوق 3.1).

ق. يستخدم التقرير بيانات ومؤشرات إضافية للأهداف التي تفتقد إلى مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي ذي مغزى، أو حين لا تتوفر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات أو تكون غير مناسبة. اختيرت هذه المؤشرات الإضافية بناءً على استشارة مفتوح مع منظمات المجتمع المدني ومدخلات من جانب الخبراء الدوليين الآخرين (انظر الصندوق 3.1).

الملحق 2

توافر البيانات الخاصة بمؤشرات النوع الاجتماعي، وفقًا للدولة/المنطقة

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
أستراليا ونيوزلندا				
أستراليا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ق2.1.2	2.3.2
نيوزلندا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ق2.1.2	2.3.2
آسيا الوسطى والجنوبية				
أفغانستان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
بنغلادش	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
بوتان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
الهند	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
كزاخستان	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
قيرغيزستان	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ق2.1.2	2.3.2
جزر المالديف	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
نيبال	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الباكستان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
سري لانكا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
طاجيكستان	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
تركمانستان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
أوزباكستان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
آسيا الشرقية وجنوب الشرقية				
بروناي دار السلام	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
كمبوديا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الصين	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
هونج كونج، الصين	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
إندونيسيا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
اليابان	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
ماليزيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
منغوليا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
مينمار	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الفلبين	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهورية كوريا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
سنغافورة	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
تايلند	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
تيمور الشرقية	1.3.1 ،1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
فيتنام	1.3.1 ،1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
أوروبا وأمريكا الشمالية				
ألبانيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
أندورا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
النمسا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
روسيا البيضاء	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بلجيكا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
البوسنة والهرسك	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بلغاريا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
كندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
كرواتيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جمهورية التشيك	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
الدنمارك	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
إستونيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
فنلندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
فرنسا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
ألمانيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
جبل طارق	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
اليونان	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
غيرنزي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
الكرسي الرسولي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
هنغاريا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
آيسلندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
أيرلندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
إيطاليا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
جيرسي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
لاتفيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
ليختنشتاين	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
لتوانيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
لوكسمبورغ	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
مالطا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
موناكو	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
الجبل الأسود	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
هولندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
النرويج	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
بولندا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
البرتغال	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
جمهورية مولدافيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
رومانيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
روسيا الاتحادية	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
سان بيير وميكلون	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
سان مارينو	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
صربيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
سلوفاكيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
سلوفينيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
إسبانيا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جزر سفالبارد وجان ماين	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
السويد	1.3.1	1.b.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
سويسرا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
أوكرانيا	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
المملكة المتحدة	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
الولايات المتحدة	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
أنتيغوا وباربودا	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
الأرجنتين	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جزر البهاما	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
باربادوس	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
بليز	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
دولة بوليفيا متعددة القوميات	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
البرازيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
تشيلي	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
كولومبيا	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
كوستا ريكا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
كوبا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
دومينيكا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
جمهورية الدومينيكان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الإكوادور	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
السلفادور	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
غرينادا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
غواتيمالا	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
غويانا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
هايتي	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
هندوراس	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جامايكا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
المكسيك	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
نيكاراغوا	1.1.1	1ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بنما	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
باراغواي	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بيرو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
سان بارتيلمي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
سانت كيتس ونيفيس	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
سانت لوسيا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
سانت مارتن الفرنسية	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
سانت فينسنت والغرينادين	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
سورينام	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
ترينيداد وتوباغو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
أوروغواي	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
جمهورية فنزويلا البوليفارية	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية				
الجزائر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
أرمينيا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
أذربيجان	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
البحرين	1.1.1, 5.b,1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
قبرص	1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
مصر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
جورجيا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
العراق	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
إسرائيل	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
الأردن	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
الكويت	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
لبنان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
ليبيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
المغرب	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
عمان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
قطر	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
المملكة العربية السعودية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
دولة فلسطين	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
السودان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
الجمهورية العربية السورية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	ج2.1.2	2.3.2
تونس	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
تركيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
الإمارات العربية المتحدة	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
اليمن	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	ج2.1.2	2.3.2
أوقيانوسيا				
فيجي	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.1.2، 2.3.2
كيريباتي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2
جزر مارشال	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.1.2، 2.3.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ولايات ميكرونيسيا المتحدة	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
ناوروا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
بالاو	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
بابوا غينيا الجديدة	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
ساموا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
جزر سليمان	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
تونغا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
توفالو	-	1.ب.11، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
جزر الولايات المتحدة الصغيرة النائية	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
فانواتو		1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
أفريقيا جنوب الصحراء				
أنغولا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بنين	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بوتسوانا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
إقليم المحيط الهندي البريطاني	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
بوركينا فاسو	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
بوروندي	1.1.1, 5.b.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الرأس الأخضر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
الكاميرون	1.3.1، 1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهورية أفريقيا الوسطى	1.1.1, 5.2.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2
تشاد	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
جزر القمر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
الكونغو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
ساحل العاج	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جيبوتي	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
غينيا الاستوائية	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
إريتريا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
إثيوبيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الأراضي الفرنسية الجنوبية والأنتارتيكية	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
الغابون	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
غامبيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
غانا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
غينيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
غينيا بيساو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
كينيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 1 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 2 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ليسوتو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
ليبيريا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
مدغشقر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
مالاوي	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
مالي	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
موريتانيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
موريشيوس	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
موزمبيق	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
ناميبيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
النيجر	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
نيجيريا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
رواندا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
سانت هيلينا	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
ساو تومي وبرينسيب	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
السنغال	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
سيشل	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	-	2.3.2، 2.1.2
سيراليون	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
الصومال	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جنوب أفريقيا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جنوب السودان	-	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1، 1.1.1	2.1.2ج	2.3.2
سوازيلاند	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	-	2.3.2، 2.1.2
توغو	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
أوغندا	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
جمهورية تنزانيا الاتحادية	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
زامبيا	1.1.1، 1.3.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
زيمبابوي	1.1.1	1.ب.1، 1.4.2، 1.3.1، 1.2.2، 1.2.1	2.1.2ج	2.3.2
أستراليا ونيوزلندا				
أستراليا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
نيوزلندا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
آسيا الوسطى والجنوبية				
أفغانستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.أ.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1
بنغلادش	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بوتان	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.1، 4.5.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
الهند	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية إيران الإسلامية	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كزاخستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
قيرغيزستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر المالديف	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
نيبال	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
باكستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سيريلانكا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.5.1، 4.6.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
طاجيكستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.2	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
تركمانستان	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أوزباكستان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
آسيا الشرقية وجنوب الشرقية				
بروناي دار السلام	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كمبوديا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الصين	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
هونج كونج، الصين	3.7.2, 4.2.2, 5.4.1, 5.5.1, 8.5.2	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
إندونيسيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	**4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1**
اليابان	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.6.1	4.1.1، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
ماليزيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
منغوليا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
مينمار	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الفلبين	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية كوريا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
سنغافورة	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.5.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
تايلند	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
تيمور الشرقية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
فيتنام	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.6.1	4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
أوروبا وأمريكا الشمالية				
ألبانيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أندورا	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
النمسا	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.7.1، 4.أ.1
روسيا البيضاء	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بلجيكا	3.1.1	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.7.1، 4.أ.1
البوسنة والهرسك	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بلغاريا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كندا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
كرواتيا	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية التشيك	3.1.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.7.1، 4.أ.1
الدنمارك	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
إستونيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
فنلندا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	**4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1**
فرنسا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
ألمانيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.7.1، 4.أ.1
جبل طارق	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
اليونان	3.1.1، 3.3.1، 3.7.2	3.1.2، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
غيرنزي	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الكرسي الرسولي	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
هنغاريا	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
آيسلندا	3.1.1، 3.7.2	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أيرلندا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.1.1، 4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
إيطاليا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
جيرسي	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1،
لاتفيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
ليختنشتاين	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
ليتوانيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.a.1
لوكسمبورغ	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
مالطا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
موناكو	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الجبل الأسود	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
هولندا	3.1.1، 3.7.2	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
النرويج	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
بولندا	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
البرتغال	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
جمهورية مولدافيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
رومانيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
روسيا الاتحادية	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سان بيير وميكلون	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	٦.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سان مارينو	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
صربيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سلوفاكيا	3.1.1، 3.1.2	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.7.1، 4.أ.1
سلوفينيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
إسبانيا	3.1.1، 3.3.1، 3.7.2	3.1.2، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر سفالبارد وجان ماين	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
السويد	3.1.1، 3.7.2	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1
سويسرا	3.1.1	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
جمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أوكرانيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.5.1	4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
المملكة المتحدة	3.1.1، 3.7.2	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.3.1	4.1.1، 4.2.1، 4.5.1، 4.7.1، 4.أ.1
الولايات المتحدة	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.6.1	4.2.1، 4.3.1، 4.5.1، 4.7.1، 4.أ.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
أنتيغوا وباربودا	3.1.2، 3.7.2	3.1.1، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1،
الأرجنتين	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر البهاما	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1،
باربادوس	3.1.1، 3.1.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بليز	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
دولة بوليفيا متعددة القوميات	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
البرازيل	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.a.1
تشيلي	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كولومبيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
كوستا ريكا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كوبا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
دومينيكا	3.1.2	3.1.1، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية الدومينيكان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الإكوادور	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
السلفادور	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
غواتيمالا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
غويانا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
هايتي	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
هندوراس	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جامايكا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
المكسيك	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4أ.1
نيكاراغوا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بنما	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
باراغواي	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بيرو	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سان بارتيلمي	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سانت كيتس ونيفيس	3.1.2، 3.7.2	3.1.1، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سانت لوسيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سانت مارتن الفرنسية	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سانت فينسنت والغرينادين	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
سورينام	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
ترينيداد وتوباغو	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أوروغواي	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1	3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جمهورية فنزويلا البوليفارية	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية				
الجزائر	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
أرمينيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.5.1، 4.6.1	4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
أذربيجان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
البحرين	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
قبرص	5.b.1	3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1
مصر	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 5.b.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
جورجيا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.6.1	4.3.1، 4.7.1، 4.أ.1
العراق	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
إسرائيل	3.1.1، 3.7.2	3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الأردن	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الكويت	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.5.1	4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
لبنان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.2	3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
ليبيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
المغرب	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
عمان	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
قطر	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
المملكة العربية السعودية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
دولة فلسطين	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
السودان	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الجمهورية العربية السورية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
تونس	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
تركيا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.5.1	4.2.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
الإمارات العربية المتحدة	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
اليمن	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أوقيانوسيا				
فيجي	3.1.1، 3.1.2، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
كيريباتي	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر مارشال	3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.1.1، 3.3.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ولايات ميكرونيسيا المتحدة	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.7.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
ناورو	3.1.2، 3.7.1	3.1.1، 3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بالاو	3.1.2	3.1.1، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
بابوا غينيا الجديدة	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
ساموا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر سليمان	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
تونغا	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1	3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
توفالو	3.1.2، 3.7.1	3.1.1، 3.3.1، 3.7.2، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
جزر الولايات المتحدة الصغيرة النائية	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1
فانواتو	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1، 4.أ.1
أفريقيا جنوب الصحراء				
أنغولا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.5.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1
بنين	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
بوتسوانا	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
إقليم المحيط الهندي البريطاني	-	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2، 3.8.1	-	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.3.1
بوركينا فاسو	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
بوروندي	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
الرأس الأخضر	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
الكاميرون	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
جمهورية أفريقيا الوسطى	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1	3.7.2، 3.8.1	4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.1.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
تشاد	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.5.1، 4.أ.1	4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
جزر القمر	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.1.1، 4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
الكونغو	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2	3.3.1، 3.8.1	4.1.1، 4.2.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
ساحل العاج	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.1.1، 4.2.2، 4.5.1، 4.أ.1	4.2.1، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3.1.1، 3.1.2، 3.3.1، 3.7.1، 3.7.2	3.8.1	4.2.1، 4.5.1، 4.أ.1	4.1.1، 4.2.2، 4.3.1، 4.6.1، 4.7.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جيبوتي	3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2، 3.7.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1، 4.7.1
غينيا الاستوائية	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1، 4.7.1
إريتريا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1، 4.7.1
إثيوبيا	3.7.2، 3.7.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.3.1	4.5.1، 4.2.2	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1
الأراضي الفرنسية الجنوبية والأنتارتيكية	-	3.8.1، 3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	-	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.5.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1
الغابون	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.5.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1
غامبيا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.1	4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.1.1، 4.7.1
غانا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1، 4.6.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.3.1
غينيا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1، 4.7.1
غينيا بيساو	3.7.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2، 3.3.1	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1	4.a.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.1.1
كينيا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
ليسوتو	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
ليبيريا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.2	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1
مدغشقر	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1
مالاوي	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.1، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2
مالي	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.2.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.1.1
موريتانيا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.1.1
موريشيوس	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1
موزمبيق	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1
ناميبيا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
النيجر	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
نيجيريا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.1، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2
رواندا	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.7.2، 3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.2.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.1.1
سانت هيلينا	-	3.8.1، 3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	-	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.5.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 3 ستة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 4 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ساو تومي وبرينسيب	3.7.2، 3.7.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.3.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.2.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.1.1
السنغال	3.7.2، 3.7.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.3.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
سيشل	3.1.2	3.8.1، 3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
سيراليون	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.2.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.1.1
الصومال	3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2، 3.7.1	4.5.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1
جنوب أفريقيا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1
جنوب السودان	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.5.1، 4.2.2	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1، 4.1.1
سويسرا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1، 4.أ.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1
توغو	3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1، 3.7.2	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1، 4.أ.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1
أوغندا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.أ.1، 4.5.1، 4.2.2، 4.1.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.1
جمهورية تنزانيا الاتحادية	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1، 4.أ.1	4.7.1، 4.6.1، 4.3.1
زامبيا	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.1.1	4.7.1، 4.أ.1، 4.6.1، 4.3.1، 4.2.2، 4.2.1
زيمبابوي	3.7.2، 3.7.1، 3.3.1، 3.1.2، 3.1.1	3.8.1	4.5.1، 4.2.2، 4.2.1، 4.1.1	4.أ.1، 4.7.1، 4.6.1، 4.3.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
أستراليا ونيوزلندا				
أستراليا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.3.1، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.5.1، 8.3.1
نيوزلندا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.3.1، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.3.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.5.1
آسيا الوسطى والجنوبية				
أفغانستان	5.5.1، 5.3.1، 5.2.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.5.2، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.6.1، 8.5.1، 8.3.1
بنغلادش	5.5.2، 5.5.1، 5.3.1، 5.2.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.8.1*، 8.6.1، 8.5.2، 8.3.1	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1
بوتان	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.3.1، 5.2.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.6.1، 8.5.1، 8.3.1
الهند	5.5.1، 5.3.1، 5.2.1	5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.5.2، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.8.1*، 8.6.1، 8.5.2، 8.3.1	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جمهورية إيران الإسلامية	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1.أ، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2*، 8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كزاخستان	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1.أ، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
قيرغيزستان	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2*، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر المالديف	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2*، 8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
نيبال	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.أ.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
باكستان	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1*، 8.5.2، 8.6.1	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سري لانكا	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
طاجيكستان	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
تركمانستان	5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أوزبكستان	5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
آسيا الشرقية وجنوب الشرقية				
بروناي دار السلام	5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كمبوديا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الصين	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.a.1، 5.a.2، 5.b.1، 5.c.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
هونج كونج، الصين	5.4.1، 5.5.1، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.6.1	8.5.1، 8.5.2، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
إندونيسيا	1.ب.5، 5.ب.1، 5.5.2، 5.5.1، 5.3.1	1.ج.5، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.7.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.8.2، 8.8.1، 8.5.1، 8.3.1، 8.9.2
اليابان	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	1.ج.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1، 1.ب.5	8.6.1، 8.5.2*	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.5.1، 8.3.1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	5.5.1، 5.4.1، 5.3.1	1.ج.5، 5.أ.2، 1.ب.5، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.5.2، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.7.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1، 8.3.1
ماليزيا	1.ب.5، 5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	1.ج.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.5.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.3.1
منغوليا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.3.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.7.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.3.1	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1
ميانمار	5.5.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.5.1، 8.3.1
الفلبين	5.5.2، 5.5.1، 5.3.1، 5.2.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.7.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1، 8.3.1
جمهورية كوريا	1.ب.5، 5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.6.1، 8.5.1، 8.3.1
سنغافورة	5.5.2، 5.5.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.6.1، 8.5.2*	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.6.1، 8.5.1، 8.3.1
تايلند	1.ب.5، 5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.3.1	1.ج.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.5.1، 8.3.1
تيمور الشرقية	5.5.2، 5.3.1، 5.5.1، 5.2.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.6.1، 8.5.2، 8.3.1*	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.5.1
فيتنام	5.5.2، 5.5.1، 5.3.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.6.1، 8.5.2، 8.5.1*	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.3.1
أوروبا وأمريكا الشمالية				
ألبانيا	1.ب.5، 5.ب.1، 5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.3.1، 5.أ.2	1.ج.5، 5.أ.1، 1.ب.5، 5.ج.1، 5.6.2، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.7.1، 8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.5.1، 8.3.1
أندورا	5.5.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.5.2، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	-	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.6.1، 8.5.2، 8.5.1، 8.3.1
النمسا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.5.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.3.1
روسيا البيضاء	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.3.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.5.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.3.1
بلجيكا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.5.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.3.1
البوسنة والهرسك	5.5.2، 5.5.1، 5.3.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.4.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.2.1، 5.1.1	8.6.1*، 8.5.2	8.9.2، 8.8.2، 8.8.1، 8.7.1، 8.5.1، 8.3.1
بلغاريا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	1.ج.5، 1.ب.5، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.3.2، 5.2.2، 5.1.1	8.8.1، 8.6.1*، 8.5.2، 8.5.1	8.9.2، 8.8.2، 8.7.1، 8.3.1

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
كندا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
كرواتيا	5.5.2، 5.5.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1٥، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية التشيك	5.5.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2 ، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
الدنمارك	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
إستونيا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
فنلندا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.a.1، 5.a.2، 5.b.1، 5.c.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
فرنسا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.a.1، 5.a.2، 5.b.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
ألمانيا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جبل طارق	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
اليونان	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غيرنزي	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الكرسي الرسولي	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
هنغاريا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
آيسلندا	5.5.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أيرلندا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
إيطاليا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جيرسي	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
لاتفيا	5.5.2، 5.5.1، 5.4.1، 5.2.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ليختنشتاين	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ليتوانيا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
لوكسمبورغ	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
مالطا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
موناكو	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.أ.1، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الجبل الأسود	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
هولندا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
النرويج	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
بولندا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
البرتغال	5.2.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية مولدافيا	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
رومانيا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
روسيا الاتحادية	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.أ.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
سان بيير وميكلون	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سان مارينو	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
صربيا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.أ.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سلوفاكيا	5.2.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
سلوفينيا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
إسبانيا	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر سفالبارد ويان ماين	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
السويد	5.2.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
سويسرا	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.3.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أوكرانيا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8 *8.6.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
المملكة المتحدة	5.4.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
الولايات المتحدة	5.4.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
أنتيغوا وباربودا	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الأرجنتين	5.4.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.2، 8.8.1	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر البهاما	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
باربادوس	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بليز	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
دولة بوليفيا متعددة القوميات	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
البرازيل	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
تشيلي	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
كولومبيا	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كوستا ريكا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كوبا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
دومينيكا	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جمهورية الدومينيكان	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.8.2، 8.9.2
الإكوادور	5.ب.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.أ.1، 5.أ.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.أ.1، 5.أ.2	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
السلفادور	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غرينادا	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غواتيمالا	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.أ.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غويانا	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1، 8.5.2، 8.7.1	8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
هايتي	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
هندوراس	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جامايكا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
المكسيك	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
نيكاراغوا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
بنما	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.a.1، 5.a.2، 5.b.1، 5.6.2	8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.2، 8.9.2
باراغواي	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1*	8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بيرو	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1*، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سان بارتيلمي	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سانت كيتس ونيفيس	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سانت لوسيا	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سانت مارتن الفرنسية	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سانت فينسنت والغرينادين	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
سورينام	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ترينيداد وتوباغو	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أوروغواي	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية فنزويلا البوليفارية	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية				
الجزائر	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أرمينيا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أذربيجان	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.7.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.8.2، 8.9.2
البحرين	5.5.1، 5.5.2 ، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
قبرص	5.2.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
مصر	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.8.1	8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
جورجيا	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
العراق	5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
إسرائيل	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
الأردن	5.5.1، 5.5.2 5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الكويت	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
لبنان	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ليبيا	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
المغرب	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
عمان	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.a.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
قطر	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
المملكة العربية السعودية	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
دولة فلسطين	5.3.1، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
السودان	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الجمهورية العربية السورية	5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
تونس	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
تركيا	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.8.1	8.3.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
الإمارات العربية المتحدة	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
اليمن	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أوقيانوسيا				
فيجي	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كيريباتي	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر مارشال	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ولايات ميكرونيسيا المتحدة	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ناورو	5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بالاو	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	°8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بابوا غينيا الجديدة	5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ساموا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.6.2	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر سليمان	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
تونغا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
توفالو	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر الولايات المتحدة الصغيرة النائية	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
فانواتو	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أفريقيا جنوب الصحراء				
أنغولا	5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.6.1*، 8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بنين	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بوتسوانا	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
إقليم المحيط الهندي البريطاني	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بوركينا فاسو	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
بوروندي	5.3.1، 5.5.1، 5.6.1، 5.ب.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1	8.6.1*	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الرأس الأخضر	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2، 5.6.1، 5.ج.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الكاميرون	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية أفريقيا الوسطى	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
تشاد	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جزر القمر	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.6.1*	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الكونغو	5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ساحل العاج	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.6.1*، 8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جمهورية الكونغو الديمقراطية	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جيبوتي	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.3.1	8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غينيا الاستوائية	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
إريتريا	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
إثيوبيا	5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الأراضي الفرنسية الجنوبية والأنتارتيكية	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الغابون	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غامبيا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غانا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.3.1، 8.5.2، °8.6.1، 8.7.1	8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غينيا	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	°8.6.1، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
غينيا بيساو	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
كينيا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1، 5.أ.2	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ليسوتو	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ليبيريا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ	8.5.2، °8.6.1، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
مدغشقر	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، °8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
مالاوي	5.2.1، 5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
مالي	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.5.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ	8.3.1، 8.5.2،°8.6.1	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
موريتانيا	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
موريشيوس	5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	8.5.2، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2
موزمبيق	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2،°8.6.1	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 5 أربعة عشر مؤشرًا للنوع للاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 8 سبعة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ناميبيا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.3.1، 8.5.2	8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
النيجر	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2، 8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
نيجيريا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
رواندا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سانت هيلينا	-	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
ساو تومي وبرينسيب	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
السنغال	5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سيشل	5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سيراليون	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.6.1°	8.3.1، 8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
الصومال	**5.3.1، 5.3.2، 5.5.1**	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.1، 5.6.2، 5.ج.1	-	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جنوب أفريقيا	5.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.6.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.3.1، 8.5.2، 8.6.1°	8.5.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جنوب السودان	5.3.1، 5.5.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1	8.5.2	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
سويسرا	5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ب.1، 5.ج.1	8.5.2، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
توغو	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.5.2، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
أوغندا	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.أ.1، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2، 8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
جمهورية تنزانيا الاتحادية	5.2.1، 5.3.1، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.6.2، 5.أ.1، 5.أ.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2	8.5.2، 8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
زامبيا	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.5.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1، 5.6.2	8.5.2، 8.6.1°، 8.7.1	8.3.1، 8.5.1، 8.8.1، 8.8.2، 8.9.2
زيمبابوي	5.2.1، 5.3.1، 5.5.1، 5.5.2، 5.6.1	5.1.1، 5.2.2، 5.3.2، 5.4.1، 5.6.2، 5.ج.1، 5.ب.1، 5.أ.2، 5.أ.1	8.5.2، 8.8.1	8.3.1، 8.5.1، 8.6.1، 8.7.1، 8.8.2، 8.9.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[أ] المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
أستراليا ونيوزلندا				
أستراليا	10.ب[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
نيوزلندا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
آسيا الوسطى والجنوبية				
أفغانستان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بنغلادش	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بوتان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الهند	10.ب[ب]2.1	-	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية إيران الإسلامية	5.ب.1	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كزاخستان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
قيرغيزستان	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جزر المالديف	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
نيبال	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
باكستان	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سري لانكا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
طاجيكستان	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تركمانستان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أوزبكستان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
آسيا الشرقية وجنوب الشرقية				
بروناي دار السلام	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كمبوديا	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الصين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
هونج كونج، الصين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
إندونيسيا	-	10.2.1	11.ج[ج]1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
اليابان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[ذ]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
ماليزيا	5.ب.1	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
منغوليا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
مينمار	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الفلبين	-	10.2.1	11.ج1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية كوريا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سنغافورة	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تايلند	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تيمور الشرقية	-	10.2.1	11.ج1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
فيتنام	-	10.2.1	11.ج1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أوروبا وأمريكا الشمالية				
ألبانيا	-	10.2.1	11.ج1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أندورا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
النمسا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
روسيا البيضاء	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بلجيكا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
البوسنة والهرسك	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بلغاريا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كندا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كرواتيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية التشيك	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الدنمارك	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
إستونيا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
فنلندا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
فرنسا	10.ب2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[أ]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ألمانيا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جبل طارق	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
اليونان	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
غيرنزي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الكرسي الرسولي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
هنغاريا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
آيسلندا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أيرلندا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
إيطاليا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جيرسي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
لاتفيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
ليختنشتاين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
ليتوانيا	-	10.2.1	-	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
لوكسمبورغ	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
مالطا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
موناكو	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الجبل الأسود	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
هولندا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
النرويج	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بولندا	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
البرتغال	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية مولدافيا	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
رومانيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
روسيا الاتحادية	10.3،2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[أ]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
سان بيير وميكلون	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سان مارينو	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
صربيا	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سلوفاكيا	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سلوفينيا	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
إسبانيا	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جزر سفالبارد ويان ماين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
السويد	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سويسرا	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهوريا مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أوكرانيا	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
المملكة المتحدة	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الولايات المتحدة	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
أنتيغوا وباربودا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الأرجنتين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جزر البهاما	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
باربادوس	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بليز	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
دولة بوليفيا متعددة القوميات	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
البرازيل	10.3.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تشيلي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كولومبيا	10.3.2.1	-	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كوستا ريكا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كوبا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[أ]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
دومينيكا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية الدومينيكان	10.[ب]2.1	-	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الإكوادور	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
السلفادور	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
غرينادا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
غواتيمالا	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
غويانا	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
هايتي	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
هندوراس	-	10.2.1	11.1.1[ج]	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جامايكا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
المكسيك	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
نيكاراغوا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بنما	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
باراغواي	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بيرو	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سان بارتيلمي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سانت كيتس ونيفيس	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سانت لوسيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سانت مارتن الفرنسية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سانت فينسنت والغرينادين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سورينام	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
ترينيداد وتوباغو	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أوروغواي	10.[ب]2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جمهورية فنزويلا البوليفارية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[ذ]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
شمال أفريقيا وغرب آسيا				
الجزائر	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أرمينيا	-	10.2.1	[ط]11.1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أذربيجان	-	10.2.1	11.1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
البحرين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
قبرص	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
مصر	[ز]10.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جورجيا	[ز]10.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
العراق	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
إسرائيل	[ز]10.2.1	-	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الأردن	-	10.2.1	[ط]11.1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الكويت	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
لبنان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
ليبيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
المغرب	-	10.2.1	[ط]11.1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
عمان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
قطر	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
المملكة العربية السعودية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
دولة فلسطين	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سودان	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الجمهورية العربية السورية	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تونس	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تركيا	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الإمارات العربية المتحدة	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
اليمن	-	10.2.1	[ح]11.1.1	11.2.1، 11.7.1، 11.7.2

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[ذ] المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
أوقيانوسيا				
فيجي	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جمهورية كيريباتي	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جزر مارشال	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ميكرونيسيا (الولايات المتحدة)	5.ب.1	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ناورو	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بالاو	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
بابُوا غينِيا الجَديدة	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ساموا	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جزر سليمان	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
تونغا	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
توفالو	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
جزر الولايات المتحدة البعيدة الصغيرة	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
فانواتو	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
أنغولا	-	1.2.10	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
بنين	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
بوتسوانا	-	10.2.1	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
إقليم المحيط البريطاني الهندي	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
بوركينا فاسو	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
بوروندي	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
كابو فيردي (الرأس الأخضر)	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
الكاميرون	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
تشاد	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جزر القمر	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
الكونغو	-	10.2.1	1.1.11[ظ]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[ز]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
ساحل العاج	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جمهورية الكونغو الديموقراطية	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جيبوتي	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
غينيا الاستوائية	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
إريتريا	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
أثيوبيا	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
الأراضي الفرنسية الجنوبية والقطبية	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
الغابون	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
غامبيا	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
غانا	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
غينيا	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
غينيا بيساو	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
كينيا	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ليسوتو	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ليبيريا	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
مدغشقر	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ملاوي	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
مالي	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
موريتانيا	-	1.2.10	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
موريشيوس	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
موزمبيق	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
ناميبيا	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
النيجر	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
نيجيريا	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
رواندا	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
سانت هيلانة	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سان تومي وبرينسيبي	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
السنغال	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
سيشيل	-	10.2.1	-	11.1.1، 11.2.1، 11.7.1، 11.7.2
سيراليون	-	10.2.1	1.1.11[ط]	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 10 مؤشر واحد للنوع الاجتماعي		هدف التنمية المستدامة رقم 11 ثلاثة مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي[ز]	
	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها	المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/غير المبلغ عنها
الصومال	-	1.2.10	1.1.11[ط]	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جنوب أفريقيا	1.2.10[ي]	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جنوب السودان	-	1.2.10	-	1.1.11، 1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
سوازيلاند	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جمهورية توغو	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
أوغندا	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
زامبيا	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11
زيمبابوي	-	1.2.10	-	1.2.11، 1.7.11، 2.7.11

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
أستراليا ونيوزلندا						
أستراليا	-	13.ب.1	2.2.16،1.1.16	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1،1.1.16	-	1.18.17
نيوزيلندا	-	13.ب.1	1.1.16	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1	-	1.18.17
وسط وجنوب آسيا						
أفغانستان	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1،1.1.16	-	1.18.17
بنغلاديش	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1،1.1.16	-	1.18.17
بوتان	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1،1.1.16	-	1.18.17
الهند	-	13.ب.1	1.1.16، 3.2.16	2.7.16،1.7.16،2.2.16، 16.2.1	-	1.18.17
إيران	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،2.1.16،1.1.16	-	1.18.17
كازاخستان	-	13.ب.1	1.1.16	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1	-	1.18.17
قرغيزستان	-	13.ب.1	3.2.16	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،16.2.1	-	1.18.17
جزر المالديف	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،2.1.16،1.1.16	-	1.18.17
نيبال	-	13.ب.1	3.2.16،3.2.16	2.7.16،1.7.16،2.2.16، 16.2.1	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
باكستان	-	13.ب.1	-	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .2.16،2.1.16،1.1.16	-	1.18.17
سيريلانكا	-	13.ب.1	1.1.16	3.2.16،2.2.16،2.1.16، 2.7.16،1.7.16	-	1.18.17
طاجيكستان	-	13.ب.1	3.2.16،2.2.16،1.1.16	2.1.16، 2.7.16،1.7.16	-	1.18.17
تركمانستان	-	13.ب.1	-	**2.7.16،1.7.16،3.2.16، 2.2.16،2.1.16،1.1.16**	-	1.18.17
أوزبكستان	-	13.ب.1	2.2.16	2.7.16،1.7.16،3.2.16،2 .1.16،1.1.16	-	1.18.17
شرق وجنوب شرق آسيا						
بروناي دار السلام	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
كمبوديا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16، 2.1.16، 2.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الصين	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الصين ماكاو سار	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،16.72	-	1.18.17
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
هونغ كونغ، الصين	-	13.ب.1	1.1.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
إندونيسيا	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
اليابان	-	13.ب.1	1.1.16، 2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ماليزيا	-	13.ب.1	-	1.1.16، 2.1.16،2.2.16، 3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
منغوليا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ميانمار	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الفلبين	-	13.ب.1	1.1.16،2.2 .16،3.2.16	2.1.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية كوريا	5.ب.1	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
سنغافورة	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
تايلاند	5.ب.1	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
تيمور الشرقية	-	13.ب.1	17.2.3	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
فيتنام	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
أوروبا وأمريكا الشمالية						
ألبانيا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أندورا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
النمسا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
روسيا البيضاء	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
بلجيكا	-	13.ب.1	2.2.16	**1.1.16،2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16**	-	1.18.17
البوسنة والهرسك	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
بلغاريا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
كندا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
كرواتيا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية التشيك	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الدنمارك	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
استونيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
فنلندا	-	13.ب.1	1.1.16، 2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
فرنسا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ألمانيا	-	13.ب.1	1.1.16، 2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جبل طارق	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
اليونان	-	13.ب.1	1.1.16، 2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جيرنزي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الكرسي الرسولي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
هنغاريا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أيسلندا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
ايرلندا	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
ايطاليا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جيرسي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
لاتفيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ليختنشتاين	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
ليتوانيا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
لوكسمبورغ	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
مالطا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
موناكو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الجبل الأسود	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
هولندا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
النرويج	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
بولندا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
البرتغال	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية مولدوفا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16،3.2.16	2.1.16,1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
رومانيا	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الاتحاد الروسي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سانت بيير وميكلون	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سان مارينو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
صربيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الكرسي الرسولي	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سلوفينيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
إسبانيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جزر سفالبارد ويان ماين	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
السويد	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سويسرا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
أوكرانيا	-	13.ب.1	3.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
المملكة المتحدة	1.3.1، 3.1.1، 3.7.2، 4.2.2، 4.3.1، 5.4.1، 5.5.1، 8.5.2	13.ب.1	3.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الولايات المتحدة الامريكية	3.1.1، 3.1.2، 3.7.1، 3.7.2، 4.2.2، 5.4.1، 5.5.1، 8.5.2	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
أنتيغوا وبربودا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الأرجنتين	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الباهاما	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
بربادوس	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
بليز	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،16.2.1،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
البرازيل	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
تشيلي	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
كولومبيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16، 3.2.16	2.1.1،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
كوستا ريكا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
كوبا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
دومينيكا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
جمهورية الدومينيكان	-	13.ب.1	1.1.16، 3.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الإكوادور	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
السلفادور	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
غرينادا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
غواتيمالا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16 ،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
غيانا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
هايتي	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،167.2	-	1.18.17
هندوراس	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16, 3.2.16	2.1.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جامايكا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
المكسيك	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،167.2	-	1.18.17
نيكاراغوا	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
بناما	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
باراغواي	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
بيرو	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
سانت بارتيليمي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
سانت كيتس ونيفيس	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
سانت لوسيا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
سانت مارتن (الجزء الفرنسي)	-	13.ب.1	-	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
سورينام	-	13.ب.1	1.1.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ترينداد وتوباغو	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
أوروغواي	-	13.ب.1	61.2.2،61.1.1	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
فنزويلا (بوليفاري - جمهورية)	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
شمال أفريقيا وغرب آسيا						
الجزائر	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أرمينيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أذربيجان	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16،3.2.16	2.1.16،1.7.16،16.6.2	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
البحرين	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
قبرص	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
مصر	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جورجيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
العراق	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
إسرائيل	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،167.2	-	1.18.17
الأردن	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الكويت	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
لبنان	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
ليبيا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
المغرب	5.ب.1	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 8.7.1،2.7.16	-	1.18.17
عمان	5.ب.1	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
قطر	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
المملكة العربية السعودية	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
دولة فلسطين	5.ب.1, 8.3.1	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 8.7.1،2.7.16	-	1.18.17
سودان	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
الجمهورية العربية السورية	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
تونس	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2.	-	1.18.17
تركيا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الإمارات العربية المتحدة	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،3.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
اليمن	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
أوقيانوسيا						
فيجي	-	13.ب.1	2.2.16	1.1.16،2.1.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية كيريباتي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جزر مارشال	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16, 3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ميكرونيسيا (الولايات المتحدة)	-	13.ب.1	1.1.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ناورو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
بالاو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
بابُوا غينِيا الجَديدة	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ساموا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جزر سليمان	-	13.ب.1	-	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17
تونغا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
توفالو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
جزر الولايات المتحدة البعيدة الصغيرة	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
فانواتو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						
أنغولا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
بنين	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
بوتسوانا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
إقليم المحيط البريطاني الهندي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
بوركينا فاسو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
بوروندي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،167.2	-	1.18.17
كابو فيردي (الرأس الأخضر)	-	13.ب.1	1.1.16	2.1.16،2.2.16،3.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الكاميرون	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية أفريقيا الوسطى		13.ب.1		1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
تشاد	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جزر القمر	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الكونغو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ساحل العاج	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية الكونغو الديموقراطية	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
جيبوتي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
غينيا الاستوائية	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
إريتريا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
أثيوبيا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الأراضي الفرنسية الجنوبية والقطبية	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
الغابون	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
غامبيا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
غانا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
غينيا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
غينيا بيساو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
كينيا	-	13.ب.1	1.1.16،3.2.16	2.1.16،2.2.1 6،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ليسوتو	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ليبيريا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
مدغشقر	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
ملاوي	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
مالي	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
موريتانيا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
موريشيوس	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16	2.1.16،3.2.16،1.7 .16،2.7.16	-	1.18.17

الدول والمناطق	هدف التنمية المستدامة رقم 13 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 16 6 مؤشرات خاص بالمساواة بين الجنسين		هدف التنمية المستدامة رقم 17 مؤشر واحد خاص بالمساواة بين الجنسين	
	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنها	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه	البيانات التي تم جمعها والإبلاغ عنها	البيانات غير المتوفرة/ لم يُبلغ عنه
موزمبيق	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
ناميبيا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
النيجر	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16 ،3.2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
نيجيريا	-	13.ب.1	2.2.16،3.2.16	1.1.16،2.1.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
رواندا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
سانت هيلانة	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سان تومي وبرينسيبي	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
السنغال	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سيشيل	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سيراليون	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
الصومال	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جنوب أفريقيا	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جنوب السودان	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
سوازيلاند	-	13.ب.1	-	1.1.16،2.1.16،2.2.16،3 .2.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية توغو	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
أوغندا	-	13.ب.1	1.1.16،2.2.16،3.2.16	2.1.16،1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	13.ب.1	61.2.3،61.1.1	2.1.16،2.2.16، 1.7.16،2.7.16	-	1.18.17
زامبيا	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17
زيمبابوي	-	13.ب.1	3.2.16	1.1.16،2.1.16،2.2.16،1 .7.16،2.7.16	-	1.18.17

مصدر:

تقييمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبنية على شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017أ.

أ. يستند تقييم بيانات المؤشرات المتاحة وغير المتوفرة إلى ما إذا كان البلد قد أبلغ عن بياناته لأي فترة فيما بين 2000 الى 2016.

ب. في حين أن هناك مؤشر واحد فقط محدد للنوع اجتماعي في هدف التنمية المستدامة رقم 2 متاح في قاعدة بيانات مؤشرات هدف التنمية المستدامة العالمية، فإن المؤشر 2.1.2 معروض في هذا الجدول على أساس البيانات التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة Gallup World Poll. انظر البيانات الوصفة للمؤشر 2.1.2: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017ي، ومنظمة الأغذية والزراعة2017د.

ج. على الرغم من أن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمؤشر 2.1.2 ليست مطلوبة في إطار الرصد العالمي، فقد أتيحت هذه البيانات على أساس جولات جمع البيانات في عامي 2014 و2015 التي أجرتها منظمة الأغذية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة Gallup World Poll. (انظر الملاحظة ب للحصول على المصدر).

د. تحتوي قاعدة بيانات مؤشرات هدف التنمية المستدامة العالمية على سبعة مؤشرات نوع اجتماعية محددة، ولكن هناك مؤشر ثامن معطى - مؤشر 8.6.1 - في هذا الجدول لأن البيانات المصنفة حسب الجنس متوفرة في مستودع المعلومات لأهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن هذا التصنيف غير مطلوب لهذا المؤشر.

هـ. البيانات المفصلة حسب الجنس للمؤشر 8.6.1 غير متوفرة في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، لأن التصنيف حسب الجنس غير مطلوب لهذا المؤشر في إطار المراقبة العالمي. ومع ذلك، فهي مدرجة في هذا الجدول استنادًا على البيانات المصنفة حسب نوع الجنس التي تجمعها اليونسكو.

و. على الرغم من عدم وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس للمؤشر 10.2.1 المتاح في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، إلا أن هذه البيانات متاحة لـ 24 بلدًا بناءً على أحدث مجموعات بيانات دراسة لوكسمبورغ لدراسة الدخل. انظر الى الفصل الرابع، الصندوق 4.1).

ز. تحتوي قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية على ثلاثة مؤشرات نوع اجتماعية، لكن الرابع – المؤشر11.1.1 - معروض في هذا الجدول بناءً على تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام أحدث البيانات المتاحة من المسوح الصحية والديموغرافية (الاستقصاء الديمغرافي والصحي) في 60 دولة (انظر قسم الأحياء الفقيرة في المدن في الفصل الثالث).

ح. على الرغم من أن البيانات المصنفة حسب الجنس للمؤشر 11.1.1 ليست مطلوبة في إطار المراقبة العالمي، فقد أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا باستخدام أحدث البيانات المتاحة من الاستقصاءات الديمغرافية والصحية في 60 بلدًا (انظر قسم الأحياء الفقيرة في المدن في الفصل الثالث).

الملحق 3

دراسة الحالة في باكستان: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2012-2013

	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين									
باكستان	هدف التنمية المستدامة رقم 2	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
	نسبة النساء بين سن 18-49 قليلات الوزن (أقل من 18.5 كجم/م 2) [أ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن [ب]	نسبة الولادات التي لا يشرف عليها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة) [ج]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة [هـ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية [و]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية [ز]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف [ح]	نسبة النساء بين سن 18-49 غير العاملات حالياً [ط]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في مساكن مكتظة [ي]
شرائح أخماس الثروة										
الأفقر	26.0	58.5	70.2	98.7	58.3	17.8	60.1	99.1	53.3	93.2
الأغنى	4.2	39.3	14.4	31.2	24.1	1.7	6.7	8.9	86.8	62.3
الموقع										
الريف	16.3	52.5	55.4	85.6	44.8	10.7	30.8	87.6	69.6	86.1
الحضر	7.4	39.3	28.8	50.8	30.9	2.8	12.3	14.2	81.3	76.3

باكستان	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين									
	هدف التنمية المستدامة رقم 2	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
	نسبة النساء بين سن 18-49 قليلات الوزن (أقل من 18.5 كجم/م 2) [أ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن [ب]	نسبة الولادات التي لا يشرف عليها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة) [ج]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة [هـ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية [و]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية [ز]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف [ح]	نسبة النساء بين سن 18-49 غير العاملات حالياً [ط]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في مساكن مكتظة [ي]
العرق										
البشتون	3.9	65.2	50.2	86.0	49.0	23.6	17.9	73.2	94.7	84.5
البنجاب	10.9	40.4	41.4	68.1	28.9	2.3	21.8	56.1	72.9	82.3
السرايكي	17.3	44.0	54.0	86.2	51.9	5.0	36.4	85.2	58.7	85.5
السندي	27.5	62.5	48.3	88.6	52.7	10.1	37.9	73.2	63.5	89.9
الأُردو	7.9	31.9	25.0	35.7	25.6	2.0	10.1	17.8	85.7	72.9
مجموعة مركبة (ثنائية البعد)										
أغنى الحضر	4.0	36.2	13.4	29.3	23.9	1.6	4.8	1.0	86.3	62.2
أفقر الريف	26.2	58.6	70.1	98.8	58.5	17.5	59.5	99.2	53.1	93.1
مجموعة مركبة (ثلاثية الأبعاد)										
أغنى الحضر من البنجاب	2.4	36.4	17.1	31.1	17.9	1.8	8.2	0.6	85.8	65.5
أغنى الحضر من البشتون	-	62.7	19.8	52.5	40.5	2.2	2.1	2.8	94.7	60.9
أغنى الحضر من السرايكي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	65.6
أغنى الحضر من السندي	-	45.5	-	**37.5**	**28.6**	**0.3**	2.5	1.7	87.2	62.4
أغنى الحضر من الأُردو	6.4	29.3	5.9	16.9	22.4	1.6	2.4	0.5	87.5	58.2
أفقر الريف من البنجابال	15.2	34.8	65.9	97.9	41.8	1.5	-	99.3	40.8	96.1
أفقر الريف من البشتون	-	69.5	67.0	99.5	51.1	50.5	52.8	98.8	94.2	86.7
أفقر الريف من السرايكي	22.1	46.5	67.8	98.6	62.7	9.2	70.3	98.8	41.2	94.3
أفقر الريف من السندي	40.6	67.2	53.4	99.3	72.1	11.4	59.9	99.3	53.6	96.3

	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين									
	هدف التنمية المستدامة رقم 2	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
باكستان	نسبة النساء بين سن 18-49 قليلات الوزن (أقل من 18.5 كجم/م 2) [أ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن [ب]	نسبة الولادات التي لا يشرف عليها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة) [ج]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة [هـ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية [و]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية [ز]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف [ح]	نسبة النساء بين سن 18-49 غير العاملات حالياً [ط]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعشن في مساكن مكتظة [ي]
أفقر الريف من الأردو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي الوطني	**13.3**	**48.1**	**47.7**	**74.0**	**40.2**	**8.1**	**23.1**	**63.3**	**73.5**	**82.7**

المصدر:

حسابات الأمم المتحدة للمرأة المستندة على البيانات الجزئية من باكستان الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2012-2013 (خطط التنفيذ الوطنية ومؤسسة ICF الدولية 2013).

ملاحظات:

تشير "-" إلى أن حجم العينة كان أقل من 100 ولم تُحسب التقديرات. للإيجاز، يقدم هذا الملحق فقط الشرائح الخمسية العلوية والسفلية ومجموعات مركبة مختارة.

أ. مؤشر كتلة الجسم هو مؤشر الوزن مقابل الطول الذي يستخدم عادة لتصنيف البالغين كناقصي الوزن أو زائدي الوزن أو يعانون من السمنة. هو معرف كالوزن بالكيلوجرام مقسومًا على مربع الطول بالأمتار (كجم/م2). انظر في منظمة الصحة العالمية 2018. يُستعمل مؤشر كتلة الجسم الأقل من 18.5 كجم/متر مربع هنا كمؤشر لسوء التغذية، نتائج مؤشر كتلة الجسم لها صلة بهدف التنمية المستدامة رقم 2. وبما أن الحد الأدنى لا ينطبق على النساء الحوامل أو نساء بعد أقل من ثلاثة أشهر بعد الولادة، فهن مستبعدات من هذا التحليل. مؤشر كتلة الجسم المنخفض ليس مؤشر هدف التنمية المستدامة رسمي. للحصول على قائمة كاملة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 2 الرسمية والإضافية الواردة في التقرير، انظر في ملحق 1.

ب. السؤال المتعلق بالحصول على رأي في قرارات الرعاية الصحية الخاصة بهن هو السؤال عن النساء والفتيات المتزوجات أو اللاتي لا يعشن وحدهن حاليًا ممن تتراوح أعمارهن بين سن 15-49 فقط. وهو مدرج كمؤشر بديل ذي صلة بهدف التنمية المستدامة رقم 3 لأنه يوضح علاقة الفقر والاستقلالية، مؤشر له تداعيات قوية على وصول المرأة إلى الخدمات الصحية الهامة.

ج. تُقاس نسبة الولادات التي تتم بواسطة العاملين الصحيين المختصين بين النساء اللاتي أنجبن أطفالًا في السنوات الخمس التي سبقت الاحصاء. انظر البيانات الوصفية لمؤشر 3.12 من أهداف التنمية المستدامة هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-03-01-02.pdf

د. يستخدم مؤشر "ست سنوات أو أقل من التعليم" لتقييم عدم المساواة في الحصول على التعليم الأساسي. وهذا ليس مؤشر رسمي لأهداف التنمية المستدامة. للحصول على قائمة كاملة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 3 الرسمية والإضافية الواردة في التقرير، انظر في ملحق 1.

هـ. يركز مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بزواج الأطفال على النساء بين سن 20-24؛ ومع ذلك ، فإن تقييد العينة في تلك الفئة العمرية من أجل تحليل نموذج متعدد المستويات من شأنه أن يسفر عن حجم عينة غير كاف للبحث ، وبالتالي يتم استخدام عينة الاستقصاء الديمغرافي والصحي الكاملة. بسبب التباين في معالجة القيم المفقودة، قد تختلف التقديرات المقدمة قليلًا من تقديرات الاستقصاء الديمغرافي والصحي المبلغ عنها.

و. "عدم إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية" يُعتبر البعد أكثر من 30 دقيقة من أقرب مصدر محسّن للمياه. لمعرفة أحدث مصادر المياه المحسنة، انظر في منظمة الصحة العالمية واليونيسيف 2017ب.

ح. "عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية" معرف على انه عدم إمكانية الوصول إلى مرفق صرف صحي محسن لا يُقاسم مع أسر أخرى. للاطلاع على مرافق الصرف الصحي "المحسنة"، انظر البيانات الوصفية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 1.2.6 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-06-02-01.pdf.

ط. يشير "وقود الطهي النظيف" إلى أنواع الوقود التي تلبي أهداف معدل الانبعاثات ويتماشى مع توجيهات منظمة الصحة العالمية المعيارية لجودة الهواء الداخلي، انظر البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 2.1.7هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-07-01-02.pdf.

ي. يشير مؤشر "غير الموظف" إلى المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين سن 18-49 والذين أفادوا أنهم ليسوا موظفين وقت إجراء الاحصاء. استُثني الأطفال في بين سن 15-17 من هذا الجزء من التحليل.

ك. "الاكتظاظ" معرف على انه عندما يتشارك ثلاثة أشخاص أو أكثر في غرفة مخصصة للنوم، انظر في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017أ (مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 11.1.1).

دراسة حالة في نيجيريا: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2013

	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين									
نيجيريا	هدف التنمية المستدامة رقم 2	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
	نسبة النساء بين سن 18-49 قليلات الوزن (أقل من 18.5 كجم/م 2) [أ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن [ب]	نسبة الولادات التي لا يحضرها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة) [ج]	ننسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة [هـ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية [و]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية [ز]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف [ح]	نسبة النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18-49 غير العاملات حالياً [ط]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعيشن في مساكن مكتظة [ي]
شرائح أخماس الثروة										
الأفقر	14.3	84.5	92.5	96.5	80.1	72.6	61.5	100.0	41.0	41.0
الأغنى	4.2	32.1	13.0	13.0	16.6	8.1	8.1	89.0	28.6	50.7
الموقع										
الريف	10.2	70.1	**74.0**	**72.2**	**60.0**	54.6	54.7	99.5	34.2	54.3
الحضر	7.0	45.6	31.2	32.3	28.6	20.2	51.3	94.6	29.8	57.5
العرق										
الفولاني	3.9	65.2	50.2	86.0	49.0	23.6	17.9	73.2	94.7	84.5
الهاوسا	10.9	40.4	41.4	68.1	28.9	2.3	21.8	56.1	72.9	82.3
الإغبو	17.3	44.0	54.0	86.2	51.9	5.0	36.4	85.2	58.7	85.5
اليوروبا	27.5	62.5	48.3	88.6	52.7	10.1	37.9	73.2	63.5	89.9
مجموعة مركبة (ثنائية البعد)										
أغنى الحضر	4.2	31.7	12.1	12.9	16.5	7.7	47.0	88.6	28.5	52.2
أفقر الريف	14.5	84.9	93.7	97.0	81.3	72.6	61.4	100.0	41.9	66.5
مجموعة مركبة (ثلاثية الأبعاد)										
اغنى الحضر من الفولاني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22.9
اغنى الحضر من الهاوسا	7.5	83.7	47.3	31.9	48.2	29.8	17.3	93.1	47.3	48.9
اغنى الحضر من الإغبو	2.8	23.7	2.2	5.5	10.9	6.8	39.3	85.5	32.3	35.6
اغنى الحضر من اليوروبا	4.8	22.4	7.5	**13.0**	**11.1**	**5.3**	63.2	92.4	17.7	60.2
أغنى الحضر من الفولاني	18.9	87.9	96.1	99.4	83.5	81.8	59.0	100.0	50.4	62.8
أفقر الريف من الهاوسا	14.2	90.4	95.4	98.6	87.6	63.6	62.0	100.0	34.5	70.6
أفقر الريف من الإغبو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين									
	هدف التنمية المستدامة رقم 2	هدف التنمية المستدامة رقم3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
باكستان	نسبة النساء بين سن 18-49 قليلات الوزن (أقل من 18.5 كجم/م 2) [أ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن [ب]	نسبة الولادات التي لا يحضرها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة) [ج]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة [هـ]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية [و]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية [ز]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف [ح]	نسبة النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18-49 غير العاملات حالياً [ط]	نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ويعيشن في مساكن مكتظة [ي]
اليوروبا فقط (مجموعة مجمعة بأبعاد رباعية)										
أفقر الريف من اليوروبا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اغنى الحضر من مسيحيات/كاثوليك اليوروبا	4.4	19.4	5.8	10.2	9.3	4.2	56.2	90.2	19.9	54.4
اغنى الحضر من مسلمات اليوروبا	5.4	26.2	9.1	19.8	13.8	6.3	75.9	95.8	14.4	68.0
أفقر الريف من مسيحيات/كاثوليك اليوروبا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أفقر الريف من مسلمات اليوروبا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي الوطني	**8.8**	**61.2**	**58.9**	**55.4**	**46.8**	**40.2**	**53.2**	**97.4**	**32.3**	**56.0**

المصدر:

حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستندة إلى البيانات الجزئية من نيجيريا الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2013 (مجلس الشعب، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، ICF الدولية 2014).

ملاحظات:

تشير "-" إلى أن حجم العينة كان أقل من 100 ولم يتم حساب التقديرات. للإيجاز، يقدم هذا الملحق فقط الشرائح الخمسية العلوية والسفلية ومجموعات مركبة مختارة.

أ. مؤشر كتلة الجسم هو مؤشر الوزن مقابل الطول الذي يستخدم عادة لتصنيف البالغين كناقصي الوزن أو زائدي الوزن أو يعانون من السمنة. هو معرف كالوزن بالكيلوجرام مقسومًا على مربع الطول بالأمتار (كجم/م2). انظر في منظمة الصحة العالمية 2018. يُستعمل مؤشر كتلة الجسم الأقل من 18.5 كجم/متر مربع هنا كمؤشر لسوء التغذية، نتائج مؤشر كتلة الجسم لها صلة بهدف التنمية المستدامة رقم 2. بما أن الحد الأدنى لا ينطبق على النساء الحوامل أو نساء بعد أقل من ثلاثة أشهر بعد الولادة، فهن مستبعدات من هذا التحليل. مؤشر كتلة الجسم المنخفض ليس مؤشر رسمي لإحدى أهداف التنمية المستدامة. للحصول على قائمة كاملة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة الثاني الرسمية والإضافية الواردة في التقرير، انظر في ملحق 1.

ب. السؤال المتعلق بالحصول على رأي في قرارات الرعاية الصحية الخاصة بهن هو السؤال عن النساء والفتيات المتزوجات أو اللاتي لا يعشن وحدهن حاليًا ممن تتراوح أعمارهن بين سن 15-49 فقط. وهو مدرج كمؤشر بديل ذي صلة بهدف التنمية المستدامة رقم 3 لأنه يوضح علاقة الفقر والاستقلالية، مؤشر له تداعيات قوية على وصول المرأة إلى الخدمات الصحية الهامة.

ج. يتم قياس نسبة الولادات التي تتم بواسطة العاملين الصحيين المختصين بين النساء اللاتي أنجبن أطفالًا في السنوات الخمس التي سبقت الاحصاء. انظر البيانات الوصفية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 3.12 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-03-01-02.pdf.

د. يستخدم المؤشر "ست سنوات أو أقل من التعليم" لتقييم عدم المساواة في الحصول على التعليم الأساسي، وهو ليس مؤشرًا رسميًا. للحصول على قائمة كاملة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 3 الرسمية والإضافية الواردة في التقرير، انظر في ملحق 1.

هـ. يركز مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بزواج الأطفال على النساء بين سن 20-24؛ ومع ذلك، فإن تقييد العينة إلى هذه الفئة العمرية من أجل تحليل نموذج متعدد المستويات من شأنه أن يسفر عن حجم عينة غير كافية للبحث ، وبالتالي يتم استخدام عينة الاستقصاء الديمغرافي والصحي الكاملة. بسبب التباين في معالجة القيم المفقودة، قد تختلف التقديرات المقدمة قليلًا من تقديرات الاستقصاء الديمغرافي والصحي المبلغ عنها.

و. "عدم إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية" يُعتبر البعد أكثر من 30 دقيقة من أقرب مصدر محسّن للمياه. لمعرفة أحدث مصادر المياه المحسنة، انظر في منظمة الصحة العالمية واليونيسيف 2017.

ز. "عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية" معرف على انه عدم إمكانية الوصول إلى مرفق صرف صحي محسّن لا يتم تقاسمه مع أسر أخرى. للاطلاع على مرافق الصرف الصحي "المحسنة"، انظر البيانات الوصفية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 6.2.1 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-06-02-01.pdf.

ح. يشير "وقود الطهي النظيف" إلى أنواع الوقود التي تلبي أهداف معدل الانبعاثات ويتماشى مع توجيهات منظمة الصحة العالمية المعيارية لجودة الهواء الداخلي، انظر البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 7.2.1 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/ metadata/les/Metadata-07-01-02.pdf.

ط. يشير المؤشر "غير الموظف" إلى المشاركين بين سن 18-49 والذين أفادوا أنهم ليسوا موظفين حاليًا وقت إجراء الاحصاء. استُثني الأطفال بين سن 15-17 من هذا الجزء من التحليل.

ي. "الاكتظاظ" معرف على انه عندما يتشارك ثلاثة أشخاص أو أكثر في غرفة مخصصة للنوم، انظر في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017 (مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 11.1.1).

دراسة حالة في كولومبيا: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق، 2015

	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين										
كولومبيا	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة النساء بين سن 18-49 اللاتي خضن أول ولادة قبل عمر 18 سنة	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة الولادات التي لا يحضرها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة)	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن	هدف التنمية المستدامة رقم 4 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	هدف التنمية المستدامة رقم 5 نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة	هدف التنمية المستدامة رقم 5 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 ممن تعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي من قبل شريك حميم [ه]	هدف التنمية المستدامة رقم 6 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية	هدف التنمية المستدامة رقم 6 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية	هدف التنمية المستدامة رقم 7 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف	هدف التنمية المستدامة رقم 8 نسبة النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18-49 غير العاملات حاليا[ط]	هدف التنمية المستدامة رقم 11 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 ويعيشن في مساكن مكتظة
شرائح أخماس الثروة											
الأفقر	32.4	13.1	26.9	52.8	39.3	31.6	34.7	16.7	58.7	54.5	44.0
الأغنى	7.7	0.8	16.8	4.7	9.2	26.5	0.1	0.1	0.0	30.9	2.3
الجغرافيا											
الأتلانتيك	21.1	**4.8**	**23.4**	**23.4**	**29.3**	29.3	9.4	8.7	15.9	48.3	38.0
بوجوتا	13.4	1.0	14.3	10.9	17.1	34.9	0.0	7.3	0.0	27.6	11.5
المركز	18.6	2.7	18.7	23.0	22.6	31.7	7.9	5.9	10.1	41.5	18.5
باسيفيكا	20.2	9.7	19.2	25.0	23.8	37.0	6.1	10.3	12.0	38.1	18.0
أورينتال	18.7	1.3	19.3	22.4	23.4	34.6	8.5	7.6	14.1	33.6	20.5
أورينوكو	28.1	10.7	20.2	27.7	35.1	36.8	12.8	7.9	13.1	40.6	23.8
وضع النازحين داخليًا											
يوجد	38.6	-	-	43.6	44.2	42.8	4.9	14.5	10.6	35.3	33.0
لا يوجد	22.8	-	-	22.3	29.7	32.8	6.5	10.3	8.7	43.0	22.3

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين										
كولومبيا	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة النساء بين سن 18-49 اللاتي خضن أول ولادة قبل عمر 18 سنة	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة الولادات التي لا يحضرها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة)	هدف التنمية المستدامة رقم 3 نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن	هدف التنمية المستدامة رقم 4 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	هدف التنمية المستدامة رقم 5 نسبة النساء بين سن 18-49 وتزوجن قبل سن 18 سنة	هدف التنمية المستدامة رقم 5 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 ممن تعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي من قبل شريك حميم [د]	هدف التنمية المستدامة رقم 6 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية	هدف التنمية المستدامة رقم 6 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية	هدف التنمية المستدامة رقم 7 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف	هدف التنمية المستدامة رقم 8 نسبة النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18-49 غير العاملات حالياً [ف]	هدف التنمية المستدامة رقم 11 نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 ويعيشن في مساكن مكتظة
الموقع										
الريف	29.6	11.9	25.2	47.6	36.8	30.9	29.6	12.5	48.9	51.4	37.3
الحضر	16.0	1.0	17.6	14.5	20.4	33.9	0.8	6.8	0.7	35.3	17.7
العرق										
الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي	24.0	11.1	19.2	23.4	27.9	39.6	5.8	12.8	9.0	39.4	28.0
السكان الأصليون	25.2	22.5	27.3	42.6	30.7	31.6	21.5	13.2	40.1	42.0	44.4
مجموعة الاغلبية	17.8	1.6	18.6	19.8	22.8	32.7	5.9	7.0	9.0	38.2	19.8
مجموعة مركبة (ثنائية البعد)										
أغنى الحضر	7.8	0.8	16.9	4.6	9.2	26.6	0.0	0.1	0.0	30.9	2.1
أفقر الريف	32.2	14.5	27.1	54.5	39.5	30.8	38.1	14.5	64.5	54.8	41.9
أغنى الحضر من الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي	6.5	-	14.6	5.8	10.1	30.4	0.0	0.5	0.0	31.9	4.4
اغنى الحضر من السكان الأصليين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4.1
اغنى الحضر من مجموعة الاغلبية	7.8	0.1	16.8	4.4	9.1	26.3	0.0	0.1	0.0	30.9	2.0

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية والإضافية (غير الرسمية) الخاصة بالمساواة بين الجنسين											
	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 6	هدف التنمية المستدامة رقم 7	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم 11
كولومبيا	نسبة النساء بين سن 18 و49 اللاتي خضن أول ولادة قبل عمر 18 سنة	نسبة الولادات التي لا يحضرها العاملون الصحيون الاختصاصيون (المواليد في السنوات الخمسة الأخيرة)	نسبة النساء والفتيات بين سن 15 و49 وليس لديهن رأي مستقل/ مشترك في الرعاية الصحية الخاصة بهن	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و49 ولديهن ست سنوات أو أقل من التعليم [د]	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و49 ممن تعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي من قبل شريك حميم [ذ]	نسبة النساء بين سن 18 و49 وتزوجن قبل سن 18 سنة	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و49 دون الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و49 دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و49 دون إمكانية الحصول على وقود طهي نظيف	نسبة النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و49 غير العاملات حاليا[ك]	نسبة النساء والفتيات بين سن 13 و 49ويعيشن في مساكن مكتظة
أفقر الريف من الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي	48.7	28.6	26.4	53.4	42.9	49.9	22.4	23.2	45.7	46.1	41.1
أفقر الريف من السكان الأصليين	31.8	33.4	34.3	61.4	31.1	38.8	41.4	18.2	75.8	48.9	57.6
أفقر الريف من مجموعة الاغلبية	30.0	5.7	25.5	52.9	29.0	38.3	39.6	13.0	64.4	57.5	38.0
الإجمالي الوطني	**18.7**	**4.1**	**19.2**	**21.4**	**33.3**	**23.7**	**6.8**	**7.8**	**10.7**	**38.5**	**22.0**

المصدر:

حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستندة إلى البيانات الجزئية بالاستقصاء الديمغرافي والصحي الخاص بكولومبيا 2015 (MINSALUD و Profamilia 2015)

ملاحظات:

تشير "-" إلى أن حجم العينة كان أقل من 100 ولم يتم حساب التقديرات. للاختصار، يقدم هذا الملحق فقط الشرائح الخمسية العلوية والسفلية ومجموعات مركبة مختارة.

أ. يشير هذا المؤشر إلى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 18-49 ممن أبلغن عن إنجاب أطفال قبل سن 18 سنة. لاحظ أن هذا المؤشر يختلف عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 3.7.2 (معدل المواليد لدى المراهقين)، الذي يركز على النساء والفتيات اللاتي يلدن طفلًا وعمرهن بين 10-14 و15-19؛ ومع ذلك، فإن تقييد العينة على هذه الفئات العمرية من أجل تحليل نموذج متعدد المستويات سيؤدي إلى حجم عينة غير كافٍ.

ب. يتم قياس نسبة الولادات التي تتم بواسطة العاملين الصحيين المختصين بين النساء اللاتي أنجبن أطفالًا في السنوات الخمس التي سبقت الإحصاء.

ج. السؤال المتعلق بالحصول على رأي في قرارات الرعاية الصحية الخاصة بهن هو السؤال عن النساء والفتيات المتزوجات أو اللاتي لا يعشن وحدهن حاليًا بين سن 13-49 فقط. وهو مدرج كمؤشر بديل ذي صلة بهدف التنمية المستدامة رقم 3 لأنه يوضح علاقة الفقر والاستقلالية، مؤشر له تداعيات قوية على وصول المرأة إلى الخدمات الصحية الهامة.

د. يستخدم المؤشر "ست سنوات أو أقل من التعليم" لتقييم عدم المساواة في الحصول على التعليم الأساسي للعينة الكاملة للنساء والفتيات بين سن 13-49 (المتوسط الوطني لمن تتراوح أعمارهن بين سن 13-49 مشابه بنسبة 21.3 بالمائة). للحصول على قائمة كاملة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 3 الرسمية والإضافية الواردة في التقرير، انظر في ملحق 1.

هـ. يركز مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بزواج الأطفال على النساء بين سن 20-24؛ ومع ذلك، فإن تقييد العينة إلى هذه الفئة العمرية من أجل تحليل نموذج متعدد المستويات من شأنه أن يسفر عن حجم عينة غير كافية للبحث، وبالتالي يتم استخدام عينة الاستقصاء الديمغرافي والصحي الكاملة. بسبب التباين في معالجة القيم المفقودة، قد تختلف التقديرات المقدمة قليلًا من تقديرات الاستقصاء الديمغرافي والصحي المبلغ عنها.

و. تُسأل الأسئلة المتعلقة بعنف الشريك الحميم من العينة الكاملة (النساء والفتيات بين سن 13-49) وتشير إلى الشريك الحميم الحالي أو السابق.

ز. "عدم إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية" يُعتبر البعد أكثر من 30 دقيقة من أقرب مصدر محسّن للمياه. لمعرفة أحدث مصادر المياه المحسنة، انظر في منظمة الصحة العالمية واليونيسيف 2017.

ح. "عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية" معرف على انه عدم إمكانية الوصول إلى مرفق صرف صحي محسّن لا يتم تقاسمه مع أسر أخرى. للاطلاع على مرافق الصرف الصحي "المحسنة"، انظر البيانات الوصفية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 6.2.1 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/ les/Metadata-06-02-01.pdf.

ط. يشير "وقود الطهي النظيف" إلى أنواع الوقود التي تلبي أهداف معدل الانبعاثات ويتماشى مع توجيهات منظمة الصحة العالمية المعيارية لجودة الهواء الداخلي، انظر البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 7.1.2 هنا: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/les/Metadata-07-01-02.pdf.

ي. يشير المؤشر "غير الموظف" إلى المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين سن 18-49 والذين أفادوا أنهم ليسوا موظفين حاليًا وقت إجراء الاحصاء. استُثني الأطفال بين سن 15-17 من هذا الجزء من التحليل.

ك. "الاكتظاظ" معرف على انه عندما يتشارك ثلاثة أشخاص أو أكثر في غرفة مخصصة للنوم، انظر في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017 (مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 11.1.1).

دراسة حالة في الولايات المتحدة: مجالات النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حسب الثروة والموقع والعرق/السلالة، 2015

الولايات المتحدة	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم11
	نسبة النساء بين سن 18-49 دون الحصول على التأمين الصحي[أ]	نسبة النساء بين سن 18-49 لديهن أقل من شهادة الثانوية العامة [ب]	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 18-49 متزوجات قبل سن 18[ج]	نسبة النساء بين سن 18-49 بلا إنترنت في المنزل	نسبة النساء بين سن 18-49 غير العاملات	متوسط دخل الأجور ومرتبات النساء بين سن 18-49 (في عام 2013 بالدولار الأمريكي)
شرائح أخماس الثروة						
الأفقر	23.0	20.8	6.5	36.0	55.7	4.755
الأغنى	5.2	4.3	1.9	3.8	24.8	44.142
الموقع						
الضواحي	10.7	8.5	2.8	10.7	28.7	28.066
الحضر (المناطق الحضرية)	13.3	12.2	3.9	17.2	31.6	28.320
الريف (المناطق غير الحضرية)	14.2	11.3	4.2	21.3	33.1	18.360
العرق /السلالة						
الشعوب الأصلية الأمريكية/شعوب ألاسكا الأصلية	26.9	15.4	4.1	31.9	42.1	16.656
الآسيويات (تشمل الصينيات واليابانيات من جزر آسيا والمحيط الهادئ)	9.0	7.7	2.4	6.1	35.5	31.619
السوداوات	14.4	10.2	2.7	25.8	31.0	21.775
ذوات الأصول الإسبانية (أي عرق)	25.7	24.6	7.3	21.3	36.7	17.192
البيضاوات	8.8	5.8	2.7	11.1	27.7	27.715
مجموعة مركبة (ثنائية البعد)- حسب الموقع والدخل						
أغنى الضواحي	3.7	3.6	1.5	3.1	20.2	45.247
أغنى الحضر (المناطق الحضرية)	5.3	4.1	1.7	4.5	21.0	55.577
أفقر الريف (المناطق غير الحضرية)	21.2	19.3	6.4	42.4	56.8	4.716
أفقر الحضر (المناطق الحضرية)	19.4	23.1	6.0	35.9	58.9	4.438
مجموعة مركبة (ثنائية البعد) - حسب العرق/السلالة والدخل						
أغنى نساء الشعوب الأصلية الأمريكية/ شعوب ألاسكا الأصلية	18.7	12.2	2.7	11.5	36.2	30.032

الولايات المتحدة	هدف التنمية المستدامة رقم 3	هدف التنمية المستدامة رقم 4	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 5	هدف التنمية المستدامة رقم 8	هدف التنمية المستدامة رقم11
	نسبة النساء بين سن 18-49 دون الحصول على التأمين الصحي[أ]	نسبة النساء بين سن 18-49 لديهن أقل من شهادة الثانوية العامة [ب]	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن 18-49 متزوجات قبل سن 18[ج]	نسبة النساء بين سن 18-49 بلا إنترنت في المنزل	نسبة النساء بين سن 18-49 غير العاملات	متوسط دخل الأجور ومرتبات النساء بين سن 18-49 (في عام 2013 بالدولار الأمريكي)
مجموعة مركبة (ثنائية البعد) - حسب العرق/السلالة والدخل						
أغنى الآسيويات (بما في ذلك الصينيات واليابانيات وغيرهن من جزر آسيا والمحيط الهادئ)	3.8	3.4	1.6	2.0	27.3	53.648
أغنى السوداوات	9.4	6.2	2.1	6.8	27.8	39.988
أغنى ذوات الأصول الإسبانية (أي عرق)	10.9	10.7	4.4	6.6	26.9	34.326
أغنى البيضاوات	3.7	3.0	1.5	3.2	23.5	45.350
أفقر نساء الأمريكيين الأصليين/ سكان ألاسكا الأصليين	32.2	24.5	4.9	55.3	64.2	3.828
أفقر الآسيويات (بما في ذلك الصينيات واليابانيات وغيرهن من جزر آسيا والمحيط الهادئ)	18.9	13.9	4.6	16.6	63.6	3.382
أفقر السوداوات	21.2	19.0	4.7	45.5	53.1	5.484
أفقر ذوات الأصول الإسبانية	37.0	38.3	9.9	40.0	58.6	4.411
أفقر البيضاوات	17.2	13.7	5.6	30.6	54.8	4.686
الإجمالي الوطني	**13.1**	**10.3**	**3.6**	**14.9**	**30.7**	**24.932**

مصدر:
حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستندة إلى البيانات الجزئية لمسح المجتمع الأمريكي لعام 2015، مكتب الولايات المتحدة لعام 2017.

ملاحظات:
للاختصار، يعرض هذا الملحق فقط الشرائح الخمسية لتوزيع الدخل الأعلى والدخل السفلي ويختار مجموعات مركبة.
أ. يستخدم مؤشر "الحصول على التأمين الصحي" كمؤشر لقدرة المرأة على الحصول على الخدمات الصحية الهامة. هذا ليس مؤشرًا رسميًا لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، اطلع على IFWPR 2015 للحصول على وصف لملاءمة هذا المؤشر لقياس الصحة والرفاه في سياق الولايات المتحدة.
ب. تضم نساء بين سن 18-49 ممن التحقن بالمدرسة الثانوية في العام الماضي ولكنهن لم يتخرجن.
ج. يركز مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاص بزواج الأطفال على النساء بين سن 20-24؛ ومع ذلك، فإن تقييد العينة إلى هذه الفئة العمرية من أجل تحليل نموذج متعدد المستويات من شأنه أن يسفر عن حجم عينة غير كافية للبحث، وبالتالي تم استخدام عينة من النساء بين سن 18-49 بدلًا من ذلك.
د. يخص رصد غايات أهداف التنمية المستدامة رقم 5.ب ورقم 9.ج ورقم 17.8.
هـ. يشير المؤشر "غير الموظف" إلى المشاركات بين سن 18-49 واللاتي أفدن بأنهن لسن موظفات أثناء وقت إجراء الإحصاء.

الملحق 4

التجمعات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة

أستراليا ونيوزيلندا			
أستراليا	نيوزيلندا		
وسط وجنوب آسيا			
أفغانستان	إيران (جمهورية - الإسلامية)	نيبال	تركمانستان
بنغلاديش	كازاخستان	باكستان	أوزبكستان
بوتان	قيرغيزستان	سيريلانكا	الهند
جزر المالديف	طاجيكستان		
شرق وجنوب شرق آسيا			
بروناي دار السلام	هونغ كونغ، الصين	منغوليا	تايلند
كمبوديا	إندونيسيا	ميانمار	تيمور الشرقية
الصين	اليابان	الفلبين	فيتنام
الصين ماكاو سار	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	جمهورية كوريا	
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	ماليزيا	سنغافورة	
أوروبا وأمريكا الشمالية			
ألبانيا	فرنسا	ليتوانيا	سان مارينو
أندورا	ألمانيا	لوكسمبورغ	صربيا
النمسا	جبل طارق	مالطا	سلوفاكيا
روسيا البيضاء/بيلاروس	اليونان	موناكو	سلوفينيا
بلجيكا	جيرنزي	الجبل الأسود	إسبانيا
البوسنة والهرسك	الكرسي الرسولي	هولندا	جزر سفالبارد ويان ماين
بلغاريا	هنغاريا	النرويج	السويد
كندا	أيسلندا	بولندا	سويسرا
كرواتيا	ايرلندا	البرتغال	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

جمهورية التشيك	ايطاليا	جمهورية مولدوفا	أوكرانيا
الدنمارك	جيرسي	رومانيا	المملكة المتحدة
استونيا	لاتفيا	الاتحاد الروسي	الولايات المتحدة الامريكية
فنلندا	ليختنشتاين	سانت بيير وميكلون	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
أنتيغوا وبربودا	كوستا ريكا	هايتي	سانت كيتس ونيفيس
الأرجنتين	كوبا	هندوراس	سانت لوسيا
الباهاما	دومينيكا	جامايكا	سانت مارتن (الجزء الفرنسي)
بربادوس	جمهورية الدومينيكان	المكسيك	سانت فنسنت وجزر غرينادين
بليز	الإكوادور	نيكاراغوا	سورينام
بوليفيا(دولة - متعددة القوميات)	السلفادور	بناما	ترينداد وتوباغو
البرازيل	غرينادا	باراغواي	أوروغواي
تشيلي	غواتيمالا	بيرو	فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
كولومبيا	غيانا	سانت بارتيليمي	
شمال أفريقيا وغرب آسيا			
الجزائر	جورجيا	ليبيا	سودان
أرمينيا	العراق	المغرب	الجمهورية العربية السورية
أذربيجان	إسرائيل	عمان	تونس
البحرين	الأردن	قطر	تركيا
قبرص	الكويت	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
مصر	لبنان	دولة فلسطين	اليمن
أوقيانوسيا			
فيجي	ناورو	ساموا	توفالو
جمهورية كيريباتي	بالاو	جزر سليمان	جزر الولايات المتحدة البعيدة الصغيرة
جزر مارشال	بابُوا غينيا الجَديدة	تونغا	فانواتو
ميكرونيسيا (الولايات المتحدة)			
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى			
أنغولا	جمهورية الكونغو الدمقراطية	ليبيريا	السنغال
بنين	جيبوتي	مدغشقر	سيشيل
بوتسوانا	غينيا الاستوائية	ملاوي	سيراليون
إقليم المحيط البريطاني الهندي	إريتريا	مالي	الصومال
بوركينا فاسو	أثيوبيا	موريتانيا	جنوب أفريقيا
بوروندي	الأراضي الفرنسية الجنوبية والقطبية	موريشيوس	جنوب السودان
كابو فيردي (الرأس الأخضر)	الغابون	موزمبيق	سوازيلاند
الكاميرون	غامبيا	ناميبيا	جمهورية توغو
جمهورية أفريقيا الوسطى	غانا	النيجر	أوغندا
تشاد	غينيا	نيجيريا	جمهورية تنزانيا المتحدة
جزر القمر	غينيا بيساو	رواندا	زامبيا
الكونغو	كينيا	سانت هيلانة	زيمبابوي
ساحل العاج	ليسوتو	سان تومي وبرينسيبي	

أوراق البحث الرئيسية

من أجل إنتاج هذا التقرير الحالي، قامت لجنة الأمم المتحدة للمرأة بطلب الأوراق البحثية التالية من الخبراء الدوليين:

Agarwal, B. (2017). “Concept Note on Gender and SDG Environmental Goals” (SDG 13, 14 and 15).
[مذكرة حول النوع اجتماعي وأهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة رقم 13 و14 و15)]

Atobrah, D. et B. Kwansa (2017). “Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Childcare Provision: The Case of Ghana”.
[طرق متاحه وميسورة التكلفة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي لتوفير رعاية الأطفال على نحو قابل للدوام: حالة غانا]

Beales, S. et G. Gelber (2017). “Gender Equality and the SDGs: An Analytical Review of Evidence on How Gender Equality Interacts and Interlinks with Other SDG-Related Areas”. [المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة: استعراض تحليلي للأدلة حول كيفية
تفاعلات المساواة بين الجنسين والارتباطات مع المناطق الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة]

Brickell, K. (2017). “Domestic Violence Law in Cambodia: Towards an Enabling Environment” [قانون العنف المنزلي في كمبوديا: نحو بيئة مواتية]

Chigateri, S. (2017). “Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Childcare Provision for Children under Six: The Case of India”
[طرق متاحه وميسورة التكلفة ومراعية للمنظور النوعي لتوفير رعاية الأطفال دون السادسة على نحو قابل للدوام : حالة الهند]

De Henau, J. (2017). “Universal Childcare in South Africa, Turkey and Uruguay: A comparative Analysis of costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue”. [رعاية الطفل الشاملة في جنوب أفريقيا وتركيا وأوروغواي: تحليل مقارن للتكاليف وتأثيرات التوظيف على المدى القصير والإيرادات الضريبية]

Farias, A. M. (2017). “Servicios de Cuidado Infantil y Educación Inicial, Chile”. [رعاية الأطفال وخدمات التعليم المبكر، شيلي]

Hunt, J. et D. Kilsby (2017). “Feminist Best Practice for Eliminating Violence against Women: Case Study on Fiji Women’s Crisis Centre”.
[أفضل الممارسات للأزمات النسوية للقضاء على العنف ضد المرأة: دراسة تطبيقية على مركز المرأة لأزمات في فيجي]

Lloyd-Sherlock, P. (2017). “Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Care Services for Older Persons”.
[طرق للوصول إلى خدمات رعاية صحية ميسورة ومقبولة التكلفة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي لكبار السن]

Mukherjee, A. (à paraître). “Global Patterns on Gender Differences in Time Spent on Unpaid and Paid Work”.
[الأنماط العالمية حول الاختلافات بين الجنسين في الوقت المنقضي على العمل غير مدفوع الأجر والعمل بأجر]

Nieuwenhuis, R., T. Munzi, J. Neugschwender, H. Omar et F. Palmisano. “Gender Equality and Poverty Are Intrinsically Linked: A Contribution to the Continued Monitoring of Selected Sustainable Development Goals”.
[المساواة بين الجنسين والفقر مرتبطان بشكل جوهري: مساهمة في المتابعة المستمرة لأهداف التنمية المستدامة المختارة]

Peng, I. et S. Yeandle (2017). “Changing Family Constellations of Elderly Care: Mapping Family Variations and Their Implications”.
[تغيير التشكيلات العائلية لرعاية المسنين: رسم خرائط الاختلافات العائلية وآثارها]

Sardenberg, C. (2017). “Ten Years of Maria de Penha Law: Advancements and Shortcomings in Confronting Violence Against Women in Brazil”.
[عشرة سنوات من قانون ماريا دو بنها: التقدم والضعف في مواجهة العنف ضد المرأة في البرازيل]

Sen, G. (2017). “The SDGs and Feminist Movement Building ”.
[أهداف التنمية المستدامة وبناء الحركة النسوية]

Sepúlveda, M. (2017). “Gender-Responsive Accountability for the Implementation of the SDGs: The Potential of Using
Existing Mechanisms and Procedures”. [المساءلة المراعية لمنظور النوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: إمكانيات استخدام الآليات والإجراءات القائمة]

?Velasco, M. (2017). “Cuidado Infantil en Ecuador: ¿Derechos en Conflicto”. [رعاية الأطفال في الإكوادور: الحقوق في الصراع؟]

Vetten, L. (2017). “Families in a Changing World: Action to Address Violence against Women in South Africa”.
[الأسر في عالم متغير: إجراءات للتصدي للعنف ضد المرأة في جنوب أفريقيا]

الهوامش

الموجز التنفيذي

1. Mawarire وآخرون (2016) ؛ مجلس حقوق الإنسان (2012).
2. Sen وMukherjee (2014).
3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013أ)؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2010)؛ Ostry وآخرون (2014).
4. مجلس حقوق الإنسان (2015).
5. Grondonaو Bigedainو Rodriguez Enriquez (2016) ؛ Levien (2017).
6. De Beer وKoster (2009) ؛ مجلس حقوق الإنسان (2014أ).
7. Chant (2008أ).
8. Kabeer (2006). انظر أيضًا Mkandawire (2005).
9. Sen (2017) ؛ الائتلاف الدولي لصحة المرأة (2017).
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015).

الفصل الأول

1. منظمة العمل الدولية (2017أ).
2. المرجع نفسه.
3. Ortiz وآخرون (2015).
4. المرجع نفسه.
5. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2010)؛ Guajardo وأخرين (2011)؛ Ortiz وآخرون (2015).
6. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014أ).
7. المرجع نفسه.
8. مجموعة البنك الدولي وRunneymade Trust(2017).
9. Hardoon (2015).
01. البنك الدولي (2016).
11. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2017).
12. منظمة العمل الدولية (2017أ).
13. Mawarire وآخرون (2016).
14. المرجع نفسه.
15. معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (2017).
16. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017أ).
17. المرجع نفسه.
18. O'Neil وآخرون (2016).
19. The Partnership for Maternal, Child Health (2015).
20. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013ب).
21. Fukuda-Parr (2016).
22. Razavi (2016).
23. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015).
24. لمناقشات عامة حول المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية، انظر: Kabeer (2015أ)؛ Fukuda-Parr (2016)؛ وSen وMukherjee (2014).
25. Fukuda-Parr وYamin (2014).
26. Yamin وBoulanger (2014).
27. Antrobus (2006) ؛ Sen وMukherjee (2014).
28. Sen (2017) ؛ الائتلاف الدولي لصحة المرأة (2017).
29. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2013).
30. Kabeer (2015ب).
31. Sen وMukherjee (2014).
32. Esquivel (2016).
33. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، الفقرة 4.
34. Kabeer (2016).
35. Davis (2008).
36. Crenshaw (1989) ؛ (1991).
37. Indian Institute of Dalit Studies (2013) ، ذُكر في Paz Arauco وآخرون (2014).
38. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2015).
39. اليونسكو (2016).
40. اليونسكو (2010)، صـ 153.
41. Chant 2008أ.
42. De Beer وKoster (2009) ؛ مجلس حقوق الإنسان (2014أ).
43. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2016).
44. حكومة أستراليا (2016).
45. Panaretto وآخرون (2014).
46. Kabeer (2006). انظر أيضًا Mkandawire (2005).
47. Kabeer (2014).
48. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2013).
49. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، الفقرة 72 و73.
50. تركز المجموعات التسع الكبرى على مواضيع مختلفة؛ من ضمنها الأعمال والصناعة؛ الأطفال والشباب؛ المزارعين؛ الشعوب الأصلية؛ السلطات المحلية؛ منظمات المجتمع المدني؛ العلوم والتكنولوجيا؛ النساء؛ العمال والنقابات؛ الأشخاص ذوي الإعاقة؛ المتطوعين؛ والشيخوخة.
51. Razavi (2016).
52. مجلس حقوق الإنسان (2014ب)؛ Levien (2017).
53. Barrientos وآخرون (2004).
54. مجلس حقوق الإنسان (2014ج).
55. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2016أ).
56. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، الفقرة 74 "د" و"هـ".
57. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2015أ).
58. انظر على سبيل المثال، John-Abraham و Senderowis (2003)؛ وArroyo وSirker (2005).
59. عمليات السياسات الإنمائية في أستراليا (2017).
60. Civil Society Reflection Group on the 2030 Agenda for Sustainable Development. (2017).
61. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017أ).
62. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017ب).
63. الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (2017).
64. Dayringer (2015).
65. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017أ).
66. انظر على سبيل المثال: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2017)؛ Feminist Alliance for Rights (2017)؛ والمنظمة النسائية للبيئة والحماية (2017).
67. انظر على سبيل المثال: Civil Society Working Group for the 2030 Agenda (2017)، التي أظهرت في مراجعتها لهدف التنمية المستدامة رقم 5 وجود تخفيض للصرف الحكومي على خدمات النساء اللاتي يتعرضن للعنف بنسبة 61% فيما بين 2016 و2017.
68. Zwingel (2016) ؛ Domínguez-Redondo (2012).
69. Together 2030 وWorld Vision (2017) مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2017) Bianco (2017).

70. Domínguez-Redondo (2012).
71. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2016).
72. Sarwar (2015).
73. Evans (آتٍ فيما بعد).
74. Sepúlveda (2017).
75. المرجع نفسه.
76. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2016)، الفصل الرابع.
77. وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في أوكرانيا (2017)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016أ).
78. Together 2030 وWorld Vision (2017).
79. Franzawy وFonow (2011).
80. Eyben وL. Turquet (2013).
81. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015أ).
82. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015أ).
83. المجلس الاتحادي السويسري (2016).
84. المرجع نفسه.
85. المرجع نفسه، صـ 38.
86. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (غير مؤرخ).
87. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015أ)، الفقرة 60.
88. اللجنة الكندية لحقوق الإنسان (غير مؤرخ).
89. انظر على سبيل المثال: اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان (2014).
90. انظر على سبيل المثال: صندوق الأمم المتحدة للسكان، Danish Institute for Human Rights ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2014)، ذُكر في Sepúlveda (2017).
91. انظر Nirere (2012)، ذُكر في Sepúlveda (2017).
92. Khan (2016) ؛ الأمم المتحدة (2017أ).
93. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015)، الفقرة 74z.

الفصل الثاني

1. يشمل تقييم مدى إتاحة البيانات كافة مؤشرات النوع الاجتماعي الـ 54 ومكوناتها الفرعية للفترة فيما بين 2000 إلى 2016، استنادًا إلى مراجعة يوليو 2017 لقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. انظر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017أ).
2. المرجع نفسه.
3. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ب).
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015ب).
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2017ب).
6. قد تقوم المراجعات بإضافة أو إلغاء أو تنقيح أو تعديل المؤشرات بناءً على ما يلي: (أ) عدم تغطية المؤشر للغاية بشكل جيد؛ (ب) الحاجة إلى مؤشر إضافي أو أكثر لتغطية جميع جوانب الغاية؛ (ج) إتاحة بيانات جديدة؛ (د) توقف التطوير المنهجي لمؤشر من الفئة الثالثة أو عدم إنتاجه للنتائج المتوقعة؛ و/أو (هـ) عدم قياس المؤشر للتقدم نحو تحقيق الغاية. لمعرفة المبادئ العامة والجدول الزمني المقترح لتنقيح إطار عمل المؤشر، انظر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (2016).
7. أظهر التحليل التجريب للأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، وجود رابط فيما بين نقص البيانات وأداء الأهداف، فيُعد نقص البيانات بمثابة مؤشر لضعف أداء الأهداف. انظر: Jacob (2017).
8. باستخدام معيار الإشارة الصريحة للنساء والفتيات، يقدم التصنيف على الجنس أو المساواة بين الجنسين 54 مؤشرًا للنوع الاجتماعي. ورغم المؤشرات الأقل تقييدًا – حيث ضُمت كل المؤشرات المرتبطة بالنساء والفتيات (ويمكن تصنيفها على أساس الجنس) في التعداد – قد تؤدي إلى عدد أكبر من مؤشرات النوع الاجتماعي، إلا أنه يُفضل الإشارة الصريحة. وذلك لأنه بينما يناديفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لأن تُصنف جميع المؤشرات المرتبطة بحسب الجنس والصفات الأخرى، فلا تملك كل المؤشرات تلك القابلية للتصنيف. يمكن لذلك العامل من التضارب أن يُفوت في البيانات المتاحة للمؤشرات غير الصريحة.
9. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2013).
10. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2017أ).
11. انظر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ب).
12. استُعرضت حجج رصد النمو الاقتصادي والصحة والتصنيع الشامل والمستدام والاستدامة لبيئية من منظور النوع الاجتماعي أثناء الاستشارة المفتوحة للمجتمع المدني في فبراير- مايو 2015 (انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2015)، إلا أن القرار النهائي لم ينتج عنه ضم تلك المؤشرات، وذلك يوضح غياب مؤشرات النوع الاجتماعي في تلك المجالات المهمة.
13. انظر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ج).
14. رغم إتاحة بعض البيانات، إلا أن عدد غير كافٍ من الدول هي التي تنتج البيانات كي تكون قادرة على الإتيان بمجموع كلي عالمي وإقليمي.
15. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ج).
16. تقييم مدى إتاحة البيانات للفترة ما بين 2000 إلى 2015، باستخدام مراجعة يوليو 2017 لمستودع بيانات أهداف التنمية المستدامة. يمثل عام 2000 خط الأساس لذلك التقييم، والذي يتناول مدى إتاحة البيانات للمؤشر المحدد في أي نقطة زمنية منذ عام 2000. تمثل النتائج مدى إتاحة البيانات لكل مؤشر عبر إجمالي 208 دولة ومنطقة. لأجل تحليل تصنيفي لكل بلدٍ على حدة حول البيانات المتاحة لمؤشرات النوع الاجتماعي (انظر ملحق الجدول 2).
17. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015أ)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017أ).
18. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2017ج).
19. صندوق الأمم المتحدة للسكان، فرع التنمية والسكان، وفرع النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة (2014). اعتمادًا على السياق، يشير مصطلح "رب الأسرة" إلى الفرد القائم بتوفير الموارد الاقتصادية في الأسرة، ومتخذ القرار الأول و/أو الشخص المُعَيَّن من قِبَل بقية أفراد الأسرة كرب لها. يختلف التغير باختلاف البلدان. إلا أنه حتى مع اتساق التعريف، إلا أن المعايير التي يستخدمها المحاورون قد تكون غير واضحة، ما يدع مساحة للتأويل الذي يطابق الصور النمطية التي تعين الرجل في الأسرة كالشخص ذو السلطة ورب الأسرة على أرض الواقع، كما يُرى في Hedman وآخرون (1996).
20. Okoye (2017). غالبًا ما تُجمع البيانات حول أفراد الأسر معينين عن طريق شخص يُعرف على بأنه رب الأسرة أو فرد أخر على علم كبير بالموضوع المثار في الأسرة. ورغم محدودية وعدم كمال مشاركة المعلومات بين أفراد الأسرة، إلا أنه من المرجح أن البيانات المجمعة بتلك الطرق ستكون معيبة حين لاينوي المستجيب أن يحجب أية معلومات. وجد مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين تفاوتات ملحوظة بين النساء والرجال إذا كانت البيانات مجمعةمن خلال مستجيبين بديلين، مقارنةً بمن يجيب بنفسه.
21. Fox وPimhidzai (2013) ؛ Buvinic وLevine (2016).
22. Comblon وRobilliard (2015).
23. يمكن للتدريب الأفضل والوعي المُحَسَّن حول العنف ضد النساء أن يؤدي إلى نسب أعلى من الإبلاغ عن العنف بالنسبة للمستجيبين. بينما تشير تلك الزيادات إلى الجودة المحسنة للبيانات، فهي تفرض تحديات في تحليل الاتجاه العام (انظر الفصل الثالث، الغاية 2.5). انظر: Ellsberg وHeise (2005).
24. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2014).

25. في 6 مارس 2015، في جلستها السادسة والأربعين، أنشأت اللجنة الإحصائية، في الأمم المتحدة، الفريق رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. شُكل الفريق من الدول الأعضاء، وكذلك من الوكالات الإقليمية والدولية كمراقبين، وتهدف لإقامة شراكة عالمية لأجل بيانات التنمية المستدامة، من ضمنها إطلاق خطة العمل العالمية لبيانات التنمية المستدامة. تأسست خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة على نداءٍ نحو "ثورة البيانات" التي دعا لها لأول مرة تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 الصادر عام 2013. وُصفت تلك "الثورة" على أنها عملية الإدماج الكاملة للبيانات بعملية اتخاذ القرار، وقد توفر دعم زائد للنظم الإحصائية وشُجع على إتاحة الوصول إلى البيانات واستخدامها. انظر: الفريق رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 (2013)؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017و).

26. منظمة الصحة العالمية (2013).

27. Alkire وSamman (2014).

28. Nicolai وآخرون (2015).

29. تقييم مدى إتاحة البيانات للفترة ما بين 2000 إلى 2015، باستخدام مراجعة يوليو 2017 لمستودع بيانات أهداف التنمية المستدامة. يمثل عام 2000 خط الأساسلذلك التقييم، والذي يتناول مدى إتاحة البيانات للمؤشر المحدد في أي نقطة زمنية منذ عام 2000.

30. جمهورية اتحاد ميانمار (2014). الروهينغيا هي فئة عرقية مسلمة من ولاية راخين في ميانمار. يُعد امتناعهم عن الإجابة المنهج منذ تعداد عام 2014 عَرَض لتعرضهم للملاحقة الشديدة في البلاد، ما يتضمن إنكارهم لجنسياتهم، والقيود التي يلاقونها على التعليم والتوظيف. وقد تدهور الموقف منذ أغسطس 2017بعد هجمات جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على قوات أمن ميانمار. ومنذ 20 نوفمبر 2017، أجبر العنف الجاري وخروقات حقوق الإنسان حوالي 622،000 فرد من الروهينغيا على الهروب إلا بنغلادش المجاورة، ما تسبب تفاقم عالمي لأزمة طارئة للاجئين. انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017ب).

31. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2012)؛ (2015أ).

32. الجمعية العامة للأمم المتحدة (1995).

33. انظر على سبيل المثال: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1989أ)؛ (1989ب)؛ (1990) ؛ (1991)؛ (1992).

34. انظر على سبيل المثال: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي (2010)؛ الأمم المتحدة (2015ب)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فرع التنمية والسكان، وفرع النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة (2014). جدير بالذكر أيضًا: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2014).

35. لمزيد من المعلومات حول ذلك البرنامج، انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (غير مؤرخ).

36. في سبتمبر 2017، من بعد عملية اختيار مستقلة، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الدول الخمس التالية قد اختيرت للتطبيق الفوري (بنغلادش، كينيا، المغرب، السنغال، وأوغندا) بدءًا من 2017 ؛ وستُضاف إليها سبع دول أخرى (ألبانيا، الكاميرون، كولومبيا، الأردن، نيبال، سيرا ليون، وجمهورية تنزانيا الاتحادية)، إذا توفر تمويل إضافي في عام 2018.

37. DataKind (2013).

38. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014أ).

39. Data2x (2014).

40. Craig وLudloff (2011).

41. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2016ب).

42. تُستخدم المبادئ الرئيسية للإحصاءات الرسمية، التي تُبنيت من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2014، كإطار مبدئي يجب اتباعه بالنسبة لكل الأنشطة الإحصائية التي تقوم بها المنظمات وطنية ودولية، مع الإقرار بأن الإحصاءات الرسمية تهدف للصالح العالم.
انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014ب).

43. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2011أ).

44. Lozano (2010).

45. Stuart وآخرون (2015).

46. Hogan وآخرون (2016).

47. انظر: Safecity: Pin the Creeps (غير مؤرخ).

48. Equal Measures 2030 (غير مؤرخ).

49. معلومة تفصيلية مستندة إلى المناقشات مع هيئة الإحصاءات الفلبينية.

50. معلومة تفصيلية مستندة إلى المناقشات مع المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوغندا.

51. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ز).

52. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017و).

الفصل الثالث

1. انظر على سبيل المثال: Barrientos وDeJong (2006)؛ Blumberg (2005)؛ Kabeer(2003)؛ Quisumbing (2003)؛ Kabeer وNatali (2012)؛ Kabeer وآخرون (2013).

2. الدليل على ذلك الربط متوفر في بعض المناطق. انظر: منظمة الصحة العالمية وآخرون (2013).

3. المرجع نفسه.

4. منظمة الصحة العالمية (1997).

5. اليونيسيف (2016أ).

6. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013).

7. استنادًا إلى منهجية طُورت للمرة الأولى من قِبَل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2003/2002) لتحديد إذا ما كانت النساء أكثر عرضة للفقر عن الرجال. انظر الهامش رقم 11 لوصف المنهجية.

8. يمكن القول بأن الصورة الأكثر استشهادًا بها في مجال النوع الاجتماعي والفقر هي "أن النساء يشكلن نحو 70 بالمائة من فقراء العالم". ورغم دحض ذلك الزعم بشكل واسع، إلا أنها تظل حاضرة من بعد مرور 20 عامًا على اختراعها. انظر النقاشات في Chant (2006)؛ (2008ب)؛ Green (2010).

9. انظر النقاشات في Chant (2006)؛ Lampietti وStalker (2000).

10. البنك الدولي (2017أ).

11. يُحسب مؤشر الأنوثة كالآتي: إجمالي (نساء الأسر الفقيرة) / إجمالي (ذكور الأسر الفقيرة) / إجمالي (نساء كل الأسر) / إجمالي (ذكور كل الأسر). تشير القيم فوق 103 إلى فرط تمثيل النساء بين الفئة الأشد فقرًا.

12. انظر: Nieuwenhuis وآخرون (آتٍ فيما بعد).

13. تشير التقديرات العالمية للفقر في عام 2013، مغطية مجموعة واسعة من البلاد، إلى أن هناك 767 مليون شخص يتلقون أقل من 1.90 دولارًا في اليوم. إلا أن التصنيف بحسب الجنس لتلك البيانات العالمية غير متاح. التقديرات المعروضة هنا لـ 89 بلد مشتقة من حسابات البنك الدولي باستخدام قاعدة بيانات عالمية مصغرة (2017). انظر: Buitrago وآخرون (آتٍ فيما بعد).

14. نظرًا للتغطية المحدودة للسكان، فإن المتوسطات الوطنية غير متاحة لكل أقاليم أهداف التنمية المستدامة.

15. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب).

16. Brody (2016).

17. منظمة الأغذية والزراعة وآخرون (2017)، ملحق الجدول أ.1.2. يشير الشكل إلى عدد ناقصي التغذية في العالم أجمع كمتوسط لفترة 2014-2016.

18. Maggio وآخرون (2015).

19. يستند تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المصنفة على أساس الجنس. تقيس مسوح ذلك المقياس انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه المستجيب أو أسرته ككل. يُعَرَّف انعدام الأمن الغذائي في سياق الأداة على أنه عدم توافر القدرة للحصول على الغذاء افتقارًا إلى مال أو لوجود قيود أخرى في الموارد.
20. Asres وآخرون (2014) ؛ Ghattas (2014).
21. انظر: منظمة الصحة العالمية (2015أ). لا تسمح البيانات الحالية حول مدى انتشار الأنيميا بين الرجال بتصنيفٍ عالمي، ولكن، لأغراض مرجعية، تشير بيانات 2008 إلى أن 12.7 بالمائة من الرجال يعانون من الأنيميا. يُنظر لانعدام الأمن الغذائي والمعايير الثقافية المرتبطة بتوزيع الغذاء داخل الأسرة على أنه يمكن أن يساهم في التفاوت المُلاحَظ بين الجنسين.
22. استنادًا إلى تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبيانات من 57 بلدًا باستخدام أحدث الاستقصاء الديموغرافي والصحي.
23. منظمة الأغذية والزراعة (2017أ).
24. المرجع نفسه.
25. منظمة الصحة العالمية وآخرون (2015).
26. منظمة الصحة العالمية (2016 أ).
27. منظمة الصحة العالمية وآخرون (2015).
28. Sofer (2016).
29. Say وآخرون (2014).
30. منظمة الصحة العالمية (2016ب).
31. اليونيسيف (2017ب).
32. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ط).
33. Horon (2005).
34. انظر: منظمة الصحة العالمية (غير مؤرخ).
35. Hill وKing (1995) ؛ البنك الدولي (2011أ) ؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015أ).
36. اليونسكو (2017ب)؛ مجلس حقوق الإنسان (2012).
37. اليونسكو (2014).
38. استندت البيانات إلى معدل الالتحاق الصافي بالمدرسة الابتدائية بعد ضبطه، والذي يقيس الالتحاق عبر المستويات المختلفة. انظر: معهد اليونسكو للإحصاء (2017أ).
39. اليونسكو (2016ب).
40. المرجع نفسه.
41. استندت البيانات إلى معدل الالتحاق الصافي بالمدرسة الثانوية. انظر: معهد اليونسكو للإحصاء (2017أ).
42. تظهر أدلة عبر البلدان من شرق وجنوب شرق آسيا، كمثال، ضعفًا في الأداء التعليمي عبر الفتيان. انظر: مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات.
43. اليونسكو (2016ج).
44. مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة وسكرتارية منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (2010)؛ Vinding وKampbel (2012).
45. البنك الدولي (2015)؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ح).
46. اليونيسيف (2017ج).
47. المرجع نفسه.
48. اليونسكو وآخرون (2015)؛ مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (2014).
49. Cantor وآخرون (2015).
50. القسم المعني بالسياسات الاجتماعية والتنمية بإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2013).
51. Luoma وآخرون (2011).
52. مجلس حقوق الإنسان (2016).
53. اليونيسيف (2014ب)؛ (2016ب).
54. البيانات المقارنة حول زواج الأطفال غير متاحة في الصين، ولذلك فهي مستثناة من شرق وجنوب شرق آسيا في حساب المتوسط الإقليمي.
55. تشير النقطة المئوية 0 إلى أن معدلات الزواج قبل سن الـ 15 منخفضة للغاية بالنسبة لأوروبا وشمال أمريكا، إلا أنها لا تعني غيابها التام.
56. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2012).
57. إشارة إلى زواج الأطفال (قبل سن الـ 18) باستخدام الاستقصاء الديموغرافي والصحي في ناميبيا لعام 2013، وفي رواندا لعام 2010، وفي سوازيلاند لعام 2007/2006.
58. إشارة إلى زواج الأطفال (قبل سن الـ 18) باستخدام الاستقصاء الديموغرافي والصحي في أثيوبيا لعام 2011، وفي إندونيسيا لعام 2012.
59. إشارة إلى زواج الأطفال (قبل سن الـ 18) باستخدام الاستقصاء الديموغرافي والصحي في أثيوبيا لعام 2011.
60. اليونيسيف (2016ج).
61. استند تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى البيانات من الفترة الزمنية التالية: جمهورية وسط أفريقيا (1995-2010)؛ مصر (1995-2015)؛ إريتريا (1995-2010)؛ كينيا (1998-2014).
62. اليونيسيف (2016أ).
63. استنادًا إلى عينة فرعية لـ 92 بلدًا في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي والدول المتقدمة، إضافةً إلى بيانات جنوب أفريقيا. انظر Mukherjee (آتٍ فيما بعد).
64. المرجع نفسه.
65. منظمة العمل الدولية (2016أ).
66. وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (2015)؛ Morris (2016)؛ Beaman وآخرون (2012)؛ Gonzalez وآخرون (2015)؛ Chattopadhay وDuflo (2004).
67. منظمة العمل الدولية (2015أ).
68. تسري الأشكال منذ 1 سبتمبر 2017.
انظر: جمعية إمكانات بلا حدود الدولية (2017أ).
69. جمعية إمكانات بلا حدود الدولية (2017ب).
70. Dani وde Haan (2008).
71. مكتب أوغندا للإحصاءات وآخرون (2017).
72. استنادًا إلى أحدث بيانات ILOSTAT(2009-2016) لـ 57 بلدًا. انظر: منظمة العمل الدولية (2017ب).
73. جمعية إمكانات بلا حدود الدولية (2017ب).
74. أنشأت منظمة العمل الدولية التصنيف الدولي الموحد للمهن وعرفته على أنه "نظام ترتيب وتصنيف للمعلومات المهنية التي حُصل عليها بوسائل التعدادات والمسوح الإحصائية، وكذلك من سجلات إدارية."
فانظر: منظمة العمل الدولية (2012).
75. منظمة الصحة العالمية (2014أ).
76. تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى أحدث استقصاء ديمغرافي وصحي لـ 65 دولة.
77. صندوق الأمم المتحدة للسكان (غير مؤرخ).
78. استنادًا إلى أحدث البيانات المتاحة لـ 104 بلدًا. جُمعت البيانات من خلال إحصاءات وطنية زراعية ويمكن إيجادها على : http://www.fao.org/gender - landrights -database/en./
المدير الزراعي هو شخص طبيعي أو اعتباري يتخذ قرارات كبرى فيما يخص استغلال الموارد، كما يمارس سلطته الإدارية على وحدته الزراعية.
تُعَرَّف الوحدة الزراعية على أنها وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تحت إدارة موحدة تتضمن كل الماشية المُحتَفَظ بها وكل الأراضي المستخدمة بشكل كامل أو جزئي لأغراض الإنتاج الزراعي، دون النظر إلى اللقب أو الشكل القانوني أو الحجم (انظر: منظمة الأغذية والزراعة 2015).
يتسم مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5.أ.1 بأنه أكثر تحديدًا في مجاله من حيث تركيزه على الملكية وحقوق الحيازة على الأرض الزراعية؛ ولذلك، فإن توزيع المديرين الزراعيين بحسب الجنس يمكن استخدامه فقط كمؤشر بديل للفهم الأوسع للتفاوتات على أساس النوع الاجتماعي في القطاع الزراعي.

79. منظمة الأغذية والزراعة (2010).
80. لمزيد من المعلومات حول التطور المنهجي للمؤشر 5.أ.1 و5.أ.2، انظر صفحة اجتماعات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (https://unstats.un.org/sdgs/meetings)، والوثائق المسلمة للمؤشر 5.أ.1 و5.أ.2 ومستودع بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (https://unstats.un.org/sdgs/metadata/).
81. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017ب).
82. الاتحاد الدولي للاتصالات (2017ب).
83. الاتحاد الدولي للاتصالات (2017أ).
84. أبلغت النساء في مصر والأردن بممارسات للرجال في الاتصال بأرقام عشوائية بهدف الوصول لامرأة كنوع من أنواع التحرش اللاتي قاسينه. انظر: GSMA (2015).
85. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017ب).
86. كانت دول التجربة هي: ألبانيا، النمسا، بنغلادش، جمهورية الدومينكان، الإكوادور، إثيوبيا، الأردن، مقدونيا، مالي، المكسيك، المغرب، نيبال، جمهورية كوريا، تيمور الشرقية، وأوغندا.
87. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2010).
88. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2017ب).
89. منظمة الصحة العالمية (2014ب).
90. O'Hanlon (2014).
91. مجلس حقوق الإنسان (2009)، الفقرة 51؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2011ب).
92. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2017أ).
93. المرجع نفسه.
94. المرجع نفسه.
95. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
96. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2017ج).
97. حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى الاستقصاء الديموغرافي والصحي لبنين.
98. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2017ب).
99. انظر على سبيل المثال برنامج الدراسات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات لليونيسيف السادس حول استبيانات المنازل، والذي حُدِّث لرصد أهداف التنمية المستدامة (اليونيسيف 2018).
100. بيانات 2012. انظر: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017د).
101. بينما تُتاح البيانات المصنفة بحسب الموقع والثراء لذلك المقياس ومعروضة في ذلك القسم، إلا أن رصد الوصول إلى الوقود النظيف بحاجة إلى تجاوز "استخدام الوقود الصلب للطبخ". فهناك أشكال أخرى من الطاقة الملوثة، كالفحم غير المجهز والكيروسين، تُستخدم على نطاق واسع في المنازل للإضاءة والتدفئة ومرتبطة بدور المنازل في تلويث الهواء. إن نوع الجهاز أو التقنية المستخدمة للطبخ والإضاءة والتدفئة مرتبط بصحة ورفاه الأفراد في المنزل. انظر القسم حول تحديات القياس.
102. منظمة الصحة العالمية (2016ج).
103. Kammila وآخرون (2014) ، ذُكر في منظمة الصحة العالمية (2016د).
104. الأونكتاد (2017).
105. Duflo (2012) ؛ Hansford (2016).
106. تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى منظمة العمل الدولية (2017ب). يشير إلى معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة بين سن 25-54.
107. تُقاس الفجوات بين الجنسين على أساس المتغيرات بين معدل مشاركة كلٍ من الذكر والأنثى في القوى العاملة.
108. انظر: البنك الدولي (2012).
109. النساء، على سبيل المثال، أكثر احتمالًا عن الرجال لأن يعملن كعمال غير مدفوعي الأجر في مزرعة مملوكة للأسرة أو لشركة عائلية.
110. منظمة العمل الدولية (2016أ).
111. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
112. المرجع نفسه.
113. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2010).
114. الأمم المتحدة (1999).
115. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
116. معهد اليونسكو للإحصاء (2017ب).
117. المرجع نفسه.
118. لمسوح شاملة حول الكتابات المرتبطة، انظر: البنك الدولي (2011أ) وDuflo (2012).
119. Lanker وMilanovic (2016).
120. صندوق النقد الدولي (2007).
121. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017ب).
122. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013أ).
123. انظر: Malghan وSwamminathan (2016).
124. الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان (2016).
125. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013).
126. الأمم المتحدة (2017ب).
127. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (آتٍ فيما بعد)؛ Chen (2016)؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016).
128. مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2013).
129. الأمم المتحدة (2017ج).
130. يعيش أكثر من 80 بالمائة من النساء في أحياء فقيرة. لأجل أغراض ذلك التحليل، اعتُبر أن البلاد التي تنتشر بها النساء الحضريات في الأحياء الفقيرة هي التي يسكن 80 بالمائة منهن فيها.
131. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017ي).
132. The Lancet (2017).
133. Poushter (2015).
134. المرجع نفسه.
135. السويد: Johansson-Stenman (2002)؛ ألمانيا وجنوب أفريقيا: Peters (2013)؛ Gernetzky (2016)؛البنك الدولي وآخرون (2015).
136. Peters (2013).
137. لمزيد من الأدلة حول التفاوت في "اختيارات السفر"، انظر: Levy (2013).
138. سكرتارية إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (2013).
139. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013ج).
140. تقديرات عام 2015. انظر: منظمة العمل الدولية (2016أ).
141. انظر: منظمة العمل الدولية (2017ب).
142. Nelson وآخرون (2009) ، أُنتج في Agarwal (2014).
143. Agarwal (2016أ).
144. Doss (2010).
145. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (غير مؤرخ).
146. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2016).
147. Neumayer وPluemper (2007).
148. منظمة الأغذية والزراعة (2016أ).
149. منظمة الأغذية والزراعة (2016ب).
150. منظمة الأغذية والزراعة (2017ج).
151. MacNeil وGhosh (2017).
152. منظمة الأغذية والزراعة (2016ج).
153. Monfort (2016).
154. منظمة الأغذية والزراعة (2016أ).
155. برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد حفظ البيئة وآخرون (غير مؤرخ). إن القائمة الخضراء للمناطق المحمية والمراعاة الخاصة بالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لهي معيار جديد للمناطق المحية هادفٌ للمساهمة في إدارة تتسم بالحوكمة الرشيدة والفعالية للمناطق المحمية لأجل التنمية المستدامة.

156. انظر: Agarwal (2010)، الفصل الثاني.
157. انظر: إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017ج).
158. ذلك الشكل لا يصور النسبة الكبيرة من الغابات الطبيعية التي تتحول سنويًا إلى غابات قليلة الكثافة، ما يزيد من حدة فقدان التنوع البيولوجي.
159. انظر: منظمة الأغذية والزراعة 2018.
160. المرجع نفسه.
161. Oxfam (2011) ؛ Levien (2017).
162. انظر: White وWhite (2012)؛ Li (2015).
163. انظر: Agarwal (2009).
164. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
165. المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (غير مؤرخ).
166. أخر التقديرات المتاحة حول نسبة ضحايا القتل من النساء بين 2010-2012 لأغلب البلاد. لتوفير صورة عالمية دقيقة بالتناسق مع النسب، استُخدم إجمالي عدد ضحايا القتل في عام 2010 كوزن سكاني. تُتاح بيانات أكثر تحديثًا لمعدلات ضحايا القتل من النساء من المسوح الوطنية في الدول المختارة. وفي بعض الحالات، تظهر أحدث المسوح الوطنية (باستخدام منهجية مختلفة) معدلات أعلى. إلا أنها غير معروضة هنا نظرًا للقيود المفروضة على المقارنة بين البلدان.
167. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
168. المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2013).
169. قد تجمع وتخزن سلطات تطبيق القانون معلومات مفصلة حول أحداث الجرائم والضحايا ومرتكبيها، ما يتضمن الجنس والسن والعلاقة، ولكن ذلك الثراء المعلوماتي قليلًا ما يُترجم إلى بيانات إحصائية عبر استخدام المفاهيم المتناسقة والعمليات الإحصائية، وغالبًا ما تفتقر السجلات الوطنية للتفاصيل.
انظر: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2013).
170. استنادًا إلى معلومات من 29 مانح. لم تُفحص جميع الأنشطة ضد مؤشر المساواة بين الجنسين. هناك حولي 8 مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية لم تُفحص في ضوء معايير النوع الاجتماعي، وبالتالي لم تنعكس في الأشكال في الأعلى.
انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017أ).
171. انظر: مبادرات التنمية (2017).
172. Rabie (2018).
173. تشير الكثير من التدفقات إلى التحويلات المسجلة وغير المسجلة في عام 2012، من ضمنها: (+) 1.3 تريليون مُستَلَمة (-) 1.6 تريليون مُرسَلة في التحويلات المسجلة و(-) 1.7 تريليون في التلاعبات بالفواتير أثناء الهروب والتجارة برؤوس الأموال، لأجل تدفق صافٍ بقيمة 2.0 تريليون دولار.
انظر: Center for Applied Research وآخرون (2015).

الفصل الرابع

1. حماية البشر من الضرر المحتمل في جمع البيانات والمشاركة في البحث هو أمر ذي أساس متين، خاصةً في سياق المناطق النامية.
انظر: Gostin (1991).
2. انظر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (2017).
3. Van de Walle (2013).
4. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2013).
5. البنك الدولي (2015).
6. تُعد الدنمارك وإسبانيا وهنغاريا والاتحاد الروسي وصربيا إستثناءات عن ذلك النمط.
أنظر: Nieuwenhuis وآخرون (آتٍ فيما بعد).
7. المرجع نفسه. في حالة الولايات المتحدة، ساهمت أوجه التفاوت والتمييز المترابطة تاريخيًا بتفاقم تلك الإحصاءات. في 2010، كانت الأمهات العزباوات الأمريكيات ذوات الأصول الإسبانية والأفريقية يعانين من معدلات فقر تصل إلى 50.3 بالمائة و47.1 بالمائة، على الترتيب – ما يُعد أعلى بشكل ملحوظ عن المعدل الوطني للفقر المساوي لـ 15.1 بالمائة في ذلك الوقت.
أنظر: Kerby (2012).
8. تضمن التحليل الأمهات المطلقات اللاتي لديهن أطفال أو لا.
أنظر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي (آتٍ فيما بعد).
9. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017ج): صـ 44.
10. U.S. Department of Education OCR (2014أ).
11. U.S. Department of Education OCR (2014ب).
12. منظمة إنترأوشنميتل المشتركة (2013).
13. O'Neil وآخرون (2016).
14. Crenshaw (2016).
15. Sen وIyer (2012). وجدت الدراسة تماثلًا صاعقًا بين النساء غير الفقيرات والرجال الفقراء فيما يخص مخرجات الصحة الرئيسية، ما يتضمن معدلات عدم العلاج عند المرض، انقطاع العلاج واستكماله، والمبالغ المصروفة للعلاج عند المرض.
16. تبلغ معدلات الاستكمال نحو 28 نقطة مئوية أدنى بالنسبة للنساء اللاتي تزوجن قبل سن الـ 18، مقارنةً بالنساء اللاتي تزوجن بعد الـ 18.
17. Roy وآخرون (2008): صـ 72-73.
18. صُمم الاستقصاء الديمغرافي والصحي خصيصًا لتوفير البيانات حول الخصوبة وتنظيم الأسرة، وفيات الطفولة، صحة الأم والطفل، الحالة التغذوية للنساء والأطفال، تمكين النساء، العنف المنزلي، والمعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. جُمعت تلك المعلومات عن النساء والفتيات بين سن 15-49.
19. بالإضافة إلى النساء الحوامل، هؤلاء اللاتي مر عليهن أقل من 3 شهور من بعد الولادة يُستبعدن أيضًا من ذلك الجزء من التحليل. ويُعد مؤشر كتلة الجسم مقياس للوزن أمام الطول، ويُستخدم بشكل عام لتصنيف البالغين كنحيفين أو لديهم وزن زائد أو بدينين. ويُعَرَّف على أنه الوزن بالكيلوجرام مُقَسَم على مربع الطول بالأمتار (كجم/متر2).
انظر: منظمة الصحة العالمية (2018).
20. تُقاس نسبة الولادات التي يحضرها عاملون في القطاع الصحي ذوو كفاءة بين النساء اللاتي لديهن أطفال خلال الخمس سنوات التي تسبق المسح. في حالة نيجريا و باكستان، يُطرح السؤال حول إذا كان لهن رأي فيما يخص قرارات الرعاية بصحتهن للنساء والفتيات المتزوجات أو في علاقات خارج إطار الزوجية فقط. في كولومبيا، كانت العينة تشمل كل النساء والفتيات بين سن 13-49.
21. يشير ذلك إلى النساء بين سن 18-49 اللاتي أبلغن عن أن لهن طفلًا قبل سن الـ 81. لاحظ أن ذلك المؤشر يختلف عن المؤشر الرسمي لأهداف التنمية المستدامة 3.7.2 (معدل الولادات لدى المراهقات)، والذي يركز على النساء والفتيات اللاتي أنجبن بين سن 10-14 وسن 15-19.
22. يشير هدف التنمية المستدامة رقم 4 إلى الوصول للتعليم ذات الجودة الشامل والمنصف. إلا أن الجودة غير مشمولة في الاستقصاء الديمغرافي والصحي، ولذلك تقتصر دراسات الحالة على التفاوت في الحصول على التعليم.
23. انظر: اليونسكو (2010).
24. في حالة الولايات المتحدة، فإن المتغير المحدد هو "نسبة النساء بين سن 18-49 اللاتي لم يحصلن على شهادة الثانوية". وهذا يصور أيضًا النساء بين سن 18-49 اللاتي حضرن السنوات الأخيرة من الثانوية ولكن لم يحصلن على الشهادة.
25. يقوم المؤشر الرسمي لأهداف التنمية المستدامة حول زواج الأطفال بالتركيز على النساء بين سن 20-24؛ إلا أن تقييد تلك العينة لتلك الفئة العمرية للتحليل القائم على التصنيف متعدد المستويات قد ينتج عينة غير كافية الحجم، ولذلك استُخدمت عينة الاستقصاء الديمغرافي والصحي (النساء والفتيات بين سن 15-49، وبين سن 13-49 في حالة كولومبيا) بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، فنظرًا لاختلاف معالجة القيم المفقودة، فقد تختلف الأشكال المعروضة في ذلك الفصل بشكل طفيف عن التقديرات المبلغ بها في الاستقصاء الديمغرافي والصحي.

26. رغم انتشار اشتراكات الإنترنت المنزلي في الولايات المتحدة، إلا أنه غير شامل للجميع. فأثر ذلك التفاوت يمتد لكثير من أبعاد الرفاه، من ضمنها الوصول إلى العمل، والمعلومات عن الخدمات العامة، وبالنسبة للأطفال الصغار، فذلك يزيد من التفاوت في مخرجات التعليم (انظر: Howard 2015).

27. يُعَرَّف الوصول إلى خدمات الماء الأساسية على أنه القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسن يبعد بمسافة قصيرة عن محل الإقامة (أي 30 دقيقة أو أقل في وقت جمع المياه، ووقت الرحلة). يُعَرَّف الوصول إلى خدمات محسنة للصرف الصحي لا تتشاركه بقية الأسر. يُعَرَّف الوصول إلى وقود طهي نظيف على أنه استخدام الوقود بما يناسب غايات معدلات الانبعاث ويتناسق مع الإرشاد المعياري لمنظمة الصحة العالمية لجودة الهواء داخل المبنى.

28. استُخدمت العينة بكاملها لذلك الجزء من التحليل: ففي حالة كولومبيا يشير ذلك إلى نسبة النساء والفتيات بين سن 13-49 اللاتي يعشن في منازل ينقصها الوصول إلى المستوى الأساسي من خدمات المنزل، بينما في نيجريا وباكستان يشير ذلك إلى نسبة النساء والفتيات بين سن 15-49.

29. في العديد من الأسر الفقيرة، يعيش وينام ويطبخ ويعمل الناس في غرفة واحدة. ومن ثم، فإن السؤال لا يشير إلى غرف النوم، ولكن عن عدد الغرف المستخدمة للنوم وعدد الأشخاص في كل غرفة مخصصة للنوم.

30. يركز التحليل المعروض في ذلك الفصل على النساء والفتيات المنتميات إلى مجموعة فرعية أو أكثر ممثلة في الصندوق 3.4، ولكن، وكما يستعرض الشكل 4.1، تتواجد أشكال كثيرة من التمييز ويختلف مدى انتشارها بناءً على السياق.

31. يُستخدم متغير إجمالي دخل الفرد لتقييم الفروق على مستوى الفرد في متوسط الدخل. إلا أنه بسبب تركيز المركز الأفريقي للإحصاء على الدخل السنوي وعدم تضمينه لمقياس ميسر للثراء، فيُستخدم متغير إجمالي دخل الأسرة كبديل، وذلك لبناء مؤشر بديل متغير لتوزيع الثروة. تُعَرَّف الشرائح الخمسية لتوزيع الدخل بناءً على القيم القصوى المنشورة في U.S. Census Bureau (2016أ).
عُدلت تلك القيم كي توافق قيمة الدولار في عام 2014 لضمان تكافؤ القوة الشرائية بين متغيرات الثراء وبيانات المركز الأفريقي للإحصاء.لُجئ إلى تعديلات تكافؤ القوة الشرائية باستخدام عوامل التحويل الرسمية للمؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك للولايات المتحدة.

32. حتى بين المجتمعات المتجانسة، توجد اختلافات طفيفة في اللهجة وثقافة مناطق محددة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم واستبعاد على أساس المنطقة.

33. فقط المجموعات العرقية ذات أحجام العينات الأكبر من 1000 ملاحظة قد أُخذت في الاعتبار للتحليل.

34. يطرح الاستقصاء الديمغرافي والصحي أسئلة حول مدى رفاه الأطفال، وفي بعض الأحوال يجمع المعلومات حول الرجال. إلا أنه في ذلك التحليل، كانت المؤشرات ذات الاهتمام بشكل رئيسي متاحة للنساء والفتيات.

35. لم تُستخدم جميع المؤشرات التي على مستوى الفرد في الرسومات البيانية الرادارية للنسبة العنقودية من التحليل بسبب القيود المفروضة على حجم العينة. على سبيل المثال، لم يُضم مؤشر كتلة الجسم، ومعدل الولادات لدى المراهقات، وعنف الشريك الحميم بسبب عدم جمعها لكل نساء العينة.

36. لأجل التحليل العنقودي، عُرِّف التحريم في الشروط الثنائية. على سبيل المثال، في سياق زواج الأطفال، اعتُبرت المستجيبة محرومة في ذلك البعد إذا سبق لها التزوج قبل سن الـ 18، وغير محرومة إذا تزوجت بعد سن الـ 18.

37. في نيجريا وباكستان، يُطرح السؤال الخاص بعدم القدرة على الإدلاء برأي فيما يخص الرعاية بصحة النساء الخاصة فقط للمتزوجات أو في علاقات خارج إطار الزوجية أثناء إجراء الدراسة، ومن ثم فإن التحليل العنقودي يستند إلى مجموعة فرعية من النساء اللاتي كن متزوجات و معاشرات أثناء إجراء المسح.

38. اختلاف الطريقة بين أفقر الريف والأفقر ليست له أهمية ملحوظة إحصائيًا.

39. معهد الإعلام عن الحرب والسلام (2015)؛ اللجنة الوطنية للسكان وآخرون (2014)؛ MINSALUD وProfamilia (2015)؛ خطط التنفيذ الوطنية وICF الدولية (2013).

40. Whitney (2017) ؛ Call وآخرون (2006).

41. عينة السكان الأصليين وذوي الأصول الأفريقية من الكولومبيين في أغنى أسر الحضر أصغر من أن يُشتق منها تقدير (انظر صندوق دراسة الحالة حول سمات المجموعات).
تتواجد الفوارق الكبيرة عمومًا في استخدام الوقود النظيف بكولومبيا بين أسر الحضر والريف (0.7 بالمائة لأسر الحضر التي تفتقر إلى الوقود النظيف، و48.9 بالمائة من أسر الريف).

42. Pakistan Bureau of Statistics (2017).

43. Pakistan Bureau of Statistics (غير مؤرخ).

44. صُمم الاستقصاء الديمغرافي والصحي لفترة 2012-2013 الخاص بباكستان كي يوفر تقديرات يُعتمد عليها فيما يخص مؤشرات الخصوبة الرئيسية، تنظيم الأسرة، وصحة الأم والطفل على المستوى الوطني والمحلي والحضري والريفي. تمثل تلك العينة السكان باستثناء مناطق الأزاد والجامو وكشمير والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية والمناطق العسكرية المسموح بدخولها بشكل ضيق والمحمية. وهي مكونة من كل مناطق الحضر والريف للمقاطعات الأربع لباكستان وجيلجيت بالتستان، والمعرفة على ذلك الأساس منذ المسح السكاني لعام 1998. وفي بلوشستان، وإسلام آباد، وجيلجيت بالتستان، مُثلت مناطق الحضر بشكل زائد وعُدلت النسب من خلال تطبيق أوزان العينات أثناء التحليل.

45. لم يكن من الممكن إجراء تقديرات للنساء والفتيات المتحدثات باللغة الأردية في أفقر أسر الريف نظرًا لحجم العينة المنخفض (انظر الصندوق حول خصائص المجموعات أعلاه).

46. Farhan وSattar Abbasi (2013) ؛ Ali Sheik وBegum Sadaqat (2011).

47. يقيم تحليل دراسة الحالة الرفاه في 10 أبعاد متعلقة بأهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 4.10). ستة منهم على مستوى الفرد: مؤشر كتلة الجسم، حضور العاملين في المجال الصحي ذوي الكفاءة أثناء الولادة، عدم حيازة رأي فيما يخص الاعتناء بالصحة الفردية، ست سنوات من التعليم أو أقل، زواج الأطفال وأوضاع التوظيف. إلا أنه تُجمع بيانات حول حضور العاملين في المجال الصحي ذوي الكفاءة أثناء الولادة ولا حول مؤشر كتلة الجسم لأجل العينة الكاملة للاستقصاءالديمغرافي و الصحي، ومن ثم فهي مستثناة في ذلك الجزء من التحليل نظرًا للقيودالمفروضة على العينة. جُمعت بيانات عدم حيازة رأي فيما يخص قرارات الصحة الفردية فقط من النساء والفتيات المتزوجات أو في علاقات خارج إطار الزوجية في الوقت الحالي. ومن ثم، فإن في حالة باكستان، يشير التحليل العنقودي إلى عينة النساء بين سن 18-49 المتزوجات أو في علاقات خارج إطار الزوجية أثناء إجراء المسح.

48. بين أكبر أربع مجموعات عرقية، تتركز فئات مسلمي الهاوسا والفولاني بشكل كبير في المنطقة الشمالية للبلاد، أما الإغبو فيعيشون بالأساس في جنوب الشرق، ويعيش اليوروبا في الأغلب في غرب الشمال.

49. (2012) on Religion and Public Life.

50. كانت المجموعات المستهدفة من النساء والرجال بين سن 51-94 في أسر مختارة عشوائيًا عبر البلاد. كانت العينة المختارة للاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام 2013 في نيجيريا ذي تمثيل وطني وغطى كافة السكان المقيمين بوحدات سكنية غير مؤسسية. بالإضافة إلى التقديرات الوطنية، تسمح البيانات بتقدير المؤشرات الرئيسية لكلي مناطق الريف والحضر، والمناطق الجيوسياسية الست، والـ 36 ولاية وأراضي العاصمة الفيدرالية. استخدم المسح كإطار لتحديد العينة قائمة مناطق التعداد المجهزة للمسح السكاني لعام 2006 لجمهورية نيجريا الاتحادية، والتي وفرتها اللجنة الوطنية للسكان.

51. عُرضت البيانات وفقًا للسلالة بالنسبة للمجموعات العرقية التي كانت لها عينات كبيرة بما فيه الكفاية لاستخراج إحصاءات تصنيفية (أي أكبر من 1000). ومن بين أكثر من 250 مجموعة عرقية في نيجريا، تتكون أغلبها من أعداد قليلة. كمثال، يشكل الإيبيبو والإجاو والكانوري والتيف 2 بالمائة من السكان كل على حدة.

52. تقديرات أفقر الريف من الإغبو وأفقر الريف من اليوروبا غير ممكنة نظرًا لحجم العينة الصغير.

53. مؤشر "غير العامل" لا يفرق بين المستجيبين الذين خرجوا طوعًا من القوى العاملة والذين دُفعوا إلى العمل ذي الجودة المنخفضة والأجر القليل بسبب الفقر وهؤلاء الذين يسعون للعثور على وظيفة، ولكن غير قادرين على ذلك بسبب التمييز وعوامل أخرى. ولذلك السبب، في بعض الحالات، تعلو معدلات غير العاملين بين أغنى الحضر وأفقر الريف على حدٍ سواء: فعلى سبيل المثال، بينما يعاني 50.5 بالمائة من أفقر الريف من الفولاني من البطالة، فإن تلك النسبة تتشابه مع تلك الخاصة بأغنى الحضر من الهاوسا: 48.0 بالمائة.

54. قد يشكل النزاع في شرق شمال البلاد، حيث تعيش نسبة كبيرة (49 بالمائة) من الفولاني، عاملًا مساهمًا في التفاوت في مخرجات التعليم وأوجه الحرمان الأكبر عن الهاوسا والإغبو واليوروبا.

55. أُخذ فقط بالاعتبار المجموعات العرقية التي تزيد عيناتها عن 100 لذلك التحليل.

56. كانت الفروقات في معدلاتا زواج الأطفال بين نساء وفتيات الهاوسا والفولاني اللاتي يعشن في أفقر أسر الريف ملحوظة بشكل إحصائي على مستوى 1 بالمائة.

57. في المجمل، تزوج نحو 14.3 بالمائة من أغنى الحضر من نساء وفتيات اليوروبا قبل سن الـ 18. يُعد الشكل المصاحب أكثر انخفاضًا بالنسبة لمن يصنفون أنفسهم كمسيحيين (12.6 بالمائة) وأكثر ارتفاعًا لمن يصنفون أنفسهم كمسلمين (16.5 بالمائة).

58. إن النزوع نحو كشف حوادث العنف قد يختلف باختلاف المجموعات. فقد لا تعكس الاختلافات المبلغ عنها الاختلافات الحقيقية في الحوادث، وبالتالي تعكس فقط الرغبة من عدمها في الكشف عن التعرض للعنف.

59. يقيم تحليل دراسة الحالة للرفاه في 10 أبعاد لأهداف التنمية المستدامة، انظر الشكل 4.15. ستة من تلك الأبعاد على المستوى الفردي (انظر الهامش رقم 47).
إلا إن نسبة حضور العاملين من المجال الصحي ذوي الكفاءة ومؤشر كتلة الجسم لم يُبلغ عنها في العينة الكاملة للاستقصاء الديمغرافي والصحي، ومن ثم فهي مستثناة في تلك النسبة من التحليل نظرًا للقيود المفروضة على العينة. عدم حيازة رأي فيما يخص قرارات الاعتناء بالصحة الفردية قد جُمعت فقط من النساء والفتيات المتزوجات أو في علاقات خارج إطار الزوجية. ومن ثم، ففي حالة نيجريا، يشير التحليل العنقودي إلى عينة النساء بين سن 18-49 المتزوجات حاليًا أو في علاقات خارج إطار الزوجية أثناء إجراء الدراسة.

60. جُمعت المعلومات حول فئة الـ ROM للمرة الأولى في مسح 2005. إلا أن الاستقصاء الديمغرافي والصحي لم تكن لديه معلومات حول تلك الفئة العرقية. انظر DANE (2007).

61. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017ج).

62. في كولومبيا، تكمن 99 بالمائة من أغنى الأسر في الحضر؛ وعلى النقيض من ذلك، تكمن 12 بالمائة فقط من أفقر الأسر في الحضر.

63. تتشابه معدلات الولادة قبل سن الـ 18 بين نساء وفتيات السكان الأصليين والكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي: 25.2 و24.0 بالمائة على التوالي. فالاختلاف بين المجموعتين ليست له دلالة إحصائية معتبرة.

64. تشكل النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي 8.5 بالمائة من العينة، ولكن 4.9 بالمائة فقط من نساء أغنى الحضر. ومن ثم، فبينما تخفف مزايا الثراء والموقع من خطر ذلك البعد، إلا أن الأغلبية الكاسحة من النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي محرومات من تلك المزايا.

65. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017ج).

66. ذلك رغم حقيقة كون النساء الكولومبيات ذوات الأصل الأفريقي واللاتي ينتمين للسكان الأصليين لا يشكلن سوى نسبة صغيرة من تعداد السكان الكولومبي في المجمل، بنسب تصل إلى 10 و5 بالمائة، على التوالي، وذلك استنادًا إلى بيانات الاستقصاء الديمغرافي والصحي.

67. يشكل حجم عينة المشردين داخليًا بحسب العرق أقل من 001. فيجب تأويل التقديرات بحذر.

68. يقيم تحليل دراسة الحالة الرفاه في 10 أبعاد متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، انظر الشكل 4.20. ستة من تلك الأبعاد على المستوى الفردي. إلا أن بيانات حضور العاملين من المجال ذوي الكفاءة وولادات المراهقات لم تُجمع كي تشكل عينة كاملة للاستقصاء الديمغرافي والصحي، ومن ثم فقد استُثنت من ذلك الجزء من التحليل نظرًا للقيود المفروضة على حجم العينة.

69. رغم وجود ترابط قوي بين زواج الأطفال والافتقار إلى التعليم، فإن الترابط بين عدم حيازة الرأي وكلٍ من زواج الأطفال و الافتقار إلى التعليم تكاد تنعدم إلى الصفر و0.11، على التوالي.

70. U.S. Census Bureau (2016ب).

71. في الولايات المتحدة، يتعامل الناس مع الأصول الإسبانية/ اللاتينية على أنها تصنيف عرقي مستند إلى اللغة والثقافة، و من ثم فإن الناس من أي عرق يمكن أن يصنفوا أنفسهم كذوي أصول إسبانية. ومن أجل غرض ذلك التحليل، تستبعد الأشكال المعروضة المصنفة على أساس العرق من يعرفون أنفسهم كذوي أصول إسبانية، بينما تضم الأشكال الخاصة بذوي الأصول الإسبانية الناس من أي عرق.

72. U.S. Census Bureau (2017).

73. رغم أن النساء السوداوات تحوز على أعلى معدلات البطالة (8.9 بالمائة)، فإن النساء من الشعوب الأمريكية الأصلية / شعوب ألاسكا الأصلية وذوات الأصول الإسبانية كن أكثر عرضة للبطالة وأيضًا مستبعدات من القوى العاملة بشكل متزامن.

74. معهد الإعلام عن الحرب والسلام (2015)؛ اللجنة الوطنية للسكان.

75. بغرض التناسق مع بقية دراسات الحالة، تركز التحليلات على النساء اللاتي أبلغن بأنهن "لا يعملن" وقت إجراء المسح. يختلف ذلك عن كون الشخص عاطلًا، والذي يُعرف في الولايات المتحدة على أنه شخص دون وظيفة ولكن يبحث عنها ومتاح للعمل. أما الأشخاص غير المتشجعين، أو الذين لم يبحثون عن عمل خلال الأسابيع الأربعة التي تسبق المسح، فقد استُبعدوا من حسابات البطالة. في عام 2015، وصل معدل البطالة إلى نحو 5 بالمائة على مستوى البلاد، مع معدلات مشابهة للنساء والرجال. لا يصور ذلك الشكل الذين يأسوا من البحث عن عمل أو الذين بقوا خارج القوى العاملة لأسباب أخرى.

76. رغم أنها ليست كبيرة الحجم، فإن الفروقات ملحوظة إحصائيًا على مستوى الـ 1 بالمائة.

77. كان الشكل 30.5 في حالة الرجال من نفس الفئة العمرية.

78. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (غير مؤرخ).

79. استُخدمت مؤشرات مختلفة لأجل تحليل الحرمان متعدد الأبعاد في الولايات المتحدة لكون سمات البلاد تجعل من مؤشرات كالوصول إلى المياه ووقود الطهي النظيفة غير ذي صلة. انظر القسم حول منهجية الوصف الكامل للمؤشرات المختارة.

80. النساء السوداوات أكثر عرضة عن النساء البيضاوات لألا يستكملن تعليمهن الثانوي. إلا أن نساء الشعوب الأمريكية الأصلية /شعوب ألاسكا الأصلية أكثر عرضة لفقدان وظائفهن والافتقار إلى التأمين الصحي في نفس الوقت. في عبارة أخرى، فإن الربط بين الافتقار إلى الوظيفة وعدم حيازة تأمين صحي أضعف بالنسبة للنساء السوداوات، ما يجعل نساء الشعوب الأمريكية الأصلية/شعوب ألاسكا الأصلية وذوات الأصول الإسبانية أكثر عرضة للحرمان المتزامن بشكل ملحوظ.

81. Stuart وآخرون (2015).

82. على سبيل المثال، تُعطى البلاد المشاركة في استقصاء جامع متعدد المؤشرات الفرصة لإدخال أسئلة حول العرق والدين أو اللغة. فضلت معظم الحكومات عدم إدراج تلك الأسئلة. انظر: Stuart وآخرون (2015).

83. Altman (2016).
84. Mont (2007).
85. Mitra وSambamoorthi (2014).
86. منظمة الصحة العالمية (2011).
87. مصدر البيانات للدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو المفوضية الأوروبية (2017).
88. Mitra وSambamoorthi (2014).
89. Hughes وآخرون (2012).
90. المرجع نفسه.
91. من الممكن إجراء مقارنات بين المعافين من الإعاقة والمصابين بها في البلدان التي تستخدم تلك البيانات، ولكن نظرًا لعدم قيام كل البلدان باستخدام أسئلة الفريق العامل في مسوحهم، فلا يُنصح بمقارنة النسب المطلقة عبر البلدان.
92. كما ذُكر مسبقًا، تُجرى المسوحات فقط كل 10 سنوات، إلا أن بيانات المسح مازالت مهمة.
93. منظمة إنترأوشنميتل المشتركة (غير مؤرخ).
94. إدارة الشئون الاقتصادية والاقتصادية (2009)؛ (2015ب).
95. Benería وآخرون (2012).
96. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017أ).
97. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017د).
98. Bilsborrow (2016).
99. Juran وSnow (2016).
100. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2016).
101. الأمم المتحدة (2016).
102. قسم إحصاءات إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2017).

الفصل الخامس

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993أ)؛ الأمم المتحدة (1995) ؛ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017)؛ لجنة وضع المرأة (2013).
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993ب).
3. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هي هيئة من الخبراء المستقلين ترصد تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
4. مجلس حقوق الإنسان (2013)؛ (2014د).
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993ب).
6. Manjoo (2012).
7. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2014).
8. شعبة النهوض بالمرأة/إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2010).
9. اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة (2009)؛ المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1992)؛ Morgan و Chadwick (2009).
10. البنك الدولي (2015)، صـ 21.
11. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2014).
12. الأمم المتحدة (2000)؛ المادة 3 (أ).
13. وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي (2014).
14. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017) ؛ Ballington (آتٍ فيما بعد).
15. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2006).
16. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2017أ).
17. Htun وWeldon (2012).
18. منظمة الصحة العالمية (2013ب).
19. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2013).
20. منظمة الصحة العالمية (2013ب).
21. مجلس حقوق الإنسان (2011أ)؛ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017).
22. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2017).
23. True (2012).
24. De la Puente (2014) ، ذُكر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة العالمية للحماية (2015): صـ 7.
25. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2011)، ذُكر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة العالمية للحماية (2015)، صـ 8.
26. مجلس الأمن 2017.
27. Wood (2009).
28. اليونيسيف (2014).
29. انظر: Dziewanski وآخرون (2014)؛ Omanyondo (2005).
30. True (2012).
31. منظمة الصحة العالمية وLondon School of Hygiene and Tropical Medicine (2010).
32. Heise (2011).
33. Vyas وWatts (2009).
34. Agarwal (1997) ؛ Agarwal وPanda (2007).
35. Jewkes (2002).
36. Vyas وWatts (2009).
37. Krishnan وآخرون (2010).
38. Panda وAgarwal (2005).
39. Oduro وآخرون (2015).
40. Htun وWeldon (2012).
41. Htun وWeldon (2013).
42. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2012).
43. مجلس حقوق الإنسان (2014د).
44. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2012).
45. وزارة الرئاسة الإسبانية (2004).
46. INMUJERES (2015).
47. جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية (2010)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013د).
48. يتضمن الاستثناء هونغ كونغ (الصين) والنرويج وبورتوريكو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
49. البنك الدولي (2017ج).
50. المرجع نفسه.
51. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013د).
52. البنك الدولي (2015).
53. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017د)؛ (2017ج).
54. Zachary وآخرون (2016).
55. البنك الدولي (2017ج).
56. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017هـ).
57. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017ز).
58. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ج). تستند التفاصيل الإضافية على أساس مناقشات تالية مع المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر.
59. Hudson وآخرون (2011).
60. Flood (2010) ؛ Kaye وTolmie (1998).
61. Saradenberg (2017).
62. Brickell (2017).
63. Vetten (2017).
64. Kelly (2013).
65. Southall Black Sisters (غير مؤرخ).
66. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2015).
67. تشير سلسلة العدالة إلى تسلسل الخطوات التي يجب اتخاذها للوصول إلى العدالة عن طريق النظام الرسمي للدولة؛ بالنسبة لامرأة قاست العنف، تتضمن السلسلة الإجراءات والمؤسسات التي عليها أن تجتاز بالطلب كي تسعى للانتصاف. انظر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
68. وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي (2014).
69. Weldon (2016).
70. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
71. Walsh وMenjivar (2016).
72. المرجع نفسه.
73. Davis (2000) ، ذُكر في Hall (2015).
74. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
75. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2013).

76. هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2015).
77. المجلس الاجتماعي والاقتصادي (2013).
78. Htun وWeldon (2012).
79. هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2015).
80. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
81. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2013).
82. منظمة الصحة العالمية (3102ب).
83. صندوق الأمم المتحدة للسكان وHelpAge الدولية (2012).
84. Cook وآخرون (2011).
85. Desmarais وReeves (2007).
86. منظمة الصحة العالمية – أوروبا (2011).
87. Luoma وآخرون (2011).
88. انظر منظمة الصحة العالمية (2002): "يمكن لفعل واحد أو متكرر، أو لنقصان الفعل الملائم، في سياق علاقة تُتوقع فيها الثقة ويحدث بها ضرر أو محنة لشخص أكبر سنًا".
89. UN News Centre (2014).
90. صندوق الأمم المتحدة للسكان وHelpAge (2012).
91. انظر البنك الدولي، معهد القيادات النسائية العالمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (2016).
92. Gordon (1987) ؛ Rapp-Paglicci و Dulmus (2005) – ذُكر كلاهما في إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2013).
93. Graham (2014).
94. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2013).
95. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017).
96. اليونيسيف (2014).
97. التعلم للجميع/التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع وآخرون (2015)؛ ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (2014).
98. Cantor وآخرون (2015).
99. اليونيسيف (2017د).
100. اليونيسيف (2014)؛ (2017ج)؛ وSumner وآخرون (2015).
101. Bruce (2011).
102. المرجع نفسه.
103. Together for Girls (2016).
104. Walby وTowers (2012).
105. حكومة المملكة المتحدة (2016): صـ 28.
106. مجموعة البنك الدولي (2017).
107. Denney وIbrahim (2012).
108. Judd وآخرون (2008).
109. Sardenberg (2017).
110. المرجع نفسه.
111. Judd وآخرون (2008).
112. لدى نيكاراغوا كثافة سكانية أقل بكثير (5.8 مليون) عن البرازيل (207.4 مليون). انظر Walsh (2016).
113. Walsh (2016).
114. Heise (2011) ؛ Judd وآخرون (2008).
115. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج)، الصندوق 3.10.
116. Vetten (2015).
117. المرجع نفسه.
118. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2013).
119. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016).
120. Crenshaw (1991).
121. ANROWS، Our Watch وVicHealth (2015).
122. الأمم المتحدة (2017د).
123. الأمم المتحدة (2000)، المادة 3 (أ).
124. المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2009): صـ 11-12.
125. المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2016).
126. المرجع نفسه.
127. المرجع نفسه.
128. Kotiswaran (2014).
129. Bokhuis (2008) ؛ Grondona وآخرون (2016).
130. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2017).
131. Ellsberg وآخرون (2015).
132. Sasa تعني "الآن" باللغة السواحيلية.
133. Abramsky وآخرون (2014).
134. منظمة الصحة العالمية (2016هـ)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون (2017).
135. Shell-Duncan وآخرون (2013).
136. Khosla وآخرون (2017).
137. Berg وDenison (2013).
138. هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون (2017أ)؛ (2017ب).
139. Jewkes وآخرون (2015).
140. المرجع نفسه.
141. Flood (2015).
142. Shell-Duncan وآخرون (2013).
143. Gillespie وMelching (2010).
144. مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف (2010).
145. انظر Tostan (2017).
146. هيئة الأمم المتحدة وآخرون (2015)؛ Fulu وآخرون (2015).
147. Vetten (2017): صـ 18.
148. Dyson (2012): صـ 11.
149. Fulu وآخرون (2015).
150. Reza-Paul وآخرون (2012).
151. Chevrier وآخرون (2016).
152. Kotiswaran (2014).
153. Blanchard وآخرون (2013).
154. Paul-Reza وآخرون (2013).
155. إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (2014).

الفصل السادس

1. Tronto (2014): صـ 107.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016ب)؛ Ilkkaracan (آتٍ فيما بعد).
3. الجمعية العامية للأمم المتحدة (1995).
4. "الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي و تقديرهما من خلال مخصصات الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتشجيع المسئولية المشتركة داخل الأسرة والعائلة بالشكل الملائم للمستوى الوطني."
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013).
6. Ilkkaracan وآخرون (2012) ؛ الاتحاد الدولي للنقابات العمالية (2017) ؛ Jackson (2009) ، الفصل 12.
7. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
8. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000)؛ Budlender (2010).
9. Budlender (2010)؛ Hirway (2017).
10. Razavi (2007).
11. England وآخرون (2002)؛ Duffy (2005).
12. Hernes(1987)؛ Tronto (2013).
13. Budig وMisra (2010).
14. Razavi (2007).
15. Robson (2004).
16. Glaser وآخرون (2013)؛ Bettio وآخرون (2006).
17. Charmes (2015). كل البيانات في تلك الفقرة مأخوذة من تلك الورقة البحثية.
18. Bittman وآخرون (2003)؛ Hook (2006).
19. Australian Bureau of Statistics (2013).
20. Patterson وآخرون (2004)؛ Goldberg وآخرون (2012)؛ Tornello وآخرون (2015).

21. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج)، الشكل 3.13.
22. (BLS) US Bureau of Labor Statistics (2015).
23. Hirway (2010).
24. Michel وPeng (2017) ؛ Williams (2017).
25. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
26. Budlender (2010).
27. Akintola (2008).
28. Agarwal (2016ب).
29. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج)، الشكل 2.2.
30. Woetzel وآخرون (2015).
31. Ilkkaracan (آتٍ فيما بعد).
32. المرجع نفسه.
33. المرجع نفسه؛ Antonopoulos وآخرون (2016)؛ Zacharias وآخرون (2014).
34. Ilkkaracan (آتٍ فيما بعد).
35. Elson (2009) ؛ Fälth وBlackden (2009).
36. جدير بالذكر أيضًا أن سياسات إعادة توزيع الرعاية بين النساء والرجال، أو بين النساء ومراكز الرعاية بالأطفال، تقلل في الوقت نفسه من مقدار الوقت الذي تخصصه النساء لذلك العمل.
37. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج)، الصندوق 3.12؛ (2017و).
38. van der Walle وKoolwall (2013).
39. Fontana وElson (2014).
40. الأمم المتحدة (2015أ).
41. منظمة الصحة العالمية واليونيسف (2012)، الشكل 6.
42. Fontana وElson (2014).
43. منظمة الصحة العالمية واليونيسف (2017أ).
44. المرجع نفسه.
45. منظمة الصحة العالمية واليونيسف (2015).
46. الأمم المتحدة (2014)؛ Burt وآخرون (2016).
47. منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (2015).
48. ICED (2017).
49. Hutton وBartram (2008) ؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب) ، الفصل السادس.
50. الأونكتاد (2015).
51. المرجع نفسه.
52. فريق التقييم المستقل (2014).
53. Carangal-San Jose وGunatilake (2008).
54. الأونكتاد (2015)؛ Lobina وHall (2013).
55. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2011).
56. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب)، الفصل السادس.
57. de Albuquerque مع Roaf (2012).
58. Spotlight on Sustainable Development (2017)
59. de Alburquerque مع Roaf (2012).
60. مجلس حقوق الإنسان (2011ب): صـ 7.
61. O'Hanlon (2014).
62. "Dalit"، والتي تعني "مظلوم" بالسنسكريتية، هو اللفظ المستخدم لتحديد الناس المنتمين إلى الطبقات الدنيا في الهند.
63. بنك التنمية الآسيوي وآخرون (2012)؛ البنك الدولي (2010أ).
64. Hall وLobina (2012).
65. Anenberg وآخرون (2013).
66. Sovacool (2012).
67. المرجع نفسه.
68. المرجع نفسه.
69. المرجع نفسه.
70. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب)، الفصل السادس.
71. البنك الدولي (2014).
72. البنك الدولي (2011ب).
73. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب)، الفصل السادس.
74. Gunther (2016).
75. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014ب)، الفصل السادس.
76. البنك الدولي (2014).
77. المرجع نفسه.
78. Ilkkaracan (آتٍ فيما بعد).
79. البنك الدولي (2014): صـ 15.
80. Panagariya وJain (2016).
81. Del Boca (2015).
82. Ilkkaracan وآخرون (2015) ؛ الاتحاد الدولي للنقابات العمالية (2017).
83. Waldfogel وRuhm (2012)؛ Yoshikawa وKabay (2015)؛ Pianta وآخرون (2009).
84. اليونسكو (2016د)؛ ملحق الجدول 4.
85. المرجع نفسه. استنادًا إلى دراسات استقصائية متعددة المؤشرات.
86. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016أ).
87. Gambaro وآخرون (2014).
88. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015د).
89. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2006).
90. اليونسكو (2015).
91. Atobrah وKwansa (2017).
92. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(2016أ)؛ Ilkkaracan وآخرون (2005)؛ Schweinheart وآخرون (2015)؛ الاتحاد الدولي للنقابات العمالية وآخرون (2017).
93. Engle وآخرون (2011).
94. Stewart وآخرون (2014).
95. المرجع نفسه.
96. Chigateri (2017).
97. Farias (2017).
98. Velasco (2017).
99. Daly (2015) ؛ Staab وGerhard (2010) ؛ Velasco (2017).
100. Alfers (2015).
101. Chigateri (2017).
102. Ellingsæter (2014).
103. Atobrah وKwansa (2017).
104. تُعَرَّف الرعاية طويلة الأمد على أنها "الأنشطة المتخذة من قِبَل الآخرين لضمان أن الناس المصابين أو الذين قد يُصابوا بفقدان جارٍ في القدرات الذاتية يمكن لهم الحفاظ على مستوى من القدرة الوظيفية المتسقة مع حقوقهم الأساسية وحرياتهم الرئيسية وكرامتهم الإنسانية" (منظمة الصحة العالمية 2015 ج: صـ 127).
105. Scheil-Adlung (2015).
106. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
107. المرجع نفسه.
108. المرجع نفسه.
109. المرجع نفسه.
110. المرجع نفسه.
111. Wood وآخرون (2005).
112. Lloyd-Sherlock (2017).
113. Scheil-Adlung (2015).
114. Peng وYeandle (2017).
115. Abe (2010).
116. Peng وYeandle (2017).
117. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2005)؛ البنك الدولي (2010ب).
118. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
119. Scheil-Adlung (2015).
120. المرجع نفسه.
121. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
122. المرجع نفسه.

123. Choo وآخرون (2003) ، ذُكر في Lloyd-Sherlock (2017).
124. Lloyd-Sherlock (2017).
125. منظمة الصحة العالمية (2015ج).
126. المرجع نفسه.
127. Lloyd-Sherlock (2017).
128. المرجع نفسه.
129. المرجع نفسه.
130. Scheil-Adlung (2015) ، الجدول 4.
131. Bettio وآخرون (2006) ؛ Michel وPeng (2012) ؛ Peng وYeandle (2017).
132. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016ب).
133. Moss (2015).
134. منظمة العمل الدولية (2014).
135. المرجع نفسه.
136. منظمة العمل الدولية (2016ب).
137. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
138. منظمة العمل الدولية (2016ب).
139. المرجع نفسه.
140. منظمة العمل الدولية (2015ب).
141. منظمة العمل الدولية (2016ب).
142. Chigateri (2017).
143. المرجع نفسه.
144. منظمة العمل الدولية (2016ب)؛ Ulrichs (2016).

خلق أوجه التآزر: كَم سيُكلِّف؟

1. Schmidt-Traub وSachs (2015).
2. منظمة العمل الدولية (2008).
3. منظمة العمل الدولية (2015ب).
4. De Henau وآخرون (2016) ؛ De Henau وآخرون (2017) ؛ De Henau (2015).
5. استندت المنهجية والحسابات إلى De Heneau (2017). تحمل تقييم التكلفة في جنوب أفريقيا Debbi Budlender، وفي أوروغواي Fernando Filgueria وRafael Mantero.
6. De Henau (2017).
7. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2016).
8. Balakrishnan وآخرون (2011).
9. تم تكييف قائمة الاختيارات من Ortiz وآخرون (2017).
10. Ortiz وآخرون (2017).
11. Griffith-Jones وPersaud (2012) ؛ Burman وآخرون (2016).
12. مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورابطة المعونة المسيحية (2014).
13. Ortiz وآخرون (2017).
14. مجلس حقوق الإنسان (2014أ).
15. Barnett وGrown (2004) ؛ Inchauste وLustig (2017).
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010).
17. Ortiz وآخرون (2017).
18. المرجع نفسه.
19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
20. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014ج).
21. Khan (2016).
22. OCDE DAC GENDERNET (2015).
23. اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات (2015)؛ (2016).
24. Spanjers وFossl (2015).
25. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2015).
26. Stiglitz وPieth (2016).
27. Ortiz وآخرون (2017) ؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015ج).
28. de Renzio وWehner (2015).
29. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (2016).
30. Elson (2006).
31. Stotsky (2016).
32. Perez Fragoso وRodriguez Enriquez (2016).
33. Stotsky وآخرون (2016).
34. Stotsky (2016).
35. United Nations Joint Programme on Gender Equality – Uganda 2014

استراتيجيات العمل

1. الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011).
2. مجلس حقوق الإنسان (2014ج).
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2015). 1، الفقرة 74 "د" و"هـ".

المراجع

Abe, A. 2010. "The Changing Shape of the Care Diamond: The Case of Child and Elderly Care in Japan." UNRISD Gender and Development Programme Paper No. 9. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Abramsky, T., K. Devries, L. Kiss, J. Nakuti et al. 2014. "Findings from the SASA! Study: A Cluster Randomized Controlled Trial to Assess the Impact of a Community Mobilization Intervention to Prevent Violence against Women and to Reduce HIV Risk in Kampala, Uganda." *BMC Medicine* 12: 122.

ADB (Asian Development Bank), DFID (Department for International Development), UK, and World Bank. 2012. "Water Supply and Sanitation: Sectoral Perspectives on Gender and Social Inclusion." Sectoral Series Monograph 7. Kathmandu, Nepal.

Agarwal, B. 1997. "Bargaining and Gender Relations: Within and Beyond the Household." *Feminist Economics* 3 (1): 1–51.

_____. 2009. "Gender and Forest Conservation: The Impact of Women's Participation in Community Forest Governance." *Ecological Economics* 68 (11): 2785–2799.

_____. 2010. *Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence Within and Beyond Community Forestry*. Oxford: Oxford University Press.

_____. 2014. "Food Security, Productivity and Gender Inequality." In *The Oxford Handbook of Food, Politics, and Society,* edited by R. Herring, 273–300. New York: Oxford University Press.

_____. 2016a. "Gender and Land Rights Revisited." In Agarwal, B. *Gender Challenges*. Oxford: Oxford University Press, Volume 2.

_____. 2016b. "Participatory Exclusions, Community Forestry and Gender: An Analysis and Conceptual Framework." In *Gender Challenges.* Oxford: Oxford University Press, Vol. 3: 261–294.

_____ and P. Panda. 2007. "Toward Freedom from Domestic Violence: The Neglected Obvious." *Journal of Human Development* 8 (3): 359–388.

Akintola, O. 2008. "Unpaid HIV/AIDS Care in Southern Africa: Forms, Contexts and Implications." *Feminist Economics* 14 (4): 117–147.

Alfers, L. 2015. "WIEGO Child Care Literature Review." Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO), Cambridge, MA and Manchester, UK.

Alkire, S. and E. Samman. 2014. "Mobilising the Household Data Required to Progress toward the SDGs." OPHI Working Paper No. 72. Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), Oxford.

Altman, B. M. (Ed.) 2016. *International Measurement of Disability: Purpose, Method and Application.* Social Indicators Research Series 61. Switzerland: Springer International Publishing.

Anenberg, S. C., K. Balakrishnan, J. Jetter, O. Masera et al. 2013. "Cleaner Cooking Solutions to Achieve Health, Climate, and Economic Cobenefits." *Environmental Science and Technology* 47 (9): 3944–3952.

Antonopoulos, R., V. Esquivel, T. Masterson and A. Zacharias. 2016. "Measuring Poverty in the Case of Buenos Aires: Why Time Deficits Matter." Working Paper No. 865. Levy Economics Institute of Bard College, Annandale-on-Hudson, NY.

Antrobus, P. 2006. "Gender Equality in the New Millennium: Goal or Gimmick?" *Caribbean Quarterly* 52 (2/3): 39–50.

Armenia, A. and M. Duffy. 2017. "Understanding Cross-National Variation in the Paid Care Sector." Paper presented at the Global Care Summit, 1–3 June, Lowell, MA.

Arroyo, D. and K. Sirker. 2005. *Stocktaking of Social Accountability Initiatives in the Asia and Pacific Region.* Washington, DC: World Bank.

Asres, Y., T. Yemane and L. Gedefaw. 2014. "Determinant Factors of Anemia among Nonpregnant Women of Childbearing Age in Southwest Ethiopia: A Community Based Study." *International Scholarly Research Notices* 2014 (391580).

Atobrah, D. and B. Kwansa. 2017. "Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Childcare Provision: The Case of Ghana." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Australian Bureau of Statistics. 2013. "Same-Sex Couples, 2011." Accessed 13 November 2017. http://www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/Lookup/4102.0Main+Features10July+2013#housework.

Australian Human Rights Commission. 2014. "Supporting Working Parents: Pregnancy and Return to Work National Review – Report." Australian Human Rights Commission, Sydney.

Balakrishnan, R., D. Elson, J. Heintz and N. Lusiani. 2011. "Maximum Available Resources & Human Rights: Analytical Report." Center for Women's Global Leadership, New Brunswick, NJ.

Ballington, J. Forthcoming. "Turning the Tide on Violence against Women in Politics: How Are We Measuring up?" Journal of Politics and Gender.

Barnett, K. and C. Grown. 2004. *Gender Impacts of Government Revenue Collection: The Case of Taxation.* London: Commonwealth Secretariat.

Barrientos, A. and J. DeJong. 2006. "Reducing Child Poverty with Cash Transfers: A Sure Thing?" *Development Policy Review* 24 (5): 537–552.

Barrientos S., N. Kabeer and N. Hossain. 2004. "The Gender Dimensions of the Globalization of Production." ILO Working Paper No. 17. International Labour Organization, Geneva.

Beales, S. and G. Gelber. 2017. "Gender Equality and the SDGs: An Analytical Review of Evidence on How Gender Equality Interacts and Interlinks with Other SDG-Related Areas." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Beaman, L., E. Duflo, R. Pande and P. Topalova. "Female Leadership Raises Aspirations and Educational Attainment for Girls: A Policy Experiment in India." *Science* 335 (6068): 582–586.

Begum Sadaquat, M. and Q. Ali Sheikh. 2011. "Employment Situation of Women in Pakistan." *International Journal of Social Economics* 38 (2): 98–113.

Benería, L., C. D. Deere and N. Kabeer. 2012. "Gender and International Migration: Globalization, Development, and Governance." *Feminist Economics* 18 (2): 1–33.

Berg, R. C. and E. Denison. 2013. "A Tradition in Transition: Factors Perpetuating and Hindering the Continuance of Female Genital Mutilation/Cutting (FGM/C) Summarized in a Systematic Review." *Health Care for Women International* 34 (10): 837–895.

Bettio, F., P. Villa and A. Simonazzi. 2006. "Changing Care Regimes and Female Migration: The 'Care Drain' in the Mediterranean." *Journal of European Social Policy* 16 (3): 271–285.

Bianco, M. 2017. "How Women's Rights and Feminist Organizations and Networks Participated in Voluntary National Reviews on Implementation of the 2030 Agenda." Women's Major Group and Fundación para Estudio e Investigación de la Mujer (FIEM). Accessed 8 November 2017. http://www.womenmajorgroup.org/wp-content/uploads/2017/10/Women27s-Participation-in-VNRs_2017_WMG-1.pdf.

Bilsborrow, R. E. 2016. "The Global Need for Better Data on International Migration and the Special Potential of Household Surveys." Background paper for Improving Data on International Migration: Towards Agenda 2030 and the Global Compact on Migration, Berlin, 2–3 December.

Bittman, M., P. England, L. Sayer, N. Folbre and G. Matheson. 2003. "When Does Gender Trump Money? Bargaining and Time in Household Work." *American Journal of Sociology* 109 (1): 186–214.

Blanchard, A. K., H. L. Mohan, M. Shahmanesh, R. Prakash et al. 2013. "Community Mobilization, Empowerment and HIV Prevention among Female Sex Workers in South India." *BMC Public Health* 13: 234.

Blokhuis, B. 2008. *Violation of Women's Rights: A Cause and Consequence of Trafficking in Women*. Amsterdam: La Strada International.

Blumberg, R. L. 2005. "Women's Economic Empowerment as the 'Magic Potion' of Development?" Paper presented at the 100th Annual Meeting of the American Sociological Association, Philadelphia, PA, August.

Brickell, K. 2017. "Domestic Violence Law in Cambodia: Towards an Enabling Environment." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Brody, A. 2016. "Towards Gender-Just Food and Nutrition Security." BRIDGE Cutting Edge Programmes Policy Brief. Institute of Development Studies, Brighton, UK.

Bruce, J. 2011. *Violence against Adolescent Girls: A Fundamental Challenge to Meaningful Equality*. New York: Population Council.

Budig, M .J. and J. Misra. 2010. "How Care-Work Employment Shapes Earnings in Cross-National Perspective." *International Labour Review* 149 (4): 441–460.

Budlender, D. (Ed.). 2010. *Time Use Studies and Unpaid Care Work*. New York and Abingdon, UK: Routledge/ United Nations Research Institute for Social Development.

Buitrago, P., B. de la Briere, A. M. Munoz, D. Newhouse et al. Forthcoming. "Gender Differences in Poverty and Household Composition through the Lifecycle." Policy Research Working Paper. World Bank, Washington, DC.

Burman, L., W. Gale, S. Gault, B. Kim et al. 2016. "Financial Transaction Taxes in Theory and Practice." *National Tax Journal* 69 (1): 171–216.

Burt, Z., K. Nelson and I. Ray. 2016. "Towards Gender Equality through Sanitation Access." Discussion Paper No. 12. UN Women, New York.

Buvinic, M. and R. Levine. 2016. "Leaving Women Out of Development Statistics Just Doesn't Add Up." *The Guardian*. 7 April. Accessed 30 October 2017. https://www.theguardian.com/global-development/2016/apr/07/leaving-women-girls-out-of-development-statistics-doesnt-add-up.

Call, K. T., D. D. McAlpine, P. J. Johnson, T. Beebe et al. 2006. "Barriers to Care among American Indians in Public Health Care Programs." *Medical Care 44* (6): 595–600.

Cantor, D., B. Fisher, S. Chibnall, R. Townsend, et al. 2015. "Report on the AAU Campus Climate Survey on Sexual Assault and Sexual Misconduct." University of Pennsylvania, Philadelphia, PA.

Centre for Applied Research, Norwegian School of Economics, Global Financial Integrity, Jawaharlal Nehru University, INESC and Nigerian Institute of Social and Economic Research. 2015. "Financial Flows and Tax Havens: Combining to Limit the Lives of Billions of People." Accessed 14 December 2017. http://www.gfintegrity.org/report/financial-flows-and-tax-havens-combining-to-limit-the-lives-of-billions-of-people/.

CESR (Center for Economic and Social Rights). 2017. "Input to the High Commissioner's Report on Civil Society Space in Multilateral Institutions." CESR, New York.

——— and Christian Aid. 2014. "A Post 2015 Fiscal Revolution: Human Rights Policy Brief." Christian Aid, London, and CESR, Brooklyn, NY.

Chant, S. 2006. "Re-thinking the 'Feminization of Poverty' in Relation to Aggregate Gender Indices." *Journal of Human Development* 7 (2): 201–220.

———. 2008a. "Dangerous Equations? How Female-Headed Households Became the Poorest of the Poor – Causes, Consequences and Cautions." In *Gender and Development: Critical Concepts in Development Studies,* edited by J. Momsen, 397–409. London: Routledge.

———. 2008b. ""The 'Feminisation of Poverty' and the 'Feminisation' of Anti-Poverty Programmes: Room for Revision?" *Journal of Development Studies* 44 (2): 165–197

Charmes, J. 2015. *Time Use Across the World: Findings of a World Compilation of Time Use Surveys.* New York: Human Development Report Office.

Chattopadhay, R. and E. Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence From a Randomized Policy Experiment in India." *Econometrica* 72 (5): 1409–1443.

Chen, M. A. 2016. "Expanding the Economic Potential of Women Informal Workers." Background paper for the UN Secretary-General's High-Level Panel on Women's Economic Empowerment. Accessed 30 November 2017. http://www.wiego.org/sites/wiego.org/files/resources/files/WIEGO-expanding-econ-potential-informal-workers.pdf.

Chevrier, C., S. Khan, S. Reza-Paul and R. Lorway. 2016. ""No One Was There to Care for Us': Ashodaya Samithi's Community-Led Care and Support for People Living with HIV in Mysore, India." Global Public Health 11 (4): 423–436.

Chigateri, S. 2017. "Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Childcare Provision for Children under Six: The Case of India." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

CHRC (Canadian Human Rights Commission). Undated. *CHRC's Gender Integration Framework (GIF)*. Ottawa: CHRC.

Civil Society Reflection Group on the 2030 Agenda for Sustainable Development. 2017. *Spotlight on Sustainable Development 2017: Reclaiming Policies for the Public*. Beirut/Bonn/Ferney-Voltaire/Montevideo/New York/Penang/Rome/Suva: Spotlight on Sustainable Development, July.

Civil Society Working Group for the 2030 Agenda. 2017. *Spotlight Synthesis Report: The 2030 Sustainable Development Agenda in Brazil.* Accessed 19 December 2017. https://brasilnaagenda2030.files.wordpress.com/2017/07/spotlight-report-cswg-brazil-hlpf2017.pdf.

Comblon, V. and A. S. Robilliard. 2015. "Are Female Employment Statistics More Sensitive than Male Ones to Questionnaire Design? Evidence from Cameroon, Mali and Senegal." DIAL (Développement, Institutions et Mondialisation) Working Paper Series DT/2015/22. DIAL, Paris.

——— and F. Roubaud. 2017. "Gender Analysis of Labour Market Outcomes in Sub-Saharan Africa: Recent Evidence from Cameroon and Mali." UN Women Discussion Paper Series Issue 16. UN Women, New York.

Cook, J. M., S. Dinnen and C. O'Donnell. 2011. "Older Women Survivors of Physical and Sexual Violence: A Systematic Review of the Quantitative Literature." *Journal of Women's Health* 20 (7): 1075–1081.

Craig, T. and M. E. Ludloff. 2011. *Privacy and Big Data.* Sebastopol, CA: O'Reilly Media.

Crenshaw, K. 1989. "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine." *University of Chicago Legal Forum* 1989 (1): 139–168.

———. 1991. "Mapping the Margins: Intersectionality, Identity, and Violence against Women of Color." *Stanford Law Review* 43 (6): 1241–1300.

———. 2016. "The Urgency of Intersectionality." TEDWomen 2016. Accessed 19 January 2018. https://www.ted.com/talks/kimberle_crenshaw_the_urgency_of_intersectionality/transcript.

Daly, M. 2015. "Child-Related Financial Transfers and Early Childhood Education and Care." UN Women Discussion Paper Series No. 2. UN Women, New York..

DANE (Departmento Administrativo Nacional de Estadística). 2007. "Dirección de Censos y Demografía: Colombia." Accessed 19 December 2017. http://www.dane.gov.co/files/censo2005/etnia/sys/colombia_nacion.pdf.

Dani, A. and A. de Haan. 2008. "Inclusive States: Social Policy and Structural Inequalities." New Frontiers of Social Policy series. World Bank, Washington, DC.

Data2x. 2014. "Gender and Urban Mobility: Addressing Unequal Access to Urban Transportation for Women and Girls." Accessed 30 October 2017. http://data2x.org/big-data-challenge-awards/#gender-mobility.

DataKind. 2013. "Using Satellite Imagery to Find Villages in Need." Accessed 14 December 2017. http://www.datakind.org/projects/using-the-simple-to-be-radical/.

Davis, A. 2000. "The Color of Violence against Women." *ColorLines Magazine* 10 (Fall).

Davis, K. 2008. "Intersectionality as Buzzword: A Sociology of Science Perspective on What Makes a Feminist Theory Successful." *SAGE Publications* 9 (1): 67–85.

DAW (Division for the Advancement of Women)/UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2010. *Handbook for Legislation on Violence against Women*. New York: United Nations.

Dayringer, S. 2015. "In the 2017 High-Level Political Forum on Sustainable Development: Civil Society Plays Key Role in Voluntary National Reviews and Coherence." Global Policy Watch. Accessed 6 November 2017. https://www.globalpolicywatch.org/blog/2017/01/25/in-the-2017-high-level-political-forum-on-sustainable-developmentcivil-society-plays-key-role-in-voluntary-national-reviews-andcoherence/.

de Albuquerque, C. with V. Roaf. 2012. *On the Right Track: Good Practices in Realising the Rights to Water and Sanitation.* New York: United Nations.

De Beer, P. and F. Koster. 2009. Sticking Together or Falling Apart? Solidarity in the Era of Individualization and Globalization. Amsterdam: Amsterdam University Press.

De Henau, J. 2015. "Costing a Feminist Plan for a Caring Economy: The Case of Free Universal Childcare in the UK." Open Discussion Papers in Economics No. 79, The Open University.

———. 2017. "Universal Childcare in South Africa , Turkey and Uruguay: A Comparative Analysis of Costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

———, S. Himmelweit and D. Perrons. 2017. *Investing in the Care Economy: Simulating Employment Effects by Gender in Countries in Emerging Economies.* Brussels: International Trade Union Confederation.

De Henau, J., S. Himmelweit, Z. Lapniewska and D. Perrons. 2016. *Investing in the Care Economy: A Gender Analysis of Employment Stimulus in Seven OECD Countries*. Brussels: International Trade Union Confederation.

de Renzio, P. and J. Wehner. 2015. "The Impacts of Fiscal Openness: A Review of the Evidence." Incentives Research. Global Initiative for Fiscal Transparency and International Budget Partnership. Accessed 20 November 2017. http://www.fiscaltransparency.net/resourcesfiles/files/20150704112.pdf.

Del Boca, D. 2015. "The Impact of Child Care Costs and Availability on Mothers' Labor Supply." ImPRoVE Working Paper No. 15/05. Herman Deleeck Centre for Social Policy, University of Antwerp, Antwerp.

Democratic Republic of Timor-Leste. 2010. "Law No. 7/2010 of 7 of July: Law Against Domestic Violence." Accessed 2 November 2017. http://jsmp.tl/wp-content/uploads/2013/08/LeiKontraViolensiaDomestika-No-7-2010-Eng.pdf.

Denney, L. and A. F. Ibrahim. 2012. *Violence against Women in Sierra Leone: How Women Seek Redress.* London: Overseas Development Institute.

Desmarais, S. L. and K. A. Reeves. 2007. "Gray, Black, and Blue: The State of Research and Intervention for Intimate Partner Abuse among Elders." *Behavioral Sciences & the Law* 25 (3): 377–391.

Development Initiatives 2017. "Largest International Resource Flow". Accessed December 2017. http://data.devinit.org

Domínguez-Redondo, E. 2012. "The Universal Periodic Review: Is There Life Beyond Naming and Shaming in Human Rights Implementation?" *New Zealand Law Review* 2012 (4): 673–706.

Doss, C. R. 2010. "If Women Hold Up Half the Sky, How Much of the World's Food Do They Produce?" Background paper for *The State of Food and Agriculture 2010–11: Women in Agriculture – Closing the Gender Gap for Development.* Food and Agriculture Organization, Rome.

DPO Australia (Disabled People's Organisations Australia). 2017. "Submission to the United Nations Special Rapporteur on Violence against Women, Its Causes and Consequences." DPO Australia, Strawberry Hills, Australia.

Duffy, M. 2005. "Reproducing Labor Inequalities: Challenges for Feminists Conceptualizing Care at the Intersections of Gender, Race and Class." *Gender and Society* 19 (1): 66–82.

Duflo, E. 2012. "Women Empowerment and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 50 (4): 1051–1079.

Dyson, S. 2012. "Preventing Violence against Women and Girls: From Community Activism to Government Policy." Working Paper. Partners for Prevention, Bangkok.

Dziewanski, D., E. LeBrun and M. Racovita. 2014. "In War and Peace: Violence against Women and Girls." In *Small Arms Survey 2014: Women and Guns,* 6–7. Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies.

ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2015. *Social Panorama of Latin America.* Santiago: ECLAC.

———. 2016. "Equality and Women's Autonomy in the Sustainable Development Agenda." Position paper for the XIII Regional Conference on Women in Latin America and the Caribbean, Montevideo, Uruguay, 25–28 October. ECLAC, Santiago.

———. Undated. "Unpaid Work Time According to Quintiles and Sex." CEPALSTAT database. Accessed 31 October 2017. http://interwp.cepal.org/sisgen/ConsultaIntegrada.asp?IdAplicacion=11&idTema=807&idIndicador=2646&idioma=e.

EFA/GMR (Education for All Global Monitoring Report), UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) and UNGEI (United Nations Girls' Education Initiative). 2015. "School-Related Gender-Based Violence Is Preventing the Achievement of Quality Education for All." Policy Paper 17. EFA/GMR, Paris.

Ellingsæter, A. L. 2014. "Towards Universal Quality Early Childhood Education and Care: The Norwegian Model." In *An Equal Start? Providing Quality Early Education and Care for Disadvantaged Children,* edited by L. Gambaro, K. Stewart and J. Waldfogel, 53–76. Bristol, UK: Policy Press.

Ellsberg, M. and L. Heise. 2005. *Researching Violence against Women: A Practical Guide for Researchers and Activists.* Washington, DC: World Health Organization and PATH.

Ellsberg, M., D. J. Arango, M. Morton, F. Gennari et al. 2015. "Prevention of Violence against Women and Girls: What Does the Evidence Say?" *The Lancet* 385 (9987): 1555–1566.

Elson, D. 2006. *Budgeting for Women's Rights: Monitoring Government Budgets for Compliance with CEDAW*. New York: United Nations Development Fund for Women (UNIFEM).

———. 2009. "The Three R's of Unpaid Work: Recognition, Reduction and Redistribution." Presentation at the Expert Group Meeting on Unpaid Work, Economic Development and Human Well-Being, New York, 16–17 November.

England, P., M. Budig and N. Folbre. 2002. "Wages of Virtue: The Relative Pay of Care Work." *Social Problems* 49 (4): 455–473.

Engle, P. L., L. Fernald, H. Alderman, J. O'Gara Behrman et al. 2011. "Strategies for Reducing Inequalities and Improving Developmental Outcomes for Young Children in Low-Income and Middle-Income Countries." *The Lancet,* 378 (9799): 1339–1353.

Equal Measures 2030. Undated. "Advocacy." Accessed 4 January 2018. http://www.equalmeasures2030.org.

Esquivel, V. 2016. "Power and Sustainable Development Goals: A Feminist Analysis." *Gender & Development* 24 (1): 9–23.

EUAFR (European Union Agency for Fundamental Rights). 2014. *Violence against Women: An EU-Wide Survey*. Luxembourg: EUAFR.

European Commission. 2017. "Disability." Eurostat. Accessed 28 February 2017. http://ec.europa.eu/eurostat/web/health/disability.

Evans, A. Forthcoming. "Amplifying Accountability by Benchmarking Results at District and National Levels." *Development Policy Review*.

Eyben, R. and L. Turquet (Eds). 2013. *Feminists in Development Organisations: Change from the Margins*. Rugby, UK: Practical Action Publishing.

Fälth, A. and M. Blackden. 2009. "Unpaid Care Work." Policy Brief Issue 1, Gender Equality and Poverty Reduction. United Nations Development Programme, New York.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2010. "Gender and Land Rights: Understanding Complexities; Adjusting Policies." Economic and Social Perspectives Policy Brief. FAO, Rome.

———. 2015. *World Programme for the Census of Agriculture 2020*. Rome: FAO.

———. 2016a. *The State of World Fisheries and Aquaculture: Contributing to Food Security and Nutrition for All*. Rome: FAO.

———. 2016b. "Promoting Gender Equality and Women's Empowerment in Fisheries and Aquaculture." Accessed 19 December 2017. http://www.fao.org/3/a-i6623e.pdf.

———. 2016c. "Blue Growth Blog: On International Women's Day, Recognizing Women's Role in Fisheries." Accessed 19 January 2018. http://www.fao.org/blogs/blue-growth-blog/on-international-womens-day-recognizing-womens-role-in-fisheries/en/.

———. 2017a. "Measuring Food Insecurity through People's Experiences." Voices of the Hungry. Accessed 12 October 2017. http://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry.

———. 2017b. "SDG Monitoring." Voices of the Hungry. Accessed 17 November 2017. http://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry/sdgs/en/.

———. 2017c. "Gender." Fisheries and Aquaculture Department. Accessed 30 November 2017. http://www.fao.org/fishery/topic/16605/en. See also: FAO. 2009. "Bridging the Gap: FAO's Programme for Gender Equality in Agriculture and Rural Development." http://www.fao.org/3/a-i1243e.pdf.

———. 2017d. "Voices of the Hungry: The Food Insecurity Experience Scale." Accessed 19 January 2018. http://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry/fies/en/.

———. 2018. "Gender and Forestry." Accessed 19 January 2018. http://www.fao.org/forestry/gender/en/.

———, IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Children's Fund), WFP (World Food Programme) and WHO (World Health Organization). 2017. *The State of Food Security and Nutrition in the World: Building Resilience for Peace and Food Security*. Rome: FAO.

Farhan, S. and A. Sattar Abbasi. 2013. "An In-Depth Analysis of Women's Labor Force Participation in Pakistan." *Middle-East Journal of Scientific Research* 15 (2): 208–215.

Farias, A. M. 2017. "Servicios de Cuidado Infantil y Educación Inicial, Chile." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Feminist Alliance for Rights. 2017. "HLPF 2017: Where Civil Society Appeals Fall on Deaf Ears." Accessed 8 November 2017. http://feministallianceforrights.org/blog/2017/08/01/hlpf-2017-where-civil-society-appeals-fallon-deaf-ears/.

Flood, M. 2010. "'Fathers' Rights' and the Defense of Paternal Authority in Australia." *Violence Against Women* 16 (3): 328–347.

———. 2015. "Work with Men to End Violence against Women: A Critical Stocktake." *Culture, Health and Sexuality* 17 (2): 159–176.

Fontana, M. and D. Elson. 2014. "Public Policies on Water Provision and Early Childhood Education and Care (ECEC): Do They Reduce and Redistribute Unpaid Work?" *Gender and Development* 22 (3): 459–474.

Fox, L. and O. Pimhidzai. 2013. "Different Dreams, Same Bed: Collecting, Using, and Interpreting Employment Statistics in Sub-Saharan Africa – The Case of Uganda." Policy Research Working Paper. World Bank, Washington, DC.

Franzway, S. and M. M. Fonow. 2011. *Making Feminist Politics: Transnational Alliances between Women and Labor*. Urbana, IL: University of Illinois Press.

Fukuda-Parr, S. 2016. "From the Millennium Development Goals to the Sustainable Development Goals: Shifts in Purpose, Concept and Politics of Global Goal Setting for Development." *Gender & Development* 24 (1): 43–52.

——— and A. E. Yamin. 2014. "The Power of Numbers: A Critical Review of MDG Targets for Human Development and Human Rights." *Development* 56 (1): 58–65.

Fulu, E., A. Kerr-Wilson with A. Gibbs, J. Jacobson et al. 2015. "What Works to Prevent Violence against Women and Girls Evidence Reviews, Paper 2: Interventions to Prevent Violence against Women and Girls." Department for International Development (DFID), London.

Gambaro, L., K. Stewart and J. Waldfogel (Eds.). 2014. *An Equal Start? Providing Quality Early Education and Care for Disadvantaged Children*. Bristol, UK: Policy Press.

Gernetzky, K. 2016. "Women Rely More Heavily on Public Transport than Men." *Business Day*. 23 November. Accessed 30 November 2017. https://www.businesslive.co.za/bd/national/2016-11-23-women-rely-more-heavily-on-public-transport-than-men/.

Ghattas, H. 2014. *Food Security and Nutrition in the Context of the Global Nutrition Transition*. Rome: Food and Agriculture Organization.

Gillespie, D. and M. Melchin. 2010. "The Transformative Power of Democracy and Human Rights in Nonformal Education: The Case of Tostan." *Adult Education Quarterly* 60 (5): 477–498.

Glaser, K., D. Price, E. R. Montserrat, G. di Gessa and A. Tinker. 2013. *Grandparenting in Europe: Family Policy and Grandparents' Role in Providing Childcare in Europe*. London: Grandparents Plus.

Goldberg, A. E., J. Z. Smith and M. Perry-Jenkins. 2012. "The Division of Labor in Lesbian, Gay and Heterosexual New Adoptive Parents." Journal of *Marriage and the Family* 74 (4): 812–828.

Gonzalez, C., S. Jain-Chandra, K. Kolchar, M. Newiak and T. Zeinullayev. 2015. "Catalyst for Change: Empowering Women and Tackling Income Inequality." IMF Staff Discussion Note SDN/15/20. International Monetary Fund, Washington, DC.

Gordon, R. 1987. "An Operational Classification of Disease Prevention." In *Preventing Mental Disorders*, edited by J. A. Steinberg and M. M. Silverman, 20–26. Rockville, MD: US Department of Health and Human Services.

Gostin, L. O. 1991. "Ethical Principles for the Conduct of Human Subject Research: Population-based Research and Ethics." The Journal of Law, *Medicine & Ethics* 19: 191–201.

Government of Australia. 2016. "Indigenous Australians' Access to Health Services." In *Australia's Health 2016*, Chapter 6.6. Canberra: Australian Institute of Health and Welfare.

Government of the United Kingdom. 2016. *Ending Violence against Women and Girls Strategy: 2016–2020*. London: Home Office.

Graham, C. 2014. "8 Reasons to Care about Older People's Rights." *HelpAge Blogs*. Accessed 24 October 2017. http://www.helpage.org/blogs/caroline-graham-17/8-reasons-to-care-about-older-peoples-rights-784/.

Green, D. 2010. "Are Women Really 70% of the World's Poor? How Do We Know?" Oxfam 'From Poverty to Power' blog. Accessed 12 October 2017. https://oxfamblogs.org/fp2p/are-women-really-70-of-the-worlds-poor-how-do-we-know/.

Griffith-Jones, S. and A. Persaud. 2012. "Why Critics are Wrong about a Financial-Transaction Tax." European Voice. Accessed 12 December 2017.

https://www.politico.eu/article/why-critics-are-wrongabout-a-financial-transaction-tax/.

Grondona, V., N. Bigedain and C. Rodriguez Enriquez. 2016. "Illicit Financial Flows Undermining Gender Justice." International Policy Analysis. Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin.

GSMA. 2015. *Connected Women 2015: Bridging the Gender Gap – Mobile Access and Usage in Low- and Middle-Income Countries.* London: GSMA.

Guajardo, J., D. Leigh and A. Pescatori. 2011. "Expansionary Austerity: New International Evidence." IMF Working Paper. International Monetary Fund, Washington, DC.

Gunatilake, H. and M. J. Carangal-San Jose. 2008. "Privatization Revisited: Lessons from Private Sector Privatization in Water Supply and Sanitation in Developing Countries." Economic and Research Department Working Paper 115. Asian Development Bank, Manila.

Gunther, M. 2016. "These Cheap, Clean Stoves Were Supposed to Save Millions of Lives: What Happened?" *The Washington Post,* 29 October. Accessed 2 November 2017. https://www.washingtonpost.com/opinions/these-cheap-clean-stoves-were-supposed-to-save-millions-of-lives-what-happened/2015/10/29/c0b98f38-77fa-11e5-a958-d889faf561dc_story.html?utm_term=.2c0e8fe43e4f.

Hall, D. and E. Lobina. 2012. "Financing Water and Sanitation: Public Realities." A report for Public Services International for the Sixth World Water Forum, Marseille, March.

Hall, R. 2015. "Feminist Strategies to End Violence against Women." In *The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements,* edited by R. Baksh and W. Harcourt, 394–415. Oxford: Oxford University Press.

Hansford, F. 2016. "Gender Bias in Intra-Household Resource Allocation: Who Wins and Loses, Who Decides, and How Can Public Action Help? A Review of Evidence across the Minority and Majority Worlds." Paper commissioned by UN Women, New York.

Hardoon, D. 2015. "Wealth: Having It All and Wanting More." Oxfam Issue Briefing. Oxfam, Oxford.

Hedman, B., F. Perucci and P. Sundstrom. 1996. *Engendering Statistics: A Tool for Change.* Statistics Sweden: Orebro.

Heise, L. 2011. "What Works to Prevent Partner Violence? An Evidence Overview." Working Paper Version 2.0. Accessed 3 March 2017. https://www.oecd.org/derec/49872444.pdf.

Hernes, H. M. 1987. "Women and the Welfare State: The Transition from Private to Public Dependence." In *Women and the State: The Shifting Boundaries of Public and Private*, edited by A. S. Sassoon, 72–92. London: Hutchinson.

Hill, *M. A. and E. King. 1995. "Women's Education and Economic Well-Being." Feminist Economics 1 (2): 21–46.*

Hirway, I. 2010. "Understanding Poverty: Insights Emerging from Time Use of the Poor." In *Unpaid Work and the Economy: Gender, Time Use and Poverty in Developing Countries,* edited by R. Antonopoulos and I. Hirway, 22–57. New York: Palgrave MacMillan.

———. 2017. *Mainstreaming Unpaid Work: Time-Use Data in Developing Policies.* Oxford: Oxford University Press.

Hook, J. 2006. "Care in Context: Men's Unpaid Work in 20 Countries." *American Sociological Review* 71 (4): 639–660.

Howard, A. 2015. "Why Some People in the U.S. Still Don't Have Internet Access." HuffPost Tech, 18 December. Accessed 19 January 2018. http://www.huffingtonpost.co.uk/entry/digital-divide-brookings-institute_us_5674586be4b014efe0d55041.

HLP (High-level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda). 2013. "A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies Through Sustainable Development: The Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda." United Nations, New York.

Hogan, M. C., B. Saavedra-Avendano, G. Darney et al. 2016. "Reclassifying Causes of Obstetric Death in Mexico: A Repeated Cross-Sectional Study." *Bulletin of the World Health Organization* 94 (5): 362–369B.

Horon, I. L. 2005. "Underreporting of Maternal Deaths on Death Certificates and the Magnitude of the Problem of Maternal Mortality." *American Journal of Public Health* 95 (3): 478–482.

Htun, M. and S. L. Weldon. 2012. "The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating Violence against Women in Global Perspective, 1975–2005." *American Political Science Review* 106 (3): 548–569.

———. 2013. "Why Autonomous Social Movements Hold the Key to Reducing Violence against Women." Scholars Strategy Network. Accessed 24 October 2017. http://www.scholarsstrategynetwork.org/brief/why-autonomous-social-movements-hold-key-reducing-violence-against-women.

Hudson, V. M., D. L. Bowen and P. L. Nielsen. 2011. "What Is the Relationship between Inequity in Family Law and Violence against Women? Approaching the Issue of Legal Enclaves." *Politics and Gender* 7 (4): 453–492.

Hughes, K., M. A. Bellis, L. Jones, S. Wood et al. 2012. "Prevalence and Risk of Violence against Adults with Disabilities: A Systematic Review and Meta-Analysis of Observational Studies." *The Lancet* 379 (9826): 1621–1629.

Hutton, G. and J. Bartram. 2008. "Global Costs of Attaining the Millennium Development Goal for Water Supply and Sanitation." *Bulletin of the World Health Organization* 86 (1): 13–19.

IASC (Inter-Agency Standing Committee) and Global Protection Cluster. 2015. *Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action: Reducing Risk, Promoting Resilience and Aiding Recovery.* Geneva: IASC.

ICED (Infrastructure and Cities for Economic Development). 2017. "Infrastructure: A Game-Changer for Women's Economic Empowerment." Submission to the UN Secretary-General's High-Level Panel on Women's Economic Empowerment Working Groups: Briefing Note.

ICRICT (Independent Commission for the Reform of International Corporate Taxation). 2015. "Declaration." Accessed 20 November 2017. http://www.icrict.org/wp-content/uploads/2015/06/ICRICT_Com-Rec-Report_ENG_v1.4.pdf.

———. 2016. "Four Ways to Tackle International Tax Competition." Accessed 20 November 2017. http://www. icrict.org/wp-content/uploads/2015/02/ICRICT_Tax_Competition_Report_ENG.pdf.

IAEG-SDGs (Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goals Indicators). 2016. "General Principles for Refining the Indicator Framework." Background document for the 4th meeting of the IAEG-SDGs, 20–21 October, Addis Ababa, Ethiopia.

IEG (Independent Evaluation Group). 2014. *World Bank Group Support to Public-Private Partnerships: Lessons from Experience in Client Countries, FY 02-12.* Washington, DC: World Bank Group.

Ilkkaracan, I. Forthcoming. "Promoting Women's Economic Empowerment: Recognizing and Investing in the Care Economy." Issues paper. UN Women, New York.

———, K. Kim and T. Kaya. 2015. "The Impact of Public Investment in Social Care Services on Employment, Gender Equality and Poverty: The Turkish Case." Research Report. Istanbul Technical University Women's Studies Center, Istanbul, and The Levy Economics Institute at Bard College, New York.

ILO (International Labour Organization). 2008. "Can Low Income Countries Afford Basic Social Security?" Social Security Policy Briefing No. 3. ILO, Geneva

———. 2012. *International Standard Classification of Occupations; Structure, Group Definitions and Correspondence Tables*. Geneva: ILO.

———. 2014. *World Social Protection Report 2014–15: Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice*. Geneva: ILO.

———. 2015a. *Women in Business and Management: Gaining Momentum – Abridged Version of the Global Report*. Geneva: ILO.

———. 2015b. "Social Protection for Maternity: Key Policy Trends and Statistics." Social Protection Policy Papers No. 15. ILO, Geneva.

———. 2016a. *Women at Work: Trends* 2016. Geneva: ILO.

———. 2016b. "Maternity Cash Benefits for Women in the Informal Economy." Social Protection for All Issue Brief. ILO, Geneva.

———. 2017a. *World Employment Social Outlook*. Geneva: ILO.

———. 2017b. "ILOSTAT Database." Accessed 14 December 2017. http://www.ilo.org/ilostat.

IMF (International Monetary Fund). 2007. *World Economic Outlook: Globalization and Inequality*. Washington, DC: IMF.

Inchauste, G. and N. Lustig. (Eds.). 2017. *The Distributional Impact of Taxes and Transfers: Evidence from Eight Low- and Middle- Income Countries.* Washington DC: World Bank.

Indian Institute of Dalit Studies. 2013. *Social Exclusion and Rural Poverty: Role of Discrimination and General Factors in Access to Government Schemes for Employment, Food, Health Services, Agricultural Land and Forest Resources in the Poorest Areas in India*. New Delhi: Indian Institute of Dalit Studies.

INMUJERES (Instituto Nacional de las Mujeres). 2007–2009. "Ley General de Accesso de las Mujeres a una Vida Libre de Violencia." INMUJERES, Mexico.

IOM (International Organization for Migration). 2013. *Taking Action against Violence and Discrimination Affecting Migrant Women and Girls*. Geneva: IOM.

———. Undated. "GMDAT MigFacts: International Migration." Global Migration Data Analysis Centre. Accessed 19 December 2017. https://gmdac.iom.int/gmdac-migfacts-international-migration.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2017a. "Women in National Parliaments: World Average." Accessed 30 November 2017. http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.

———. 2017b. *Women in Parliament in 2016: The Year in Review.* Geneva: IPU.

ITU (International Telecommunication Union). 2017a. *ICT Facts and Figures 2017*. Geneva: ITU.

ITUC (International Trade Union Confederation). 2017. *Investing in the Care Economy: Simulating Employment Effects by Gender in Countries in Emerging Economies*. Brussels: ITUC.

———. Undated. "Fact Sheet". Accessed 30 November 2017. http://www.unisdr.org/files/48152_disasterandgenderstatistics.pdf.

IWHC (International Women's Health Coalition). 2017. *Power Lessons: Women's Advocacy and the 2030 Agenda.* New York: IWHC.

IWPR (Institute for Women's Policy Research). *2015. The Status of Women in the States 2015*. Washington, DC: IWPR.

Jackson, T. 2009. *Prosperity without Growth: Economics for a Finite Planet.* London/Washington, DC: Earthscan.

Jacob, A. 2017. "Mind the Gap: Analyzing the Impact of Data Gap in Millennium Development Goals' (MDGs) Indicators on the Progress toward MDGs." *World Development* 93: 260–278.

Jewkes, R. 2002. "Intimate Partner Violence: Causes and Prevention." *The Lancet* 359: 1423–1429.

———. 2015. "From Work with Men and Boys to Changes in Social Norms and Reduction of Inequities in Gender Relations: A Conceptual Shift in Prevention of Violence against Women and Girls." *The Lancet* 385 (9977): 1580–1589.

Johansson-Stenman, O. 2002. "Estimating Individual Driving Distance by Car and Public Transport Use in Sweden." Accessed 30 November 2017. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.196.233&rep=rep1&type=pdf.

John-Abraham, I. and R. Senderowitsch. 2003. *Voice, Eyes and Ears: Social Accountability in Latin America – Case Studies on Mechanisms of Participatory Monitoring and Evaluation*. Washington, DC: World Bank

Judd, N., G. Camacho, A. D'Angelo, G. Yanez De la Borda et al. 2008. *Regional Mapping Study of Women's Police Stations in Latin America*. Quito: CEPLAES (Centro de Planificación y Estudios Sociales Calle Sarmiento).

Juran, S. and R. Snow. 2016. "The Potential of the 2010 Population and Housing Census Round for International Migration Analysis." Background paper for Improving Data on International Migration: Towards Agenda 2010 and the Global Compact on Migration, Berlin, 2–3 December.

Kabeer, N. 2003. Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium *Development Goals: A Handbook for Policy-Makers and Other Stakeholders*. London: Commonwealth Secretariat.

———. 2006. "Social Exclusion and the MDGs: The Challenge of 'Durable Inequalities' in the Asian Context." Parallel Group 3A: Topic Paper 4. Asia 2015 Conference: Promoting Growth, Ending Poverty, 6–7 March.

———. 2014. "The Politics and Practicalities of Universalism: Towards a Citizen-Centred Perspective on Social Protection." *The European Journal of Development Research* 26 (3): 338–354.

———. 2015a. "Tracking the Gender Politics of the Millennium Development Goals: Struggles for Interpretive Power in the International Development Agenda." *Third World Quarterly* 36 (2): 377–395.

———. 2015b. "Gender Equality, the MDGs and the SDGs: Achievements, Lessons and Concerns." Accessed 6 November 2017. http://www.theigc.org/blog/gender-equality-the-mdgs-and-thesdgs-achievements-lessons-and-concerns/.

———. 2016. "'Leaving No One Behind': The Challenge of Intersecting Inequalities." In *World Science Report 2016*, 55–58. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and International Social Science Council.

——— and l. Natali. 2012. "Gender Equality and Economic Growth: Is There a Win-Win?" IDS Pathways Working Paper (mimeo). Institute of Development Studies, Brighton, UK.

Kabeer, N. et al. 2013. *Paid Work, Women's Empowerment and Inclusive Growth.* New York: UN Women.

Kammila, S., J. F. Kappen, D. Rysankova, B. Hyseni and V. R. Putti. 2014. "Clean and Improved Cooking in Sub-Saharan Africa: A Landscape Report." Working paper. World Bank, Washington, DC.

Kaye, M. and J. Tolmie. 1998. "Fathers' Rights Groups in Australia and Their Engagement with Issues in Family Law." *Australian Journal of Family Law* 12 (5): 19–67.

Kelly, L. 2013. "Moving in the Shadows: Introduction." In Moving in the *Shadows: Violence in the Lives of Minority Women and Children,* edited by Y. Rehman, L. Kelly and H. Siddiqui, 1–14. London and New York: Routledge.

Kerby, S. 2012. "Pay Equity and Single Mothers of Color: Eliminating Race-based and Gender-based Wage Gap Key to American Prosperity." Center for American Progress. Accessed 15 December 2017. https://www.americanprogress.org/issues/race/news/2012/04/16/11436/pay-equity-and-single-mothers-of-color/.

Khan, T. 2016. "Delivering Development Justice? Financing the 2030 Agenda for Sustainable Development." Discussion Paper No. 10. New York, UN Women.

Khosla, R., J. Banerjee, D. Chou, L. Say and S. Fried. 2017. "Gender Equality and Human Rights Approaches to Female Genital Mutilation: A Review of International Human Rights Norms and Standards." *Reproductive Health* 14: 59.

Koolwall, G. and D. van der Walle. 2013. "Access to Water, Women's Work and Child Outcomes." *Economic Development and Cultural Change* 61 (2): 369–405.

Kotiswaran, P. 2014. "Beyond Sexual Humanitarianism: A Post-Colonial Approach to Anti-Trafficking Law." *U. C. Irvine Law Review* 4 (1): 353–406.

Krishnan, S., C. H. Rocha, A. E. Hubbard, K. Subbiah et al. 2010. "Do Changes in Spousal Employment Status Lead to Domestic Violence? Insights from a Prospective Study in Bangalore, India." *Social Science and Medicine* 70 (1): 136–143.

Lakner, C. and B. Milanovic. 2016. "Global Income Distribution: From the Fall of the Berlin Wall to the Great Recession." *World Bank Economic Review* 30 (2):

203–232.

Lampietti, J. and L. Stalker. 2000. "Consumption Expenditure and Female Poverty: A Review of the Evidence." Gender and Development Working Paper Series No. 11. World Bank, Washington, DC.

Lancet, The. 2017. "The Lancet Commission on Pollution and Health." Accessed 30 November 2017. http://www.thelancet.com/commissions/pollution-and-health.

Levien, M. 2017. "Gender and Land Dispossession: A Comparative Analysis." Discussion Paper No. 15. UN Women, New York.

Levy, C. 2013. "Travel Choice Reframed: 'Deep Distribution' and Gender in Urban Transport." *Environment and Urbanization* 25 (1): 47–63.

Li, T., 2015. "Social Impacts of Oil Palm in Indonesia: A Gendered Perspective from West Kalimantan." Occasional Paper 124. Center for International Forestry Research (CIFOR), Bogor, Indonesia.

Lloyd-Sherlock, P. 2017. "Pathways to Accessible, Affordable and Gender-Responsive Care Services for Older Persons." Background paper for *Progress of the World's Women 2018*. UN Women, New York.

Lobina, E. and D. Hall. 2013. "The List of Water Remunicipalisations Worldwide – As of November 2013." Public Services International Research Unit (PSIRU), The Business School, University of Greenwich, London.

Lozano, R. 2010. "Maternal Mortality in Mexico: Lessons Learned from Improving Data Quality." Accessed 8 November 2017. http://www.healthdata.org/presentation/maternal-mortality-mexico-lessons-learned-improving-data-quality.

Luoma, M., M. Koivusilta, G. Lang, E. Enzenhofer et al. 2011. *Prevalence Study of Abuse and Violence against Older Women: Results of a Multi-Cultural Survey Conducted in Austria, Belgium, Finland, Lithuania, and Portugal.* Finland: National Institute for Health and Welfare (THL).

MacNeil, A. and S. Ghosh. 2017. "Gender Imbalance in the Maritime Industry: Impediments, Initiatives and Recommendations." *Australian Journal of Maritime & Ocean Affairs* 9 (1).

Maggio, A., T. Van Criekinge and J. P. Malingreau. 2015. *Global Food Security 2030: Assessing Trends with a View to Guiding Future EU Policies*. Luxembourg: European Union.

Malghan, D. and H. Swamminathan. 2016 "What Is the Contribution of Intra-Household Inequality to Overall Income Inequality: Evidence from Global Data, 1973–2013." LIS Working Paper Series No. 679. Luxembourg Income Study (LIS) Cross-National Data Center, Luxembourg.

Mawarire, T., I. Pousadela and C. Gilbert. 2016. *Civil Society Watch Report*. Johannesburg, Geneva, New York and London: CIVICUS.

Mayston, R., M. Guerra, Y. Huang, A. L. Sosa et al. 2014. "Exploring the Economic and Social Effects of Care Dependence in Later Life: Protocol for the 10/66 Research Group INDEP Study." *SpringPlus* 3: 379.

Michel, S. and I. Peng. 2012. "All in the Family? Migrants, Nationhood and Care Regimes in Asia and North America." *Journal of European Social Policy* 22 (4): 406–418.

———. 2017. "Introduction." In *Gender, Migration and the Work of Care: A Multi-Scalar Approach to the Pacific Rim*, edited by S. Michel and I. Peng, 3–22. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine. 2017. *Sustainable Development Goals: Ukraine – 2017 National Baseline Report*. Kiev: Ministry of Economic Development and Trade.

McKinsey & Company. 2007. "Women Matter: Gender Diversity, a Corporate Performance Driver." Accessed 30 November 2017. https://www.mckinsey.com/business-functions/organization/our-insights/gender-diversity-a-corporate-performance-driver.

Manjoo, R. 2012. "The Continuum of Violence against Women and the Challenges of Effective Redress." *International Human Rights Law Review* 1: 1–29.

MINSALUD (Ministro de Salud y Protección Social) and Profamilia. 2015. *Encuesta Nacional de Demografía y Salud (ENDS) Colombia 2015*. Bogota: MINSALUD.

Mitra, S. and U. Sambamoorthi. 2014. "Disability Prevalence among Adults: Estimates for 54 Countries and Progress toward a Global Estimate." *Disability and Rehabilitation* 26 (11): 940–947.

Mkandawire, T. 2005. "Targeting and Universalism in Poverty Reduction." Social Policy and Development Paper No. 23. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Monfort, M. C. 2016. Unpublished internal memo. Food and Agriculture Organization, Rome.

Mont, D. 2007. "Measuring Disability Prevalence." Social Protection Working Paper No. 0706. World Bank, Washington, DC.

Morgan, A. and H. Chadwick. 2009. "Key Issues in Domestic Violence." Research in Practice, Summary Paper No. 7. AIC (Australian Institute of Criminology), Canberra.

Morris, M. 2016. *Women's Leadership Matters: The Impact of Women's Leadership in the Canadian Federal Public Service*. Ottawa: Centre for Women in Politics and Public Leadership, Carleton University.

Moss, P. Ed. 2015. "11th Annual Review of Leave Policies and Related Research 2015." International Network on Leave Policies and Research 2015. Accessed 31 October 2017. http://www.leavenetwork.org/fileadmin/Leavenetwork/Annual_reviews/2015_full_review3_final_8july.pdf.

Mukherjee, A. Forthcoming. "Global Patterns on Gender Differences in Time Spent on Unpaid and Paid Work." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Nelson, G. C., M. W. Rosegrant, J. Koo, R. Robertson et al. 2009. Climate *Change: Impact on Agriculture and Costs of Production*. Washington, DC: IFPRI (International Food Policy Research Institute).

Neumayer, E. and T. Pluemper. 2007. "The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002." *Annals of the American Association of Geographers* 97 (3): 551–566.

Nicolai, S., C. Hoy, T. Berliner and T. Aedy. 2015. *Projecting Progress: Reaching the SDGs by 2030*. London: Overseas Development Institute (ODI).

Nieuwenhuis, R., T. Munzi, J. Neugschwender, H. Omar and F. Palmisano. Forthcoming. "Gender Equality and Poverty Are Intrinsically Linked: A Contribution to the Continued Monitoring of Selected Sustainable Development Goals." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

NIPS (National Institute of Population Studies) and ICF International. 2013. "Pakistan: Demographic and Health Survey 2012–13." Islamabad, Pakistan, and Calverton, MA: NIPS and ICF International.

Nirere, M. 2012. "The Rwandan Experience." Paper presented at the 11th International Conference of the Global Alliance of National Human Rights Institutions, Jordan, November. Accessed 6 November 2017. http://nhri.ohchr.org/EN/ICC/InternationalConference/11IC/Pages/Outcomes.aspx.

NPC (National Population Commission), Federal Republic of Nigeria and ICF International. 2014. "Nigeria: Demographic and Health Survey 2013." Abuja, Nigeria, and Rockville, MA: NPC and ICF International.

Oduro, A. D., C. D. Deere and Z. B. Catanzarite. 2015. "Women's Wealth and Intimate Partner Violence: Insights from Ecuador and Ghana." *Feminist Economics* 21 (2): 1–29.

OECD (Organisation for Economic Cooperation and Development). 2005. "Ensuring Quality Long-Term Care for Older People." OECD Observer Policy Brief. OECD, Paris.

———. 2006. *Starting Strong II: Early Childhood Education and Care.* Paris: OECD.

———. 2016a. "Enrolment in Childcare and Pre-School." OECD Family Database. Accessed 31 October 2017. http://www.oecd.org/els/soc/PF3_2_Enrolment_childcare_preschool.pdf.

———. 2016b. "Parental Leave: Where Are the Fathers?" Policy brief. OECD, Paris.

———. 2017a. "Aid in Support of Gender Equality and Women's Empowerment: Donor Charts." Accessed 1 December 2017. http://www.oecd.org/

development/gender-development/Aid-to-Gender-Equality-Donor-Charts-2017.pdf.

———. 2017b. "Inequality and Income." Better Policies for Better Lives. Accessed 30 November 2017. http://www.oecd.org/social/inequality.htm#income.

———. Undated. "Pensions at a Glance." Accessed 15 December 2017. https://www.compareyourcountry.org/pensions?cr=oecd&lg=en&page=3&charts=144829 1277877+1448866610930&template=6.

——— DAC (Development Assistance Committee) GENDERNET (Network on Gender Equality). 2015. "From Commitment to Action: Financing Gender Equality and Women's Rights in the Implementation of the Sustainable Development Goals." Accessed 20 November 2017. https://www.oecd.org/dac/gender-development/From%20commitment%20to%20action%20FINAL.pdf.

Office of the Head of State of Spain. 2004. "Organic Act 1/2004 of 28 December on Integrated Protection Measures against Gender Violence." *BOE Official State Gazette* no. 313.

O'Hanlon, L. 2014. "Women and the Right to Water and Sanitation." Background paper for *Progress of the World's Women 2015–2016.* UN Women, New York.

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2015. "International Migrants' Day – Friday 18 December 2015." Accessed 24 October 2017. http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16886&LangID=E.

———. 2016a. "State Regulatory Approaches: The Trend Towards Mandatory Human Rights Due Diligence and Reporting across Sectors". 2016 United Nations Forum on Business and Human Rights, Geneva, 14–16 November. Accessed 6 November 2017. http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/ForumSession5/Nov16/StateRegulatoryApproaches.pdf.

———. 2016b. *A Human Rights-Based Approach to Data: Leaving No One Behind in the 2030 Development Agenda*. Geneva: OHCHR.

——— and CESR (Centre for Economic and Social Rights). 2013. *Who Will Be Accountable? Human Rights and the Post-2015 Development Agenda.* New York and Geneva: OHCHR and CESR.

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights) and UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2017. "Understanding and Building Synergies for Addressing the Misuse of the Criminal Law and its Impact on Women, Sex Workers, People Who Use Drugs, People Living with HIV and LGBT Persons." Report of the Expert Meeting held 8–10 February, Bellagio, Italy.

Okoye, U. O. 2017. "Islamic Republic of Pakistan: Pakistan Population and Housing Census 2017 Monitoring/Observation Mission – National Report." Accessed 7 November 2017. http://www.pbscensus.gov.pk/sites/default/files/Pakistan%20Paopulation%20and%20Housing%20Census-2017%20National%20Report.pdf.

Omanyondo, M. C. 2005. "Sexual Gender-Based Violence and Health Facility Needs Assessment: (Lofa, Nimba, Grand Gedeh and Grand Bassa Counties) Liberia." World Health Organization, Monrovia.

O'Neil, T., A. Fleury and M. Foresti. 2016. "Women on the Move: Migration, Gender Equality and the 2030 Agenda for Sustainable Development." Briefing paper, July. Overseas Development Institute (ODI), London.

Ortiz, I., M. Cummins and K. Karunanethy. 2017. "Fiscal Space for Social Protection and the SDGs: Options to Expand Social Investments in 187 Countries." Extension of Social Security Working Paper E048. International Labour Organization, United Nations Children's Fund and UN Women, Geneva.

Ortiz, I., M. Cummins, J. Capaldo and K. Karunanethy. 2015. "The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010–2020 in 187 Countries." Extension of Social Security Series No. 53. International Labour Organization (ILO), Geneva.

Ostry, J. D., A. Berg and C. G. Tsangarides. 2014. "Redistribution, Inequality, and Growth." IMF Staff Discussion Note SDN/14/02. International Monetary Fund, Washington, DC.

Our Watch, ANROWS (Australia's National Research Organisation for Women's Safety) and VicHealth. 2015. *Change the Story: A Shared Framework for the Primary Prevention of Violence against Women and Their Children in Australia.* Melbourne: Our Watch.

Oxfam. 2011. "Land and Power: The Growing Scandal Surrounding the New Wave of Investments in Land." Oxfam Briefing Paper 151. Accessed 14 December 2017. https://www.oxfam.de/system/files/bp151-land-power-land-rights-220911-en.pdf.

Pakistan Bureau of Statistics. 2017. "Provisional Summary Results of the 6th Population and Housing Census-2017." Accessed 15 December 2017. http://www.pbscensus.gov.pk/.

———. Undated. "Population by Mother Tongue." Accessed 15 December 2017. www.pbs.gov.pk/sites/default/files//tables/POPULATION%20BY%20MOTHER%20TONGUE.pdf.

Panagariya, P. and A. K Jain. 2016. "Electricity and Clean Cooking Strategy for India." National Institute for Transforming India, Government of India. Accessed 31 October 2017. http://niti.gov.in/content/electricity-and-clean-cooking-strategy-india.

Panaretto, K. S., M. Wenitong, S. Button and I. T. Ring. 2014. "Aboriginal Community Controlled Health Services: Leading the Way in Primary Care." *Medical Journal of Australia* 200 (11): 649–652.

Panda, P. and B. Agarwal. 2005. "Marital Violence, Human Development and Women's Property Status in India." *World Development* 33 (5): 823–850.

Partnership for Maternal, Newborn & Child Health, The. 2015. *Reproductive Health in Humanitarian Emergencies Remains Fatal Omission*. London: World Health Organization.

Patterson, C. J., E. L. Sutfin and M. Fulcher. 2004. "Division of Labor among Lesbian and Heterosexual Parenting Couples: Correlates of Specialized Versus Shared Patterns." *Journal of Adult Development* 11 (3): 179–189.

Paz Arauco, V., H. Gazdar, P. Hevia-Pacheco, N. Kabeer et al. 2014. *Strengthening Social Justice to Address Intersecting Inequalities Post-2015*. London: Overseas Development Institute (ODI).

Peng, I. and S. Yeandle. 2017. "Changing Family Constellations of Elderly Care: Mapping Family Variations and Their Implications." Background paper for *Progress of the World's Women 2018.* UN Women, New York.

Perez Fragoso, L. and C. Rodriguez Enriquez. 2016. "Western Hemisphere: A Survey of Gender Budgeting Efforts." IMF Working Paper WP/16/153. International Monetary Fund, Washington, DC.

Peters, D. 2013. "Gender and Sustainable Urban Mobility." Thematic Study prepared for *Global Report on Human Settlements 2013*. UN-Habitat, Nairobi.

Pew Forum on Religion and Public Life. 2012. "Global Religious Landscape." Accessed 19 December 2017. https://web.archive.org/web/20130101080244/http:/features.pewforum.org/grl/population-percentage.php.

Pianta, R., W. Barnett, M. Burchinal and K. Thornburg. 2009. "The Effects of Preschool Education: What We Know, How Public Policy Is or Is not Aligned with the Evidence Base, and What We Need to Know." *Psychological Science in the Public Interest* 10 (2): 49–88.

Poushter, J. 2015. "Car, Bike or Motorcycle? Depends on Where You Live." PEW Research Center. Accessed 30 November 2017. http://www.pewresearch.org/fact-tank/2015/04/16/car-bike-or-motorcycle-depends-on-where-you-live/.

Quisumbing, A.R. (Ed.). 2003. *Household Decisions, Gender, and Development: A Synthesis of Recent Research*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Rabie, M. 2018. *The Global Debt Crisis and Its Socioeconomic Implications: Creating Conditions for a Sustainable, Peaceful, and Just World.* Cham, Switzerland: Springer International Publishing.

Rapp-Paglicci, L. A. and C. N. Dulmus. 2005. "Prevention across the Adult Life Span." In *Handbook of Preventive Interventions for Adults*, edited by L. A. Rapp-Paglicci and C. N. Dulmus, 3–9. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.

Razavi, S. 2007. "The Political and Social Economy of Care: Conceptual Issues,

Research Questions and Policy Options." Gender and Development Programme Paper No. 3. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

———. 2016. "The 2030 Agenda: Challenges of Implementation to Attain Gender Equality and Women's Rights." *Gender & Development* 24 (1): 25–41.

Republic of the Union of Myanmar. 2014. *Census Observation Mission Report: 2014 Population and Housing Census.* Yangon: Ministry of Immigration and Population.

Reza-Paul, S., R. Lorway, N. O'Brien, L. Lazarus et al. 2012. "Sex Worker-Led Structural Interventions in India: A Case Study on Addressing Violence in HIV Prevention through the Ashodaya Samithi Collective in Mysore." *Indian Journal of Medical Research* 135: 98–106.

Robson, E. 2004. "Hidden Child Workers: Young Carers in Zimbabwe." *Antipode* 36 (2): 227–248.

Roy, K. C., H.-C. Blomqvist and C. Clark. Eds. 2008. *Institutions and Gender Empowerment in the Global Economy.* World Scientific Studies in International Economics 5. Singapore: World Scientific Publishing Co.

Ruhm, C. and J. Waldfogel. 2012. "Long-Term Effects of Early Childhood Care and Education." *Nordic Economic Policy Review* 1: 23–51.

Safecity: Pin the Creeps. Undated. "About Safecity." Accessed 30 October 2017. http://safecity.in/about/.

Sardenberg, C. 2017. "Ten Years of Maria de Penha Law: Advancements and Shortcomings in Confronting Violence Against Women in Brazil." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Sarwar, M. B. 2015. "National MDG implementation: Lessons for the SDG Era." Working Paper 428. Overseas Development Institute (ODI), London.

Say, L., D. Chou, A. Gemmill, Ö. Tunçalp et al. 2014. "Global Causes of Maternal Death: A WHO Systematic Analysis." *The Lancet Global Health* 2014 (2): e323–e333.

Scheil-Adlung, X. 2015. "Long-Term Care Protection for Older Persons: A Review of Coverage Deficits in 46 Countries." ESS Working Paper No. 50. International Labour Organization (ILO), Geneva.

Schmidt-Traub, G. and J. Sachs. 2015. "Financing Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships." Working Paper. Prepared for the Third Conference on Financing for Development, Addis Ababa, 13–16 July.

Schweinhart, L., J. Montie, Z. Xiang, W. Barnett et al. 2005. *Lifetime Effects: The HighScope Perry Preschool Study Through Age 40.* Ypsilanti, MI: HighScope Press

Sen, G. 2017. "The SDGs and Feminist Movement Building." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

——— and A. Iyer. 2012. "Who Gains, Who Loses and How: Leveraging Gender and Class Intersections to Secure Health Entitlements." *Social Science & Medicine* 74 (11): 1802–1811.

Sen, G., A. Iyer and C. Mukherjee. 2009. "A Methodology to Analyse the Intersections of Social Inequalities in Health." *Journal of Human Development and Capabilities* 10 (3): 397-415.

Sen, G. and A. Mukherjee. 2014. "No Empowerment without Rights, No Rights without Politics: Gender-Equality, MDGs and the Post-2015 Development Agenda." *Journal of Human Development and Capabilities* 15 (2–3): 188–202.

Sepúlveda, M. 2017. "Gender-Responsive Accountability for the Implementation of the SDGs: The Potential of Using Existing Mechanisms and Procedures." Background paper for the Research and Data Section. UN Women. New York.

Shell-Duncan, B. Y, Hernlund, K. Wander and A. Moreau. 2013. "Legislating Change? Responses to Criminalizing Female Genital Cutting in Senegal." *Law Society* Review 47 (4): 803–835.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2017. *Trends in World Military Expenditure, 2016.* Solna: SIPRI.

Sofer, D. 2016. "Maternal Mortality in the United States Is on the Rise." *American Journal of Nursing* 116 (11): 14.

Southall Black Sisters. Undated. "Abolish No Recourse to Public Funds Campaign." Accessed 24 October 2017. http://www.southallblacksisters.org.uk/campaigns/abolish-no-recourse-to-public-funds.

Sovacool, B. 2012. "The Political Economy of Energy Poverty: A Review of Key Challenges." *Energy for Sustainable Development* 16: 272–282.

Spanjers, J. and H. F. Fossl. 2015. *Illicit Financial Flows and Development Indices: 2008–2012.* Washington, DC: Global Financial Integrity.

Spotlight on Sustainable Development. 2017. "Ensuring Just and Sustainable Water Infrastructure." Chapter 6. Accessed 31 October 2017. www.2030spotlight.org.

Staab, S. and R. Gerhard. 2010. "Putting Two and Two Together? Early Childhood Education, Mothers' Employment and Care Service Expansion in Chile and Mexico." *Development and Change* 42 (4): 1079–1107.

Statistics South Africa. 2013. *A Survey of Time Use 2010.* Pretoria: Statistics South Africa.

Stewart, K., L. Gambaro and J. Rutter. 2014. "Common Challenges, Lessons for Policy." In An *Equal Start? Providing Quality Early Education and Care for Disadvantaged Children,* edited by L. Gambaro, K. Stewart and J. Waldfogel, 219–243. Bristol, UK: Polity Press.

Stiglitz, J. E. and M. Pieth. 2016. "Overcoming the Shadow Economy." International Policy Analysis. Friedrich Ebert Stiftung, Berlin.

Stotsky, J. 2016. "Gender Budgeting: Fiscal Context and Current Outcomes." IMF Working Paper WP/16/149. International Monetary Fund, Washington, DC.

———, L. Kolovich and S. Kebhaj. 2016. "Sub-Saharan Africa: A Survey of Gender Budgeting Efforts." IMF Working Paper WP/16/152. International Monetary Fund, Washington, DC.

Stuart, E., E. Samman, W. Avis and T. Berliner. 2015. *The Data Revolution: Finding the Missing Millions.* London: Overseas Development Institute (ODI).

Sumner, S. A., A. A. Mercy, J. Saul, N. Motsa-Nzuza et al. 2015. "Prevalence of Sexual Violence against Children and Use of Social Services — Seven Countries, 2007–2013." *CDC Morbidity and Mortality Weekly Report* 64 (21): 565–569.

Swiss Federal Council. 2016. *Sustainable Development Strategy.* Berne: Swiss Federal Council.

10YFP (The 10 Year Framework of Programmes on Sustainable Consumption and Production Patterns) Secretariat. 2013. "The 10 Year Framework of Programmes on Sustainable Consumption and Production." Accessed 14 December 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/944brochure10yfp.pdf.

Together 2030 and World Vision. 2017. "Voluntary National Reviews: What Are Countries Prioritizing? – A Review of the 'Main Messages' from Volunteer Countries Presented for the 2017 Session of the UN High Level Political Forum on Sustainable Development." Accessed 6 November 2017. http://www.together2030.org/wp-content/uploads/2017/07/FINAL-Together-2030_VNR-Main-Messages-Review-2017.pdf.

Together for Girls. 2016. "Every Hour Matters: A Call for Post-Rape Care." Accessed 24 October 2017. http://www.togetherforgirls.org/every-hour-matters/.

Tornello, S. T., B. N. Sonnenberg and C. J. Patterson. 2015. "Division of Labor among Gay Fathers: Associations with Parent, Couple and Child Adjustment." *Psychology of Sexual Orientation and Gender Diversity* 2 (4): 365–375.

Tostan. 2017. "Cross-Cutting Issues: Female Genital Cutting." Accessed 24 July 2017. https://www.tostan.org/areas-of-impact/cross-cutting-gender-social-norms/female-genital-cutting/.

Towers, J. and S. Walby. 2012. *Measuring the Impact of Cuts in Public Expenditure on the Provision of Services to Prevent Violence against Women and Girls.* Lancaster: Lancaster University; Newcastle upon Tyne: Northern Rock Foundation; and London: Trust for London.

Tronto, J. 2013. *Caring Democracy: Markets, Equality and Justice*. New York/London: New York University Press.

True, J. 2012. *The Political Economy of Violence against Women.* Oxford and New York: Oxford University Press.

UBOS (Uganda Bureau of Statistics), DFID (Department for International Development) UK, Ministry of Local Government and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2017. "Women in Local Government: A Baseline (Sex-Disaggregated) Data of LC:III-V in Uganda." Uganda Bureau of Statistics, Kampala, Uganda.

Ulrichs, M. 2016. *Informality, Women and Social Protection: Identifying Barriers to Provide Effective Coverage.* London: Overseas Development Institute (ODI).

UN (United Nations). 1995. *Beijing Declaration and Platform of Action, adopted at the Fourth World Conference on Women, 27 October 1995.* A/CONF.177/20 and A/CONF.177/20/Add.1.

———. 1999. *World Survey on the Role of Women in Development 1999.* New York: United Nations.

———. 2000. *Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.* A/55/383.

———. 2014. *World Survey on the Role of Women in Development.* New York: United Nations.

———. 2015a. *The Millennium Development Goals Report 2015.* New York: United Nations.

———. 2015b. "Gender Statistics Manual: Integrating a Gender Perspective into Statistics." Accessed 8 November 2017. http://unstats.un.org/unsd/genderstatmanual/.

———. *2016. Living Free and Equal: What States Are Doing to Tackle Violence and Discrimination against Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender and Intersex People. New York and Geneva: United Nations.*

———. 2017a. *World Economic and Social Survey 2017: Reflecting on Seventy Years of Development Policy Analysis*. New York: United Nations Division of Economic and Social Affairs.

———. 2017b. "New Urban Agenda." Outcome document of UN-Habitat III, Quito, Ecuador, 17–20 October.

———. 2017c. *The Sustainable Development Goals Report 2017*. New York: United Nations.

———. 2017d. "The Spotlight Initiative to Eliminate Violence against Women and Girls." Accessed 24 October 2017. http://www.un.org/en/spotlight-initiative/index.shtml.

———, UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs), Population Division. 2015. *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables*. New York: United Nations.

———. 2016. *The World's Cities 2016: Data Booklet.* New York: United Nations.

———. 2017. "World Population Prospects: The 2017 Revision." DVD Edition. United Nations, New York.

UN CEDAW (United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women). 1989a. *General Recommendation No. 9 on Statistical Data Concerning the Situation of Women.* A/44/38

———. 1989b. *General Recommendation No. 12 on Violence against Women.* A/44/38

———. 1990. *General Recommendation No. 14 on Female Circumcision.* A/45/38

———. 1991. *General Recommendation No. 16 on Unpaid Women Workers in Rural and Urban Family Enterprises.* A/46/38

———. 1992. *General Recommendation No. 19 on Violence Against Women.* A/47/38.

———. 2013. *General Recommendation on Article 16 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (Economic Consequences of Marriage, Family Relations and their Dissolution).* CEDAW/C/GC/29.

———. 2015. "Consideration of Reports Submitted by States Parties under Article 18 of the Convention: Switzerland." CEDAW/C/CHE/CO/4-5.

———. 2017. *General Recommendation No. 35 on Gender-Based Violence against Women, updating General Recommendation No.19.* CEDAW/C/GC/35.

UN CSW (United Nations Commission on the Status of Women). 2013. "Elimination and Prevention of All Forms of Violence against Women and Girls: Agreed Conclusions." E/2013/27-E/CN.6/2013/11.

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2009. *Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision*. New York: United Nations.

———. 2010. *World Economic Situation and Prospects 2010.* New York: United Nations.

———. 2014. *Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women – Statistical Surveys.* New York: UN DESA.

———. 2015a. "Transitioning from the MDGs to the SDGs: Accountability for the Post-2015 Era." Committee for Development Policy Background Paper No. 25, June.

———. 2015b. *Trends in International Migrant Stock: The 2015 Revision.* New York: United Nations.

———. 2016. *Synthesis of Voluntary National Reviews.* New York: UN DESA.

———. 2017a. "Sustainable Development Knowledge Platform." Accessed 14 December 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2017.

———. 2017b. "2017 Voluntary National Reviews: A Synthesis Report." New York: UN DESA.

———. 2017c. "Sustainable Development Goal 15: Protect, Restore and Promote Sustainable Use of Terrestrial Ecosystems, Sustainably Manage Forests, Combat Desertification, and Halt and Reverse Biodiversity Loss." Sustainable Development Knowledge Platform. Accessed 4 December 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg15.

———. 2017d. "Sustainable Development Goal 7: Ensure Access to Affordable, Reliable, Sustainable and Modern Energy for All." Sustainable Development Knowledge Platform. Accessed 30 November 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg7.

———. Undated. "Egypt: Voluntary National Review 2018." Sustainable Development Knowledge Platform. Accessed 6 November 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/egypt.

——— Division for Social Policy and Development. 2013. "Neglect, Abuse and Violence against Older Women." United Nations, New York.

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs) Statistics Division. 2017. "The New Zealand Statistical Standard for Gender Identity." ESA/STAT/AC.340/22.

UN ECOSOC (United Nations Economic and Social Council). 2011a. "Implementation of the Fundamental Principles of Official Statistics: Report of the Secretary-General." E/CN.3/2012/14.

———. 2011b. "Statement on the Right to Sanitation." E/C.12/2010/1.

———. 2012. "Gender Statistics; Report of the Secretary-General." E/CN.3/2013/10.

———. 2013. "Prevention of Violence against Women and Girls: Report of the Secretary-General. Commission on the Status of Women." E/CN.6/2013/4.

———. 2015a. *Review and Appraisal of the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action and the Outcomes of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly.* E/CN.6/2015/3.

———. 2015b. "Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators." E/CN.3/2016/2

———. 2017a. *Review of the Implementation of the Agreed Conclusions from the*

Fifty-eighth Session of the Commission on the Status of Women: Report of the Secretary-General. E/CN.6/2017/4.

———. 2017b. "Work of the Statistical Commission Pertaining to the 2030 Agenda for Sustainable Development." E/RES/2017/7.

———. IAEG-SDGs: Inter-agency Expert Group on SDG Indicators." Accessed 9 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/. See also Annex I, UN ECOSOC. 2017c.

———. 2017c. "Report of the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators." E/CN.3/2017/2.

UN General Assembly (United Nations General Assembly). 1993a. *Vienna Declaration and Programme of Action*. A/CONF.157/23.

———. 1993b. *Declaration on the Elimination of Violence against Women*. A/RES/48/104.

———. 1995. *Beijing Declaration and Platform for Action adopted at the Fourth World Conference on Women, 27 October 1995*. A/CONF.177/20 and A/CONF.177/20/Add.1.

———. 2006. "Report of the Secretary-General: In-Depth Study on All Forms of Violence against Women." A/61/122/Add.1.

———. 2010. "Resolution Adopted by the General Assembly: The Human Right to Water and Sanitation." A/RES/64/292.

———. 2011. "Report of the Special Rapporteur on the Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation, Catarina de Albuquerque." A/66/255.

———. 2013. "Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights." A/68/293.

———. 2014a."The Right to Privacy in the Digital Age." A/RES/68/167.

———. 2014b. "Fundamental Principles of Official Statistics." A/RES/68/261.

———. 2014c. "Towards the Establishment of a Multilateral Legal Framework for Sovereign Debt Restructuring Processes." A/RES/68/304.

———. 2015. "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development." A/RES/70/1.

———. 2016. "Report of the Secretary General on Intensification of Efforts to Eliminate All Forms of Violence against Women and Girls." A/71/219.

———. 2017. "Report of the Secretary General: Violence against Women Migrant Workers." A/72/215.

UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme). 2013. *State of Women in Cities 2012–2013: Gender and the Prosperity of Cities*. Nairobi: UN-Habitat.

———. 2016. *Enhancing Productivity in the Urban Informal Economy*. Nairobi: UN-Habitat.

UN HRC (United Nations Human Rights Council). 2009. "Promotion and Protection of All Human Rights, Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights, Including the Right to Development." A/HRC/12/24.

———. 2010. "Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders, Margaret Sekaggya." A/HRC/16/44.

———. 2011a. "Report of the Special Rapporteur on Violence against Women, Its Causes and Consequences, Rashida Manjoo." A/HRC/17/26.

———. 2011b. "Report of the Special Rapporteur on the Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation, Catarina de Albuquerque." A/HRC/18/33/Add.1: 7.

———. 2012. "Report of the Special Rapporteur on the Right to Education, Kishore Singh." A/HRC/20/21.

———. 2013. "Report of the Special Rapporteur on Violence against Women, Its Causes and Consequences, Rashida Manjoo." A/HRC/23/49.

———. 2014a. "Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, Magdalena Sepúlveda Carmona." A/HRC/26/28.

———. 2014b. "Report of the UN Working Group on Discrimination against Women in Law and in Practice." A/HRC/26/39.

———. 2014c. "Elaboration of an International Legally Binding Instrument on Transnational Corporations and Other Business Enterprises with Respect to Human Rights." A/HRC/RES/26/9.

———. 2014d. "Report of the Special Rapporteur on Violence against Women, Its Causes and Consequences, Rashida Manjoo: Addendum – Mission to India." A/HRC/26/38/Add1.

———. 2015. "Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, Philip Alston." A/HRC/29/31.

———. 2016. "Report of the Special Rapporteur on Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment." A/HRC/31/57.

United Nations Joint Programme on Gender Equality – Uganda. 2014. "Annual Narrative Report." United Nations, New York.

UN (United Nations) News Centre. 2014. "UN Findings Flag Violence, Abuse of Older Women Accused of Witchcraft." Accessed 24 October 2017. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=48055#.We8zbrGZOi4.

UN OSAGI (United Nations Office of the Special Advisor on Gender Issues and Advancement of Women) and Secretariat of the UNPII (United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues). 2010. *Gender and Indigenous Peoples*. New York: United Nations

UN (United Nations) Security Council. 2017. "Report of the Secretary-General on Conflict-Related Sexual Violence." S/2017/249.

UN (United Nations) Statistical Commission. 2009. "Friends of the Chair of the United Nations Statistical Commission on the Indicators on Violence against Women." E/CN.3/2009/13.

UN System CEB (United Nations System Chief Executives Board). 2017. *Leaving No One Behind: Equality and Non-Discrimination at the Heart of Sustainable Development – A Shared United Nations Framework for Action*. New York: United Nations.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2011. *Progress of the World's Women 2011–2012: In Pursuit of Justice*. New York: UN Women.

———. 2012. "Handbook for Legislation on Violence against Women." UN Women, New York.

———. 2013. *A Transformative Stand-Alone Goal on Achieving Gender Equality, Women's Rights and Women's Empowerment: Imperatives and Key Components*. New York: UN Women.

———. 2014a. *The Global Economic Crisis and Gender Equality*. New York: UN Women.

———. 2014b. World Survey on the Role of Women in Development 2014: Gender Equality and Sustainable Development. New York: UN Women.

———. 2014c. "UN Egypt Calls for Firm Stand Violence Against Women." 11 June. Accessed 7 November 2017. http://www.unwomen.org/en/news/stories/2014/6/new-anti-sexual-harassment-law-in-egypt.

———. 2015a. *Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action Turns 20*. New York: UN Women.

———. 2015b. *Monitoring Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls in the 2030 Agenda for Sustainable Development: Opportunities and Challenges – Position Paper*. New York: UN Women.

———. 2015c. *Progress of the World's Women 2015–2016: Transforming Economies, Realizing Rights*. New York: UN Women.

———. 2015d. "Gender Equality, Child Development and Job Creation: How to Reap the 'Triple Dividend' from Early Childhood Education and Care Services." Policy Brief No. 2. UN Women, New York.

———. 2016a. "Sexual and Reproductive Health, Gender Equality and Human Rights, Gender-Based Violence, Economic and Political Opportunities of Women living with HIV in Ukraine."

Accessed 17 November 2017. http://media.wix.com/ugd/23686c_af7a3ea051fc4c0293ad42e90d016f17.pdf.

———. 2016b. "Redistributing Unpaid Care and Sustaining Quality Care Services: A Prerequisite for Gender Equality." Policy Brief No. 5. UN Women, New York.

———. 2017a. "Making Every Woman and Girl Count: 2016 Annual Report – Inception Phase." UN Women, New York.

———. 2017b. *Making Innovation and Technology Work for Women*. New York: UN Women.

———. 2017c. *Progress of Women in Latin America and the Caribbean: Transforming Economies, Realizing Rights.* Panama City: UN Women.

———. 2017d. "Flagship Programme: Safe Cities and Safe Public Spaces." Accessed 24 October 2017. http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/un%20women-safecities-brief_us-web%20(1).pdf?vs=953.

———. 2017e. "Historic Day for Women in Lebanon as Parliament Repeals Rape Law". August 18. Accessed 24 October 2017. http://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/8/news-lebanon-parliament-repeals-rape-law.

———. 2017f. "In Uruguay, Care Law Catalyzes Change, Ushering Services and Breaking Stereotypes." Accessed 31 October 2017. http://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/2/feature-uruguay-care-law.

———. 2017g. "Safe Cities and Safe Public Spaces: Global Results Report." UN Women, New York.

———. Forthcoming. "Towards Inclusive Cities for All: How to Protect the Rights of Women in Informal Self-Employment." UN Women Policy Brief Series No. 9. UN Women, New York.

———. Undated. "Flagship Programme: Making Every Woman and Girl Count." Accessed 9 November 2017. http://www.unwomen.org/en/how-we-work/flagship-programmes/making-every-woman-and-girl-count.

——— and UNDP (United Nations Development Programme). 2017. *Preventing Violence against Women in Elections: A Programming Guide.* New York: UN Women and UNDP.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) and World Bank. Forthcoming. *Gender Differences in Poverty and Household Composition through the Lifecycle.*

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women), UNFPA (United Nations Population Fund) and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2017a. "Female Genital Mutilation/Cutting and Violence against Women and Girls: Strengthening the Policy Linkages between Different Forms of Violence." Policy Paper. UN Women, UNFPA and UNICEF, New York.

———. 2017b. "Finding Convergence in Policy Framework: A Background Paper on the Policy Links between Gender, Violence against Women and Girls, and Female Genital Mutilation/ Cutting." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women), with WHO (World Health Organization), UNFPA (United Nations Population Fund), UNDP (United Nations Development Programme) and UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. *Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence.* Accessed 24 October 2017. http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/12/essential-services-package-for-women-and-girls-subject-to-violence.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) et al. 2015. *A Framework to Underpin Action to Prevent Violence against Women*. New York: UN Women.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2015. *Trade and Development Report 2015: Making the International Financial Architecture Work for Development.* Geneva: UNCTAD.

———. 2017. *Trade and Development Report 2017: Beyond Austerity – Towards a Global New Deal*. New York and Geneva: United Nations.

UNDP (United Nations Development Programme). 2010. "'Taxation." Issues Brief: Gender Equality and Poverty Reduction No. 1. UNDP, New York.

———. 2013a. *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries.* New York: UNDP

———. 2013b. *A Million Voices: The World We Want – A Sustainable Future with Dignity for All*. New York: UNDP.

———. 2013c. *Gender and Disaster Risk Reduction*. New York: UNDP.

———. 2013d. *Breaking the Cycle of Domestic Violence in Timor Leste: Access to Justice Options, Barriers, and Decision Making Processes in the Context of Legal Pluralism*. Dili: UNDP Timor Leste.

UNECE (United Nations Economic Commission for Europe) and World Bank. 2010. "Developing Gender Statistics: A Practical Tool." United Nations, Geneva.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2016. *Global Gender and Environment Outlook.* Nairobi: UNEP.

UNEP-WCMC (United Nations Environment Programme World Conservation Monitoring Centre), BLI (Birdlife International) and IUCN (International Union for the Conservation of Nature). Undated. "Indicator 14.5.1: Coverage of Protected Areas in Relation to Marine Areas." Accessed 30 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-14-05-01.pdf.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2010. *Education For All Global Monitoring Report: Reaching the Marginalized.* Paris, UNESCO.

———. 2014. "Puberty Education & Menstrual Hygiene Management." Good Policy and Practice in Health Education Booklet 9. UNESCO, Paris.

———. 2015. *EFA Global Monitoring Report 2015: Education for All 2000–2015 – Achievements and Challenges*. Paris: UNESCO.

———. 2016a. *Gender Review: Creating Sustainable Futures for All*. Paris: UNESCO.

———. 2016b. "Leaving No One Behind: How Far on the Way to Universal Primary and Secondary Education?" Policy Paper 27/Fact Sheet 37. UNESCO Institute for Statistics, Montreal, and UNESCO, Paris.

———. 2016c. "eAtlas of Out-of-School Children." Accessed 30 November 2017. http://on.unesco.org/oosc-map.

———. 2016d. *Global Education Monitoring Report 2016: Education for People and Planet – Creating Sustainable Futures for All*. Paris: UNESCO.

———. 2017a. "Reducing Global Poverty through Universal Primary and Secondary Education." Policy Paper 32/Fact Sheet 44. UNESCO Institute for Statistics, Montreal, and UNESCO, Paris.

———. 2017b. *Accountability in Education: Meeting Our Commitments – Global Education Monitoring Report 2017/8.* Paris: UNESCO.

———. 2017c. "Implementation of Standard-Setting Instruments: Part I – Standards Setting." Accessed 19 December 2017. http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002527/252798e.pdf.

———, UNGEI (United Nations Girls' Education Initiative) and EFAGMR (Education for All Global Monitoring Report). 2015. "School-Related Gender-Based Violence Is Preventing the Achievement of Quality Education for All." Policy Paper 17. UNESCO, Paris.

UNESCO Institute for Statistics. 2017a. "UIS Database." Accessed November 2017. http://data.uis. unesco.org.

———. 2017b. "Women in Science." Fact Sheet No. 43. Accessed 30 November 2017. http://uis.unesco.org/en/topic/women-science.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2012. *Marrying Too Young: End Child Marriage.* New York: UNFPA.

———. Undated. "Indicator 5.6.1: Proportion of Women Aged 15–49 Years Who Make Their Own Informed Decisions Regarding Sexual Relations, Contraceptive Use and Reproductive Health Care." Accessed 30 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-05-06-01.pdf.

UNFPA (United Nations Population Fund) Population and Development Branch and Gender, Human Rights and Culture Branch. 2014. *Methodological Guidelines for the Gender Analysis of National Population and Housing Census Data*. New York: UNFPA.

UNFPA (United Nations Population Fund) and HelpAge International. 2012. *Ageing in the 21st Century: A Celebration and a Challenge*. New York and London: UNFPA and HelpAge International.

UNFPA (United Nations Population Fund), Danish Institute for Human Rights and OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2014. *Reproductive Rights Are Human Rights: A Handbook for National Human Rights Institutions*. New York: United Nations.

UNGEI (United Nations Girls' Education Initiative). 2012. "Why Are Boys Under-Performing in Education? Gender Analysis of Four Asia-Pacific Countries." Accessed 19 December 2017. https://www.unicef.org/eapro/report_why_are_boys_underperforming_FINAL.pdf.

———. 2014. "Infographic: End School-Related Gender-Based Violence (SRGBV)." Accessed 24 October 2017. http://www.ungei.org/resources/index_5903.html.

UNHCR (The UN Refugee Agency). 2011. *Action against Sexual and Gender-Based Violence: An Updated Strategy*. Geneva: UNHCR.

———. 2016. "UNHCR Survey Finds Afghan and Syrian Refugees Arriving in Greece Are Fleeing Conflict and Violence." Accessed 19 December 2017. http://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2016/2/56cc4b876/unhcr-survey-finds-afghan-syrian-refugees-arriving-greece-fleeing-conflict.html.

———. 2017a. *Global Trends: Forced Displacement in 2016*. Geneva: UNHCR.

———. 2017b. "Rohingya Emergency." Accessed 12 January 2018. http://www.unhcr.org/en-us/rohingya-emergency.html.

———. 2017c. "Forced Displacement Growing in Colombia Despite Peace Agreement." Accessed 15 December 2017. http://www.unhcr.org/en-us/news/briefing/2017/3/58c26e114/forced-displacement-growing-colombia-despite-peace-agreement.html.

———. 2017d. "Women." Accessed 19 December 2017. http://www.unhcr.org/en-us/women.html.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2014a. *Hidden in Plain Sight: A Statistical Analysis of Violence against Children*. New York: UNICEF.

———. 2014b. *Ending Child Marriage: Progress and Prospects*. New York: UNICEF.

———. 2016a. *Female Genital Mutilation/Cutting: A Global Concern*. New York: UNICEF.

———. 2016b. *The State of the World's Children 2016: A Fair Chance for Every Child*. New York: UNICEF.

———. 2016c. "At Least 200 Million Girls and Women Alive Today Living in 30 Countries Have Undergone FGM/C." UNICEF Data. Accessed 30 November 2017. https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation-and-cutting/.

———. 2017a. "Maternal Mortality." UNICEF Data. Accessed 14 December 2017. https://data.unicef.org/topic/maternal-health/maternal-mortality/.

———. 2017b. "Despite Accelerated Recent Progress, Millions of Births Occur Annually without Any Assistance from a Skilled Attendant." UNICEF Data. Accessed 17 November 2017. https://data.unicef.org/topic/maternal-health/delivery-care/#.

———. 2017c. *A Familiar Face: Violence in the Lives of Children and Adolescents*. New York: UNICEF.

———. 2017d. *Is Every Child Counted? Status of Data for Children in the SDGs*. New York: UNICEF.

———. *2018. "MICS6 Tools." UNICEF MICS. Accessed 19 January 2018. http://mics.unicef.org/tools*.

UNICEF (United Nations Children's Fund) Innocenti Research Centre. 2010. *The Dynamics of Social Change: Towards the Abandonment of Female Genital Mutilation/Cutting in Five African Countries*. Florence: UNICEF.

UNIFEM (United Nations Development Fund for Women). 2000. *Progress of the World's Women 2000*. New York: UNIFEM.

United Nations Global Compact and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2011. "Women's Empowerment Principles: Equality Means Business". Accessed 23 November 2017. http://www.weprinciples.org/files/attachments/EN_WEPs_2.pdf.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2009. *Global Report on Trafficking in Persons*. Vienna: UNODC.

———. 2013. *Global Study on Homicide 2013: Trends, Contexts, Data*. Vienna: UNODC.

———. 2016. *Global Report on Trafficking in Persons*. Vienna: UNODC.

———. Undated. "UNODC Homicide Statistics 2013." Accessed 1 December 2017. https://www.unodc.org/gsh/en/data.html.

UNRISD (United Nations Research Institute for Social Development). 2010. *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics*. Geneva: UNRISD

———. 2016. *Policy Innovations for Transformative Change: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development*. Geneva: UNRISD.

UNSD (United Nations Statistics Division). 2013. "Gender Statistics Manual: Integrating a Gender Perspective into Data Collection." Accessed 30 October 2017. https://unstats.un.org/unsd/genderstatmanual/Chapter-3-Sitemap.ashx.

———. 2014. "Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women: Statistical Surveys." UNSD, New York.

———. 2015. "Civil Society Consultation on Indicators for the Sustainable Development Goals and Targets as Input to the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators." Accessed 14 December 2017. https://unstats.un.org/sdgs/files/Summary%20of%20Civil%20Society%20Consultation%20 Comments.pdf.

———. 2017a. "SDG Indicators Global Database." Accessed October 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

———. 2017b. "'Terms of Reference of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators." E/CN.3/2017/2.

———. 2017c. "IAEG-SDGs: Tier Classification for Global SDG Indicators." Accessed 9 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/.

———. 2017d. "Events: 6th Meeting of the IAEG-SDGs." Accessed 14 December 2017. https://unstats.un.org/sdgs/meetings/iaeg-sdgsmeeting-06/.

———. 2017e. "Evidence and Data for Gender Equality (EDGE)." Accessed 8 November 2017. https://unstats.un.org/edge/.

———. 2017f. "Cape Town Global Action Plan for Sustainable Development Data." Accessed 8 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/hlg/Cape-Town-Global-Action-Plan/.

———. 2017g. "UNSD. 2017g. "HLG-PCCB: High-level Group for Partnership, Coordination and Capacity-Building for statistics for the 2030 Agenda for Sustainable Development." Accessed 8 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/hlg/.

———. 2017h. "Goal 5: Achieve Gender Equality and Empower All Women and Girls." Accessed 30 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/report/2017/goal-05/.

———. 2017i. "SDG Indicators: Metadata Repository." Accessed 8 December 2017. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

———. 2017j. "Goal 12: Ensure Sustainable Consumption and Production Patterns." Accessed December 2017. https://unstats.un.org/sdgs/report/2017/goal-12/.

———. 2017. "STATcompiler: The DHS Program." Accessed 15 January 2018. https://www.statcompiler.com/en/.

U.S. Bureau of Labor Statistics (BLS). 2015. "American Time Use Survey (ATUS)." Accessed 31 October 2017. https://www.bls.gov/tus/tables/a1_2015.pdf.

U.S. Census Bureau. 2016a. "Table A2: "Selected Measures of Household Income Dispersion, 1967-2016." In *Income and Poverty in the United States: 2016*. Accessed December 2017. https://www.census. gov/data/tables/2017/demo/income-poverty/p60-259.html.

———. 2016b. "Quick Facts: Population Estimates, July 1, 2016 (V2016)." Accessed 15 December 2017. https://www.census.gov/quickfacts/fact/table/US/PST045216.

———. 2017. "American Community Survey (ACS)." Accessed 19 January 2018. https://www.census.gov/programs-surveys/acs/.

U.S. Department of Education OCR (Office for Civil Rights). 2014a. "Civil Rights Data Collection: Data Snapshot – School Discipline." Issue Brief No. 1. Accessed 15 December 2017. https://ocrdata.ed.gov/downloads/crdc-school-discipline-snapshot.pdf.

———. 2014b. "Civil Rights Data Collection: Data Snapshot – Teacher Equity." Issue Brief No. 4. Accessed 15 December 2017. https://www2.ed.gov/about/offices/list/ocr/docs/crdc-teacher-equity-snapshot.pdf.

USAID (United States Agency for International Development). 2015. "Why Invest in Women?" Accessed 19 December 2017. https://www.usaid.gov/infographics/50th/why-invest-in-women.

Van de Walle, D. 2013. "Lasting Welfare Effects of Widowhood in Mali." *World Development* 51: 1–19.

Velasco, M. 2017. "Cuidado Infantil en Ecuador: ¿Derechos en Conflicto?" Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Vetten, L. 2015. *'It Sucks'/'It's a Wonderful Service': Post-Rape Care and Micro-Politics of Institutions*. Johannesburg: Shukumisa Campaign and ActionAid South Africa.

———. 2017. "Families in a Changing World: Action to Address Violence against Women in South Africa." Background paper for the Research and Data Section. UN Women, New York.

Vinding, D. and E. R. Kampbel. 2012. "Indigenous Women Workers: With Case Studies from Bangladesh, Nepal and the Americas." Working Paper 1/2012. ILO's International Labour Standards Department (PRO 169). International Labour Office, Geneva.

Vyas, S. and C. Watts. 2009. "How Does Economic Empowerment Affect Women's Risk of Intimate Partner Violence in Low and Middle Income Countries? A Systematic Review of Published Evidence." *Journal of International Development* 21 (5): 577–602.

Walsh, S. D. 2016. "Advances and Limits of Policing and Human Security for Women: Nicaragua in Comparative Perspective." In *Gender Violence in Peace and War: States of Complicity,* edited by V. Sanford, K. Stefanos and C. M. Salvi, 133–145. New Brunswick and London: Rutgers University Press.

——— and C. Menjivar. 2016. "'What Guarantees Do We Have?' Legal Tolls and Persistent Impunity for Femicide in Guatemala." *Latin American Politics and Society* 58 (4): 31–55.

WBG (Women's Budget Group). 2017. "Violence against Women and Girls: Background Briefing." Accessed 5 April 2017. http://wbg.org.uk/analysis/violence-women-girls/.

——— and Runnymede Trust. 2017. "Outcry over NICs Hides the Biggest Losers of Government Tax and Benefits Policy." 9 March. Accessed 6 November 2017. http://wbg.org.uk/wp-content/uploads/2016/12/Budget_pressrelease_9Mar17.pdf.

WEDO (Women's Environment and Development Organization). 2017. "Finding Feminist Inspiration at an Uninspiring HLPF." Accessed 6 November 2017. http://wedo.org/finding-feministinspiration-uninspiring-hlpf/.

Weldon, S. L. 2016. "'Sliver of a Full Moon': Violence against First Nations Women in Canada and the United States." Gender Equality Policy in Practice. Birkbeck College, London.

——— and M. Htun. 2013. "Why Autonomous Social Movements Hold the Key to Reducing Violence against Women: Key Findings." Scholars Strategy Network. Accessed 24 October 2017. http://www.scholarsstrategynetwork.org/brief/why-autonomous-social-movements-hold-key-reducing-violence-against-women.

White, J. and B. White. 2012. "Gendered Experiences of Dispossession: Oil Palm Expansion in a Dayak Hibun Community in West Kalimantan." *The Journal of Peasant Studies* 39 (3–4): 995–1016.

Whitney, E. 2017."You, Me and Them: Experiencing Discrimination in America – Native Americans Feel Invisible in U.S. Health Care System." Accessed 19 December 2017. https://www.npr.org/sections/health-shots/2017/12/12/569910574/native-americans-feel-invisible-in-u-s-health-care-system.

WHO (World Health Organization). 1997. "Violence against Women; Health Consequences." Accessed 30 November 2017. http://www.who.int/gender/violence/v8.pdf.

———. 2002. "The Toronto Declaration on the Global Prevention of Elder Abuse." WHO, Geneva.

———. 2009. "The Energy Access Situation in Developing Countries; A Review Focusing on the Least Developed Countries and Sub-Saharan Africa." Accessed December 2017. http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Environment%20and%20Energy/Sustainable%20Energy/energy-access-situation-in-developing-countries.pdf.

———. 2011. *World Report on Disability.* Geneva: WHO.

———. 2013a. "Civil Registration and Vital Statistics 2013: Challenges, Best Practices and Design Principles for Modern Systems." Accessed 8 November 2017. http://www.who.int/healthinfo/civil_registration/crvs_report_2013.pdf?ua=1.

———. 2014a. "Adolescent Pregnancy Fact Sheet." Accessed 5 December 2017. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/.

———. 2014b. "Trachoma: Situation and Trends." Accessed 12 October 2017. http://www.who.int/gho/neglected_diseases/trachoma/en/.

———. 2015a. *The Global Prevalence of Anaemia in 2011.* Geneva: WHO.

———. 2015b. "Population Using Solid Fuels: Data by Country." Global Health Observatory data repository. Accessed 19 December 2017. http://apps.who.int/gho/data/node.main.135?lang=en.

———. 2015c. *World Report on Ageing and Health.* Geneva: WHO.

———. 2016a. "Maternal Mortality Fact Sheet." Accessed 12 October 2017. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs348/en/.

———. 2016b. *Standards for Improving Quality of Maternal and Newborn Care in Health Facilities.* Geneva: WHO.

———. 2016c. "Household Air Pollution and Health." Fact Sheet No. 292. Accessed 12 October 2017. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs292/en/.

———. 2016d. *Burning Opportunity: Clean Household Energy for Health, Sustainable Development, and Wellbeing of Women and Children*. Luxembourg: WHO.

———. 2016e. *Guidelines on the Management of Health Complications from Female Genital Mutilation.* Geneva: WHO.

———. 2018. "Global Database of Body Mass Index." Accessed 19 January 2018. http://www.who.int/nutrition/databases/bmi/en/.

———. Undated. "Indicator 3.1.1." Accessed 30 November 2017. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-03-01-01.pdf.

——— and London School of Hygiene and Tropical Medicine. 2010. *Preventing Intimate Partner and Sexual Violence against Women: Taking Action and Generating Evidence.* Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization) and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2012. *Progress on Drinking Water and Sanitation: 2012 Update*. New York: UNICEF and WHO.

———. 2015. *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment*. Geneva: WHO and UNICEF.

———. 2017a. *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and SDG Baselines*. Geneva: WHO and UNICEF.

———. 2017b. *Safely Managed Drinking Water.* Geneva: WHO.

———. 2017c. "Estimates on the Use of Water, Sanitation and Hygiene: Pakistan." Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene. Accessed 30 November 2017. https://washdata.org/data/country/PAK/download.

WHO (World Health Organization), London School of Hygiene and Tropical Medicine and South African Medical Research Council. 2013. *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence.* Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), UNFPA (United Nations Population Division), World Bank and United Nations. 2015. *Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2015: Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division*. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization) Europe. 2011. *European Report on Preventing Elder Maltreatment*. Copenhagen: WHO Europe.

WILPF (Women's International League for Peace and Freedom). 2017. "Beyond #HLPF2017: Integrating Feminist Peace in the 2030 Agenda." Accessed 8 November 2017. http://wilpf.org/wp-content/uploads/2017/07/Second-High-Level-Political-Forum-2017-HLPF-Blog-report.pdf.

Williams, F. 2017. "Intersections of Migrant Care Work: An Overview." In *Gender, Migration and the Work of Care: A Multi-Scalar Approach to the Pacific Rim*, edited by S. Michel and I. Peng, 23–40. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

WMO (World Meteorological Organization). 2017. "WMO Confirms 2016 as Hottest Year on Record, about 1.1˚C above Pre-Industrial Era." 18 January. Accessed 6 November 2017. https://public.wmo.int/en/media/pressrelease/wmo-confirms-2016-hottest-year-record-about-11°c-abovepre-industrial-era.

Woetzel, J., A. Madgavkar, K. Ellingrud, E. Labaye et al. 2015. *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth*. McKinsey Global Institute. Accessed 31 October 2017. https://www.mckinsey.com/global-themes/employment-and-growth/how-advancing-womens-equality-can-add-12-trillion-to-global-growth.

Wood, E. J. 2009. "Armed Groups and Sexual Violence: When is Wartime Rape Rare?" *Politics and Society* 37: 131–161.

Wood, R. H, R. E. Gardner, K. A. Ferachi, C. King et al. 2005. "Physical Function and Quality of Life in Older Adults: Sex Differences." *Southern Medical Journal* 98 (5): 504–512.

World Bank. 2010a. "Mainstreaming Gender in Water and Sanitation." Water and Sanitation Program Working Paper. World Bank, Washington, DC.

———. 2010b. *Long-Term Care and Ageing: Case Studies – Bulgaria, Croatia, Latvia and Poland*. Washington, DC: World Bank.

———. 2011a. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development.* Washington, DC: World Bank.

———. 2011b. *Household Cookstoves, Environment, Health, and Climate Change: A New Look at an Old Problem*. Washington, DC: World Bank.

———. 2012. *World Development Report 2013: Jobs*. Washington, DC: World Bank.

———. 2014. *Clean and Improved Cooking in Sub-Saharan Africa*. Washington, DC: World Bank.

———. 2015. *Women, Business and the Law 2016: Getting to Equal*. Washington, DC: World Bank.

———. 2016. *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality*. Washington, DC: World Bank.

———. 2017a. *Monitoring Global Poverty: Report of the Commission on Global Poverty. Washington,* DC: World Bank Group.

———. 2017b. "School Enrollment." Open Data. Accessed 30 November 2017. https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.NENR.MA. ———. 2017c. "Women, Business and the Law Database." Accessed 7 November 2017. http://wbl.worldbank.org/.

———, Global Women's Institute, IDB (Inter-American Development Bank) and ICRW (International Center for Research on Women). 2015. "Violence Against Women and Girls (VAWG) Resource Guide: Transport Brief." Accessed 30 November 2017. http://www.vawgresourceguide.org/sites/default/files/briefs/vawg_resource_guide_transport_brief_formattedv3.pdf.

World Bank, FAO (Food and Agriculture Organization), World Fish Center and ARD (Agriculture and Rural Development). 2012. *Hidden Harvest: The Global Contribution of Capture Fisheries*. Washington, DC: World Bank.

Yamin, A. E. and V. M. Boulanger. 2014. "Why Global Goals and Indicators Matter: The Experience of Sexual and Reproductive Health and Rights in the Millennium Development Goals." *Journal of Human Development and Capabilities* 15 (2–3): 218–231.

Yoshikawa, H. and S. Kabay. 2015. "The Evidence Base on Early Childhood Care and Education in Global Contexts." Background paper for *EFA Global Monitoring Report 2015: Education for All 2000–2015 – Achievements and Challenges*. United Nations Educational, Cultural and Scientific Organization (UNESCO), Paris.

Zacharias, A., T. Masterson and K. Kim. 2014. "Measurement of Time and Income Poverty in South Korea: The Levy Institute Measure of Time and Consumption Poverty." The Levy Economics Institute of Bard College, Annandale-on-Hudson, NY and Korea Employment Information Service.

Zachary, B., K. Nelson and I. Ray. 2016. "Towards Gender Equality through Sanitation Access." Discussion Paper. UN Women, New York.

Zwingel, S. 2016. *Translating International Women's Rights: The CEDAW Convention in Context*. London: Palgrave Macmillan.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لسنِّ القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تساند الهيئة مشاركة المرأة على نحو متكافئ في كافة جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وضع حد للعنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع ميزانياتها. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظمة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعززها وتروِّج لها.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

220 East 42nd Street
New York, NY 10017, USA
هاتف: 646-781-4400
فاكس: 646-781-4444

unwomen.org
facebook.com/unwomen
twitter.com/un_women
youtube.com/unwomen
flickr.com/unwomen